

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط

الاقتصاد السياسي للنفط

رؤية عربية لتطوراته



الدكتور يوسف خليفة اليوسف



الاقتصاد السياسي للنفط

رؤية عربية لتطوراته

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء





وقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط

الاقتصاد السياسي للنفط

رؤية عربية لتطوراته

الدكتور يوسف خليفة اليوسف

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

اليوسف، يوسف خليفة

الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته/ يوسف خليفة اليوسف

٥١٢ ص. (وقفية عبد الله الطريقي للتنمية والنفط)

ببليوغرافية: ص ٤٧٥ ـ ٥٠٠.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-989-0

١ . البترول ـ اقتصاديات. ٢ . البترول ـ أسعار. ٣ . البترول ـ اتفاقيات.

٤ . البترول ـ صناعات. ٥ . البترول ـ استهلاك. أ. العنوان. ب. السلسلة.

333.79

العنوان بالإنكليزية

The Political Economy of Oil: An Arab Perspective

by Yousif Khalifa al-Yousif

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/ مايو ٢٠١٥

إهــداء

إلى روح ابنتي العزيزة هند، وإلى جميع مرضى اللوكيميا في العالم، أهدي هذا الكتاب الذي كنت قد أنهيت الجزء الأكبر منه عندما شخصت هند باللوكيميا. وكما عهدناها كانت هند مثالاً في الصبر والتوكل واحتساب الأجر عند الله حتى اللحظة الأخيرة من حياتها. وها هي الآن قد فارقت عالمنا وأصبحت في ذمة الله ولا نقول إلا ما قاله رسولنا الكريم وهو يفارق ابنه إبراهيم «يا هند إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن ولا نقول إلا ما يرضي الله» وإنّا لله وإنّا اليه راجعون.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

المحتويات

خلاصة الكتاب

الكتاب الحالي هو دراسة في الاقتصاد السياسي للنفط من منظور عربي، وهو أشبه بـ «السيرة الذاتية للنفط»، نعالج فيه دور هذا المورد في العالم منذ اكتشافه وحتى يومنا هذا. وهي سيرة تتبع هذا المورد منذ اكتشافه ثم ترسم صورة له وهو يتربع على عرش الطاقة، وتأثيره وتأثره بالتطورات العلمية، ثم دخوله حلبة الصراع السياسي والاقتصادي محلياً ودولياً، والحروب التي ارتبطت به، والفرص والتحديات التنموية التي حملها للإنسان العربي، خاصة منذ تزايد اعتماد العالم على النفط العربي ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى الإشكاليات البيئية المرتبطة بهذا المورد والتوقعات المستقبلية حول نضوبه. ويتكون الكتاب من واحد وعشرين فصلاً حاولنا من خلالها تقديم صورة شاملة ومختصرة ومبسطة للأبعاد المختلفة لهذا المورد الاستراتيجي والناضب في آن واحد حتى يكون مصدراً في متناول كل الشرائح في وطننا العربي ولا سيّما طلبة الجامعات والباحثين والمثقفين.

يقدم **الفصل الأول** موضوع الكتاب ببعض المصطلحات المستخدمة في أدبيات الاقتصادات النفطية، كالتعريف بأهم خصائص النفط ومن أمثلتها الكيفية التي تكوَّن بها عبر ملايين السنين وعلاقته بالغازات الدفيئة التي تلوث الفضاء، والتمييز بين أنواع النفط من حيث الكثافة وكمية الكبريت فيه وهي خصائص تؤثر في نوعيته وتكاليفه، والتقنية اللازمة لتحويله إلى منتجات مختلفة. وفي الفصل كذلك تعريف بأنواع العقود التي حكمت علاقة شركات النفط بالدول المنتجة منذ اكتشاف النفط والتي كانت تتغير

بتغير موازين القوى بين الطرفين، فعندما كانت شركات النفط مسيطرة على كل مراحل الصناعة كانت العقود السائدة هي «عقود الامتيازات» التي كانت مكاسب الدول المنتجة منها ضئيلة، ومع مرور الوقت استطاعت الدول المنتجة أن تعدل هذه العقود إلى عقود «مشاركة»، ثم تبعتها أو تزامنت معها عقود «الخدمات»، ولكل من النوعين الأخيرين من العقود إيجابياته وسلبياته التي تتضح في طيّات الكتاب.

ويبين الفصل كذلك معنى الريع النفطي وتنوع أسعار النفط عبر السنوات الماضية بسبب التغيرات التي حصلت في السوق النفطي من حيث درجة تدخل الأطراف المختلفة في التأثير في عمل السوق. إضافة إلى ما سبق، يعرف الفصل القارئ بمفاهيم أخرى كمعنى «تنفيق الإتاوة» ومرونة الطلب والعرض لسلعة النفط وضرائب الكربون التي تفرضها الدول المستهلكة على وارداتها النفطية وتحول بها جزءًا من الريع النفطي إلى موازناتها العامة على حساب الدول المنتجة، وغيرها من المصطلحات التي تسهل قراءة الكتاب.

أما **الفصل الثاني** فهو دحض لكثير من المغالطات التي تطرحها الدول الغربية وإعلامها حول طبيعة منظمة الأوبك واعتبارها منظمة احتكارية تتدخل في عمل السوق وتشوّه تسعير النفط وإنتاجه، وذلك بالعودة إلى الكيفية التي كانت الدول الغربية وشركاتها تدير النفط عندما كانت تسيطر عليه قبل ظهوره في الشرق الأوسط، وقبل تأسيس منظمة الأوبك بحقب زمنية. ويتركز هذا الدحض على ثلاثة أمثلة تاريخية، **أولها** الامبراطورية النفطية التي أنشأها رائد الصناعة النفطية جون روكفلر، والتي سيطر خلالها على سائر مراحل الصناعة النفطية في الولايات المتحدة وحاول أن يسيطر عليها عالمياً، وذلك لاعتقاده بأن سلعة النفط لا يمكن أن تُترَك لقوى السوق لاتصافها بمواصفات تجعلها عرضة للتذبذبات الشديدة التي تنعكس على استقرار الاقتصاد بأكمله.

أما المثال **الثاني** الذي نستشهد به على أن سلعة النفط لا يمكن أن تُترك لقوى السوق وحدها، فهو الاجتماع الذي عقدته شركات النفط العالمية أو الأخوات السبع عام ١٩٢٨ والميثاق الذي صدر عنه وعُرف بميثاق قلعة اشناكاري عندما أدت المنافسة بين هذه الشركات إلى شبه انهيار في أسعار النفط وكان لا بد من التدخل والسيطرة عليها. والمثال **الثالث** الذي نعضد به وجهة نظرنا حول النفط والسوق هو الدور التنظيمي الذي مارسته هيئة سكك حديد تكساس منذ الثلاثينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي

في القطاع النفطي لتجنب ظهور فائض نفطي ينعكس سلباً على القطاع أو بقية قطاعات الاقتصاد الأمريكي.

الفصل الثالث من الكتاب يعالج التجربة المكسيكية مع شركات النفط الغربية التي اتصفت بتسلط شركات النفط العالمية وإصرارها على الحصول على أكبر جزء من الريع النفطي المكسيكي مستفيدة من دعم حكوماتها وفساد النظام المكسيكي، وبخاصة في السنوات الأولى من اكتشاف النفط. ففي هذا الفصل نتتبع العلاقة بين شركات النفط والحكومة المكسيكية قبل قيام الثورة المكسيكية عام ١٩١٠، وهي فترة شهدت صراعات في غالبها بين شركات النفط البريطانية والأمريكية للحصول على الامتيازات النفطية، وكان النظام السياسي خلال هذه الفترة نظاماً مستبداً وتابعاً للغرب ومحمياً من قبله.

غير أن الثورة المكسيكية التي تزامنت مع اكتشاف النفط بدأت تحدث تغيراً تدريجياً في علاقة الحكومة مع شركات النفط وإن كان بصورة تدريجية، وبخاصة أن هذه الثورة تمخض عنها دستور يعيد ملكية الثروة الموجودة في باطن الأرض إلى الشعب المكسيكي بعد أن كانت مملوكة من قبل شركات النفط في ظل عقود الامتيازات. ولكن شركات النفط ظلت تستخدم كل وسائل الضغط المحلية والخارجية للإبقاء على الامتيازات السابقة وعدم توطين الصناعة، ما جعل الحكومات المكسيكية المتعاقبة تصل إلى طريق مسدود مع هذه الشركات. وقد أدى ذلك إلى تأميم القطاع النفطي من قبل الرئيس المكسيكي المنتخب كارديناس عام ١٩٣٨. وواجهت المكسيك بعد التأميم كثيراً من التحديات نتيجة لرفض شركات النفط الغربية التعاون معها، سواء في الإنتاج أو النقل أو التكرير أو التسويق، ولكنها استطاعت تدريجياً أن تجد حلولاً لهذه التحديات، وبخاصة أن هذه الفترة شهدت إرهاصات الحرب العالمية الثانية. ولم تبدِ الولايات المتحدة اعتراضاً قوياً على التأميم خوفاً من تقارب المكسيك مع دول المحور كألمانيا وإيطاليا، وما يمكن أن ينتج منه من صراعات في أمريكا اللاتينية التي تعتبرها الولايات المتحدة بمثابة حديقتها الخلفية، كما أنها ظلت المستورد الرئيسي لنفط المكسيك خاصة مع نهاية الحرب، وهذا دليل على أن الحكومة المكسيكية أحسنت اختيار فترة التأميم لنفطها.

في **الفصل الرابع** محاولة لفهم التجربة الفنزويلية في إدارة القطاع النفطي والسيطرة التدريجية عليه وتحريره من قبضة شركات النفط العالمية. فإذا كانت تجربة المكسيك

قد انتهت مبكراً بتأميم القطاع النفطي، فإن التجربة الفنزويلية ولاعتبارات سياسية وغير سياسية، كعدم توافر موارد بشرية مدربة، أخذت مساراً تدريجياً تخللته قلاقل سياسية وانقلابات لم تكن الدول الغربية بعيدة منها. ففي عهد غوميز كانت هناك سيطرة كاملة تقريباً على القطاع النفطي من قبل شركات النفط الأجنبية، وكان المستفيد من الريع النفطي الضئيل الذي تحصل عليه الدولة يذهب إلى غوميز وحاشيته.

وبعد موت غوميز في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٥ بدأت عجلة التغيير في فنزويلا تدور ولكن ببطء. وكانت المحطة التالية في عام ١٩٤٣ عندما استطاع الرئيس الفنزويلي ميدينا أن يمرر في الكونغرس الفنزويلي قانوناً لنظام المشاركة مع شركات النفط ليحل محل نظام الامتيازات السائد عندئذ. وقد يكون من أهم أسباب قبول شركات النفط وحكوماتها بهذه المشاركة تجربة التأميم التي حصلت قبل ذلك في المكسيك ورفعت تكلفة شركات النفط والدول المستهلكة، إضافة إلى حرص الولايات المتحدة على عدم توتير علاقتها مع أمريكا اللاتينية.

المحطة التالية في المسيرة الفنزويلية نحو ملكية ثروتها النفطية تمثلت بانطلاقة التجربة الديمقراطية عام ١٩٤٥، والتي شهدت ظهور السينيور ألفونزو أحد مؤسسي منظمة الأوبك لاحقاً على مسرح الأحداث. وقد استطاع ألفونزو وحزب العمل الديمقراطي الذي ينتمي إليه تحقيق عدد من الإنجازات التي تصب في اتجاه توطين الصناعة النفطية؛ إذ اقترح أن تقوم فنزويلا ببيع نصيبها من النفط بدل ترك شركات النفط القيام بذلك من أجل تمكين فنزويلا من مهارات التسويق، ثم استطاعت الحكومة الفنزويلية زيادة الضرائب النفطية، وكذلك زيادة أجور العمال، وكانت تتجه إلى إصلاحات أخرى كإنشاء شركة نفط وطنية. غير أن هذه المسيرة انتكست بحصول انقلاب عسكري عام ١٩٤٨ استمر لعشر سنوات عجاف تم خلالها نقض أو تجميد كثير من الإنجازات التي تحققت خلال فترة الديمقراطية.

ثم عادت الديمقراطية مرة ثانية عام ١٩٥٨ لتستكمل فنزويلا مسيرتها نحو مزيد من السيطرة على نفطها، وقد عاد ألفونزو وزيراً في الحكومة الجديدة وكانت شركات النفط خلال هذه الفترة تمارس سياسات إنتاجية لا تخدم الدول المنتجة، وكانت تضغط على فنزويلا ببيع نفط الشرق الأوسط الرخيص في سوق الولايات المتحدة لمنافسة النفط الفنزويلي، الأمر الذي دفع بألفونزو إلى العمل على ثلاث مستويات، **الأول** داخلي لتشديد القيود على ممارسات شركات النفط. **والثاني** على مستوى إقليمي تمثل

بمحاولة التفاوض مع الولايات المتحدة لتأمين سوق للنفط الفنزويلي. و**أخيراً** على المستوى العالمي الذي تمثل بمد الجسور مع الدول المنتجة في الشرق الأوسط وكانت هذه الخطوة بمثابة بذور نشأة منظمة الأوبك عام ١٩٦٠ كما سيأتي لاحقاً.

في **الفصل الخامس** من الكتاب نستكمل تحليلنا لنظام الامتيازات النفطية والمسارات المختلفة التي أخذها من خلال دراسة الحالة الإيرانية، حيث تم أول اكتشاف نفطي تجاري في منطقة الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٠٨ تم اكتشاف النفط في منطقة مسجد سليمان، ومع هذا الاكتشاف ولدت شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية، التي تعرف اليوم بشركة النفط البريطانية. وقد واجهت هذه الشركة في بداية تأسيسها أزمة مالية كادت تؤدي إلى إفلاسها لولا تدخل تشرشل عام ١٩١٤ وشراء ٥١ بالمئة من أسهمها لتصبح بعد ذلك حصان طروادة الذي دخلت به بريطانيا إلى بقية دول المنطقة. كما إنها كانت مصدراً لوقود البحرية البريطانية التي بدأت تتحول من استخدام الفحم إلى استخدام النفط في بواخرها.

غير أن ممارسات هذه الشركة التي كانت تتصف بالجشع وبعدم رغبتها للقبول بتصحيح العلاقة غير المتكافئة بينها وبين المجتمع الإيراني بإعطاء الحكومة نصيباً أكبر من الريع النفطي، وبتوظيف العمالة الوطنية في فترة كانت المشاعر القومية ضد الشركة في تزايد، جعلها تصل إلى نقطة مسدودة أدت إلى قيام حكومة مصدق المنتخبة بتأميمها في عام ١٩٥١. ولكن عملية التأميم هذه لم تحقق النجاح الذي حققته المكسيك في أواخر الثلاثينيات، لأن الظروف كانت مختلفة، فبريطانيا والولايات المتحدة نظرتا إلى عملية التأميم في إطار حربهما الباردة مع المعسكر الاشتراكي، كما إنها رأت فيها تهديداً لمصالحها في بقية دول المنطقة، خاصة العراق ودول الجزيرة العربية. وبالتالي فقد قررت الحكومتان إجهاض هذا التأميم، وهذا ما حصل فعلاً عندما قامت الاستخبارات الأمريكية بإسقاط حكومة مصدق في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣. وما إن سقطت حكومة مصدق وعاد الشاه الذي كان قد هرب خلال هذه الأحداث، حتى بدأت الولايات المتحدة تستثمر نفوذها المتزايد في المنطقة، فشكلت تكتلاً نفطياً أوكلت إليه مهمة إدارة النفط الإيراني، وأصبح نصيب شركات النفط الأمريكية في هذا التكتل في تزايد، ولم يكن لإيران ممثل في هذا التكتل ولم يسمح لها حتى بالتدقيق في حساباته.

أمّا **الفصل السادس** فيشرح الكيفية التي استولت بها شركات النفط العالمية، وبدعم من حكوماتها على الثروات النفطية في الوطن العربي، ابتداءً من نفط العراق،

مروراً بالجزيرة العربية، وانتهاءً بالمغرب العربي. وعلى الرغم من وجود بعض الفوارق بين هذه الامتيازات، إلا أن الذي كان يجمعها، هو أنها كلها تم الحصول عليها بممارسة ضغوط سياسية وحتى عسكرية من الدول الغربية. وكانت العقود تغطي مساحات شاسعة تصل أحياناً إلى كامل تراب الدولة. ولم يكن نصيب الدول المنتجة من ثروتها إلا الشيء القليل، الذي كان لا يتجاوز ٤ شيلينات ذهب لكل طن من الصادرات النفطية. كما أن شركات النفط لم تكن تهتم بتطوير صناعة نفطية محلية، أو تدريب القوى العاملة المواطنة وتشغيلها، إضافة إلى إرجاع الخلافات إلى قوانين دولية فيها مساس واضح بسيادة الدول المنتجة. ولم تكتفِ الدول الغربية بدعم شركاتها النفطية وهي تنهب ثروات البلدان العربية، وإنما قامت بتجزئة الوطن العربي. فقد وعدت الشريف حسين بدولة عربية واحدة إذا وقف معها في الحرب على الأتراك، وبدل أن تفي بوعودها، قسمت الإقليم العربي إلى كيانات تسيطر عليها كل من بريطانيا وفرنسا عملاً باتفاقية سايكس - بيكو، ثم أنشأت كياناً صهيونياً غريباً في فلسطين عملاً بما عرف بوعد بلفور.

أما **الفصل السابع** فهو توثيق لصعود النفط إلى مرتبة السلعة الاستراتيجية عبر ثلاث مراحل أو أصعدة: **أولها** التطور التقني الذي أفرز وسائل النقل المختلفة التي تعمل بالنفط؛ و**ثانيها** فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية وما شهدته من اعتماد متزايد على استخدام النفط في تشغيل السفن الحربية والطائرات والدبابات، وانعكاس ذلك على حسم المعارك بين قوى المحور وقوى الحلفاء لمصلحة هذه الأخيرة، وأخيراً دور النفط الرخيص، خاصة العربي منه، في إعادة إعمار كل من أوروبا الغربية واليابان، تجنباً لأي تمدد شيوعي في الدول الحليفة للولايات المتحدة.

الفصل الثامن فيه معالجة لفترة المد القومي العربي، وما نتج منه من تغيير في موازين القوى بين الدول المنتجة من جانب، وشركات النفط وحكوماتها من جانب آخر. فقد شهدت تلك الفترة عدة تطورات كانت حصيلتها مزيداً من سيطرة البلدان العربية على ثرواتها النفطية؛ إذ استطاعت هذه البلدان أن تنهي نظام الامتيازات النفطية وتستبدله بنظام المناصفة في الأرباح تأثراً بالتجربة الفنزويلية، ثم حصلت عملية تأميم قناة السويس التي شكلت دفعة إيجابية للتوجهات المناوئة للاستعمار بكل أشكاله ومهدت لكثير من التطورات اللاحقة.

ثم كانت الثورة العراقية على النظام الملكي عام ١٩٥٨، التي استطاعت أن تشكل منعطفاً هاماً في التعامل مع شركات النفط الأجنبية نحو مزيد من السيطرة

على الثروة النفطية العربية، من خلال إصدار حكومة عبد الكريم قاسم القانون الرقم ٨٠، الذي استعادت بموجبه السيطرة على أكثر من ٩٥ بالمئة من مناطق الامتيازات، التي كانت شركات النفط تحتكرها من غير تطويرها. وأخيراً شهدت هذه الفترة إدخال شركات النفط المستقلة كمنافس لشركات النفط العالمية، ما ساعد على تنويع خيارات الدول المنتجة ومكنها من تحقيق مكاسب جديدة في تطوير صناعتها النفطية.

ويشرح **الفصل التاسع** الأسباب التي أدت إلى ظهور منظمة الأوبك، خاصة المتعلقة منها بسوء استخدام شركات النفط لسلطتها في تسعير النفط وإنتاجه، وإن كانت هذه المنظمة لم تحقق إنجازات كثيرة في سنواتها العشر الأولى، باستثناء ردع شركات النفط عن المضي في خفض الأسعار، إضافة إلى البدء بعملية «تنفيق الإتاوة» التي نتجت عنها زيادة في نصيب الدول النفطية من الريع النفطي. وقد تكون الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء هي التي جعلت إنجازاتها خلال هذه الفترة محدودة، إذ إن أغلب الدول المنتجة، خاصة في الشرق الأوسط، كانت أنظمتها السياسية ليست منتخبة، وبالتالي فإنها لم تكن تعبر عن إرادة شعوبها وتطلعاتهم، كما إنها كانت تدور في فلك الدول الكبرى، التي كانت بدورها تخوض حرباً باردة انعكست سلباً على علاقات الدول المنتجة مع بعضها بعضاً.

الفصل العاشر يحلل الدور الهام لثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩ (في سنواتها الأولى) في تصحيح مسار العلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط العالمية، فبعد قيام الثورة استطاع النظام الجديد أن يوجد ديناميات في علاقته بشركات النفط، كانت نتيجتها ترشيد الإنتاج، ورفع نسبة الأرباح التي تعود إلى الحكومة الليبية، وزيادة سعر النفط وغيرها من المكاسب، التي حاولت شركات النفط أن تقاومها مستعينة بحكوماتها إلا أنها لم تفلح. وقد كان تحقيق هذه المكاسب من قبل الحكومة الليبية مقدمة لتصحيح شامل في علاقة الدول المنتجة بشركات النفط، حيث إنه أدى إلى اتفاقين رئيسين هما اتفاق طهران واتفاق طرابلس.

أما اتفاق **طهران** فقد تم توقيعه في ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٧١، وحصلت الدول الخليجية المنتجة للنفط بموجبه على زيادة في أسعار النفط تصل إلى ٣٥ سنتاً للبرميل الواحد مع ضريبة دخل تساوي في المتوسط ٥٥ بالمئة، إضافة إلى زيادة سنوية في أسعار النفط تعوض التضخم وأي تراجع في قيمة الدولار. أما **اتفاق طرابلس** الذي كان

يتعلق بنفط دول المتوسط، فقد تم توقيعه في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧١، وقد تم بموجبه رفع سعر النفط بحوالى ٩٠ سنتاً للبرميل مع ضريبة دخل تصل إلى ٥٥ بالمئة، إضافة إلى زيادات سنوية في سعر النفط للتعويض عن التضخم والتغيير في قيمة الدولار.

نتوقف في **الفصل الحادي عشر** عند الإرهاصات التي أدت إلى حصول الطفرة النفطية الأولى، وأهمها رغبة الدول المنتجة في تحقيق نسبة مشاركة أكبر في صناعتها النفطية، واستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية، وظهور بوادر نقص في الكميات المعروضة من النفط في السوق العالمي. وقد أدى مزيج من العوامل السابقة إلى سير الدول المنتجة، خاصة العربية منها، في طريقين متوازيين: **أولهما**، المطالبة بالمشاركة في القطاع النفطي ومحاولة التخلص من نظام الامتيازات، الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت؛ و**ثانيهما**، الإعداد لتحريك الوضع العسكري مع الكيان المحتل. وقد نتج من هذين المسارين ما عرف بحرب تشرين واستخدام «سلاح النفط»، وتحقق نسب متفاوتة من المشاركة للدول المنتجة للنفط.

ويعالج الفصل، إضافة إلى التطورات السابقة، انعكاسات الطفرة النفطية على كل من الدول المنتجة والمستهلكة، الصناعية منها أو النامية، لدحض كثير من الصور النمطية التي رسمها الساسة والإعلام الغربي عن العرب خلال هذه الفترة، وبخاصة في ما يتعلق بتدوير الثروة وبتسعير النفط وبالمساعدات.

الفصل الثاني عشر هو محاولة لكشف الصراعات التي سادت بين الدول المنتجة نفسها حول تسعير وإنتاج النفط، ولا سيَّما خلال الفترة ما بين الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينيات والطفرة النفطية الثانية في أواخرها. وقد توقفنا عند أهم المؤتمرات النفطية التي حصلت خلال هذه الفترة، ابتداءً من لقاء كيوتو عام ١٩٧٤ إلى مؤتمر كراكاس عام ١٩٧٧. وقد بيّنا كيف أن الخلافات السياسية بين أعضاء المنظمة جعلتها تكتفي بالحد الأدنى من الاتفاق، وتبقيها دائماً على حافة التفكك، وتمنعها من تحقيق الاستقرار المنشود في الأسعار من قبل الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. ولا شك في أن سياسات الدول الصناعية، كتأسيس وكالة الطاقة الدولية، وسياسات ترشيد استخدام النفط، قد عمقت كذلك من الفجوة بين أعضاء منظمة الأوبك، لأنها استطاعت أن تُحدث تحولات هيكلية في سوق النفط جعلته سوق مستهلكين بعد أن كان سوق منتجين.

وفي **الفصل الثالث عشر** يتركز تحليلنا على التطورات التي أدت إلى الطفرة النفطية الثانية، والتي كان من أهمها الثورة الإيرانية، ثم الحرب العراقية - الإيرانية، والحرب في أفغانستان، وإعلان «عقيدة كارتر»، وانعكاسات هذه التطورات على أسواق النفط، التي بدأت تتحول تدريجياً من أسواق منتجين إلى أسواق مستهلكين لعدة اعتبارات، من أهمها التحولات الهيكلية التي نتجت من الطفرة النفطية الأولى، والتي أدت ليس فقط إلى دخول منتجين غير أعضاء في الأوبك إلى السوق النفطي، وإنما أدت كذلك إلى رفع كفاءة استخدام النفط في الدول الصناعية، ما قلل من طلبها على النفط. وهكذا وجدت منظمة الأوبك نفسها مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تخسر تقريباً نصف نصيبها من السوق النفطية، ما دفعها إلى الأخذ بنظام الحصص ولأول مرة عسى أن تتمكن من السيطرة على سوق النفط، ولكن نجاحها كان محدوداً، وقد أثر ذلك سلباً في إيراداتها النفطية ومشاريعها التنموية.

الفصل الرابع عشر فيه محاولة لتتبع تطورات الصناعة النفطية في روسيا والقوقاز، على أثر انتهاء الحرب الباردة، وانفتاح هذه المنطقة على العالم وبداية الصراع على نفطها. غير أن التجربة الروسية خلال هذه الفترة اختلفت بعض الشيء عن تجارب دول القوقاز. فروسيا حاولت أن تستفيد من تقنية الشركات النفطية الكبرى، ولكن من غير أن تتركها تسيطر على القطاع النفطي. وقد أوجد هذا الأمر كثيراً من التوترات، التي انعكست على قدرة روسيا على تطوير نفطها، الذي زاد الاعتماد عليه كمصدر للدخل بعد الانفتاح. أما بقية الجمهوريات السوفياتية السابقة، كآذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، فقد كانت ممانعتها في وجه شركات النفط الغربية أقل، لأن قطاعها النفطي كان أقل تطوراً من القطاع الروسي، ومواردها البشرية وقدراتها التقنية والتسويقية كانت محدودة، الأمر الذي جعلها تدخل في السنوات الأولى على الأقل في علاقة غير متكافئة مع شركات النفط للحصول على التقنية والتمويل.

ويقرأ **الفصل الخامس عشر** العلاقة بين النفط من جانب، والحروب وعدم الاستقرار في المنطقة العربية من جانب آخر، خاصة في الفترة الممتدة من السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر. فمنذ بداية السبعينيات ومحاولة الدول النفطية استعادة سيطرتها على القرارات المتعلقة بالتسعير والإنتاج من الشركات النفطية الكبرى، ظلت الدول الغربية تهدد باستخدام القوة في الحصول على النفط وبأسعار تناسبها،حتى لو كانت على حساب الدول المنتجة ومتطلبات التنمية فيها. ثم تحولت هذه التهديدات لاحقاً

إلى حروب، هي في جوهرها من أجل استمرار فرض الهيمنة على المنطقة العربية ومقدراتها، كما حصل في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩٠، ثم احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وإن كانت هذه الحروب قد غُلفت بمبررات أخرى، كنشر الديمقراطية، ومحاربة الإرهاب، وغيرها من المبررات التي أثبتت التطورات اللاحقة عدم صدقيتها كما تشير الوثائق الغربية نفسها.

الفصل السادس عشر يشرح معطيات الطفرة النفطية الثالثة، ويبين بأن هذه الطفرة تعود إلى أكثر من سبب، بعضها مرتبط بأساسيات العرض والطلب، كوصول بعض الدول النفطة إلى ذروتها الإنتاجية، وإلى العوامل الجيوسياسية، التي أدت إلى انقطاع الإنتاج في دول كالعراق ونيجيريا وفنزويلا، كما أنها تعبير عن تزايد الطلب على النفط من قبل الدول الآسيوية الصاعدة كالصين والهند، وبعض هذه الأسباب مرتبط بالتحولات التي حصلت في أسواق النفط، خاصة التوسع في دور سوق المستقبليات، وما يعنيه من زيادة حجم المضاربات في هذا السوق، وهي مضاربات لا تعبر عن كميات النفط الفعلية بقدر ما تعكس حجم المراهنات التي تتم على النفط. وأخيراً من أسباب هذه الطفرة كذلك دور الدولار كعملة دولية والمديونية التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي وأثرهما في استقرار أسواق المال وقيمة الإيرادات النفطية.

الفصل السابع عشر هو تحليل لعلاقة النفط بالتنمية، مع التركيز على الآثار التي تترتب على الريع النفطي، وكيف يمكن لهذا الريع أن يعيق عملية التنمية من خلال عدة قنوات، أهمها إضعاف مؤسسات الدولة، وتحويلها إلى أداة في يد النظم السياسية تستخدمها لشراء الولاءات وتكميم أفواه المعارضة، وإفراز طبقة رجال أعمال طفيلية تحرص على الحصول على جزء من الريع أكثر من حرصها على أخذ المبادرة وتطوير قطاع خاص منتج. ويعتمد الفصل على أحدث الأدبيات التي تؤكد أن «نقمة النفط» ليست حتمية، وإنما تعتمد على الكيفية التي يستخدم بها هذا المورد، وبالتالي فإن تحويل هذا المورد إلى نعمة تنتج منها تنمية فعلية يتطلب العمل على أربعة محاور رئيسية هي: تعميق دور شركات النفط الوطنية للحصول على النصيب الأكبر من الريع النفطي؛ اتباع سياسات اقتصادية فاعلة تحافظ على استقرار أسعار النفط وإيراداته وتقلل من تذبذباتها؛ تنمية العنصر البشري ذي المهارات التي تجعله بديلاً للنفط كمصدر للدخل؛ وأخيراً ترشيد إنفاق الإيرادات النفطية لتحقيق تنمية دائمة وعادلة بين شرائح المجتمع الحالي وكذلك عبر الأجيال.

الفصل الثامن عشر ننتقل فيه إلى الحديث عن الآثار البيئية للنفط في ظل تزايد الحديث عن ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة من زيادة كمية «الغازات الدفيئة» في الفضاء وانعكاساته المختلفة على كوكبنا. وهنا نتطرق وبشيء من الاختصار إلى الكيفية التي يساهم فيها النفط في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، ثم نتحدث بعد ذلك عن إشكالية تقاسم علاج هذه الظاهرة بين الدول، ونشرح الآليات التي يمكن من خلالها السيطرة على انتشار الغازات الدفيئة، وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، في الأرض، ثم نختم حديثنا ببعض التوقعات المستقبلية في ما يتعلق بما هو مطلوب وما هو ممكن في ظل المعطيات الحالية.

الفصل التاسع عشر يطرح قضية حيوية أخرى وهي قضية «نضوب النفط». فعلى الرغم من أن هناك إجماعاً على أن النفط مورد ناضب، وبالتالي فإن القضية المطروحة حول مستقبله لا تتعلق بما إذا كان سينضب أم لا وإنما متى سينضب. وهنا تختلف الآراء لاعتبارات تتعلق بعوامل التقنية والكلفة ودقة البيانات وغيرها من محددات مخزون النفط. وقد عالجنا هذا الموضع تحت ثلاثة عناوين رئيسية، هي تاريخ هواجس نضوب النفط، وانتقلنا بعد ذلك إلى الحجج التي يطرحها أصحاب «نظرية الذروة النفطية»، ثم ختمنا الفصل بما يرد به أصحاب «نظرية الوفرة النفطية»، وبما أن كلا المدرستين تعضد أطروحتها بحجج قوية لن نتأكد من درجة صحتها إلا في المستقبل، فقد تركنا للقارئ الحرية بأن يكوّن قناعته بنفسه حول هذا الموضوع في ضوء ما طرحناه من مساجلات بين المدرستين.

حاولنا في **الفصل العشرين** أن نعرض أهم بدائل النفط. فإضافة إلى النفط غير التقليدي (الذي سيأتي ذكره في الفصل الأخير)، فإن للنفط بدائل كثيرة وإن كانت بدائل غير كاملة، أي أنها لا تستطيع أن تحل محله في كل الاستخدامات وبالتكلفة نفسها حتى الوقت الحاضر على الأقل. وهذه البدائل هي: الغاز الطبيعي؛ الطاقة الذرية؛ الفحم؛ الطاقة المتجددة؛ السيارة الكهربائية؛ والهيدروجين، إضافة إلى زيادة كفاءة استخدام النفط وغيره من مصادر الطاقة. ولا شك في أن قدرة هذه البدائل على أداء دور متزايد في السنوات القادمة تحدده ثلاثة أمور هي: التطور التقني؛ التكلفة؛ والآثار البيئية. وقد بيَّنا كيف تؤثر هذه المحددات في هذه البدائل.

الفصل الحادي والعشرون يعالج مستقبل سوق الطاقة تحت أربعة محاور رئيسية بالاعتماد على الدراسات المستقبلية لوكالة الطاقة الدولية وغيرها وهي: النفط، والنفط

غير التقليدي، واتجاهات سوق الطاقة، والمتغيرات الجيوسياسية. محور النفط فيه توثيق لحجم موارد النفط الخام بحسب آخر البيانات، وما تثيره هذه البيانات من إشكاليات تتعلق بالنماذج المستخدمة في تقديرها، والبعد السياسي في ما يعلن من احتياطيات، وثقل الوطن العربي في المخزون العالمي، وغيرها من الأمور.

أما المحور المتعلق بالنفط غير التقليدي، ففيه تعريف بهذا النوع من النفط، والفوارق بينه وبين النفط التقليدي، خاصة في ما يتعلق بتقنية الاستخراج وتكاليفه، والآثار البيئية، إضافة إلى أنواعه المختلفة، التي تشتمل على الرمال القيرية، والسجيل النفطي، والنفط الخفيف الضيق، وتحويل كل من الفحم والغاز إلى وقود.

والمحور الثالث يبين اتجاهات العرض والطلب على الطاقة بوجه عام والنفط بوجه خاص خلال الحقب القادمة وانعكاسات كل ذلك على أسعار النفط في السنوات القادمة بحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية.

والمحور الأخير يتناول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية في أسواق النفط في السنوات القادمة. فالسنوات الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة، وبدأ البعض يعتقد بأن هذه الاكتشافات تعني بداية تراجع دور الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، بينما هناك من يعتقد بأن مصالح الولايات المتحدة تتعدى توفير الطاقة إلى السيطرة والنفوذ ومنافسة الدول الصاعدة كالصين والهند. إضافة إلى النفط التقليدي هناك متغيرات جيوسياسية كالمفاعل النووي الإيراني، والربيع العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي، وهي كلها متغيرات ستكون لها انعكاسات مختلفة على أسواق النفط في السنوات القادمة.

تقديم

عندما كنت أعد مخطوطة كتابي المعَنوَن **دول مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، الذي نشره مشكوراً مركز دراسات الوحدة العربية، اتضح لي أن النفط ظل منذ اكتشافه حتى يومنا هذا أشبه بالمحيط الذي لا تنحصر عجائبه، ولا تؤْمَن غوائله، ولا يسهل ركوبه. ولا أتذكر خلال سنوات دراستي وتدريسي، أن هناك موضوعاً شدَّني كموضوع النفط ولا أعرف لذلك سبباً، هل هي تلك المناظر الخلابة لنيران الآبار المشتعلة التي كنا نمر عليها أيام شبابي مع أقاربي وأصدقائي في المناطق الصحراوية الغربية من مدينة أبو ظبي ونحن في طريقنا إلى الفضاء الصحراوي الممتد الذي كنا نرتاده لصيد الأرانب وأحياناً لصيد طير الحباري المعروف في هذه المنطقة؟ أم هي تلك الآبار المشتعلة قرب جزيرة داس وأطرافها كجزيرتي زركوه وجرنين، حيث كنا نصطاد الأسماك بأنواعها حتى قرابة الفجر غير مدركين أن هذه المناظر التي كنا نستمتع برؤيتها وجاذبيتها، خاصة بعد منتصف الليل، هي في الحقيقة كميات من الغاز الذي تُرك يحترق من غير استفادة منه مخلفاً وراءه بعض الآثار البيئية، ودالّاً على درجة اللامبالاة التي كانت شركات النفط العالمية تتعامل بها مع نفطنا ودولنا.

مهما كانت الأسباب الكامنة وراء هذا الاهتمام بالنفط، والذي ظل معي سنوات طوالاً، فقد قررت بعد انتهائي من الكتاب المذكور أعلاه أن أبدأ بكتابة مخطوطة تدور حول النفط، أمخر فيها عبابه، وأغوص في أعماقه، وأتأمل عجائبه، وأصف أحواله، وأنبّه إلى أهواله، متأملاً الخروج ببعض درره؛ كل ذلك بأسلوب سهل يجعل الكتاب في

متناول شرائح واسعة من القراء، حتى تتمكن الأجيال الحالية من فهم حجم الدور الذي أدّاه وسؤديه النفط في حياتهم وحياة غيرهم من شعوب الأرض، سواء كان ذلك تعميراً أو تدميراً، وأملي هو أن تكون مادة هذا الكتاب مجموعة من العبر والدروس المستقاة من الماضي والحاضر، لتكون معالم للمستقبل، ولا سيَّما إذا تذكرنا أن هذا المورد العجيب الذي يسمى «النفط» هو باقٍ بين ظهرانينا لحقب قادمة تزيد وتنقص بحسب التقديرات ولكنها لا تقل عن خمسين عاماً. غير أن «الربيع العربي» ونسيم الحرية حتّم علي أن أؤجل مشروع كتاب النفط حتى أنتهي من كتاب آخر ولد من رحم هذا الربيع عنوانه **الإمارات العربية المتحدة على مفترق الطرق**، الذي انتهيت من كتابته في بداية عام ٢٠١٣ وقد تم نشره من قبل مركز دراسات الوحدة العربية في أيار/ مايو من ذاك العام، لأجدد عهدي بعد ذلك مع موضوع النفط.

الكتاب الحالي إذاً هو أقرب إلى ما أود تسميته «السيرة الذاتية» للنفط، وهي سيرة تدوِّن معطيات الواقع الذي ولد فيه النفط، ثم ترسم صورة له وهو يحبو ويترعرع ليأخذ مكاناً بين مصادر الطاقة في العالم، ثم كيف تصدر أقرانه كمصدر للطاقة، وتأثيره في التطورات العلمية وتأثره بها، ثم دخوله حلبة الصراع السياسي والاقتصادي محلياً ودولياً والحروب التي ارتبطت به، وأخيراً الفرص والتحديات التي حملها في طياته للإنسان العربي منذ اكتشافه في هذه المنطقة في بداية الثلاثينيات من الألفية الثانية، وكيف نجح ـ أو أخفق ـ العرب في التعامل مع الفرص التي أتاحها لهم والتحديات التي فرضها عليهم، وأخيراً مستقبل هذا المورد الحيوي والإشكاليات التي يثيرها للعالم.

أما إضافة «**رؤية عربية لتطوراته**» إلى عنوان كتاب يتحدث عن النفط الذي يمثل سلعة عالمية عابرة في انعكاساتها للجغرافيا والأوطان والتاريخ، فإن القصد منه هو إعادة المنظور العربي من آمال وآلام إلى الواجهة. ذلك أن أدبيات النفط ظلت في غالبها أسيرة النظرة الاستشراقية للمجتمعات الغربية، فهي ما برحت تتحدث عن النفط من منظور الآخر الذي يجعل الدول الصناعية والغربية خاصة وشركاتها النفطية مركز الاهتمام. فغالبية هذه الأدبيات النفطية الاستشراقية تركز حديثها على مواضيع السيطرة على النفط، والتأكد من بقائه مصدراً مستقراً للطاقة وبأسعار وكميات معقولة، وتأمين طرق توصيله إلى المستهلك. ومن أهم هذه الطرق قناة السويس ومضيق هرمز وباب المندب وبقية المنافذ، ومحاولة الدول الكبرى استخدامه في صراعات بعضها مع

بعض، وسبل استبداله في حالة نضوبه بمصادر أخرى أكثر ديمومة وأقل تأثيراً في البيئة، وغيرها من الموضوعات التي تعبّر عن مصالح الغرب والمستهلكين بوجه عام، وهي موضوعات نعتبرها مهمة ونعالجها في كتابنا هذا، ولكننا نتعداها إلى الحديث عن دور النفط في حياة العرب.

لا بد من توعية الأجيال العربية بأن شركات النفط الغربية وحكوماتها قد مارست ولسنوات طويلة، وتحت مبرر إنتاج النفط وتأمينه، شتى صور الاستغلال والتدخل في شؤون المنطقة العربية وتجزئتها. ولا بد من تنبيه هذه الأجيال إلى أن منظمة الأوبك أو تعاون الدول المنتجة هو ليس سلوكاً احتكارياً يقصد به إيقاع الظلم بالمستهلك الغربي، وإنما هو سلوك تحتِّمه طبيعة سلعة النفط التي لا يمكن أن تترك لقوى العرض والطلب وحدها، كما سيتضح في طيات هذا الكتاب؛ ناهيك بأن هذا التوحد والتعاون بين الدول المنتجة هو وسيلة لاستعادة حقوق الدول المنتجة بالحصول على جزء أكبر من الريع النفطي الذي طالما استحوذت عليه الدول الغربية وشركاتها من خلال سياسات التسعير والإنتاج وإدارة بقية مراحل الصناعة النفطية.

ولا بد كذلك من لفت انتباه أبناء الأمة العربية بأن الآثار البيئية الناتجة من استخدام مصادر الطاقة المختلفة ـ بما فيها النفط ـ والتي يتحدث عنها الغرب اليوم، هي من صنع الغرب بالدرجة الأولى تتبعه دول آسيوية (كالصين والهند)، بينما دور العرب في هذه المشكلة لا يزال محدوداً وهم يتحملون تكاليفها بحجم الأمطار وحجم المحاصيل الزراعية والفيضانات وغيرها. فاليوم أغلب استخدام للنفط الذي يولِّد ثاني أكسيد الكربون في البيئة هو في النقل، أي السيارات والشاحنات والطائرات، وأغلب الطلب على هذا النقل هو في دول منظمة التعاون والتنمية التي تشتمل على أغلب الدول الصناعية في الوقت الحاضر، بينما أغلب الزيادة المتوقعة في الطلب ستكون في الدول الآسيوية، وبخاصة الصين والهند واليابان[١].

لذلك لا يمكن أن يطلب من البلدان العربية وسائر الدول النامية أن توقف مساراتها التنموية، بينما يستمر الغرب في أنماط استهلاكية لم تعد مقبولة ولا ممكنة، فالولايات المتحدة ألأمريكية التي تمثل حوالى ٥ بالمئة من سكان العالم تستهلك أكثر من ٢٥ بالمئة من الطاقة العالمية وتطلق حوالى ٢٥ بالمئة من غازات الاحتباس الحراري أو

---

(١) Paul Sullivan, «Key Issues Surrounding the Supply of Oil,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), p. 14.

«**الغازات الدفيئة**» في العالم. ويقدر معدل استهلاك الفرد الأمريكي من الطاقة سنوياً بحوالى ٨ أطنان مكافئة نفط[٢].

ونريد أن ننبه الأجيال إلى أنه في الوقت الذي نأمل فيه جميعاً أن يسود التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، إلا أن إمكانية عدم اكتفاء الغرب بالسيطرة غير المباشرة على منابع النفط من خلال الوجود العسكري في المنطقة واحتمال دخوله في مقامرة للسيطرة على منابع النفط بالقوة، كان ولا يزال وارداً والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة. كما هدد وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في السبعينيات عندما اقترح احتلال السعودية[٣].

وكما صرح بذلك وزير الدفاع جيمس شلينسغر عندئذ[٤]، وكما أشار محافظ المصرف المركزي الأمريكي غرينسبان السابق إلى ذلك بقوله في كتابه **عصر الاضطراب**: «إنني حزين أنه غير مقبول سياسياً الاعتراف بما يعرفه الجميع أن حرب العراق كانت إلى حد كبير من أجل النفط»[٥]، كما تشير كثير من الدراسات إلى أن الغرب قد استخدم القوة في السابق للسيطرة على النفط في مرات كثيرة ولن يتردد في استخدامها في المستقبل، خاصة في ظل تزايد المنافسة بين الدول الكبرى على حجم المخزون النفطي المتناقص[٦].

فالغرب والشرق كلاهما له مصالح وهي تتقدم على المبادئ والقيم والقوانين الدولية. وعلى العرب أن يكونوا على استعداد للحفاظ على حقوقهم في هذا الصراع الدائر، لأن الصراع من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية في حالة حراك دائم، وفي السنوات القادمة سيتركز هذا الصراع على المناطق التي لديها مخزون نفطي كبير تكاليفه منخفضة كدول الخليج العربي، أو الدول التي ستحصل فيها اكتشافات جديدة بسبب تقدم التقنية كبعض الدول الأفريقية ودول القوقاز، إضافة إلى مناطق أخرى

---

(٢) Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, «The New Energy Crisis,» in: Jean- Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics* (London: Palgrave Macmillan, 2013), p. 6.

(٣) «Kissinger on Oil, Food, and Trade,» *Business Week* (13 January 1975), p. 69.

(٤) «Now a Tougher U.S.: Interview with James R. Schlesinger, Secretary of Defence,» *U.S News and World Report* (26 May 1975), pp. 26-27.

(٥) Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World* (New York: Penguin Press, 2007), p. 463.

(٦) Michael T. Klare, *Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy* (New York: Metropolitan Books, 2008), chap. 7.

كأعماق البحار ومناطق القطب الشمالي التي تعتبر مناطق واعدة من حيث مخزونها من النفط والغاز، ولذلك نرى بوادر خلافات على توزيعها. ولا شك في أن أطرافاً جديدة وصاعدة كالصين والهند ستدخل حلبة الصراع بطرقها وإمكاناتها، بل إنها بدأت تجد لها موطئ قدم في كثير من الدول النفطية، وفي الوقت نفسه سيتراجع دور دول أخرى كبعض الدول الأوروبية.

ونريد كذلك أن نؤكد لأبناء هذه الأمة أن سيطرتهم التامة على ثرواتهم النفطية لن تتحقق إلا بتمكنهم من العلم والتقنية لأن شركات النفط لا تزال تحصل على جزء كبير من ريع النفط بسبب احتكارها للتقنية التي راكمتها عبر حقب زمنية، وهي حريصة على عدم نقلها إلى الدول النفطية. كما أن التقنية هي من أهم العوامل التي ستؤثر في تطور بدائل النفط كاختراع بطاريات كهربائية تحرك السيارات والشاحنات وغيرها. وهذا يعني أن على البلدان العربية أن تستوعب هذا الدرس وتبدأ بالسعي إلى استيعاب هذه التقنية وتوطينها وبناء قدرات ذاتية، ليس فقط في مجال النفط، وإنما في مجالات أخرى كالطاقة الشمسية وتحلية الماء ودراسة المياه الجوفية وغيرها، لأن استمرار اعتمادها على المشروعات الجاهزة يجعلها عاجزة عن تحقيق تنميتها واستقلالها ويحرمها كثيراً من مواردها التي تتسرب إلى الشركات العالمية واقتصاداتها[٧].

ونريد من تأليف هذا الكتاب أن نسلط الضوء على جانب من تاريخ المنطقة الذي ظلت الحكومات غير المساءَلة أمام شعوبها حريصة على طمسه، ويتعلق بحجم الفجوة بين ما حصل فعلاً وبين ما تدّعيه هذه الأنظمة عبر الحقب الماضية، وذلك بالاعتماد على ما توافر لدينا من دراسات ووثائق قديمة وحديثة حتى تدرك شعوب المنطقة أن الحرية هي مفتاح النهضة، وأن التخلص من الاستبداد ثقافة وواقعاً هو المدخل الوحيد إلى النهضة المنشودة وإلى تفكيك النظام العنصري في فلسطين وإرجاع الحقوق إلى أصحابها، كما حصل في جنوب أفريقيا.

وأخيراً وليس بآخر، يهدف الكتاب إلى تذكير الأجيال بأن التحديات الأمنية والتنموية التي يواجهها العرب لا علاج لها إلا في إطار الدائرة العربية الواسعة والكيان العربي الموحد، لأن الكيانات الصغيرة أثبتت فشلها في مواجهة هذه التحديات. كما أن الكيان الكبير هو وحده قادر على أن يجعل العرب مستقلين في قراراتهم ومؤثرين

---

(٧) Antoine B. Zahlan, *Science, Development, and Sovereignty in the World* (New York: Palgrave Macmillan, 2012), pp. 37-52.

في ما حولهم بدل أن يكونوا ضعفاء يدورون في فلك غيرهم وتكون أرضهم ساحات للصراعات الإقليمية والدولية كما هو حاصل الآن.

هذه وغيرها من القضايا المتعلقة بالنفط وعلاقته بالوطن العربي سيجدها القارئ في طيات الكتاب، وبذلك يكون الكتاب حاملاً للتحديات التي تواجه الوطن العربي ومعبراً عن الهموم التي طالما اختلجت في عقول أبناء هذه الأمة وقلوبها، والمؤلف واحد منهم.

أما المنهج الذي سلكناه في علاج قضايا النفط المتشابكة فهو مزيج من الوصف والتحليل والتأريخ، وقد رأينا أن نجعل حديثنا أقرب إلى القصة التي تبدأ من أيام النفط الأولى وتنساب عبر الحقب الزمنية مع التركيز على أهم الأشخاص والأحداث والمؤسسات والسياسات التي اتصف بها هذا التاريخ الطويل الذي لم تكتب بعد فصوله الأخيرة، وهي بالتأكيد لن تكتب إلا بعد سنوات طويلة، ولكن حسبنا أن نكون قد سطرنا للأجيال بعض صفحاته بخيرها وشرها عسى أن يكون فيها عِبَرٌ ودروس ترسخ في عقول الأجيال الحالية والمستقبلية، خاصة العربية منها، وتستفيد منها في التأسيس لنهضتها المنشودة.

ويشتمل الكتاب على واحد وعشرين فصلاً؛ **الفصل الأول** يمهد لموضوعات الكتاب بنظرة شاملة على مفردات الصناعة النفطية لتسهيل فهم مادة الكتاب. و**الفصل الثاني** يسلط الضوء على بدايات النفط وتجربة جون روكفلر صاحب أكبر وأول إمبراطورية نفطية، وجهود شركات النفط الاحتكارية بعد روكفلر، وتجربة مؤسسة سكك حديد تكساس وما فيها من عبر تتعلق بطبيعة النفط وأهمية تنظيم إنتاجه وتسعيره لتحقيق الاستقرار اللازم لاقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء وعدم الاكتفاء بقوى العرض والطلب وحدها.

الفصول **الثالث** إلى **السادس** تعالج مرحلة هامة في تاريخ الصناعة النفطية وهي مرحلة الامتيازات النفطية وما واكبها من سيطرة لشركات النفط العالمية أو ما كان يعرف بالأخوات السبع على غالبية حقول النفط في العالم في ظل علاقة غير متوازنة بين هذه الشركات بما تملكه من تقنية وخبرة ورؤوس أموال ودعم من حكوماتها وبين دول منتجة تسوسها حكومات تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية والفهم بتعقيدات هذه الصناعة، ما أدى إلى قسمة غير عادلة للريع النفطي كانت في النهاية سبباً رئيسياً في توتر علاقة الطرفين.

فالفصل الثالث يحلل ظروف تجربة تأميم النفط في المكسيك وتحدياتها وآثارها، وهي تجربة كانت لها انعكاسات لاحقاً على علاقات شركات النفط بالدول المنتجة.

وفي **الفصل الرابع** نتوقف عند تجربة فنزويلا وهي نموذج آخر للعلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط والتي كان مسارها مختلفاً عن النموذج المكسيكي لأسباب موضوعية، وكان لهذه التجربة السبق في الانتقال من عقود الامتيازات النفطية إلى المشاركة بأنواعها.

تجربة أخرى في تاريخ الصناعة النفطية نتطرق إليها في **الفصل الخامس** من الكتاب وهي التجربة الإيرانية التي بدأت بتأميم القطاع النفطي من قبل حكومة مصدق المنتخبة وانتهت بإسقاط هذه الحكومة من قبل الاستخبارات الأمريكية وإعادة عقارب الساعة إلى ما قبل عملية التأميم؛ وهذه تجربة كانت لها كذلك بعض الانعكاسات خاصة على البلدان العربية.

أما **الفصل السادس** فهو تحليل لعملية تقاسم النفط العربي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وما رافق هذه العملية من سيطرة وتجزئة للإقليم العربي بعد فصله عن الدولة العثمانية.

بعد ذلك ننتقل إلى الفصول السابع إلى السادس عشر من الكتاب والتي نتطرق فيها إلى الجغرافيا السياسية للنفط منذ أن تحول إلى سلعة استراتيجية وأصبح العالم يعتمد عليه في آلة الحرب وفي بناء المجتمعات المعاصرة، وما أدى إليه ذلك من حروب وصراعات وتحالفات تتغير مظاهرها وآلياتها وحتى أطرافها ولكن يظل محورها النفط والرغبة في السيطرة عليه؛ ذلك في الوقت الذي بدأت فيه الدول المنتجة تستعيد جزءاً من سيادتها على هذه السلعة الاستراتيجية، وتصحح جزئياً المعادلة التي يتم على أساسها اقتسام الريع النفطي مع شركات النفط وحكوماتها.

فالفصل السابع يتتبع صعود النفط من كونه سلعة محدودة الاستخدامات كالإضاءة إلى أن أصبح سلعة استراتيجية لا يستغني عنها الإنسان في حياته اليومية من تَنَقُّل إلى تدفئة إلى خوض الحروب. وفي **الفصل الثامن** محاولة لرصد انعكاسات المد القومي، خاصة العربي، على علاقة الدول النفطية المنتجة مع شركات النفط وحكوماتها، وكيف كان هذا المد بمثابة المحرِّك الذي حفز الدول المنتجة على الاستعادة التدريجية لسيادتها على ثرواتها النفطية.

منظمة الأوبك كانت أحد إفرازات المد القومي **والفصل التاسع** يوضح ظروف نشأتها والتحديات التي كانت تواجهها وما حققته وما لم تحققه خلال الحقبة الأولى من عمرها.

أما **الفصل العاشر** فهو عبارة عن شرح لدور ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر في المنعطف الذي أخذته الصناعة النفطية منذ بداية السبعينيات، والنقلة النوعية في علاقة شركات النفط والدول المنتجة التي توجت باتفاقي طهران وطرابلس وأدت إلى مزيد من المكاسب للدول المنتجة سواء تعلق ذلك بالتسعير أو الإنتاج أو ملكية الأصول النفطية.

الفصل الحادي عشر يحلل خلفيات الطفرة النفطة الأولى التي تداخلت فيها الحرب مع السياسة، ويتتبع دور المقاطعة النفطية ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للدول المنتجة خاصة العربية منها. وعلى الرغم من التوحد الذي أظهرته منظمة الأوبك خاصة في النصف الأول من السبعينيات إلا أن النصف الثاني من نفس الحقبة قد أظهر حجم الخلافات التي تعانيها هذه المنظمة وانعكاسات هذه الخلافات على قدرتها على تبني سياسات تسعيرية تحفظ مصالحها. وهذا هو الموضوع الذي نتوقف عنده في **الفصل الثاني عشر**.

ولم تختلف أواخر السبعينيات عن بدايتها من حيث الأحداث الجيوسياسية، **والفصل الثالث عشر** يرصد آثار أهم هذه الأحداث في سوق النفط، وخاصة أسعار النفط وإيراداته وكيف تعاملت الدول المنتجة مع النقص في عرض النفط نتيجة لكل من الثورة الإيرانية ثم الحرب العراقية ـ الإيرانية. بعد ذلك ننتقل في **الفصل الرابع عشر** إلى أهم انعكاسات نهاية الحرب الباردة التي تمثلت ببداية الصراع على نفط كل من روسيا والقوقاز.

الفصل الخامس عشر يعالج العلاقة بين النفط كمورد ناضب وسلعة استراتيجية وبين الحروب التي حصلت في المنطقة العربية منذ اكتشاف النفط فيها. أما **الفصل السادس عشر** فإنه محاولة للتأكيد بأن الطفرة النفطية الثالثة هي ليست كسابقاتها لأنها أكثر تعقيداً وذلك لأنها تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد ليس النفط إلا أحدها.

إضافة إلى الأبعاد السياسية والأمنية للنفط، هناك بُعدان متعلقان بالتنمية والبيئة ونعالجهما في الفصلين السادس عشر والسابع عشر. **فالفصل السابع عشر** نحاول فيه إيجاد الحد الفاصل بين النفط كنعمة تمهد لعملية التنمية الشاملة، وبين النفط كنقمة

تهبط بأداء المجتمع إلى أدنى مستوياته بسبب ما تسببه من سلبية وفساد وتقاعس عن العمل المنتج.

وفي **الفصل الثامن عشر** نتوقف عند محطة أخرى من المحطات المتعلقة بالنفط وهي علاقة النفط بالبيئة، وهو موضوع تصدر قائمة الأولويات في السنوات الأخيرة بسبب ما يؤكده العلماء من تغيرات بيئية ناتجة من إفراط الإنسان في استهلاك موارد هذا الكون.

بعد ذلك ننتقل في الفصول الثلاثة الأخيرة إلى الحديث عن مستقبل النفط، ففي **الفصل التاسع عشر** نطرح آراء كل من مدرستي الذروة النفطية والوفرة النفطية لنترك للقارئ حرية الحكم على ضعف أطروحات كل مدرسة أو قوتها.

وفي **الفصل العشرين** تحليل لبدائل النفط التي، وإن كانت واعدة، إلا أن عملية تطويرها بصورة تجارية، ما زالت تعترضها تحديات كثيرة، منها ما هو متعلق بالتكلفة، ومنها ما هو مرتبط بمستقبل التقنية، ومنها ما هو متعلق بالبيئة، ومنها ما هو عائد إلى توافر أو غياب الإرادة السياسية.

وفي **الفصل الحادي والعشرين** نختم الكتاب بنظرة على مستقبل النفط من خلال الحديث عن واقع النفط الخام، والدور المتوقع للنفط غير التقليدي الذي كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة، واتجاهات سوق النفط خلال الثلاثين سنة القادمة بحسب توقعات مراكز الدراسات المختصة - خاصة وكالة الطاقة الدولية - والانعكاسات الجيوسياسية للتغيرات المتوقعة في سوق النفط.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الأول

تعريف بأساسيات النفط

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

قبل أن نبدأ رحلتنا مع النفط في الفصل الثاني من الكتاب لا بدَّ من مقدمة عامة تزوِّد القارئ بأهم المفردات المستخدمة في هذه الصناعة حتى يتمكن من تعظيم استفادته من مادة الكتاب وتتكون لديه صورة موضوعية عن سلعة النفط وأهم خصائصها التي تجعلها مختلفة بعض الشيء عن بقية السلع. فالنفط يشكل ـ إضافة إلى الغاز والفحم ـ ما يعرف بالوقود الأحفوري، والنفط هو كربون تكوَّن من مواد حيوانات بحرية ومواد عضوية تحللت وظلت مضغوطة تحت سطح الأرض عبر ملايين السنين وتحولت إلى سائل كربوهيدراتي يطلق عليه «النفط الخام». وعندما يحترق النفط الخام يُحدث امتزاجاً بين هذا الكربون والأوكسجين وينتج منهما ثاني أوكسيد الكربون الذي يعتبر من غازات الاحتباس الحراري أو ما يطلق عليها كذلك «الغازات الدفيئة». والكربون هو غاز يبقى في الجو لأكثر من مئة سنة، ومن هنا يكون لإنتاج النفط آثار بيئية سيتم التعرض لها لاحقاً[1].

والنفط الخام ليس نوعاً واحداً وإنما عدة أنواع؛ كل واحد منها يعبر عن تركيبة مادية وكيميائية مختلفة، وأهم مقياسين للتمييز بين أنواع النفط هما الكثافة والمحتوى من الكبريت. أما **الكثافة** فهي تعبير عن خفة النفط وثقله، وتقاس عادة بمقياس معهد البترول الأمريكي (API)، وتتفاوت هذه الكثافة ما بين ١٠ درجات التي تعبر عن أكثر أنواع النفط كثافة و٤٥ درجة التي تعبر عن أكثرها خفة، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت قيم هذا المؤشر انخفضت كثافة النفط والعكس صحيح. من هنا فإن هناك من يصنف النفط من حيث الكثافة إلى ثلاث فئات: **الأولى**، فئة النفط الثقيل الذي تصل كثافته بحسب مقياس معهد البترول الأمريكي إلى ٢٥ درجة أو أقل؛ **والثانية**، النفط المتوسط الذي تتفاوت كثافته ما بين ٢٦ و٣٤ درجة؛ **والثالثة**، النفط الخفيف الذي تزيد كثافته على

(١) David Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction* (New York: MacGraw Hill, 2008), pp.17-18.

٣٤ درجة. هذا في ما يتعلق بالتمييز بين أنواع النفط من حيث الكثافة، أما التمييز بينها من حيث كمية الكبريت فإن له كذلك مقاييسه. فالنفط الذي يطلق عليه مسمى «النفط الحلو» يحتوي على أقل من ٥, ٠ بالمئة من الكبريت من حيث الوزن؛ ومن أمثلته نفط غرب تكساس. أما النفط الذي تتفاوت فيه نسبة الكبريت ما بين ٥, ٠ بالمئة و٥, ١ بالمئة فيسمى «النفط الحامض المتوسط». وإذا زادت نسبة الكبريت على ٥, ١ بالمئة فعندها يسمى «النفط الحامض». وتعود هذه التسميات إلى بدايات اكتشاف النفط عندما كان العاملون في حقول النفط يقومون بتذوق النفط للتأكد من كمية الكبريت فيه[٢].

وتشير الدراسات المتوافرة إلى أن حوالى ٦٠ بالمئة من النفط العالمي هو ذو كثافة متوسطة وذو محتوى متوسط أو مرتفع من الكبريت، بينما لا يزيد نصيب النفط الخفيف على ٢٠ بالمئة من العرض النفطي العالمي والذي يحتوي نصفه على كمية مرتفعة من الكبريت. أما النفط العربي فهو نوعان: **الأول**، في منطقة الخليج العربي وتتصف غالبيته بنسبة كبريت عالية، و**الثاني**، هو نفط المغرب العربي الخالي من الكبريت ولكنه يحتوي على مادة البرافين ونقطة تجمده عالية[٣].

هناك تفاوت كذلك في الأعماق التي يوجد فيها النفط والتي قد تصل إلى أكثر من خمسة أميال في البراري وميلين في أعماق المحيطات، وهذا بدوره ينعكس على تكلفة إنتاجه. ففي بعض الدول (كبلدان مجلس التعاون الخليجي) تنخفض تكلفة إنتاج النفط إلى حوالى دولارين بسبب قرب مخازن النفط من سطح الأرض ما يجعل نفط هذه الدول أكثر تنافسية مقارنة ببقية الدول التي قد ترتفع فيها تكلفة الإنتاج إلى أكثر من ١٥ دولاراً للبرميل. وهذه الميزة للنفط الخليجي تعني أن إنتاجه يحقق ريعاً نفطياً مرتفعاً. ونقصد بالريع هنا سعر برميل النفط في السوق مطروحة منه تكاليف الإنتاج والنقل والتكرير والتوزيع ونسبة ربح لرأس المال. فعلى سبيل المثال كان سعر السوق لبرميل النفط في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي يعادل ٥٠, ٢ دولار، ولكن الريع النفطي الذي كان يتحقق في منطقة الخليج العربي مرتفعاً مقارنة بالريع في ولاية تكساس الأمريكية مثلاً، وذلك بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج في الخليج مقارنة بتكساس. ففي

(٢) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 233-234.

(٣) **عبد الله الطريقي**: **الأعمال الكاملة**، تحرير وليد خدوري، وقفية عبد الله الطريقي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٤٣٣.

دول الخليج كانت تكاليف الإنتاج تقدر بحوالى ٢٠ سنتاً، وبقية التكاليف تعادل ٥٠ سنتاً، والعائد أو الربح على رأس المال كان يساوي ١٥ سنتاً. وهذا يعني أن الريع في كل برميل كان يساوي ١,٦٥ دولار (٢,٥٠ ـ ٠,٨٥)، وتوزيع هذا الريع هو الذي كان محور الصراع التاريخي بين الدول المنتجة من جانب وشركات النفط الأجنبية وحكوماتها من جانب آخر(٤).

وبعد استخراج النفط من باطن الأرض يتم تكريره، أي استخراج منتجات مختلفة منه تسمى «منتجات مكررة» الجزء الأكبر منها يستخدم في قطاع النقل، ففي الولايات المتحدة مثلاً يستهلك هذا القطاع حوالى ٧٠ بالمئة من المنتجات البترولية. ويمكن تحويل النفط الخام إلى ما لا يقل عن مئة منتج نهائي يمكن تصنيفها تحت أربع مجموعات رئيسية هي: المنتجات الخفيفة كالغازولين والنافتا، ومشتقات وسيطة كالكيروسين والديزل، ووقود متبقٍّ كوقود النفط، ومنتجات مخصصة كالبيتومين أي الأسفلت، ومواد التشحيم وغيرها. فالغازولين مثلاً يستخدم في وقود السيارات، ومنتج النافاتا البكر يستخدم كمدخل لإنتاج البتروكيماويات والبلاستيك بأنواعه، والكيروسين يمثل وقوداً للطائرات، والديزل يستخدم للنقل والتدفئة والمحركات الزراعية والصناعية، والمنتجات المتبقية أو ما يعرف بـ «الفضالة» تستخدم لإنتاج الأسفلت والتشحيم. وتعتمد هذه المنتجات النفطية على نوعية النفط الخام المستخدم في المصافي، إضافة إلى مستوى تقنية المصفاة نفسها. فعلى سبيل المثال لو أننا استخدمنا كميات متساوية من نفط غرب تكساس ذي الجودة العالية ومن النفط الروسي أورالس ذي الجودة المتوسطة فإن المصفاة العادية يمكنها ان تنتج ١٦ بالمئة من الغازولين من البرميل الواحد من نفط تكساس الأجود بينما لا تزيد هذه النسبة على ١٢ بالمئة من النفط الروسي.

في المقابل يمكننا الحصول من برميل نفط تكساس على ٣٥ بالمئة من النفط الأقل جودة أو «الفضالة» مقارنة بحوالى ٤٥ بالمئة من النفط الروسي. إضافة إلى جودة النفط يلعب مستوى تقنية المصفاة دوراً في طبيعة المنتجات النفطية؛ فكلما كانت المصفاة متطورة ازدادت قدرتها على تحويل النفط الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة كالغازولين والديزل، وكلما انخفضت كميات المنتجات الأقل جودة كالفضالة، فالمصفاة المتقدمة، مثلاً، يمكنها أن تخرج من برميل النفط الروسي

---

(٤) Daniel Yergin, *The Prize: the Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 432.

٢٥ بالمئة غازولين و٥٠ بالمئة ديزل مع تقليل نسبة منتجات الفضالة إلى حوالى ١٦ بالمئة. هذا يعني أن ما تستطيع المصفاة المتطورة استخراجه من برميل النفط الروسي من منتجات عالية الجودة هو أكثر مما يمكن للمصفاة البسيطة الحصول عليه من نفط تكساس الأكثر جودة[٥].

وعادة ما نسمع عن برميل النفط في عملية التجارة في النفط، والبرميل يعادل ٤٢ غالوناً ويعود استخدام هذا المصطلح إلى الأيام التي لم يكن النفط يُنقَل فيها عبر الأنابيب بعد، وكان العاملون في النفط في منطقة بنسلفانيا في الولايات المتحدة يضعون النفط المنتج في براميل خشبية ويقومون بتحميلها على البواخر لنقلها. واليوم يستخدم البرميل كأداة قياس، علماً أن النفط لم يعد ينقل في براميل[٦].

هناك كذلك جانب العقود التي حكمت العلاقة بين شركات النفط العالمية والدول المنتجة منذ اكتشاف النفط. وهذه العقود تنوعت عبر تاريخ الصناعة لتعكس التغير الذي حصل في علاقة الطرفين. فمنذ عشرينيات القرن الماضي عندما تم اكتشاف النفط وحتى بداية السبعينيات كانت العقود التي تحكم علاقة شركات النفط بالدول المنتجة، خاصة في الشرق الأوسط وفنزويلا، هي ما عرف بـ «الامتيازات النفطية» التي كانت تعبِّر عن تسلط شركات النفط واستغلالها للدول المنتجة. فهذه العقود كانت تسمح لشركات النفط بامتلاك مساحات واسعة من أراضي الدول المنتجة لسنوات طويلة بما تحتويه من ثروات في باطن الأرض وتقوم بعمليات اكتشاف النفط وإنتاجه وتصديره مقابل مبلغ مقطوع وزهيد تدفعه للدولة المنتجة بغض النظر عن حجم الأرباح التي تحققها هذه الشركات[٧].

غير أن هذه «الامتيازات النفطية» تلاشت تقريباً مع بداية السبعينيات نتيجة تزايد وعي الدول المنتجة وتعاونها من أجل تصحيح علاقتها غير العادلة بشركات النفط. وقد ساعدت حركة التحرر والاستقلال في تصحيح هذه العلاقة كما سيتضح من طيات الكتاب. وهكذا أصبحت علاقة هذه الدول بشركات النفط تحكمها أنواع أخرى من العقود منذ بداية السبعينيات أهمها عقود المشاركة في الإنتاج وعقود الخدمات. فعقود

---

(٥) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 235-236.

(٦) Lisa Margonelli, *Oil on the Brain: Adventures from the Pump to the Pipeline* (New York: Nan A. Talese, 2007), p. 5.

(٧) Fadhil J. Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths* (London: I. B.Tauris, 2010), pp. 295-296.

«**المشاركة في الإنتاج**» تقوم على أن الدولة المنتجة وليست شركات النفط هي التي تملك الثروة التي في باطن الأرض، أما شركات النفط فإن لها نصيباً محدداً من الإنتاج بعد تحققه سواء في الحاضر أو في المستقبل. وهذا النصيب من الإنتاج يتكون من «نفط التكاليف» الذي يستخدم لتغطية تكاليف شركة النفط. والمكون الثاني هو «نفط الربح» الذي يحقق لشركة النفط ربحاً خلال فترة عقدها مع الدولة المنتجة. هذا يعني أن الشركة تساهم بالأموال والتقنية والإدارة وتأخذ المخاطرة، وعندما يتم اكتشاف النفط فإن للشركة الحق باستخراج كميات نفط تغطي نفقاتها الاستثمارية بحسب الأسعار العالمية للنفط، كذلك يحق للشركة استخراج كميات من النفط لتحقيق بعض الأرباح يتم تحديدها تبعاً لحجم مخاطر رأس المال وعوامل أخرى[8].

أما عقود «**الخدمات**» فإنها شبيهه بعقود المشاركة في الإنتاج مع فارق رئيسي وهو أن شركات النفط لا تحصل على نسبة من النفط وإنما تحصل على رسم مقطوع مقابل كل برميل تقوم بإنتاجه، وهذا يجعل سيادة الدولة على مواردها أكبر في حالة عقود الخدمات منها في حالة عقود المشاركة، إضافة إلى أن تأثير شركات النفط في أسعار النفط سيكون أقل بسبب عدم تملكها نسبة من الإنتاج وإن كانت عقود الخدمات أقل كفاءة من عقود المشاركة لأنها أقل تحفيزاً لأداء الشركات[9].

وبقدر تنوع النفط والمصافي والمنتجات المستخرجة منه والعقود النفطية، تتنوع كذلك أسعار النفط. فأحياناً قد يتبادر إلى ذهن المتابع للأحداث اليومية بأن هناك سعراً واحداً للنفط، غير أن الحقيقة هي أن أسعار النفط تنوعت عبر تاريخ الصناعة النفطية. فقبل بداية السبعينيات عندما كانت شركات النفط هي المسيطرة على مراحل الصناعة النفطية المختلفة بما في ذلك التسعير والإنتاج، كان هناك ما يعرف بالسعر المعلن (Posted Price) وهو سعر كانت تحدده شركات النفط كمرجعية تحسب على أساسها العوائد النفطية التي تحصل عليها الدول المنتجة والتي تشتمل على الإتاوة والضرائب، وبالتالي فهو سعر لا يتحدد في السوق، وقد يكون أعلى أو أقل من سعر السوق الذي تبيع به شركات النفط إنتاجها. وقد انتهى استخدام هذا النوع من التسعير بعد توقيع «اتفاق طهران» في شباط/ فبراير ١٩٧١ عندما حلت عقود المشاركة بدل عقود الامتياز

---

(٨) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 118-119.

(٩) Tengku N. Machmud, *The Indonesian Production Sharing Contract: An Investor's Perspective* (La Hague, Netherlands: Kluewer Law International, 2000).

التي كانت سائدة منذ اكتشاف النفط وحتى بداية السبعينيات(١٠). وقد أدى الانتقال إلى عقود المشاركة إلى ظهور أنواع من الأسعار، فالدول المنتجة أصبحت تضع سعراً لبيع نصيبها من نفط المشاركة إلى طرف ثالث؛ وهكذا وجد ما عُرف بعد ذلك بالسعر الحكومي أو السعر الرسمي (OGP). أما إذا قررت الحكومات بيع نصيبها من النفط إلى شركة النفط التي تنتجه بدل طرف ثالث فإنها تبيعه بسعر آخر أُطلق عليه سعر «إعادة الشراء» أو (Buy-back). غير أن هذا التعدد في تسعير النفط نتج منه تشوه في الأسعار، وقد تم استبداله بسعر آخر أقرَّته منظمة الأوبك واستمر خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى منتصف عام ١٩٨٥. وهو اعتماد سعر النفط العربي الخفيف كسعر مرجعي تحدد نسبة إليه الأسعار الرسمية لكل دولة مع الأخذ في الاعتبار الفوارق النوعية والمكانية. ولكن هذه التعديلات في الأسعار كانت صعبة بسبب التغيرات المستمرة في أوضاع السوق، كما إنها كانت مدخلاً إلى خفض كل دولة لسعرها لزيادة الصادرات(١١).

كما إن الدول غير الأعضاء في الأوبك كانت تعتمد أسعاراً رسمية مستقلة وأكثر مرونة من سعر الأوبك الذي عجزت المنظمة عن الحفاظ عليه بسبب زيادة الإنتاج من الدول غير الأعضاء في الأوبك وانخفاض الطلب العالمي. وهكذا انهار سعر الأوبك في منتصف الثمانينيات ثم ظهر مكانه نظام سعري جديد هو سعر العائد الصافي (Netback) الذي كان الهدف منه معالجة تراجع الأسعار عام ١٩٨٥، وقد بدأت به السعودية، وهو باختصار يعني جعل سعر نفط البرميل مساوياً لحاصل جمع تكاليف الإنتاج والنقل والتكرير إضافة إلى هامش ربح للمشتري، فمن سعر النفط المكرر الذي يحصل عليه صاحب مصفاة التكرير في السوق، كانت السعودية تطرح الربح الثابت الذي كانت ترغب في ضمانه لصاحب مصفاة التكرير إضافة إلى تكاليف التكرير والنقل، والباقي هو السعر الذي كانت تبيع به نفطها لشركات النفط. وقد انتقلت هذه الصيغة التسعيرية إلى بقية دول المنظمة إلا أنها أدت في النهاية إلى انهيار الأسعار عام ١٩٨٦(١٢).

ومنذ عام ١٩٨٦ أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالسوق وبأهواء المضاربين فيه. وهذا النظام يتجسد اليوم في وجود نوعين من الأسعار التي يتم استخدامها في تجارة

---

(١٠) Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths*, p. 296.

(١١) Robert Mabro, «The International Oil Price Regime: Origins, Rational and Assesment,» *The Journal of Energy Literature*, vol. 11, no. 1 (June 2005), pp. 3-20.

(١٢) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 139.

النفط الخام، وهما الأسعار الفورية والأسعار المستقبلية. أما **السعر الفوري** أو **الحالي** فهو السعر الذي يشتري به طرف كمية من النفط يتم شحنها في أحد الموانئ ويقوم ببيعها إلى طرف آخر، ويقوم الطرف الآخر ببيع الكمية نفسها إلى غيره، وهكذا يتم بيع الكمية نفسها عدة مرات لتحقيق الربح، وهذا النوع من العقود يتم على كميات فعلية من النفط ويمثل حوالى ٣٠ بالمئة من تجارة النفط في الوقت الحاضر. ويستخدم المتعاملون بهذه العقود أسعار عدة أنواع من النفط كمرجعية في التسعير، ومن بين النفوط المستخدمة للتسعير نفط غرب تكساس وبرنت ودبي وغيرها. أما **أسعار النفط المستقبلية** فقد ظهرت نتيجة لتطور العقود المستقبلية في السنوات الأخيرة، وقد أصبح لهذه العقود التأثير الأكبر في تحديد أسعار النفط الخام نظراً إلى نصيبها المرتفع. ولا تتضمن هذه العقود أي تسليم أو استلام لكميات فعلية من النفط، وإنما هي عقود مالية تتم بين الوسطاء والمضاربين الذين يسعون إلى تحقيق الأرباح من التغيرات في أسعار النفط من غير أن تكون لديهم رغبة في النفط نفسه. وعادة ما تكون أسعار هذه الأسواق المستقبلية إما أعلى أو أقل من الأسعار الحالية، طبقاً لما يتوقعه كل من البائعين والمشترين حول تغيرات أسعار النفط. فالبائع قد يقبل بسعر مستقبلي أقل قليلاً من السعر الحالي للنفط خوفاً من أن يكون هناك مزيد من الانخفاض في السعر، والمشتري قد يقبل بسعر أكثر قليلاً من السعر الحالي خوفاً من مزيد من الارتفاع في الأسعار المستقبلية. وبذلك فإن كلاً من البائع والمشتري يحاول إدارة المخاطرة في الأسعار وتقليلها. وهذه العقود النفطية المستقبلية هي كالأسهم يتم تداولها مرات ومرات في اليوم وهي عرضة للمضاربات، الأمر الذي ينتج منه كثير من التشوه في الأسعار التي لا تصبح تعبيراً فعلياً عن أساسيات العرض والطلب بقدر ما تكون عبارة عن سلوك لاعقلاني تنتج منه فقاعات تؤدي إلى انهيارات في أسواق المال كما شاهدنا في السنوات الأخيرة[١٣].

وأحياناً قد يحصل ارتفاع في أسعار بعض المنتجات النفطية خاصة وقود السيارات، كما حصل منذ عام ٢٠٠٣ ليس بسبب نقص في المعروض من النفط الخام، وإنما بسبب محدودية الطاقة التكريرية، لأن اختلاف مواصفات المنتجات المكررة وكذلك قوانين حماية البيئة من التلوث، تؤدي إلى عدم الانسجام بين ما تنتجه المصافي وما يرغب فيه المستهلك، حيث تختلف المواصفات أحياناً بين دولة وأخرى[١٤].

---

(١٣) Ravi Batra, *The New Golden Age: The Coming Revolution against Political Corruption and Economic Chaos* (New York: Palgrave, 2007), pp. 15-16.

(١٤) Daniel Yergin, «Insuring Energy Security,» *Foreign Affairs* (March-April 2006), pp. 71-75.

والنفط هو كذلك من السلع التي يتصف الطلب عليها بمرونة منخفضة جداً خاصة في وسائل النقل، أي أنه إذا ارتفع السعر فإن المستهلك لا يستطيع أن يقلل استهلاكه من النفط ولا سيَّما على المدى القصير، لأن ليس لديه بدائل. وفي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية تقدر مرونة الطلب على النفط في المدى القصير بأنها أقل من مرونة الطلب على القهوة والسيجارة، أي أن الأمريكان لديهم ما يشبه الإدمان على النفط لأن استجابتهم لتغير أسعار القهوة والسيجارة أكبر من استجابتهم لتغير أسعار النفط.

طبعاً على المدى الطويل تكون المرونة أكبر لأن المستهلك يستطيع أن يغير من أنماطه الاستهلاكية سواء بشراء سيارة أكثر كفاءة في استخدام البنزين أو سيارة كهربائية أو غيرها[١٥]. وكما أن مرونة الطلب على النفط منخفضة في المدى القصير للأسباب التي ذكرناها، فإن مرونة العرض هي كذلك منخفضة على المدى القصير لأنه في حالة عدم توفر طاقة إنتاجية فائضة فإن زيادة المعروض من النفط تتطلب استثمار أموال باهظة، وهذه العملية تستغرق أشهرا بل سنوات حتى يظهر أثرها في حجم العرض في السوق، ومن هنا يأتي إصرار الدول الصناعية على أن تحتفظ الدول الخليجية ـ خاصة السعودية ـ على فائض في طاقتها الإنتاجية[١٦].

وجدير بالذكر أن نصيب الدول المنتجة من سعر النفط قد تغير عبر السنوات، فخلال سنوات «الامتيازات النفطية» كانت شركات النفط تدفع للدول المنتجة «إتاوة» مقطوعة لا صلة لها بربحية شركة النفط، أي أن أغلب الريع النفطي كان يذهب إلى شركات النفط، إلا أن مرحلة مناصفة الأرباح التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين عام ١٩٥٢ أكدت أن يكون نصيب الدول المنتجة ٥٠ بالمئة من السعر المعلن بعد طرح التكاليف، وفي عام ١٩٦٤ طالبت الدول المنتجة في الشرق الأوسط شركات النفط بأن تدفع «الإتاوة» بصورة منفصلة عن الضريبة على الأرباح أسوة بما كان معمولاً به في فنزويلا، أي أن تكون نسبة الخمسين بالمئة من الأرباح مشتملة على الإتاوة والضريبة معاً لأن «الإتاوة» هي ما يدفعه المستثمر مقابل استخدامه للأرض، سواء كانت ملكية هذه الأرض خاصة أو عامة، بغض النظر عن وجود أرباح أو عدم وجودها، بينما الضريبة مرتبطة بأرباح الاستثمار في هذه الأرض. وقد وافقت شركات النفط بعد مفاوضات

---

(١٥) John C. B. Cooper, «Price Elasticity of Demand for Crude Oil: Estimates for 23 Countries,» *OPEC Review* (March 2003), pp. 1-8.

(١٦) Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction*, p. 41.

صعبة على هذا الطلب بشرط أن تحتسب «الإتـاوة» كتكاليف يتم طرحها من السعر المعلن قبل حساب إجمالي نصيب الدولة المنتجة من سعر النفط؛ وهذا ما يعرف بـ «تنفيق الإتاوة»(١٧).

وقد يكون من المفيد توضيح معنى «**تنفيق الإتاوة**» والمكاسب التي حققتها للدول المنتجة من خلال مثال بسيط ورد في إحدى الدراسات، وأرقامه معبرة إلى حد بعيد من واقع سوق النفط في تلك الفترة. فلو افترضنا أن السعر المعلن للنفط الذي تحسب على أساسه عائدات الدولة المنتجة هو ١,٨ دولار للبرميل، والإتاوة هي ١٢,٥ بالمئة من السعر المعلن، وتكاليف الإنتاج للبرميل هي ٠,٢٥٠ دولار، والضريبة هي ٥٠ بالمئة من الدخل، فإن حساب نصيب الدولة المنتجة من كل برميل نفط بحسب مناصفة الأرباح وقبل «تنفيق الإتاوة» يتم بطرح تكاليف الإنتاج البالغة ٠,٢٥٠ دولار من السعر المعلن وهو ١,٨ دولار للحصول على الدخل الإجمالي وهو ١,٥٥ دولار، ثم ضرب هذا الدخل الإجمالي بـ ٥٠ بالمئة للحصول على نصيب الدولة من دخل البرميل الواحد أو ٠,٧٧٥ دولار. هذا ما كان سائداً منذ اتفاق المناصفة عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٤، أي قبل «تنفيق الإتاوة». أما في حالة تنفيق الإتاوة فيتم ضرب نسبة الإتاوة البالغة ١٢,٥ بالمئة في سعر النفط المعلن للحصول على قيمة الإتاوة وهي ٠,٢٢٥، ثم تطرح هذه القيمة ومعها تكاليف الإنتاج البالغة ٠,٢٥٠ من سعر النفط المعلن للحصول على إجمالي الدخل البالغ ١,٣٢٥ دولار، وبضرب هذا المبلغ في نسبة خمسين بالمئة ـ أي ضريبة الدخل ـ يمكننا الحصول على قيمة الضريبة وهي ٠,٦٦٢٥ دولار. وبإضافة قيمة الضريبة البالغة ٠,٦٦٢٥ دولار إلى قيمة الإتاوة البالغة ٠,٢٢٥ يمكننا الحصول على إجمالي دخل الدول المنتجة من برميل النفط في حالة تنفيق الإتاوة، وهذا الإجمالي هو ٠,٨٨٧٥ دولار مقارنة بالدخل في حالة عدم تنفيق الإتاوة والبالغ ٠,٧٧٥ دولار، أي بزيادة قدرها ١٤,٥ بالمئة أو حوالى ١١ سنتاً في البرميل الواحد(١٨).

والغريب أن عملية «تنفيق الإتاوة« قد جاءت متأخرة في الدول المنتجة في الشرق الأوسط لأن حكومات هذه الدول لم تكن تعرف مفهوم «تنفيق الإتـاوة». كما أنها لم تكن تعرف أن الحكومات الغربية كانت تخصم ما تدفعه شركات النفط للدول المنتجة

---

(١٧) Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths*, p. 43.

(١٨) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: Saint Martin's Press, 1981), pp. 41-43.

من ضرائب هذه الشركات المستحقة لحكوماتها إلا بعد تواصلها بفنزويلا وهذه مسألة موثقة في تاريخ تلك الفترة[١٩].

وفي هذا السياق هناك مسألة أخرى متعلقة بالأسعار لا بد من التنبيه إليها وهي أن السعر الذي يدفعه مستهلك النفط عند محطة البنزين هو أعلى كثيراً من السعر الذي يستلمه منتج النفط الخام، وذلك ليس فقط من أجل تغطية تكاليف النقل والتصفية والتوزيع وغيرها وإنما بسبب الضرائب المرتفعة التي تفرضها حكومات الدول المستهلكة وهي مبالغ تزيد أحياناً على قيمة النفط الخام نفسه. فعلى سبيل المثال، إن برميل النفط الخام الذي تقوم الدول المنتجة ببيعه بحوالى ٦٠ دولاراً يكون مساوياً في محطة البنزين ما بين ٢٠٠ و٢٥٠ دولاراً، وذلك لأن سعر النفط الخام تضاف عليه تكاليف النقل والتصفية وضريبة تزيد على ٧٠ بالمئة في أوروبا، وتعادل ٥٠ بالمئة في اليابان، وتهبط إلى ما بين ٢٠ و٢٢ بالمئة في الولايات المتحدة. ولكن الإعلام نادراً ما يتحدث عن الضرائب التي تجنيها الدول المستهلكة من استيراد النفط وإنما يضع اللوم دائماً على الدول المنتجة. فمثلاً، كان السعر المتوسط لغالون البنزين الممتاز في أيار/ مايو ٢٠٠٥ يعادل ٢,٣٩ دولار في الولايات المتحدة و٦,٣٦ دولار في هولندا و٦,٠٩ دولار في المملكة المتحدة وحوالى ٥,٩١ دولار في إيطاليا، وهو ما يعكس إلى حد كبير تفاوت معدلات الضرائب في هذه الدول[٢٠].

هناك كذلك فرق بين المخزون النفطي والموارد النفطية، فالأول يعني كمية النفط التي تم اكتشافها ويكون استخدامها مربحاً في ظل التقنية والظروف الاقتصادية الحالية، أما الموارد النفطية فهو مصطلح أشمل من المخزون حيث إنه يشتمل على المخزون زائداً المصادر التي يمكن استخراجها في المستقبل نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية أو مستوى التقنية أو المصادر غير المعروفة حالياً. ولكن هناك مؤشرات على إمكانية اكتشافها في المستقبل[٢١].

لذلك فإن الحديث عن مستقبل النفط، كما يرى الجيولوجيون، يتطلب معرفة المقصود بالموارد القصوى القابلة للاستخراج والتي تتكون من الإنتاج التراكمي،

---

(١٩) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, translated by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), pp. 55-56.

(٢٠) Nicholas Cacchione, *Is Gasoline Still a Great Bargain?* (London: John S. Herold, 2005).

(٢١) V. E. McKelvey, «Mineral Resource Estimates and Public Policy,» *American Scientists*, vol. 60 (1972), pp. 32-40.

أي ما تم استخراجه من النفط حتى الآن زائداً الموارد القصوى المتبقية والقابلة للاستخراج، وهذه الأخيرة تتكون كذلك من الاحتياطي المثبت الذي تم اكتشافه ويمكن إنتاجه في ظل التكاليف والتقنية الحالية، ومن التغير المتوقع في احتياطي الحقول الحالية لأسباب تقنية أو اقتصادية، إضافة إلى الموارد غير المكتشفة بعد، ولكن يتوقع أن إنتاجها ممكن باستخدام التقنية الحالية. من هنا فإن تحديد النضوب يتطلب معرفة ما تم إنتاجه من النفط حتى الآن وتقدير أقصى ما يمكن إنتاجه في المستقبل[٢٢].

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مؤشر كثافة استخدام النفط الذي يقاس عادة بنسبة الطاقة إلى الناتج، وهو مقياس لكمية الطاقة التي تستخدم في إنتاج وحدة واحدة من الناتج، فكلما كانت هذه النسبة أكبر كانت كفاءة استخدام الطاقة قليلة، وكلما تراجعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على زيادة كفاءة استخدام الطاقة. فأنت عندما تستبدل حاسوبك بآخر أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، فإن الحاسوب الجديد يوفر لك الخدمات السابقة نفسها ولكنه يستخدم طاقة أقل. وقد أدت زيادة أسعار النفط في السبعينيات إلى زيادة اهتمام الدول الصناعية بكفاءة استخدامها للطاقة، فتبنّت كثيراً من السياسات التي ترشد استهلاك الطاقة في كل القطاعات، الأمر الذي أدى إلى تراجع كثافة استخدام الطاقة. ففي العشرين سنة الأخيرة كان هذا التراجع حوالى ٢,٣ بالمئة سنوياً، ذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه كثافة استخدام الطاقة في الدول النامية خلال الفترة نفسها بحوالى ١,٢ بالمئة سنوياً[٢٣].

وفي هذا السياق هناك معيار آخر للكفاءة يستخدم لمقارنة جدوى إنتاج أي من مصادر الطاقة البديلة للنفط - كالسجِّيل النفطي أو غيره - وهذا المعيار هو حجم ما يتم الحصول عليه من طاقة نسبة إلى ما تم استخدامه من طاقة في استخراجها (EROEI)[٢٤]، فكلما كان هذا المعامل منخفضاً أصبح المصدر البديل أقل جدوى. فبعض آبار النفط القديمة كانت تتصف بمعامل يصل إلى ٢٠٠، أي الطاقة التي تستخرج منها تصل إلى ٢٠٠ ضعف كمية الطاقة المستخدمة في الاستخراج. في المقابل نجد

---

(٢٢) «World Energy Outlook 2013,» World Energy Outlook, International Energy Agency (IEA) (London) (12 November 2013), p. 422, <http://www.worldenergyoutlook.org/pressmedia/recentpresentations/LondonNovember12.pdf>.

(٢٣) Jose Goldemberg, *Energy: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2012), pp. 19-22.

(٢٤) المصطلح هو: Energy Return on Energy Investment.

أن آباراً في أعماق البحار ينخفض معاملها إلى أقل من ٥، بينما النفط القيري الذي في كندا لا تزيد فيه قيمة هذا المعامل على١,٥ . هذا يعني أن توافر البديل بكميات كبيرة لا يجعله تلقائياً مجدياً، وهو حال كثير من البدائل التي تطرح هذه الأيام كبدئل للنفط التقليدي[٢٥].

هناك كذلك شبه إجماع بين خبراء النفط والاقتصاد بأن التنبؤ بمستقبل التغيرات التي ستحصل في الطاقة العالمية أمر شبه مستحيل، لأن هناك كثيراً من العوامل التي يصعب التنبؤ بها بدرجة عالية من الدقة، إما بسبب عدم توافر البيانات، أو عدم دقتها، أو عدم صحة الافتراضات التي يقوم عليها نموذج التنبؤ، أو غيرها من صور عدم التيقن بما سيؤول إليه المستقبل. فالنماذج سواء كان يقصد بها التنبؤ باتجاهات الاقتصاد أو الطقس أو غيرها هي عبارة عن تبسيط للواقع المعقد من أجل فهم هذا الواقع والتأثير فيه، أو كما قال ليوناردو ديفينشي إن «البساطة هي أعلى صور التألق العلمي». فخارطة مدينة ما، ما هي إلا تبسيط لتضاريسها الهامة وتجاهل الجزئيات من أجل تسهيل الحركة فيها وتغييرها والتنبؤ بما سيحصل فيها، وتعتمد كفاءة هذه النماذج في التنبؤات المستقبلية على صلابة الأسس النظرية التي تقوم عليها وعلى دقة البيانات التي تستخدمها[٢٦].

من هنا نرى أن أغلب المؤسسات المتخصصة في الطاقة كوكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية وغيرها تلجأ إلى أسلوب السيناريوهات (المشاهد)، أي أنها تفترض أكثر من سيناريو مستقبلي اعتماداً على عدة افتراضات في ما يتعلق بما يمكن أن يحصل في السياسات الاقتصادية وفي التقدم التقني، وفي قضايا البيئة، وأحياناً في القضايا الجيوسياسية، فيكون هناك سيناريو الأساس، وهو افتراض أن الأوضاع ستستمر على ما هي عليه اليوم. وهناك سيناريو يقوم على افتراض حصول بعض التغيرات في السياسات الحالية، أي أنه أقرب إلى سيناريو الأساس مع بعض التغيرات في السياسات الحكومية، وهذا السيناريو يكون أكثر السيناريوهات واقعية، وأخيراً هناك السيناريو المتفائل الذي يفترض حصول تغيرات جذرية في المشهد الحالي. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يتنبه القارئ إلى أن هذه النماذج لا تستطيع أن تتنبأ بأحوال أسواق

---

(٢٥) William R. Clark, *Petrodollar Warfare*: *Oil, Iraq, and the Future of the Dollar* (Gabriola Island, Canada: New Society Publishers, 2005), p. 79.

(٢٦) William Nordhaus, *The Climate Change Casino* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2013), pp. 23-28.

النفط خلال فترة قادمة بعيدة بشيء من الدقة، وإنما جل ما تقدمه هو أنها ترسم اتجاهات رئيسية يستفاد منها في رسم سياسات الطاقة(٢٧).

وأخيراً، وكما سيتضح للقارئ من واقع تاريخ النفط عبر الفصول التالية، فإن الصناعة النفطية بمكوناتها المختلفة هي ليست ككثير من الصناعات التي تعتمد على مؤسسات صغيرة يمكن أن تدخل في المنافسة، ولا يؤدي إخفاقها إلى آثار كبيرة في الاقتصاد، وإنما هي من الصناعات التي تنشأ بتكاليف استثمارية باهظة، أي أنها أقرب إلى الاحتكارات الطبيعية، ويتطلب استمرارها شيئاً من الاستقرار في الأسعار. وهذا يعني أنها إذا تُركت للمنافسة غير المقيدة فإنها عادة ما تنتهي إما بالإفلاس نتيجة لانخفاض الأسعار، أو بسيطرة شركة واحدة على الصناعة بأكملها. وهذا ما أكدته منذ زمن إحدى الهيئات الأمريكية المختصة بقضايا «تركز القوة الاقتصادية» في الولايات المتحدة في أحد تقاريرها عندما ذكرت أن: «المنافسة تؤدي إلى زيادة الكفاءة في الصناعة والتوزيع، ولكنها تؤدي إلى تقليل الكفاءة في استغلال الموارد الطبيعية. فالمنافسة في إنتاج الأخشاب والفحم الحجري والبترول تعيق استخدام التقنية المتطورة وتشجع على استخدام وسائل ذات كفاءة منخفضة في الإنتاج. وهي قد توفر للمستهلك كميات عرض كبيرة بأسعار منخفضة في الوقت الحاضر، ولكنها تحقق ذلك بتكلفة عاليه تتحملها الأجيال القادمة. المنافسة لا تساعد على ترشيد الموارد الطبيعية، وحتى عندما تحقق المنافسة بعض الزيادة في الكفاءة أحياناً، فإنها تكون أقل من الهدر الذي تحدثه»(٢٨).

---

(٢٧) Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, «The New Energy Crisis,» in: Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics* (London: Palgrave Macmillan, 2013), p. 10.

(٢٨) P. H. Frankel, *Essentials of Petroleum: A Key to Oil Economics* (New York: Frank Cass and Company Limited, 1983), p. 128.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثاني

سوق النفط بين المنافسة والاحتكار

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

منذ أن تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٦٠، وعلى الرغم من تواضع إنجازات هذه المنظمة مقارنة بأهدافها المعلنة في ما يتعلق بتعظيم إيراداتها النفطية باتباع سياسات تسعير وإنتاج على درجة من الكفاءة والمسؤولية، إلا أن صنّاع القرار والرأي في المجتمعات الغربية ما برحوا يتهمون هذه المنظمة بالاحتكار وبمحاولة السيطرة على النفط وبالتدخل في عمل آليات السوق وغيرها من الادعاءات التي تتصف بالمبالغة، وبتجاهل الطبيعة الخاصة لسلعة النفط، وكذلك بتناسي تاريخ الغرب في محاولة السيطرة على هذه السلعة وتنظيم سوقها. فمنذ اكتشاف النفط حرصت الشركات النفطية على عدم السماح لآليات السوق أن تؤدي إلى فائض في السوق يكبدها خسائر وذلك من خلال احتكارها لجميع مراحل الصناعة النفطية ابتداءً من السيطرة على الاحتياطي، إلى تنظيم الإنتاج، إلى احتكار التكرير، إلى التعاون في إنشاء وتملك أنابيب النفط، إلى التحكم في عمليات التسويق. وعندما لم تكن هذه الوسائل كافية كانت شركات النفط تلجأ إلى حكوماتها لتبَنّي سياسات تقليص الإنتاج المحلي وتقييد الواردات من الخارج، إما بفرض الضرائب أو بتحديد الحصص لحفظ صناعة النفط المحلية وتوليد إيرادات للدولة[١].

وانطلاقاً مما سبق فإننا سنتوقف في هذا الفصل عند ثلاث محطات رئيسية في تاريخ النفط اتصفت باحتكاره أو تنظيمه؛ سواء كان ذلك من قبل جون روكفلر صاحب أول إمبراطورية نفطية في التاريخ، أو من قبل شركات النفط العالمية الملقبة بـ «الأخوات السبع»[٢]، أو من قبل مؤسسة سكة حديد تكساس التي كانت تمثل الحكومة الأمريكية، وذلك قبل ظهور منظمة الأوبك على المسرح النفطي بسنوات.

---

(١) John M. Blair, *The Control of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), pp. 125-204.

(٢) الأخوات السبع هي: ستناندرد أويل أوف نيوجيرزي (لاحقاً إكسون)، تكساكو، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال أو شيفرون)، موبيل أويل، جولف أويل، رويال دتش/ شل (٦٠ بالمئة لهولندا و٤٠ بالمئة =

أولاً: روكفلر هل كان محتكراً أم مبتكراً؟

إن المتأمل لتاريخ الصناعة النفطية يتضح له أن هذه الصناعة هي أقرب إلى القطار المسافر الذي يتنقل من محطة إلى أخرى ويتخلل عملية تنقله هذه تغيير القيادة من طاقم إلى آخر، وإن كان الطاقم القديم لا يترجل من القطار وإنما يصبح أحد ركابه مع بقاء الرغبة في العودة إلى مقطورة القيادة.

فحتى الحرب العالمية الأولى كان النفط متركزاً في ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة حيث تم اكتشاف أول بئر، وبعد ذلك في تكساس، ثم بدأت هذه الصناعة بالاتجاه إلى خارج الولايات المتحدة مع حلول الحرب العالمية الأولى. صحيح أن النفط قد وُجد واستُخدم منذ الأزل في مناطق كالشرق الأوسط لبناء الطرق وللعلاج أحياناً. ولكن هذا الاستخدام ظل على نطاق ضيِّق لأن النفط المستخدم كان نفطاً متسرِّباً من تلقاء نفسه إلى سطح الأرض ومن غير حفر وتنقيب أو أي جهد آخر من قبل الإنسان. غير أن البداية الفعلية للدور الحديث الذي كان لهذا المورد تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأت بعض التجارب في الولايات المتحدة وأوروبا لتصفية النفط والاستفادة منه في الإضاءة، وكان أول من سجل براءة لاختراع الكيروسين في الولايات المتحدة عام ١٨٥٤ عالم كندي اسمه أبراهام جيسنر. وبما أن هذا المنتج أكثر أماناً وأرخص من بقية سبل الإضاءة، فقد انتشر في غرب بنسلفانيا وفي مدينة نيويورك. وقد جاء هذا الاكتشاف على أنقاض زيت الحيتان الذي بدأت أهميته تتضاءل بسبب الاستنزاف الذي تعرّضت له الحيتان في المحيط الأطلسي، وهو الزيت الذي كان عادة يستخدم من قبل الطبقات الغنية للإضاءة[٣].

وقد كان شخص يدعى إدوين دريك هو أول من استخدم ماكينة الحفر لاستخراج النفط من مخزونه الصخري، عملاً بمقولة «الحاجة هي أم الاختراع»، وكان ذلك في بنسلفانيا بالولايات المتحدة عام ١٨٥٩[٤]. وهي الوسيلة نفسها التي طُوِّرت لاحقاً وأصبحت تستخدم في حفر آبار النفط. كما إن دريك هذا كان أول من قام بشحن

= لبريطانيا) وشركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية التي أصبحت شركة النفط البريطانية بعد ذلك)، وانضمت إلى الأخوات السبع لاحقاً شركة النفط الفرنسية التي أصبح اسمها توتال لتكون بمنزلة «الأخت الثامنة».

(٣) Paul Giddens, *Early Days of Oil: A Pictorial History of the Beginnings of the Industry in Pennsylvania* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1948), p. 1.

(٤) Ruth Sheldon Knowles, *The Greatest Gamblers: The Epic of the American Oil Exploration* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1978), p. 5.

النفط في براميل خشبية لتنقل عبر البحر. ومن هنا جاء مصطلح برميل النفط الدارج اليوم والذي يساوي عادة ٤٢ غالوناً، علماً أن النفط لم يعد ينقل اليوم في هذا النوع من البراميل. وفي عام ١٨٦١ وُجدت أول مصفاة لتكرير النفط، ثم بدأ نقل النفط من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، وفي عام ١٨٦٥ تم مد أول خط أنابيب لنقل النفط في الولايات المتحدة وكان يمتد عبر خمسة أميال بطاقة يومية تصل إلى ٨٠٠ برميل[٥].

وهكذا نرى أن اكتشاف النفط خلال هذه الفترة أدى بدوره إلى ابتكار وسيلة لاستخراجه، ووسيلة ثانية لنقله، ووسيلة ثالثة لتكريره. ومهما كانت هذه الابتكارات بدائية إلا أنها تشير إلى تطورات أو حلقات مرتبطة مع بقية الاقتصاد، ظل وطننا العربي محروماً من أغلبها حتى يومنا هذا. وحتى عندما توجد لدينا هذه المكوِّنات فإنها ليست منتجاً محلياً ولم تساعد على بناء مهارات وطنية أو تقنية محلية وإنما هي مستوردة، الأمر الذي يعني أن أغلب منافعها تعود إلى من أنتجها في المقام الأول بينما تظل اقتصاداتنا نحن في دائرة التبعية لغيرنا.

وهكذا نتج من اكتشاف دريك طريقة لاستخراج النفط تمكين العالم من الدخول في عصر جديد فيما يتعلق بوسائل ألإضاءة، ثم تبعت ذلك استخدامات لا حصر لها، أو كما قال المؤرخ النفطي دانيل يرغن في وصفه لهذه اللحظة التاريخية: «استطاع الإنسان بهذا الاكتشاف أن يحسر فترات الظلام. ولم يكن هذا الأثر إلا بداية، فقد أدى اكتشاف دريك في الفترات اللاحقة إلى تسهيل حركة السكان، وقد لعب هذا الاكتشاف دوراً مركزياً في قيام الأمم والإمبراطوريات وسقوطها، وفي تحولات جذرية في مستوى مدنية المجتمعات البشرية»[٦].

ولكن تجارب الرواد الأوائل كانت تشير، كما اكتشفت دول الأوبك لاحقاً، إلى أن النفط سلعة لها ديناميات تميِّزها من بقية السلع، وهي نعمة يمكن أن تنقلب إلى نقمة في فترة قصيرة إذا لم تحسن عملية إدارتها. فالسلع الأخرى عندما يكون هناك فائض في إنتاجها فإن قوى السوق تجد له حلاً حيث يؤدي الفائض إلى انخفاض الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى خروج بعض المنتجين وتراجع المعروض وزيادة في الطلب.

---

(٥) *Petroleum Facts and Figures: Centennial Edition, 1959* (New York: American Petroleum Institute (API), 1959), p. 1.

(٦) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2009), p. 29.

وهكذا يعود التوازن بين العرض والطلب، غير أن عملية التصحيح هذه لا تحصل في النفط بهذه البساطة، كما تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية وذلك بسبب انخفاض مرونة عرض النفط والطلب عليه خاصة في المدى القصير(٧). هذه الطبيعة المميزة للنفط لم تؤدِّ فقط إلى ظهور فترات يتصف السوق النفطي خلالها بالفائض الذي يؤدي إلى تراجع أسعار النفط ومعها الخسائر الكبيرة التي يتكبدها المستثمرون في آبار جديدة، وإنما هي كذلك طبيعة أوجدت مبرراً للسيطرة على هذا القطاع وعدم تركه لقوى السوق وحدها. وكان جون روكفلر من أول الرواد الذين فهموا الطبيعة الخاصة لسلعة النفط(٨).

وروكفلر الذي ولد في ريف ولاية نيويورك عام ١٨٣٩ وعاش حتى عام ١٩٣٧، أي قرن من الزمان، كان والده يعمل في البداية في تجارة الأخشاب والملح، ثم انتقل بعد ذلك مع أسرته إلى ولاية أوهايو ليبدأ في التطبيب بالأعشاب. واتصف هذا الابن بالعصامية منذ الصغر، وكان مغرماً بالأرقام، ومهتماً بالتفاصيل. وعندما كان في السابعة من عمره بدأ أول نشاط تجاري له ببيع الدجاج. وعندما أصبح عمره ستة عشر عاماً، ذهب إلى كليفلاند للعمل مع شركة شحن بحري، وفي عام ١٨٥٩ أنشأ شركة للتجارة خاصة به مع شخص يدعى موريس كلارك. وانتعشت هذه الشركة بسبب ظروف الحرب الأهلية وكانت تتاجر بالقمح والملح وغيرها، وبعد ذلك أضافت هذه الشركة تكرير النفط إلى نشاطاتها. وبينما كانت المصافي الأخرى تعاني الطاقة الفائضة كانت مصفاة روكفلر وشريكه تعمل بطاقتها الكاملة. علماً بأن روكفلر كان يرى في التكرير نشاطاً جانبياً في البداية، ولكن هذا الإحساس تغيَّر مع شعوره بربحية هذا النشاط لاحقاً.

وفي عام ١٨٦٥ اشترى روكفلر نصيب شريكه كلارك في المصفاة وأصبحت مصفاته الأكبر بين ثلاثين مصفاة في مدينة كليفلاند الأمريكية(٩). غير أن روكفلر المحاسب ورجل الأعمال الذي دخل إلى صناعة تكرير النفط عام ١٨٦٣ لم يكن ذلك الرجل الذي يؤمن بحرية السوق، بل إنه أدرك منذ بداية دخوله إلى الصناعة النفطية، أن العالم لا تحكمه اليد الخفية لآدم سميث، وإنما يحكمه الجشع الظاهر للبشر وأحلامهم لتحقيق الغنى السريع التي لا تحدّها حدود. ففي عام ١٨٦٩ كانت طاقة المصافي التي

---

(٧) John C. B. Cooper, «Price Elasticity of Demand for Crude Oil: Estimates for 23 Countries,» *OPEC Review* (March 2003), pp. 1-8.

(٨) P. H. Frankel, *Essentials of Petroleum: A Key to Oil Economics* (New York: Frank Cass and Company Limited, 1983), p. 77.

(٩) David Freeman Hawke, *John D: The Founding Father of the Rockefellers* (New York: Harper and Row, 1980), pp. 2-6.

أنشأها أصحاب هذه الأحلام تساوي ثلاثة أضعاف إنتاج النفط. كما إن ٩٠ بالمئة من هذه المصافي كانت تحقق خسائر[١٠]. من هنا فإن روكفلر لم يرَ في سيادة المنافسة في هذه الصناعة حلاً مثالياً، خاصة أن كثيراً ممن يدخلون هذه الصناعة ليسوا ممن لديهم القدرة والذكاء والمعرفة، بل إن كثيراً منهم، كما كان روكفلر يعتقد، لا يعرفون حتى تكاليف نشاطاتهم، وكان يشبههم بفئات المقامرين، الذين كانوا يمارسون التحايل والخداع، وكانوا سبباً في انهيار أسواق المال عام ١٨٦٩[١١].

في ظل هذه المعطيات رسخت في ذهن روكفلر فكرة إنهاء المنافسة في هذه الصناعة كحل وحيد للفقاعات التي تحصل وتنتج منها كثير من الخسائر، وبدأ فعلاً يخطط للسيطرة التامة على جميع مراحل الصناعة التي تتبع عملية الإنتاج والتي من أهمها التكرير، النقل في العربات، خطوط الأنابيب، سفن النقل، وغيرها من العمليات التي تربط بين مرحلة الإنتاج والمستهلك النهائي. ولكنه في الوقت نفسه لم يكن يرى أن طفرات الإنتاج قابلة للسيطرة، وقد يكون هذا هو السبب الذي منعه من دخول مرحلة الإنتاج عندما أنشأ شركة ستاندرد أويل عام ١٨٧٠، وإن كان قد أدرك أهمية هذه المرحلة لاحقاً كما سنرى. فقد بدأ بتوحيد صناعة التكرير تحت سيطرته، فقام في الفترة ما بين شباط/ فبراير وآذار/ مارس من عام ١٨٧٢ بشراء ٢٢ من ٢٦ مصفاة في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو، حتى أطلق على هذه العملية «مجزرة كليفلاند». ثم استمر في توسيع سيطرته على صناعة التكرير في بقية الولايات حتى امتد نفوذه إلى غالبيتها، وقد استخدم في هذه الحملة مزيجاً من الترغيب والترهيب. فهناك من استوعبه في شركته بتعيينه في منصب أو جعله مساهماً، ومنهم من اتفق معه على نسبة من أرباح الصناعة إذا قبِل بتقييد الإنتاج. أما الذي لم يقبل بهذا أو ذاك، فقد مارس عليه منافسة قاتلة أخرجته من الصناعة، حيث إنه إذا تجرأ أحد المستقلين بخفض سعره فإن فرع ستاندرد أويل في هذه المدينة يخفض السعر بنسبة أكبر لإخراجه من السوق، وفي الوقت نفسه يتم رفع سعر هذا المنتج في مدينة أخرى ليست فيها منافسة لتعويض الخسارة في المدينة الأولى[١٢].

---

(١٠) Ron Chernow, *Titan: The Life of John D. Rockefeller, Sr.* (New York: Random House, 1998), p. 130.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(١٢) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 7-8.

وقد استخدم هذا الاحتكار في مرحلة التكرير في التفاوض مع شركة سكك الحديد ليحصل على خفوضات تفاوتت ما بين ٢٠ و٣٠ بالمئة لنقل نفطه من مناطق الإنتاج إلى المستهلكين مقابل وعده شركة سكك الحديد بنقل نفطه عبرها في وقت كان النقل عن طريق خطوط الأنابيب ما زال في بداياته. هذه الصفقة مع سكك الحديد كان لها دور، كما يرى كثير من المراقبين، في تطور شركة ستاندرد أويل. ولم تكتفِ شركة ستاندرد أويل بالحصول على خفوض في تكاليف نقل نفطها من شركة سكك الحديد، وإنما كانت كذلك تلزم هذه الشركة بأن تدفع لها ٢٥ سنتاً على كل دولار تستلمه من شحن نفط الشركات المنافسة لها، وهي وسيلة كان القصد منها دفع المنافسين إلى حافة الإفلاس[١٣]. لكن هذه الأفضلية التي أعطتها سكك الحديد لشركة ستاندرد أويل لم تكن كلها شراً على منافسيها حيث إنها حفزت هؤلاء المنافسين على تطوير صناعة مد الأنابيب لنقل النفط. وبالفعل تم في عام ١٨٧٩ الانتهاء من مد خط أنابيب طوله ١١٠ أميال لنقل النفط من آبار النفط في غرب بنسلفانيا إلى سكة حديد بنسلفانيا[١٤].

ولكن ستاندرد أويل استطاعت خلال سنوات من السيطرة كذلك على نقل النفط عبر الأنابيب، ونتيجة لذلك استطاع روكفلر أن يحقق حلمه الاحتكاري؛ فمع بداية الثمانينيات من القرن التاسع عشر، كان يسيطر على حوالى ٩٠ بالمئة من مصافي وخطوط أنابيب نقل النفط في الولايات المتحدة، وكان يملك غالبية قاطرات النقل المستخدمة على الطرقات وعلى سكك الحديد، وكان مسيطراً كذلك على أكبر كمية من إنتاج المشحمات عالية الجودة، ذلك في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تسيطر على حوالى ٨٥ بالمئة من إنتاج النفط وتكريره عالمياً[١٥].

بعد السيطرة على تكرير النفط ونقله اتجه اهتمام روكفلر وشركائه إلى حلقة أخرى في هذه الصناعة وهي عملية تسويق منتجات المصافي، وبالفعل استطاعت شركة ستاندرد أويل، أن تسيطر على حوالى ٨٠ بالمئة من عمليات تسويق المنتجات النفطية مع منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر وذلك بسبب ما حققته هذه الشركة من تفوق على منافسيها في تكاليف وكفاءة التسويق وذلك باكتشاف عربات القطار التي على

(١٣) John T. Flynn, *God's Gold: The Story of Rockefeller and His Time* (London: George Harrap and Co., 1933), p. 172.

(١٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 43.

(١٥) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 9.

شكل مخازن للكيروسين والتي حلت محل البراميل الخشبية التي كانت تكدس في عربات القطار وتراجع استخدامها بسبب هذا الابتكار(١٦).

وقد اكتملت عملية تكامل أو دمج الصناعة النفطية في شركة ستاندرد أويل بدخول الشركة في مرحلة إنتاج النفط التي قد ابتعدت عنها سابقاً بسبب ما كانت تتصف به من مضاربات وتذبذب ومخاطر، غير أن هذا الموقف تغير لاحقاً عندما بدأ إنتاج بنسلفانيا يتراجع، وشعر روكفلر وشركاؤه بإمكانية نضوب نفط بنسلفانيا وما يعنيه ذلك لبقية مراحل الصناعة التي سيطرت عليها الشركة وهي التكرير والنقل والتسويق، وقد لاحت فرصة ذهبية لروكفلر وشركاؤه لتأمين صناعتهم من هذا الخطر عندما تم اكتشاف النفط في منطقة تقع على الحدود بين ولايتي أوهايو وإنديانا في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد عرفت هذه الحقول باسم ليما - إنديانا. وقد واجه روكفلر مشكلتين قبل ان تبدأ شركته في إنتاج النفط في هذه المنطقة الجديدة: **الأولى**، اعتراض عدد من شركائه على هذه الخطوة ولكنه استطاع إقناعهم؛ والمشكلة **الثانية**، هي أن النفط في هذه المنطقة كانت فيه رائحة هي أقرب إلى البيض المتعفن، ما يعني أن الكيروسين المنتج منه لن ينال قبول المستهلكين. وقد تم كذلك علاج هذه المشكلة عام ١٨٨٩ من قبل كيميائي ألماني يدعى هيرمان فراسش يعمل في شركة ستاندرد وذلك باستخدام أكسيد النحاس عند التكرير لإزالة الكبريت ذي الرائحة الكريهة. وهكذا أصبح نصيب شركة ستاندرد أويل من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط يعادل الربع مع حلول عام ١٨٩١(١٧).

هذه النجاحات المتتالية التي حققها روكفلر وشركاؤه تعود إلى عدة أسباب من أهمها تركيزهم على الكفاءة في الأداء، إذ قاموا بدمج عمليات التكرير حيث كانت هناك فقط ثلاث مصافٍ توفر حوالى ثلاثة أرباع الكيروسين في العالم في ثمانينيات القرن التاسع عشر. ومن بين أسباب النجاح السعي المستمر إلى فتح مزيد من الأسواق والاعتماد في اتخاذ القرارات على قاعدة بيانات تفصيلية عن الأسواق والمنافسين والمستهلكين تصل إلى مستوى البقالات والمصادر التي تحصل منها على الكيروسين، ومن بينها توافر الأسواق الأوروبية. فقد كانت صادرات الكيروسن الأمريكي إلى أوروبا

(١٦) Gerald Carson, *The Old Country Store* (New York: Oxford University Press, 1954), p. 188.

(١٧) Paul H. Giddens, *Standard Oil Company (Indiana): Oil Pioneer in the Midwest* (New York: Appleton-Century-Crofts, 1955), pp. 2-7.

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر تمثل أكثر من ٥٠ بالمئة من الإنتاج الأمريكي من النفط، وكان نصيب ستاندرد أويل من صادرات الكيروسين خلال الفترة نفسها لا يقل عن ٩٠ بالمئة[١٨].

وأخيراً وليس آخراً كان لشخصية روكفلر أثر كبير في النجاحات التي حققتها شركة ستاندرد أويل؛ فمن النوادر التي تروى عن سعة أفقه وقدراته الذهنية والتنظيمية أن عدداً من مُلّاك المصافي اجتمعوا به، وبعد انتهاء الاجتماع ذهب بعضهم لتناول الغداء وكان حديثهم عن روكفلر وعمره وكيفية تصرفه في الاجتماع الذي حضره معهم. وكان من بين ما قاله أحدهم هو أن روكفلر «يترك البقية يتحدثون بينما يلوذ بالصمت. ولكنه يبدو أنه يتذكر كل شيء، وعندما يبدأ بالحديث فإنه يضع كل أمر في سياقه الطبيعي... أنا أقدر أن عمره ١٤٠ سنة ـ فهو لا بد من أن يكون قد ولد وعمره ١٠٠ عام»[١٩]. هذه السيطرة لروكفلر وشركائه على الصناعة النفطية أوجدت لديهم شعوراً بالهيمنة ليس فقط على سوق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة ولكن حتى في بقية العالم، خاصة أوروبا. ولم تكن توقعاتهم تشير إلى إمكان ظهور منافسين لهم في بقية مناطق العالم، بل إنهم لم يكونوا يعتقدون بإمكان توافر النفط خارج حدود الولايات المتحدة. ولكن توقعاتهم هذه لم تكن صائبة لأن جهوداً موازية للصناعة النفطية كانت تبذل في منطقة باكو وهي المقاطعة الإسلامية التي ضمتها روسيا في أوائل القرن التاسع عشر[٢٠]. ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان الأخوان لودويغ وروبرت نوبل، وهما أخوان لألفرد نوبل مكتشف الديناميت وصاحب جائزة نوبل، قد أسسا شركة نفط في باكو في آذربيجان التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي. وكان لودويغ صاحب إبداعات كثيرة، فقد كان أول رجل نفط يستخدم جيولوجيين محترفين، وأول من قام بتطوير صناعة التكرير لاستخراج كيروسين نظيف، وهو كذلك كان أول من اخترع ناقلة لنقل النفط عبر بحر قزوين، من غير حاجة إلى تخزينه أولاً في براميل وقد كان يلقب بـ «روكفلر روسيا». وبوجود الأخوين نوبل أصبحت روسيا عندئذ ثاني أكبر منتج للنفط في العالم مستقطبة الاستثمارات والمهارات في العالم ومنافسة لروكفلر[٢١].

---

(١٨) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 56-57.

(١٩) Grace Goulder, *John D. Rockefeller: The Clevland Years* (Cleveland: Westerrn Reserve Historical Society, 1972), p. 223.

(٢٠) James D. Henry, *Thirty-five Years of Oil Transport: The Evolution of the Tank Steamer* (London: Bradbury, Agnew and Co., 1907), pp. 172-174.

(٢١) Robert W. Tolf, *The Russian Rockefellers: The Saga of the Noble Family and the Russian Oil Industry* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, Stanford University, 1976).

ومن الطرائف التي تذكر أنه عندما توفي لودويغ أو «ملك النفط في باكو» كما كان يلقب في عام ١٨٨٨، خلطت بعض الصحف الأوروبية بينه وبين أخيه ألفرد مكتشف الديناميت، فإذا بها تصفه بالقاتل و«بملك الديناميت» و«بتاجر الموت» وبغيرها من الأوصاف المشينة. ولما قرأ أخوه ألفرد هذه الأوصاف التي كانت في الحقيقة تتحدث عنه، كتب وصيته وترك فيها أمواله لتنفق من أجل السلام، وهكذا ولدت جائزة ألفرد نوبل للسلام[٢٢].

ومن بين المستثمرين الذين ظهروا كمنافسين للأخوين نوبل وساهموا في إنتاج النفط في روسيا عائلة روتشيلد الفرنسية التي كان من أفرادها البارون إدموند الذي قام بتمويل المستعمرات اليهودية في فلسطين[٢٣]. وقد قامت هذه العائلة بتشييد سكة قطار حديد لنقل الكيروسين من منطقة باكو إلى ميناء باتوم الواقع على البحر الأسود في جورجيا، وقد اكتملت هذه السكة عام ١٨٨٣ فمكنت الروس من نقل نفطهم إلى بقية دول العالم، وقد استطاعت عائلة روتشيلد الحصول على أصول في إنتاج النفط وتصفيته في باكو، وأنشأت شركة باسم «بنيتو» التي أصبحت ثاني شركة نفط بعد شركة عائلة نوبل في روسيا[٢٤].

وهكذا وجد روكفلر ومعه ستاندرد أويل منافسة متزايدة من قبل النفط الروسي في أوروبا، وكانت استجابة روكفلر مشابهة لموقفه تجاه المنافسين المحليين، فحاول استيعاب الأخوين نوبل. إلا أن لودويغ لم يكن مهتماً واستمر في بناء شركته من خلال تقوية شبكة المواصلات لتحقيق مزيد من التوسع في السوق الأوروبي، ما أدى إلى ارتفاع إنتاج النفط الروسي بحوالى عشرة أضعاف خلال الفترة ١٨٧٩ - ١٨٨٨ ليصل إلى ٢٣ مليون برميل، أو حوالى أربعة أخماس الإنتاج الأمريكي، الأمر الذي دفع بشركة ستاندرد إلى اللجوء إلى أساليب مواجهة جديدة كترويج الإشاعات حول جودة ومخاطر الكيروسين الروسي ودفع الرشا وحتى التخريب[٢٥]. كذلك حاولت ستاندرد أويل إخراج منافسيها من السوق، بخفض أسعارها خارج الولايات المتحدة ورفعها

---

(٢٢) Nicholas Halasz, *Noble: A Biography of Alfred Nobel* (New York: Orion Press, 1959), pp. 3-5 and 211-213.

(٢٣) Virginia Cowles, *The Rothschilds:A Family of Fortunes* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1973), chaps. 7-8.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) Ralph W. Hidy [et al.], *History of Standard Oil Company (New Jersy): Pioneering in Big Business, 1882-1911* (New York: Harbor and Brothers, 1955), vol. 1, pp. 138-139.

داخل الولايات لتعوض خسائرها. ولكن منافسيها، خاصة عائلة روتشيلد، كانت أكثر إصراراً مما توقعت، فقد بدأت بتوسيع عملها في آسيا حيث توجد سيطرة ستاندرد أويل.

وكان رأس حربة هذا التوسع شخص إنكليزي يهودي يدعى ماركوس صامويل؛ وكانت فكرته الأساسية في منافسة ستاندرد أويل في آسيا تقوم على بناء نوع جديد من ناقلات النفط بتقنية جديدة وصمامات أمان تجعلها قادرة على العبور عن طريق قناة السويس بدلاً من ناقلات ستاندرد أويل التقليدية التي كانت تمر عن طريق رأس الرجاء الصالح لتصل إلى آسيا وهذه مسافة طويلة وكلفتها مرتفعة. وفعلاً استطاع ماركوس ان يحقق حلمه حيث شهد عام ١٨٩٢ إبحار أول ناقلة من تصميمه عبر قناة السويس، وتبعتها بعد ذلك ثماني ناقلات أخرى خلال سنتين، ومع حلول عام ١٩٠٢ كان حوالى ٩٠ بالمئة من النفط الذي يمر عبر قناة السويس مملوكاً لصامويل وشركائه[٢٦].

وما كاد القرن التاسع عشر ينقضي حتى ظهر منافس جديد على الساحة النفطية هو الشركة الملكية الهولندية التي تأسست عام ١٨٩٠ وبدأت في التنقيب عن النفط في شرق سومطرا التي كانت جزءاً من مستعمراتها، وهي جزء من إندونيسيا اليوم وبدأت هذه الشركة في الإنتاج[٢٧]. وفي عام ١٩٠٧، دفعت المنافسة الشديدة كلاً من شركة شل والشركة الهولندية إلى شيء من التعاون الذي تُوِّج عام ٢٠٠٥ بالاندماج الكلي بين الشركتين في ما عرف لاحقاً بشركة رويال دتش ـ شل.

وفي هذه الفترة بدأت عملية تأسيس شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية على أثر اكتشاف شخص يدعى دارسي النفط في إيران وهي شركة سيكون لها دور هام بعد ذلك في الصناعة النفطية في المنطقة العربية لاحقاً، وقد تحول اسمها من شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية إلى شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية، ثم أصبح اسمها بعد ذلك شركة النفط البريطانية (BP)[٢٨].

وهكذا مع بداية القرن العشرين لم يعد روكفلر وحده مسيطراً على سوق النفط، كما أن مشاكله لم تتوقف عند منافسيه في الخارج وإنما بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث إن الاكتشافات النفطية بدأت تنتقل إلى الولايات الأخرى، خاصة

---

(٢٦) Robert Henriques, *Marcus Samuel: First Viscount Bearsted and Founder of the «Shell» Transport and Trading Company, 1853-1927* (London: Barrie and Rockliff, 1960), pp. 109-111.

(٢٧) E. C. Gerretson, *History of the Royal Dutch*, 4 vols. (Leiden: E. J. Brill, 1955).

(٢٨) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped* (New York: The Viking Press, 1975), pp. 44-57.

تكساس وأوكلاهوما من قبل المستقلين، وقد انعكست هذه المنافسة سلباً على نصيب شركة ستاندرد من سوق المنتجات النفطية، **إذ** تراجع نصيبها في الطاقة التكريرية من حوالى ٩٠ بالمئة عام ١٨٨٠ إلى ما بين ٦٠ بالمئة و٦٥ بالمئة عام ١٩١١، وكذلك نصيبها من إنتاج النفط، ما قلل من سيطرتها على الأسعار[٢٩].

وفي الفترة نفسها تعالت أصوات كثيرة في المجتمع الأمريكي تطالب الحكومة الأمريكية بالسيطرة على هذه الاحتكارات المتزايدة. وقد استطاعت صحفية تدعى **إيدا تاربل** تعمل في مجلة **ماكلور** أن تنشر سلسلة من التقارير الشهرية ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٢، ولمدة أربعة وعشرين شهراً، قامت فيها بتعرية شركة ستاندرد وبكشف أساليبها الاحتكارية. وفي عام ١٩٠٤ صدرت هذه السلسلة على شكل كتاب بعنوان **تاريخ شركة ستاندرد أويل**. وكانت سلسلة المقالات الشهرية ثم الكتاب بمثابة القنبلة التي انفجرت في وجه روكفلر وشركائه وجعلت المجتمع الأمريكي أكثر وعياً بما يدور في أروقة هذه الشركة وأكثر إصراراً على وقف ممارساتها الاحتكارية[٣٠]. وهكذا قررت إدارة الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت إقامة قضية ضد ستاندرد أويل في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٠٦ في المحكمة الاتحادية بسانت لويس بتهمة إعاقة التجارة عملاً بقانون منع الاحتكارات الصادر عام ١٨٩٠. وكان روزفلت في جلساته الخاصة يصف روكفلر وشركاءه بأنهم «أكبر مجرمين في الولايات المتحدة الأمريكية»[٣١].

بعد ذلك توالت القضايا التي أقيمت على شركة ستاندرد. وفي عام ١٩٠٩ أصدرت المحكمة أمراً بتجزئتها وإنهاء سلطتها الاحتكارية. وقد استأنفت الشركة هذا الحكم إلا أن اللحظة الحاسمة جاءت في أيار/ مايو عام ١٩١١ عندما أصدر رئيس المحكمة الاتحادية قراراً بحل شركة ستاندرد أويل بسبب ممارساتها الاحتكارية. وقد أمهلت الشركة ستة أشهر لتنفيذ الحكم، وبالفعل تم تقسيم الشركة إلى أكثر من ثلاثين شركة لإنهاء احتكارها[٣٢]. ولم يكن تنفيذ هذا الحكم بالأمر السهل حيث إن نشاطات هذه الشركة كانت متشعبة ومنتشرة في كل القطاعات، فعلى سبيل المثال كانت الشركة تنقل حوالى أكثر من أربعة أخماس النفط المنتج في ولايات إنديانا وبنسلفانيا وأوهايو،

---

(٢٩) Joseph A. Pratt, «The Petroleum Industry in Transition: Antitrust and the Decline of Monopoly Control in Oil,» *Journal of Economic History*, vol. 40, no. 4 (December 1980), pp. 815-837.

(٣٠) Kathleen Brady, *Ida Tarbell: Portrait of a Muckraker* (New York: Seaview/Putnam, 1984), pp. 137-157.

(٣١) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 108.

(٣٢) *New York Times*, 16/5/1911.

وتكرر أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي النفط الخام في الولايات المتحدة، وتملك أكثر من ٥٠ بالمئة من عربات نقل النفط ومشتقاته، وتسوِّق أكثر من أربعة أخماس الكيروسين المحلي، وكان نصيبها من صادرات الكيروسين أكثر من ٨٠ بالمئة، وكانت تزود شبكة القطارات بأكثر من تسعة أعشار حاجتها من مواد التشحيم، وهكذا دواليك. ولكن وعلى الرغم من هذه الأهمية للشركة إلا أنها اضطرت إلى أن تلتزم بالقرار لأن هذا القرار يحفظ حق المنافسة ويضع الجميع على قدم المساواة. وفي هذا مكاسب تتعدى الشركة إلى المجتمع بأكمله، كما يعتقد مشرّع القوانين في الولايات المتحدة، وإن كانت هذه القوانين، كما سيتضح لاحقاً، تطبق بصورة فيها ازدواجية، خاصة إذا تعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة في الدول النفطية[٣٣].

ثانياً: ميثاق قلعة أشناكاري عام ١٩٢٨

شهدت أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن الماضي فائضاً نفطياً كان يعود في رأي المراقبين إلى عدة تطورات حصلت في الصناعة النفطية، منها التقدم التقني في وسائل الاكتشاف والإنتاج والتكرير التي ساعدت على زيادة الكميات المنتجة من النفط، وكذلك على تحسين نوعية المنتجات، ومنها التوسع الأفقي من قبل شركات النفط، فالشركات التي كانت تنتج نفطاً أصبحت تقوم بتكرير نفطها، والتي كانت تكرر أصبحت تنتج مع التكرير وهكذا. وتبع هذا التوسع الأفقي تطور في شبكة التسويق لكل شركة حيث أصبحت محطات البنزين وما يرافقها من خدمات كالفنادق والمطاعم والكراجات وغيرها تحمل اسم شركة النفط الأم. ومرت الصناعة النفطية خلال هذه الفترة كذلك بشيء من الدمج الذي ساعد على تحسين الأداء[٣٤].

ونتيجة لهذه التطورات وغيرها ارتفع الإنتاج الروسي من حوالى ٧٥ ألف برميل في اليوم عام ١٩١٨ إلى حوالى ٢٧٥ ألف برميل في اليوم عام ١٩٢٩[٣٥].

وقد كانت الحكومة البلشفية قد شجعت شركة النفط الوطنية على منافسة شركات النفط العالمية كإكسون وشل وموبيل، في الخارج، والبيع بأسعار مخفضة بعد أن تعطل

---

(٣٣) Yergin, Ibid., p. 108.

(٣٤) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, pp. 41-43.

(٣٥) «Twentieth Century Petroleum Statistics,» DeGolyer and McNaughton (1994), <http://www.demac.com/index.php/hidden/20th-century-petroleum-statistics/>.

إنتاجها خلال السنوات ما بين ١٩٢٠ و١٩٢٣. أما حجم النفط المعروض في الولايات المتحدة فقد ارتفع من حوالى ١,٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩١٩ إلى حوالى ٤ ملايين برميل في اليوم عام ١٩٢٩. وقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى زيادة حدة المنافسة بين شركات النفط، وكذلك إلى زيادة الكميات المعروضة من النفط وهي المشكلة التي تحدث عنها روكفلر كما سبق ذكره. ففي ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٢٧ أعلنت شركة شل أن سعر الكيروسين في الهند سيتم خفضه إذا وصل أي نفط روسي إلى موانئ الهند، وخاصة أن روسيا كانت قد صادرت ممتلكات شركة شل. غير أن شركة موبيل لم تعبأ بانذار شركة شل واستمرت في استيراد النفط الروسي، مما دفع بشركة شل إلى تنفيذ تهديدها بتخفيض كلفة الكيروسين في الهند بتاريخ ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧. ثم بدأت شركة شل بمنافسة شركة موبيل في السوق الأمريكي. كما إن موبيل بدأت كذلك تنافس شركة شل في بريطانيا وانعكست هذه المنافسة على بقية الشركات التي وجدت نفسها مضطرة إلى خفض أسعار منتجاتها من أجل الحفاظ على نصيبها من السوق[٣٦].

وهكذا عندما اجتمع مديرو شركات النفط الرئيسية عندئذ، وهي شل وستاندرد أويل أوف نيوجيرسي وشركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية وشركة غولف وشركة ستاندرد أويل أوف إنديانا في قلعة أشناكاري في غلاسكو في اسكتلندا عام ١٩٢٨، كان سوق النفط يعاني فائضاً كبيراً بسبب إنتاج الولايات المتحدة وروسيا وفنزويلا ورومانيا، وقد بلغت المنافسة بين هذه الشركات حد الإنهاك؛ فكان لا بد من السعي من أجل إيجاد هدنة، والسعي من أجل تحقيق بعض التعاون لتحقيق الاستقرار في سوق النفط والحفاظ على ربحية شركات النفط. وقد تم التكتم في البداية على الغاية من هذا المؤتمر[٣٧].

وقد كان السير جون غولدمان الذي حل محل غريناوي كرئيس لشركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية رجلاً ذا نفوذ سياسي في الحكومة البريطانية بسبب خبرته ومهاراته النفطية التي ساهم بها خلال الحرب العالمية الأولى. وكان غولدمان يرى أن العالم كان يشهد زيادة في إنتاج النفط، والزيادة المتوقعة في إنتاج شركته من العراق وإيران كانت تقدر بأربعة أضعاف، الأمر الذي وضعه أمام خيارين: **الأول**، هو الاستمرار

---

(٣٦) The International Petroleum Cartel, Staff Report of the Federal Trade Commission, 82nd Congress, 2nd Session, Senate Small Business Committee, 1952, p. 198.

(٣٧) *Daily Express*, 13/8/1928.

في منافسة خصومه وما سينتج من هذه المنافسة من انخفاض في أسعار النفط والخسائر المادية المترتبة على ذلك، أما الخيار **الثاني** فهو السعي من أجل الوصول إلى شيء من التفاهم، أو قيام كارتيل إذا شئت، يحفظ مصالح شركات النفط مجتمعة ويخفف من حدة تنافسها، وقد اختار غولدمان الخيار الثاني. ففي الهند قام بالتنسيق مع شركة شل وشركة بورما التي كانت مساهمة في شركته، وفي أفريقيا استطاع غولدمان وبعد استشارة حكومته أن يوقع اتفاقاً مع شركة شل يتم بموجبه تقاسم السوق بالتساوي. وفي الفترة التي كانت فيها الحكومة البريطانية تناقش اقتراح غولدمان بالتنسيق مع شل في أفريقيا برز اقتراح من هذه الحكومة يطلب من غولدمان أن يحاول التنسيق كذلك مع شركة ستاندرد أويل أوف نيو جيرزي؛ فالقانون البريطاني كان لا يمنع هذا التعاون، بينما القانون الأمريكي المتعلق بالنشاطات الاحتكارية كان يمنعه، خاصة بعد التشريعات التي صدرت لتجزئة شركة ستاندرد أويل أو إمبراطورية روكفلر، ومن هنا تأتي محاولة الأطراف إضفاء السرية على هذا اللقاء في البداية[٣٨].

وقد اتفقت الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع على عدة نقاط جديرة بالتأمل من قبل الدول الأعضاء في الأوبك اليوم حتى ولو لم يتم الالتزام بها كلياً عندئذ. فقد أطلق على الاتفاقية، التي تم التوصل إليها ولم توقع لأسباب كما يبدو قانونية، اتفاقية أشناكاري أو «As Is Agreement of 1928»، أي الإبقاء على الوضع الراهن»، والتي تشير إلى أن جوهر المشكلة هو فائض الإنتاج الذي أدى إلى منافسة مدمرة وغير نافعة نتجت منها زيادة في تكاليف الإنتاج. وعلاجاً لذلك فقد خصص لكل شركة نصيب من أسواق النفط مساوياً لنصيبها كما كان عام ١٩٢٨ ولا يحق لها زيادة مبيعاتها عن هذه النسبة. وفي حالة زيادة الطلب فإن نصيبها من الزيادة يظل مساوياً لنسبتها المتفق عليها. إضافة إلى نظام الحصص هذا، تم الاتفاق كذلك على السعي من أجل تقليل التكاليف ورفع الكفاءة في استخدام الموارد من خلال الاشتراك في استخدام المرافق النفطية وعدم التسرع في إنشاء مصافٍ جديدة وتزويد الأسواق من أقرب منطقة منتجة للنفط وتجنب أي حرب في الأسعار.

وبعد مرور أربعة أشهر على هذا الاتفاق قررت الشركات تنظيم الإنتاج كذلك، واتفقت على أنه لا مانع من أن تتجاوز الشركة حصتها الإنتاجية طالما أنها ستبيع هذه الزيادة إلى عضو آخر في الاتفاق المذكور. وقد كلفت هيئة تضم عضواً من كل شركة

---

(٣٨) Blair, *The Control of Oil*, pp. 54-76.

باتخاذ الإجراءات والدراسات اللازمة للالتزام بهذا الاتفاق. أما الاتحاد السوفياتي الذي استعاد طاقته الإنتاجية بعد الحرب كما ذكرنا فلم يكن طرفاً في هذا الاتفاق، وكان لا بد من إدخاله. وبالفعل تم الاتفاق معه في شباط/ فبراير عام ١٩٢٩ بإعطائه نصيباً من سوق بريطانيا. أما السوق المحلي في الولايات المتحدة وهو سوق كبير فلم يكن بالإمكان التنسيق حوله لأن ذلك كان يتصادم مع قوانين منع الاحتكار في الولايات المتحدة(٣٩).

وقد أكدت مجلة **الإيكونوميست** البريطانية وجود هذا التنسيق بين شركات النفط وآثاره في استقرار أسعار النفط في بريطانيا عندما قالت في أحد أعدادها: «تعتبر بريطانيا مثالاً على جدوى تعاون شركات النفط العالمية في تسويق النفط حيث إن شركات شل والشركة الإنكليزية ـ الفارسية وستاندرد أويل اوف نيوجيرزي لم تكتفِ فقط بتحديد سعر البيع وعدد محطات البنزين التي يتم إنشاؤها، وإنما تجاوزت ذلك إلى عقد اتفاق مع تكتل النفط في روسيا من أجل تحديد نصيبه من تجارة النفط في بريطانيا. فاستقرار أسعار النفط ومنتجاته في أسواق بريطانيا والأسواق الشرقية هو مؤشر على تعاون بين شركة شل وشركة نفط بورما وشركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية من جانب وبين فروع شركة ستاندرد أويل من جانب آخر»(٤٠).

ثالثاً: هيئة سكك حديد تكساس

على الرغم من أن شركات النفط العالمية حاولت السيطرة على سوق النفط في أواخر العشرينيات كما حاول روكفلر قبلها إلا أن سيطرتها لم تدم. كذلك بدأت أسعار النفط في الهبوط مع بداية الثلاثينيات نتيجة لانهيار أسواق المال عام ١٩٢٩ من جانب، واكتشاف النفط بكميات كبيرة في شرق تكساس في الولايات المتحدة، ما أدى إلى رفع إنتاجها إلى حوالى ٩٠٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٣١ في الوقت الذي كان فيه الإنتاج الإجمالي للولايات المتحدة يصل إلى ٢,٤ مليون برميل في اليوم، بينما كان الإنتاج العالمي يساوي ٣,٨ مليون برميل في اليوم. هذه الأسباب أدت مجتمعة إلى هبوط حاد في الأسعار(٤١). فبينما كان سعر برميل النفط يعادل ١,٨٥ دولار عام ١٩٢٦، انخفض

---

(٣٩) Multinational Corporations and United States Foreign Policy, United States Congress, Senate, Foreign Relations Committee, Subcommittee on Multinational Corporations, Washington, D.C, GPO, 1975, Part 8, pp. 30-39.

(٤٠) *The Economist*, 21/12/1929.

(٤١) «Twentieth Century Petroleum Statistics».

إلى حوالى ١٥ سنتاً في أيار/ مايو عام ١٩٣١ واستمر في الانخفاض، بل إن بعض أنواعه كانت تباع بخمس سنتات للبرميل. وبدأ هذا الانخفاض في أسعار نفط تكساس ينعكس على الولايات المتحدة بأكملها، وقد استشعرت شركات النفط والحكومة الأمريكية خطورة هذا التطور خاصة في ظل اقتصاد يعاني الكساد وعدم تغطية سعر النفط لتكاليف الإنتاج. واستمر تصاعد إنتاج النفط في تكساس ورافقته زيادة في إنتاج ولاية أوكلاهوما كذلك، ما دفع بحاكم ولاية أوكلاهوما بيل موري إلى إعلان الأحكام العرفية في آب/ أغسطس عام ١٩٣١، ثم قام بإنزال مليشيات الولاية للسيطرة على أهم حقول النفط ووقف الإنتاج منها، وأعلن انه لن يسمح بإعادة فتحها حتى يرتفع سعر البرميل إلى دولار على الأقل. في هذه الأثناء كان إنتاج منطقة شرق تكساس وحدها قد تجاوز المليون برميل في اليوم أو ما يعادل نصف الطلب في الولايات المتحدة، في الوقت الذي انخفض فيه سعر النفط إلى ١٣ سنتاً للبرميل الواحد، حتى إن البعض اقترح استخدام الديناميت لتفجير الآبار ووقف هذا الطوفان النفطي(٤٢).

وكما حصل في أوكلاهوما كلفت ولاية تكساس هيئة سكك الحديد بمسؤولية تنظيم الإنتاج وذلك بتحديد حصص لكل منتج، ولكن هذه الهيئة وعلى الرغم من خبرتها الطويلة في هذا المجال واستخدامها لمليشيات القوى الاتحادية لم تنجح في تحقيق هدفها، فطلبت العون من واشنطن لأن كثيراً من الأطراف كانت لا تلتزم بالحصص وتنقل الإنتاج الإضافي إلى بقية الولايات، بل إن النفط الأمريكي بدأ ينافس النفط الروسي في أوروبا بسبب هذه الزيادة في الإنتاج.

وبالفعل تدخلت إدارة روزفلت، التي كانت منشغلة كذلك في محاولة الخروج من الكساد الكبير، وفرضت كثيراً من التشريعات للتأكد من التزام المنتجين بالحصص، كما إنها فرضت ضريبة قدرها ٢١ سنتاً على واردات كل برميل من النفط الخام والوقود وحوالى ١,٠٥ دولار على كل برميل من البنزين الذي كان أغلبه يأتي من فنزويلا. وعندما بدأت ولاية الينوي بإنتاج النفط في أواخر الثلاثينيات، ولم تكن عضواً في التكتل الذي أوجدته الشركات في كل من تكساس وأوكلاهوما، قامت شركات النفط بتقليل إنتاجها في تكساس وأوكلاهوما لتفسح في المجال أمام إنتاج ولاية إلينوي حرصاً منها على عدم الإخلال باستقرار السوق الذي حققه التعاون بينها وحققته كذلك القرارات الحكومية بتقنين الإنتاج. وهكذا استقر سعر النفط في الولايات المتحدة ما بين دولار

(٤٢) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 245-252.

ودولار وربع تقريباً خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات بسبب تعاون جميع الأطراف وليس بسبب السوق وحده[٤٣]. وقد استمرت هيئة سكك حديد تكساس تمارس دوراً في تنظيم سوق النفط الأمريكي حتى عام ١٩٧١ تجنباً لأي انهيار كالذي حصل في الثلاثينيات[٤٤].

---

(٤٣) Norman Nordhauser, *The Quest for Stability: Domestic Oil Regualtion, 1917-1935* (New York: Garland, 1979), p. 127.

(٤٤) Blair, *The Control of Oil*, pp. 54-63, and Yergin, Ibid., pp. 159-164.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثالث

المكسيك وتجربة تأميم النفط

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

سنحاول في الصفحات التالية تقييم واقع القطاع النفطي المكسيكي قبل التأميم وبعد التأميم لتوضيح الأسباب التي دفعت بالمكسيك إلى تأميم نفطها والمكاسب التي حققتها والتحديات التي نتجت من عملية التأميم.

أولاً: قبل التأميم

في بداية القرن العشرين كانت هناك شركتان تنقبان عن النفط في المكسيك: **إحداهما** «بان أميركان بتروليوم» ويترأسها شخص يدعى إدوارد دوهني، و**الثانية** هي «ميكسكن إيغل» التي يقودها شخص إنكليزي هو السير ويتمان بيرسون الذي أصبح بعد ذلك اللورد كودري. وقد كان النجاح حليف بيرسون ليس فقط على حساب إدوارد دوهني، وإنما كذلك على حساب هنري بييرس مدير شركة واترز - بييرس التي كانت تسوِّق النفط الأمريكي في المكسيك قبل اكتشاف النفط فيها، وكانت ممثلة لشركة ستاندرد أويل. وبالفعل استطاعت شركة اللورد كودري أن تكتشف النفط عام ١٩١٠ في حقل من أكبر الحقول في العالم ويسمى «بتروديل لانو ٤» وكانت بدايات إنتاجه تعادل ١١٠ آلاف برميل في اليوم، وهي السنة التي قامت فيها الثورة المكسيكية وأسقطت نظام دييز الدكتاتوري الذي اتصف بالفساد. وهناك بعض الدراسات والوثائق الأمريكية التي تشير إلى أن شركة ستاندرد كان لها دور في إسقاط نظام دييز بتمويلها للثورة المكسيكية وذلك لإيجاد موطئ قدم لها في القطاع النفطي المكسيكي الصاعد وتقليل منافسة اللورد كودري البريطاني لها[1]. وهكذا أصبحت المكسيك دولة منتجة للنفط.

ففي بداية عام ١٩١٣ كان النفط المكسيكي يستخدم وقوداً للقطارات الروسية وقد مارست المكسيك دوراً رئيسياً في توفير الوقود خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت

---

(١) Kenneth J. Grieb, «Standard Oil and the Financing of the Mexican Revolution,» *California Historical Quarterly*, vol. 50, no. 1 (March 1971), pp. 59-71.

تزود الولايات المتحدة بحوالى ٢٠ بالمئة من حاجاتها المحلية عام ١٩٢٠، ثم أصبحت عام ١٩٢١ ثاني أكبر دولة منتجة للنفط حيث بلغ إنتاجها السنوي حوالى ١٩٣ مليون برميل(٢).

وكانت إحدى نتائج الثورة ظهور نوع من الجفاء بين الحكومة وشركات النفط الأجنبية. كما أن النظام الجديد استطاع أن يحقق هدفاً رئيسياً وهو إعادة ملكية الثروة النفطية إلى الشعب المكسيكي بعد أن كانت ثروةً خاصةً بدييز ومَن حوله. وقد عبرت عن ذلك المادة ٢٧ من دستور عام ١٩١٧ وهي المادة التي نقضت مجموعة قوانين دستور عام ١٨٨٤ التي كانت تعطي ملكية ما في باطن الأرض من ثروات لمن يملك ظاهر الأرض؛ وهي القوانين التي استخدمتها شركات النفط لفرض سيطرتها على ثروات المكسيك. وهذا تأكيد أن الثروات في باطن الأرض هي مُلك للشعب لا لشركات النفط أو للحاكم، وهو إنجاز تاريخي لم يتحقق إلى يومنا هذا في كثير من الدول النفطية التي لا تنص دساتيرها على أن الثروات الطبيعية هي ملك للشعوب، ما يجعلها تحتكر من قبل الأسر الحاكمة وحدها بدل أن تكون لمالكها الأصلي أي الشعوب. ولكن المادة المذكورة سابقاً والمتعلقة بملكية الثروة النفطية لم تترجم على أرض الواقع إلا في عام ١٩٣٤ كما سيتضح لاحقاً(٣).

وحتى هذا التأجيل في عملية تأميم الثروة النفطية المكسيكية لم يطمئن شركات النفط الأجنبية التي ظلت تتخوف من بوادر تصحيح في علاقتها مع الحكومة، وبخاصة في ما يتعلق بنصيب المكسيك من الريع النفطي. ففي عام ١٩١٨ شكلت شركات النفط تكتلاً أُطلق عليه اسم منظمة الشركات المنتجة للنفط في المكسيك (APPM)، وكان الهدف من إنشاء هذه المنظمة مزدوجاً، ففي المكسيك كان الهدف منه هو توحيد جبهة شركات النفط في مواجهة الحكومة المكسيكية. أما في واشنطن فقد كان ممثلو هذا التكتل يمارسون الضغوط على الحكومة الأمريكية لمساعدتهم في الحفاظ على امتيازاتهم النفطية في المكسيك. وقد ساعد على هذا أن شركات النفط كانت تستقطب كثيراً من موظفي الحكومة الأمريكية المتقاعدين للعمل معها، وبخاصة أن العشرينيات من القرن الماضي قد شهدت كثيراً من القلق حول إمكان نضوب الموارد النفطية

(٢) Daniel Yergin, *The Prize: the Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 231.

(٣) Arthur W. Macmahon and W. R. Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation I,» *Political Science Quarterly*, vol. 57, no. 1 (March 1942), p. 29.

للولايات المتحدة. ومن الأمثلة على هذه الشخصيات مارك ريكوا مدير إدارة الوقود الأمريكي خلال الحرب، وفرانكلين لين وزير الداخلية الأمريكية لواحد وعشرين عاماً. حتى إن مديراً سابقاً لوكالة الأسوشيتد برس يدعى شارلز بونتون كان من بين العاملين في إحدى المؤسسات التابعة لشركات النفط والتي كانت تدعي أن مهمتها هي حفظ الحقوق الأمريكية في المكسيك وهذا الادعاء هو أشبه بحماية الذئب من الحمل.

باختصار، كان لدى شركات النفط ترسانة من مؤسسات الدعاية والإعلام والموارد التي كانت تمارس بها شتى أنواع النفوذ داخل المكسيك وخارجها من أجل الحفاظ على مصالحها من غير أدنى اكتراث لحقوق ومصالح الشعب المكسيكي؛ وهذه سياسات سنراها تتكرر في بقية الدول النفطية[٤].

وسنذكر هنا مثالاً لتدخل الحكومة الأمريكية إلى جانب شركات النفط في المكسيك بصورة غير عادلة وهو عبارة عن نموذج لطبيعة الخلافات التي كانت تقع بين شركات النفط وحكوماتها من جانب، وبين الحكومة المكسيكية من جانب آخر، حتى تم تأميم الصناعة في أواخر الثلاثينيات. ففي ٧ حزيران/ يونيو عام ١٩٢١ أصدر الرئيس المكسيكي أوبرغون قراراً بفرض ضريبة على الصادرات النفطية المكسيكية من أجل توفير إيراد للدولة وتغطية ديونها الدولية، إضافة إلى ترشيد إنتاج النفط وعدم السماح للشركات باستنزاف هذا المورد الناضب، علماً أن الكونغرس الأمريكي كان يناقش في الفترة نفسها مقترح فرض ضريبة قدرها ١,٥ دولار على كل متر مكعب من النفط المستورد من المكسيك استجابة لضغوط شركات النفط المستقلة التي كان أغلب نشاطها في الولايات المتحدة خلال تلك الفترة. فما كان من شركات النفط إلا أن اعترضت على قرار حكومة المكسيك، وبدأت حملة مضادة لها، وأرسلت ممثلين إلى وزارة الخارجية الأمريكية للوقوف بجانبها ضد قرار الحكومة المكسيكية، ولكن الخارجية الأمريكية لم تكن متشجعة في هذه الفترة لأي عمل سيؤدي إلى توتير العلاقات بين البلدين. وفي يوم ٢١ تموز/ يوليو عام ١٩٢١. وتزامناً مع بداية تطبيق الضريبة، أعلن والتر تيغل رئيس شركة ستاندرد أويل باسم تكتل شركات النفط أن هذه الشركات ستوقف صادراتها النفطية وستسحب جميع ناقلاتها النفطية. ولم تكتف

(٤) N. Stephen Kane, «Corporate Power and Foreign Policy: Efforts of American Oil Companies to Influence United States Relations With Mexico, 1921-1928,» *Diplomatic History*, vol. 1, no. 2 (April 1977), pp. 174-175.

الشركات بوقف التصدير وإنما خفضت عمليات الحفر وسرّحت كثيراً من العمال في القطاع النفطي. وبعد وساطة الحكومة الأمريكية وبعض الضغوط الدبلوماسية التي كان من بينها إمكانية عدم الاعتراف بحكومة المكسيك، توصل الطرفان إلى حل وسط أملته اعتبارات جيوسياسية ومالية غير النفط. فالاعتبارات الجيوسياسية تمثلت بعدم رغبة الولايات المتحدة في الدخول في خلاف يؤدي إلى صراع عسكري مع أمريكا اللاتينية في تلك الفترة، أما الاعتبارات المالية فهي أن المؤسسات المالية الأمريكية كانت ستخسر كثيراً من ديونها المستحقة على المكسيك في حالة توقف النفط وتوتر العلاقة بين الطرفين، أي يمكننا القول إن حكومة الولايات المتحدة نظرت إلى إجمالي مصالحها في المكسيك عندئذ بدل النفط وحده وتصرفت على ذلك الأساس[٥].

وعلى الرغم من كل العقبات التي حاولت شركات النفط وضعها أمام الحكومة المكسيكية إلا أن ضريبة الصادرات المقترحة تم وضعها موضع التنفيذ ونتجت منها زيادة في إيرادات الدولة قدرها ٤٠ بالمئة لكل برميل نفط يتم تصديره[٦].

غير أن هذه التوجهات الوطنية المتمثلة بتأكيد ملكية المكسيك للثروة النفطية وسعي الحكومات المتتابعة بعد ثورة عام ١٩١٠ إلى الحصول على نسبة متزايدة من الريع النفطي كان لها ثمن في السنوات اللاحقة. فقد اتبعت شركات النفط كشركة شل وشركة ستاندر أويل أوف نيوجيرزي وغيرها سياسات تتصف بالحذر المفرط في تطوير القطاع النفطي مدعية أن لديها تخوفاً من ممارسات الحكومة المكسيكية. وبغض النظر عن كون هذا التخوف مبرراً أو غير مبرر إلا أن هذه السياسات قد أدت في السنوات اللاحقة إلى زيادة تكاليف إنتاج النفط في المكسيك وتراجع الإنتاج، فبعد أن كانت المكسيك تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العشرينيات انخفض إنتاجها خلال العشر سنوات التالية من ٤٩٩ ألف برميل في اليوم إلى حوالى ١٠٤ آلاف برميل أي انخفاض قدره ٨٠ بالمئة. وقد تراجعت تنافسية النفط المكسيكي أمام النفط الفنزويلي الذي بدأ يغزو أسواق المكسيك نفسها لأن شركات النفط كانت قد اتجهت إليه لتلعب ورقة المنافسة بين الدولتين كعادتها من أجل إضعاف الطرفين[٧].

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٩٦.

(٦) Jonathan C. Brown, «Why Foreign Oil Companies Shifted Their Production from Mexico to Venezuela during the 1920s,» *The American Historical Review*, vol. 90, no. 2 (April 1985), pp. 362-385.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٢ ـ ٣٨٥.

ثانياً: بعد التأميم

وفي عام ١٩٣٤ تولى الرئاسة الجنرال لازارو كارديناس وزير الدفاع السابق الذي ترك بصماته على النظام السياسي المكسيكي حتى الثمانينيات، وكان رجلاً متعاطفاً مع النقابات العمالية ويميل إلى تحقيق مصالح الفرد العادي، ولذلك فقد تبنى الإصلاح الزراعي ونشر التعليم وقام بتنفيذ كثير من المشروعات العامة. وكان يرى أن النفط وسيلة لحفظ المصالح الوطنية للمكسيك، ولم يكن يستسيغ شركات النفط الأجنبية لأنها كانت تنظر إلى المكسيك وكأنها أرض محتلة كما ذكر في مدوَّنته عام ١٩٣٨. وقد جاء إلى الحكم بعد فترة صراعات كثيرة عاشتها المكسيك منذ قيام الثورة بين مؤيدي التغيير الجذري في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المكسيك، وبين الذين كانوا يرغبون في الإبقاء على الوضع الراهن بما فيه من هيمنة للشركات الأجنبية على الثروات المكسيكية خاصة المعادن كالنفط والفضة والذهب[٨]. لذلك عندما تم تنصيبه رئيساً للمسكيك كان تعليق أحد العاملين في شركات النفط الأجنبية على النحو التالي: «سياسياً... الدولة أصبحت حمراء»، كناية عن التوجه اليساري أو بمعنى أصح: التوجه الوطني للرئيس الجديد؛ أو كما قال الباحث في شؤون النفط دانييل يرغن في أحد كتبه إن «شركات النفط كانت تعرف كيف تتعامل مع الرؤساء السابقين لكارديناس باللجوء إلى الابتزاز والرشوة ودفع المكافآت، ولكنها لم تكن تعرف كيف تتعامل مع المعطيات الجديدة في ظل رئاسة كارديناس»[٩].

وفي السياق نفسه نرى أن أحد العاملين مع شركة شل في المكسيك يتذمر خلال هذه الفترة من عدم فهم رئيس شركة شل هنري ديتيردنغ للأوضاع الجديدة في المكسيك بالقول: «إنه (أي ديتيردنغ) لا يقبل أن يتصور المكسيك إلا حكومة استعمارية تملى عليها الأوامر»[١٠].

والجدير بالذكر أن هذه المشاعر الوطنية التي كانت تواجهها شركات النفط في المكسيك كانت نابعة من كثير من الممارسات الخاطئة لهذه الشركات، كما أنها لم تكن مقصورة على المكسيك وحدها وإنما كانت تتكرر في مناطق أخرى من أمريكا

(٨) D. Graham Hutton, «The New-Old Crisis in Mexico,» *Foreign Affairs*, no. 4 (July 1938), pp. 626-639.

(٩) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 247.

(١٠) Lorenzo Meyer, *Mexico and the United States in the Oil Controversy, 1917-1942*, translated by Muriel Vasconcellos, 2nd ed. (Austin, TX: University of Texas Press, 1977), pp. 152-156.

اللاتينية ولو بدرجات مختلفة. ففي عام ١٩٣٧ اتهمت الحكومة العسكرية في بوليفيا الشركة الفرعية لستاندرد أويل بالتحايل الضريبي وصادرت ممتلكاتها. وفي ذلك العام أيضاً أضيفت قضية زيادة أجور العمال في القطاع النفطي المكسيكي إلى قضايا التوتر الأخرى في علاقة الشركات مع الحكومة، وهنا حال الرئيس كارديناس دون حصول إضراب عمالي يشل القطاع ومعه الاقتصاد المكسيكي وطالب بتشكيل لجنة تتقصى الحقائق وتدقق في حسابات شركات النفط[١١].

هذه اللجنة التي ترأسها أستاذ يدعى سيلفا هيرتزوغ خرجت بتقرير فيه إدانة واضحة لممارسات شركات النفط في المكسيك. ومن بين ما ورد في تقريرها أن هذه الشركات كانت تجني أرباحاً باهظة، ولم تكن لها مساهمة تذكر في تنمية المكسيك، ولم تكتفِ اللجنة بالمطالبة برفع أجور العمال وإنما طالبت بإصلاحات أخرى منها تقييد العمل بأربعين ساعة في الأسبوع، وإعطاء العمال ست أسابيع إجازة سنوية، ومكافأة تقاعد تعادل ٨٥ بالمئة من الراتب عندما يصل العامل إلى ٥٠ سنة من العمر، إضافة إلى توطين الوظائف الفنية خلال سنتين. ولكن الشركات اعترضت على توصيات اللجنة وادعت أن تقديراتها لأرباح الشركات كان فيها كثير من المبالغة وهددت بإغلاق مرافقها إذا تم تطبيق توصيات اللجنة. ويبدو أن الشركات كانت تعتقد بأن الحكومة المكسيكية غير قادرة على إدارة القطاع النفطي بسبب قله المهارات وتسهيلات النقل وعدم القدرة على التسويق والتمويل. ولكن هذه التقديرات من قبل شركات النفط جانَبها الصواب؛ فقد قررت الحكومة الأخذ بجميع التوصيات وفرضت عقوبات بأثر رجعي على شركات النفط، ما عمَّق من الفجوة بين الطرفين.

واستمرت الأزمة في التفاقم وعقد الرئيس كارديناس اجتماعاً مع ممثلي الشركات يوم ٨ آذار/ مارس ١٩٣٨. وقد قبلت الشركات بزيادة أجور العمال بحوالى ٢٦ مليون بيسوس كما اقترحت اللجنة، إلا أنها رفضت ترك الإدارة للاتحادات العمالية المكسيكية. وكان هذا الرفض بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فبعد اجتماعه بوزرائه يوم ١٨ آذار/ مارس ١٩٣٨، أعلن كارديناس تأميم المرافق النفطية وحصل على تأييد شعبي واسع، ذلك في الوقت الذي رأت فيه شركات النفط في هذه الخطوة تعدياً على حقوقها ومصادرة لاستثماراتها. والحقيقة هي أن هذه الشركات أخفقت في قراءة

---

(١١) Anita Brenner, *The Wind that Swept Mexico: The History of the Mexican Revolution, 1910-1942* (Austin, TX: University of Texcas Press, 1971), p. 91.

الشعور الوطني العارم في المكسيك، بل إنها بعجزها عن استيعاب مطالب التوطين دفعت الحكومة المكسيكية إلى ما هو أكثر من التوطين، وهو التأميم، لتفتح الباب على مصراعيه لبقية الدول النفطية للمطالبة بحقوقها ولتأميم نفطها أو الحصول على مزيد من المكاسب على أقل تقدير كما سنرى لاحقاً[١٢].

وفي ظل رفض حكومة روزفلت التدخل إلى جانب شركات النفط الأمريكية، لم تكن هناك فرصة لنجاح محاولات استرجاع شركات النفط لمرافقها النفطية؛ وهذا دليل على أن كارديناس قد أحسن اختيار التوقيت الدولي لمواجهة شركات النفط، فلم تكن حكومة الولايات المتحدة راغبة في توتير علاقتها بمنطقة أمريكا اللاتينية القريبة منها، كما أنها بدأت تدرك خطورة المقاطعة الاقتصادية للمكسيك والتي طالبت بها شركات النفط وبدأت في تنفيذها بريطانيا، ما دفع المكسيك إلى تصدير نفطها إلى قوى المحور وهي ألمانيا النازية واليابان وإيطاليا الفاشية، بما يعني أن هذه الدول قد بدأت تقترب من منطقة تعتبر استراتيجية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول العدوة لأمريكا أصبحت تشتري النفط وتبيع منتجاتها في السوق المكسيكي الذي كانت تسيطر عليه المنتجات الأمريكية. هذا ما يتعلق بالجانب الأمريكي، أما إصرار بريطانيا على الضغط على المكسيك للتراجع عن قرار التأميم فقد كانت وراءه أسباب استراتيجية علاوة على الأسباب التجارية، فبحسب رأي الحكومة البريطانية فإنه في حالة حصول حرب فبريطانيا لا تضمن النفط الأمريكي نظراً إلى إمكان اتخاذ الكونغرس قراراً بعدم السماح بتصديره لاعتبارات تتعلق بالاقتصاد المحلي، وإلى أن صادرات النفط الروسية تراجعت إلى مستوى منخفض وقد تنقطع كذلك، أما بقية المناطق كإيران ورومانيا والعراق فهي كذلك لا تعتبر مضمونة إما لأسباب جغرافية أو سياسية.

وكان أكثر ما تتخوف منه بريطانيا في ظل هذه المعطيات أن تنتقل عدوى التأميم في المكسيك إلى بقية دول أمريكا اللاتينية، وبخاصة فنزويلا التي كانت تزود بريطانيا بحوالى ٤٠ بالمئة من حاجاتها من النفط. من هنا يرى البعض أن انعكاسات تأميم النفط المكسيكي كانت أخطر على بريطانيا منها على الولايات المتحدة الأمريكية[١٣]. وفعلاً كلما اقتربت الحرب العالمية الثانية زادت مخاوف أمريكا من فقدان المكسيك كمصدر

---

(١٢) Meyer, Ibid., pp. 158-170.

(١٣) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 277.

للوقود كما كانت خلال الحرب العالمية الأولى وكحليف يمكن أن ينتقل إلى الطرف الآخر.

من هنا لم يعد المهم في رأي الولايات المتحدة من يملك النفط في المكسيك بقدر وقوف المكسيك بجانب الولايات المتحدة. وقد اعترف سفير الولايات المتحدة في المكسيك جوزيف دانيلس بأنه من غير الممكن استمرار توتر علاقات الولايات المتحدة بالمكسيك لإحياء أوضاع سابقة وميتة كـ «موت قيصر» كما قال، كناية عن واقع العلاقة التي كانت سائدة بين المكسيك وشركات النفط قبل خطوة التأميم(١٤).

من هنا فقد كان اهتمام الحكومة الأمريكية متجهاً في خريف ١٩٤١ إلى إيجاد حل يتمثل بالدرجة الأولى بالاتفاق على حجم التعويضات التي يجب أن تعطى لشركات النفط مقابل تأميم ممتلكاتها. وهنا تفاوتت تقديرات أصول هذه الشركات ما بين الرقم الذي طرحته حكومة المكسيك وهو حوالى ٧ ملايين دولار إلى الرقم الذي تقدمت به شركات النفط وهو ٤٠٨ ملايين دولار. وقد تشكلت لجنة من قبل الحكومتين وتوصلت هذه اللجنة إلى حل سريع وبسيط وهو أن شركات النفط قد أنتجت حوالى ٩٠ بالمئة من المخزون الذي يقع في دائرة امتيازاتها، وبالتالي فليست هناك ضرورة للاختلاف على ملكية المخزون النفطي في باطن الأرض. واقترحت اللجنة تعويض هذه الشركات بحوالى ٢٤ مليون دولار يتم تسديدها عبر عدة سنوات. وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكية كورديل أنه في الوقت الذي لا تستطيع حكومته إجبار الشركات بقبول هذه التسوية، إلا أنه على الشركات أن لا تتوقع أي مساندة من الحكومة الأمريكية. وطالب في الوقت نفسه الحكومة المكسيكية بتعويض الشركات طبقاً للقوانين الدولية. وهكذا اضطرت شركات النفط الأمريكية إلى قبول هذه التسوية في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٣. أما بريطانيا فقد ظلت مقاطِعة للمكسيك ولم تقبل شركاتها النفطية المساهمة سواء المنضوية تحت شركة شل أو تحت شركة مكسيكان إيغل أن تصل إلى تسوية مع حكومة المكسيك حتى عام ١٩٤٧، أي بعد الحرب وحصلت كما تشير المصادر على تعويض يساوي ١٣٠ مليون دولار، أي أنه أفضل من التعويضات التي حصلت عليها شركات النفط الأمريكية(١٥).

---

(١٤) Meyer, *Mexico and the United States in the Oil Controversy*, 1917-1942, pp. 219-224.

(١٥) Macmahon and Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation I,» pp. 169-178.

ولا شك في أن هذا التأميم مهما كانت تكاليفه إلا أنه وضع موارد المكسيك الحيوية تحت سيطرة الحكومة المكسيكية. وبذلك كان للمكسيك السبق في نموذج السيطرة على ثروات المجتمع، في الوقت الذي بدأت فيه شركات النفط العالمية وحكوماتها تتوجس خيفة من هذا النموذج وانعكاساته المستقبلية على مصالحها في بقية الدول المنتجة. ولم تكن مسألة التعويضات هي الإشكالية الوحيدة التي واجهتها المكسيك بعد تأميم نفطها، وإنما كانت هناك عدة قضايا لا بد من التعامل معها. فما إن أعلنت الحكومة عن تأميم القطاع النفطي حتى بدأت شركات النفط بتقليص صادراتها من المنتجات النفطية التي كانت تمثل ١١ بالمئة من إجمالي صادرات المكسيك، وقد انخفض إنتاج النفط الشهري في المتوسط من حوالى ٦٠٠ ألف طن متري إلى حوالى ١٧٨ ألف طن متري. وقد أدت التطورات السابقة إلى تقليل حجم العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الغذاء وخاصة أن السنوات التي سبقت التأميم قد شهدت عجزاً في الإنتاج الزراعي، ولم يعد من الممكن الإبقاء على ربط البيسو أو العملة المحلية بالدولار عند القيمة ٣,٦ بيسو للدولار، فتراجع البيسو من حوالى ٣,٦ للدولار إلى حوالى ٥ بيسو للدولار. وهكذا وجدت المكسيك نفسها في مواجهة ركود اقتصادي، وإن كان القطاع النفطي لم يتوقف. وذلك لأن حوالى ٤٠ بالمئة من إنتاجه كان يستهلك محلياً[١٦].

وعلى الرغم من أن الحكومة الأمريكية لم تقف بجانب شركات النفط بصورة مباشرة خلال فترة النزاع تقديراً للمعطيات الدولية التي تحدثنا عنها سابقاً، إلا أنها أعلنت في نيسان/ أبريل من ١٩٣٧ عن إنهاء اتفاقية شراء الفضة من المكسيك التي كانت تنتج حوالى ثلث الإنتاج العالمي خلال تلك الفترة، ما أنتج تراجعاً في أسعار الفضة في أسواق لندن بنسبة ٩,٨ بالمئة[١٧].

بعد ذلك وجدت الحكومة المكسيكية نفسها أمام التحدي الأكبر بعد التأميم أي إدارة القطاع النفطي بمراحله المختلفة التي تبدأ بالاكتشاف والإنتاج، ثم التكرير، ثم النقل، وأخيراً التسويق، وهي جميعها مراحل تتطلب موارد ومهارات وشبكات متخصصة وتقنية متطورة. فقد ظلت مراحل الصناعة المختلفة، وهي الإنتاج والتكرير

---

(١٦) William O. Scroggs, «Mexican Oil in the World Politics,» *Foreign Affairs*, no. 1 (October 1938), pp. 172-178.

(١٧) Hutton, «The New-Old Crisis in Mexico,» p. 634.

والتسويق، تدار حتى عام ١٩٤٠ من قبل مؤسسات منفصلة، وهذا النوع من نماذج الإدارة يتصف بقلة الكفاءة وكثرة الروتين. وقد اتضح هذا الأمر للحكومة المكسيكية فأصدر الكونغرس المكسيكي قراراً في ٩ آب/ أغسطس عام ١٩٤٠ تم بموجبه دمج المؤسسات الثلاث في مؤسسة واحدة أطلق عليها اسم شركة نفط المكسيك أو **بيميكس**، وقد أوكلت إلى هذه الشركة كل العمليات المتعلقة بالصناعة النفطية[١٨].

بعد ذلك كانت هناك مشكلة الصادرات النفطية التي تبلغ حوالى ٦٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج والتي كانت شركات النفط تقوم بتسويقها عبر شبكاتها المنتشرة في العالم، ولكنها لم تعد مستعدة للقيام بعملية التسويق بعد تأميم الصناعة. وقد دفع هذا الموقف الحكومة المكسيكية إلى البحث عن بدائل لتسويق نفطها وكان من بينها مقايضة النفط ببعض السلع. كما إن بعض دول أمريكا اللاتينة كالبرازيل والأوروغواي والتشيلي عبرت بصورة رمزية عن تضامنها مع المكسيك بشراء نفطها بدل شرائه من مصادر أخرى. واتجه جزء من الصادرات إلى دول المحور خاصة ألمانيا التي دفعت ٥٠ بالمئة من قيمة هذا النفط بالدولار والمتبقي بآلات ومعدات تحتاجها المكسيك[١٩].

وبعد ألمانيا جاء دور إيطاليا لمقايضة النفط المكسيكي بسلع إيطالية، وقد ارتفعت صادرات المكسيك النفطية إلى هذه الدولة الأخيرة من حوالى ١٨٧,٢ ألف برميل عام ١٩٣٧ إلى حوالى ٣,٢ مليون برميل عام ١٩٤٠، قبل أن تتوقف بدخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية. وقد كانت هناك صادرات إلى اليابان كذلك، وإن كانت الكمية أقل حيث لم تزد على ١٨٩ ألف برميل عام ١٩٣٩.

وتشير بعض المصادر إلى إن إجمالي ما زودت به المكسيك مخزون دول المحور الثلاث من النفط قبل الحرب بسنتين كان حوالى ١٠ ملايين برميل. ولكن اشتعال الحرب أدى إلى تراجع كبير في تجارة المقايضة بين المكسيك ودول المحور، ما أنتج انخفاض إيرادات الصادرات النفطية في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٩ بحوالى ٦٥ بالمئة من قيمتها في شهر تموز/ يوليو من ذاك العام[٢٠].

---

(١٨) Macmahon and Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation I,» pp. 36-37.

(١٩) Arthur W. MacMahon and W. R. Dittmar, «The Mexican Oil Industry Since Expropriation II,» *Political Science Quarterly*, vol. 57, no. 3 (June 1942), p. 163.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

ومن الإشكاليات الأخرى التي تمخضت عن تأميم الصناعة النفطية كذلك عدم وجود ناقلات نفط لدى المكسيك، لأن الناقلات ظلت تحتكرها شركات النفط؛ ما دفع بالمكسيك إلى استئجار هذه الناقلات من بعض دول المحور كإيطاليا. ولكن الحرب عطلت قدرة هذه الناقلات المستأجرة على نقل النفط المكسيكي إلى الأسواق، فعلى سبيل المثال كانت المكسيك قد توصلت قبل بداية الحرب إلى اتفاق مع إيطاليا يتم بموجبه استئجار ثلاث ناقلات نفط حمولة كل واحدة منها حوالى ١٠ آلاف طن بتكلفة ٣,٧ مليون دولار تدفع نفطاً، وقد تم شحن النفط ولكنه لم يصل إلى غايته بسبب اندلاع الحرب. وحتى شبكات نقل النفط داخل المكسيك نفسها لم تكن متطورة بما فيه الكفاية، ما أدى إلى نقل النفط إلى الجزء الغربي من المكسيك عن طريق السفن عبر قناة بناما أي عبر تحويلة طولها حوالى سبعة آلاف ميل[٢١].

حتى إن الطاقة التكريرية لم تكن كافية لأسباب بعضها يتعلق بِقِدم المصافي، ما دفع بالمكسيك إلى تصدير جزء من نفطها الخام إلى هيوستن بولاية تكساس الأمريكية، ثم شراء المنتجات المكررة. وقد زاد تعقيد هذه العملية محدودية طاقة المستودعات التي تمتلكها المكسيك. وبعد بداية الحرب وعدم القدرة على تصدير نفطها إلى قوى المحور وجدت المكسيك نفسها مضطرة إلى بيع جزء متزايد من نفطها إلى الجار الأكبر (الولايات المتحدة الأمريكية) التي كانت حكومتها تحصل على ضريبة قدرها ٢١ سنتاً على كل برميل مستورد من المكسيك. وهكذا ارتفع حجم صادرات النفط المكسيكي ومنتجاته إلى الولايات المتحدة من حوالى ٣,٣ مليون برميل عام ١٩٣٨ إلى حوالى ٥,٩ مليون برميل عام ١٩٣٩، ثم قفزت هذه الصادرات لتصل إلى ١٢,٦ مليون برميل عام ١٩٤٠. وبذلك كانت الولايات المتحدة تتصدر الدول المستوردة للنفط المكسيكي، تتبعها إيطاليا بحوالى ٣,٢ مليون برميل، ثم اليابان بحوالى ٧٦٠ ألف برميل[٢٢].

إضافة إلى ما سبق من تحديات، واجهت الصناعة النفطية المؤممة مشكلة الخلافات بين اتحاد عمال النفط وإدارة شركة النفط المكسيكية بسبب ارتفاع سقف المطالب العمالية في وقت كانت شركة النفط الوطنية تحاول تثبيت أقدامها، ولكن هذه الخلافات تمت السيطرة عليها بتدخل رئيس الجمهورية وتشكيل لجنة مستقلة تعالج

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

هذه القضية[٢٣]. وعلى الرغم من كل العقبات التي واجهتها المكسيك بعد تأميم قطاعها النفطي، والتي كشفت حرص شركات النفط على إبقاء المكسيك معتمدة عليها، إلا أن تقرير مدير شركة النفط المكسيكية خلال السنوات الأولى أكد وجود عدد من الإنجازات الأولية لعملية التأميم، والتي كان من أهمها: زيادة حجم الضرائب التي دفعتها الشركة للحكومة مقارنة بالضرائب النفطية قبل التأميم؛ زيادة حجم التوظيف للعمالة الوطنية؛ زيادة مشتريات الشركة من السوق المحلي؛ وأخيراً بقاء مداخيل الشركة محلياً وعدم تسرّبها إلى الخارج كما كان يحصل خلال سيطرة الشركات الأجنبية على هذا القطاع.

غير أن القيود التي فرضها الدستور في ما يتعلق بدور الرأسمال الأجنبي في القطاع النفطي أصبحت عقبة أمام تطور قطاع الصناعة النفطية في السنوات اللاحقة، خاصة مع تراجع إنتاج آبار النفط الكبيرة، وندرة رؤوس الأموال، وعدم امتلاك المكسيك للتقنية اللازمة للبحث عن النفط في البحار العميقة، وهي تحديات لا تزال تعانيها المكسيك إلى يومنا هذا، كما سيتضح من حديثنا في فصول لاحقة.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧٨.

الفصل الرابع

فنزويلا ونموذج المشاركة

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

مرت عملية سيطرة فنزويلا على ثروتها النفطية في مراحل متعددة، ولم تخلُ هذه العملية من انتكاسات بسبب طبيعة الحكومات وتأثير النفوذ الخارجي في العلاقة بين المجتمع الفنزويلي وشركات النفط العالمية. سنحاول في هذا الفصل تتبُّع هذه المراحل بشيء من الاختصار لتوضيح حجم التداخل بين القوى الداخلية والخارجية وأشكال الصراع من أجل السيطرة على الثروة النفطية، وبخاصة أن النموذج الفنزويلي كانت له آثار متعددة في مسار السياسات النفطية في المنطقة العربية كما سيتضح لاحقاً.

أولاً: نظام غوميز

قصة اكتشاف النفط في فنزويلا مختلفة ومتأخرة بعض الشيء عن المكسيك، وإن كانت هناك بعض المشتركات بين التجربتين. فمنذ استقلالها عن إسبانيا عام ١٨٢٩ ظلت فنزويلا تخضع لسيطرة الجنرالات، وفي عام ١٩٠٨ استفرد أحد هؤلاء الجنرالات ويدعى خوان غوميز بالسلطة بعد تنحيته للرئيس السابق كاسترو الذي كانت الولايات المتحدة تعتبره مشاغباً، خاصة بسبب تأخره في دفع الديون المستحقة للدول الأوروبية، وهو ما كاد أن يوجِد توتراً في منطقة الكاريبي التي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة نفوذ لها ولا ترغب في أن تراها منطقة صراع. وبعد توليه للسلطة بمساعدة الولايات المتحدة جعل غوميز فنزويلا ملكاً شخصياً[١].

وقد وصفه السفير البريطاني في كراكاس بأنه «ملك مستبد»، ولم يكن يختلف كثيراً عن دييز في المكسيك، إذ ركز سلطة القرار والثروة في يده وحده. غير أن إدراكه أن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للبحث عن النفط في بلده يتطلب شيئاً من الاستقرار

(١) Stephen G. Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976* (Austin, TX: University of Texas Press, 1982), pp. 3-21.

دفعه إلى إصدار قانون ينظم القطاع النفطي ويسمح بالتنقيب لعدد من الشركات الأجنبية كـ ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي وشل وغولف وبان أميركان أويل، وإن شابَ عملية الحصول على الامتيازات كثير من الفساد الذي يتصف به هذا النوع من النظم، كإعطاء بعض الامتيازات لأقاربه والسماح لهم ببيعها إلى شركات النفط. كما إن التنقيب كان محفوفاً بكثير من المخاطر البشرية والطبيعية[٢].

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة التي وفرت حوالى ٨٠ بالمئة من الوقود لحلفائها خلال الحرب العالمية الأولى وجدت نفسها بعد نهاية هذه الحرب أمام أكثر من إشكالية: منها الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للنفط في الاستخدامات العسكرية والمدنية، ومنها التقارير التي أصدرتها جهات مختلفة في الولايات المتحدة كمؤسسة المسح الجيولوجي ومؤسسة المعادن، والتي كانت تشير إلى قرب نضوب المخزون النفطي للولايات المتحدة[٣].

وفي عام ١٩٢١ استطاعت شركة شل أن تكتشف النفط في حقل باروسو الواقع في منطقة تسمى ماراكيبو، وكان الإنتاج اليومي يصل إلى حوالى ١٠٠ ألف برميل، ثم توافد بعد ذلك عدد من شركات النفط إلى فنزويلا للتنقيب عن النفط. ففي نيسان/أبريل عام ١٩٢٢ استطاعت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي شراء بعض امتيازات شركات النفط البريطانية التي لم تكن لديها الإمكانات لتوسيع الإنتاج. وهكذا بدأ شيء من التعاون الحذر بين بريطانيا والولايات المتحدة في استغلال النفط الفنزويلي، ثم بدأت الشركات الأمريكية بالحصول على مناطق امتياز جديدة، ولم تكن بريطانيا قادرة على منع ذلك؛ إما بسبب تزايد النفوذ الأمريكي أو بسبب عدم قدرة الشركات البريطانية على التوسع في الإنتاج[٤]. واستطاعت شركات النفط الرئيسية كـ شل وغولف وستاندرد أويل أوف إنديانا أن تضاعف إنتاج النفط الفنزويلي كل عام خلال الفترة ما بين عام ١٩٢٢ و١٩٢٨. وكانت هذه الشركات الثلاث وحدها تنتج أكثر من ٩٨ بالمئة من النفط الفنزويلي خلال العشرينيات[٥].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣) John A. DeNovo, «The Movement for an Aggressive American Oil Policy Abroad: 1918-1920,» *American Historical Review*, no. 61 (July 1956), pp. 845-857.

(٤) Rabe, Ibid., pp. 27-28.

(٥) Edwin Lieuwen, *Petroleum in Venezuela: A History* (Berkeley, CA: University of California Press, 1954), p. 44.

وعلى الرغم من أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة بدأ بالارتفاع مع حلول عام ١٩٢٤ بسبب الاكتشافات في أوكلاهوما وكاليفورنيا، إلا أن اهتمام حكومات الولايات المتحدة بالنفط خارج الولايات المتحدة ومحاولة السيطرة عليه لم يتوقف منذ ذلك الحين. واستمرت الولايات المتحدة بمطالبة حكومة غوميز بالالتزام بسياسة الباب المفتوح وإعطاء شركات النفط الأمريكية فرصاً مساوية لغيرها في ما يتعلق بالحصول على الامتيازات النفطية(٦). كان غوميز يقدم الرشا للمسؤولين الأمريكان في فنزويلا حتى يثنوا عليه عند الإدارة الأمريكية لتغض الطرف عن واقع نظامه الفاسد(٧).

وكان كثير من الفنزويليين يرون في تدفق الأموال الأمريكية والعلاقات الحميمة بين غوميز والحكومة الأمريكية تقوية لنظامه وتسليم الثروات الفنزويلية لقوى أجنبية في الوقت الذي قضى فيه غوميز سنوات حكمه البالغة ٢٧ عاماً في تصفية كل أشكال المعارضة لحكمه. وقد اعترف القائم بالأعمال الأمريكي بأن نظامه يتصف بـ«قسوة القرون الوسطى في معاملته للسجناء السياسيين»(٨).

وعلى الرغم من أن نهاية نظام غوميز كانت بموته عام ١٩٣٥، وليس بسبب ثورة داخلية أو تدخل خارجي، إلا أن العلاقة التي كانت بينه وبين الولايات المتحدة وشركات النفط ألقت بظلالها على مواقف الحكومات الفنزويلية اللاحقة تجاه الولايات المتحدة بوجه خاص، وذلك بسبب التجاهل الذي تعرضت له المصالح الفعلية للشعب الفنزويلي من قبل غوميز وشركات النفط وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكمه. وقد ظلت شركات النفط الأجنبية متخوفة من ذهاب غوميز الذي كانت ترى فيه ضمان بقائها، أو بالأصح سيطرتها على النفط الفنزويلي. وكان من بين المؤشرات على هذا التخوف أن فرع شركة ستاندرد أويل أوف إنديانا انشأت مصفاة كبيرة لتكرير النفط الفنزويلي وتصديره في إحدى الجزر الهولندية (تسمى أوروبا)، وبالمثل أنشأت شركة شل مصفاتها في جزيرة هولندية أخرى تدعى كوراساو، بل إن هناك من يعتقد أن

---

(٦) Joseph S. Tulchin, *The Aftermath of War: World War I and U.S. Policy toward Latin America* (New York: New York University Press, 1971), pp. 124-129.

(٧) Edward Gerald Duffy, «Politics of Expediency: Diplomatic Relations between the United States and Venezuela during the Juan Vicente Gomez Era,» (Ph.D. Dissertation, Pennsylvania State University, 1969), pp. 203-209.

(٨) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, p. 38.

إنشاء هذه المصافي خارج فنزويلا كان ينسجم كذلك مع رغبات نظام غوميز الذي كان متخوفاً من ظهور حركة عمالية مؤثرة في القطاع النفطي[٩].

ثانياً: ازرعوا البترول

وما إن أُعلن عن موت غوميز في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٣٥ حتى تنفس الشعب الفنزويلي الصعداء ونزل إلى الطرق ليحطم كل ما يذكره بغوميز رافعاً شعار «ازرعوا النفط»، وهو شعار كان يقصد منه تحويل النفط الناضب إلى إنتاج زراعي وصناعي. وقد تقلد السلطة عسكري آخر من أعوان غوميز، وهو لوبيز كونتريراس، وقد عرف بالنظافة نسبياً وكذلك بالوعي وكان مؤرخاً للتاريخ العسكري، إلا أن عهده لم يشهد تغيراً جذرياً في السياسات النفطية وإن كانت بعض سياساته قد مهدت للتغيرات التي حصلت لاحقاً. فقد استطاعت إدارة كونتريراس استرجاع حوالى ١٠ ملايين دولار أو ٥٦ مليون بوليفار من شركتي غولف وستاندرد أوف إنديانا نتيجة لتلاعبهما بحساباتهما خلال الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٣٣[١٠].

ثم أصدر الكونغرس الفنزويلي قانون النفط لعام ١٩٣٨ الذي حاول رفع نسبة الإتاوة إلى ما بين ١٥و١٦ بالمئة، إلا أن شركات النفط تمسكت بالفترة التي يحددها عقد الامتياز وهي ٤٥ سنة رافضة الالتزام بالإتاوة الجديدة، ولم تلجأ الحكومة إلى سياسات أكثر قسوة كالتأميم لأسباب تتعلق بفلسفة النظام السياسي عندئذ[١١].

ثالثاً: المناصفة في الأرباح

في ١٩ نيسان/ أبريل عام ١٩٤١ انتهت فترة رئاسة الرئيس كونتريراس وخلفه في الرئاسة وزير دفاعه الجنرال إيساياس ميدينا أنغاريتا، الذي كان أكثر منه رغبة في إحداث إصلاحات سياسية جادة[١٢]. وقد تبنى كثيراً من السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ففي بداية حكمه حاول أن يعدل عقود الامتيازات المجحفة في حق فنزويلا والتي وقعت

---

(٩) Fernando Coronil, *The Magical State: Nature, Money and Modernity in Venezuela* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1997), p. 107.

(١٠) *Report to the House of Representatives on the Cost of Production of Crude Petroleum* (Washington, DC: Government Printing Office, 1932), pp. 2-3.

(١١) Lieuwen, *Petroleum in Venezuela: A History*, pp. 76-77.

(١٢) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 76-77.

قبل أكثر من ثلاثين عاماً، إلا أن تمسُّك شركات النفط بهذه الامتيازات وغياب الرؤية الواضحة لدى مستشاريه في كيفية التعامل مع شركات النفط بخبراتها الواسعة جعله يؤجل هذا الموضوع، علماً بأن أوضاع فنزويلا الاجتماعية والاقتصادية كانت تتطلب كثيراً من المشروعات التنموية التي لم تكن السيولة متوافرة لتنفيذها. في هذه الأثناء تعرضت البواخر التي تنقل النفط الفنزويلي إلى أوروبا لضربات من زوارق ألمانية، ففي ١٤ شباط/ فبراير عام ١٩٤٢ تم ضرب حوالى سبع بواخر نفطية، وقد نتج من هذه الضربات الألمانية تراجع إنتاج النفط في فنزويلا عام ١٩٤٢ حوالى ٣٥ بالمئة مقارنة بالسنة السابقة[١٣].

ونتيجة لتراجع الصادرات النفطية تراجعت إيرادات فنزويلا حوالى ٣٨ بالمئة. ومع تراجع الإيرادات النفطية ومعها النشاط الاقتصادي تراجعت التعرفة الجمركية التي تحصِّلها الدولة على الواردات حوالى ٢٨ بالمئة. وقد لجأت إدارة الرئيس ميدينا إلى سياسات تقشفية ولكنها لم تكن كافية، ما جعله يحاول مرة أخرى زيادة ضرائب النفط. وقد شجعه على إعادة الكرّة مع شركات النفط أن تفاهماً قد حصل بين حكومتي المكسيك والولايات المتحدة في ١٧ نيسان/ أبريل عام ١٩٤٢ في ما يتعلق بالنزاع حول تعويض شركات النفط عن ممتلكاتها التي أممتها المكسيك سابقاً، وقد رأى الرئيس الفنزويلي ميدينا في هذا الاتفاق فرصة لإعادة النظر في الامتيازات النفطية مع شركات النفط في بلده[١٤].

ففي يوم ١٦ تموز/ يوليو عام ١٩٤٢ ألقى الرئيس ميدينا كلمة من قصر الرئاسة ووعد فيها الشعب الفنزويلي بإعادة النظر في الامتيازات النفطية لتمكين الدولة من الحصول على جزء أكبر ومشاركة أكثر في ثروتها النفطية[١٥]. ثم تواصل مع حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا وأخبرهما بتوجهاته. وقد أكد في رسالته التي بعث بها إلى الرئيس الأمريكي روزفلت تضامن فنزويلا مع الولايات المتحدة وعدم نيتها تأميم الصناعة النفطية؛ إلا أن العلاقة الحالية مع شركات النفط «قد تؤدي إلى تطورات ربما تكون ضارة بمصالح البلدين معاً»، وقد رد عليه روزفلت واعداً إياه بمحاولة إيجاد حل عادل للقضية التي طرحها. بعد ذلك وفي ٢٦ آب/ أغسطس من ذاك العام اجتمع

---

(١٣) Lieuwen, Ibid., pp. 90-91.

(١٤) Lorenzo Meyer, *Mexico and the United States in the Oil Controversy, 1917-1942*, translated by Muriel Vasconcellos (Austin, TX: University of Texas Press, 1977), pp. 217-225.

(١٥) Lieuwen, Ibid., p. 94.

بالمديرين المحليين لشركات النفط وأخبرهم بأن عروضهم السابقة لم تكن كافية وأنه سيضطر إلى اللجوء إلى «وسائل مختلفة ومباشرة»[١٦].

هذه التحركات مجتمعة دفعت بوزارة الخارجية الأمريكية للقيام بدور الوسيط بين الأطراف لتطوير قانون نفطي جديد. وكان لا بد من إقناع ستاندرد أويل التي كانت تنتج حوالى نصف النفط في فنزويلا ثم بعد ذلك شركتي شل وغولف. وفعلاً، بدأت اجتماعات بين الشركات والحكومة الفنزويلية في كراكاس في أول كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٢ من أجل بلورة قانون نفطي جديد. وقد اضطرت الحكومة الفنزويلية إلى أن تعتمد على استشارات محامين أمريكان للتأكد من الجوانب الفنية للعقد الجديد، كما أن النقاش كان يدور حول محاور وأفكار وردت في مذكرة تقدمت بها الخارجية الأمريكية بعد جهود الوساطة التي قامت بها.

وقد مضت المفاوضات بسهولة، باستثناء قضية واحدة وهي إصرار الرئيس الفنزويلي على أن يتم تكرير النفط في داخل فنزويلا، بينما كانت شركات النفط تكرر حوالى ٩٥ بالمئة من نفط فنزويلا في الخارج لأنها لم تكن مطمئنة على مستقبل نظام غوميز عندما وقعت عقودها النفطية معه. وهذا بلا شك كان يحرم فنزويلا القيمة المضافة للتكرير ويحرمها تطوير مهاراتها البشرية وتوليد الوظائف لها، وهذه السياسات نفسها التي اتبعتها شركات النفط تجاه نفط الشرق الأوسط حيث إنها كانت تقيم أغلب المصافي في الدول المستهلكة[١٧]. وقد رفضت شركات النفط تفكيك المصافي التي أقامتها في أماكن أخرى كما طلب الرئيس ميدينا، ولكنها وعدت بإنشاء مصفاة بطاقة إنتاج تصل إلى ٤٠ ألف برميل في اليوم في فنزويلا، ولكن بعد نهاية الحرب وتوفر الصلب، وقد وافقت فنزويلا على هذا المقترح[١٨].

وفي أواخر شهر شباط/ فبراير عام ١٩٤٣ قدم الرئيس ميدينا مقترح قانون نفطي جديد إلى الكونغرس الفنزويلي، وفي ١٣ آذار/ مارس صادق الكونغرس على المقترح ليصبح قانون النفط لعام ١٩٤٣ ويحل محل نظام الامتيازات السابق. وقد تضمن القانون الجديد تعديلات هامة في علاقة الدولة بشركات النفط من أهمها: إحلال هذا القانون

(١٦) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, p. 81.

(١٧) U.S. Tariff Commission, *Commercial Policies and Trade Relations of the European Possesions in the Caribbean Area* (Washington, DC: Governemnt Printing Office, 1943), pp. 257-282.

(١٨) Rabe, Ibid., p. 86.

محل عقود الامتيازات السابقة، زيادة الإتاوة أو دفعات الريع التي كانت تتفاوت في السابق ما بين ٧,٥ بالمئة و١١ بالمئة إلى حد أقصى قدره ١٦,٦ بالمئة؛ رفع ضرائب الاكتشاف والاستغلال وجعلها تصاعدية لتشجيع الإنتاج؛ وإنهاء الإعفاءات الضريبية لواردات الشركات النفطية من المواد الأساسية؛ وتشجيع تكرير النفط محلياً. وقد كانت التوقعات هي أن يمكِّن القانون الجديد الحكومة الفنزويلية من الحصول على حوالى نصف أرباح الشركات، وأن يرفع الإيرادات العامة للدول بحوالى ٨٠ بالمئة[١٩].

وفعلاً هذا ما حصل إلى حد كبير، ففي عام ١٩٤٧ مثلاً، كان الدخل الحقيقي لفنزويلا، أي بعد أخذ التضخم في الاعتبار، حوالى ٣٥٨ بالمئة أعلى منه في عام ١٩٤١، وقد مكنت هذه الزيادة في الدخل الحكومة الفنزويلية من البدء في تنفيذ كثير من المشاريع التنموية التي لم تكن ممكنة قبل ذلك[٢٠]. وبهذه المناصفة في الأرباح كانت فنزويلا كذلك رائدة لبقية الدول المنتجة خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي بدأت تطالب شركات النفط بالمناصفة في الأرباح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اقتداءً بفنزويلا.

وجدير بالتأمل هنا هو أن هذا الاتفاق كان انعكاساً لعوامل القوة والضعف لدى كل طرف، فحكومة الولايات المتحدة اضطرت إلى النظر إلى مصالحها الكلية بما في ذلك الحرب القائمة ومستقبل علاقتها مع دول الكاريبي، وأعطت هذه المصالح الأولوية على مصالح شركات النفط الآنية، بينما رأى الرئيس ميدينا في هذا الاتفاق كثيراً من المكاسب وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة في فنزويلا، إضافة إلى عدم قدرته على تأميم القطاع النفطي بسبب ندرة المهارات المحلية والتقنية المتطورة التي تتطلبها عمليات الاستكشاف والتكرير والتسويق والتوزيع التي كانت تحتكرها شركات النفط[٢١].

أما شركات النفط فقد قدمت تنازلاتها مقابل بعض المكاسب كذلك، فبحسب هذا الاتفاق حصلت الشركات على تمديد عقودها عندئذ إلى أربعين عاماً، إضافة إلى السماح لها بالحصول على عقود في مناطق جديدة واعده لأربعين سنة أخرى، وإلغاء

(١٩) Lieuwen, *Petroleum in Venezuela: A History*, pp. 95-97.

(٢٠) Franklin Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1975), pp. 180 and 220.

(٢١) Enrique A. Baloyra, «Oil Policies and Budgets in Venezuela, 1938-1968,» *Latin American Research Review*, no. 9 (Summer 1974), pp. 28-72.

كل القضايا المتعلقة بالممارسات السابقة لهذه الشركات، كما ان الضرائب التي دفعتها إلى الحكومة الفنزويلية تم خصمها من ضرائبها المستحقة لحكومة الولايات المتحدة[٢٢].

غير أن القانون ١٩٤٣ تعرض لانتقادات من المعارضة الفنزويلية المقيدة والتي كان يمثلها حزب العمل الديمقراطي وممثله في البرلمان النائب خوان بيريز ألفونسو، الذي سيكون بعد ذلك أحد مؤسسي منظمة الأوبك. وكان من بين انتقاداتهم لهذا القانون هو التغاضي عن الخطايا السابقة للشركات من فساد وتجنب للضرائب، وتعيين مانريك باكانيس ليفاوض باسم الحكومة وهو الرجل الذي كان محامياً سابقاً لهذه الشركات، إضافة إلى أن الطاقة التكريرية المحلية المقترحة وهي ٤٠ ألف برميل في اليوم تعتبر لا شيء مقارنة بطاقة التكرير الخارجية التي كانت في جزيرتي أوروبا وكوراساو في الكاريبي والتي كانت تقدر عندئذ بحوالى ٤٨٠ ألف برميل[٢٣].

ولكن أخطر انتقاد تقدم به ألفونسو وحزبه هو أن قانون ١٩٤٣ يعطي شركات النفط السلطة الكاملة في الصناعات النفطية. كما أكدت المعارضة بأنه على الرغم من اتفاقها مع الحكومة فإنّ فنزويلا تفتقد إلى المهارات البشرية اللازمة لإدارة هذا القطاع، إلا أن هذه العقبة يمكن تجاوزها بالتعليم والتدريب ووجود خطة واضحة لتحقيق ذلك. ولكن ميدينا لم يأخذ هذه الانتقادات في الاعتبار وظل القانون على حاله وبعيوبه[٢٤].

رابعاً: بداية عهد الديمقراطية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عاشت فنزويلا جموداً سياسياً بسبب عدم الاتفاق على من يخلف الرئيس ميدينا. وفي يوم ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٥ قامت ثلة من العساكر وبالتنسيق مع حزب العمل الديمقراطي أو حزب ألفونسو بانقلاب ضد حكومة ميدينا وسيطروا على المرافق الحيوية وأعلنوا أن هدفهم هو إقامة مجتمع ديمقراطي وتقليل سيطرة شركات النفط على مقدرات البلد. وبالفعل قاموا يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر بتشكيل مجلس سياسي مكوَّن من اثنين من العساكر وخمسة من

(٢٢) «U.S., Subcommittee on Monopoly of Select Committee on Small Business,» 82nd Congress, 2nd Session, Senate Small Business Committee, 1952, p. 165.

(٢٣) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 91-91 and footnote 58, p. 216.

(٢٤) Romulo Betancourt, *Venezuela's Oil* (Boston, MA: Allen and Unwin, 1978), pp. 160-173.

حزب العمل الديمقراطي وسياسيين مستقلين، وقد ترأس المجلس روميلو بتانكورت طالب القانون الذي كان من قيادات الطلبة عام ١٩٢٨ الذين نفاهم الرئيس السابق لوبيز كونتريراس لمعارضتهم لسياساته النفطية، وقد أوكل العسكر كل الدوائر باستثناء الجيش والأمن إلى القيادات المدنية لتأكيد عدم رغبتهم في الاستيلاء على السلطة(٢٥).

وبعد عام على الانقلاب اختار الشعب الفنزويلي لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد، وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٧ انتخب الشعب الفنزويلي بإرادته الحرة الروائي روميلو كاريفوس والعضو في حزب العمل الديمقراطي كأول رئيس منتخب لفنزويلا. وقد تم تعيين بيريز ألفونسو عضو حزب العمل الديمقراطي وزيراً للتنمية. وعلى الرغم من اعتراضه على قانون النفط لعام ١٩٤٣ الذي سبق الحديث عنه، إلا أنه التزم خلال هذه الفترة ببنوده نظراً إلى الظروف التي كانت تمر بها فنزويلا، حيث شكّل الدخل من ضرائب النفط أكثر من ٦٠ بالمئة من موازنة الدولة. وكما قال الرئيس بتانكورت لاحقاً: «لو أننا أمّمنا النفط عندئذ بقرار لكانت خطوة انتحارية»(٢٦).

وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٥ أصدرت الحكومة الفنزويلية القرار الرقم ١١٢ الذي فرضت بموجبه على شركات النفط ضريبة إضافية قدرها ٨٩ مليون بوليفار أو ٢٦,٥ مليون دولار لتجعل نصيبها من الأرباح يعادل ٥٠ بالمئة، لأن حكومة ميدينا كانت تحصل على أقل من ذلك؛ علماً بأن قانون ١٩٤٣ ينص على المناصفة في الأرباح، وكان اعتراض الشركات على هذا القرار خافتاً بعض الشيء لأن قانون ١٩٤٣ مكنها من زيادة إنتاجها وتحقيق أرباح كبيرة. ففرع شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي في فنزويلا حقق عائداً قدره ٩٠ مليون دولار عام ١٩٤٥ بعد دفع الضريبة الإضافية للحكومة بحسب القرار الجديد. إضافة إلى رفع الضريبة، ضغطت الحكومة على شركات النفط لرفع أجور العمال لديها بنسب تتفاوت بين ٣٥ بالمئة و٥٠ بالمئة خلال عام ١٩٤٦، ولا شك في أن تخوّف شركات النفط من إمكانية تزايد نفوذ الحزب الشيوعي الفنزويلي وعدم توسع إنتاجها في الشرق الأوسط بعد لتستخدمه في مساومة الحكومة الفنزويلية هي بعض العوامل التي سهلت نجاح الحزب الحاكم في رفع ضريبة الدخل على النفط وكذلك زيادة أجور العمال(٢٧).

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٦.

(٢٦) Baloyra, «Oil Policies and Budgets in Venezuela, 1938-168,» pp. 45-47.

(٢٧) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 102-104.

وفي العام ١٩٤٦ استطاع بيريز ألفونسو أن يخطو بفنزويلا خطوة إلى الأمام في ما يتعلق بالسيطرة على الصناعة النفطية، فقد قرر أن تأخذ الحكومة الفنزويلية ريعها أو إتاوتها من شركات النفط على شكل نفط خام بدل النقد، وبذلك تبدأ ببيعه بنفسها لتكسب خبرة في التسويق ولتضمن كذلك أن شركات النفط كانت تسعر نفط فنزويلا بصورة عادلة. وقد نجح في هذه الخطوة، غير أن المكسب الإضافي الذي لم يكن في ذهن ألفونسو هو أن تخوف الشركات من منافسة الحكومة لها في بيع النفط دفعها إلى عرض شراء إتاوة النفط من الحكومة بسعر يفوق سعر السوق بحوالى ١٩ سنتاً للبرميل. ولم تتوقف ابتكارات ألفونسو عند بيع نصيب فنزويلا من النفط، بل إنه أصدر قراراً آخر في آذار/ مارس عام ١٩٤٨ يمنع إعطاء امتيازات جديدة لشركات النفط، وشكل هيئة لدراسة إمكان تأسيس شركة نفط وطنية تقوم بالتنقيب في المناطق الجديدة، وقد كان رد وزير الخارجية الأمريكية الجنرال جورج مارشال صاحب خطة إعمار أوروبا عبر سفارته في كراكاس بأنه «مندهش وقلق من فكرة دخول الحكومة الفنزويلية في الصناعة النفطية»[٢٨].

خامساً: عشر سنوات عجاف

ولكن الانقلاب الذي قام في تشرين الأول/ نوفمبر عام ١٩٤٨ وأسقط حكومة رومليو غاريغوس التي كان ألفونسو عضواً فيها، أدى إلى تأجيل مشروع دخول الحكومة الفنزويلية في القطاع النفطي حتى عام ١٩٥٨ عندما عادت الديمقراطية إلى فنزويلا وعاد معها بيريز ألفونسو من منفاه الذي قضى فيه حوالى عشر سنوات وقد كسب خبرة واسعة في الصناعة النفطية[٢٩].

ولم يكن حصول هذا الانقلاب مستغرباً لأن حكومة حزب العمل الديمقراطي كانت تؤكد ضرورة الحصول على أكبر ريع نفطي ممكن بأسعار منطقية وليس باستنزاف الثروة النفطية، وباستخدام هذا الريع في تطوير القطاعين الزراعي والصناعي طبقاً لخطة يكون للدولة فيها دور رئيسي. كما أن فنزويلا قد أسست في عام ١٩٤٧ شركة نقل بحري مع بعض دول أمريكا اللاتينية لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة كخطوة

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٢٩) Romulo Betancourt, *Venezuela: Oil and Politics* (Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1979), pp. 124-151.

أولى نحو مزيد من التكامل الإقليمي. وقد اعترضت حكومة الولايات المتحدة على فكرة تأسيس شركة نقل بحرية لأنها تتعارض مع مبدأ حرية التجارة، متناسية أن النقل خلال الفترة السابقة كانت تحتكره مجموعة من الشركات الأمريكية وكانت تفرض رسوماً عالية مستغلة سلطتها الاحتكارية، ما دفع بالرئيس بيتانكورت إلى القول بسخرية إن كل ما تفعله فنزويلا هو في الحقيقة تأكيد مبدأ أمريكي هو «حرية البحار». باختصار كانت توجهات حزب العمل الديمقراطي (إديكوس) التي تهدف إلى دعم الصناعات الناشئة وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ورفع أجور العمال وتوفير فرص التعليم للجميع والإصلاح الزراعي تجسيداً حياً لشعار «ازرعوا النفط»، ولكنها كانت كذلك تتضارب مع مصالح بعض بقايا النظام السابق ومع رؤية الحكومة الأمريكية التي كانت ترغب في إبقاء فنزويلا وبقية دول أمريكا اللاتينية مصدراً للمواد الأولية وسوقاً للمنتجات الأمريكية، وكانت في الوقت نفسه لا تلتزم بمبادئ التجارة الدولية التي تطالب بها جيرانها في الجنوب[٣٠].

وما حدث في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٨ في فنزويلا كما قال أحد المؤرخين هو: «جيش غير راضٍ وذو تقاليد في التدخل في السياسة انقلب على حكومة تساندها غالبية الشعب»، هذا هو حال العسكر في الدول النامية مدمنون على السلطة يحاولون تغليف إدمانهم بمصالح الوطن وأمنه[٣١].

وبالفعل لم يمضِ على انقلاب تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٨ وقت قصير حتى صودرت الحريات وألغيت أغلب الخطط التنموية التي وضعها ألفونسو، وسُمح ببيع امتيازات نفطية جديدة وطُلب من شركات النفط زيادة الإنتاج وخفضت ضرائبها، وانسحبت فنزويلا من شركة النقل البحري المشتركة مع عدد من دول أمريكا اللاتينية، وزاد الإنفاق على الأمن والدفاع والمشاريع المظهرية التي يتفشى فيها الفساد، وأصبحت سياسات فنزويلا منسجمة مع رغبات الحكومة الأمريكية. وعادت فنزويلا إلى حكم دكتاتوري من جديد استمر عشر سنوات عجاف، وكان لا يختلف كثيراً عن حكم غوميز في العشرينيات، وتخللت هذه السنوات انتخابات مزورة واغتيالات وثورات مضادة ونفي للمعارضين. وكأن هذا الانقلاب قد أعاد فنزويلا أكثر من ربع قرن إلى الوراء

---

(٣٠) Rabe, Ibid., pp. 106-109.

(٣١) John D. Martz, *Accion Democratica: Evolution of a Modern Political Party in Venezuela* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964), p. 81.

وكان الرجل صاحب السلطة غير المباشرة في البداية ثم الرئيس منذ عام ١٩٥٣ هو جنرال آخر يدعى بيريز جيمينيز(٣٢).

سادساً: بذور نشأة الأوبك

استطاعت أحزاب المعارضة الداخلية والخارجية، التي حاول جيمينيز تصفيتها خلال سنوات حكمه، أن تبدأ بتنظيم نفسها بقيادة حزب العمل الديمقراطي وأن تقود انتفاضة شعبية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، وأن تنفي جيمينيز ومجموعته. ومع نهاية السنة أجريت انتخابات حرة وشفافة فاز فيها روميلو بيتانكورت رئيس حزب العمل الديمقراطي رئيساً لفنزويلا في ٧ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٨، وتقلد السلطة رسمياً في ١٣ شباط/ فبراير عام ١٩٥٩(٣٣).

طبعاً كان رد حكومة الولايات المتحدة هو رد نمطي للدول الاستعمارية يشير إلى عدم التدخل ويتعاطف مع إرادة الشعوب حتى تظل الخيارات مفتوحة لعودة النظام المستبد أو لمحاولة ترميم العلاقة مع النظام القادم، ففي تعليقها على سقوط نظام جيمينيز في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٨ قالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان لها صادر في شباط/ فبراير من ذلك العام: «بينما نحن لا نستطيع التدخل في الشؤون الداخلية لأمريكا اللاتينية إلا أننا في موقع من يشعر بالرضا والسعادة عندما يختار الشعب بإرادته الحرة طريق الديمقراطية والحرية». وحتى هذا البيان لم يصدر إلا بعد أن تلقت وزارة الخارجية وشركات النفط تطمينات بأن الاستثمارات الأمريكية في فنزويلا لن تتضرر. وفي أيار/ مايو عام ١٩٥٨ تعرض نائب الرئيس الأمريكي عندئذ ريتشارد نيكسون لمحاولة اغتيال في كركاس، وقد هاجمته الجموع الغاضبة على سياسة الولايات المتحدة المؤيدة للدكتاتور السابق جيمينيز، وكذلك بسبب السماح له بالذهاب إلى الولايات المتحدة بعد إسقاطه(٣٤).

محاولة الاغتيال هذه، إضافة إلى ما شاهده نيكسون وسمعه من غضب في زيارته لعدد من دول أمريكا اللاتينية على موقف الولايات المتحدة المؤيد لأنظمة استبدادية،

---

(٣٢) Rabe, Ibid., pp.112-138.

(٣٣) Winfield J. Burggraaf, *The Venezuelan Armed Forces in Politics, 1935-1959* (Colombia: University of Missouri Press, 1972), pp. 169-189.

(٣٤) Rabe, Ibid., pp. 134-135.

دفع بالحكومة الأمريكية إلى إعادة التفكير في سياساتها تجاه أمريكا اللاتينية، خاصة عندما تعالت أصوات أمريكية تؤكد ضرورة الاهتمام بالحريات والتنمية في أمريكا اللاتينية بدل الإفراط في السعي من أجل استقرار متوهم في الوقت الذي تتصاعد فيه الأخطار على التجارة والاستثمارات في أمريكا اللاتينية وتزداد احتمالات المد الشيوعي في هذه الدول، والشاهد على صحة هذا الرأي في تلك الفترة هو سقوط عشرة أنظمة استبدادية في أمريكا اللاتينية ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠[٣٥].

وهكذا أصبح بيتانكورت، الشخص الذي وقفت الولايات المتحدة ضده قبل عشرة أعوام عندما انقلب عليه العسكر، هو السياسي المنقذ في أوج الحرب الباردة أو كما قال شلينسغر أحد مستشاري الرئيس كينيدي لرئيسه «إن القضاء على بيتانكورت يعني ضمان ظهور كاسترو أو بيرون»[٣٦].

غير أن اعتراف الولايات المتحدة بخطأ وقوفها مع الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية وقبولها بحق الحرية والتنمية لشعوب هذه الدول لا يعني بالضرورة أنها كانت تقبل الفلسفة الاقتصادية للرئيس الفنزويلي الجديد، الذي وإن كان قد تعهد بحماية الاستثمارات الأجنبية ووقف مع الولايات المتحدة ضد المد الشيوعي في القارة، إلا أنه كان كذلك واضحاً في عزمه على إحياء سياسات بيريز ألفونسو التي كانت تشتمل على: زيادة الضرائب النفطية؛ تقليص الإنتاج؛ إنشاء شركة نفط وطنية، ومنع أي امتيازات جديدة، وإن كان هناك تغير في المنهج نحو التدرج. وقد كانت هذه القضايا مثار خلاف كبير بين الحكومتين في السنوات التالية[٣٧].

ففي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٨، أي مباشرة بعد انتخاب الرئيس بيتونكارت، رفعت ضرائب الشركات، ما أدى إلى زيادة الضرائب النفطية. وحصلت الحكومة الفنزويلية نتيجة لذلك على حوالى ٦٠ بالمئة من أرباح الشركات النفطية، وهنا مرة أخرى تسبق فنزويلا بقية الدول المنتجة في تصحيح العلاقة مع شركات النفط. وقد بررت الحكومة هذه الخطوة بالأرباح الكبيرة التي حققتها شركات النفط خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي قدرت بحوالى ملياري

---

(٣٥) U.S. Senate, «Committee on Foreign Relations,» paper presented at: Hearings on the Mutual Security Act of 1959, 86th Congress, 1st Session, pp. 543-551.

(٣٦) Arthur M. Schlesinger, Jr., *A Thousand Days: John F. Kennedy in the White House* (Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1965), p. 766.

(٣٧) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, p. 137.

دولار على استثمارات قيمتها ٢,٥٥ مليار دولار، أي عائد يزيد على ٧٨ بالمئة في الوقت الذي كانت الزيادة في عائدات الحكومة بسبب زيادة الضرائب تساوي ١٧٨ مليون دولار(٣٨).

طبعاً لم تتلقَّ شركات النفط التي تعودت عدم المساءلة خلال عشر سنوات من الحكم الاستبدادي هذا القرار بارتياح، وبدأ مديرو الشركات يلوحون بأن زيادة الضرائب ستؤدي إلى إعادة النظر في الاستثمارات الأجنبية في فنزويلا، كما صرح يوجين هولمان رئيس شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي(٣٩).

وكان رد الحكومة الفنزويلية حاسماً وواضحاً وهو «أنها لم تصل إلى مرحلة الاستئذان من رئيس شركة ستاندرد لممارسة حقها السيادي في زيادة الضرائب، كما أن حكومة الولايات المتحدة لا تستأذن الشركة نفسها في زيادة أو خفض ضرائب الدخل»(٤٠).

وقد مارست شركات النفط خلال الستينيات عدة أشكال من الضغط على الحكومة الفنزويلية لتقليل الضرائب أو تجميدها، منها التباطؤ في عمليات الاكتشاف والحفر والإنتاج وتقليص الاستثمارات الجديدة والتوظيف. فعلى سبيل المثال تراجع عدد الآبار التي تم حفرها من حوالى ٥٩٨ بئراً عام ١٩٥٨ إلى ٧٥ بئراً عام ١٩٦٧، ما جعل العمر الافتراضي للنفط الفنزويلي ينخفض من ١٧,٧ سنة إلى ١٢,٣ سنة، ذلك في الوقت الذي رفعت فيه هذه الشركات إنتاجها من المناطق الأخرى. فبئر النفط العادي في السعودية كان ينتج حوالى ٥٠٠٠ برميل نفط في اليوم مقارنة بحوالى ٣٠٠ برميل في اليوم في فنزويلا، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الإنتاج الإجمالي من حقول النفط في أفريقيا وكندا والشرق الأوسط ارتفع من حوالى ٣,٦ مليون برميل في اليوم عام ١٩٥٥ إلى حوالى ١٠,٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٦٥(٤١).

هذا التوسع في الإنتاج بحسب شركات النفط هو نتيجة لعمل «قوى العرض والطلب» وإليه يعود تراجع أسعار النفط الفنزويلي في الستينيات من حوالى ٢,٦٥ دولار للبرميل في عام ١٩٥٧ إلى حوالى ١,٨١ دولار للبرميل عام ١٩٦٩. وهكذا

(٣٨) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, pp. 51-52.
(٣٩) *Oil and Gas Journal*, 29/12/1958, pp. 83-84.
(٤٠) *Oil and Gas Journal*, 5/1/1959, p. 88.
(٤١) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, pp. 79 and 180-183.

بدأ القطاع النفطي الفنزويلي يواجه أكثر من تحدٍّ، فقد تراجع نصيب الصادرات النفطية الفنزويلية إلى العالم غير الشيوعي من حوالى ٣٣ بالمئة في منتصف الخمسينيات إلى حوالى إلى أقل من ٢٠ بالمئة مع نهاية الستينيات. كما أن انخفاض سعر النفط أدى إلى تراجع قيمة الإتاوة أو الريع النفطي الذي تحصل عليه الحكومة. وقد انعكست هذه التطورات سلباً على قدرة الحكومة الفنزويلية على تنفيذ كثير من مشروعاتها التنموية[٤٢].

وكأن هذه المشكلات لم تكن كافية، فقد قررت إدارة أيزنهاور في ١٩ آذار/مارس ١٩٥٩، تحت ضغوط من قبل شركات النفط المستقلة، تقييد الواردات النفطية بنسبة لا تزيد على ٩ بالمئة من الإنتاج المحلي لحماية أسعار النفط المحلية من الهبوط الذي نتج من زيادة الإنتاج في الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد كانت فنزويلا أكثر الدول تضرراً من هذا القيد لأنها كانت توفر ثلثي الورادات الأمريكية، ما أدى إلى انخفاض الواردات النفطية الأمريكية من فنزويلا من حوالى ٦٧ بالمئة عام ١٩٥٧ إلى ٤٢ بالمئة عام ١٩٦٩[٤٣].

أمام هذه التحديات مجتمعة، كان على بيريز ألفونسو طالب القانون الذي سجن عام ١٩٢٨ وأصبح وزيراً للتنمية قبل انقلاب عام ١٩٤٨، ثم عاد من المنفى الذي استمر عشر سنوات ليصبح وزيراً للمعادن والطاقة في حكومة بيتونكارت المنتخبة عام ١٩٥٨، أن يعمل على أكثر من جبهة من أجل تحقيق شيء من الاستقرار في الإيرادات النفطية لبلده. فعلى الصعيد الداخلي أسس هيئة لمراقبة ممارسات شركات النفط المتعلقة بالتسعير والتسويق مستفيداً من تجربة هيئة سكك حديد تكساس التي كسب خبرة من العمل فيها سابقاً، وهي الهيئة التي نظمت سوق النفط في الولايات المتحدة في الثلاثينيات عندما انهارت أسعار النفط لتصل إلى خمس سنتات للبرميل، وهي مهمة ليس بالسهلة لأن مراقبة شركات أخطبوطية كشركات النفط تتطلب تعاوناً وموارد تفوق قدرات دولة واحدة كفنزويلا[٤٤].

---

(٤٢) Humberto Penaloza, «The Political Framework of Venezuelan Oil: Changes and Opportunities,» in: Philips B. Taylor, ed., *Venezuela: 1969: Analysis of Progress* (Washington, DC: School of Advanced Internationsal Studies, Johns Hopkins University, 1971), pp. 197-215.

(٤٣) John H. Lichtblau, «United States Oil Import Policies and Venezuelan Petroleum Exports,» in: Taylor, Ibid., pp. 182-193.

(٤٤) Tugwell, *The Politics of Oil in Venezuela*, pp. 54-60.

ثم قام بزيارة الولايات المتحدة في محاولة لإثنائها عن فرض القيود الكمية على وارداتها النفطية من فنزويلا وطالبها باتفاق تعاون يعطي نفط فنزويلا الأولوية في السوق الأمريكي فتضمن أمريكا حاجتها من النفط وتحقق فنزويلا استقراراً في عائداتها، ولكنه لم يوفق لأن الخارجية الأمريكية كانت ترى أن استثناء فنزويلا من القيود بعد أن فرضت ضرائب على شركات النفط «سيبدو بمثابة مكافأة للتوجهات القومية الفنزويلية، وبالتالي سيكون مشجعاً لهذه التوجهات»، وهذا سيكون فيه إضرار بمصالح الولايات المتحدة النفطية في بقية الدول المنتجة. أما شركات النفط فكانت كما قال السفير الأمريكي في فنزويلا بيرنبوم، «ترفض طلب فنزويلا لتلقن بيريز ألفونسو درساً في حقائق الحياة في ما يتعلق بشركات النفط العالمية»(٤٥).

ولم يشفع لفنزويلا زيادة إنتاجها بما يقارب ٣٥٠ ألف برميل في اليوم لتعويض الولايات المتحدة من نقص الوقود الذي نتج من فرض بعض العرب مقاطعة نفطية على الولايات المتحدة خلال حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وهو أمر تعرضت بسببه فنزويلا لبعض العتب من العرب(٤٦).

أما الخطوة الأهم التي بادر بها ألفونسو خلال هذه الفترة للتعامل مع واقع القطاع النفطي في بلده، فقد تمثلت بمد الجسور مع الدول المنتجة في الشرق الأوسط، التي تضررت بدروها من الانخفاض الشديد في الأسعار الذي كان بسبب إغراق السوق بنفط البلدان العربية خاصة، وتجسدت في محاولة تأسيس منظمة تجمع المنتجين وتنسق قراراتهم من أجل تنظيم إنتاج النفط وتسعيره، وكأنه قد أدرك أن المنطقة العربية لديها القوة الكامنة التي تؤهلها أن تؤثر في مقدرات العالم إذا ما أحسن استخدامها(٤٧).

وقد كانت ظروف دول الشرق الأوسط مختلفة في هذه الفترة مقارنة بعام ١٩٤٩، عندما زار وفد فنزويلي هذه الدول ليقنعها بأن زيادة إيراداتها النفطية يمكن أن تتحقق بفرض ضريبة على شركات النفط كما فعلت فنزويلا، بدل استنزاف هذه الثروة النفطية بزيادة الإنتاج، خاصة بعد أن استطاعت شركات النفط أن تبيع نفط الشرق الأوسط بأسعار منخفضة في شرق الولايات المتحدة لتمارس ضغوطاً على الحكومة الفنزويلية

(٤٥) Rabe, *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*, pp. 162-164.
(٤٦) Betancourt, *Venezuela: Oil and Politics*, pp. 396-403.
(٤٧) William Smith, «Unlikely Father of Arab Power,» *New York Times*, 12/12/1973, p. 5.

عندئذ، ولكن رسالة الوفد لم تجد الآذان الصاغية في دول الشرق الأوسط في تلك الفترة(٤٨).

أما هذه المرة فقد وجد ألفونسو في الشيخ عبد الله الطريقي، أول وزير نفط سعودي، نِعم الشريك؛ وقد أدى تعاونهما إلى قيام منظمة الأوبك عام ١٩٦٠ وهي المنظمة التي عبَّر الطريقي عن أهمية قيامها بقوله إنها ستحول دون: «إغراق السوق أو حرب الأسعار التي يمكن أن تكون كارثية بالنسبة إلى الدول المنتجة»(٤٩).

---

(٤٨) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, translated by Michael Pallis (London: Zed Books Ltd., 1985), pp. 10-11.

(٤٩) *Oil and Gas Journal*, 9/5/1960, p. 99.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الخامس

إيران وإسقاط حكومة مصدق

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

كانت إيران أول الدول التي تم اكتشاف النفط فيها من بين دول الشرق الأوسط، كما إنها شهدت أول محاولة تأميم للنفط في المنطقة من قبل الدكتور مصدق الذي رأت بريطانيا في مبادرته هذه خطراً على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة وجدت في إسقاط حكومته فرصة مؤاتية لتمددها في المنطقة، وان كانت عملية إسقاط حكومة مصدق قد قدمت للعالم بأنها حركة استباقية لإيقاف المد الشيوعي في المنطقة.

وهذا الأسلوب المتمثل باتهام كل تحرك وطني معادٍ للاستعمار في المنطقة إما بالشيوعية أو التطرف أو الإرهاب، هو أحد الأدوات التي ما برحت الدول الاستعمارية ووكلاؤها في المنطقة يستخدمونه للحفاظ على الأوضاع الراهنة وما فيها من استبداد واستغلال وفساد. وهذا ما سيتضح من تحليلنا التالي للأوضاع الإيرانية منذ اكتشاف النفط، مروراً بتأميمه من قبل حكومة مصدق، وانتهاء بالانقلاب الذي خططت له ونفذته الاستخبارات الأمريكية بالتعاون مع الاستخبارات الإنكليزية ضد حكومته وانعكاسات ذلك على القطاع النفطي.

أولاً: دارْسي واكتشاف النفط في إيران

يعتبر البعض وليم نوكس دارْسي، الرجل الإنكليزي الذي هاجر إلى أستراليا وأصبح غنياً بإعادة تشغيل أحد مناجم الذهب، ثم عاد إلى وطنه الأصلي ليصبح بعد ذلك بمثابة الرجل المؤسس لصناعة النفط في الشرق الأوسط. وكانت بدايات هذه الرحلة هو لقاء تم بين دارْسي ورجل أعمال إيراني وجنرال سابق يدعى كيتابجي في باريس في أواخر عام ١٩٠٠ حيث كان هذا الأخير يبحث عن مستثمر أوروبي يرغب في الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط في إيران التي كانت حكومتها تعاني نقصاً في الأموال بسبب «حياة الترف التي يعيشها الشاه»، كما نقل عن رئيس وزرائه عندئذ،

وقد كان حلقة الوصل بين الاثنين دبلوماسي إنكليزي متقاعد[1]. وعلى الرغم من أن إيران كانت خلال هذه الفترة أقرب إلى ميدان الصراع بين روسيا التي تحاول التمدد إلى منطقة الخليج وإبعاد الدول الأخرى عن المنطقة، وبين بريطانيا التي كانت تحاول إبعاد روسيا عن إيران للحفاظ على مصالحها في الهند، إلا أن المفاوضات بين ممثل دارْسي وحكومة الشاه بدأت فعلاً في إيران في ٢٥ آذار/ مارس عام ١٩٠١[2].

وبعد مفاوضات تخللتها مطالبة الشاه مظفر الدين بمزيد من المال، تم توقيع الامتياز في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٠١، وكانت مدته ستين سنة ويغطي ثلاثة أرباع مساحة إيران، أي مساحة أكبر من مساحة ولايتي كاليفورنيا وتكساس في الولايات المتحدة، وذلك مقابل إعطاء الشاه ٢٠ ألف جنيه نقداً و٢٠ ألفاً أخرى على شكل أسهم مع ١٦ بالمئة من صافي الأرباح السنوية عند تحققها[3]. وكان ممثل دارْسي عن التنقيب شخصاً يدعى جورج رينولدز، وقد كانت لديه خبرة سابقة من عمله في سومطره. وقد بدأ رينولدز وفريقه التنقيب عن النفط في المنطقة الجبلية الواقعة شمال غرب إيران، أو ما يعرف اليوم بالحدود العراقية ـ الإيرانية، وهي أقرب إلى بغداد منها إلى طهران، وكانت منطقة وعرة وتفتقر إلى الطرقات وتقطنها قبائل متصارعة لا تكترث كثيراً لحكومة طهران. وعلى الرغم من كثرة الصعوبات إلا أن بوادر النفط بدأت تظهر بعد أحد عشر شهراً من التنقيب أي في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٠٣. ومع بوادر النفط ظهر حجم التكاليف التي لم يحسن دارْسي تقديرها، فبينما كانت التقديرات الأولية بأن تكلفة حفر بئرين ستكون حوالى ١٠ آلاف جنيه ألا أنه خلال أربع سنوات تم إنفاق ما يعادل ٢٠٠ ألف جنيه[4].

في هذه الأثناء اقترح أحد خبراء النفط البريطانيين ويدعى توماس ريدود (وكان عضو لجنة الوقود التابعة للبحرية البريطانية)، على دارْسي فكرة تقديم طلب قرض إلى الحكومة البريطانية. وبالفعل قدم دارْسي الطلب ومعه توضيح للضائقة المالية التي يواجهها، إلا أن وزير الخزانة رفض الموافقة عليها معللاً ذلك بأن البرلمان لن يوافق

---

(١) R. W. Ferrier, *The History of the British Petroleum Company* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982), vol. 1: *The Developing Years, 1901-1932*, p. 28.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٦.

(٣) Stephen Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Terror in the Middle East* (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2003), p. 48.

(٤) Charles Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800-1914* (Chicago, IL: University of Chichago Press, 1971), p. 41.

على هذا العرض. واستمر دارْسي في البحث عن تمويل فقرع أبواب عائلة روتشيلد وشركة ستاندرد وآخرين من غير طائل. ثم جاءه تقرير من منطقة التنقيب وهي «شاه صرخ» يشير إلى بداية تراجع إنتاج الآبار وأن هناك حاجة إلى الانتقال إلى منطقة تنقيب أخرى في جنوب غرب إيران، ذلك في الوقت الذي بدأت فيه ديونه في التراكم وبدأ بنك لويدز يطالبه في عام ١٩٠٤ برهْن الامتياز نفسه كضمان للديون. وهكذا أصبح مشروع دارْسي على حافة الانهيار. في هذه الأثناء لم يكن ملف امتيازات النفط في إيران قد أغلق في الخارجية البريطانية التي ما زالت تتخوف من التوسع الروسي في إيران وانعكاس ذلك على نفوذها في المنطقة، ولا في البحرية البريطانية حيث كانت تدور أحاديث حول توسيع دائرة استخدام النفط كمصدر لتشغيل محركات السفن (خاصة السفن الحربية) التي كان أغلبها يعتمد على الفحم. كما إن الحكومة البريطانية لم تستبعد أن يقوم دارْسي ببيع الامتياز إلى طرف آخر غير مرغوب فيه من بريطانيا. كل هذه العوامل دفعت نحو البحث عن حل يحفظ مصالح الإمبراطورية البريطانية. وكان هذا الحل هو تحويل شركة دارْسي إلى فرع من شركة نفط بورما في عام ١٩٠٥، وهي الشركة التي كانت إدارتها اسكوتلندية وكانت تزوِّد البحرية البريطانية ببعض النفط. وقد وفرت هذه الشركة رأس المال والخبرة، ما ساعد على إنقاذ مشروع دارْسي مؤقتاً، وأطلق على الشركة الجديدة «مؤسسة الامتياز». وقد استؤنفت عملية التنقيب عن النفط في جنوب غرب إيران في منطقة تعرف باسم «مسجد سليمان»، على وجه التحديد، بدل المنطقة السابقة(٥).

غير أن هذا الاندماج لم يكن بلسماً شافياً لمشاكل الشركة، حيث إن رينولدز الذي كان يمثل دارْسي ظل يواجه المشاكل اليومية التي ليس أقلها ابتزاز قبائل بختيار إضافة إلى ضغوط إدارة الشركة الموجودة في غلاسكو باسكتلندا. ثم جاءت ثورة ١٩٠٦ أو ثورة المطالبة بالتمثيل النيابي لتطيح الشاه ولتزيد الأمور تعقيداً(٦).

وفي الوقت الذي بدأت فيه إدارة شركة بورما الاسكتلندية تظهر بعض القلق من إمكان عدم وجود نفط في المنطقة الجديدة وتبعث إلى دارْسي برسالة تنذره فيها بنيَّتها وقف الشركة، وتتبعها برسالة إلى ممثله رينولدز في إيران تأمره بوقف الحفر ونقل المعدات إلى بورما؛ وسط هذه التطورات تم اكتشاف النفط في إيران يوم ٢٥

---

(٥) T. A. B. Corely, *A History of the Burma Oil Company* (London: Heinmann, 1983-1988), vol. 1: *1886-1924*, and vol. 2: *1924-1966*, pp. 99-102.

(٦) Firuz Kazemzadeh, *Russia and Britin in Persia, 1864-1914* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), pp. 475-500.

أيار/ مايو عام ١٩٠٨ في منطقة مسجد سليمان[٧]. ومع هذا الاكتشاف ولدت شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية في نيسان/ أبريل عام ١٩٠٩ برأسمال قدره ٢ مليون جنيه استرليني، وأصبحت بذلك وريثة لشركة دارْسي، وقد بدأت بالاعتماد على شركة شل في تسويق منتجاتها، إلا أنها بعد فترة بدأت تعاني مرة ثانية نقصاً في رأس المال وتبحث عن منقذ آخر[٨].

ثانياً: الحكومة البريطانية وملكية شركة النفط

في هذه الأثناء ظهر على الساحة البريطانية ونستون تشرشل الذي كان من المحافظين ثم انتقل إلى حزب الأحرار وترقى في مناصبه من عضو في البرلمان إلى رئيس هيئة التجارة ثم إلى وزير للخارجية عام ١٩١٠. وكان تشرشل معارضاً لسباق التسلح بين بريطانيا وألمانيا ومطالباً بإيجاد نوع من التعاون والتآلف بين البلدين حتى تموز/ يوليو من عام ١٩١١، عندما أبحرت الباخرة الألمانية «بانثر» إلى ميناء أغادير في المغرب، وهي خطوة فهم منها تشرشل رغبة ألمانيا في توسيع نفوذها في القارة الأفريقية. وقد رأى فيها بداية خطر ألماني على بريطانيا يجب التصدي له بقوله «إن جميع ثرواتنا التي جمعناها عبر قرون بالتضحية والإنجازات ستتلاشى في لحظة إذا فقدنا تفوقنا البحري في العالم»، وكان شعاره خلال السنوات التالية التي سبقت الحرب العالمية الأولى هو: «إنني أنوي الاستعداد لهجوم ألماني وكأنه سيحصل في اليوم التالي»[٩].

وقد واتته الفرصة لترجمة قناعاته إلى سياسات فعلية عندما تولى أعلى منصب سياسي في البحرية البريطانية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩١١. وقد كان في البداية متردداً في إدخال النفط بدل الفحم كمصدر لتحريك السفن الحربية؛ إلا أن أدميرالاً بحرياً متقاعداً يدعى جون فيشر استطاع إقناعه بأن النفط يجعل السفن أسرع وأكثر كفاءة ويحتاج إلى مساحة أقل على ظهر الباخرة مقارنة بالفحم، خاصة عند إعادة تزويد السفن بالوقود. وهكذا بدأت البحرية البريطانية منذ عام ١٩١٢ بتزويد سفنها الحربية

---

(٧) Arnold Wilson, *S. W. Persia: Letters and Diary of A Young Political Officer, 1907-1914* (London: Oxford University Press, 1941), pp. 41-42.

(٨) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), pp. 148-149.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

بمحركات تعتمد على النفط بدل الفحم. هذه الخطوة المتمثلة بتحول البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط كمصدر للوقود سبقت في الحقيقة تأمين مصدر للنفط. فبريطانيا كانت لديها كمية كافية من الفحم ولكنها لم تكن تمتلك كميات النفط الكافية لتشغيل أسطولها البحري الجديد، وكان تشرشل مدركاً لهذا[١٠]. فقد شكل هيئة برئاسة الأدميرال فيشر الذي كان صاحب اقتراح التحول من الفحم إلى النفط[١١]، وقدمت الهيئة عدداً من التقارير تؤيد فيها التحول إلى النفط، وبخاصة أن ألمانيا قد بدأت في إجراء تجارب على سفن بمحركات تعمل بالنفط، أي أنها قد دخلت هذا المضمار. وكان أمام الهيئة خياران: إما التوجه إلى شركة شل ذات النفوذ المتزايد في السوق العالمي للنفط ووضع مصير البحرية البريطانية تحت رحمة هولندا، أو إنقاذ الشركة الإنكليزية ـ الفارسية التي أنشأها دارْسي والتي تعاني نقصاً في السيولة لاستكمال تنقيبها عن النفط. وقد استطاع شارلز غريناوي مدير الشركة الإنكليزية ـ الفارسية أن يقدم حججاً كثيرة أمام الهيئة المذكورة لمساعدة شركته، منها أن عدم قيام الحكومة البريطانية بإنقاذ هذه الشركة يعني أنها ستقع في أحضان شركة شل الهولندية والتي ستكون معرضة للضغوط الألمانية، ما يجعل البحرية البريطانية تحت رحمة الألمان وماركس صامويل اليهودي، وأن شركته على استعداد لتوقيع عقد لتزويد البحرية البريطانية بالوقود لمدة تصل إلى عشرين سنة، وأنه سيقوم بتطوير شبكات التسويق وتقليل الاعتماد على شركة شل وغيرها من المبررات التي تحتم على الحكومة البريطانية إنقاذ الشركة الإنكليزية ـ الفارسية[١٢].

وفعلاً استطاع غريناوي إقناع أكثر من طرف خاصة الخارجية البريطانية والبحرية بأهمية تقديم مساعدة مالية للشركة الإنكليزية ـ الفارسية وعدم السماح لسقوط الامتياز تحت سيطرة دولة أخرى، الأمر الذي سينعكس سلباً على النفوذ البريطاني في منطقة الخليج ذات الأهمية الاستراتيجية[١٣].

وبعد كثير من اللقاءات مع الشركة وبين أطراف الحكومة البريطانية اتضح أن أفضل صيغة لتقديم الدعم المادي للشركة الإنكليزية ـ الفارسية هو أن تمتلك الحكومة

---

(١٠) Whinston S. Churchil, *The World Crisis*, 4 vols. (New York: Charles Scribner's Sons, 1923-1929), pp. 130-136.

(١١) John Arbothnut Fischer, *Fear God and Dread Nought: The Correspondence of Admiral of the Fleet Lord Fisher of Kilverstone*, edited by Arthur J. Marder, 2 vols. (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1952), p. 467.

(١٢) Geoffrey Jones, *The State and the Emergence of the British Oil Industry* (London: Macmillan, 1981), pp. 151-152.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥١ و١٦٤.

البريطانية أسهماً فيها[١٤]. وفي ١٤ من شهر حزيران/ يونيو عام ١٩١٤ قدم ونستون تشرشل مقترحاً إلى البرلمان الإنكليزي يتم بموجبه تقديم ٢,٢ مليون جنيه استرليني إلى الشركة الإنكليزية ـ الفارسية مقابل حصول الحكومة البريطانية على ٥١ بالمئة من أسهم الشركة وتعيين عضوين مندوبين عن الحكومة في مجلس إدارتها يكون لهما حق الفيتو في ما يتعلق بالقضايا الاستراتيجة المتعلقة بتزويد البحرية بالوقود، كما تم توقيع اتفاقية منفصلة وسرية مع الشركة لتزويد البحرية بالوقود لمدة عشرين عاماً. وقد قدم تشرشل عدداً من المبررات لهذا المقترح، منها ما هو اقتصادي يتعلق بتوفير الوقود وبأسعار معقولة للمستهلك البريطاني وكسر احتكار ستاندرد وشل، وبعضها للحفاظ على مكانة القوات البحرية البريطانية، وبعضها الآخر للإبقاء على النفوذ البريطاني في منطقة الخليج والقارة الهندية. وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت إلى المقترح إلا أن البرلمان وافق عليه بأغلبية ٢٥٤ مقابل ١٨[١٥].

وقد ساعدت هذه الخطوة شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية على تثبيت أقدامها في الصناعة النفطية، فقامت بمد مئات الأميال من خطوط الأنابيب، ورفعت إنتاجها من النفط، وأنشأت محطات لتعبئة البنزين عبر المملكة المتحدة، ثم أنشأت واحدة من أكبر المصافي في المنطقة وهي مصفاة عبدان[١٦].

وجدير بالذكر أن هذه المشاركة الحكومية في شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية شبيهة في ظروفها وغاياتها بشراء الحكومة البريطانية أسهماً في شركة قناة السويس عام ١٨٧٥ عندما تسبب نظام الخديوي في إغراق مصر بالديون ورأت الحكومة البريطانية في هذه الديون مدخلاً إلى السيطرة على قناة السويس من أجل مصالحها الاستراتيجية. والعجيب أنه لم تمض على موافقة الحكومة البريطانية على المساهمة في شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية أكثر من ١١ يوماً إلا وبدأت بوادر الحرب العالمية الأولى باغتيال فرانز فيرديناند النمساوي في سارايفو، وأعلن تشرشل الحرب على ألمانيا يوم الرابع من آب/ أغسطس بسبب تجاهل هذه الأخيرة لإنذار بريطانيا بعدم التعدي على بلجيكا المحايدة[١٧].

---

(١٤) Marian Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900-1920* (London: Macmillan, 1976), pp. 47-48.

(١٥) Ferrier, *The History of the British Petroleum Company*, p. 185.

(١٦) Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Terror in the Middle East*, p. 49.

(١٧) Churchil, *The World Crisis*, pp. 130-137.

وقد صحت توقعات تشرشل في ما يتعلق بأهمية تحويل البحرية البريطانية من الاعتماد على الفحم إلى الاعتماد على النفط. فقد كان أداء البحرية البريطانية في مواجهة الأسطول الألماني في المعركة الرئيسية الوحيدة في الحرب العالمية الأولى والتي عرفت بمعركة جوتلاند ووقعت في ١٦ أيار/ مايو ١٩١٦، أفضل من أداء البحرية الألمانية حيث استطاعت البحرية البريطانية فرض سيطرتها على بحر الشمال طوال فترة الحرب وحاصرت البحرية الألمانية في موانئها، ذلك لأن غالبية السفن الحربية الألمانية كانت لا تزال تعمل على الفحم، كما أنها لم تكن لديها مصادر مضمونة لتزويدها بالنفط[١٨].

إلا أن رضا شاه الذي كان وزيراً للدفاع الإيراني عام ١٩٢١ ورئيساً للوزراء عام ١٩٢٣ ثم نصّب نفسه ملكاً لإيران عام ١٩٢٥، بدأت علاقاته تتوتر مع شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية منذ عام ١٩٢٨ حيث إنه كان يرى في أن الامتياز الذي حصل عليه دارْسي عام ١٩٠١ يمس بسيادة إيران. وقد استمر في مطالبته بمزيد من الإيرادات النفطية. وقد تجاهلت شركة النفط مطالبه لأربعة أعوام، فأعلن في اجتماع وزاري في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٣٢ أنه قرر إلغاء امتياز شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية، وهو قرار في الحقيقة كان موجهاً كذلك إلى الحكومة البريطانية التي كانت أكبر مساهم في الشركة، وكان رضا شاه في خلاف معها حول هوية البحرين وعملية الاعتراف بالعراق وغيرها من القضايا التي ظهرت فجأة لتفاقم من الأزمة المالية بين الطرفين. وبعد وصول القضية إلى عصبة الأمم التي لم تبتّها، استمرت اللقاءات بين الشاه وكودمان. وبعد كثير من التوترات والتهديدات المبطنة خففت إيران من حدة موقفها الذي كان في غالبه ذا دوافع مالية كما يبدو.

وفي أبريل/ نيسان عام ١٩٣٣ تم توقيع اتفاق جديد تم بموجبه خفض حجم الامتياز إلى ربع ما كان عليه سابقاً، مع إعطاء إيران ٤ شيلينات ذهب لكل طن من صادرات النفط، وحصلت الحكومة الإيرانية كذلك على ٢٠ بالمئة من أرباح أعمال الشركة في كل العالم مع ٧٥٠ ألف جنيه تدفع سنوياً بغض النظر عن التطورات الأخرى، مع إعادة حساب الرسوم لعامي ١٩٣٢ و١٩٣٣ على أساس الاتفاق الجديد، إضافة إلى الإسراع في توطين العمال في الشركة، وهي قائمة من الوعود لا بأس بها، وتم تمديد

---

(١٨) Richard Hough, *The Great War at Sea, 1914-1918* (Oxford: Oxford University Press, 1983), pp. 296-297.

تاريخ نهاية الامتياز من عام ١٩٦١ إلى ١٩٩٣. كما تمت خلال هذه الفترة الاستجابة لطلب الشاه بتغيير اسم الشركة من شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية إلى «شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية»[١٩].

ثالثاً: قرار تأميم النفط

وفي عام ١٩٤١ قامت بريطانيا بخلع رضا شاه وتعيين ابنه محمد رضا البالغ ٢١ عاماً خليفة له، متهمة الأب بالتعاون مع ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. ولم يكن مستغرباً أن يصبح الشاه الابن دمية تسيِّرها الحكومة البريطانية نظراً إلى صغر سنه وقلة خبرته واعتماده عليها[٢٠]. وقد سمحت فترة ما بعد رضا شاه التي اتصفت بشيء من الحريات ببدايات تكوُّن تيار وطني ساعدت ممارسات شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية الاستعمارية في تجذيره وتوحيده. ففي عام ١٩٤٧ أضرب عمال مصفاة عبدان احتجاجاً على ظروف العمل القاسية التي اتصفت بعدم وجود إجازات أو رخص مرضية، أو تعويضات للإعاقات، وكان العمال يسكنون في بيوت من غير ماء ولا كهرباء، وطبعاً من غير ثلج ومراوح، ذلك في الوقت الذي كان فيه الجزء الذي يقطنه الإنكليز من عبدان يعج بالمسابح وملاعب التنس والأشجار والأندية وغيرها[٢١]. هذه الأحوال جعلت حتى مندوب الرئيس ترومان إلى إيران يتذمر من أحوال العمال في مرافق النفط الإيرانية، متهماً البريطانيين بالتصرف كأنهم مستعمرون من القرن التاسع عشر[٢٢].

ويبدو أن المندوب الأمريكي كان جاهلاً أو متجاهلاً لما كانت تفعله شركات النفط الأمريكية في بقية البلدان الخليجية، خاصة شركة أرامكو، في ما يتعلق باضطهاد واستغلال العمال المواطنين والسعي إلى تهميش دورهم في الصناعة النفطية كما بيّنا في موقع آخر[٢٣]. في هذه الأثناء، أي في عام ١٩٤٧، تبنى البرلمان الإيراني مشروع قانون

---

(١٩) Peter J. Beck, «The Anglo-Persain Oil Dispute of 1932-1933,» *Journal of Contemporary History*, no. 9 (October 1974), pp. 127-143.

(٢٠) Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Terror in the Middle East*, pp. 1-16.

(٢١) Manucher Farmanfarmaian and Roxane Farmanfarmaian, *Blood and Oil: Inside the Shah's Iran* (New York: Modern Library, 1999), pp. 184-185.

(٢٢) Rudy Abramson, *Spanning the Century: The Life of W. Averell Harriman, 1891-1986* (New York: William Morrow, 1992), p. 479.

(٢٣) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٤٠ ـ ١٤٣.

يطالب بإعادة النظر في الامتياز النفطي مع شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية، وكان أول المدافعين عنه هو الدكتور محمد مصدق أحد الوطنيين الإيرانيين الذين كافحوا ضد فساد الشاه واستبداده، وضد تسلط القوى الأجنبية، وكان قد عاد إلى المسرح السياسي بعد أن غاب عنه حوالى عشرين عاماً. وقد تطورت هذه المطالب الوطنية ضد شركة النفط بمطالبة عدد من أعضاء المجلس عام ١٩٤٩ بتأميمها والتخلص من استغلالها الذي دام حوالى خمسين عاماً. بعد ذلك جاء المدير التنفيذي للشركة، وليام فريزر، إلى إيران للتفاوض حول اتفاق مكمل لاتفاق عام ١٩٣٣ الذي وقعه رئيسها السابق جون كودمان، وقد تم توقيع هذا الاتفاق الجديد في تموز/ يوليو ١٩٤٩ من قبل الوزارة الإيرانية بضغط من الشاه، علماً بأنه لم يشتمل على أي تغيير ملموس لمصلحة إيران باستثناء زيادة طفيفة في الإيرادات وتقليل حجم مناطق الامتياز وبعض التحسين في ظروف العمال والتعهد بتدريب العمال الإيرانيين، مع إصرار مدير الشركة على رفض التدقيق في حسابات الشركة أو صيغة المناصفة، مدعياً أن إيران تحصل فعلياً على ٥٠ بالمئة من الأرباح. ولكن هذا الادعاء كان قائماً على تلاعب الشركة بالحسابات، والحقيقة هي أنه ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٥٠ كانت هذه الشركة تدفع حوالى ٤٠ بالمئة من أرباحها إلى الحكومة البريطانية على شكل ضرائب، بينما كانت تعطي في المتوسط ٢٠ بالمئة من الأرباح إلى الحكومة الإيرانية[٢٤].

وقد رفض البرلمان هذا الاتفاق الأخير. وفي هذه ألأثناء كانت السعودية تفاوض أرامكو على المناصفة في الأرباح، فزادت المواجهات بين شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية والبرلمان الإيراني، ما دفع بالسفير البريطاني إلى نصح شركة النفط بإعطاء المناصفة لإيران كذلك، ولكن الشركة رفضت وظلت على تشددها[٢٥].

وفي آذار/ مارس ١٩٥١ وافق البرلمان الإيراني على قانون التأميم الذي تقدم به مصدق الذي أصبح رئيساً للوزراء. وهكذا وجد الشاه نفسه مضطراً إلى توقيع قرار تأميم النفط الإيراني في أول أيار/ مايو من عام ١٩٥١. وقد فوجئ حزب العمال البريطاني بهذا القرار، وبدأ بكيل التهم للإيرانيين علماً أنه قد أمم كثيراً من الصناعات في بريطانيا نفسها. وقامت بريطانيا بفرض حظر على النفط الإيراني، وجمدت الأرصدة

(٢٤) Mostafa Elm, *Oil, Power and Principle: Iran's Oil Nationalization and its Aftermath* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1992), pp. 54-56.

(٢٥) Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Terror in the Middle East*, p. 77.

الإيرانية، وهددت بإقامة قضايا على كل المصافي والموزعين الذين يتعاملون في النفط الإيراني[٢٦].

وفي الوقت الذي برر فيه رئيس الوزراء البريطاني سياسات حكومته بأنها رد على قرار التأميم غير القانوني، كان موقف المحكمة الدولية هو رفض التدخل في الأمر لأن النزاع لم يكن بين دولتين مستقلتين وإنما كان بين دولة وشركة نفط.

وقد اعتبرت مجلة **تايمز** الدكتور مصدق رجل عام ١٩٥١ ووصفته بأنه «جورج واشنطن إيران» وأنه رجل جريء استطاع أن يسقط بقية أعمدة «إمبراطورية عظمى»[٢٧]. وقد نتج من هذا الحظر ظهور بوادر نقص في النفط لأن الإنتاج الإيراني كان يمثل حوالى ٤٠ بالمئة من إنتاج الشرق الأوسط حينئذ، وكانت مصفاة عبدان هي أكبر مصدر لوقود الطيران في منطقة آسيا. فقد تراجع إنتاج إيران على أثر الحظر البريطاني من ٦٦٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٥٠ إلى حوالى ٢٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٥٢[٢٨].

غير أن التراجع في النفط الإيراني تم تعويضه بالكامل مع نهاية عام ١٩٥٤ من خلال زيادة الإنتاج في بعض البلدان العربية، خاصة العراق والكويت وقطر، وفي الوقت نفسه أثنت حكومة الولايات المتحدة شركات النفط المستقلة عن قبول أي امتيازات نفطية في إيران بسبب موقفها من شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية، ففي ١٥ أيار/ مايو عام ١٩٥١ أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً صحفياً تؤكد فيه أن: «شركات النفط الأمريكية.... أبدت عدم رغبتها في ممارسة أي نشاط في إيران بسبب موقفها الأحادي تجاه شركة النفط البريطانية ـ الإيرانية»[٢٩].

ولا شك في أن احتكار شركات النفط للقرار في تعويض النفط الإيراني بنفط من الدول الخليجية الأخرى ومنع الحكومة الأمريكية لشركات النفط المستقلة من التعاقد مع الحكومة الإيرانية، وضع حكومة الدكتور مصدق في موقف صعب لأنها لم تتمكن من تسويق نفطها والمضي في السيطرة على القطاع النفطي ما سهل الانقلاب عليها لاحقاً.

---

(٢٦) Henry Longhurst, *Adveture in Oil: The Story of British Petroleum* (London: Sidgwick and Jackson, 1959), pp. 143-144.

(٢٧) Kinzer, Ibid., pp. 132-133.

(٢٨) Robert Stobaugh, «The Evolution of Iranian Oil Policy, 1925-1975,» in: George Lenczowski, ed., *Iran Under the Pahalvis* (Stanford, CA: Hoover Institutions Press, 1978), pp. 206-212.

(٢٩) John M. Bair, *The Control Oil Oil* (New York: Vintage Books, 1978), p. 79.

رابعاً: الاستخبارات الأمريكية تُسقط حكومة مصدق

أدى خروج حكومة العمال ومجيء حكومة المحافظين برئاسة تشرشل في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥١ إلى تشدد الموقف البريطاني في قضية تأميم شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية، ورأت هذه الحكومة أن نجاح هذا التأميم يعني مزيداً من الأخطار على نفوذ بريطانيا في المنطقة. كما أنها كانت تعتقد بأن إزالة مصدق ستؤدي إلى مجيء حكومة أكثر عقلانية من حكومته؛ الأمر الذي وسّع فجوة الخلاف بينها وبين حكومة الولايات المتحدة التي كانت متخوفة من تزايد نفوذ الشيوعيين ممثلين بحزب توده الإيراني وما يعنيه ذلك من تزايد النفوذ السوفياتي في المنطقة(٣٠).

ولم تكن إدارة الرئيس الأمريكي ترومان مؤيدة للموقف الاستعماري البريطاني، بل إنها أعلنت على لسان وزير خارجيتها آتشيسون بأنها لا تعترض على تأميم الدول النامية لنفطها طالما أن هذا التأمين مقترن بتعويض الشركات وكذلك طالما ظل النفط يتدفق إلى العالم الحر(٣١).

وقد حاولت الولايات المتحدة في البداية أن تحرم الاتحاد السوفياتي من استغلال هذه الأزمة من خلال ضغطها على بريطانيا وإيران لإيجاد حل سلمي، غير أن بريطانيا ظلت متشددة في مواجهة حكومة مصدق، كما أن هذا الموقف الأمريكي المحايد ما لبث أن تغير عندما تم انتخاب الرئيس الأمريكي أيزنهاور عام ١٩٥٢. فقد استغلت الاستخبارات البريطانية مجيء إدارة أمريكية جديدة، أي إدارة أيزنهاور، فعزفت على لسان رئيس استخباراتها المقيم في إيران كريستوفر وودهاوس في زيارة له إلى واشنطن، على وتر «الخطر الشيوعي» القادم عن طريق إيران، لإقناع الإدارة الأمريكية بضرورة إسقاط حكومة مصدق، كما يؤكد ذلك وودهاوس في مذكراته(٣٢).

في هذه الأثناء كان قلق واشنطن على مصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط في تزايد، وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية جون دالاس في أحد اجتماعات مجلس الأمن القومي عندما أكد أن إيران تتجه إلى نظام دكتاتوري يترأسه مصدق ويقترب من الشيوعية، وهذا لن يحرم العالم الحر فقط من إنتاج النفط الإيراني ومن

(٣٠) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 464-466.

(٣١) David S. McLelan, *Dean Acheson: The State Department Years* (New York: Dodd, Mead, 1976), p. 387.

(٣٢) Christopher M. Woodhouse, *Something Ventured* (London: Granata, 1982), p. 117.

احتياطياته، وإنما سيسلمها إلى الاتحاد السوفياتي لتأمين حاجاته من الطاقة، وهذا التحول الإيراني إلى المعسكر الشيوعي سيدفع خلال فترة قصيرة ببقية دول المنطقة التي تمتلك ٦٠ بالمئة من احتياطيات النفط في العالم إلى الدوران في الفلك الشيوعي(٣٣). وهكذا استطاعت بريطانيا أن تكسب تأييد الأخوين جون وألن دالاس، اللذين توليا وزارة الخارجية والاستخبارات الأمريكية على التوالي في إدارة أيزنهاور لاحقاً. وقد وضع الأخوان خطة لتدبير انقلاب على حكومة مصدق ووقع عليها أيزنهاور في خريف ١٩٥٣(٣٤).

وتشير بعض المصادر إلى أن مصدق قد ساعد على إسقاط حكومته من غير قصد، وذلك بطلبه العون الاقتصادي من إدارة أيزنهاور محذراً من خطر شيوعي داهم على إيران، وكأنه بقوله ذلك يؤكد الشبهات التي أثارتها بريطانيا لدى الإدارة الأمريكية، الأمر الذي كانت نتيجته عكسية حيث إن إدارة أيزنهاور عجلت بسقوط حكومته بدل تقديم العون لها(٣٥). وقد أطلق على عملية إطاحة حكومة مصدق اسم «عملية أجاكس»، وقد أوكلت إلى وكالة الاستخبارات الأمريكية مستفيدة من تجربة الاستخبارات البريطانية. وقد أظهرت كثير من التقارير الحديثة تفاصيل هذه العملية، التي نمرّ عليها هنا باختصار، ليتضح للقارئ درجة امتهان الدول الغربية ومعها شركات النفط لحقوق الدول النامية عندما تسعى هذه إلى استعادة حقوقها. وقد نشرت هذه الخطة لاحقاً في جريدة **النيويورك تايمز**، وأكدت صحتها الاستخبارات الأمريكية نفسها(٣٦).

فبحسب هذه الخطة، التي وضعتها الاستخبارات الأمريكية بالتعاون مع البريطانيين لإسقاط حكومة مصدق، كانت الخطوة الأولى تتمثل بترويج الشائعات والأكاذيب بين عامة الناس لتشويه سمعة مصدق وتصويره بأنه فاسد ومؤيد للشيوعيين ومعادٍ للإسلام ومصرّ على إضعاف الجيش. وقد رُصد لهذا الجانب من الخطة حوالى ١٥٠ ألف دولار. بعد ذلك تأتي الخطوة الثانية التي يتم بموجبها استئجار بعض الموالين ليقوموا بعدد من الاعتداءات على رجال الدين لإيهام الناس بأن مصدقاً وأتباعه هم المسؤولون عن هذه الاعتداءات، ثم يقوم بعد ذلك الجنرال زاهدي، وزير الدفاع، بحسب هذه

---

(٣٣) Kermit Roosevelt, *Counter Coup: The Struggle for the Control of Iran* (New York: McGraw-Hill, 1979), pp. 114-120.

(٣٤) Stephen Ambrose, *Eisenhower: The President* (New York: Simon and Schuster, 1984), p. 111.

(٣٥) James A. Bill and William Roger Louis, eds., *Mussadiq, Iranian Nationalism and Oil* (Austin, TX: University of Texas Press, 1988), pp. 278.

(٣٦) *New York Times*, 16/4/2000.

الخطة، برشوة أكبر عدد من الضباط ليكونوا على استعداد لأي عمل عسكري يطلب منهم، وقد كانت موازنة هذا البند من الخطة حوالى ٦٠ ألف دولار تمت زيادتها لاحقاً إلى ١٣٥ ألف دولار، وقد رصد مبلغ أسبوعي قدره ١١ألف دولار لشراء الموالين في البرلمان الإيراني. وفي يوم الانقلاب تقرر أن يقوم آلاف من المتظاهرين الذين تم شراء ولاءاتهم بإثارة الشغب، يتبع ذلك تصويت في البرلمان لإسقاط حكومة مصدق، وفي حالة رفضه يتدخل الجيش بقيادة زاهدي لاعتقاله ومؤيديه[٣٧].

وقد قام بالإشراف على الإعداد والتنفيذ لهذه الخطة رئيس شعبة الاستخبارات الأمريكية في الشرق الأوسط كيرميت روزفلت مستخدماً السفارة الأمريكية في طهران مقراً له، وهذا ما قد يفسر هجوم الطلبة الإيرانيين على السفارة الأمريكية عند قيام ثورة الخميني لاحقاً خوفاً من تكرر ما قد حصل فيها سابقاً. وقد فشل روزفلت في المحاولة الانقلابية الأولى على مصدق التي جرت يوم ١٦ آب/ أغسطس ١٩٥٣ بسبب ردود أفعال مؤيدي مصدق. وفي تلك الأثناء غادر الشاه، الذي وافق على هذه الخطة، إيران إلى العراق ثم إلى إيطاليا. وقد استطاع روزفلت النجاح في محاولته الانقلابية الثانية التي تمت يوم ١٩ من الشهر عينه، أي بعد ثلاثة أيام من المحاولة الفاشلة، وتم اعتقال مصدق. وبعد ذلك بأيام عاد الشاه ليصفي خصومه ويؤسس لأكثر النظم استبداداً في المنطقة، وقد صرح قبل عودته من إيطاليا قائلاً «لقد علمت أنهم يحبونني» قاصداً الشعب الإيراني، وإن كان «هذا الحب» لم تشهد به الأحداث اللاحقة[٣٨].

أما مصدق فقد حوكم محاكمة عسكرية بتهمة الخيانة وسجن ثلاث سنوات، عاش بعدها تحت الإقامة الجبرية، وتوفي عام ١٩٦٧، بينما تعرض أتباعه لكثير من التنكيل بلغ حد الإعدام. وعلى الرغم من أن هذا الانقلاب قد حفظ مصالح شركات النفط الغربية لفترة، إلا أنه عاد ليؤرق الأمريكيين لاحقاً لأنه بذر بذور الثورة الإيرانية وما تبعها من تصادم بين البلدين. وقد اعترفت الولايات المتحدة خلال فترة رئاسة كلينتون بدورها في إسقاط حكومة مصدق وقدمت اعتذاراً ضمنياً للشعب الإيراني، كما اعترف كثير من المراقبين الغربيين بأن هذا التدخل هو الذي أسس ليس فقط للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وإنما زرع بذور العنف في المنطقة حتى يومنا هذا[٣٩].

---

(٣٧) Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Terror in the Middle East*, pp. 162-163.

(٣٨) Willaim Shawcross, *The Shah's Last Ride* (New York: Shimon and Schuster, 1988), pp. 68-70.

(٣٩) Kinzer, Ibid., pp. 212-215.

خامساً: شركات النفط تستعيد السيطرة

بعد إسقاط حكومة مصدق المنتخبة، بعثت الولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٣ بهيربرت هوفر مستشار جون دالاس للشؤون النفطية إلى إيران ليمهد لاستئناف المفاوضات النفطية بين الغرب وإيران. وقد اقترح هوفر على الحكومة الإيرانية تشكيل تكتل نفطي لا يكون فيه لشركة النفط الإنكليزية - الإيرانية أغلبية الأصوات. وبالفعل تم تشكيل هذا التكتل النفطي من شركة النفط الإنكليزية - الإيرانية بنسبة ٤٠ بالمئة، رويال دتش شل ١٤ بالمئة، وخمس شركات نفط أمريكية هي شيفرون، إكسون، غولف، موبيل، وتكساكو لكل واحدة منها ٨ بالمئة بعد أن أعفتها الحكومة الأمريكية من إمكان المقاضاة الناتجة من سلوكها الاحتكاري، وشركة النفط الفرنسية ٦ بالمئة التي أصبحت لاحقاً تسمى توتال. وبعد ذلك قامت كل من الشركات الأمريكية بالتنازل عن ١ بالمئة من أسهمها لمجموعة من شركات النفط المستقلة لإيهام العالم بأن هذا التكتل ليس تكتلاً احتكارياً[٤٠].

وعلى الرغم من أن بعض شركات النفط كانت متخوفة من العودة إلى إيران في البداية، كما أنها كانت تسيطر على النفط العربي، إلا أن الحكومة الأمريكية وفي إطار رؤيتها الاستراتيجية للحرب الباردة أقنعت هذه الشركات بأهمية السيطرة على النفط الإيراني، ليس فقط من أجل منع وقوع إيران في أحضان الروس، وإنما كذلك لاستخدامه كوسيلة ضغط على البلدان العربية في ما يتعلق بشؤون النفط والتسعير والإنتاج. ومن هنا جاءت فكرة التكتل أو الكونسورتيوم. وقد ظلت الصناعة مؤممة اسمياً فقط، فبينما كانت أصول الشركة مملوكة لشركة النفط الإيرانية الوطنية وقد تم تأكيد مبدأ المناصفة في الأرباح، إلا أن إدارة تشغيل القطاع النفطي ظلت في أيدي الشركات الأجنبية. ورفض التكتل إطلاع شركة النفط الإيرانية على حسابات الشركات الأجنبية ولم يسمح بوجود ممثل لها في إدارة التكتل الأجنبي[٤١].

كما أن بنود الاتفاق الجديد كانت تمنع الدولة المضيفة من تغيير الضرائب حتى نهاية العقد الذي كان مقرراً أن يمتد إلى ربع قرن منذ توقيعه، إضافة إلى التأكيد أن

---

(٤٠) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 70.

(٤١) Hossein Askari, *Collaborative Colonialism; The Political Economy of Oil in the Persian Gulf* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 59.

المنازعات تحل بحسب القوانين الدولية، أي لا مكان للقوانين الإيرانية هنا. ومنذ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٤ غيّرت شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية اسمها مرة ثانية إلى شركة النفط البريطانية أو BP اختصاراً وهو الاسم الذي لا تزال تعرف به حتى يومنا هذا[٤٢].

وهنا لا بد من التأكيد أن التقارير التي كشفت الممارسات الاحتكارية لشركات النفط خلال هذه الفترة لم تكن في الأساس تهدف إلى حفظ مصالح الدول المنتجة للنفط من استغلال شركات النفط، وإنما كانت تعمل طبقاً لقوانين مكافحة الاحتكار المحلية، إلا أنه اكتُشف عرَضاً أن الممارسات الاحتكارية لشركات النفط في الخارج ستكون لها آثار سلبية في وضع سوق النفط الأمريكية[٤٣].

لذلك واجهت إدارة ترومان التي سمحت لوزارة العدل في النظر في التقرير الذي قدمته هيئة تحرير التجارة بموقف محرج في أيامها الأخيرة عندما طرحت قضية دخول شركات النفط الأمريكية في تكتل في إيران، فهل تلتزم الإدارة الأمريكية بالقانون وتمنع الشركات من الدخول في هذا الاحتكار الجديد أم أنها ترجح مصالحها التي قد لا تتردد الدول الأخرى كبريطانيا وهولندا في اقتناصها، وبخاصة أن هذه الدول لا تكترث قوانينها بما تفعله شركاتها فيها في الخارج؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من التذكر بأن ترومان كان رئيساً للولايات المتحدة وكانت الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي على أشدها، وقد سبق وصرح ترومان لأحد مساعديه حول خطورة إيران كمنفذ للاتحاد السوفياتي إلى منطقة الشرق الأوسط بقوله: «إذا لم نكن حذرين ووقفنا موقف المتفرج فإنهم سيبدأون بإيران وسيأخذون بعد ذلك كل منطقة الشرق الأوسط». لذلك فليس مستغرباً أن يأمر الرئيس ترومان في ١٢ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٣ بوقف التحقيقات الجنائية التي بدأت ضد شركات النفط واستبدالها بتحقيقات أقل أهمية، وذلك بإصدار قرار ينص على أن «تنفيذ قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية على شركات النفط الغربية العاملة في الشرق الأدنى يعتبر ثانوياً نسبة إلى مصالح الأمن القومي»[٤٤].

---

(٤٢) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), pp. 28-30.

(٤٣) Kingman Bruster, Jr., *Antitrust and American Business Abroad* (New York: McGraw-Hill, 1958), pp. 8, 72-74 and 330-331.

(٤٤) Burton I. Kaufman, «Oil and Antitrust: The Oil Cartel Case and the Cold War,» *Business History Review*, no. 51 (Spring 1977), p. 38.

وبعد أن حصلت شركات النفط الأمريكية على تأكيدات الحكومة الأمريكية بأنها لن تتعرض لملاحقات مستقبلية بسبب ممارساتها الاحتكارية، بدأت في الدخول في التكتل الاحتكاري الذي ذكرناه سابقاً، وقد كان القصد من مشاركة أكبر الشركات العاملة في المنطقة هو محاولة الاتفاق على تقليل الإنتاج في المناطق الأخرى لاستيعاب الزيادة في إنتاج النفط الإيراني. وقد أقنعت شركة أرامكو الملك ابن سعود بهذه الخطوة على اعتبار أنها تحفظ مصالح جميع الأطراف ضد التوسع الشيوعي في المنطقة، وقد وافق ابن سعود على ذلك. وفي ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٤ وقع شاه إيران الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شركة النفط الإيرانية وتكتل أو كونسورتيوم شركات النفط الأجنبية، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة من أن تجد لها نقطة ارتكاز جديدة في المنطقة[٤٥].

وبدأت إيران بتصدير النفط بعد انقطاع دام حوالى ثلاث سنوات، غير أن نظام مناصفة الأرباح الذي اعتقدت شركات النفط الكبيرة، أو الأخوات السبع، أنه أوجد لها علاقة مستقرة مع الدول المنتجة أصبح في مهب الريح في أواخر الخمسينيات بسبب ظهور شركات النفط المستقلة على الساحة العالمية. ففي آب/ أغسطس عام ١٩٥٧ استطاع أنريكو ماتي رئيس شركة النفط الإيطالية الذي أطلق على شركات النفط العالمية، اسم «الأخوات السبع» أن يوقع مع شاه إيران عقداً للتنقيب في بعض الأراضي الإيرانية ولقد قبل بنسبة أرباح جديدة كسرت مبدأ المناصفة لمصلحة إيران، فبحسب هذا الاتفاق فإن إيران ستحصل على ٧٥ بالمئة من الأرباح مقابل ٢٥ بالمئة لشركة إيني. وعلى الرغم من أن هذه الشركة لم تتمكن من اكتشاف النفط في المناطق المخصصة للامتياز إلا أنها أنهت تقريبا مبدأ المناصفة وفتحت صفحة جديدة تحصل في ظلها الدول المنتجة على نسبة أكبر من الريع النفطي. وقد حاولت الشركات الكبرى منع هذا التطور إلا أنها أخفقت[٤٦].

وقد ظل ماتي وشركته الإيطالية شوكة في حلق شركات النفط العالمية بمحاولاته الدؤوبة لكسر احتكارها لهذه الصناعة. ومن هنا تضع بعض المصادر علامة استفهام على الطريقة التي مات بها ماتي في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٢ حيث سقطت طائرته الخاصة وتحطمت بعد إقلاعها من صقلية متجهة إلى ميلانو، ومات فيها ثلاثة

---

(٤٥) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 476.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٠٣ _ ٥٠٤.

أحدهم هو ماتي[٤٧]. وفي عام ١٩٥٨، وقعت شركة ستاندرد أويل أوف إنديانا، التي باعت امتيازاتها النفطية في فنزويلا في الثلاثينيات إلى ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي، عقداً مع إيران شبيهاً بالعقد الذي وقعته الشركة الإيطالية؛ أي إعطاء إيران ٧٥ بالمئة من الأرباح وحصول شركة النفط على ٢٥ بالمئة من هذه الأرباح. وتشير الوثائق إلى أن شاه إيران قال لرئيس شركة ستاندرد أويل أوف إنديانا قبل توقيع العقد: «هل تعلم... نحن لسنا عرباً... نحن آريون مثلكم... ونحن لنا تاريخ عظيم... ونفتخر بأنفسنا»[٤٨].

---

(٤٧) F. William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order* (San Diego, CA: Progressive Press, 2012), p. 123.

(٤٨) Emmett Dedmon, *Challenge and Response: A Modern History of Standard Oil Company (Indiana)* (Chicago, IL: Mobium Press, 1984), pp. 203-205.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل السادس

تقاسم النفط العربي

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

لقد رأينا في ما سبق كيف أن نفوذ شركات النفط العالمية مؤيدة بحكوماتها امتد من الولايات المتحدة إلى روسيا، والى المكسيك وفنزويلا، ثم إلى إيران، إلا أن الجائزة الكبرى لهذه الشركات كانت هي المنطقة العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية بعد سقوطها، وهي منطقة لم يكتفِ الغرب بفصلها عن الدولة العثمانية والسيطرة على نفطها، وإنما قام بتجزئتها إلى كيانات، وزرع إسرائيل بين الشطرين الغربي والشرقي منها ليستنزف مواردها، ويحكم سيطرته عليها لأنها منطقة لو توحّدت لغيّرت موازين القوى العالمية، وذلك بشهادة الساسة الغرب أنفسهم. وقد بدأت الهيمنة على نفط المنطقة في العراق، ثم امتدت إلى الجزيرة العربية، وانتهت في المغرب العربي.

وسنحاول في هذا الفصل، بشيء من الاختصار أن نتوقف عند ظروف اكتشاف النفط في هذه الأقاليم العربية، وطبيعة العلاقة التي سادت بين حكومات دول المنطقة من جانب، وشركات النفط العالمية وحكوماتها من جانب آخر.

أولاً: العراق واتفاق الخط الأحمر

ما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، حتى أدرك الغرب أهمية النفط، وانفتحت شهيّته عليه بلا حدود. وفي الوقت الذي كان فيه العرب ينتظرون من الحلفاء، خاصة بريطانيا، الوفاء بوعودهم وعهودهم، والسماح لهم بتأسيس دولتهم المستقلة بقيادة الشريف حسين، كانت الدول الغربية تسير في اتجاه آخر يخدم مصالحها بعيدة المدى، وهو تقسيم المنطقة إلى مراكز النفوذ والسيطرة على ثرواتها النفطية. فقبل الحرب كانت بريطانيا، كما ذكرنا سابقاً، قد دعمت شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية، وأصبحت تملك أكثرية أسهمها، وذلك لتأمين حاجاتها من النفط، ولكن بريطانيا لم تكن اللاعب الوحيد في هذا الميدان، فألمانيا كانت كذلك تحاول إيجاد موطئ قدم لها، وكان رأس حربة هذا الوجود هو البنك الألماني الذي كان قد شارك عام ١٩١٤

في إنشاء شركة النفط التركية التي كانت أسهمها موزعة على النحو التالي: شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية ٥٠ بالمئة، والبنك الألماني ٢٥ بالمئة، وشركة شل الهولندية ٢٥ بالمئة، و٥ بالمئة لشخص أرمني يدعى غولبنكيان الذي أدى دوراً في نجاح المفاوضات بين الأطراف المختلفة، وقد تبرعت بهذه النسبة شركتا النفط الإنكليزية ـ الفارسية وشل من حصتيهما بالتساوي. وفي ٢٨ حزيران/ يونيو من العام نفسه تعهدت الحكومة التركية، التي كان العراق تابعاً لها عندئذ، بإعطاء شركة النفط التركية امتيازاً نفطياً في كل من بغداد والموصل[1]. وفي الفترة اللاحقة للحرب العالمية الأولى، وفي تاريخ ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٢٠ على وجه التحديد، وقّع البريطانيون والفرنسيون ما عرف باتفاق «سان ريمو» في إيطاليا، وهو الذي كان بمثابة اتفاق لتوزيع تركة الدول العثمانية.

وفعلاً تم الاتفاق خلال هذا المؤتمر على تقسيم الإقليم العربي الذي كان جزءاً من الدولة العثمانية بين كل من بريطانيا وفرنسا. وقد تمت في هذا المؤتمر كذلك إعادة النظر في اتفاقية شركة النفط التركية التي أسسها غولبنكيان عام ١٩١٤، لتكون أكثر تعبيراً عن نتائج الحرب التي خسرت فيها كل من تركيا وألمانيا. وكان أهم تعديل على هذه الاتفاقية هو إعطاء نصيب ألمانيا في هذه الشركة البالغ ٢٥ بالمئة إلى فرنسا التي أسست شركة نفط وطنية بعد ذلك لاستثمار النفط، وهي تعرف اليوم بـ «توتال»[2].

وفي مقابل حصولها على نسبة ٢٥ بالمئة من الامتياز، وافقت فرنسا على السماح لبريطانيا بمدّ خط أنابيب يمر عبر سورية، التي كانت تقع تحت الانتداب الفرنسي، إلى البحر الأبيض المتوسط لنقل النفط مع إعفاء من الضرائب[3]. ولكن حلم السيطرة على العراق ونفطه لم يتحقق من غير ثمن، فقد فوجئت بريطانيا في عام ١٩٢٠ بثورة تنطلق من الفلوجة والناصرية، وتمتد إلى بقية أجزاء العراق ترفض اتفاق سان ريمو، وقد أخمدت هذه الثورة باستخدام بريطانيا أبشع أساليب المواجهة، كالقصف الجوي.

وقد تمخّض عن هذه المواجهة، كما تشير المصادر الغربية، ما لا يقل عن ١٠ آلاف شهيد عراقي، و٤٠٠ قتيل بريطاني. وما أشبه اليوم بالبارحة، فقد حلّت الولايات

---

(١) Edward Mead Earle, «The Turkish Petroleum Company- A Study in Oleaginous Diplomacy,» *Political Science Quarterly*, no. 39 (June 1924), pp. 265-279.

(٢) J. C. Hurewitz, ed., *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1914-1956* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1956), pp. 75-77.

(٣) F. William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order* (Palm Desert, CA: Progressive, 2012), pp. 70-71.

المتحدة اليوم بدل بريطانيا كقوة استعمارية في المنطقة[٤]. هذه التكاليف البشرية التي تكبّدها البريطانيون نتيجة لثورة العشرين بالإضافة إلى التكاليف المادية التي كانت تتحمّلها الحكومة البريطانية، والتي كانت تقدر بحوالى ٣٢ مليون جنيه استرليني عام ١٩٢٠، دفعت بالحكومة البريطانية إلى البحث عن سياسة غير مباشرة لحكم العراق، لتقليل تكاليف الحكم المباشر مع تحقيق أهدافها الاستراتيجية[٥].

وجاء الحلّ من اقتراح تقدم به سكرتير المستعمرات ونستون تشرشل ينصّ على إيجاد حكم غير مباشر على شكل نظام ملكي يكون على رأسه فيصل بن الحسين، ويتكون من بغداد وكركوك والموصل، وتشكيل برلمان منتخب يوقّع اتفاقية مع بريطانيا تعطي لهذه الأخيرة القرار النهائي في ما يتعلق بالقضايا العراقية المهمة، مع تحمل العراق نصف تكاليف الوجود البريطاني[٦].

وتؤكد المصادر الغربية أن «نظام الوصاية» ذا الواجهة الوطنية الذي طبق خلال هذه الفترة في العراق بموافقة عصبة الأمم والنماذج المشابهة له في المنطقة، هي في حقيقتها نظم استعمارية كان الهدف منها الحفاظ على مصالح الغرب بامتصاص النقمة المحلية، والحيلولة دون ظهور تيارات تحررية معادية للاستعمار[٧].

وفي عام ١٩٢٥، أجبرت بريطانيا الحكومة العراقية على توقيع اتفاقية تعطي شركة النفط التركية، التي سمّيت بشركة نفط العراق ابتداء من ٨ حزيران/ يونيو عام ١٩٢٩، امتيازاً نفطياً يمتد إلى عام ٢٠٠٠، ويغطي كامل التراب العراقي، كما أن المناطق التي لم تكن جزءاً من امتياز شركة نفط العراق أعطيت لفروع الشركة في تلك المناطق، وهي الموصل والبصرة. وقد تم التشديد على ضرورة أن تبقى الشركة بريطانية، وان يكون مديرها بريطانياً، ذلك مقابل إعطاء الحكومة العراقية أربعة شلينات ذهبية مقابل كل طن من النفط. وهذا في الواقع أسوأ حتى مما نصت عليه اتفاقية سان ريمو من ضرورة مساهمة الحكومة العراقية بنسبة ٢٠ بالمئة في الامتياز.

---

(٤) Arnold Klieman, *The Foundations of British Policy in the Arab World* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1972), pp. 77-87, and Steve Longrigg, *Iraq, 1900-1950* (London: Oxford University Press, 1953), p. 123.

(٥) Niall Ferguson, *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power* (London: Allen Lane, 2002), p. 313.

(٦) Helmut Mejcher, *Imperial Quest for Oil: Iraq, 1910-1928* (London: Ithaca Press, 1976), p. 76.

(٧) Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (London: Verso Books, 2013), pp. 98-100.

وقد أدى تجاهل هذا الشرط في اتفاقية الامتياز إلى استقالة وزيرين عراقيين من الحكومة، كما تؤكد بعض الوثائق العراقية[٨]. وقد وصف أحد الباحثين هذا الامتياز قائلاً: «لم يحدث في التاريخ الحديث أن وهبت حكومة هذا القدر من الامتيازات لهذا العدد القليل من الشركات، ولهذه الفترة الطويلة»[٩]. وقد أثارت هذه الاتفاقية كذلك قلق الحكومة الأمريكية، ولا سيّما أن هذه الفترة قد شهدت كثيراً من الحديث عن قرب نضوب النفط في الولايات المتحدة، فطالبت حكومة الولايات المتحدة الدول الأوروبية باتباع سياسية «الباب المفتوح» حتى تتمكّن شركاتها النفطية من المشاركة في التنقيب عن النفط في الشرق الأوسط، وبدأت تقف بقوة إلى جانب شركاتها النفطية[١٠].

وقد رأى البعض في هذه المحاولة البريطانية - الفرنسية لاستبعاد الأمريكيين من المساهمة في شركة النفط التركية بعد الحرب، أنه بسبب عدم إعلان الولايات المتحدة الحرب على تركيا، بينما رأى فيه آخرون قسمة عادلة، لأن إنتاج النفط الأمريكي مع المكسيك كان يعادل ٨٢ بالمئة من الإنتاج العالمي، بينما لم يكن إنتاج الإمبراطورية البريطانية يزيد على ٤,٥ بالمئة عندئذ. ومهما كان السبب، فإن الولايات المتحدة استمرت في مقاومة محاولات استبعادها من النفط العراقي، والضغط على بريطانيا من عام ١٩٢٢ إلى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٢٨ عندما حصلت على مساهمة قدرها ٢٣,٧٥ بالمئة في شركة نفط العراق مقسّمة بالتساوي بين شركتي إكسون وموبيل، وحصلت كل من شركة النفط البريطانية، وشركة النفط الفرنسية، وشركة شل على ٢٣,٧٥ بالمئة من أسهم الشركة، ونسبة الخمسة بالمئة المتبقية كانت من نصيب غولبنكيان[١١].

وقد بدأ التنقيب عن النفط في نيسان/ أبريل عام ١٩٢٧ في منطقة كردستان في شمال العراق، وبتاريخ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٧ تم اكتشاف النفط في حقل اسمه بابا غرغرا، ويقع على بعد ستة أميال شمال غرب كركوك، وكانت بداية إنتاجه حوالى ٩٥ ألف برميل في اليوم[١٢].

---

(٨) *The Nationalization of the Iraq Petroleum Company's Operations in Iraq* (Baghdad: INOC Publications, 1974).

(٩) Abbas Alnasrawi, *Iraq's Burdens: Oil Sanctions and Underdevelopment* (Westport, Conn; London: Greenwood Press, 2002), p. 3.

(١٠) *The International Petroleum Cartel* (Washington, DC: US Congress, Federal Trade Commission Staff Report, 1952), pp. 38-44.

(١١) John M. Blair, *The Control of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), p. 33.

(١٢) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 204.

وبدل أن تقوم شركة نفط العراق بتطوير الحقل وزيادة الإنتاج، اتجهت خلال أكثر من ١٨ شهراً إلى محاولة إيجاد حقول أخرى لتحقيق السيطرة على أفضل مخازن النفط، وتكون بهذا التصرف قد وضعت مصالحها قبل مصالح العراق نفسه، بل إنها قد وضعت بذور الشقاق بينها وبين الحكومات العراقية المتعاقبة. وبهذا التصرف تأخر كذلك بناء خطوط الأنابيب وإنتاج النفط في العراق حتى عام ١٩٣٢[١٣].

وقد ألزم غولبنكيان الشركات المنضوية تحت شركة نفط العراق بعدم التنقيب عن النفط في الأراضي التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية الا بعد الحصول على موافقة شركة نفط العراق. ولما سئل عما يقصده بالمناطق التابعة للدولة العثمانية، أخذ قلماً أحمر، ورسم خطاً حول جميع دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط لاحقاً، باستثناء الكويت وإيران والمنطقة المحايدة بين السعودية والكويت.

وهكذا عُرف هذا الاتفاق بـ «اتفاق الخط الأحمر»، وهو بهذا السلوك يعبّر عما تم الاتفاق عليه بين شركات النفط العالمية أو الأخوات السبع لاحتكار نفط المنطقة، علماً أن شركات النفط المستقلة لم تكن طرفاً في هذا الاتفاق. وقد أشارت مذكّرة فرنسية سرية إلى «أن اتفاق الخط الأحمر كان تجسيداً لخطة بعيدة المدى الهدف منها فرض سيطرة عالمية على نفط الشرق الأدنى وتوزيعه ... وكانت شركة نفط العراق تدار بصورة لا تثير دعاية تضر بالمصالح بعيدة المدى لمجموعة الشركات»[١٤].

وهكذا أغلق الامتياز النفطي، ولكن بمساهمة الشركات الأمريكية هذه المرة بحوالى ٢٣,٧٥ بالمئة، وأصبحت شركة نفط العراق هي الشركة الأم التي تفرّعت منها صيغ أخرى لتأسيس شركات نفطية إقليمية[١٥].

ولكن عام ١٩٣١ شهد تطوراً آخر أكثر ظلماً في حق الشعب العراقي عندما قام نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي عندئذ، وفي ظل حاجته إلى المال، وتعرضه لضغوط من شركة النفط تمثلت بتخفيض الإنتاج والامتناع عن بناء خط أنابيب إلى البحر المتوسط، بإجراء عدد من التعديلات في اتفاق عام ١٩٢٥. وكان من أهم وأسوأ هذه التعديلات من منظور المصالح العراقية بعيدة المدى، زيادة منطقة الامتياز من

---

(١٣) Zuhayr Mikdashi, *A Financial Analysis of Middle Eastern Concessions, 1901-1965* (New York: Frederick A. Prager Publishers, 1966), p. 105.

(١٤) Blair, *The Control of Oil*, p. 34.

(١٥) John A. De Novo, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939* (Minneapolis, MN: [n. pb.], 1963), pp. 187-188.

١٩٢ ميلاً مربعاً، تتم استعادتها بعد ٣٢ سنة ابتداء من تاريخ توقيع اتفاقية عام ١٩٢٥، إلى ٣٢ ألف ميل مربع من غير النص على استعادتها من قبل الحكومة العراقية، ذلك إضافة إلى الالتزام بعدم زيادة الضرائب على الشركات، وهو بند لم يكن موجوداً أصلاً في الامتياز غير المعدل، ولكنه أضيف في رسالة جانبية أرسلتها حكومة نوري السعيد إلى الشركات بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٣١، وقد وصف أحد خبراء وزارة الخارجية الأمريكية هذه التعديلات المشينة بالقول: «لقد جاء نوري وباع بلده مقابل ٤٠٠ ألف جنيه إسترليني»[١٦].

وقد استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦١ عندما صدر القانون الرقم (٨٠) الذي أعاد شركات النفط إلى المناطق التي كانت تنقب فيها قبل تعديلات نوري السعيد المذكورة أعلاه، وهو قانون سيأتي الحديث عنه في فصول لاحقة.

ثانياً: هولمز «أبو النفط» في البحرين

بعد العراق، جاء دور الهيمنة الغربية على نفط الجزيرة العربية، وقد كانت البحرين هي بوابة اكتشاف النفط في بقية المنطقة، ففي عام ١٩٢٣ حاول شخص نيوزيلندي يدعى فرانك هولمز الذي أطلق عليه أهل المنطقة لاحقاً لقب «أبو النفط»، التنقيب عن النفط في السعودية تحت مظلة امتياز إنكليزي، ولكن جهوده لم تكلل بأي نجاح، فذهب إلى البحرين حيث بدأ بحفر بعض آبار الماء للحاكم، وحقق بعض الأرباح، وكسب صداقة حاكم البحرين الذي باعه امتيازاً للتنقيب عن النفط في البحرين التي كانت تحت الوصاية البريطانية عام ١٩٢٥.

وكان هولمز قد حصل على امتياز آخر عام ١٩٢٣ للتنقيب عن النفط في منطقة الأحساء، وامتياز ثالث للتنقيب عن النفط في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت عام ١٩٢٤، بل إنه كان يقوم بزيارات مكوكية للعراق لمنافسة شركة النفط التركية أو شركة نفط العراق لاحقاً[١٧].

---

(١٦) Richard Funkhouser in a speech on «The Problem of Near Eastern Oil,» given on 4 December 1951 to the US National War College. See: Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), pp. 12-13.

(١٧) Thomas E. Ward, *Negotiations for Oil Concessions in Bahrain, El-Hasa (Saudi Arabia), the Neutral Zone, Qatar, and Kuwait* (New York: Privately Printed, 1965), pp. 11 and 255.

بعد ذلك اتجه هولمز إلى الولايات المتحدة، وعرض بيع الامتياز الذي اشتراه من البحرين على شركة إكسون بخمسين ألف دولار، فرفضت، ثم اقترب بعد ذلك من شركة أمريكية تدعى غولف أويل التي اشترت الامتياز في عام ١٩٢٧، وبعثت بأحد الجيولوجيين العاملين لديها، وهو رالف رودس، الذي أكد أن هناك نفطاً في البحرين، ولكن غولف أويل أصبحت عام ١٩٢٨ جزءاً من شركة النفط التركية، الأمر الذي أدخلها تحت بنود اتفاق «الخط الأحمر» الذي تم الاتفاق عليها في شركة نفط العراق أو شركة النفط التركية سابقاً، والذي تقع البحرين والسعودية على حدوده، والذي لا يسمح لشركة واحده من الشركات الأعضاء في شركة نفط العراق بالانفراد بالتنقيب عن النفط في المناطق التي يحددها هذا الخط. وبدل أن تنسحب من هذا الاتفاق، قامت غولف أويل ببيع الامتياز إلى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) التي لم تكن طرفا في هذا الاتفاق[١٨].

وهكذا حصلت شركة سوكال على امتياز البحرين، بينما أخذت غولف امتياز الكويت التي لم تندرج تحت الخط الأحمر، وقد واجهت شركة سوكال معارضة بريطانية في البداية، إلا أن الضغوط التي مارستها الإدارة الأمريكية آتت أؤكلها، ففي عام ١٩٢٩ وافقت الحكومة البريطانية على تنقيب شركة سوكال عن النفط في البحرين بشرط أن يتم التواصل مح الحاكم عن طريق الممثل البريطاني في البحرين، وهكذا بدأت شركة نفط البحرين، وهي عبارة عن فرع يمثل شركة سوكال، في التنقيب عن النفط في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣١. وفي ٣١ أيار/ مايو عام ١٩٣١ تم اكتشاف النفط في البحرين، وبعد ذلك بسنتين بدأت البحرين بتصدير نفطها. وعلى الرغم من أن الإنتاج لم يكن كبيراً، إلا أن اكتشاف النفط في البحرين قد دحض ادعاءات كثير من شركات النفط بأن الجزيرة العربية ليس فيها نفط، وهذا ما أثبتته التطورات اللاحقة[١٩].

ثالثاً: اتفاق روزفلت وابن سعود

كان السير آرنولد ويلسون، المدير العام لشركة النفط البريطانية، يقول في عام ١٩٢٣: «أنا شخصياً لا أعتقد أن النفط سيكتشف في ملكه (أي الملك ابن سعود).

---

(١٨) Frederick Lee More, Jr., «Origin of American Oil Concessions in Bahrain, Kuwait, and Saudi Arabia,» (Senior Thesis, Princeton University, 1951), pp. 22-34.

(١٩) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 282-283.

فبحسب علمي ليست هناك مظاهر سطحية للنفط، ولا تبدو التكوينات الجيولوجية مشجعة مما توفر لدينا من معلومات...»[٢٠].

غير أن الرياح جرت بعكس ما اشتهته سفن ويلسون، ففي عام ١٩٣٢ استكمل عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود توحيد ما يقارب تسعة أعشار الجزيرة العربية، وأعلن قيام الدولة السعودية الثالثة، وتوّج نفسه ملكا عليها. وفي هذه الفترة كانت موارد الملك عبد العزيز مكونة من دخل الحج وبعض الضرائب، إضافة إلى الراتب الذي كانت تدفعه له بريطانيا، بينما كانت مصاريفه في تزايد. وقد انعكس الكساد الكبير في الثلاثينيات سلباً على عدد الحجاج، وتراجعت إيرادات الدولة، ووجد الملك عبد العزيز نفسه في أزمة مالية أعاقت قدرته على تقديم الإعانات إلى شيوخ القبائل، وعطلت بعض مشاريع البنية ألأساسية، كتوفير الماء، وتعبيد الطرق، وإنشاء إذاعة، كما أن ابنه الأمير فيصل لم يتمكّن من الحصول علي مساعدات من أوروبا[٢١].

وفي عام ١٩٣٠، استطاع شخص يدعى هنري فيلبي، وهو أحد الدبلوماسيين الإنكليز الذي ترك العمل في الحكومة البريطانية، ثم اعتنق الإسلام، وأصبح مستشاراً للملك عبد العزيز، أن يقنع الملك بضرورة البدء بالتنقيب عن النفط مرة أخرى، مستشهداً، كما يروى، بالآية القرآنية: ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[٢٢]. ويروى أن الملك عبد العزيز قال لفيلبي في أحد لقاءاتهم: «يا فيلبي، إذا كان هناك من سيعطيني مليون جنيه استرليني، فانني سأمنحه كل الامتيازات التي يرغب فيها». ولكن فيلبي رد على الملك بالقول بأنه ليس هناك من سيعطيه مليون جنيه إلا بعد إجراء فحوصات أولية للتأكد من وجود النفط[٢٣].

وبالفعل، رتب فيلبي يوم ٢٥ شباط/ فبراير عام ١٩٣١ لقاءً بين الملك عبد العزيز وشخص أمريكي يدعى شارلز غرين الذي أحضر جيولوجياً أمريكياً اسمه كارل تويتشل لينقب عن النفط في السعودية. وبعد عدد من الفحوصات كان متفائلاً، وذهب إلى الولايات المتحدة باسم الملك ليقنع شركات النفط بالمجيء والتنقيب في السعودية،

---

(٢٠) John B. Philby, *Arabian Oil Ventures* (Washington, DC: Middle East Institute, 1964), p. 68.

(٢١) Mohammed Almana, *Arabia Unified: A Portrait of Ibn Saud* (London: Hutchinson Benham, 1980), p. 90.

(٢٢) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١، و Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped* (New York: Viking Press, 1975), p. 105.

(٢٣) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 287-288.

ولكنه لم يجد تجاوباً من تكساكو ولا من إكسون، ثم ذهب بعد ذلك إلى شركة غولف أويل التي رفضت ألامتياز بسبب اتفاق «الخط الأحمر» الذي يشمل السعودية. بعد ذلك، عرضت عليه سوكال التي كانت تعمل في البحرين بأن تأخذ الامتياز. وأصبح تويتشل مستشاراً لها في السعودية[٢٤]، كما أنها وعدت فيلبي بمكافأة إذا وافق الملك عبد العزيز على إعطائها هذا الامتياز.

وكان فيلبي يؤكد في مراسلاته مع سوكال، وكذلك مع شركة النفط التركية أن الملك عبد العزيز في ضائقه مالية، وأنه سيعطي الامتياز لمن يدفع أكبر مبلغ في البداية لتسديد التزاماته حتى لو تطلب ذلك رهن النفط للسنوات القادمة[٢٥]. في هذه الأثناء، اقترح السير جون غولدمان، رئيس شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية على شركة نفط العراق تقديم عرض للملك عبد العزيز، ليس رغبة في التنقيب عن النفط في السعودية، وإنما محاولة لإبعاد الولايات المتحدة عن السعودية، وهذا ما تؤكده تفاصيل العرض الذي نقله مفاوض اسمه ستيفن لونغريغ الذي تمثل بـ ١٠ آلاف جنيه استرليني تدفع بالذهب، في مقابل عرض مغر تقدمت به شركة سوكال باستشارة فيلبي، وكان عبارة عن قرض قدره ٣٠ ألف جنيه عند توقيع العقد، وقرض آخر لفترة ١٨ شهراً قدره ٢٠ ألف جنيه، إضافة إلى إيجار سنوي قدره ٥٠٠٠ جنيه، جميعها تدفع بالذهب، أما فيلبي فقد كافأته شركة سوكال براتب قدره ألف دولار لستة أشهر، إضافة إلى مكافآت أخرى مرتبطة بتوقيع العقد واكتشاف النفط، ثم أصبح مستشاراً لها، وإن بصورة سرية، علماً أن الملك عبد العزيز قد سبق أن أعطاه وكالة استيراد السيارات للحكومة ومواصلات نقل الحجاج، وكذلك إنشاء نظام الاتصالات اللاسلكية.

وتم توقيع عقد الامتياز بين الملك وشركة سوكال في ٢٩ أيار/ مايو عام ١٩٣٣، ودفعت شركة النفط للملك ٣٥ ألف جنيه استرليني، منها ٣٠ ألف جنيه قرض، و٥ آلاف رسوم نفط مقدمة للسنة الأولى، ويتم تقديم قرض آخر قدره ٢٠ ألف جنيه بعد ثمانية عشر شهراً، على أن تدفع هذه القروض من مداخيل النفط عند تحققها. إضافة إلى ذلك، تعهدت شركة سوكال بتقديم قرض آخر بقيمة ١٠٠ ألف جنيه ذهباً عند اكتشاف النفط. وكانت مدة العقد ستين عاماً، وهو يغطي ٣٦٠ ألف ميل مربع[٢٦]. وبهذا الامتياز

---

(٢٤) Karl Twitchell, *Saudi Arabia*, 3rd ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958), p. 221.
(٢٥) Philby, *Arabian Oil Ventures*, p. 83.
(٢٦) Mira Wilkins, *The Maturing of Multinational Enterprise: American Business Abroad from 1917 to 1970* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974), p. 215.

الثاني بعد الامتياز الأول في البحرين استطاعت شركة سوكال أن تحدث منعطفاً كبيراً في علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة على كافة الأصعدة، كما سيتضح لاحقاً. وما إن بدأت شركة سوكال بالتنقيب عن النفط السعودي حتى أدركت أنها في حاجة إلى مزيد من رأس المال، وكذلك القدرات التسويقية، فتفاوضت مع تكساكو التي لم تكن خاضعة كذلك لاتفاقية «الخط الأحمر»، وكانت تبحث كذلك عن مصادر للنفط، مما دفع إلى قيام شراكة بينهما تنازلت بموجبها شركة سوكال عام ١٩٣٤ عن ٥٠ بالمئة من امتيازها في السعودية لشركة تكساكو، وبعد سنة تنازلت للشركة نفسها عن ٥٠ بالمئة من امتيازها في البحرين، وبذلك أصبحت كل من سوكال وتكساكو تملكان امتيازي السعودية والبحرين مناصفة[٢٧]. وقد تم اكتشاف النفط في السعودية في آذار/ مارس عام ١٩٣٨، أي بعد أسابيع من اكتشاف النفط في الكويت.

وفي أيار/ مايو عام ١٩٣٩ بدأ إنتاج النفط في السعودية، ودشن الملك عبد العزيز هذا الإنتاج في ظل احتفالات أقامتها له شركتا سوكال وتكساكو اللتان قدمتا له ولحاشيته فيها الهدايا، ومن ضمنها السيارات. وفي خضمّ هذه الأفراح والعطايا قرر الملك توسيع حجم الامتياز إلى ٤٤٠ ألف ميل مربع، وهي مساحة تعادل مساحة تكساس ولويزيانا وأكلاهوما ونيو ميكسيكو مجتمعة، وكان هذا التمديد تنفيذاً لملحق سرّي لاتفاقية عام ١٩٣٣، ولكن الإنتاج توقف تقريباً نتيجة لاندلاع الحرب العالمية الثانية[٢٨].

وفي عام ١٩٤١، كان ابن سعود يواجه أزمة مالية أخرى، مما دفعه إلى طلب العون من بريطانيا، ومن شركة كاسوك المكوّنة من شركتي تكساكو وسوكال، ولم يكن الكونغرس الأمريكي في هذه الفترة ليسمح بتقديم المساعدات إلا للدول الديمقراطية. لذلك تم تقديم المساعدات الأمريكية لابن سعود بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق بريطانيا[٢٩].

ولكن تطورات الحرب، وما بعدها، أثبتت الأهمية المتزايدة للنفط، ومعها بدأ القلق الغربي من النضوب. ومع هذه المخاوف، زادت تطلعات الدول الاستعمارية إلى مزيد من الهيمنة على المناطق الواعدة نفطياً، ومحاولة حرمان الأعداء منها، وتأكدت

---

(٢٧) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), pp. 37-38.

(٢٨) *New York Times*, 8/8/1939.

(٢٩) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 394.

لدى الاستراتيجيين حقيقة مؤداها أن من يريد كسب الحروب القادمة، عليه أن يكون قد أمن مصادر نفطية. وكان هذا الشعور أقوى في الولايات المتحدة التي سبق أن صدرت فيها بعض التقارير التي تشير إلى قرب نضوب مخزونها النفطي.

وقد وصل هذا القلق النفطي إلى أوجه في الولايات المتحدة عندما كتب هارولد أيكس وزير الداخلية مقالة في عام ١٩٤٣ أكد فيها أنه: «في حال حصول حرب عالمية ثالثة، فإننا سنخوضها بنفط طرف آخر لأن الولايات المتحدة لن يكون هذا النفط في حوزتها»[٣٠]. وقد كان من بين المقترحات التي تقدم بها أيكس تأميم شيفرون (سوكال) وتكساكو العاملتين في السعودية، كما فعلت الحكومة البريطانية مع شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية لإيجاد سلطة مباشرة للحكومة الأمريكية عليهما، إضافة إلى اقتراحه تمويل الولايات المتحدة لخط أنابيب يربط بين السعودية والمتوسط للإسراع في تطوير النفط السعودي ونقله. وعلى الرغم من أن هذه المقترحات رفضت من أكثر من جهة في الولايات المتحدة، خاصة من قبل شركات النفط، إلا أنها مهّدت لتحالف سعودي ـ أمريكي يحقق الأهداف نفسها التي كان أيكس يرنو إليها. فقد غيّر روزفلت موقفه في عام ١٩٤٣، وأعلم وزير خارجيته، إدوارد ستتينيوس، بأن السعودية أصبحت حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة، وأنها يجب أن تقع تحت الحماية العسكرية الأمريكية، ووافق على تقديم قروض مالية لها.

وقد ساعد على تغيّر موقف روزلفت تحليل وزير داخليته أيكس، إضافة إلى تقرير آخر صدر من هيئة تابعة للبحرية والجيش الأمريكي عام ١٩٤٤، أكد أن الولايات المتحدة مقبلة على نقص في البنزين، والذي يمكن أن يؤثر في قدراتها العسكرية[٣١]. في هذه الأثناء، كانت هناك مداولات شابها كثير من التوتر بين روزفلت وتشرشل في ما يتعلق باقتسام النفط في فترة ما بعد الحرب، وقد جرت بين الاثنين مراسلات حاول كل واحد منهما فيها أن يرسم حدود نفوذه ويردع الآخر من التعدي عليها. وقد اتضح هذا الصراع على النفوذ عندما التقى سفير بريطانيا اللورد هاليفاكس في يوم ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٤٤ مع وكيل وزارة الخارجية الأمريكية سمر ويلز لساعتين من غير الاتفاق على شيء بخصوص نفط المنطقة، مما دفع بالسفير إلى طلب لقاء مع الرئيس روزفلت في اليوم نفسه. وفي محاولة لتهدئة السفير البريطاني، قام الرئيس روزفلت باطلاعه على

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

خارطة فيها تصور الولايات المتحدة تجاه قضية النفط، وأضاف قائلاً للسفير: «النفط الإيراني لكم ونتشارك معاً في نفط العراق والكويت، أما النفط السعودي فهو لنا»(٣٢).

وقد أكد هذا التوجه الأمريكي إلى السعودية تقرير آخر قدمه الجيولوجي ديغويلر، الذي بعثته الإدارة الأمريكية إلى المنطقة لدراسة مستقبلها النفطي، فكتب يقول: «إن مركز الجاذبية للإنتاج العالمي للنفط يتحول من منطقة الخليج ـ الكاريبي إلى الشرق الأوسط ـ إلى منطقة الخليج الفارسي، ومن المحتمل أن يستمر هذا التحول حتى يستقر في هذه المنطقة»(٣٣). وفي منتصف شباط/ فبراير من عام ١٩٤٥، عندما كان الرئيس الأمريكي روزفلت عائداً من اجتماع يالطا الذي تم فيه تقسيم النفوذ بين روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة لعالم ما بعد الحرب، التقى مع الملك عبد العزيز آل سعود على ظهر الباخرة الأمريكية «كوينسي» في منطقة قناة السويس. وتشير المصادر إلى أن عدداً من القضايا التي تتعلق بالنفط وفلسطين وهيكلة منطقة الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب قد تم التطرق إليها.

أما في ما يتعلق بفلسطين، فان هذه المصادر تشير إلى أن روزفلت كان يسعى إلى إقناع الملك عبد العزيز بالقبول بقيام دولة صهيونية في فلسطين، وكان رد الملك عبد العزيز هو أن اقترح أن يتم نقل اليهود للعيش في ألمانيا، كما أن روزفلت امتنع عن التدخين في حضور الملك عبد العزيز وأهداه أحد كراسيه التي كان يستخدمها، لأنه كان مقعداً، وذلك لأن الملك عبد العزيز قد اشتكى إليه من آلام في رجليه تمنعه من المشي لمسافة طويلة(٣٤).

ولكن أهم ما حصل في هذا الاجتماع وتسرب لاحقاً هو الوصول إلى صيغة مؤداها قيام الولايات المتحدة بتأمين هيمنتها على النفط السعودي في مقابل تأمين الحكومة الأمريكية بقاء الأسرة الحاكمة في السعودية، أي حمايتها من التهديدات الخارجية والداخلية، وبذلك بدأ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ومعه السيطرة الفعلية على النفط السعودي(٣٥). فقد تبع هذا الاتفاق إنشاء قاعدة جوية في الظهران

---

(٣٢) Llewllyn Woodward, *British Foreign Policy in the Second World War*, 4 vols. (London: HMSO, 1970-1975), pp. 393-394.

(٣٣) Ethan B. Kapstein, *The Insecure Alliance: Energy Crises and Western Politics since 1944* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1990), p. 62.

(٣٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 404.

(٣٥) David S. Painter, *Oil and the American Century: The Political Economy of US Foreign Oil Policy, 1941-1954* (Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1986), pp. 32-95.

عام ١٩٤٧، وقاعدة بحرية في البحرين، وقامت الولايات المتحدة بتزويد السعودية بالأسلحة وببقية أنواع المساعدات العسكرية.

وكان التخوف في هذه المرحلة هو من تمدد سوفياتي في المنطقة وبدأت منذ ذلك الحين الاستراتيجيات الأمريكية ترتكز على السيطرة على نفط الخليج العربي[٣٦]. وقد كان الملك عبد العزيز حريصاً على علاقته الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قائمة على حماية نظامه من الأخطار الداخلية والخارجية مقابل توفير النفط للغرب، حتى إن بعض المصادر تشير إلى أنه قد أكد للولايات المتحدة بانه لن يترك أي أمر يؤثر في هذه العلاقة بما في ذلك سياساته تجاه القضية الفلسطينية[٣٧].

وهكذا توطدت العلاقة الأمريكية – السعودية ولم تمر سوى ثلاث سنوات حتى أصبحت أمريكا تلبي جزءاً من حاجاتها من النفط من الخارج. وهكذا لم يعد لديها اكتفاء، كما أنها لم تعد قادره على تلبية ٨٠ بالمئة من حاجة أوروبا من الطاقة، كما كان الحال في السابق. في هذه الأثناء، كانت الولايات المتحدة مقبلة على تنفيذ خطة مارشال لإعادة تعمير أوروبا واحتوائها من أي مد شيوعي، وتشديدها على ضرورة توفير الطاقة من خارج الولايات المتحدة، الأمر الذي عمق من أهمية الاعتماد على نفط الشرق الوسط، خاصة النفط السعودي، وجعل إدخال هذه المنطقة تحت الهيمنة الغربية من أهم أهداف السياسية الخارجية الأمريكية[٣٨].

وفي عام ١٩٤٨، وبعد مفاوضات استمرت لعامين لإلغاء «اتفاق الخط الأحمر» الذي سبق ذكره عند الحديث عن اقتسام شركة النفط التركية، شجعت حكومة الولايات المتحدة شركتي موبيل وإكسون على الانضمام إلى شركتي تكساكو وشيفرون العاملتين في السعودية. وقد أفرزت شراكة هذه الشركات الأربع تأسيس ما عرف بعد ذلك بشركة النفط العربية الأمريكية، أو باختصار أرامكو، وقد كان نصيب موبيل ١٠ بالمئة، بينما كان نصيب كل واحدة من الثلاث شركات الأخرى هو ٣٠ بالمئة.

وفي السنة نفسها، تم اكتشاف أكبر حقل نفط في العالم وهو حقل الغوار، ثم تم الانتهاء من بناء خط الأنابيب الذي يصل السعودية بالبحر المتوسط، والذي عرف

---

(٣٦) David E. Long, *The United States and Saudi Arabia* (Boulder, CO: Westview Press, 1985).

(٣٧) Anthony Cave Brown, *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings* (Boston, MA: Houghton Mifflin,1999), p. 187.

(٣٨) Kapstein, *The Insecure Alliance: Energy Crises and Western Politics since 1944*, p. 68.

بـ «التابلاين» الذي كان من المقرر أن ينقل النفط السعودي إلى ميناء حيفا في فلسطين، ولكن اتجاهه تم تغييره في عام ١٩٤٦ بسبب الأوضاع السياسية في فلسطين، وأصبح يمر عبر سورية ليصل إلى ميناء صيدا في لبنان. ولإنشاء هذا الخط استطاعت أرامكو الحصول على موافقة كل من السعودية والأردن ولبنان، ولكن مفاوضاتها مع سورية وصلت إلى طريق مسدودة في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤٦ لعدة أسباب، منها أن الشركة كانت لا ترغب في أن تكون محطة التصدير في سورية، وإنما تريد رخصة عبور فقط، كما أن العلاقات السورية ـ الأمريكية لم تكن على أحسن حال خلال هذه الفترة، فالولايات المتحدة كانت متخوفة من التقارب السوري ـ السوفياتي في إطار الحرب الباردة عندئذ، كما أن الشارع السوري كان ناقماً على الولايات المتحدة لاعترافها بإسرائيل عام ١٩٤٨.

وهكذا رفض البرلمان السوري الموافقة على اتفاقية خط التابلاين، فما كان من المخابرات الأمريكية إلا أن هندست انقلاباً قاده حسني الزعيم ضد الرئيس شكري القوتلي في آذار/ مارس عام ١٩٤٩، كما تؤكد وثائق تم رفع حظر النشر عنها حديثاً، وهكذا حصلت أرامكو على الموافقة من الحكومة الجديدة، وبشروط الشركة نفسها[٣٩].

رابعاً: الكويت

لم يختلف حصول شركات النفط الغربية على حقوق التنقيب في الكويت عنه في السعودية والبحرين، من حيث التنافس بين الدول الكبرى. فبريطانيا كانت تصرّ على إعطائها الأولوية في التنقيب عن النفط الكويتي بسبب الاتفاقيات السابقة التي تربطها بحاكم الكويت، والتي تمنعه من إعطاء أي امتياز لشركة أجنبية إلا بموافقة بريطانية، ولكنها كانت منشغلة بنفط العراق وإيران. ومرة أخرى لاحت فرصة للمايجور فرانك هولمز صاحب امتيازي البحرين والسعودية، وبالفعل استطاع أن يحصل على موافقة شيخ الكويت بالتنقيب عن النفط، كما ذكرنا سابقاً. وفي عام ١٩٢٧، باع هولمز امتيازه الذي اشتمل على البحرين والكويت معاً إلى شركة غولف التي باعت امتيازها في البحرين إلى سوكال، وأبقت امتيازها في الكويت التي لم تكن داخلة في اتفاق «الخطّ الأحمر»، وظل هولمز ممثلاً لها. وعلى الرغم من أن شركة النفط البريطانية لم تكن

(٣٩) Douglas Little, «Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945-1958,» *Middle East Journal*, vol. 44, no. 1 (Winter 1990), pp. 55-58.

مهتمة بنفط الكويت، غير أنها كانت حريصة على إبعاد شركة غولف الأمريكية من المنطقة، إلا أن اكتشاف النفط في البحرين عام ١٩٣٢ غيّر النظرة البريطانية ودفع بشركة نفطها إلى الإصرار على الحصول على امتياز التنقيب في الكويت، وخاصة أن امتيازها النفطي في إيران كان في خطر بسبب تهديد الشاه بإنهائه.

في هذه الأثناء، كان الشيخ أحمد الصباح، حاكم الكويت، يواجه ازمة مالية بسبب الكساد الاقتصادي الكبير، وكذلك نتيجة لانهيار تجارة اللؤلؤ بتطوير اليابان للؤلؤ الصناعي، وكان يرغب في الحصول على أفضل عرض نفطي، وبالتالي فقد كان أكثر ميلاً إلى مشاركة الشركة الأمريكية، ولكنه في الوقت نفسه كان حريصاً على الحفاظ على علاقته مع بريطانيا وما تعنيه من استقلالية له عن الدول المجاورة، وهي إيران والسعودية والعراق(٤٠). وقد انتهت هذه الدبلوماسية النفطية التي تخللتها ضغوط أمريكية على الحكومة البريطانية، كما حصل في البحرين، بعقد امتياز تشاركت فيه كل من شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية وشركة غولف الأمريكية بالتساوي تحت مسمى شركة النفط الكويتية، وقد تم توقيع هذا العقد في يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤، وكان من ضمن الاتفاق بين شركة النفط الكويتية والحكومة البريطانية إعطاء مسؤولية القرارات التنموية في الإمارة لبريطانيا، حتى وان كانت غولف مساهمة في النصف. وقد تسلم الشيخ أحمد الصباح دفعة مقدمة عند توقيعه عقد الامتياز مع شركة نفط الكويت قدرها ٣٥٧٠٠ جنيه استرليني. وقد تقرر كذلك أن يتسلم مبلغا وقدره ٧١٥٠ جنيه استرليني سنويا حتى يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية. وعند اكتشاف النفط لن يقل دخله السنوي عن ١٨٨٠٠ جنيه استرليني، وذلك بحسب كمية الإنتاج. وكانت مدة العقد ٧٥ سنة، وقد عيّن الأمير فرانك هولمز ممثلاً لشركة نفط الكويت، واحتفظ بهذا المنصب حتى موته عام ١٩٤٧، كما تشير المصادر(٤١).

وفي ٢٣ شباط/ فبراير من عام ١٩٣٨، تم اكتشاف النفط في الكويت في حقل البرقان، وهو من أكبر حقول النفط في العالم(٤٢). وقد وقّعت الكويت عقداً مع شركة النفط الأمريكية المستقلة (أمين أويل) في عام ١٩٤٧ للتنقيب عن النفط في الجزء التابع للكويت من المنطقة المحايدة بينها وبين السعودية، والتي أنشأتها الحكومة البريطانية

---

(٤٠) Archibald H. Chisholm, *The First Kuwait Oil Concession Agreement: A Record of the Negotiations, 1911-1934* (London: Frank Cass, 1975), pp. 19-37 and 175-179.

(٤١) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 297-298.

(٤٢) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped*, p. 109.

عام ١٩٢٢، وتعهدت الشركة بدفع ٧,٥ مليون دولار نقداً، وما لا يقل عن ٦٢٥ ألف دولار سنويا على شكل جعالة، و١٥ بالمئة من الأرباح، وبتقديم يخت قيمته مليون دولار لأمير الكويت(٤٣).

خامساً: مشيخات الساحل ودبلوماسية البوارج

إن حقوق التنقيب الأولية في ما كان يعرف بإمارات الساحل المتصالح، ويعرف اليوم بالإمارات العربية المتحدة، قد حصلت عليها شركة الامتيازات النفطية المتحدة، وهي شركة بريطانية. وعلى الرغم من محاولات شيوخ الإمارات إعطاء بعض هذه الامتيازات لشركات أمريكية، خاصة الشيخ شخبوط في أبو ظبي، إلا أن الحكومة البريطانية ألزمت جميع حكام مشيخات الساحل ببنود اتفاقية عام ١٩٢٢ التي وقعتها معهم، والتي تمنعهم من التفاوض مع أي جهة، أو إعطاء الامتيازات النفطية لأي شركة، إلا بعد الحصول على إذن الحكومة البريطانية(٤٤).

وبعكس ما تدّعيه بعض المصادر من أن الحكومة البريطانية لم تمارس أي ضغوط على هذه المشيخات لإعطاء الامتيازات النفطية للشركات البريطانية، فإن الوثائق الحديثة تؤكد أن بريطانيا استخدمت شتى الضغوط لمنع حكام هذه المشيخات من التواصل مع الشركات النفطية غير البريطانية، والتي كان من بينها سحب جوازات السفر البريطانية، ومنعهم من السفر، واتهامهم بتجارة الرقيق، وتهديدهم بفرض غرامات باهظة عليهم كعقوبة، وحتى من خلال تدمير قلاعهم وممتلكاتهم أحياناً، وتدمير سفن صيدهم، كما بيّنا في مصدر آخر(٤٥).

ففي مرحلة ما قبل الاستقلال، كانت شركات النفط الغربية، التي كان يطلق عليها مسمى «الأخوات السبع»، تكتب العقود من غير استشارة حكومات الدول المنتجة، وتطلب من الحكام توقيع هذه العقود، وإذا تردد الحاكم في التوقيع كانت حكومات الدول الغربية تمارس عليه شتى صور الضغط والتهديد، بما في ذلك استخدام البوارج الحربية. ولا شك في أن عقوداً كهذه كانت مجحفة في حق الدول المنتجة بأكثر من

---

(٤٣) Painter, *Oil and the American Century: The Political Economy of US Foreign Oil Policy, 1941-1954*, p. 165.

(٤٤) Hussein Al-Baharna, *The Arabian Gulf States*, 2nd ed. (Beirut: Libraire du Liban, 1975), p. 30.

(٤٥) يوسف خليفة اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٥٧ ـ ١٦١.

صورة. فقد كانت هذه الامتيازات النفطية تغطي تقريباً كل مساحة الإمارة المنتجة، وتمتد فترة الامتياز إلى فترات طويلة تصل إلى سبعين عاماً أو خمسة وسبعين عاماً، كما كان الحال مع عقد شركة نفط أبو ظبي، وكان عائد الدولة المنتجة من هذه الامتيازات النفطية ضئيلاً مقارنة بما تحصل عليه شركات النفط[٤٦].

فعلى سبيل المثال، كان عقد شركة نفط أبو ظبي المتحدة، التي كانت جزءاً من شركة نفط العراق، ينص على إعطاء حكومة أبو ظبي ١٠٠ ألف روبية أو حوالى ٢٥ ألف دولار سنوياً حتى يتم الحصول على النفط، وعندئذ تتم مضاعفة هذا المبلغ. إضافة إلى ذلك، نص العقد على دفع ثلاث روبيات هندية أو ٧٥ سنتاً أمريكياً لكل طن من النفط أو حوالى ١٠ سنتات لكل برميل، عندما تبدأ عملية الإنتاج. ولم تكن تلك العقود تسمح للدول المنتجة بالمشاركة في رأس مال شركة النفط حتى لا يكون لهذه الدول تأثير في قرارات هذه الشركة، كما أنها عقود خالية من إعطاء أية أولوية للعمالة المواطنة أو العربية.

وأخيراً، لم تكن هذه العقود القديمة تلزم الشركات بأي درجة من التصنيع في القطاع النفطي حتى تظل الدول المنتجة مصدراً للموارد الطبيعية، بينما يتم تصنيع هذه الموارد وما يرافقها من قيمة مضافة في الدول الصناعية[٤٧].

وقد تمكنت الحكومة البريطانية من أن تؤمن لشركة الامتيازات النفطية المتحدة كل الامتيازات النفطية في مشيخات الساحل خلال الفترة ما بين ١٩٣٤ و١٩٣٩. وعندما شعرت الحكومة البريطانية بأن هناك توجهات لدى بعض شيوخ الإمارات لإجراء مفاوضات مع بعض شركات النفط الأمريكية للحصول على أفضل الشروط للتنقيب عن النفط في بلدانهم، وجهت إليهم في شهر تموز/ يوليو عام ١٩٣٧ إنذاراً تقول فيه: «في هذه الظروف تؤكد حكومة صاحب الجلالة استعدادها للموافقة على توقيع العقود مع شركة الامتيازات النفطية المتحدة، ولكنها غير مستعدة للموافقة على التفاوض مع شركات أخرى»[٤٨].

---

(٤٦) Mana Saeed Al-Otaiba, *The Petroleum Concession Agreements of the United Arab Emirates* (London: Croom Helm, 1982), vol. 1, p. 2.

(٤٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣.

(٤٨) Rosemarie Said Zahlan, *The Origins of the United Arab Emirates* (London: The Macmillan Press Ltd., 1978), p. 118.

وقد كان **أول** اتفاق تم توقيعة بين الشركة المذكورة وشيوخ الساحل هو الاتفاق الذي وقّعه الشيخ سعيد المكتوم حاكم دبي بتاريخ ٢٢ أيار/ مايو ١٩٣٧. وقد اكتشف النفط في دبي عام ١٩٦٦، وبدأ تصديره عام ١٩٦٩. وكان هذا الاتفاق بمثابة النموذج الذي أخذت به بقية المشيخات بعد ذلك مع بعض التعديلات، وكان يتضمن ثلاث خطوات رئيسية: **الأولى** توقيع اتفاق تجاري بين شيخ الإمارة وشركة النفط، **والثانية** اتفاق سياسي بين شركة النفط والحكومة البريطانية، والخطوة **الثالثة** تبادل الرسائل التي يقر فيها شيخ الإمارة بالاتفاق السياسي، وهو بند يحفظ هيمنة الحكومة البريطانية على القرارات النهائية، ويحفظ المصالح البريطانية في المنطقة.

أما الامتياز النفطي **الثاني** الذي وقّع، فهو مع الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة، وكان من المقرر توقيعه في ٦ تموز/ يوليو ١٩٣٧، وفي آخر لحظة رفض سلطان توقيعه، مبرراً ذلك برفضة للإجراء الثالث المتمثل بتبادل الرسائل التي تصادق على الاتفاق السياسي بين الحكومة البريطانية وشركة النفط، ونتيجة لذلك استلم الشيخ صقر نسخة من الإنذار الذي أصدرته الحكومة البريطانية.

وفي ١٧ أيلول/ سبتمبر وقّع الشيخ سلطان الامتياز، ولكنه رفض أن يكتب رسائل التصديق، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن ألغت وثائق السفر له ولأهل الشارقة، مما دفعه إلى الموافقة على كتابة الرسائل المطلوبة في آذار/ مارس ١٩٣٨، واستعاد بعد ذلك وثائق سفره وسفر أهل الشارقة[٤٩].

وفي آذار/ مارس عام ١٩٣٨ كان من المقرر أن يوقع الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة الامتياز نفسه، ولكنه تراجع في آخر لحظة، مطالباً بمواصفات الامتيازات نفسها التي أعطيت لقطر. وفي هذه الأثناء، كانت جوازات الشيخ مسحوبة لأنه لم يقدم «الاحترام الكافي للقائد البحري»، فاعتقدت الحكومة البريطانية أنه إذا أراد الحصول على وثائق سفره فسيوقّع الامتياز، وفعلاً وقع الشيخ سلطان امتياز رأس الخيمة في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨، وكان صالحاً لسنتين ونصف، وقابلاً للتجديد.

أما في أبو ظبي، فقد استغرقت عملية توقيع الامتياز النفطي فترة أطول بسبب تشدد الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي مع كل من الحكومة البريطانية وشركة النفط. فشخبوط لم يكن مقتنعاً بالرؤية البريطانية التي تقيده بشركة واحدة، كما أنه كان يطالب بشروط

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١١٨.

الامتياز نفسها التي حصل عليها ابن سعود، ولكنه رضخ بعد ذلك بعد تعرضه لبعض وسائل الضغط التي مارستها عليه الحكومة البريطانية، والتي كان من بينها تهديده بغرامات عن تجارة الرقيق، وبسحب وثائق السفر، والتفكير جدّياً في ضرب قوارب الصيد وقلعة الحاكم بمدافع البحرية البريطانية، مما دفع بشخبوط في النهاية إلى توقيع اتفاقية الامتياز النفطي في ١١ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٣٩، والتي كانت مدتها خمسة وسبعون عاماً.

وقد تم اكتشاف النفط عام ١٩٦٠، وتصديره عام ١٩٦٢[٥٠]، إلا أن ما يؤخذ على الشيخ شخبوط أنه في الوقت الذي كان أبناء أبو ظبي يشربون الماء المالح لعدم توفر الماء العذب، ويعانون قسوة الحياة، كان يرفض أن يأخذ حق الإمارة كاملاً من شركات النفط، فبحسب **الفاينانشال تايمز**، فإن الشيخ شخبوط كان متمسكاً بنظام الامتيازات النفطية الذي يحصل بموجبه على حوالى ٢٠ سنتاً لكل برميل نفط أو حوالى ٤,٥ مليون جنيه إسترليني في السنة، ويرفض نظام المناصفة في الإيرادات الذي أخذت به بقية دول المنطقة، والذي كان سيحقق له أربعة أضعاف ما كان يحصل عليه، علماً أن الدول الغربية، وكذلك شركات النفط، كانت لا تمانع في ذلك، لأنها كانت ترغب في ازدهار المنطقة واستقرارها لحماية مصالحها. وتعزو الجريدة المذكورة موقف شخبوط بأنه كان بسبب خوفه من أن تمارس عليه ضغوط لتقديم المساعدات إلى بقية الإمارات[٥١].

وتشير مصادر أخرى إلى أن إمارة أبو ظبي قد أنتجت منذ اكتشاف النفط وحتى ١٩٦٥/٧/٣١، حوالى ١٦٥ مليون برميل نفط، وقد كان دخلها من نفطها للبرميل الواحد أقل من ربع دخل قطر من البرميل نفسه. فعلى سبيل المثال، كانت أبو ظبي تحصل على ١٠ سنتات للبرميل الواحد من شركة بترول أبو ظبي، و٣٥ سنتاً للبرميل من شركة أبو ظبي مارين أريا (المناطق البحرية). أما متوسط ما كانت تحصل عليه قطر، فقد كان ٨٨ سنتاً للبرميل الواحد، وهذا يعني أن إمارة أبو ظبي قد خسرت خلال الفترة المذكورة ما يقارب ٩٨,٥ مليون دولار ذهبت إلى خزينة شركات النفط بدل أن تذهب إلى موازنة الأمارة[٥٢].

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٥١) *Financial Times*, 9/7/1965, p. 7.

(٥٢) اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

سادساً: قطر

كان توقيع الامتياز النفطي في قطر هو نتيجة للعبة شدّ الحبل بين المعتمد البريطاني في البحرين، فاول، من جانب، والشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني، أمير قطر، من جانب آخر. فـ **الأول** كان يتحدث باسم الحكومة البريطانية، متسلحاً بالمادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩١٦ مع بريطانيا التي تمنع الحاكم من إعطاء أي امتياز لطرف ثالث من غير موافقة بريطانيا، ومذكراً بالحماية التي وفرتها حكومته للشيخ عبد الله منذ عام ١٩٢١[(٥٣)].

إضافة إلى ذلك، كان فاول يؤكد أن المنطقة الواقعة بين «الخط الأزرق» والخط الذي وضعته شركة النفط البريطانية ـ الفارسية يقع في دائرة النفوذ البريطاني طبقاً لاتفاق «الخط الأزرق» الذي كان جزءاً من الميثاق البريطاني ـ التركي لعام ١٩١٣[(٥٤)]. أما الشيخ عبد الله، فقد حاول تحسين موقفه التفاوضي كذلك بالتشاور مع ابن سعود، واستلام عرض من شركة سوكال الأمريكية، وعدم الاستعجال في القرار.

وفي ١٧ أيار/ مايو عام ١٩٣٥ تم توقيع الاتفاق بينه وبين شركة النفط البريطانية ـ الفارسية، وكانت مدته ٧٥ سنة، ويعطي الشركة المذكورة الحق الحصري في الإنتاج، والنقل، والتكرير، والتسويق لمنتجات النفط والغاز، وبقية المنتجات[(٥٥)]. وقد تضمن العقد دفع ٤٠٠ ألف روبية إلى الشيخ عبد الله بن جاسم عند التوقيع، و١٥٠ ألف روبية كل سنة لمدة خمس سنوات، ثم بعد ذلك دفع ٣٠٠ ألف روبية كل سنة من السنة السادسة إلى السنة الخامسة والسبعين. وإذا تم اكتشاف النفط يدفع للحاكم ٣ روبيات للطن الواحد، وهو ولا شك ثمن بخس حتى بمعايير تلك الفترة، ولكنه يعبر عن جشع المستعمر. وفي الوقت نفسه تم توقيع اتفاق سياسي بين شركة النفط المذكورة والحكومة البريطانية في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٣٥، كما كان يحصل في جميع المشيخات، وتم نقل الامتياز إلى شركة تطوير النفط القطرية المحدودة للالتفاف على «اتفاق الخط الأحمر». وفي بداية عام ١٩٤٠، تبين أن هناك نفطاً في قطر، ولكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى توقف عمليات الإنتاج، ولذلك لم يبدأ الإنتاج الفعلي في قطر

---

(٥٣) Rosemarie Said Zahlan, *The Creation of Qatar* (London: Croom Helm, 1979), pp. 70-71.

(٥٤) اليوسف، المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٨٧.

(٥٥) Zahlan, Ibid., pp. 72-73.

الا في عام ١٩٤٩، ومنذ عام ١٩٦٣ أصبحت شركة تطوير النفط القطرية تحمل اسم شركة النفط القطرية[٥٦].

سابعاً: عُمان

في عُمان، كما كان الحال في بقية مشيخات الساحل، كان سلطان عُمان قد تعهد للحكومة البريطانية منذ عام ١٩٢٣ بعدم إعطاء أي امتياز نفطي لأي طرف آخر إلا بموافقة الحكومة البريطانية التي ظلت حريصة على احتكار الامتيازات النفطية في المنطقة كلها أو المشاركة فيها على أقل تقدير. وقد كان أول امتياز نفطي في عُمان قد اعطي عام ١٩٢٤ لشركة دارسي من قبل السلطان تيمور بن فيصل، ولكن لم تحدث اكتشافات فعلية إلا في عام ١٩٥٦، ومن قبل شركة تنمية نفط عُمان وظفار المحدودة التي كانت تعتبر فرعاً من شركة نفط العراق التي خلفت شركة دارسي، وكان الامتياز يغطي كامل التراب العُماني[٥٧].

وقد أنفقت الشركات المكونة لشركة نفط العراق خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٠ حوالى ١٢ مليون جنيه استرليني على اكتشاف وحفر أربعة حقول في وسط وجنوب عُمان، ولكن النتائج الأولية لم تكن مشجعة، مما دفع عدداً كبيراً من الشركات المكونة لشركة نفط العراق إلى الانسحاب من شركة تنمية نفط عُمان وظفار المحدودة، وخاصة أن هذه الشركات كانت تعتقد أن أي اكتشاف للنفط سيكون في المناطق الصحراوية في عُمان، أي خلف الجبل الأخضر، وأن تصدير هذا النفط في حالة اكتشافه سيتطلب بناء خط أنابيب لنقله إما شمالاً عبر الجبال أو شرقاً إلى ساحل البحر العربي.

وكلا الطريقين له مصاعبه، فـ **الأول** يتضمّن مشاكل هندسية كثيرة، و**الثاني** سيكون عرضة للساحل بأمواجه العالية والعاتية لفترة ستة أشهر في السنة، إضافة إلى وجود فرص استثمارية أفضل في بقية مناطق الخليج، كما أن الطلب على النفط لم يكن مرتفعاً خلال هذه الفترة. لهذه الأسباب مجتمعة، قررت أغلب الشركات المساهمة في شركة نفط العراق الانسحاب من الشركة الفرعية في عُمان، ولذلك لم يبق عام ١٩٦٠ في شركة تنمية نفط عُمان وظفار المحدودة إلا شركة شل التي أصبحت تملك ٨٥ بالمئة،

---

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٩.

(٥٧) *Oil and Investment in Oman*, Originally Published by the Gulf Solidarity Committee (London: Organization of Arab Students in the U.S and Canada, 1975), p. 5.

وشركة بارتكست التي يملكها غولبنكيان وتملك ١٥ بالمئة من الأسهم، وفي عام ١٩٦٧، قامت شركة النفط الفرنسية بشراء ثلثي أسهم شركة بارتكست، فأصبح نصيبها ١٠ بالمئة من أسهم شركة تنمية نفط عُمان وظفار المحدودة، وأصبح الاسم الجديد للشركة هو شركة تنمية نفط عُمان المحدودة (PDO). وكانت شركة شل هي المتكفلة بالإدارة[٥٨]. وقد تم اكتشاف النفط في منطقة فهود، ثم في منطقة ناطح والجبال، وبدأ الإنتاج بكميات تجارية في عام ١٩٦٤، وكانت الاحتياطيات عندئذ تقدر بحوالى ٤٢٥٠ مليون برميل[٥٩].

وجدير بالذكر أنه قبل التصدير كان لا بد من بناء خط أنابيب من حقل فهود مرورا بالجبال ليصل إلى محطة التصدير قرب مسقط، التي كانت تبعد حوالى ٢٧٦ كيلومتراً من حقول النفط. ويتصف النفط العُماني بنسبة كبريت منخفضة، ولكنه يعاني نسبة ارتفاع الأملاح، بينما تكاليف الإنتاج مرتفعة، حيث إن تكاليف الإنتاج في السعودية والإمارات تعادل ربع تكاليف الإنتاج في عُمان[٦٠].

وقد كلفت التجهيزات بما فيها خط الأنابيب ونظام تجميع النفط من الحقول الأخرى، كحقل الحويصة والجبال وناطح، ونقله عبر هذه الأنابيب، إضافة إلى انشاء ميناء الفحل على الساحل، ما يزيد على ٢٥ مليون جنيه استرليني[٦١].

وتشير بعض المصادر إلى أنه تم التعجيل بالإنتاج والتصدير ليبدأ في شهر آب/ أغسطس عام ١٩٦٧ بالمساعدة على تعويض النقص الذي أحدثته المقاطعة التي قامت بها بعض البلدان العربية خلال حرب حزيران/ يونيو للدول الغربية. هذا يعني أن النفط العربي العُماني قد استخدم في هذه الفترة لإضعاف الصف العربي بدل العكس. وفي عام ١٩٧١، اضطرت عُمان إلى تخفيض إنتاجها بنسبة ١١,٥ بالمئة بسبب الأعطال التي حصلت في بعض الآبار التي كانت تنتج بطاقة عالية في عام ١٩٧١ لتعوض بعض النقص في المعروض من النفط بسبب الحرب الأهلية في نيجيريا. وهذا شاهد آخر على هيمنة شركات النفط العالمية على سياسات النفط العُمانية عندئذ[٦٢]. وأوبك تعتبر بالنسبة إلى عُمان قطاراً تسافر عليه مجاناً، فهي ليست عضواً في المنظمة، ولكنها

---

(٥٨) John Townsen, *Oman: The Making of the Modern State* (London: Croom Helm, 1977), p. 20.
(٥٩) *Oil and Investment in Oman*, p. 7.
(٦٠) Townsen, Ibid., p. 18.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.
(٦٢) *Oil and Investment in Oman*, p. 7.

استفادت من سياسات المنظمة من غير أن تتحمل مسؤولية مواقف المنظمة إلى هذا اليوم. ففي عام ١٩٧٤، ونتيجة لجهود منظمة أوبك، حصلت عُمان على مساهمة تصل إلى حوالى ٦٠ بالمئة في شركة تنمية نفط عُمان كبقية أعضاء المنظمة، كما أن الشركات كانت تعاملها معاملة بقية دول المنظمة في ما يتعلق بزيادة الأسعار. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت إيرادات عُمان النفطية خلال هذه الفترة إلى خمسة أضعاف[٦٣].

ثامناً: الجزائر

تم اكتشاف النفط في الجزائر من قبل شركة «RAP» التي تملكها الحكومة الفرنسية عام ١٩٥٦، وقد جاء هذا الاكتشاف في ظل جهود فرنسية مضنية لتقليل الاعتماد على مصادر النفط التي تسيطر عليها الشركات الأنغلو - سكسونية. وزار ديغول الآبار الجزائرية، ولكن هذه الفترة شهدت حرب تحرير الجزائر التي بدأت عام ١٩٥٤، وكان الثوار يعتبرون منابع النفط جزءاً من الثروة الجزائرية في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية تعتبرها جزءاً من فرنسا.

وفي عام ١٩٦١، كان النفط الجزائري يلبي حوالى ٩٤ بالمئة من حاجات فرنسا من النفط. وعندما استقلت الجزائر عام ١٩٦٢، استمرت امتيازات الشركة الفرنسية التي وقع على تأسيسها الرئيس شارل ديغول مع الجزائريين. وفي عام ١٩٦٥ تم دمج شركة «RAP» مع تجمع شركات حكومية فرنسية كانت تعمل في التنقيب عن الغاز في فرنسا اسمها «BRP»، وسميت الشركة الجديدة التي بدأت نشاطات عالمية «Elf»[٦٤].

تاسعاً: ليبيا

قد تكون ليبيا هي أهم دولة نفطية في المغرب العربي من حيث حجم مخزونها ونوعية نفطها وقربها من الدول الأوروبية. ففي منتصف الخمسينيات عندما أشارت بعض الدراسات الجيولوجية إلى إمكانية وجود نفط بكميات تجارية في ليبيا، أصدرت حكومة الملك إدريس السنوسي قانون عام ١٩٥٥ الذي يسمح بالتنقيب عن النفط في ظل امتيازات قليلة أعطيت لعدد من شركات النفط المستقلة تجنباً لهيمنة الأخوات

(٦٣) Townsen, Ibid., pp. 21-22.

(٦٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 526-527.

السبع التي حصلت في بقية الدول العربية، ولبعض الأخوات السبع للاستفادة من قدراتها التسويقية، أو كما قال وزير النفط الليبي حينئذ: «لم أرغب في أن تبدأ ليبيا كالعراق أو كالسعودية أو كالكويت»، مضيفاً: «لم أكن أرغب في أن يكون بلدي في أيدي شركات النفط[٦٥]. هذا يعني أن الحكومة الليبية كانت حريصة على التعجيل في الإنتاج، حيث إن الامتيازات أعطيت لشركات ليست لها امتيازات أخرى تشغلها عن الإنتاج في ليبيا، كشركة أكسيدنتال التي كان يترأسها شخص يدعى هامر، كما أن عائد الحكومة الليبية من نفطها كان مربوطاً بالسعر الفعلي الذي يباع به النفط، وليس بالسعر المعلن، مما جعل الإنتاج الليبي مربحاً للشركات.

ولا شك في أن اختيار الشركات المستقلة، وربط عائد الحكومة بالسعر الفعلي حقق هدف الحكومة الليبية الذي لخصه وزير النفط الليبي السابق بالقول: «لقد كنا نرغب في اكتشاف النفط وبسرعة»[٦٦].

إلا أن من سلبيات قانون النفط لعام ١٩٥٥ أنه كانت فيه خصومات كثيرة لصالح شركات النفط جعلت عائد الحكومة الليبية من البرميل الواحد عندئذ يساوي ٠,٢٠ دولار مقارنة بحوالى ٠,٨٠ دولار في بقية دول الشرق الأوسط، مما أوجد علاقة متوترة بين الحكومة وشركات النفط بعد ذلك، لأن مواصفات النفط الليبي التي من أهمها كونه قليل الكبريت، تحتم أن يكون عائده أكثر وليس أقل من بقية نفوط الشرق الأوسط[٦٧].

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها هذه الشركات في البداية، كغياب وسائل الاتصال والتعامل مع الألغام التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، إلا أنه في شهر نيسان/ أبريل من عام ١٩٥٩ استطاعت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرزي أو إكسون أن تحقق اكتشافاً كبيراً في منطقة زلطن الواقعة على حوالى ١٠٠ ميل جنوب ساحل المتوسط، علماً أن هذه الشركة تمتلك، كما ذكرنا سابقاً، ٣٠ بالمئة من امتياز أرامكو في السعودية، وهي جزء من شركة نفط العراق، ولكن إصرارها على التنقيب عن النفط في ليبيا، كان الهدف منه هو تقوية الموقف التفاوضي تجاه السعودية، كما أن المخاطر السياسية كانت أقل في ليبيا عندئذ، كما أكد ذلك أحد مدراؤها، إضافة إلى أن النفط الليبي لا يحتاج

---

(٦٥) *Allen & Co. vs.Occidental Petroleum Co.,*67 CIV 4011: Souther District of N.Y.

(٦٦) Ruth First, *The Elusive Revolution* (London: Penguin Books, 1974), p. 141.

(٦٧) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, pp. 76-77.

إلى أن يمر عن طريق قناة السويس أو رأس الرجاء الصالح ليصل إلى أوروبا، وإنما يتم نقله إلى إيطاليا أو فرنسا مباشرة. وهكذا انضمت ليبيا إلى نادي مصدّري النفط في عام ١٩٦١.

وقد ساعدت نوعية النفط الليبي ذات الكبريت المنخفض، وقرب ليبيا من أوروبا على تزايد دورها في الصادرات العالمية. ففي عام ١٩٦٥، كانت ليبيا تمثل سادس مصدر للنفط في العالم، وكان نصيبها من الصادرات العالمية يعادل ١٠ بالمئة. ومع نهاية الستينيات كانت تنتج أكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم. وفي عام ١٩٦٩، تفوق إنتاجها على إنتاج السعودية، كما أن نصيب شركات النفط المستقلة من الإنتاج في ليبيا عام ١٩٧٠ كان يصل إلى ٥٥ بالمئة، بينما لم يتجاوز في بقية دول الأوبك في المتوسط ١٧ بالمئة، وهو أمر لفت انتباه الكونغرس الأمريكي، وأثار كثيراً من النقاش حول سيطرة شركات النفط الكبرى أو الأخوات السبع على هذه الصناعة في بقية المناطق، خاصة منطقة الخليج العربي، وأثر كل ذلك في درجة المنافسة، وتقليل الاحتكارات في سوق النفط، وانعكاسات كل ذلك على أسعار النفط التي يدفعها المستهلك الأمريكي(٦٨).

وتشير كثير من المصادر إلى أن هذه الطفرة النفطية أوجدت بيئة فساد، كما حصل عند اكتشاف النفط في السعودية قبل ذلك، وقد ظلت شركات النفط المستقلة تزيد من إنتاجها، الأمر الذي نتج منه فائض في السوق النفطي، وهذا بدوره أدى إلى تراجع سعر النفط بحوالى ٣٦ سنتاً أو ٢٢ بالمئة في الفترة ما بين عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩(٦٩).

(٦٨) «93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations,» *Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy* (1974), p. 5, and (1967), p. 106.

(٦٩) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 529.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل السابع

النفط سلعة استراتيجية

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

إن قصة تربّع النفط على عرش مصادر الطاقة هي قصة تداخلت فيها السياسة مع الاقتصاد، والحرب مع السلم، والعلم مع التقنية والأبعاد المحلية والدولية، والسعادة مع الحزن، والتنمية مع التخلف، وقد كتبت حولها كتب كثيرة، كما أنها هي قصة لم تنته فصولها بعد. فقد أصبح النفط مصدراً للطاقة من غير منافس، خاصة في النقل، فقد حلّ محل الفحم في مراجل السفن، وأصبح محركاً لقاطرات القطارات، ومصدراً لتدفئة المساكن والمكاتب، ووقوداً للطائرات، ومصدراً للطاقة الكهربائية، وطاقة الأفران الصناعية وغيرها من الاستخدامات المتزايدة.

وبالتالي، فإن جل ما نصبو إليه في هذا الفصل هو أن نقدم للقارئ نبذة مختصرة لرحلة النفط بآلامها وآمالها، منذ استخدامه في الإضاءة البسيطة إلى تصدّره لمصادر الطاقة، خاصة خلال القرن العشرين، مع محاولة إظهار الدور الذي أداه النفط العربي، خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وسنعالج الموضوع تحت ثلاثة عناوين رئيسية، هي: تطور وسائل النقل، وتحول آلة الحرب إلى النفط، ودور النفط في إعمار أوروبا واليابان.

أولاً: تطور وسائل النقل

مع بداية القرن العشرين، لم يعد استخدام النفط مقصوراً على الإضاءة، بل إنه أصبح يدخل في صناعة مئات المنتجات، ولكن المسألة كانت تراكمية. ففي عام ١٨٨٢، اكتشف توماس أديسون مصباحاً يشتغل على الكهرباء، وما إن توفرت البنية الأساسية اللازمة للاستفادة من هذا الابتكار، كالمحركات الكهربائية وغيرها، حتى أصبح عدد المصابيح التي تعمل على الكهرباء في الولايات المتحدة عام ١٩٠٠ وحدها حوالى ثمانية ملايين مصباح أو لمبة[١]. وفي أوروبا كانت بداية اكتشاف محركات السيارات،

(١) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 79.

حيث اكتشف مهندس بلجيكي يدعى أتين لينوار عام ١٨٦٠ ماكينة ذات محرك طرد داخلي وأخذ براءة اختراعها في فرنسا، وتبعه آخرون، مثل نيكولاس أوتو الذي اخترع في ألمانيا ماكينة بأربع سلندرات في عام ١٨٧٦، وتبعه كارل بنز وغوتليب ديلمر ورودولف ديزل(٢).

وفي عام ١٩٠١ قام ويلهلم مايبك، مساعد ديلمر ومكتشف الكربوريتر، باختراع نموذج للمرسيدس يعتبر أول نموذج للسيارة الحديثة بكل مكوناتها(٣). وهكذا لم ينته القرن التاسع عشر إلا وقد تم اختراع عدد من السيارات التي تسير على أربع عجلات، ولكن استخدامها ظل مقصوراً على القلة القادرة من الأفراد، ولم تتحول هذه السيارات من وسيلة تنقل النخبة القادرة على شرائها إلى وسيلة تنقل لبقية طبقات المجتمع إلا بعد اختراع هنري فورد لموديل سمّي بـ «موديل تي» في عام ١٩٠٨، وهو نموذج شعبي منخفض التكلفة. فهنري فورد ولد في مدينة صغيرة قريبة من مدينة ديترويت في ولاية ميتشغن، وبدأ حياته كميكانيكي، ثم أصبح مهندساً بالممارسة، ومن ثم أصبح رئيس المهندسين في مؤسسة أديسون للإضاءة في ديترويت قبل أن يتركها ليتفرغ لصناعة السيارات.

وفي عام ١٨٩٦ اخترع أول محرك يعمل بأربع سلندرات، وبعد مزيج من النجاحات والإخفاقات أنشأ شركة فورد للسيارات في عام ١٩٠٣. وفي العام نفسه الذي كان فيه عمره أربعين سنة، وضع بصمته على صناعة السيارات، عندما أعلن أنك إذا أردت أن تصنع سيارات، فلتكن هذه السيارات متشابهة في كل شيء، أي كل سيارة تخرج من المصنع تكون مثل الأخرى حتى في اللون، وهكذا ولد نموذج سيارة فورد الذي عرف بالاسم «تي»، وقد باعت منه الشركة ما بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤ حوالى مليون سيارة. بعد هذا النجاح، أدخل فورد «نظام التجميع» لأول مرة في تاريخ هذه الصناعة عام ١٩١٤، وقد كان لهذا الابتكار الجديد أثر كبير في تكاليف السيارة. فقبل وجود هذا النظام كانت عملية تجميع شاصي السيارة تستغرق ١٢,٥ ساعة، وقد تم تقليل ذلك إلى ساعة ونصف فقط بابتكار نظام التجميع(٤). ونتيجة لهذا التطور التقني

---

(٢) Jean-Pierre Bardou [et al.], *The Automobile Revolution: The Impact of an Industry* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1982), p. 5.

(٣) James J. Flink, *The Automobile Age*, 6th ed. (Cambridge, MA: MIT Press, 2001), p. 33.

(٤) Richard S. Tedlow, *New and Improved: The Story of Mass Marketing in America* (Cambridge, MA: Harvard Business School Press, 1996), p. 127.

تراجعت أسعار السيارة من حوالى ٨٩٠ دولاراً عام ١٩٠٨، إلى ٥٥٠ دولاراً عام ١٩١٤، ثم إلى ٢٩٠ دولاراً عام ١٩٢٤[٥].

ولم يكتف فورد بانخفاض سعر السيارة الناتج من ابتكار نظام التجميع، وإنما كان رائداً في مضاعفة الأجر اليومي لعماله ليصل إلى ٥ دولارات عام ١٩١٤، ثم قام بخفيض ساعات العمل اليومي إلى ثماني ساعات. وفي عام ١٩٢١، خفّض أيام العمل من ستة أيام إلى خمسة أيام. وقد شجعت هذه الخطوات عمال فورد على شراء السيارة وزيادة حجم الطلب عليها[٦]. وهكذا ارتفعت مبيعات هذه الشركة لتصل إلى مليوني سيارة عام ١٩١٦، ثم إلى ١٠ ملايين سيارة عام ١٩٢٤. وعندما تم التخلي عن «الموديل تي» عام ١٩٢٧ كانت المبيعات منه قد وصلت إلى أكثر من ١٥,٥ مليون سيارة[٧].

هذا النجاح الذي حققه هنري فورد، جعل نصيب شركة فورد من إنتاج السيارات في الولايات المتحدة في بداية العشرينيات من القرن العشرين يصل إلى ٦٠ بالمئة، ونصيبها من الإنتاج العالمي يعادل ٥٠ بالمئة. ولكن هيمنة فورد في صناعة السيارات لم تدم طويلاً، كما أن هيمنة روكفلر في صناعة النفط لم تدم كذلك. فمن أهم أسباب قوة النظام الرأسمالي، كما يقول الاقتصادي شومبيتر، أنه يتصف بظاهرة «التدمير الخلاق»، أي أن المنتج الحالي يتعرض لمنافسة منتج بديل وأفضل يحل محله. فقد استطاع ألفرد سلون، رئيس شركة جنرال موتورز، أن يخطف الأضواء من فورد. وقد كان نجاح شركة جنرال موتورز مبنياً على تجاوز فكرة فورد التي أسس عليها شركته ونجاحه، وهي فكرة «نموذج تي»، أي سيارة بالمواصفات نفسها للجميع، ذلك لأن سلون رأى أن موجة الغنى التي شهدتها العشرينيات تشير إلى أن هناك تغيراً في أذواق المستهلكين الذين بدأوا يبحثون عن شيء من التنوع في السيارات التي يشترونها.

وبذلك كان سلون هو صاحب فكرة التعديل الدوري أو التجديد في موديلات السيارات لتتوافق مع رغبات وحاجات المستهلكين، سواء تعلق ذلك بقوتها أو تسهيلاتها أو بلونها، أو غيرها من المواصفات. وهكذا ولدت شركة جنرال موترز

---

(٥) Thomas K. McCraw and Richard S. Tedlow, «Henry Ford, Alfred Sloan, and the Three Phases of Marketing,» in: Thomas K. McCraw, ed., *Creating Modern Capitalism: How Entrepreneurs, Companies, and Countries Triumphed in Three Industrial Revolutions* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997), p. 274.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٧) Bardou [et al.], *The Automobile Revolution: The Impact of an Industry*, p. 45.

عام ١٩١٠ بموديلاتها المختلفة التي كان من بينها بويك، والكاديلاك، وأولدزموبيل، وبونتياك، وما تبعها بعد ذلك. وقد تفوقت هذه الشركة بموديلاتها المتنوعة على فورد بنموذجه الجامد، ودفعته لاحقاً إلى التغيير والتغير[٨]. وقد كان هذا التوسع في إنتاج السيارات والطلب عليها مؤذناً في عام ١٩١٠ بتفوق الطلب على وقود السيارات على الطلب على الكيروسين وغيره من وقود الإضاءة[٩].

ثانياً: اعتماد آلة الحرب على النفط

التطور الثاني الذي أكد وعمّق دور النفط في الحياة المعاصرة بعد قطاع النقل، هو التحول الذي حصل في فنون الحرب، وأدى إلى اعتماد آلة الحرب على النفط بدرجة متزايدة. فمع نهاية القرن التاسع عشر، تم إدخال المحركات ذات الاحتراق الداخلي في كثير من السفن، مما جلب انتباه القطاعات العسكرية وقياداتها. واتضح أن النفط يتميز من الفحم المستخدم كمصدر للطاقة في السفن الحربية بعدة أمور منها: أن النفط أكثر كفاءة من الفحم، حيث إن منتج النافثا النفطي يغطي مسافة تزيد بأكثر من ٥٠ بالمئة على المسافة التي يمكن تغطيتها بكمية مساوية من الفحم، ومنها أن إعادة تزويد السفينة بالنفط يمكن أن تتم في عرض البحر، بينما يتطلب تزويد السفينة نفسها بالفحم التوقف عند مرفأ تتوفر فيه التسهيلات اللازمة، وأخيراً منها أن كلفة تحريك وتخزين النفط على الباخرة هو أقل بكثير من كلفة تخزين الفحم الذي يخصص له عادة ثلاثة أرباع الملاحين على ظهر السفينة[١٠]. إضافة إلى المواصفات السابقة، فإن السفينة التي تستخدم الفحم ينتج منها دخان يمكن رؤيته من مسافة تصل إلى ١٠ كيلومترات، بينما السفينة المعتمدة على النفط لا تترك أثراً يمكن أن يتم تتبعها من خلاله، كما أن السفينة المعتمدة على النفط يمكنها أن تصل إلى كامل سرعتها في حوالى نصف ساعة، بينما محرك الفحم يتطلب ما بين ٤ و٩ ساعات للوصول إلى السرعة نفسها[١١].

هذه المواصفات وغيرها للنفط جعلت الدول الغربية تحرص ليس فقط على اقتنائه وزيادة استخدامه في ترسانتها العسكرية، وإنما كذلك على محاولة حرمان الخصم منه

---

(٨) McCraw and Tedlow, Ibid., p. 267.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٥٦.

(١٠) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 22.

(١١) Anton Mohr, *The Oil War* (New York: Harcourt Brace and Co., 1926).

بشتى الطرق، والسيطرة على مناطق وجوده. وسنحاول في ما يلي الاستشهاد ببعض الأمثلة من تاريخ الحربين العالميتين الأولى والثانية.

١ - الحرب العالمية الأولى

كان أول من طرح فكرة تحويل السفن الحربية من محركات تعمل على الوقود إلى أخرى تعمل على النفط، هو أدميرال البحرية البريطانية فيشر، وذلك في عام ١٨٨٢، ثم تبنّى الفكرة، كما سبق ذكره، ونستون تشرشل الذي طالب حكومته في عام ١٩١١ بإحلال النفط مكان الفحم في البحرية الملكية البريطانية. وقد تحقق له ذلك في عام ١٩١٣. ولا شك في أن تشرشل القائد والأدميرال العسكري، كان يرى في هذه الخطوة وسيلة للسيطرة على المحيطات والتفوق على البحرية الألمانية المنافسة له عندئذ، وخاصة أن ألمانيا كانت تثير قلق بريطانيا على صعيدين: **الأول** إحرازها لتقدم ملموس في قوتها البحرية قبل الحرب العالمية الأولى، وكذلك سعيها إلى بناء خط سكة حديد يربط بين برلين وبغداد التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية حينئذ، وهو مشروع كانت تعارضه بريطانيا؛ **والثاني** هو تزايد قوتها الاقتصادية والتقنية خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى[١٢].

وعلى الرغم من أن بريطانيا كانت مصدراً لحوالى ٥٠ بالمئة من تجارة الفحم في العالم خلال تلك الفترة، إلا أن مواردها النفطية كانت شحيحة جداً. ففي عام ١٩١٢، كان نصيب الولايات المتحدة أكثر من ٦٣ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، تتبعها منطقة باكو في آذربيجان التي كانت تابعة لروسيا بحوالى ١٩ بالمئة، ثم المكسيك بحوالى ٥ بالمئة من الإنتاج العالمي[١٣].

وقد أدت هذه المعطيات بتشرشل إلى اقتراح سيطرة الحكومة البريطانية على شركة النفط الإنكليزية - الفارسية التي سمّيت لاحقاً بشركة النفط البريطانية (BP) التي سبق الحديث عنها في الفصول المتعلقة بنشأة وتطور الامتيازات النفطية. وكانت مطالبة تشرشل بمساهمة الحكومة في هذه الشركة محاولة لربط النفط بالأمن القومي البريطاني ولتبرير التوسع الاستعماري، أو كما قال في كلمته أمام البرلمان الإنكليزي:

---

(١٢) F. William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order* (San Diego, Calif: Progressive Press, 2012), p. 15.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

«إذا لم نستطع الحصول على النفط، فلن نحصل على القمح، ولن نحصل على القطن، ولن نحصل على ألف سلعة أخرى ضرورية للحفاظ على قدرة بريطانيا الاقتصادية»[١٤]. وفي هذه الكلمة تشديد لا لبس فيه على أهمية السيطرة على موارد النفط وتجارته، حتى تتمكن بريطانيا من تنويع مصادرها من الطاقة مع تحقيق استقلاليتها.

وفي عام ١٩١٤، استكمل تشرشل سعيه هذا عندما اشترت الحكومة البريطانية نسبة ٥١ بالمئة من شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية أو «BP» لاحقاً، وهكذا استطاع تشرشل أن يعالج أزمة شركة النفط الإنكليزية ـ الفارسية المالية، وأن يجعل هذه الشركة حصان طروادة للسيطرة على مناطق النفط في البلدان العربية[١٥]. وجاءت الحرب العالمية الأولى لتؤكد أهمية النفط ومنتجاته في الحرب والسلم على حد سواء، كما أثارت هذه الأهمية المتزايدة للنفط في تحديد موازين القوى بين الدول القلق من نضوبه أو عدم القدرة على الحصول عليه بكلفة مقبولة[١٦]. هذا التخوف كان مصدره الولايات المتحدة الأمريكية، فالنتائج التي خرجت بها لجنة كلفها الكونغرس عام ١٩١٦ بدراسة مستقبل النفط، لم تكن مشجعة، حيث إنها أشارت إلى أن غالبية آبار النفط الأمريكية قد تجاوزت ذروتها الإنتاجية، وأنها في طريقها إلى النضوب الذي من المتوقع أن يحصل في غضون ٢٥ سنة في أحسن الأحوال[١٧].

وهنا بدأت تتشكل أطماع الدول الغربية في السيطرة على نفط الشرق الأوسط، فهذا السير موريس هانكي، وزير الحرب في الحكومة البريطانية، يوجّه عام ١٩١٨ خطاباً إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد بلفور يقول فيه: «سيحتل النفط في الحرب القادمة مكانة الفحم في الحرب الحالية ... والمصدر الوحيد والكبير الذي يمكن أن يخضع لسلطتنا هو نفط إيران والعراق ... وهذا يعني أن السيطرة على هذين المصدرين تصبح هدفاً عسكرياً بريطانياً من الدرجة الأولى»[١٨]. غير أن أهم ما كشفته أحداث الحرب العالمية الأولى هو حجم الاستعداد لدى الدول الاستعمارية لممارسة الخداع والتزوير والتآمر، وحتى استغلال المنظمات العالمية من أجل السيطرة على النفط، خاصة في المنطقة العربية.

---

(١٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 160.

(١٥) George W. Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy* (Knoxville, TN: Vanderbilt University Press, 1970), p. 19.

(١٦) Frank C. Hanighen, *The Secret War* (New York: The John Day and Co., 1934), pp. 22-23.

(١٧) Helmut Mejcher, *Imperial Quest for Oil: Iraq, 1910-1928* (London: Ithaca Press, 1976), p. 37.

(١٨) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 188.

كما أنها كشفت درجة الانخداع لدى القيادات العربية بالمستعمر، وبغياب الرؤية الاستراتيجية لديهم حينئذ، حيث إنهم تعاونوا مع المستعمر الغربي من أجل التخلص من «المستبد العثماني»، وكأن الانفصال عن الدولة العثمانية وتجزئتها قد ينتج منهما حلّ لمشاكل العرب عندئذ. فقد اتفق الشريف حسين بن علي، شريف مكة، مع الإنكليز على الوقوف معهم ضد الأتراك مقابل الحصول على دولة عربية مستقلة. وقد تولى قيادة القوة العربية في هذه الحرب تي. أي. لورنس، أو لورنس العرب، كما عرف في كتب التاريخ. وقد قتل من العرب في هذه الحرب ما يزيد على ١٠٠ ألف، غير أن لورنس هذا وحكومته البريطانية كانا يمارسان أسوأ أنواع الخداع في حق العرب، لأن الحقيقة التي تكشفت لاحقاً هي أن الغرب لم يكن يرغب في تحرير العرب من الأتراك، وإنما كان يرغب في إضعاف الأتراك، ثم تجزئة العرب والسيطرة على مواردهم وموقعهم الاستراتيجي.

ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧ استولى البلاشفة على الحكم في روسيا، وقد نشر لينين ورفاقه وثيقة وقّعتها روسيا في عهد ما قبل الثورة مع كل من بريطانيا وفرنسا، وكانت الوثيقة تنصّ على تقاسم النفوذ في الدولة العثمانية بعد هزيمتها، وهذه الوثيقة هي «اتفاقية سايكس - بيكو» نسبة إلى اسمي وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي، والتي أخضع بموجبها الوطن العربي للنفوذ البريطاني - الفرنسي[١٩].

وعندما تسرّبت هذه الوثيقة لم تتردّد الدول الاستعمارية عن محاولة تغطية الأمر بمزيد من الخداع، فقد صدر بيان من بريطانيا وفرنسا في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ يؤكد أنهما «يحاربان من أجل التحرير الكامل للشعوب التي طالما تعرّضت لاضطهاد الأتراك، ولقيام حكومات وإدارات وطنية تستمد شرعيتها من شعوب المنطقة»[٢٠]. ولكن الأحداث اللاحقة أكدت صحة التآمر البريطاني - الفرنسي على العرب، فجنوب سورية الكبرى، أي ما يعرف اليوم بفلسطين والأردن، احتفظت به بريطانيا تحت سيطرتها.

أما فرنسا، فقد احتلت بقية سورية، وقسّمتها إلى ستة كيانات، هي: منطقة العلويين، ومنطقة الدروز، ومنطقة المسيحيين، ومنطقة لواء الإسكندرون التي يقطنها

---

(١٩) «Documents on British Foreign Policy, 1919-1939,» First Series, vol. IV (1939), pp. 245-247.

(٢٠) Jukka Nevakivi, *Britin, France and the Arab Middle East, 1914-1956* (London: Athlone Press, 1969), p. 264.

أتراك وعلويون وأرمن، ومنطقتا دمشق وحلب. وقد تم لاحقاً توحيد منطقتي حلب ودمشق في عام ١٩٢٤، ثم أضيفت إليهما منطقة الدروز عام ١٩٣٦، ومنطقة العلويين عام ١٩٣٧، لتكوّن مجتمعة كياناً جديداً هو ما يعرف اليوم بسورية، بينما تم إعطاء لواء الإسكندرون لتركيا عام ١٩٣٩، وبقيت منطقة المسيحيين أو لبنان وحدها مستقلة من بين الكيانات الستة التي أوجدها الاستعمار الفرنسي(٢١).

هذا في ما يتعلق باتفاقية سايكس - بيكو، أما لورنس العرب، فقد اعترف لاحقاً بأنه مارس الاحتيال على العرب، لأن مصالح حكومته تأخذ الأولوية على أي اعتبار آخر بما في ذلك وعوده للعرب، ولكن لماذا؟ يجيب لورنس في مذكراته قائلاً: «لاقتناعي بأن مساعدة العرب كانت أساسية لانتصارنا السريع والرخيص في الشرق الأوسط، وأنه من الأفضل أن ننتصر ونخلف بوعدنا من أن نخسر ... فالحماس العربي كان وسيلتنا الأولى لكسب الحرب الشرقية. لذلك فقد أكدتُ لهم أن إنكلترا تحافظ على كلمتها نصاً وروحاً. وبهذه الطمأنة أبلى العرب بلاء حسناً. ولكن بدل أن نكون فخورين بما فعلناه معاً، كنت دائماً خجولاً وبمرارة»(٢٢).

ولم تكن هذه الخديعة الاستعمارية الوحيدة التي مارسها الغرب في حق العرب، ففي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٧، بعث آرثر بلفور، وزير خارجية بريطانيا، برسالة إلى والتر روتشيلد، ممثل اتحاد اليهود في بريطانيا، يعده فيها بدولة قومية لليهود في فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني. وهذا التعهد هو ما عرف بـ «وعد بلفور»، علماً أن هذا الوعد قد أعطي من قبل من لا يملك لمن لا يستحق. ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت نسبة اليهود في فلسطين لا تزيد على ٣ بالمئة من إجمالي السكان، بينما البقية هم من الفلسطينيين، ثم بدأت الهجرات الصهيونية من الدول الغربية، خاصة روسيا والمناطق الناطقة باللغة الألمانية، حتى أصبحت نسبتهم مع بداية الحرب العالمية الأولى تعادل ١٠ بالمئة، نصفهم أتوا من أوروبا(٢٣).

وخلال الحرب العالمية الأولى وتهاوي الإمبراطورية الروسية نتيجة للثورة البولشيفية، أعلن في الجزء الواقع غرب بحر قزوين بما في ذلك منطقة باكو النفطية،

---

(٢١) George Antonius, «Syria and the French Mandate,» *International Affairs*, vol. 13, no. 4 (July-August 1934), pp. 523-539.

(٢٢) T. E. Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom* (London: Cape Publication, 1935), p. 24.

(٢٣) John McHugo, *A Concise History of the Arabs* (London: Saqi Books, 2014), p. 127.

ما عرف بجمهورية آذربيجان المستقلة، التي تعتبر أول دولة مسلمة تسمح للمرأة بالتصويت، سابقة بذلك الولايات المتحدة، غير أن لينين أكد أن جمهوريته الثورية لن يكتب لها البقاء من غير نفط «باكو»، مما دفعه إلى السيطرة على هذه الجمهورية الإسلامية الوليدة عام ١٩٢٠، وجعلها جزءاً من الاتحاد السوفياتي، ثم قام بتأميم نفطها[٢٤].

٢ ـ الحرب العالمية الثانية

أما أهمية النفط كسلعة استراتيجية خلال الحرب العالمية الثانية، فقد كانت أكثر وضوحاً، كما أن الصراع عليه كان أكثر كلفة، فاليابان التي كانت في نهاية الثلاثينيات لا تنتج محلياً إلا حوالى ٧ بالمئة من حاجاتها النفطية، بينما كانت تستورد حوالى ٨٠ بالمئة من حاجاتها من الولايات المتحدة، و١٠ بالمئة من الشركة الملكية الهولندية، وقد عانت آثار الكساد الكبير، وشعرت بضعفها وقلة مواردها الطبيعية، كانت لها تطلعات إلى الهيمنة على منطقة آسيا من أجل توفير هذه الموارد. فالجيش الياباني كان يحاول خلال هذه الفترة الحفاظ على نفوذه في منشوريا التي استولت عليها اليابان خلال حربها مع الصين عام ١٨٩٥، بينما كانت البحرية اليابانية تتطلع إلى الجنوب، خاصة مناطق الملايا والهند الصينية وبقية الجزر التي تمتلك بعض الموارد الطبيعية، وكان الهدف، كما تشير المصادر التاريخية، هو تحقيق تعايش وازدهار في هذه المنطقة، ولكن تحت السيطرة اليابانية لتتخلص اليابان من مشكلة نقص مواردها الطبيعية[٢٥]. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٣٧، حصلت بعض المناوشات العسكرية بين اليابانيين والصينين قرب بيجين، ثم تطورت هذه المناوشات عندما قذفت الصين ميناء للبحرية اليابانية في شنغهاي يوم ١٤ آب/ أغسطس.

وهكذا بدأت الحرب بين اليابان والصين، وكانت اليابان تعتبر في رأي الكثيرين هي الدولة المعتدية، وفي هذه الأثناء، كانت مواقف جميع الأطراف في حالة تحول تدريجي، فالولايات المتحدة ممثلة بإدارة روزفلت كانت تتجه إلى تقليل مساعدتها، خاصة العسكرية منها، لليابان لأنها كانت ترى فيها الدولة المعتدية، ولكنها في الوقت نفسه لم تكن راغبة في عزلها كلياً حتى لا تدفعها إلى معسكر ألمانيا النازية التي كانت

(٢٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 51.

(٢٥) A. Barnhart, *Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919-1941* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), pp. 28-29.

اليابان تقترب منه، ولكن بحذر، نظراً إلى اعتمادها المفرط على النفط الأمريكي لتشغيل آلتها العسكرية[٢٦].

وقد استمرت اليابان في التمدد في الهند الصينية، ففي تموز/ يوليو عام ١٩٤١ تمكنت من السيطرة على كامل مناطق جنوب شرق آسيا، وفي الوقت نفسه تمكنت ألمانيا من دخول روسيا، مما دفع بالولايات المتحدة إلى تجميد أرصدة اليابان لديها، إضافة إلى فرض حظر نفطي عليها شاركت فيه بريطانيا والحكومة الهولندية في المنفى. وفي ظل هذه التطورات، لم يكن هناك خيار أمام الأحلاف لإيقاف دول المحور، أي ألمانيا وإيطاليا واليابان، من مزيد من التوسع، ولا أمام اليابان للحصول على حاجاتها من النفط، سوى الحرب[٢٧].

وبالفعل، قامت الطائرات اليابانية في ٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٤١ بضرب الأسطول الأمريكي في برل هاربر، ولم يكن الأمريكيون يتوقعون هذه الضربة في هذا المكان، وإنما توقعوها في شرق آسيا، ولم يعتبروا من التاريخ. فاليابان انتصرت في حربها مع روسيا سابقاً بمفاجأة الروس بضرب الأسطول الروسي في بورت آرثر[٢٨].

وقد كان ضرب الأسطول الأمريكي في برل هاربر وتعطيل قدراته يهدف إلى منع الولايات المتحدة من التدخل في الهند الصينية، حيث كانت الطائرات اليابانية تسقط قنابلها على عدد كبير من دول شرق آسيا، كل ذلك لتأمين نقل النفط من شرق آسيا إلى اليابان، اي أن الغاية من كل هذا الهجوم هي تأمين آبار النفط في شرق آسيا.

أما إيطاليا بقيادة بينيتو موسوليني، فقد قامت قبل ذلك في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٣٥ باحتلال إثيوبيا. وقد طرح أنتوني إيدن، ممثل بريطانيا في عصبة الأمم، التي وجدت قبل الأمم المتحدة، فكرة فرض حظر نفطي على النظام الإيطالي، وقد أيد هذا الاقتراح عدد من الدول الغربية، إلا أن فرنسا لم تلتزم بالحظر، وقد أسرّ موسوليني لاحقاً إلى أدولف هتلر قائلاً: «لو أن عصبة الأمم أخذت باقتراح أنتوني إيدن في قضية الصراع في إثيوبيا، كنت سأنسحب من إثيوبيا خلال أسبوع، وكان هذا الانسحاب سيشكل كارثة

---

(٢٦) Jonathan G. Utley, *Going to War With Japan, 1937-1941* (Knoxville: University of Tennessee Press, 1985), pp. 36-37.

(٢٧) Peter Lowe, *Great Britin and the Origins of the Pacific War: A Study of Policy in East Asia, 1937-1941* (Oxford: Clarendon Press, 1977), pp. 239-240.

(٢٨) David Khan, *The Codebreakers: The Story of Secret Writing* (New York: Mcmillan, 1967), pp. 22-27.

لي»[٢٩]. ويبدو أن هذه الخاطرة التي تفوّه بها موسوليني قد ترسّخت في ذاكرة أدولف هتلر، فأصبح شديد الإصرار على السعي من أجل تقليل اعتماد ألمانيا على الشركات الأجنبية والواردات الأجنبية من النفط. وقد دفع بمشروع استخراج الوقود من الفحم، الذي بدأته قبل ذلك شركة فاربن في أواخر العشرينيات، إلى الأمام، على الرغم مما كان يتطلبه هذا المشروع من دعم حكومي وحماية، في ظل تزايد تنافسية النفط وتراجع أسعاره[٣٠].

وبالفعل، عندما غزت ألمانيا بولندا في بداية أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٩ معلنة بداية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، أنشأ النظام النازي حوالى ١٤ مصنعاً لإنتاج الوقود الصناعي، إضافة إلى ستة مصانع أخرى كانت تحت الإنشاء. وفي عام ١٩٤٠، أصبح الإنتاج الألماني من الوقود الصناعي يعادل ٧٢ ألف برميل في اليوم، ويمثل ٤٦ بالمئة من إجمالي العرض، وكذلك ٩٥ بالمئة من وقود الطيران. غير أن هذا الاعتماد المتزايد على الوقود الصناعي لم يجعل هتلر يتناسى أهمية الدور الذي سيؤديه النفط في الحرب القادمة، مما جعل من بين أهدافه السيطرة على بعض مصادره أو محاولة تدمير منابعه إذا كانت تحت سيطرة أعدائه[٣١].

ففي عام ١٩٤١، عندما قرر أدولف هتلر غزو روسيا، كانت السيطرة على آذربيجان أحد أهم أهدافه الاستراتيجية لتوفير الوقود لمعداته الحربية، وقد أكد ذلك بقوله إلى أحد قادته العسكريين: «اذا لم نضع أيدينا على نفط باكو، فإننا سنخسر الحرب».

وعلى الرغم من اقترابه من منطقة باكو، إلا أنه لم يستطع تحقيق حلمه بالسيطرة عليها بسبب شراسة المقاومة السوفياتية، ووعورة التضاريس الجبلية في القوقاز. ولذلك، فإن عدداً من المراقبين يرى أن هذا الإخفاق كان أحد أسباب هزيمته[٣٢]. غير أن الألمان استطاعوا في بداية الحرب أن يبثّوا الرعب في قلوب الإنكليز عندما قاموا بضرب ناقلات النفط المتجهة من الولايات المتحدة إلى بريطانيا في عرض المحيط الأطلسي، مما أحدث نقصاً في الوقود البريطاني، ودفع تشرشل إلى وصف القصف

---

(٢٩) Robert Goralski and Russel W. Freeburg, *Oil and War: How the Deadly Struggle for Fuel in WWII Meant Victory or Defeat* (New York: William Morrow, 1987), pp. 23-24.

(٣٠) John R. Gillingham, *Industry and Politics in the Third Reich: Ruhr Coal, Hitler, and Europe* (London: Methuen, 1985), pp. 69-75.

(٣١) Anne Skogstad, *Petrolum Industry of Germany During the War* (Santa Monica: Rand Corporation, 1950), p. 34.

(٣٢) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 52.

الذي تعرّضت له هذه الناقلات بـ «السحابة الأكثر سواداً التي كان علينا مواجهتها»[٣٣]. وفي شمال أفريقيا، كان نقص الوقود سبباً رئيسياً في استسلام الجيش الألماني بقيادة إيروين روميل ومعه الجيش الإيطالي بعد خسارة معركة العلمين في آذار/ مارس ١٩٤٣ أمام قوى الحلفاء بقيادة القائد الإنكليزي الجنرال مونتغمري، وذلك بعد أن استطاع القائد الألماني روميل في بداية هذه المعركة أن يتعدّى الحدود الليبية ـ المصرية ليصبح على مقربة من الإسكندرية في مصر في أيار مايو/ عام ١٩٤٢، حتى إن موسوليني وهتلر بدآ يخططان للدخول إلى القاهرة والسيطرة على المنطقة العربية، وقد بدأ تجار القاهرة، كما تشير بعض المصادر، بإنزال صور روزفلت وتشرشل، واستبدالها بصور موسوليني وهتلر في محلاتهم.

في ظل هذه التطورات، بدأت إمدادات الوقود تؤثر في قدرة جيوش دول المحور في الاستمرار في المعركة والحفاظ على المكاسب، ثم إلى التراجع أمام هجمات مونتغمري. وقد كان روميل يتحدث كثيراً عن قضية إمدادات النفط على جيشه خلال مراسلاته مع هتلر. ففي أحد هذه المراسلات، كان يقول لهتلر: «لسوء الحظ أن مخزوننا من الوقود بدأ في النضوب، ونحن نترقب بقلق الهجوم البريطاني القادم، لأننا نعلم أن تحركاتنا ستتحدد بمؤشر الوقود، وليس بالتكتيكات العسكرية»[٣٤]. وفي تعليق آخر له على أهمية الوقود في تقرير نتائج الحروب، يقول روميل: «إن الرجال الشجعان لا يستطيعون فعل شيء من غير سلاح، والسلاح لا قيمة له من غير ذخيرة كافية، والسلاح والذخيرة لا يجديان في الحروب المتحركة من غير وجود آليات مزوّدة بوقود كاف تنقلهم».

وفي رسالة إلى زوجته، يقول روميل: «نقص البنزين!!! كاف لأن يجعل الإنسان يبكي»[٣٥]. وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية، استطاعت قوى الحلفاء أن توجه ضربة قاصمة إلى مصانع الوقود الصناعي الألماني التي سبق ذكرها، فابتداءً من شهر أيار/ مايو عام ١٩٤٤، تعرضت هذه المصانع لقصف متتابع، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج من حوالى ٩٢ ألف برميل في اليوم عندما بدأ القصف إلى حوالى ٥ آلاف برميل في أيلول/

---

(٣٣) Martin Gilbert, *Winston S. Churchil* (Boston, MA: Houghton Mifflin, 1983), vol. 6: *Finest Hour, 1939-1941*, p. 1036.

(٣٤) B. H. Liddell Hart, ed., *The Rommel Papers*, translated by Paul Findlay (New York: Da Capo Press, 1985), pp.141 and 191.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٨ و٤٥٣.

سبتمبر من العام نفسه، مما أدى إلى تعطيل قدرة الطيران الألماني على حماية المواقع الاستراتيجية، بما فيها مصانع الوقود الصناعي. وفي هذه الأثناء، تمكّن الجيش الروسي من السيطرة كذلك على نفط رومانيا الذي كان الجيش الألماني يعتمد عليه. وقد كانت هذه الهجمات مقدمة لنهاية الحرب وإخراج ألمانيا من فرنسا[٣٦].

وقد شهدت الأيام الأخيرة من الحرب إدخال الغواصات الأمريكية في المعركة وقيامها بضرب ناقلات النفط المتجهة إلى اليابان، مما أدى تدريجياً إلى انكماش الوقود المتوفر في الجزر اليابانية. وقد ساعد في تنفيذ هذه الخطة قدرة الأمريكيين على فك شيفرة الاتصالات اليابانية، ومعرفة خط سير ناقلات الوقود من شرق آسيا، وقد اعتبر عدد من الاقتصاديين اليابانيين لاحقاً هذا الاستهداف لناقلات النفط وفرض الحصار على اليابان بمثابة «الضربة القاتلة أو القاضية لاقتصاد اليابان خلال الحرب»[٣٧]. غير أن اليابانيين أثبتوا لقوى الحلفاء بعملياتهم الانتحارية التي قام بها الطيارون على منطقة أوكيناوا أن استسلامهم لن يحصل إلا بعد تكبيد الحلفاء خسائر باهظة. وقد يكون هذا الإدراك من قبل الولايات المتحدة خاصة، هو الذي دفعها إلى إسقاط القنبلة الذرية الأولى على هيروشيما يوم ٦ آب/ أغسطس عام ١٩٤٥، ثم القنبلة الثانية على ناكازاكي يوم ٩ آب/ أغسطس من العام نفسه، واضعة بذلك سابقة خطيرة لاستخدام هذا السلاح الفتاك، ومؤكدة عجزها عن هزيمة اليابان بالأسلحة التقليدية[٣٨].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن قوى الحلفاء استخدمت في الحرب العالمية الثانية مئة ضعف ما استخدمته من بنزين في الحرب العالمية الأولى، وكان الجندي الأمريكي إذا ذهب إلى الحرب يحتاج إلى ما يعادل ٦٧ رطلاً إنكليزياً من المعدات والزاد، وكان الوقود يمثل حوالى ٥٠ بالمئة منها[٣٩].

ثالثاً: إعادة إعمار أوروبا واليابان

لقد أدى النفط، خاصة العربي منه، دوراً رائداً في إعادة إعمار كل من أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن أغلب ما يقرأه المراقب في أدبيات الغرب

---

(٣٦) Goralski and Freeburg, *Oil and War: How the Deadly Struggle for Fuel in WWII Meant Victory or Defeat*, pp. 247-248.

(٣٧) Jerome B. Cohen, *Japan Economy in War and Reconstruction* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1949), pp. 104 and 158.

(٣٨) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, p. 365.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٨٢.

عن تلك الفترة هو الثناء على خطة مارشال الأمريكية التي كانت تهدف إلى بناء أوروبا واليابان من جديد كوقاية من المدّ الشيوعي الذي انتشر إلى أوروبا الشرقية عندئذ. ولذلك فلا بد من وضع الأمور في نصابها، وذلك بتوضيح الدور الذي أداه النفط العربي الرخيص خلال تلك المرحلة المهمة(٤٠).

ففي الولايات المتحدة ارتفع استهلاك النفط من ٥,٨ مليون برميل في اليوم عام ١٩٤٨ إلى حوالى ١٦,٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٢، وفي أوروبا كانت الزيادة خلال السنوات نفسها من ٩٧٠ ألف برميل في اليوم إلى ١٤,١ مليون برميل في اليوم، وفي اليابان من ٣٢ ألف برميل في اليوم إلى ٤,٤ ميلون برميل في اليوم، وكانت هذه الزيادة في الطلب على النفط هي نتيجة لمعدلات النمو الاقتصادي التي تحققت في هذه الدول، وما نتج منها من زيادة في الدخل مكّنت أصحابها من شراء السيارات والمعدات الإلكترونية، واستخدام وسائل التدفئة والتكييف الحديثة، وصناعة البتروكيميائيات والبلاستيك وغيرها. فقد زاد عدد السيارات في الولايات المتحدة من حوالى ٤٥ مليون سيارة عام ١٩٤٩ إلى ١١٩ مليون سيارة عام ١٩٧٢، وفي بقية العالم كانت الزيادة من ١٨,٩ مليون سيارة إلى ١٦١ مليون سيارة خلال الفترة نفسها(٤١).

وعلى الرغم من هذه الزيادة في الطلب، إلا أن العرض كان أكبر، وبالتالي فقد كان هناك فائض في الإنتاج، فقد ارتفع الإنتاج العالمي للنفط من حوالى ٨,٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٤٨ إلى ٤٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٢. غير أن نصيب الولايات المتحدة من هذا الإنتاج العالمي قد تراجع خلال هذه الفترة نفسها من حوالى ٦٤ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة. أما إنتاج النفط من الشرق الأوسط، فقد ارتفع خلال هذه الفترة من ١,١ مليون برميل يومياً إلى ١٨,٢ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة قدرها ١٥٠٠ بالمئة.

وفي ظل سيطرة الأخوات السبع على الصناعة النفطية، كان إجمالي الإنتاج من السعودية وإيران والكويت والعراق والإمارات قد ارتفع من ١,٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٥٣ إلى ١٣,٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٠، ثم إلى ٢٠,٥ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٣(٤٢). ونتيجة لهذه السياسات من قبل شركات النفط في ظل غياب

---

(٤٠) «Twentieth Century Petroleum Statistics,» DeGolyer and McNaughton (1994), <http://www.demac.com/index.php/hidden/20th-century-petroleum-statistics/>.

(٤١) Neil H. Jacopy, *Multinational Oil: A Study in Industrial Dynamics* (New York: Macmillan, 1974), pp. 49-55.

(٤٢) «Twentieth Century Petroleum Statistics».

أي دور للدول المنتجة خلال هذه الفترة، شهدت أسعار النفط انخفاضاً استمر إلى بداية السبعينيات، فعلى سبيل المثال كان سعر برميل النفط «العربي الخفيف» الذي استخدم كمرجع لتسعير النفط لاحقاً، يعادل دولارين عام ١٩٥٠، ثم انخفض إلى ١,٨ دولار للبرميل في الستينيات، ثم انخفض مرة أخرى إلى حوالى ١,٢١ دولار للبرميل عام ١٩٧٠ بسعر فوب أو على ظهر الباخرة[٤٣].

هذه الأسعار كانت قيمتها الاسمية أقل بكثير مما كانت عليه أسعار النفط مع بداية الحرب العالمية الأولى، أما قيمتها الحقيقية، أي قوتها الشرائية فكانت أكثر سوءا كذلك[٤٤]. وقد كان لهذا الرخص في أسعار النفط دور كبير في النهضة الصناعية التي شهدتها الدول الغربية بعد الحرب، أو كما ورد في أحد التقارير الأمريكية: «لولا النفط لما تم تنفيذ خطة مارشال»، خاصة أن سعر نفط الشرق الأوسط انخفض خلال هذه الفترة إلى أدنى من سعر نفط الخليج الأمريكي الذي كان مرجع التسعير سابقاً، كل ذلك من أجل مساعدة أوروبا على التحول من الفحم إلى النفط المستورد كمصدر للطاقة[٤٥]. وهكذا بدأ اعتماد أوروبا على نفط الشرق الأوسط بالتزايد، ففي عام ١٩٤٦ كان حوالى ٧٧ بالمئة من النفط المعروض في أوروبا هو من الغرب، خاصة الولايات المتحدة، بينما كانت التوقعات في ذلك الوقت تشير إلى أنه مع عام ١٩٥١ ستكون نسبة نفط الشرق الأوسط من النفط المصدّر إلى أوروبا تعادل ٨٠ بالمئة[٤٦].

واللافت للانتباه أنه خلال هذه الفترة التي كانت فيها شركات النفط تتحكّم في أسعار وكميات إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط، صعوداً وهبوطاً، لتحقيق مصالحها، كانت هيئة سكة حديد تكساس في المقابل تنسّق مع حكومات الولايات المنتجة للنفط من أجل السيطرة على النفط الأمريكي وترشيد إنتاجه، تجنباً لأية آثار سلبية قد تخلفها المنافسة بين الشركات[٤٧]. وقد أكد وزير الخارجية البريطانية للجنة الدفاع التابعة لرئيس الوزراء حينئذ أنه «من غير الشرق الأوسط ونفطه، فليس هناك أمل

(٤٣) Morris A. Adelman, *The Genie Out of the Bottle: World Oil since 1970* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995), p. 96.

(٤٤) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 81.

(٤٥) W. G. Jensen, *Energy in Europe, 1945-1980* (London: G. T. Foulis, 1967), p. 21.

(٤٦) Aaron David Miller, *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1980), pp. 177-178.

(٤٧) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 81.

لنا في تحقيق مستوى المعيشة الذي نرنو إليه في بريطانيا»(٤٨). ويقول المؤرخ الاقتصادي ألفرد شاندلر «إن معجزة كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب قامت على المؤسسات المتطورة والنفط الرخيص»(٤٩).

وقد كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطاً خلال هذه الفترة من أجل إبقاء أسعار النفط المستورد من الشرق الأوسط منخفضة، حتى تتم عملية إعادة إعمار أوروبا واليابان، واحتواء المدّ الشيوعي الصاعد(٥٠).

وقد استجابت شركات النفط لهذه الضغوط من أجل كسب رضا الحكومة الأمريكية، ودخول أسواق أوروبا، وساعد على ذلك أن تكلفة الإنتاج في الشرق الأوسط كانت منخفضة مقارنة بغيرها، وبالتالي فتراجع الإيرادات الناتج من انخفاض الأسعار كان يتم تعويضه بزيادة الإنتاج واستنزاف هذه الثروة الناضبة. وقد استمرت أسعار نفط الشرق الأوسط في الانخفاض مقارنة بأسعار نفط خليج الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب، حتى أصبحت تساوي حوالى ٥٩ بالمئة من قيمة أسعار الخليج الأمريكي مع بداية عام ١٩٦٠، وزادت الفجوة بين السعرين لتصل إلى ١,٢٦ دولار في آب/ أغسطس عام ١٩٦٠(٥١). وعندما أعلن اليهود عن قيام دولتهم في ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨، واعترفت روسيا والولايات المتحدة بها، كانت شركات النفط الأمريكية مستمرة في بناء خط أنابيب النفط الذي يصل بين نقاط تصدير النفط في السعودية وميناء صيدا في لبنان، ثم منها إلى الدول المستهلكة، وقد تم الانتهاء من هذا الخط في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٠.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، بدأ النفط السعودي يتدفق إلى أوروبا عن طريق هذا الخط الذي يصل طوله إلى حوالى ١٠٤٠ ميلاً كبديل للرحلة البحرية التي كانت تستغرقها سفن نقل النفط عن طريق قناة السويس، والتي كانت تقدر بحوالى ٧٢٠٠ ميل. وهكذا بدأت كل من أوروبا واليابان تنتعش اقتصادياً بسبب النفط العربي الرخيص، بينما وجد الوطن العربي نفسه في مواجهة جسم غريب تم زرعه بين

(٤٨) Alan Bullock, *Ernest Beven: Foreign Secretary, 1945-1951* (London: Heinemann, 1984), p. 113.

(٤٩) Alfred D. Chandler, Jr., «Industrial Revolution and Institutioanl Arrangement,» *Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences*, no. 33 (May 1980), pp. 47-48.

(٥٠) Taki Rifai, *The Pricing of Crude Oil* (New York: Praeger, 1974), pp. 51-52.

(٥١) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 11-12.

مشرقه ومغربه ليستنزف موارده عبر العقود، وكان ملك السعودية يردّ على من يطالبه بمقاطعة الشركات الأمريكية عندما اعترفت الولايات المتحدة بإسرائيل بالقول إن توفر إيرادات النفط من إنشاء خط الأنابيب سيمكّن السعودية من تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني[٥٢].

وهنا لا بد من التذكير بأن المخطّطات الاستعمارية لتجزئة الوطن العربي، وزرع دولة إسرائيل، تعود إلى بدايات القرن العشرين، ففي عام ١٩٠٧، اجتمع عدد من المفكرين والفلاسفة الغربيين بتكليف من رئيس وزراء بريطانيا عندئذ السير هنري كامبل بانرمان لدراسة سبل الحفاظ على المصالح الاستعمارية الغربية في الشرق، وقد خرجوا بتقرير حمل اسمه، ونص على أن «هناك شعباً يسيطر على مساحات واسعة غنية بالثروات الظاهرة والباطنة، ويسيطر على تقاطع طرق العالم. أرضهم هي مركز الحضارات البشرية والديانات، ولهم دين واحد، ولغة واحدة، وتاريخ واحد، وآمال مشتركة، وليست هناك حواجز طبيعية تفصلهم عن بعضهم البعض. ولو صدف أن توحدت هذه المنطقة في دولة واحدة، فإنها ستمسك بمقدّرات العالم في يديها، وستفصل أوروبا عن بقية العالم. وبأخذ هذه الاعتبارات بجدّية، فإنه لا بد من زرع جسم غريب في قلب هذه المنطقة ليحول دون توحّد شطريها، وذلك بإنهاك قواها بحروب لا تنتهي. ويمكن لهذا الجسم أن يكون رأس حربة لتحقيق مصالح الغرب»[٥٣].

ولكن أهمية نفط الشرق الأوسط تعدّت مسألة تنفيذ خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا، وأصبحت مسألة مهمة في بروز الولايات المتحدة كقوة كبرى بدأت تأخذ مكان بريطانيا وفرنسا، وتدخل في حرب باردة مع الاتحاد السوفياتي، أي أن نفط الشرق الأوسط أصبح ذا أهمية متزايدة للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، ليس فقط لحماية أوروبا الغربية، وإنما كذلك لتوفير حاجات الولايات المتحدة المتزايدة من واردات النفط، ولاستخدامه كذلك كوسيلة ضغط على خصومها.

وقد استطاع النفط خلال هذه الفترة أن يحل تدريجياً محل الفحم كمصدر للطاقة والصناعة في المجتمعات الغربية، فقد شهدت هذه الفترة تحولاً واضحاً نحو النفط، وذلك لعدة أسباب، منها الكلفة، ومنها الكفاءة الإنتاجية، ومنها الآثار البيئية، ومنها

---

(٥٢) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 426-427.

(٥٣) Awni Farsakh, «The Arab Scene 100 Years after Campbell-Bannerman,» translated by Adib S. Kawar, <http://www.tlaxcala.es/pp.asp?lg=en&referncece=4652>.

سهولة الحركة والنقل. وقد كان هذا التحول واضحاً خلال الفترة المذكورة، ففي عام ١٩٥٥ كان الفحم يمثل حوالى ٧٥ بالمئة من الطاقة في دول غرب أوروبا، بينما لم تزد نسبة مساهمة النفط على ٢٣ بالمئة، غير أن هذه النسب انقلبت عام ١٩٧٢ فأصبح نصيب الفحم لا يزيد على ٢٢ بالمئة من إجمالي الطاقة، بينما ارتفعت مساهمة النفط إلى ٦٠ بالمئة.

وفي اليابان، كان نصيب النفط من الطاقة في بداية الخمسينيات يعادل ٧ بالمئة، ثم أصبح في بداية الستينيات يمثل حوالى ٧٠ بالمئة من الطاقة اليابانية[٥٤].

وفي ظل هذه الأهمية المتزايدة لنفط الشرق الأوسط، خاصة النفط السعودي الذي أصبح جائزة يتطلع الجميع إلى نيلها، ليس مستغرباً أن يبعث الرئيس الأمريكي ترومان برسالة إلى الملك عبد العزيز في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٠ هي أشبه ببوليصة التأمين يقول فيها: «إنني أودّ أن أجدد لفخامتكم التأمينات التي قدمت لكم مراراً في السابق والتي تشير إلى اهتمام الولايات المتحدة في الحفاظ على استقلال السعودية وحماية أراضيها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتجاهل أي تهديد تتعرض له مملكتكم»[٥٥].

---

(٥٤) Yergin, Ibid., pp. 544-546.

(٥٥) Miller, *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949*, p. 203.

الفصل الثامن

فترة المدّ القومي العربي

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

شهد الوطن العربي منذ بداية الخمسينيات، أو منذ قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ على وجه التحديد، مدّاً قومياً عربياً، من أهم صوره الحركة الناصرية وحزب البعث، وقد امتد تأثير هذه التيارات إلى بقية البلدان العربية. وبغضّ النظر عن نجاحات أو إخفاقات أو درجة ما أنجزته هذه الأحزاب من برامجها المعلنة أو المنعطفات التي سارت فيها لاحقاً، خاصة في ما يتعلق بالحريات، وهو موضوع لا يعنينا هنا، إلا أن ما لا يمكن إنكاره هو أنّها استطاعت أنْ توجد روحاً جديدة في المنطقة تمثلت بالنظر إلى العرب كأمة واحدة، تشترك في الآمال والآلام، وتسعى إلى تحقيق تنميتها وأمنها في إطار إقليمي واحد يمتد من الخليج إلى المحيط، وبصورة مستقلة مهما اعترضت طريق تحقيق هذا الحلم من معوقات.

ففي بداية الخمسينيات، كانت العقود السائدة بين أغلب الدول المنتجة وشركات النفط هي عقود «الامتيازات»، وكانت في كثير من خصائصها تعكس الهيمنة الغربية، وضعف الدول النفطية أمام شركات النفط، ومن ورائها الدول الغربية. فبالإضافة إلى إعطاء شركات النفط حرية تسعير وإنتاج النفط طبقاً لما يخدم مصالحها، كانت عقود الامتيازات تشتمل في طيّاتها على بنود تخلّ بسيادة واستقلالية الدول المنتجة: كعدم رضوخها للقوانين المحلية، وامتدادها لفترات تزيد على سبعين عاماً أحياناً، وتغطيتها لمساحات شاسعة، وتحتكر من قبل عدد قليل من شركات النفط. كما أنّها كانت تلزم الدول المنتجة تحت بند «الاستقرار المالي» بعدم فرض الضرائب على شركات النفط أو تعديل المعدلات الواردة في هذه العقود، علماً أن فنزويلا لم تقبل بهذا البند، بينما رضخت له دول الشرق الأوسط[1]. ويعود هذا الاستغلال البشع من قبل شركات النفط للدول المنتجة عندئذ إلى عدد من الأسباب، منها: عدم تعبير حكومات الدول المنتجة

(١) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), pp. 8-12.

عن إرادة شعوبها، وإنّما عن رغبات نخب حاكمة تعاني الفساد والاستبداد، والحرص على المصالح الضيّقة، وندرة الموارد البشرية ذات المهارات العالية لإدارة القطاع النفطي، وغياب التعاون الجاد والفاعل بين الدول المنتجة، وعوامل الجغرافيا السياسية، وسيطرة شركات النفط العالمية على مراحل الصناعة النفطية كلها(٢).

هذه الممارسات الاحتكارية وغير العادلة من قبل شركات النفط العالمية في حقّ الدول المنتجة، سبق أن كشفها تقرير مهم صدر عن الكونغرس الأمريكي، وقامت بإعداده لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية عام ١٩٤٩، ولكنه لم ينشر إلا في آب/أغسطس عام ١٩٥٢، وكان ملخص ما نشر عن ممارسات شركات النفط يشير إلى أن الأخوات السبع: «كانت تسيطر على أغلب مناطق إنتاج النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وتسيطر على كافة المصافي الأجنبية، وتسيطر على كلّ براءات وتقنيات التكرير، وتوزع أسواق العالم النفطية بينها، وتتقاسم خطوط النفط والناقلات مع بعضها البعض، وتفرض أسعاراً مصطنعة»(٣).

وإضافة إلى تكامل هذه الشركات الرأسي، كان هناك كذلك تكامل أفقي بينها، وقد تجسّد هذا التكامل في تعاونها مع بعضها البعض في التنسيق في ما يتعلق بالأسعار والمنتجات النفطية، فقد كانت توليفات هذه الشركات هي التي حصلت على امتيازات التنقيب عن النفط في كلّ دول العالم تقريباً، فشركة أرامكو مثلاً كانت مكوّنة من أربع شركات نفط أمريكية، وشركة نفط العراق كانت مكوّنة من الشركات نفسها تقريباً، إضافة إلى الشركات البريطانية والفرنسية. ومن الأمثلة على تعاون هذه الشركات ما حدث خلال الثورة المكسيكية عام ١٩٣٨ من تعويض تراجع الصادرات المكسيكية من النفط البالغة حوالى ٦٠ ألف برميل في اليوم من إنتاج فنزويلا، وما حدث كذلك في إيران عندما قامت حكومة مصدّق بتأميم النفط الإيراني، وما نتج من ذلك من حظر على الصادرات النفطية الإيرانية.

وقد تمّ تعويض هذه الصادرات بزيادة الإنتاج في بعض دول المنطقة، كالسعودية، والكويت، وقطر. كما استمرت شركات النفط في هذه الممارسات الضاغطة على

---

(٢) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٢٦ ـ ١٣١.

(٣) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped* (New York: The Viking Press, 1975), p. 138.

الدول المنتجة حتّى بعد قيام منظمة الأوبك، وإن كان بوتيرة أضعف بكثير(٤). ولكن الحكومات الغربية لم تتردّد في تجاهل المبادئ وإخفاء الحقائق في ما يتعلق بممارسات شركاتها النفطية، طالما أن في ذلك خدمة لمصالحها. فتقرير الحكومة الأمريكية الذي ذكرناه سابقاً يشير في طياته إلى بند ورد في اتفاقية سان ريمو التي وزعت تركة الدولة العثمانية، ينصّ، كما ذكرنا، في فصل سابق على حقّ الحكومة العراقية في المشاركة بنسبة ٢٠ بالمئة في شركة نفط العراق التي كانت تسيطر عليها الأخوات السبع، ولكن شركات النفط تهربت من هذا البند، ولم تلتزم به، غير أن هذه الفقرة لم تنشر مع التقرير الذي صدر عام ١٩٥٢، وإنّما نشرت عام ١٩٧٤، حفظاً للأمن القومي الأمريكي، كما تشير المصادر، أو تستراً، إذا شئت، على سرقة حقوق الآخرين(٥).

وبحسب عقود الامتيازات كان عائد الدول المنتجة من النفط غير مرتبط بالأرباح التي تحققها شركات النفط، وإنّما كانت هذه الأرباح تتمثل بمبلغ مقطوع قدره ٤ شلنات ذهبية لكلّ طن يتم إنتاجه وتصديره، أو ما يعادل عندئذ ١,٦٥ دولار للطن، أو ٢٢ سنتاً للبرميل الواحد. هذا المبلغ الزهيد الذي كانت تستلمه الدول المنتجة من إيراد ثروتها النفطية هو الذي كان أحد أهم أسباب عمليات تأميم النفط التي تمت في المكسيك في الثلاثينيّات، وفي إيران في الخمسينيّات، وفي العراق في السبعينيّات.

وهكذا استمرت شركات النفط العالمية في الاستفراد بالقرارات المهمة في الصناعة النفطية من غير أدنى اعتبار لمصالح الدول المنتجة، غير أن فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها شهدت إرهاصات مدّ قومي مناهض للهيمنة الأجنبية، ابتداء من المكسيك التي أمّمت نفطها عام ١٩٣٨، مروراً بفنزويلا التي أدخلت مبدأ المناصفة في الأرباح مع شركات النفط في أواخر الأربعينيات، وانتهاء بمنطقة الشرق الأوسط التي أخذ بعضها بالنموذج المكسيكي، كإيران، والعراق، أو النموذج الفنزولي، كما فعلت بقية البلدان العربية في الخليج العربي، والمغرب العربي، في الخمسينيّات.

وسنركز هنا على أهم أحداث فترة الخمسينيّات والستينيّات التي كانت لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على القطاع النفطي، والتي قد مهدت بدورها لكثير من التطورات اللاحقة، كقيام منظمة الأوبك وثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر، وهي موضوعات سيأتي الحديث عنها في فصول تالية.

---

(٤) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: St. Martin's Press, 1981), pp. 1-3.

(٥) Sampson, Ibid., p. 181.

أولاً: مبدأ مناصفة الأرباح

لقد أدى السنيور ألفونزو دوراً مهماً في حصول فنزويلا على المناصفة في الأرباح في عام ١٩٤٨، عملاً بقانون النفط الصادر عام ١٩٤٣، إذ إن الشيخ عبد الله الطريقي الذي استفاد من تجربة فنزويلا، وكان مدركاً لتفاصيل الصناعة النفطية، ووطنياً مستعصياً على الإفساد والاحتواء، أدى دوراً مهماً في تصحيح علاقة الحكومة السعودية بشركة أرامكو التي كانت تملكها أربع شركات نفط أمريكية، وكانت في الحقيقة أقرب إلى دولة داخل الدولة.

وقد عبر وزير النفط السعودي الذي جاء بعد الطريقي، الشيخ أحمد زكي اليماني، عن هذه الهيمنة للدول الغربية وشركات النفط التابعة لها على مقدّرات نفط المنطقة لفترة طويلة، في ورقة قدمها إلى ندوة فكرية نظّمتها وحدة الدراسات في دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر في الإمارات عام ٢٠٠٠ بقوله: «وأعود إلى الماضي من دون أن أتوغل كثيراً، وإنّما أكتفي بالقول إنَّ البترول العربي الذي بدأ في الثلاثينيّات والأربعينيات والخمسينيّات والستينيّات كانت تكتشفه وتنتجه شركات الامتياز، وشركة الامتياز كانت دولة داخل الدولة، بمعنى أنّها تفعل ما تشاء، ولا تنصاع لقوانينها، وليس لها إلا أنْ تدفع لنا شيئاً من ربحها»[٦]. وكان الشيخ عبد الله الطريقي قد تعامل مباشرة مع شركات النفط عندما عُيّن مديراً عاماً لمكتب التفتيش على الشركات البترولية في المنطقة الشرقية عام ١٩٤٩، ثمّ أصبح رئيس إدارة شؤون الزيت والمعادن عام ١٩٥٥، وبعد ذلك عين كأول وزير للنفط السعودي في كانون الأوّل/ ديسمبر عام ١٩٦٠.

وقد زار الشيخ الطريقي فنزويلا، وعرف كذلك طبيعة العلاقة بين حكومتها وشركات النفط خاصة، وأدرك بذلك حجم الابتزاز الذي تمارسه أرامكو في حقّ بلده، مما دفعه إلى ممارسة شتى الضغوط على شركات النفط العاملة في السعودية للبدء في مفاوضات لتصحيح عقودها النفطية مع الحكومة السعودية في آب/ أغسطس عام ١٩٥٠. ومما ساعد على تقوية موقفه التفاوضي مع شركات النفط تجارب كلّ من المكسيك وفنزويلا، حيث انتهت الأولى بالتأميم، والثانية بالمناصفة في الأرباح، كما

---

(٦) أحمد زكي يماني، «المشهد النفطي والعالمي ٢٠٠٠،» ورقة قُدِّمت إلى: **الوطن العربي بين قرنين: دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر**، تحرير عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٩٦.

أنَّ الحكومة الأمريكية كانت حريصة في هذه الفترة على عدم تشجيع المدّ القومي العربي في المنطقة، وما كان يعنيه ذلك من إمكانية التواصل مع المعسكر الشيوعي الذي كان يحقق مكاسب في مواجهتها في كوريا وبقية مناطق آسيا، كما أنّها كانت متخوفة كذلك من إمكانية خسارة الامتياز، أو كما قال أحد تقارير وزارة الخارجية الأمريكية: «طالما أن تراجع دور شركات النفط أصبح حتمياً، فليكن هذا التراجع منظماً ونافعاً لكلّ الأطراف»(٧).

وحول قضية المناصفة في الأرباح، يقول الشيخ الطريقي: «فقد عدتُ إلى المملكة من أمريكا في أواخر عام ١٩٤٨، واشتغلت رئيساً لمكتب التفتيش على الشركات البترولية في عام ١٩٤٩، وكان أول ما قمتُ به أن قدمت للحكومة السعودية مذكّرة أطلب فيها أن تعامل الشركات البترولية العاملة في المملكة حكومة المملكة كمعاملتها لحكومة الجمهورية الفنزولية في أمريكا الجنوبية، وذلك بأن تحصل الحكومة على نصف أرباح الشركة، كما هي الحال في فنزويلا». وبالفعل دخلت الحكومة السعودية مع شركة أرامكو في مفاوضات انتهت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠ باتفاقية مناصفة الأرباح التي زادت دخل المملكة من حوالى ٥٠ مليون دولار عام ١٩٤٩ إلى ١١٣ مليون دولار عام ١٩٥٠، ثمّ إلى ٥٢٣,٧ مليون دولار عام ١٩٦٤(٨). وما إن حصلت السعودية على حقّ المناصفة، حتى تبعتها الكويت، ثمّ العراق عام ١٩٥٢، ثمّ بقية الدول الخليجية.

غير أن شركات النفط استطاعت لفترة أنْ تحرم الدول المنتجة من تحقيق كافة المكاسب من معادلة المناصفة، لأن هذه الشركات كانت تعطي نفسها خصماً قدره حوالى ١٨ بالمئة من السعر المعلن، خاصة في حالتي السعودية والعراق، مبرّرة ذلك بدفع ضرائب لدولها الأصلية. فعلى سبيل المثال كانت أرامكو تعلن في ميناء رأس تنورة السعودي سعراً للنفط قدره ١٧٥ سنتاً للبرميل الواحد، ولكنها كانت تحاسب الحكومة السعودية على أساس أن سعر النفط هو ١٤٣ سنتاً للبرميل، بينما كان الفرق بين السعرين يذهب على شكل خصومات تقدّمها شركة أرامكو للشركات المالكة لها عند بيعها النفط.

---

(٧) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), pp. 445-448.

(٨) **عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة**، تحرير وليد خدوري، وقفية عبد الله الطريقي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢١١.

وقد تحدّث الشيخ الطريقي عن هذا التلاعب بمبدأ المناصفة بقوله: «وقد نصحتُ الحكومة بأن تصرّ على أن يكون حساب الضريبة على أساس السعر المعلن، ورفض جميع الخصميات، لأن هذه الخصميات تذهب إلى مالكي أرامكو وحدهم، وبالتالي فإن مبدأ مناصفة الأرباح يميل إلى صالح أرامكو ومالكيها. والمناصفة معناها النصف لكلّ فريق. وقد كان واقع المقاسمة هو ٣٩ بالمئة للحكومة السعودية، و٦١ بالمئة لشركة أرامكو». وبالفعل دخلت الحكومة السعودية في مفاوضات مع شركة أرامكو، وانتهت بقبول شركة أرامكو دفع تعويضات للحكومة السعودية عن هذه الخصومات السابقة بلغت حوالى ٣٠٥ ملايين دولار[٩].

وقد استطاع الشيخ الطريقي في لقاء جمعه بالشيخ عبد الله السالم الصباح في بيروت عام ١٩٥٣ أنْ يقدم نصيحة مشابهة في ما يتعلق بالخصومات. وبالفعل، استطاعت الحكومة الكويتية أنْ تفاوض شركة نفط الكويت، وأن تحصل على تعويضات قدرها ٢٥ مليون جنيه استرليني[١٠]. غير أن شركات النفط وحكوماتها ظلت تحصل على نصيب الأسد من الريع النفطي بسبب سيطرتها على كافة مراحل الصناعة النفطية، ففي دراسة أعدتها منظمة الأوبك عام ١٩٦٣، اتضح أنْ نصيب الدول المنتجة من متوسط سعر البرميل المكرر والبالغ ١١ دولاراً، لم يكن أكثر من ٧٤ سنتاً للبرميل، بينما كان الجزء المتبقي يذهب إلى شركات النفط وحكوماتها[١١].

ثانياً: تأميم قناة السويس

في عام ١٩٥٦، تمّ تأميم قناة السويس، وهي الممر المائي المصري الذي يبلغ طوله حوالى ١٠٠ ميل. وقد تم الانتهاء من بنائه في عام ١٨٦٩ من قبل شخص فرنسي تقاسم الامتياز مع الحكومة المصرية، ويدعى فردينان دي ليسبس، ثمّ استولت بريطانيا في عام ١٨٧٥ على نصيب الحكومة المصرية البالغ ٤٤ بالمئة بسبب ديون الخديوي، لتصبح القناة شريان التجارة البريطانية مع الهند حتّى استقلال الهند عام ١٩٤٨، ولتتأكد المقولة بأن «مصارف الغرب أكثر خطورة من جيوشه»[١٢]، لأن المديونية للغرب كانت

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(١١) Seymour, *OPEC: Instrument of Change,* p. 16.

(١٢) Eugene Rogan, *The Arabs: A History* (New York: Allen Lane, 2009), p. 105.

مدخلاً إلى احتلال مصر من قبل بريطانيا. ثمّ ازدادت بعد ذلك أهمية القناة كطريق إلى تجارة النفط، حيث إنّها تختصر طريق التجارة ما بين الخليج العربي وأوروبا إلى ٦٥٠٠ ميل بدل طريق رأس الرجاء الصالح الذي يصل إلى ١١,٠٠٠ ميل.

وفي عام ١٩٥٥، كان ثلثا النفط المتجه إلى أوروبا يمرّ في هذه القناة[١٣]. فالقناة قبل التأميم كانت بالنسبة إلى الشعب المصري رمزاً للمديونية وللاستعمار، وما جناه على مصر وبقية الوطن العربي من مآسٍ ليس أقلها قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. وكانت غالبية إيرادات شركة قناة السويس عندئذ تذهب إلى المساهمين الأوروبيين، وعلى رأسهم الحكومة البريطانية، وبالتالي فهي لم تكن تختلف كثيراً عن الامتيازات النفطية التي كان فيها كثير من الاستغلال لثروات المنطقة العربية.

وعلى الرغم من أنَّ الامتياز الأجنبي في قناة السويس كان سينتهي في عام ١٩٦٨، إلا أن الأحداث في المنطقة كانت لا تحتمل الانتظار إلى ذلك الحين. وهنا نرى مرة أخرى، كيف كانت الحرب الباردة تلقي بظلالها على كلّ الصراعات الإقليمية، فعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة كانت في البداية ترى أن امتياز قناة السويس كان من مخلفات الحقبة الاستعمارية، ويجب إنهاءه أو تعديله كبقية الامتيازات في المنطقة، إلا أن كسر الرئيس عبد الناصر احتكار الغرب لبيع السلاح إلى المنطقة، بعقده صفقة لشراء السلاح من الاتحاد السوفياتي، جعل الولايات المتحدة تنظر إلى قضية القناة من منظور صراعها مع الاتحاد السوفياتي، وإمكانية أنْ يؤدي هذا الصراع في النهاية إلى إغلاق القناة أمام شحنات النفط المتجهة إلى الغرب.

وعندما زار سيلوين لويد، وزير الخارجية البريطانية، مصر، خلال هذه الفترة، قال لعبد الناصر: «إن القناة هي جزء لا يتجزأ من المعادلة النفطية في الشرق الأوسط، وبالتالي فهي حيوية بالنسبة إلى بريطانيا»، فردّ عليه الرئيس عبد الناصر بأنّها إذا كانت فعلاً بهذه الأهمية، فيجب أنْ تكون هناك مناصفة في أرباحها أسوة بالمناصفة التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط.

وفي ١٩ تموز/ يوليو عام ١٩٥٦ ألغى وزير خارجية الولايات المتحدة القرض الذي كان مقرراً تقديمه عن طريق البنك الدولي لبناء سدّ أسوان أو السد العالي في مصر،

---

(١٣) Harold Lubell, «World Petroleum Production and Shipping: A Post-Mortem on Suwez,» *Rand Corporation* (2 January 1958), pp. 17-18.

وقد ظهرت عدة تبريرات في الأدبيات الغربية لهذا القرار، منها عدم رغبة المزارعين في الجنوب الأمريكي في منافسة القطن المصري لإنتاجهم، ومنها أنَّ النظام الناصري معادٍ لإسرائيل حليفة الولايات المتحدة، وهناك كذلك رأي ثالث يقول إنَّ الكونغرس الأمريكي قد أعطى الإدارة الأمريكية الخيار بين مساعدة واحد من الرؤساء المحايدين، إما تيتو أو عبد الناصر، فاختارت الإدارة تيتو.

والحقيقة أن هذه المبرّرات كلها لا تخلو من الصحة، ولكن السبب الرئيسي والأهم لإلغاء التمويل للسد العالي، هو إصرار عبد الناصر على المضي في صفقة السلاح الروسي، وتقاربه مع المعسكر الاشتراكي في فترة كان هذا المعسكر في عنفوانه، ويشكل أخطاراً كثيرة وكبيرة على الغرب[١٤].

وفي تموز/ يوليو، ألقي الرئيس عبد الناصر خطاباً تحدّث فيه عن قضية قناة السويس، وما إن انتهى الخطاب حتّى تحرّك الجيش المصري وسيطر على القناة، لينهي الامتياز الأجنبي فيها، ويفاجئ الغرب الذي فاجأه بإلغاء القرض لبناء السد العالي. وعلى الرغم من توقعات الغرب بأن المصريين لن يتمكنوا من تشغيل القناة من غير المهارات الغربية، إلا أنَّ الإعداد المصري الذي سبق تأميم القناة أثبت أنَّ التوقعات الغربية كانت أوهاماً، فقد استمرت القناة في العمل بصورة طبيعية، كما كان الحال قبل التأميم بشهادة الغربيين أنفسهم[١٥].

وقد اختلفت مواقف الولايات المتحدة من جانب، وبريطانيا وفرنسا من جانب آخر، حول التعامل مع هذا التأميم للقناة. فالرئيس الأمريكي أيزنهاور كان متخوفاً من أنْ يؤدي استخدام القوة إلى تعاطف جميع دول العالم الثالث، وتقوية موقف عبد الناصر، وإضعاف الحكومات الحليفة للغرب بوجه عام، إضافة إلى تزايد النفوذ السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة وحلفائها. أما حكومتا بريطانيا وفرنسا، فقد رأتا في قرار عبد الناصر ضربة لمصالحهما ونفوذهما في المنطقة، ففرنسا كانت تواجه تحدّي الثورة الجزائرية التي كان عبد الناصر يساعدها بكلّ الوسائل، وبريطانيا كانت ترى في هذه الخطوة خطراً على إمدادات النفط. فعندما اجتمع إيدن، وزير الخارجية البريطانية، في نيسان/ أبريل عام ١٩٥٦ مع كلّ من خروتشوف وبولغانين

---

(١٤) Anthony Moncrieff, ed., *Suez: Ten Years after* (New York: Pantheon, 1966), pp. 40-41.

(١٥) W. Roger Louis and Roger Owen, eds., *Suez 1956: The Crisis and its Consequences* (Oxford: Clarendon Press, 1989), p. 110.

في لندن، كان واضحاً في تحديد أهمية الشرق الأوسط كمصدر للنفط، عندما قال للقياديين السوفيات: «لنكون واضحين في ما يتعلق بالنفط ... أننا سنحارب من أجله ... نحن لا نستطيع العيش من غير نفط ... ولن نقبل بأن نموت خنقاً».

كما إنَّ بريطانيا كانت ترى أنْ نجاح عبد الناصر في تأميم القناة هو تكرار لتجربة مصدّق في إيران، بل أكثر خطورة، لأن عبد الناصر كان يخاطب الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج[١٦].

وعندما بعث أيزنهاور برسالة إلى وزير الخارجية البريطانية، أنتوني إيدن، يطلب منه أن لا يتبع سياسات تضفي مكانة على عبد الناصر وتجعله بطلاً، كان ردّ السير إيفون كيركباترك، وكيل وزارة الخارجية البريطاني، على النحو التالي: «أتمنى أنْ يكون الرئيس أيزنهاور على حقّ ... ولكنني مقتنع بأنّه على خطأ. فإذا لم نردّ، فإن عبد الناصر سيزداد قوة، وسيقوم تدريجياً بفرض سيطرته على الدول النفطية، فهو لديه النية والقدرة على تدميرنا. فإذا منعنا من نفط الشرق الأوسط لسنة أو سنتين، فإن احتياطي الذهب لدينا سينفد، وإذا نفد احتياطي الذهب، فإن منطقة الاسترليني ستتفكك، وإذا تفككت منطقة الاسترليني ولم تتبقَّ لدينا احتياطيات، فلن نتمكّن من إبقاء قواتنا في ألمانيا، ولا في أي مكان آخر. وأشك في أنّنا سنكون قادرين على توفير الحدّ الأدنى اللازم للدفاع عن أنفسنا، والدولة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، هي دولة منتهية»[١٧].

وفي ٢٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر عام ١٩٥٦، تمّ عقد اجتماع في فيلا في منطقة سيفريس في فرنسا، شارك فيه عدد من السياسيين والعسكريين من بريطانيا وفرنسا، وانضم إليهم وفد إسرائيلي مكوّن من بن غوريون وموشيه ديان وشمعون بيريس. وقد تمّ الاتفاق في هذا الاجتماع على أن تبدأ إسرائيل هجوماً عسكرياً على سيناء، مبررة ذلك بالضغوط التي يمارسها عبد الناصر، ثمّ تقوم بريطانيا وفرنسا بإصدار إنذار إلى عبد الناصر بالعودة عن قراره بتأميم قناة السويس. وفي حالة رفضه، وهو الأمر المتوقع، يتم إنزال قوات بريطانية ـ فرنسية في القناة لاستعادة النفوذ عليها، على أمل أنْ تؤدي هذه الخطوات مجتمعة إلى سقوط النظام في مصر. وقد سمّي هذا العدوان بالعدوان الثلاثي.

---

(١٦) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power,* p. 484.

(١٧) Louis and Owen, eds., Ibid., p. 123.

وبالفعل، بدأت العمليات العسكرية بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٦، ودخلت قوى الدول الثلاث إلى مصر، وأغلقت مصر القناة. ولم يكن الوضع الدولي مناسباً لنجاح هذا العدوان، فالرئيس أيزنهاور لم يعلم بالعمليات العسكرية إلا بعد أنْ بدأت، وكان يخوض فترة انتخابات رئاسية، وقد رفض التعاون مع القوى الثلاث عسكرياً أو مالياً، وكان يعتقد أن هذه السياسات ستغضب العرب، ولذلك فقد أصرّ على انسحابها من مصر.

أما روسيا، فقد دخلت خلال هذه الفترة لإخماد ثورة قامت ضدها في هنغاريا، ووقفت مع مصر، بل وهددت بضرب كلّ من بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، تعهدت كلّ من بريطانيا وفرنسا للرئيس أيزنهاور الذي انتخب رئيساً للمرة الثانية بأن تنسحبا من مصر. وهكذا فشل هذا العدوان، وأصبحت القناة تحت السيادة والإدارة المصريتين[١٨].

وفي بداية عام ١٩٥٧، تمّ إصلاح الدمار الذي حلّ ببعض خطوط الأنابيب في العراق، وتمّت كذلك إزالة السفن التي تمّ إغلاق القناة بها، وبدأ النفط العربي يتجه مرة ثانية إلى الغرب، ولكن بعد أنْ استطاعت مصر أنْ تستعيد سيطرتها على قناة السويس، وتستخدم مواردها في بناء السد العالي وغيره من المشروعات التنموية[١٩]. ولا شكّ في أن قرار تأميم القناة قد حرّر دول الشرق الأوسط من «عقدة مصدّق»، وشجع هذه الدول على مزيد من الخطوات التحررية من هيمنة الغرب لاحقاً، أو كما قال ألفونزو، وزير النفط الفنزويلي السابق: «لولا تأميم قناة السويس ما كانت منظمة الأوبك لترى النور»[٢٠].

ثالثاً: شركات النفط المستقلة

بعد أزمة السويس، جاء دور شركات النفط المستقلة لتؤدي دوراً مهماً في تقوية التوجهات القومية في المنطقة، وذلك من خلال استعداد هذه الشركات للدخول

(١٨) United States Congress, Senate, Committee on the Judiciary and Committee on Interior and Insular Affairs, *Emergency Oil Lift Program and Related Oil Problems: Joint Hearings, 85th Congress, 1st Session* (Washington, D. C: GPO, 1957), p. 2401.

(١٩) «Economic Consequemces of the Closure of the Suez Canal,» Office of Intelligence Research, Department of State (7 January 1957).

(٢٠) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story,* transalted by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), p. 74.

في عقود نفطية تحقق مكاسب كبيرة للدول المنتجة، مقارنة بالعقود الموقّعة مع الأخوات السبع. ومرة أخرى نرى أن المبادرة كانت من قبل الشيخ الطريقي الذي كان يطالب بمشاركة الدول المنتجة في جميع مراحل الصناعة النفطية، لكسب الخبرات، وزيادة نصيب هذه الدول من القيمة المضافة لهذه الصناعة، والاستعداد للسيطرة التامة عليها.

وبالعودة إلى تلك الفترة، نرى أنَّ الشيخ الطريقي قد روّج لهذه الأفكار ومارسها عندما أتيحت له الفرصة لفعل ذلك، فعلى صعيد الترويج للفكرة، يقول الشيخ الطريقي: «كنت قد نصحت الحكومة السعودية بأن تطلب من الشركات العاملة في السعودية أن لا يشمل نصيب الحكومة من الأرباح فقط عمليات الإنتاج داخل المملكة، بل يتعداه إلى الأرباح العائدة إلى نشاط الشركات في النقل والتكرير والتسويق في خارج المملكة. وقد تقدّمت الحكومة بطلب إلى أرامكو بهذا الصدد، ولكننا لم نستطع إقناع مالكي أرامكو بوجهة نظرنا، فوجدت من المناسب إيجاد اتفاقية امتياز تشمل مثل هذه الشروط لتكون مثلاً للشركات العاملة، وبالتالي يمكننا تطبيق الشروط الجديدة على أرامكو».

أما على صعيد الممارسة، فقد وجد الشيخ الطريقي ضالته في «شركة النفط العربية» التي أسستها اليابان عام ١٩٥٧ من أجل تحقيق بعض الاستقلال عن شركات النفط العالمية في توفير مصادر الطاقة، وقد حصلت هذه الشركة على امتيازين للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية من المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت، كما قدمت هذه الشركة عروضاً مغرية للدولتين. ولم تكن هذه العروض بسبب كرم هذه الشركة، وإنّما لأنها كانت تتفاوض مع رجل صلب في حرصه على مصالح وطنه، ويعرف ما يريد، وهو يجلس على طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، يقول الطريقي: «فلما طلب اليابانيون امتيازاً في المنطقة المغمورة للمنطقة المحايدة الكويتية ـ السعودية، فاوضتهم لمدّة سنتين تقريباً، وأمكن إقناعهم بقبول جميع الشروط التي كنا نريد تطبيقها على أرامكو.

وأهم شروط الاتفاقية مع الشركة اليابانية كانت تتمثل بأن تكون الأسعار التي تحاسب الحكومة بموجبها هي الأسعار المعلنة، التي لا تعلن إلا بموافقة الحكومة عليها مقدماً، وأن يشمل الربح جميع عمليات الشركة في الداخل وفي الخارج، وأن يكون ٣٠ بالمئة من موظفيها خارج المملكة من السعوديين، وأن تكون هناك لجنة

مشتركة للإشراف على مصاريف الشركة، وأن تكون نسبة الربح من صافي الأرباح ٥٦ بالمئة للحكومة»[٢١].

وهكذا تمّ الاتفاق بين الشركة اليابانية والحكومة السعودية على اقتسام الأرباح بنسبة ٥٦ بالمئة للسعودية، و٤٤ بالمئة للشركة مع السماح للسعودية بتملك ٢٠ بالمئة من أسهم الشركة اليابانية، ثمّ تمّ توقيع اتفاق مشابه مع الكويت، ولكن بنسبة أرباح قدرها ٥٧ بالمئة للحكومة الكويتية، و٤٣ بالمئة للشركة اليابانية، مما اضطر الشركة إلى أنْ ترفع نصيب السعودية إلى ٥٧ بالمئة من الأرباح لاحقاً[٢٢].

رابعاً: الثورة العراقية عام ١٩٥٨

ظلت علاقات الحكومات العراقية المتتالية مع شركة نفط العراق متوترة بسبب تقديم هذه الأخيرة مصالحها على مصالح العراق، وبسبب تزايد المشاعر العراقية الرافضة للهيمنة الغربية، وخاصة أن العراق كان مركزاً لحلف بغداد الذي ترعاه الدول الغربية في مواجهة المعسكر الاشتراكي. وقد فشلت مفاوضات عام ١٩٤٨ لتوقيع اتفاقية بين بريطانيا والعراق، ثمّ جاءت تطورات إقليمية مهمة، منها اتفاق مناصفة الأرباح الذي وقّعته شركات النفط مع السعودية تأثراً بفنزويلا، ثمّ تأميم الصناعة النفطية في إيران عام ١٩٥١ من قبل حكومة الدكتور مصدّق، الأمر الذي دفع بشركات النفط إلى محاولة استباق الأحداث، وذلك بالموافقة في ٣ شباط/ فبراير عام ١٩٥٢ على إعطاء العراق مناصفة في الأرباح شبيهة بتلك التي حصلت عليها السعودية، مما أدّى إلى زيادة نصيب العراق من الإيرادات النفطية من ٧ ملايين جنيه عام ١٩٥٠ إلى ٤٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢، ثمّ قفزت هذه الإيرادات إلى حوالى ٨٤,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٨[٢٣].

إلا أن هذه المكاسب كانت ضئيلة في ظلّ الشعور القومي المتصاعد، وارتباط النظام الملكي بالدول الغربية، وحجم المكاسب التي كانت تحققها شركات النفط من ثروة العراق، كما أنَّ العراق بدأ يواجه أزمة مالية خلال هذه الفترة بسبب تراجع صادراته النفطية الناتجة من إغلاق الأنابيب التي تنقل حوالى ٦٦ بالمئة من النفط العراقي خلال

---

(٢١) **عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة**، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢٢) J. C. Moberly, «Kuwait-Saudi Neutral Zone Seabed Concession,» ES 1534/37, FO 371/127171 (6 November 1957)

(٢٣) Zuhayr Mikdashi, *A Financial Analysis of Middle Eastern Concessions, 1901-1965* (New York: Frederick A. Prager Publishers, 1966), p. 196.

فترة تأميم قناة السويس، مما جعل الحكومة العراقية تواجه أزمة مالية حادة، الأمر الذي كان ينبئ بحتمية حصول تغييرات جذرية في العراق(٢٤).

وقد جاءت ثورة عام ١٩٥٨ لتؤكد ذلك، ففي ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨، قام عدد من ضباط الجيش العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، بإسقاط النظام الملكي، وإعلان نظام جمهوري، وإنهاء دور العراق في حلف بغداد. وتحوّل الانقلاب إلى ما يشبه الثورة التي كانت لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن الذي يهمنا هنا هو ما حصل في القطاع النفطي. فشركة نفط العراق التي كانت تمثل مصالح شركات النفط العالمية، كانت قد حصرت إنتاجها في نصف الواحد بالمئة من إجمالي الأرض العراقية بسبب وجود فائض في السوق العالمي، مما دفع هذه الشركة إلى استخدام شتى أساليب المراوغة لإخفاء هذه الحقيقة عن الحكومة العراقية، كما تشير وثائق الكونغرس الأمريكي التي ظلت سرية لفترة، ثمّ تمّ نشرها. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان تلكؤ شركة نفط العراق عن المضي في تطوير حقول النفط في العراق ناتج من وجود فائض في السوق، مما يعني أن زيادة الإنتاج في العراق ستؤدي إلى تراجع أسعار النفط وأرباح أعضاء هذه الشركة.

أما تقليص الإنتاج العراقي بعد الحرب العالمية الثانية، فهو بسبب زيادة إنتاج النفط من السعودية والكويت، حيث كانت مساهمة الشركات الأمريكية تعادل ١٠٠ بالمئة في السعودية، و٥٠ بالمئة في الكويت، بينما مساهمتها في شركة نفط العراق كانت ٢٣,٧٥ بالمئة، ثمّ بدأ إنتاج النفط من ليبيا يفرض على هذه الشركات أنْ تقلّص إنتاجها في منطقة الخليج للحفاظ على استقرار الأسعار. وعندما سئل بيج، نائب رئيس شركة إكسون عن إمكانية استيعاب النفط الليبي من غير الإخلال باستقرار أسعار النفط، كان رده: «نعم، طالما ظلّ إنتاج العراق منخفضاً». كما أنَّ تقارير الكونغرس الأمريكي تشير إلى أن شركة نفط العراق كانت تكتشف آبار النفط وتحدّد طاقاتها الإنتاجية، ثمّ تعود وتغلق هذه الآبار حتّى لا تعطي للحكومة العراقية مبرراً للمطالبة بزيادة الإنتاج(٢٥).

---

(٢٤) Samir Saul, «Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958-1972,» *International History Review,* vol. 29, no. 4 (2007), p. 747.

(٢٥) 93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy (1974), Pt. 7, pp. 309-310.

وقد بدأت حكومة قاسم بجولة من المفاوضات مع شركة نفط العراق حول كثير من القضايا العالقة، كالأسعار، ومساهمة الحكومة العراقية في شركة نفط العراق، ونسبة المشاركة في الأرباح، ووجود ممثلين عن الحكومة العراقية في مجلس إدارة الشركة، وتحديد مناطق الامتيازات التي لم يتم استكشافها بعد وترغب الحكومة في استعادتها، ولكن موقف شركة نفط العراق تجاه هذه القضايا كان متشدّداً، ولم تقدّم الشركة ما يرضي تطلعات الشعب العراقي في فترة كانت فيها المشاعر القومية ضدّ الاستعمار ورموزه الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وضد سيطرة شركة النفط العراق على ثروات العراق الوطنية، على أشدها، بل إن الشركة قامت بإيقاف إنتاجها من جميع الحقول التي تصدّر نفطها عبر ميناء البصرة عندما زادت الحكومة العراقية في تموز/ يوليو عام ١٩٦٠ رسوم العبور في ميناء البصرة، علماً أن هذا حقّ سيادي، وإن كانت الشركات الأجنبية، ممثلة في شركة نفط العراق، قد رأت في الزيادة التي قدرت بحوالى ١٢ ضعفاً أمراً غير اقتصادي ومبالغ فيه[٢٦]. هذا علماً أنَّ الخبراء يؤكّدون أن كلفة إنتاج البرميل الواحد في العراق خلال الفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤) كانت حوالى ٤ سنتات مقارنة بسبع سنتات في إيران، وعشرة سنتات في كلّ من الكويت والسعودية، واثنين وستين سنتاً في فنزويلا خلال الفترة نفسها[٢٧].

وتشير الوثائق الغربية إلى أن شركة نفط العراق كانت تفضل أن تصادر الحكومة العراقية ٧٥ بالمئة من الأراضي غير المستغلّة من الامتياز، على أنْ تتنازل هي عن ٥٤ بالمئة من هذا الامتياز لاعتبارات تتعلّق بردع الحكومات الأخرى، كالسعودية وإيران، عن المطالبة بشيء مشابه[٢٨]. وهذا التخوّف من مشاركة الحكومة العراقية في شركة نفط العراق تؤكده مذكّرة سرية قدمتها الخارجية البريطانية إلى مكتب رئيس الوزراء ماكميلان حول المفاوضات مع حكومة قاسم، تقول فيها: «في الأساس هذه المشكلة هي موازنة المخاطر السياسية الناتجة من فشل المفاوضات مقابل التكاليف الباهظة من قبول المشاركة العراقية في شركة النفط. وفي اعتقادي أنَّ التكاليف الاقتصادية أكبر من المخاطر السياسية للوقوف بحزم، وبالتالي فعلينا ألا نحاول أن نثني شركات النفط عن

---

(٢٦) Michael E. Brown, «The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 10, no. 1 (February 1979), p. 108.

(٢٧) خير الدين حسيب، «نحو سياسة نفطية وطنية في العراق،» **دراسات عربية،** السنة ٤، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٨٦)، ص ٣.

(٢٨) Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (London: Verso Books, 2013), p. 149.

اتخاذ الموقف الأخير»[٢٩]، أي أن المذكرة تنصح بعدم قبول مشاركة الحكومة العراقية في شركة نفط العراق.

لهذه الأسباب مجتمعة أصدرت حكومة عبد الكريم قاسم في كانون الأوّل/ ديسمبر عام ١٩٦٠ القانون الرقم (٨٠) الذي تمّ بموجبه سحب كلّ الأراضي التي لم تقم شركة نفط العراق بتطويرها والإنتاج منها[٣٠]. وحول الجانب القانوني لهذه الخطوة، تقول مذكرة داخلية في الخارجية الأمريكية قدمها مساعد وزير الخارجية إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر عام ١٩٦٧: «في ديسمبر عام ١٩٦٠، استعاد العراقيون أكثر من ٩٩,٥ بالمئة من منطقة الامتياز بما في ذلك الاحتياطيات المؤكّدة في حقل شمال الرميلة وحقول أخرى محتملة، مع التأكيد أنّه من الممكن إعادة نسبة ٠,٠٥ بالمئة إلى الشركة، وقد تركزت المحادثات اللاحقة على تحديد موقع هذه النسبة، فالشركة تصرّ على أنْ تكون شمال الرميلة جزءاً منها، بينما الحكومة تصرّ على عكس ذلك»[٣١].

وعندما طلب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية توضيحاً لقانونية وانعكاسات هذه الخطوة، كتب له المستشار القانوني مذكرة أكد له فيها أن هذه الخطوة لا يمكن اعتبارها تأميما بالمعنى الفعلي، كما حصل في دول أخرى، ككوبا وإندونيسيا، وإنّما هي عملية استرجاع أراض لم يتم تطويرها من قبل شركة نفط العراق، علماً أن عمليات الشركة لم يتم إيقافها، وبالتالي فإن أكثر ما يمكن أنْ تدّعيه الشركة هو عدم الالتزام بالعقد، وليست المصادرة من قبل الحكومة العراقية.

وهذا القرار لا يبدو إنّه فيه مخالفة للقانون الدولي، وإذا عرض على محكمة دولية فإن العراق يمكنه الادّعاء بأن الشركة لم تلتزم ببنود الاتفاق بتطوير مناطق الامتياز، وإنّما رجحت مصالح أعضائها العالمية على حساب مصالح العراق[٣٢]. وعلى الرغم من أهمية القرار الرقم (٨٠)، إلا أنّه لم يصل إلى التأميم الكامل للقطاع النفطي، وذلك قد يكون بسبب عدم توفر التمويل والتقنية والمهارات الإدارية الكافية لدى الحكومة

---

(٢٩) Saul, «Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958-1972,» p. 759.

(٣٠) Brown, «The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company,» pp. 108-109.

(٣١) 93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy, 1974, Pt. 8, pp. 529-532.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٧ ـ ٥٤١.

العراقية عندئذ، أو أن حكومة قاسم لم ترغب في التأميم خوفاً من مقاطعة نفطها من قبل الدول الصناعية، كما حصل في حالة تأميم النفط الإيراني قبل ذلك بسنوات، أي أن الحكومة العراقية كانت مدركه لنقاط ضعفها مقابل شركة نفط العراق، وأهمية تغيير موازين القوى مع هذه الشركة أولاً إذا أرادت أنْ تستقل في قراراتها، وهذا ما تؤكده سياسات الحكومات العراقية اللاحقة[٣٣].

وجدير بالذكر هنا أن حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة قد قررتا خلال هذه الفترة التخلص من قاسم، ففي شباط/ فبراير عام ١٩٦٠ كانت هناك محاولة فاشلة لاغتياله من قبل المخابرات الأمريكية، وفي ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ كان هناك انقلاب عسكري قاده البعثيون بموافقة الغرب، وقتل على أثره عبد الكريم قاسم. وفي هذا الصدد، يؤكّد الدبلوماسي الأمريكي الذي كان في الكويت، جيمس أكينز، أن حكومته كانت على اتصال بالانقلابيين، وزوّدتهم بأسماء عدد كبير من الشيوعيين الذين تمّ التخلص منهم لاحقاً، مؤكّداً رضا حكومته عن هذا التطور[٣٤]. وفي مقابلة له مع المجلة الفرنسية **ليموند ديبلوماتيك** عام ٢٠٠٤، يبين أكينز طبيعة المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للانقلابيين البعثيين بقوله: «كانت الثورة بالتأكيد مدعومة من قبل الولايات المتحدة بالمال والمعدات كذلك. وأنا لا أعتقد أنَّ المعدات كانت ذات أهمية، أما المال فقد ذهب إلى قيادات البعث التي قامت بالثورة. ولم يكن الحديث عن كوننا وراء الثورة علناً، ولكن الكثيرون كانوا يعرفون ذلك»[٣٥].

وقد اعترف طالب شبيب الذي كان وزيراً لخارجية حكومة البعث بعد شباط/ فبراير عام ١٩٦٣ بأن حزب البعث أتى إلى السلطة بمساعدة المخابرات الأمريكية، في مقابلة مع الباحث علي كريم سعيد، مع إنكاره أن يكون هو شخصياً طرفاً في هذه العلاقة[٣٦]. وقد يكون هذا التأييد الأمريكي للبعثيين نابعاً من اعتقاد إدارة كينيدي عندئذ بأن النظام البعثي سيكون معادياً للشيوعية، وموازناً للنفوذ الناصري في المنطقة، وأكثر مرونة تجاه شركات النفط، إلا أنَّ النظام العراقي الجديد لم يستطع أنْ يلغي القانون

---

(٣٣) Brown, «The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company,» pp. 109-110.

(٣٤) Douglas Little, «Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East,» *Diplomatic History,* vol. 28, no. 5 (2004), pp. 663-701.

(٣٥) Michel Despratx and Barry Lando, «Iraq: Crimes and Collusions: 40 Years of Western Support for Ba'athists,» *Le Monde Diplomatique* (2 November 2004).

(٣٦) علي كريم سعيد، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب** (بيروت: دار الكنوز العربية، ١٩٩٩).

الرقم (٨٠)، وهو ما كانت تطالب به شركات النفط، لأن قراراً كهذا، كما قال وزير النفط الجديد الدكتور الوتاري، هو «قرار لا يمكن لأي حكومة اتخاذه والبقاء في السلطة»[٣٧].

وقد وصلت مفاوضات الوتاري مع شركة نفط العراق خلال هذه الفترة إلى طريق مسدود، ولم يستطع إقناع الشركة بزيادة الإنتاج، مما دفعه إلى تشكيل «لجنة مصغرة» داخل وزارة النفط في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ مهمتها النظر في قضايا النفط، وكانت هذه اللجنة مكونة من الوتاري وخبيرين عراقيين، هما الدكتور خير الدين حسيب الذي حصل على شهادة الدكتوراه في الإحصاء في عام ١٩٥٩ من جامعة كمبريدج، والذي يعتبر كتابه بعنوان **تقدير حسابات الدخل القومي في العراق**، والصادر من مؤسسة أكسفورد للنشر، مصدراً مهماً في تاريخ العراق الاقتصادي؛ أما الخبير الثاني فهو الأستاذ أديب الجادر الذي حصل على شهادة الماجستير في هندسة النسيج من جامعة كولورادو، وقد تركت هذه اللجنة بصماتها على السياسة النفطية في العراق خلال العشر سنوات التالية لتأسيسها، خاصة منذ سقوط نظام البعث في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٣، وتولي السلطة بدلاً منه قيادات ناصرية، بل إن هذه اللجنة، وبشهادة كثير من المصادر الغربية، استطاعت أنْ توجد نموذجاً تنموياً عماده السيطرة التدريجية والممنهجة على القطاع النفطي، استمر أثره حتّى انتهى بتأميم القطاع النفطي عام ١٩٧٢، على الرغم من كلّ القلاقل السياسية التي مرّ بها العراق خلال هذه الفترة، وهذا ما سنوضحه بشيء من الاختصار في الفقرات التالية[٣٨].

ففي ٨ شباط/ فبراير عام ١٩٦٤ أصدرت حكومة طاهر يحيى ذات التوجه الناصري القرار الرقم (١١) الذي تمّ بموجبه تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية (INOC)، كخطوة لاستعادة الصناعة النفطية من شركات النفط الممثلة بشركة نفط العراق، وذلك من أجل البدء باستغلال الأراضي التي تمت استعادتها طبقاً للقانون الرقم (٨٠)، وقد أوجدت هذه السياسات إرباكاً وتشققات في جبهة شركات النفط العالمية المكوّنة لشركة نفط العراق[٣٩]. وفي تموز/ يونيو عام ١٩٦٥، كان هناك «اتفاق مبدئي» بين الوتاري وشركة نفط العراق من أجل قيام شراكة بين شركة النفط الوطنية العراقية

---

(٣٧) Saul, «Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958-1972,» p. 764.

(٣٨) Brandon Wolfe-Hunnicut, «The End of the Concessionary Regime: Oil and American Power in Iraq, 1958-1972,» (Ph. D Dissertation, Stanford University, 2011), pp. 112-113.

(٣٩) Saul, Ibid., p. 766.

وشركة نفط العراق لتطوير حقل الرميلة مقابل التزام شركة نفط العراق بزيادة الإنتاج، ودفع بعض التعويضات، والاعتراف الضمني بالقرارين الرقم (٨٠) والرقم (١١)، غير أن هذا الاتفاق تمّ رفضه كلياً من قبل ستة وزراء ناصريين، على رأسهم أديب الجادر، عندما تمّ تقديمه إلى مجلس الوزراء في تموز/ يوليو ١٩٦٥، وكان التبرير هو أنه اتفاق يضفي شرعية على «نظام الامتيازات» الذي يمسّ بسيادة العراق، وقد حان الوقت للتخلص منه.

وقد أدّت هذه المعارضة إلى نهاية «اتفاق الوتاري» المقترح، وتنحية الوتاري من منصبه كذلك[٤٠]. وفي تموز/ يوليو عام ١٩٦٧، وفي أجواء تخيّم عليها هزيمة حزيران/ يونيو، عاد طاهر يحيى إلى رئاسة الحكومة بعد أنْ أبعده الرئيس عبد السلام عارف في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥، ليستكمل ما بدأه مع «اللجنة المصغّرة»، وقام بتفعيل دور شركة النفط الوطنية العراقية التي تأسست عام ١٩٦٢، ولكنها ظلت راكدة منذ رفض الاتفاق المقترح من قبل الوتاري عام ١٩٦٥، ثمّ تمّ إصدار القانون الرقم (٩٧) بتاريخ ١١ آب/ أغسطس عام ١٩٦٧ الذي نصّت المادة الأولى منه على تخصيص جميع الأراضي التي استعادها العراق بحسب القانون الرقم (٨٠) إلى شركة النفط الوطنية العراقية حصراً، كما نصت المادة الثالثة من القانون نفسه على أن تستثمر شركة النفط الوطنية العراقية جميع الأراضي المخصصة لها، إما بصورة مباشرة أو بالاشتراك مع الغير، بشرط أن لا يكون هذا الاستثمار بطريق الامتياز أو ما شابهه، كما كان الحال في السابق. أما المادة الثانية من القانون الرقم (٩٧)، فقد وضعت نهاية لإمكانية إعادة أي أراض عراقية إلى شركات النفط الأجنبية عن طريق تطبيق المادة الثالثة من القانون الرقم ٨٠، فنصت على عدم جواز تطبيق أحكام المادة الثالثة من القانون الرقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ على أي منطقة يقع فيها حقل أو جزء من حقل تمّ الكشف عن النفط فيه، وبذلك لم يعُد هناك إلا طريق واحد، ألا وهو السيطرة الوطنية على نفط العراق[٤١].

وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، تمّ إصدار القانون الرقم (١٢٣) لإعادة هيكلة شركة النفط الوطنية العراقية، وقد تولّى الجادر وحسيب مسؤولية هذه الشركة. وقد تمكّن الاثنان من الارتقاء بهذه الشركة إلى مستوى جعلها قادرة على منافسة شركة نفط العراق في شؤون الصناعة النفطية، ولا شكّ في أن هذا التطور انعكس بصورة إيجابية

---

(٤٠) Wolfe-Hunnicut, Ibid., pp. 171-174.

(٤١) حسيب، «نحو سياسة نفطية وطنية في العراق،» ص ١١.

على القدرة التفاوضية للحكومة العراقية في مواجهة شركة نفط العراق، حتّى إنَّ أحد ممثلي شركة نفط العراق أكد أن خير الدين حسيب وأديب الجادر استثمرا ظروف حرب حزيران/ يونيو والمشاعر الشعبية ضدّ الغرب لتمرير سياسات نفطية يصعب التراجع عنها لاحقاً(٤٢).

وقد عمّق إصرار الحكومة العراقية على الحفاظ على استقلالية قرارها من خلافات شركات النفط العالمية، وبدأت تبحث عن مصالحها الفردية وتتنافس مع بعضها البعض. ففي تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٧ تقدّمت شركة النفط الفرنسية (CFP) باقتراح إلى الحكومة العراقية لإنشاء شراكة بينها وبين شركة نفط العراق الوطنية لتطوير حقل شمال الرميلة بصورة منفردة، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٧ وقّع العراق عقد خدمات مع الشركة الفرنسية إراب (ERAP)، تقوم بموجبه الشركة بتقديم رأسمال المال والتقنية لشركة نفط العراق الوطنية مقابل تزويدها بالنفط بأسعار مخفضة.

ولا شكّ في أن هذا العقد حقّق للعراق كثيراً من المكاسب، منها زيادة نصيب العراق من الربح في البرميل الواحد، وتمكين العراق من حوالى نصف الاحتياطي الذي ستحصل عليه شركة إراب، وتأهيل الإدارة العراقية لتسلم الإدارة المباشرة بعد خمس سنوات، وأخيراً إخضاع عملية تنفيذ قرارات التحكيم لمصادقة المحاكم العراقية(٤٣).

وفي ١٠ نيسان/ أبريل عام ١٩٦٨، أعلنت شركة النفط الوطنية العراقية عن نيتها الاستثمار المباشر لحقل الرميلة الشمالي الذي تمّ اكتشاف النفط فيه. وبذلك تكون الشركة بهذا القرار قد دخلت مضمار الصناعة النفطية وكسرت احتكار الشركات الأجنبية التي كانت تحرص على العودة إلى استثمار هذا الحقل. وتشير التقارير إلى أن شركة النفط الوطنية العراقية أصبحت خلال هذه الفترة قادرة على التعامل مع كلّ التحديات الإدارية والفنية والتسويقية(٤٤).

وقد دفعت هذه الخطوات شركتي إكسون وموبيل إلى مقابلة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٣ تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام نفسه، ومطالبته بمخاطبة الحكومة الفرنسية وإشعارها بأن ما تفعله كلّ من شركتي إراب وشركة النفط الفرنسية

---

(٤٢) Wolfe-Hunnicut, Ibid., pp. 194-196.
(٤٣) حسيب، المصدر نفسه، ص ١٥.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢٢.

يهدد مصالحهما، والمقصود هنا هو طبعاً إبقاء وحدة صف شركات النفط ضدّ الحكومة العراقية حتّى ترضخ لإرادة تكتل الشركات[٤٥].

وفي هذه الأثناء، قامت شركة نفط العراق بتقييم وضعها مع حكومة العراق، وتوصلت إلى نتائج منها أن مجموعة الجادر، بمن فيهم «القيصر الاقتصادي» أو خير الدين حسيب، كما كانت تسميه بعض المصادر، لا يمكن إزالتها حتّى ولو تغيرت الحكومة، وبالتالي فلا بُدَّ من قبول القانون الرقم (٨٠)، ومحاولة الاتفاق مع شركة نفط العراق الوطنية على شراء النفط لفترة طويلة[٤٦].

بعد ذلك، حصل بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ انقلاب بعثي ضدّ الرئيس عارف وحكومة يحيى. وقد نتج من هذا الانقلاب نفي عارف إلى لندن، ووضع يحيى وحسيب والجادر في السجن. وقد قامت بالانقلاب مجموعتان: واحدة برئاسة عبد الرزّاق النايف الذي كان رئيس الاستخبارات العسكرية للرئيس عارف، والمجموعة الثانية برئاسة أحمد حسن البكر. وبينما كانت شركة نفط العراق تراهن على تحسن في علاقتها مع الحكومة الجديدة، لأن يحيى والجادر وحسيب أصبحوا في السجن[٤٧]، جاءت أول إشارة من النظام الجديد حول القطاع النفطي في ما قاله النايف في ٢٤ تموز/ يوليو في مؤتمره الصحفي من أن الاتفاق مع إراب الفرنسية سيحترم، وأن شركة نفط العراق الوطنية ستتم تقويتها.

وقد تمّ تعيين لجنة برئاسة غانم العقيلي بصياغة سياسة نفطية، علماً أن العقيلي كان من مؤيدي المقترحات التي تقدّم بها الوتاري عام ١٩٦٥، ورفضت من قبل الناصريين في الوزارة. كما أنَّ العقيلي كان قريباً من شركة نفط العراق، وفلسفته تختلف عن فلسفة الجادر وحسيب. لكن قبضة النايف وفريقه على السلطة لم تدم، فقد تحرّك الجناح الآخر من البعث بقيادة أحمد حسن البكر في انقلاب أبيض يوم ٣٠ تموز/ يوليو نتج منه نفي النايف وتولي البكر رئاسة الجمهورية والحكومة. وقد برر البكر انقلابه على

---

(٤٥) 93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy, 1974, Pt. 8 (1967), p. 552.

(٤٦) Wolfe-Hunnicut, «The End of the Concessionary Regime: Oil and American Power in Iraq, 1958-1972,» p. 223.

(٤٧) تمّ لاحقاً الإفراج عن الجادر وحسيب وانتقلا إلى لبنان وأسسا مركز دراسات الوحدة العربية، أما يحيى فقد بقي في السجن لبقية حياته وتعرّض لكثير من الأذى كما تشير المصادر. انظر: Mark Bowden, «Tales of the Tyrant,» *The Atlantic Monthly* (May 2002), <http://www. theatlantic. com/doc/200205/bowden/8>.

النايف بأنّه خطوة للتخلص من العناصر الرجعية التي كانت ترغب في إلغاء الاتفاق بين الشركة الفرنسية إراب وشركة نفط العراق الوطنية، ولكنه استمر في خطّ النايف نفسه، أي في نقض السياسات النفطية التي وضعها يحيى والجادر وحسيب[٤٨].

وقد استمر النظام الجديد في استخدام البطش والتصفية في حقّ معارضيه، حتّى أنَّ أحد تقارير شركة نفط العراق أكد في تموز/ يونيو ١٩٦٩ «رضا الشركة عن اعتقال عدد من الناصريين والشيوعيين، واعتبر أنْ أوضاع شركة نفط العراق هي أفضل من أي وقت منذ عام ١٩٥٨»، كما التقي بعض ممثلي الشركة بحردان التكريتي، أحد المتنافسين على السلطة، ووعدهم بأن «الباب إلى حقل الرميلة ما زال مفتوحاً» إذا حصل على تأييدهم واعتراف الولايات المتحدة. ثمّ كان هناك لقاء آخر للشركة مع صدام حسين أو نائب البكر عندئذ الذي قال: «لم يكن لدينا موقف معادٍ لشركة نفط العراق».

هذه المواقف الإيجابية من قبل كلّ من حردان وصدام نتج منها لقاء مع شركة نفط العراق في الأسبوع الأوّل من كانون الأوّل/ ديسمبر عام ١٩٦٩، إلا أن موقف شركة النفط ظلّ متشدداً، ورفضت أن تقبل التخلي عن حقل شمال الرميلة لشركة نفط العراق الوطنية، وهكذا فشل اللقاء. وقد تكون هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير في العلاقة بين الطرفين[٤٩]. ففي الشهر نفسه وقّعت الحكومة العراقية اتّفاقاً مع الاتحاد السوفياتي تضمن مساعدات يقدمها الاتحاد السوفياتي إلى العراق تصل قيمتها إلى ١٤٠ مليون دولار لتطوير حقولها النفطية غير المكتشفة، خاصة تلك التي تمت استعادتها من شركة نفط العراق. وكانت هذه الخطوة التي بدأ تنفيذها في صيف عام ١٩٦٩ تهدف إلى تمكين شركة نفط العراق الوطنية من تقنيات ومهارات الصناعة النفطية، وتأمين النقل باستئجار الناقلات الروسية، وضمان التسويق لإنتاجها في دول المعسكر الاشتراكي، وجعلها منافساً ثمّ بديلاً لشركة نفط العراق[٥٠].

وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٠ تمّ استبدال وزير النفط رشيد الرفاعي بسعدون حمادي، وهو خريج اقتصاد زراعي من جامعة ويسكونسون الأمريكية، الذي كان أكثر ميلاً وتعاطفاً مع السياسات النفطية الوطنية التي هندسها كلّ من الجادر وخير الدين حسيب سابقاً، مما يدلّ على أنَّ الحكومة العراقية بدأت تأخذ موقفاً حازماً تجاه شركة

---

(٤٨) Wolfe-Hunnicut, Ibid., pp. 228-232.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٦ _ ٢٤٩.

(٥٠) Brown, «The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company,» p. 120.

نفط العراق[٥١]. ومع تطور شركة نفط العراق الوطنية بدت الحكومة العراقية في موقف أقوى مقابل شركة نفط العراق والشركات العالمية المكونة لها، ففي شهر تموز/ يوليو عام ١٩٧٠ طالبت الحكومة العراقية أنْ يكون نصيبها من أصول شركة النفط العراق ٢٠ بالمئة، وأن يزيد عدد العراقيين من بين العاملين في إدارة الشركة، بما في ذلك تعيين عضو في مجلس إدارتها، ثمّ تبعتها مطالب أخرى تتعلّق بزيادة الإنتاج، وبرفع سعر النفط، وبنقل إدارة الشركة إلى بغداد، والسماح للحكومة العراقية بالتدقيق في حساباتها وغيرها من المطالب.

في الوقت نفسه، استخدمت شركة نفط العراق الوطنية الأموال التي حصلت عليها من روسيا في تطوير حقل شمال الرميلة، وهكذا كسر العراق احتكار الشركات الغربية، ودخلت شركة نفط العراق الوطنية في خضم المعترك النفطي، وبدأت تنتج في نيسان/ أبريل عام ١٩٧٢ لتلبية صفقات تبادل النفط بين العراق وعدد من الدول، على رأسها الاتحاد السوفياتي. في المقابل، ظلت شركة نفط العراق تتلكأ في الاستجابة لمطالب الحكومة العراقية.

وفي ١٤ أيار/ مايو ١٩٧٢ اتّهمت الحكومة العراقية شركة نفط العراق بتخفيض الإنتاج في الشمال من أجل وضعها في أزمة مالية. وقد أعطى وزير النفط العراقي سعدون حمادي شركة نفط العراق مهلة أسبوعين للموافقة على بعض مطالب حكومته، خاصة المشاركة بنسبة ٢٠ بالمئة في أصول الشركة وزيادة الإنتاج. غير أن شركة نفط العراق استمرت في المماطلة، ولم تقدّم عرضاً مقبولاً من قبل الحكومة العراقية. وهكذا صدر القانون الرقم (٦٩) الذي تمّ بموجبه تأميم أصول شركة نفط العراق في أول حزيران/ يونيو عام ١٩٧٢، إلا فرع شركة نفط العراق المسمّى بشركة نفط البصرة الذي تمّ تأميمه في عام ١٩٧٥. وقد قدرت أصول شركة نفط العراق المؤممة بحوالى مليار دولار[٥٢].

وبعكس ما توقعته الأوساط الغربية من عدم تضامن الدول المنتجة مع العراق، اتّخذت منظمة الأوبك قراراً في الشهر نفسه يسمح للدول المنتجة بتأميم نفطها، ويحثّ الدول الأعضاء على عدم السماح لشركات النفط لديها بزيادة الإنتاج، وتقليله في العراق

(٥١) سعدون حمادي، **مذكرات وآراء في شؤون النفط** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٠).

(٥٢) Brown, Ibid., pp. 110-112.

للضغط على حكومة العراق للتراجع عن عملية التأميم(٥٣)، بل إن حتّى بعض الدول المستهلكة وقفت مع العراق، فقد أرسلت فرنسا ببرقية تهنئة للعراق في ٧ حزيران/ يونيو تؤكد فيها أن عملية تأميم الثروة النفطية هي حقّ سيادي لا يمكن الاعتراض عليه، مما دفع بصدام حسين إلى زيارة فرنسا بعد أسبوع لتوقيع اتفاق يمنح شركة النفط الفرنسية ٢٣,٧٥ بالمئة من النفط المؤمم(٥٤).

وقد تبعت فرنسا دولاً أخرى، كإيطاليا وإسبانيا، في توقيع عقود نفطية منفردة، حتّى أن الحكومة البريطانية لم تؤيد الموقف الأمريكي المطالب بفرض حظر على النفط العراقي(٥٥). وهكذا، بعد أربعة عشر عاماً من المفاوضات، أصبحت شركة نفط العراق الوطنية هي الجهة المسؤولة عن القطاع النفطي العراقي. وفي آذار/ مارس عام ١٩٧٣، أقرت شركة نفط العراق بهذا التأميم بعد أنْ نصحتها بذلك الحكومة البريطانية، تجنباً لمزيد من التوسع السوفياتي في المنطقة، وإمكانية تأثر بقية دول المنطقة بالقرار العراقي.

وبعد أن أصبحت ثروة العراق تحت سيادة الحكومة العراقية، تمّ توقيع اتفاق بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق على إجراء مقاصة بين طلبات الطرفين من دون تحديدها، وتم بموجب هذا الاتفاق دفع مبلغ معين من قبل شركة نفط العراق إلى الحكومة العراقية كحصيلة لتلك المقاصة.

---

(٥٣) Saul, «Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958-1972,» p. 789.

(٥٤) «Iraq Oil Shipments Agreed with France,» *Financial Times*, 6/2/1973.

(٥٥) Wolfe-Hunnicut, «The End of the Concessionary Regime: Oil and American Power in Iraq, 1958-1972,» pp. 259-260.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل التاسع

الأوبك والأوابك... النشأة والتحديات

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

في الفصل الثامن بيّنا كيف أدى المدّ القومي العربي منذ بداية الخمسينيّات إلى إحياء روح الانتماء إلى أمة عربية واحدة تشترك في الآلام والآمال، وتطمح إلى التوحد لمواجهة تحديات التجزئة والاستعمار، وتحقيق النهضة المنشودة، واستشهدنا ببعض انعكاسات هذا المدّ القومي على الصناعة النفطية، وخاصة الثورة العراقية وما تبعها من تغير في علاقة الحكومة مع شركة نفط العراق.

وفي هذا الفصل سنتوقف عند محطة أخرى في تاريخ الصناعة النفطية التي نتجت من مزيج من العوامل الإقليمية والعالمية، وهي نشأة كلّ من منظمة الدول المصدّرة للنفط عام ١٩٦٠، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك) عام ١٩٦٨، والتحديات التي واجهتهما[١].

إن ظهور منظمة الأوبك كان نتيجة لممارسات شركات النفط العالمية الجشعة مؤيدة بحكوماتها، كما أنَّ هذه المنظمة لا يمكن اعتبارها «كارتلاً»، كما تدّعي كثير من الأدبيات الغربية، وذلك لأن من خصائص الكارتل اتفاق محدد على الأسعار، وسيطرة على الإنتاج، وتقاسم السوق، ومراقبة دقيقة لسلوك أعضاء الكارتل، ووجود عقوبات للتجاوزات.

وهذه الخصائص لا تتوفر في منظمة الأوبك باعتراف مجلة **الإيكونوميست** نفسها[٢]، بل إننا سنرى لاحقاً أن ممارسات الدول الأعضاء في هذه المنظمة تتصف بالاختلاف أكثر من الاتفاق، وذلك لأن هذه الدول تختلف في حجم مواردها النفطية وكثافاتها السكانية وأنظمتها السياسية[٣].

---

(١) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), p. 98.

(٢) «OPEC: Making the Best of a Low Price,» *Economist* (6 December 2014), p. 82.

(٣) Zuhayre Mikdashi, «The OPEC Process,» *Daedalus,* vol. 104, no. 4 (Fall 1975), p. 208.

أولاً: ألفونزو والطريقي ومنظمة الأوبك

في عام ١٩٥٨، وبعد أنْ قضى ألفونزو حوالى عشر سنوات في المنفى، عاد النظام الديمقراطي إلى فنزويلا، كما عاد ألفونزو إلى فنزويلا، ومعه خبرة واسعة عن النفط، وعن تجربة شركة سكة حديد تكساس في الولايات المتحدة التي استوعبها استيعاباً تاماً، وأدرك منها أهمية تنظيم سوق النفط للاستفادة منه، والحفاظ على استقراره. وقد تقلد منصب وزير المعادن والطاقة، وكان على علم كذلك بأن تكلفة إنتاج برميل النفط في الخليج العربي كانت لا تزيد على ٢٠ سنتاً، بينما تصل في فنزويلا إلى حوالى ٨٠ سنتاً، مما يعني أنَّ الدخول في منافسة إنتاجية مع دول الخليج ستمثل خسارة للطرفين، ولكن الخسارة الأكبر ستكون من نصيب فنزويلا.

وقد كان ألفونزو رائداً في التنبيه خلال الأربعينيات إلى ضرورة استخدام النفط في تنويع الهياكل الاقتصادية للدول المنتجة، استعداداً لتراجع صادراته وزيادة استخدامه محلياً، ثمّ نضوبه على المدى البعيد. كما أنّه كان صاحب السبق في المطالبة بتعديل عقود الامتيازات النفطية مع الشركات، سواء باتفاق المناصفة أو السماح للدولة المنتجة بزيادة نصيبها من الأرباح أو بمشاركة الدول المنتجة في كلّ مراحل الصناعة النفطية. ولذلك فقد كان هذا الرجل يؤكّد دائماً أن على الدول المنتجة أن تحصل على أكبر عائد ممكن لكلّ برميل نفط تصدّره بدل أنْ ترفع من حجم صادراتها وتقبل بأسعار منخفضة. باختصار، إنه كان يؤمن بأن بقاء النفط في باطن الأرض هو نوع من الادّخار الذي يحقق عائداً متزايداً في ظلّ النضوب التدريجي له، وهو رأي يؤيده فيه كثير من الاقتصاديين[٤].

لذلك، فقد زار ألفونزو واشنطن، وحاول في البداية أنْ يطلب منها تخصيص حصة من سوقها للنفط الفنزويلي، ولكن واشنطن لم تهتم باقتراحه، بل إن إدارة الرئيس أيزنهاور فرضت قيوداً على وارداتها النفطية من الخارج عام ١٩٥٩، وكانت فنزويلا أكبر المتضررين لأن ٤٠ بالمئة من صادراتها كانت تتجه إلى السوق الأمريكي، وتم استثناء المكسيك وكندا من هذا القيد. وعبر ألفونزو عن غضبه تجاه هذه السياسة الأمريكية بقوله لأحد مساعديه: «إنَّ الأمريكيين يرمون إلينا بالعظام»[٥]. وقد ترسخت فكرة إنشاء

---

(٤) Harold Hotelling, «The Economics of Exhaustible Resources,» *Journal of Political Economy,* vol. 39, no. 2 (1931), pp. 137-175.

(٥) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), pp. 510-513.

منظمة للدول المنتجة في ذهن ألفونزو منذ منتصف الأربعينيات عندما كانت شركات النفط تستورد نفط الشرق الأوسط إلى الساحل الشرقي من الولايات المتحدة بأسعار منخفضة كوسيلة للضغط على الحكومة الفنزويلية آنذاك[٦].

وألفونزو لم يرضخ لاستغلال شركات النفط، ولم يهتم كثيراً بخذلان الحكومة الأمريكية له، كما لم يكن حرصه على مصالح الغرب أكثر من حرصه على مصالح وطنه، وإنّما قرر أن يسعى إلى الحفاظ على ثروة بلده بالبحث عن شركاء من الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

في هذه الفترة كان أحد أبناء الجزيرة العربية قد استوعب تجربة فنزويلا، وكذلك تجربة مصدّق في إيران، ومزجهما بإخلاص مقطوع النظير. هذا الرجل هو الشيخ عبد الله الطريقي، المدير العام لمؤسسة البترول والمعادن في السعوية، ثمّ وزير النفط لاحقاً، وصاحب شعار «نفط العرب للعرب»، وهو الرجل الذي درس الجيولوجيا في جامعة القاهرة، وفي تكساس، وقد قضى الخمسينيّات من القرن الماضي، أي منذ تخرّجه، في محاولة لتصحيح العلاقة غير المتكافئة بين السعودية وشركات النفط الأمريكية المكوّنة لشركة أرامكو، وقد كانت من بين مطالبه مشاركة الحكومة السعودية في أرامكو، والسعي من أجل توطين كافة مراحل الصناعة النفطية، وعدم الاكتفاء بدور المراقب الذي يستلم مبلغاً مقطوعاً لما تصدره الشركات من نفط خام.

وقد اكتشف كثيراً من التلاعبات التي تمارسها أرامكو في ما يتعلق بتوزيع الريع النفطي بينها وبين الحكومة، وأدرك كذلك أن شركات النفط لا ترغب في أنْ يشاركها أحد في قراراتها المتعلّقة بالنفط. وقد عبّر بمرارة عن تجربته مع شركات النفط، وعن البيئة السياسية التي كان يعمل فيها بقوله: «إنَّ الفنيين العرب إذا ما عادوا من جامعات أوروبا وأمريكا ـ يحملون الكفاءات العلمية نفسها التي يحملها زملاؤهم الأجانب ـ فإنّهم يشعرون في بلادهم وفي أوساط الشركات النفطية الأجنبية بأنه لا يحقّ لهم ما يحقّ للأجنبي في بلادهم، مهما علت درجاتهم العلمية. وتتحايل الشركات النفطية بشتى الطرق لإبعادهم عن ممارسة اختصاصاتهم، وممارسة التمييز العنصري بحقّهم وجعلهم يشعرون في بلادهم بأنهم أقل كفاءة، وأقل أهلية للثقة من زملائهم الأجانب، مما سبب لكثير من هؤلاء الفنيين خيبة أمل، ودفع الكثير منهم إلى

---

(٦) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story,* transalted by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), pp. 3-7.

ترك العمل في مجال تخصصهم، والعمل في مكاتب الحكومة، حيث يقومون بأعمال لا علاقة لها بما خصصوا أنفسهم له. وقد يضطر البعض منهم إلى الهجرة إلى الخارج، وهذا يحدث كثيراً»(٧).

وعلى الرغم من أن كلّا من ألفونزو والطريقي كان يتطلع إلى اليوم الذي تسيطر فيه الدول المنتجة على هذه الصناعة بكامل مراحلها، ابتداء من الاكتشاف والتنقيب، مروراً بالإنتاج والنقل والتكرير، وانتهاءً بالتسويق، إلا أن ذلك كان يتطلب تقنية ومهارات وأموالاً وخبرة طويلة لم تكن متوفرة عند الدول المنتجة حينئذ، غير أنّهما كانا على يقين بأن مسافة الألف ميل نحو تحقيق هذا الهدف تبدأ بخطوة، وهذه الخطوة هي السيطرة على قرارات تسعير وإنتاج النفط.

وقد حدثت تطورات في عام ١٩٥٩ سهلت عملية البدء بتنفيذ هذه الخطوة الأولى التي كانت في ذهن كلّ من الطريقي وألفونزو. ففي الوقت الذي أدت فيه القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على وارداتها النفطية بتقليل طلبها على النفط العالمي، بدأ الاتحاد السوفياتي بضخ مزيداً من الصادرات النفطية إلى أوروبا وبأسعار منخفضة، وانضمت بعض شركات النفط المستقلة إلى الشركات المنتجة في الشرق الأوسط، وبدل أنْ تقوم شركات النفط العالمية بتقليل إنتاجها من الشرق الأوسط للسيطرة على الفائض، قامت بزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار، محاولة منها لمنافسة النفط السوفياتي في سياق الحرب الباردة، وكذلك لمنافسة الشركات المستقلة، ومن غير أدنى اعتبار للآثار المترتبة على هذه السياسات في ثروة الدول النفطية، خاصة العربية منها.

وقد كانت شركة النفط البريطانية هي المبادرة بتخفيض أسعار النفط المعلنة التي تحسب على أساسها مداخيل الدول النفطية بحوالى ١٨ سنتاً للبرميل في بداية عام ١٩٥٩، أي حوالى ١٠ بالمئة، وتبعتها بقية الشركات. وكانت هذه الخطوة بمثابة جرس الإنذار الذي نبه الدول المنتجة إلى خطورة ما تقوم به هذه الشركات(٨). وقد رأى عدد من المراقبين المستقلين أنْ تخفيض سعر النفط الذي بادرت به شركة النفط البريطانية لم

---

(٧) عبد الله الطريقي، «تأميم صناعة النفط العربية خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولخلق جو من الثقة والصادقة المتبادلة بين منتجي النفط ومستهلكيه،» **نفط العرب**، السنة ٨، العدد ٣ (كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٧٢)، ص ١٦.

(٨) J. E. Hartshorn, *Oil Companies and Governemnts: An Account of the International Industry in its Political Environment* (London: Faber and Faber, 1962), pp. 211-215.

يكن مبرراً بأوضاع السوق الفورية، أي بأساسيات العرض والطلب، وإنّما كان الهدف منه حفظ مصالح شركات النفط بعيدة المدى، خاصة شركة النفط البريطانية التي كانت ترغب في منافسة بقية الشركات في أمريكا اللاتينية(٩).

وقد ادّعت بعض الصحف البريطانية آنذاك أن عملية تخفيض سعر نفط الشرق الأوسط بنسبة أكبر من تخفيض سعر النفط الفنزويلي فيه خدمة لدول الشرق الأوسط، لأنها ستؤدي إلى زيادة تنافسية وصادرات دول الشرق الأوسط، متناسية أن ما يخدم دول الشرق الأوسط التي لم تستشر حكوماتها في هذه الخطوة، هو أنْ يرتفع سعر البرميل بدل زيادة المبيعات وتخفيض الأسعار، وما يخدمها كذلك هو عدم دخولها في حرب أسعار مع فنزويلا تؤدي إلى خسارة الطرفين واستنزاف ثروتهما الناضبة(١٠).

وهناك من رأى أن السبب الأساسي لتخفيض شركات النفط لأسعار نفط الشرق الأوسط، هو أنّه بعد توقيعها لاتفاقيات المناصفة في الأرباح في عمليات الإنتاج، أرادت هذه الشركات أن تلتف على هذه الخطوة بتخفيض أسعار النفط في الإنتاج، والاستفادة من هذه الأسعار المنخفضة في بقية مراحل الصناعة، كالتكرير والبتروكيميائيات التي تستخدم النفط الخام كمدخل، ولا تشاركها في أرباحها الدول المنتجة(١١).

وقد واجهت فنزويلا هذا التخفيض في أسعار النفط من قبل شركة النفط البريطانية بعدة خطوات، من أهمها التواصل مع حكومات الدول المنتجة في الشرق الأوسط للتنسيق معها من أجل تحقيق استقرار في إنتاج النفط وتسعيره، ثمّ بعثت فنزويلا برسالة احتجاج عن طريق السفير البريطاني في كراكاس إلى الحكومة البريطانية، لأنها صاحبة أكثرية الأسهم في شركة النفط البريطانية، تحتج فيها على تخفيض أسعار النفط، وبعثت برسالة احتجاج أخرى إلى الحكومة الأمريكية تحتج فيها على فرضها قيود استيراد إلزامية على النفط الفنزويلي لحماية نفطها المحلي، وأنشأت الحكومة الفنزويلية في نيسان/ أبريل عام ١٩٥٩ هيئة حكومية تابعة لوزارة المعادن والطاقة، مهمتها مراقبة إنتاج وتسويق النفط من قبل شركات النفط، لأن عائد فنزويلا كان مرتبطاً خلال هذه الفترة

(٩) Helmut J. Frank, *Crude Oil Prices in the Middle East* (New York: Praeger, 1966), pp. 106-107.

(١٠) *Financial Times,* 14/2/1959.

(١١) عبد الله الطريقي، «تأميم صناعة البترول العربية: ضرورة قومية،» **دراسات عربية**، السنة ١، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٦٥)، ص ١١ ـ ٣٢.

بالسعر الفعلي، وليس السعر المعلن للنفط. وقد استطاعت هذه الهيئة أنْ تقلل من حجم الخصومات التي كانت شركات النفط تقدّمها للمشترين على حساب فنزويلا[١٢].

وعلى الرغم من أن فنزويلا لم تتمكن من الحصول على حصة محددة من السوق الأمريكي، كما طالبت، إلا أنها حققت بوادر نجاح في اتصالاتها مع الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. ولسوء حظّ شركات النفط، فقد جاءت خطوة تخفيض الأسعار قبل انعقاد المؤتمر النفطي العربي الأوّل في آذار/ مارس ١٩٥٩ في القاهرة، فقد تمّ على هامش هذا المؤتمر لقاءً سري بين ألفونزو والطريقي وممثلين لكلّ من العراق والكويت وإيران، وتمخض عن هذا اللقاء إصدار مذكرة تفاهم عرفت بـ «اتفاق المعادي» نسبة إلى المكان الذي تمّ الاجتماع فيه. وتضمنت المذكرة مقترحات تقدّم للحكومات المنتجة للنفط، ومن أهمها المطالبة بتأسيس هيئة استشارات نفطية وشركات نفط وطنية، وتعديل اتفاق المناصفة في الأرباح بزيادة نصيب الدول المنتجة إلى ٦٠ بالمائة من الأرباح، والدفاع عن مستوى الأسعار، إضافة إلى الدخول في مراحل الصناعة النفطية المختلفة، كالتكرير، والنقل، والتوزيع، والبتروكيميائيات، من أجل تحقيق استقرار في العائدات النفطية للدول المنتجة. وقد كانت هذه المقترحات نواة لقيام منظمة الأوبك في العام التالي[١٣].

ويبدو أن شركات النفط لم تعبأ كثيراً بما أعلنه المجتمعون، ولم تأخذ في الاعتبار المدّ القومي المعارض للغرب خلال هذه الفترة. ففي ٨ آب/ أغسطس من عام ١٩٦٠، قررت شركة إكسون تخفيض سعر النفط المعلن مرة ثانية بمتوسط قدره ١٤ سنتاً أو ٧ بالمئة للبرميل، وتبعتها بقية الشركات. وكانت هناك بعض الأصوات الغربية حتّى في الشركات نفسها تحذر من خطورة تخفيض الأسعار من غير التشاور مع الدول المنتجة في فترة كانت تشهد مداً قومياً كاسحاً، ولكن سكرة السيطرة الطويلة أعمت هذه الشركات عن القراءة الصحيحة للواقع[١٤].

واللافت للنظر هنا هو أن هذا التخفيض كان من المفترض أنْ يشتمل على النفط الفنزولي، ومعه نفط الشرق الأوسط الذي أغلبه هو نفط عربي، ولكن ممثل شركة إكسون في فنزويلا رفض هذا التخفيض، محذراً من عواقبه على مصالح الشركة في

---

(١٢) *Venezuela and OPEC* (Caracas: The Venzuelan Governemnt, 1961), pp. 97-101.

(١٣) Terzian, *OPEC: The Inside Story,* pp. 26-29.

(١٤) Mikdashi, «The OPEC Process,» pp. 203-204.

فنزويلا، ومهدداً بالاستقالة، مما دفع الإدارة في نيويورك إلى استثناء النفط الفنزويلي من هذا التخفيض. وفي هذا الموقف عبرة مهمة خاصة للعرب، وهي أنَّ المصالح تضيع إذا لم تكن لدى الدول مواقف تفاوضية تتصف بالوضوح والقوة.

ولا شكّ في أن رفض ممثل شركة إكسون لتخفيض سعر النفط الفنزولي، كان نابعاً من فهمه لصلابة الموقف الفنزويلي تجاه المصالح الوطنية، وذلك من واقع تجارب سابقة. على أية حال، تمّ تطبيق قرار تخفيض السعر على منطقة الشرق الأوسط، وبعده بشهر اجتمعت خمس دول نفطية، تمثل ٨٠ بالمئة من الصادرات العالمية للنفط آنذاك، وهي: السعودية، والعراق، وإيران، والكويت، وفنزويلا، يوم ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠ في بغداد، وكان هناك وفد قطري مراقب، وقد انتهى الاجتماع في ١٤ أيلول/ سبتمبر بالإعلان عن قيام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وانضم إلى هذه المنظمة لاحقاً أعضاء آخرون. وكان اجتماع التأسيس بمثابة الاجتماع الأوّل للمنظمة.

وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٨، تشكلت منظمة الأوابك التي تقتصر على الدول العربية من بين أعضاء منظمة الأوبك، والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً. وقد وصف الشيخ عبد الله الطريقي، أحد أهم مؤسسي منظمة الأوبك، التطورات التي سبقت قيامها على النحو التالي: «... وقد أبرق كاتب هذه السطور إلى وزير النفط الفنزويلي متسائلاً عن الموقف الذي ستتخذه حكومة فنزويلا إزاء الشركات؟. فجاء الرد بأن فنزويلا تؤيد موقف المنتجين في الشرق الأوسط، ولن توافق على تخفيض أسعار صادراتها. وفي الوقت نفسه، تلقيت برقية من الشيخ جابر الأحمد الصباح، وزير مالية الكويت، يطلب فيها توحيد موقف الحكومات المصدّرة للبترول. وبعد ذلك اتّصلت بحكومة العراق، وطلبت الذهاب إلى بغداد. وقد وافقت حكومة العراق على توجيه دعوة إلى كلّ من إيران وفنزويلا والكويت والعربية السعودية وقطر (حضرتُ كمراقب) للاجتماع في بغداد في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠.

وتقرر في هذا الاجتماع تنفيذ فكرة منظمة الدول المنتجة والمصدّرة للبترول»[١٥]. وقد أعلن المجتمعون أنّهم يسعون إلى إيقاف الانخفاض في أسعار النفط، وعدم السماح لشركات النفط بتغيير الأسعار من جانب واحد، إضافة إلى رغبتهم في تنظيم الإنتاج، مستفيدين من تجربة هيئة سكك حديد تكساس التي سبق الحديث عنها. وعلى

---

(١٥) **مجلة البترول والغاز العربي**، العدد ٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥).

الرغم من بعض التصريحات التي تضمنت بعض الاعتذار من شركات النفط، إلا أنّها وحكوماتها ظلت تتصرف وكأن منظمة الأوبك غير موجودة، ففي أحد تصريحاته، قال رئيس شركة إكسون إنّه غير مهتم كثيراً بهذه المنظمة، لأنها لن تنجح.

وفي تقرير سري للمخابرات الأمريكية حول «النفط في الشرق الأوسط»، بعد شهرين من قيام منظمة الأوبك، ويتكون من ٤٣ صفحة، لم يتجاوز الحديث فيه عن المنظمة أربع صفحات[١٦]. أما الدول المنتجة، فقد رأت في هذه الخطوة إنجازاً كبيراً، وليس هناك أبلغ في التعبير عن هذا الإنجاز من قول ألفونزو لمندوب مجلة **ميس**: «لقد أنشأنا نادياً متميزاً ... ففي ما بيننا نحن نسيطر على ٩٠ بالمئة من الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية، ونحن الآن متحدون. إننا نصنع تاريخاً»[١٧]. وقد كانت حصيلة تخفيضات السعر التي تمت خلال الفترة (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠) هي أنَّ العائد من برميل النفط العربي الخفيف قد انخفض بحوالى ١٤ سنتاً، أي أكثر من ١٥ بالمئة، حيث تراجع السعر من ٨٤ سنتاً للبرميل في أواخر عام ١٩٥٧ إلى ٧٠ سنتاً للبرميل بعد ٩ آب/ أغسطس عام ١٩٦٠.

هذا التراجع في السعر كلف أكبر خمس دول منتجة للنفط في الشرق الأوسط، وهي الكويت، والسعودية، وإيران، والعراق، وقطر، حوالى ٢٧٠ مليون دولار، على أساس إنتاجها في عام ١٩٦٠ البالغ ٥,٢ مليون برميل في اليوم[١٨]. بالإضافة إلى هذه الخسائر، يعتبر التفاوت في تخفيض سعر النفط بين دول الشرق الأوسط وفنزويلا إخلالاً باتفاق مناصفة الأرباح الذي ينصّ على أنَّ السعر المعلن من قبل شركات النفط يجب أنْ يكون مرتبطاً بسعر النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن هذا الربط كان بمثابة صمام الأمان الذي يحمي الدول المنتجة في الشرق الأوسط من ظاهرة نقل أرباح الشركات من مرحلة الإنتاج إلى مراحل الصناعات الأخرى، كالتكرير والتوزيع مثلاً من أجل تقليل نصيب الدول المنتجة من الأرباح[١٩]، وحتّى أن شاه إيران الذي كان معتمداً أمنياً على الغرب، ومختلفاً جذرياً مع العرب، وغير موافق على سياسات تنظيم الإنتاج، دفعته سياسات شركات النفط إلى الانضمام إلى التكتّل قائلاً: «إذا كانت

---

(١٦) CIA, «Middle East Oil,» NIE 30-60 (22 November 1960), 83-542-9, Eisenhower Library.

(١٧) *Middle East Economic Survey* (16 September 1960).

(١٨) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: Saint Martin's Press, 1981), pp. 24-25.

(١٩) «Radical Change in the International Oil Industry During the Past Decade,» paper presented at: OPEC at the Fourth Arab Petroleum Congress, Beirut, 5-12 November 1963, p. 16.

الشركات التي تنتج نفطنا لا تأتي إلينا وتناقش معنا وضع السوق وتقوم بتخفيض إيراداتنا من غير أنْ تكشف لنا حساباتها، فما المتوقع منا أن نعتقده؟»[٢٠].

هذا التقارب بين الدول المنتجة في الشرق الأوسط وفنزويلا، كان بداية لتغيير موازين القوى بين الدول المنتجة وشركات النفط، وبالتالي فليس مستغرباً أن تشنّ الأخيرة هجوماً شديداً على هذه الجهود وتتهم فنزويلا بأنّها تحاول حرمان دول الشرق الأوسط من تحقيق مكاسب انخفاض كلفة إنتاجها ونوعية نفطها مقارنة بفنزويلا، ولكن ألفونزو كان يرد على هذه المقولات، سواء في الإعلام المحلي أو العالمي بالقول: «إن الارتباك الحاصل سببه الاعتقاد بأن زيادة الصادرات ستحقق عملة أجنبية، وأنا أعتقد أن ما حققناه هو الأفضل في ظلّ الظروف الحالية بمنع المنتجين من إضعاف أسعار النفط»[٢١].

أما شركات النفط، وبعد أنْ أدركت جدّية الدول المنتجة، فقد قام بعضها، كشركة إكسون وشل وتكساكو وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، بإعادة رفع سعر النفط بحوالى ٤ سنتات للبرميل، ثمّ أرسلت رسالة غير رسمية إلى الدول المنتجة قبل انعقاد مؤتمر البترول العربي الثاني في بيروت في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٠ تعلمها فيها بأنّها لن تجري أي تغيير في الأسعار قبل التشاور مع الدول المنتجة. ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة، فقد تحرّك قطار النفط بقيادة جديدة اسمها منظمة الأوبك[٢٢].

ثانياً: التحديات

وما إنْ تأسست المنظمة في عام ١٩٦٠ حتّى بدأ كلّ من الطريقي وألفونزو السعي من أجل بلورة تصوّر لسعر النفط الذي يحقق الاستقرار، ويحفظ حقوق الدول المنتجة، ولكن الخلافات السياسية بين الأعضاء كانت عقبة كأداء أمام طموحاتهما. فقد كان سوق النفط خلال هذه الفترة يعاني فائضاً، وبالتالي فهو سوق مستهلكين، لا سوق منتجين، وكان على المنظمة أنْ تفكّر في طريقة للتعامل مع هذا الواقع، وكان لديها خياران: **الأول** هو التحكم في جانب العرض من خلال تفعيل مبدأ تنظيم العرض، أي تحديد الكمية التي تحافظ بها على استقرار الأسعار وتوزيعها على شكل حصص بين الدول الأعضاء

(٢٠) *Petroleum Intelligence Weekly* (9 December 1960).
(٢١) *Petroleum Intelligenec Weekly* (2 December 1960).
(٢٢) *Middle East Economic Survey* (4 November 1960).

تجنباً للتنافس وإغراق السوق، مما ينتج منه انخفاض سعر برميل النفط الواحد، وقد كان هذا الاقتراح مقدماً من ألفونزو في المؤتمر الرابع للمنظمة عام ١٩٦٢، وكان مستوعباً لتجربة هيئة سكة حديد تكساس والنجاح الذي حققه البرنامج في الولايات المتحدة، ولكن هذا الخيار لم يجد قبولاً عند أغلبية أعضاء المنظمة لأسباب مختلفة[٢٣].

لقد كانت أطماع شاه إيران التوسعية في المنطقة تدفعه إلى مطالبة شركات النفط بزيادة الإنتاج الإيراني، وتخصيص نصف الزيادة في إنتاج الشرق الأوسط لإيران. وفي هذا الصدد، كان الشاه يتطلع إلى استعادة إيران للمركز الأوّل في الإنتاج الذي خسرته خلال سنوات تأميم النفط الإيراني من قبل الدكتور مصدّق خلال الفترة (١٩٥١ ـ ١٩٥٢)، وقد عبّر الشاه سابقاً عن موقفة تجاه تنظيم الإنتاج في حديث له إلى التلفزيون والإذاعة الفرنسيين، أكد الشاه خلالهما ما يلي: «إنَّ هدفنا هو ليس الحصول على سعر مرتفع للنفط الإيراني، وإنّما هدفنا هو زيادة إيراداتنا من خلال زيادة إنتاج النفط»[٢٤].

وفي اعتقادنا أنَّ الشاه كان في كثير من الأحيان يرجح الاعتبارات السياسية على القرارات الاقتصادية السليمة في إطار الأوبك، لأنه ظلّ يتوجس خيفة من هذه المنظمة بسبب حجم الوجود العربي فيها.

ففي لقاء له مع الرئيس ليندون جونسون في البيت الأبيض عام ١٩٦٤، أبدى تخوفه من أن شركات النفط تعطي الأولية للمنتجين العرب، وأضاف قائلاً «إن منظمة الأوبك تمثل «الإمبريالية العربية». وفي لقاء آخر مع كيم روزفلت، رجل المخابرات الأمريكية الذي ساعد على إعادته إلى السلطة بتنظيم الانقلاب على حكومة مصدّق، أكد الشاه أنّه تعب من معاملة أمريكا له كأنه طالب مدرسة، وأنّه قدم كثيراً من الخدمات للولايات المتحدة، ومن أهمها محاولة احتواء المدّ القومي العربي، وأن كلّ ما حصل عليه من أمريكا مقابل ذلك هو مزيد من اللامبالاة وسوء المعاملة[٢٥].

وقد ترجم الشاه عداءه للعرب في عدة مواقف لا يتسع المجال هنا للحديث عنها، وإنّما نذكر منها ما حصل خلال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فعندما تمّ إغلاق قناة السويس خلال هذه الحرب، وتعطيل خطّ أنابيب نقل النفط من العراق عبر سورية،

---

(٢٣) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum,* pp. 100-101.
(٢٤) *Petroleum Intelligence Weekly* (8 June 1970).
(٢٥) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power,* p. 534.

وفرضت الدول العربية حظراً على تصدير النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل، حصل تعاون بين إسرائيل وإيران لبناء خطّ أنابيب من ميناء إيلات إلى أشكلون بتمويل سري من ألمانيا لينقل النفط الإيراني من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط. وقد استخدمت إسرائيل هذا الخطّ كذلك لتصدير النفط الذي استولت عليه من منطقة سيناء بعد احتلالها خلال الحرب[٢٦].

هذا عن حال شاه إيران خلال تلك الفترة، أما العراق فقد أحدث توتراً في علاقته مع الكويت بعد إعلان الرئيس عبد الكريم قاسم مطالبته بالكويت في منتصف عام ١٩٦١، في وقت كان العراق فيه في حاجة ماسة إلى تعاون الجيران بسبب صراعه مع شركات النفط بعد إصدار القانون الرقم (٨٠) الذي استعادت بموجبه الحكومة العراقية حوالى ٩٩,٥ بالمئة من أراضي الامتيازات التي كانت لدى شركات النفط، ولم تقم بتطويرها بحسب ما كان متفقاً عليه. فما إن أعلنت الحكومة الكويتية استقلالها عن بريطانيا في عام ١٩٦١ حتّى طالبت بها الحكومة العراقية، وهددت باحتلالها. وقد أدت هذه المطالبة العراقية بالكويت إلى مجيء قوات بريطانية لحماية الكويت، إضافة إلى تدخل جامعة الدول العربية بعد اشتراط خروج القوات البريطانية. وهذا ما تمّ فعلاً، وقد نتج من هذا الخلاف تجميد عضوية العراق في منظمة الأوبك مؤقتاً[٢٧].

والكويت لم تكن كذلك مقتنعة بتنظيم الكميات المعروضة لأسباب تتعلّق بقدرة المنظمة على تطبيق نظام الحصص بين دول بينها كثير من الخلافات السياسية والتفاوت الاقتصادي[٢٨].

ولم تكن الدوائر الرسمية في السعودية متشجعة للأخذ بسياسة الحصص والوقوف أمام شركات النفط الأمريكية وحكوماتها التي كانت توفر الحماية للعائلة الحاكمة في السعودية، إضافة إلى أنَّ المملكة قد شهدت خلال هذه الفترة صراعاً على السلطة بين الملك سعود والأمير فيصل، وقد انتهى هذا الصراع بسيطرة فيصل على الحكم. وبعد ذلك تمت إحالة الطريقي إلى التقاعد عام ١٩٦٢ بعد كشفه لكثير من وجوه الفساد في علاقة الحكومة السعودية مع شركات النفط، وكذلك بسبب الضغوط التي مارستها

---

(٢٦) Uri Bialer, «Fuel Bridge Across the Middle East: Israel, Iran, and the Eilat-Ashklon Oil Pipeline,» *Israeli Studies,* vol. 12, no. 3 (2007), pp. 29-67.

(٢٧) Abdul-Reda Assiri, *Kuwait's Foreign Policy: City-States in World Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), pp. 19-26.

(٢٨) *Petroleum Intelligence Weekly* (30 December 1960).

شركات النفط وحكوماتها من أجل إبعاده عن موقع القرار، فكانت هذه الخطوة ضربة قاسية لمنظمة الأوبك ولمصالح السعودية معاً. وبعد ذلك بأشهر استقال ألفونزو من منصبه بعد أنْ تمكّنت شركات النفط ومؤيدوها من إيجاد فجوة بينه وبين القيادات السياسية في حزبه[٢٩].

وقد شرح الطريقي خلفية تنحيته من منصبه في حديث له مع الكاتبة ليندا برادفورد، والذي أشار فيه إلى أنّه اكتشف أنه عندما كانت حكومتا السعودية والكويت تتفاوضان مع الشركة اليابانية حول امتياز نفطي في المنطقة المحايدة بينهما، تبين له أن وكيل الشركة اليابانية في الرياض كان كمال أدهم، صهر فيصل، وأنّه قد تسلّم مليون دولار عمولة، إضافة إلى ذلك تبين للطريقي أن هناك اتفاقاً سرياً بين أدهم وتلك الشركة ينصّ على أن يحصل أدهم على نسبة ٢ بالمئة من أرباحها، وأن نصف هذه النسبة سيعطى لزوجة فيصل الأميرة عفت آل سعود. وعندما علمت بذلك، يقول الطريقي، «طلبت من الشركات اليابانية إلغاء هذه النسبة، وأعتقد أن فيصل لم يغفر لي هذا الموقف»[٣٠].

وبالإضافة إلى التحديات السابقة، كانت المنظمة تعيش مرحلة دوران العرب في فلك الحرب الباردة التي كانت أسوأ تعبيراتها حرب اليمن التي كان نظام عبد الناصر يؤيد فيها الحكم الجمهوري، بينما كانت العربية السعودية تقف إلى جانب نظام الإمامة السابق للثورة، كما أنَّ السعودية وإيران كانتا تتنافسان على كسب ودّ الولايات المتحدة التي بدأت تحل تدريجياً مكان بريطانيا في المنطقة.

هذه الأسباب مجتمعة، التي يمكن تلخيصها في وجود حكومات غير معبّرة عن إرادة شعوبها، وتدور في فلك الدول الغربية المساندة لشركات النفط، إضافة إلى انشغالها بصراعاتها الإقليمية، هي التي أسقطت خيار نظام الحصص، ولم يبق أمام هذه الدول إلا **الخيار الثاني**، وهو السعي من أجل الحفاظ على حدّ أدنى للسعر المعلن للنفط الخام، وكانت عملية «تنفيق الإتاوة» هي الآلية لتحقيق ذلك، كما يتضح من الفقرات التالية.

---

(٢٩) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٢٦ ـ ١٣١.

(٣٠) Linda Blandford, *Oil Sheikhs* (London: W. H. Allen and Co., 1977), p. 234, and Terzian, *OPEC: The Inside Story,* p. 90.

ثالثاً: تنفيق الإتاوة

على الرغم من أنَّ المؤتمر الثاني لأوبك الذي عُقد في كركاس بفنزويلا في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦١، لم يعط كثيراً من الاهتمام في مقرراته لمسألة تنظيم العرض، إلا أنَّ المجتمعين توصلوا إلى تفاهم على أن يتم العمل على رفع مستوى السعر المعلن، لأن في ذلك خدمة لفنزويلا، حيثُ إنَّ ارتفاع سعر النفط في الشرق الأوسط ليعادل سعر النفط في فنزويلا، سيحفظ لهذه الأخيرة سوقها النفطي ويحميها من منافسة نفط الشرق الأوسط. أما دول الشرق الأوسط، فإن رفع سعر النفط سيحول إليها جزءاً من الريع النفطي المتراكم لدى شركات النفط وحكوماتها. وقد تمّ الاتفاق على أن يتم تحقيق الزيادة في سعر النفط المعلن عن طريق «تنفيق الإتاوة»، أي اعتبار الإتاوة بنداً من بنود الإنفاق بدل اعتمادها كالتزام ضريبي، كما كان يحصل في السابق.

فحتّى ذلك الحين كانت عملية «تنفيق الإتاوة» سياسة متّبعة في كلّ دول العالم التي تنتج نفطاً، كالولايات المتحدة وكندا وفنزويلا، إلا دول الشرق الأوسط التي كانت دائماً عرضة لاستغلال شركات النفط، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، كانت الإتاوة تمثل ريعاً يدفعه مستخدم الأرض أو مستأجرها لمالكها، سواء كان من القطاع الخاص أو الحكومة، بغضّ النظر عن تمكّن المستأجر من الحصول على أرباح من النفط أو عدمه، وبالتالي فالإتاوة تختلف عن ضريبة الدخل التي تحصل عليها الحكومة مقابل الأرباح التي تجنيها المؤسسة العاملة في هذه الأرض. من هنا، فإن الإتاوة كانت تعتبر في الدول الأخرى غير دول الشرق الأوسط نوعاً من التكاليف التشغيلية يتم اقتطاعها من الدخل الإجمالي لحساب الدخل الخاضع للضريبة، بينما كانت شركات النفط في الشرق الأوسط تضمن الإتاوة في نسبة الخمسين بالمئة من الدخل التي تدفعها للدولة المنتجة.

وقد اتّخذت منظمة الأوبك في اجتماعها الرابع المنعقد في حزيران/ يونيو عام ١٩٦٢ عدة توصيات لأعضائها، منها التخلص من خصومات التسويق التي كانت تعطى لشركات النفط، وربط أسعار النفط بأسعار سلّة تشتمل على أهم السلع التي تستوردها الدول المنتجة للحفاظ على القوة الشرائية لإيراداتها، ولكن أهم التوصيات في هذا المؤتمر هي تلك التوصية التي طالبت بـ «تنفيق الإتـاوة»، ولكن ترجمة هذه التوصية الأخيرة إلى واقع عملي لم تكن من السهولة بمكان في ظلّ سيطرة شركات النفط على

الصناعة النفطية بكلّ مراحلها، وكذلك في ظلّ وجود فائض في السوق النفطي، وقد يكون من المفيد التوقف عند المنعطفات التي أخذتها مفاوضات« تنفيق الإتاوة» لأنها تكشف العقلية الاستعمارية التي كانت تتعامل بها شركات النفط مع الدول المنتجة. فقد بدأت عملية التفاوض بتكليف السعودية وإيران بالتخاطب مع الشركات النفطية لتجاوز مسألة عدم قانونية تخاطب الشركات مع «تكتل احتكاري» كمنظمة الأوبك في منظور القوانين الأمريكية.

بعد ذلك، بدأ الطرفان سجالهما، وحاول كلّ منهما في جولات المفاوضات المتعددة أنْ يقدم مرافعته في القضية، ففي آب/ أغسطس عام ١٩٦٢ أصدرت الأوبك مذكّرة فصّلت فيها القضايا الثلاث التي اتفقت عليها في مؤتمر كركاس، ودعمت طرحها بالقول إن أسعار النفط الخام قد تراجعت بنسبة ٧,٥ بالمئة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٣ و١٩٦٠، ذلك في الوقت الذي ارتفع فيه مؤشر أسعار السلع الصناعية بحوالى ٩ بالمئة، وردّت شركات النفط بأن الطلب في حالة تراجع، وأنّه من الأفضل للسعودية وإيران أنْ تركّزا اهتمامهما على زيادة صادراتهما بدل زيادة الأسعار لمواجهة المنافسة من الدول الأخرى. ولم تحقق المفاوضات بين الطرفين خلال العام الأوّل أي تقدّم يذكر. وقد أدى هذا الإخفاق إلى تزايد الضغوط من قبل بقية أعضاء منظمة الأوبك، فتمت جولة من المشاورات بين أعضائها في تموز/ يوليو عام ١٩٦٣، وتم طرح مقترحين: **أحدهما** يطالب بتمرير قرار يقنّن «مبدأ تنفيق الأتاوات» من جانب واحد، وفي حالة رفض الشركات أو تقليلها للسعر المعلن تتم مواجهة ذلك بتخفيض الإنتاج أو الصادرات أو حتّى التأميم الجزئي.

وكان الاقتراح **الثاني** هو فرض ضريبة قدرها ١٠ بالمئة على الدخل الإجمالي، أو على كلّ ناقلة تتوقف في ميناء أي دولة عضو في المنظمة، وهذه الضريبة كانت ستولّد للدول المنتجة زيادة قدرها ٧ ـ ٨ سنتات لكلّ برميل، ولا تتعارض مع بنود الامتيازات آنذاك إلا في إيران التي كانت بنود امتيازها تمنع ذلك، ولكنها يمكن أنْ تنفّذ القرار بعد فترة، باعتماد مبدأ الدولة ذات الأفضلية[٣١]. وقبل أن يتم تبنّي أي من هذين الخيارين طرح خيار **ثالث** في آب/ أغسطس عام ١٩٦٣، وتم بموجبه تكليف فؤاد روحاني، السكرتير العام للمنظمة بالتفاوض مع شركات النفط[٣٢]. وكعادتها في المفاوضات،

---

(٣١) *Middle East Economic Survey* (6 September 1963).

(٣٢) Supplement to: *Middle East Economic Survey* (28 August 1964).

بدأت شركات النفط بمحاولة الالتفاف على مطالب الدول المنتجة، فاقترحت صيغة يتم بموجبها «تنفيق الإتاوة»، ولكن على أن يتمّ في المقابل فرض خصم قدره ١٢,٥ بالمئة على السعر المعلن لصالح الشركات لأغراض ضريبية، أي أنّها أرادت أن تأخذ ما قدمته باليد اليمنى للدول المنتجة باليد اليسرى.

غير أن هذه الحيلة لم تنطلِ على المنظمة التي رفضت هذا العرض، ثمّ قدمت الشركات عرضاً آخر في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه سمته «العرض النهائي»، وهو أن يتم «تنفيق الإتاوة»، كما اقترح سابقاً، ولكن هذه المرة تُعطى الشركات خصماً قدره ٨,٥ بالمئة لاعتبارات ضريبية، وبذلك يرتفع عائد الدول المنتجة لكلّ برميل نفط بحوالى ٣,٥ سنتات في مقابل ما طالبت به المنظمة، وهو ١١ سنتاً للبرميل، وربطها هذا العرض بعدد من الشروط كذلك، ولكن منظمة الأوبك رفضت هذا العرض الجديد من الشركات في اجتماع تشاوري عقد في بيروت في كانون الأوّل/ ديسمبر، وتم اقتراح قرار ملزم من قبل المنظمة بـ «تنفيق الإتاوة»، يتم اتخاذه في اجتماع وزراء النفط المزمع عقده في الرياض في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وما إن علمت شركات النفط بهذا التوجّه لدى الدول المنتجة، حتّى اقترحت على السعودية وإيران تخفيف بعض الشروط التي قدمت مع العرض الأخير، مع التفكير في تقليل الخصوم الضريبية البالغة ٨,٥ بالمئة في المستقبل تبعاً لتطورات السوق، مما دفع المنظمة إلى تأجيل اتخاذ قرار من طرف واحد، وخاصة أن الموقف الإيراني تجاه شركات النفط، كما تشير بعض المصادر، بدأ بالتراخي، الأمر الذي دفع بالمنظمة إلى تشكيل وفد جديد يفاوض الشركات في ضوء اقتراحها الأخير، ولكن هذه المفاوضات لم تحرز تقدّماً.

ويبدو أن شركات النفط استشعرت بعض التخلخل في الجبهة الداخلية للأوبك، فبدأت تتخذ مواقف أكثر تشدّداً، كربط الموافقة على «التنفيق» بحل خلافاتها مع الحكومة العراقية بسبب القانون الرقم (٨٠)، وعندما اقترحت منظمة الأوبك «تنفيق» نصف الإتاوة، أي ٥,٥ سنتات مباشرة، و«تنفيق» النسبة المتبقية عبر عدد من السنوات، رفضت الشركات[٣٣]. وعندما بدأ أعضاء الأوبك يجدّدون نيّتهم بإصدار قرار من جانب واحد، عادت الشركات مرة أخرى تحاول عرقلة مساعيهم بعرض جديد قبل انعقاد مؤتمر وزراء الأوبك في تموز/ يوليو عام ١٩٦٤، وكان هذا العرض الجديد شبيهاً بآخر عرض مع تعديل بسيط، وهو أنَّ الخصم الذي سيُعطى لشركات النفط، وهو ٨,٥

(٣٣) Seymour, *OPEC: Instrument of Change,* pp. 46-48.

بالمئة، سيتم تقليله إلى ٧,٥ بالمئة في عام ١٩٦٥، وإلى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٦٦. وقد كان صافي ما يحققه هذا العرض الجديد الذي يمتد إلى ثلاث سنوات للدول المنتجة، هو ما بين ٤,٥ و٥,٠ سنتات للبرميل، وهذا يعني زيادة إيرادات المنظمة بحوالى ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٤، و١٣٥ مليون دولار عام ١٩٦٥، ثمّ ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٦٦[٣٤].

وقد اختلف أعضاء المنظمة حول هذا العرض المعدل في المؤتمر السادس للمنظمة الذي عُقد في تموز/ يوليو ١٩٦٤ في جنيف، فقد تمت الموافقة عليه من قبل السعودية، وإيران، والكويت، وليبيا، وقطر، مع إجراء تعديلات طفيفة عليه، ورفضه العراق مبرراً ذلك بعدم قبوله للشروط التي أرفقت بهذا العرض، والتي رأى فيها تدخلاً في قراراته السيادية، كحلّ المنازعات دولياً، وكذلك رأى فيها انتقاصاً من بعض حقوقه الاقتصادية، كمطالبة الشركات بجعل العقود القادمة بشروط أفضل لشركات النفط[٣٥].

امتد هذا الخلاف حول «تنفيق الإتاوة» إلى اجتماع المنظمة السابع في جاكرتا في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٤، وقد انتهى هذا الاجتماع بالقرار الرقم (٤٩) الذي رأى المجتمعون بموجبه أنه يجب إلغاء قضية «تنفيق الإتاوة» من جدول أعمال المؤتمر، وترك الحرية لكلّ دولة في معالجتها مع شركات النفط بصورة مستقلة. ولا شكّ في أنْ هذه المفاوضات كشفت أهمية موازين القوى في تحقيق النتائج المرجوة، وكشفت كذلك عن قدرة شركات النفط على استغلال الخلافات السياسية وغير السياسية بين أعضاء المنظمة لإضعافها ومنعها من تحقيق الحدّ الأدنى من الإجماع[٣٦].

وقد وقّعت حكومات إيران والسعودية وقطر على اتفاق «تنفيق الإتاوة» المقدم من شركات النفط بعد مؤتمر جاكرتا. أما في الكويت، فعلى الرغم من موافقة الحكومة المبدئية، إلا أن مجلس الأمة الكويتي رفض الاتفاق، وبعد إجراء تعديلات طفيفة عليه استطاعت الحكومة الكويتية تمريره في أيار/ مايو عام ١٩٦٧ بعد أنْ حلّت مجلس الأمة

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٤٩.

(٣٥) *Middle East Economic Survey* (8 January 1964).

(٣٦) «OPEC and the Principle of Negotiation,» paper presented at: The Fifth Arab Petroleum Congress in Cairo, March 1965.

المعارض، وجاءت بمجلس جديد شابت عملية انتخابه عمليات تزوير، ثمّ تمّ تطبيق القرار بأثر رجعي ابتداء من أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٤. وقد عبر د. أحمد الخطيب، العضو السابق في مجلس الأمة الكويتي الذي رفض الاتفاق، عن ملابسات تمرير قرار «تنفيق الإتاوة» من قبل الحكومة الكويتية، بقوله: «وقد شعرنا باستفزاز وغضب شديدين استناداً إلى تلك المعلومات، فقد كانت الاتفاقية التي وافقت عليها الحكومة الكويتية معيبة، واستغفالاً مهيناً من قبل الشركات، وحطّاً من الكرامة والسيادة الوطنية. وقد عبّرت عن مدى ازدراء شركات النفط لنا، واعتبارنا جهلة كلّ هذه السنين بفضل الزعامات الفذّة لمنطقتنا وقياداتها الرشيدة التي هي كما يقولون: «أبخص في كلّ شيء»[٣٧]. كما رفضه العراق، مبرراً ذلك بسبب الشروط المرفقة به، لذلك لم يتحقق التنفيق الفعلي الكامل في العراق إلا في عام ١٩٧١، وإن كان قد تحقق «تنفيق» جزئي في عام ١٩٦٧.

وفي ليبيا، تأخرت الموافقة على «اتفاق تنفيق الإتاوة» إلى كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٦، بسبب انشغال الحكومة الليبية في محاولة الوصول إلى اتفاق مع شركات النفط من أجل اعتماد السعر المعلن بدل السعر الفعلي في حساب إيرادات الحكومة. ولم تتوقف لعبة شدّ الحبل بين شركات النفط ومنظمة الأوبك بالاتفاق على مبدأ «تنفيق الإتاوة»، فعندما حان وقت تنفيذ برنامج التخلص التدريجي من الخصوم المعطاة لشركات النفط في السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٧، حتّى يكون «التنفيق» تاماً، واجهت المنظمة كثيراً من المماطلة من قبل الشركات، واستمرت المفاوضات حوالى ١٨ شهراً، إضافة إلى التهديد بقرار من جانب واحد، حتّى تمّ الاتفاق على الجدول المنشود الذي يحقق «التنفيق» التام عام ١٩٧٢[٣٨].

وهكذا فليس مستغرباً أن لا تحقق منظمة الأوبك خلال الحقبة الأولى من تأسيسها كثيراً من الأهداف المرسومة لها، كما اعترف بذلك الشيخ عبد الله الطريقي نفسه في أحد مقالاته عام ١٩٦٥ عندما قال: «وبهذا نرى أن المنظمة منذ إنشائها في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٠، حتّى اجتماع طرابلس في ليبيا، لم تُحقق شيئاً مهماً من أهدافها، ولكنها حققت شيئاً آخر مهما جداً، وهو وجودها نفسه. فلو أن المنظمة لم تنشأ، لربما

---

(٣٧) أحمد الخطيب، **الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**، إشراف غانم النجار (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٥ - ٢٨٠.

(٣٨) *Middle East Economic Survey* (12 January 1968).

كانت خسارة البلاد المنتجة والمصدّرة للبترول لا تقلّ عن ألف مليون من الدولارات، وذلك لأن إنشاءها جعل الشركات المستغلة للبترول وحكومات البلاد المستهلكة، توقف ضغطها لتخفيض أسعار البترول الخام، مما جعله يثبت على الحدّ الأدنى الذي وصل إليه في عام ١٩٦٠»[٣٩]

رابعاً: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)

جاءت ولادة منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (أوابك) في وقت كان فيه النظام الإقليمي العربي يعاني ضعفاً نتيجة لعدة تطورات، منها الحرب في اليمن التي وتّرت العلاقات المصرية ـ السعودية، ثمّ هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي أضعفت مصر الناصرية، سياسياً واقتصادياً، بسبب احتلال إسرائيل لمزيد من الأراضي العربية، ومن بينها مضيق تيران الاستراتيجي، وتدمير كثير من القدرات العسكرية التي قدرت بحوالى ٢,٢ مليار دولار، إضافة إلى إغلاق قناة السويس وما نتج منه من توقف إيراداتها السنوية[٤٠].

في ظلّ هذه المعطيات العربية، ليس مستغرباً أنْ يكون قرار الحظر النفطي على الدول المساندة لإسرائيل خلال الحرب المذكورة، محدود الأثر، أي فشله في تحقيق أهدافه السياسية بردع الدول الغربية عن الوقوف إلى جانب إسرائيل، وهي تتوسع على حساب العرب. فقد غابت الرؤية العربية الموحّدة حول تفاصيل الحظر، وتردّدت بعض الدول في الالتزام به، إما بسبب خلافاتها السياسية مع دول المواجهة، أو خوفها من فقدان أسواقها النفطية، أو لعدم قناعتها بفاعلية هذا الحظر، لأن الحليفة الأولى لإسرائيل، أي الولايات المتحدة، لم تكن تعتمد كثيراً حينئذ على النفط العربي. أما بقية المستهلكين، فقد كانت لديهم بدائل في النفط الفنزويلي والإيراني، إضافة طبعاً إلى سيطرة شركات النفط الغربية على الصناعة النفطية وقدرتها على إفشال الحظر[٤١].

من رحم هذه الأحداث، ولدت منظمة الدول العربية المصدّرة للبترول في كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٨، وكانت في البداية، على الأقل، ليست كما اقترحتها مصر،

---

(٣٩) **مجلة البترول والغاز العربي**، السنة ١، العدد ٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥)، ص ١٣ ـ ١٧.

(٤٠) M. S. Daoudi and M. S. Dajani, «The 1967 Oil Embargo Revisited,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 13, no. 2 (Winter 1984), p. 77.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٦.

كمنظمة عربية على غرار منظمة الأوبك، وإنّما كانت عبارة عن كيان يجمع بين ثلاث دول متقاربة في أنظمتها السياسية، وهي: السعودية، والكويت، وليبيا، وكأن هذه الأنظمة أرادت، ومن واقع تجربة هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وإخفاق المقاطعة، والاختلافات التي دارت حول هذه المقاطعة، أن تستقل بقراراتها النفطية عن دائرة السياسة والحرب، معتقدة أن في ذلك خدمة لجميع الأطراف، بما في ذلك دول المواجهة مع إسرائيل[٤٢].

غير أن الرياح جرت بما لا تشتهيه سفن من أراد لهذه المنظمة أن تبتعد عن السياسة أو العمل العربي المشترك، ففي عام ١٩٧٢، وبعد إصرار ليبيا على توسيع نطاق العضوية، تمّ تعديل المادة السابعة من اتفاقية المنظمة لتسمح بانضمام دول كمصر وسورية، يمثل النفط فيها مصدراً مهماً للدخل، وليس المصدر الأساسي كما كان مطلوباً قبل ذلك[٤٣].

وهكذا أصبح هدفها الرئيسي هو توحيد الجهود العربية المتعلّقة بقطاع النفط من أجل جعله باكورة عمل تكاملي وتنموي، وذلك بتوحيد السياسات النفطية، كالتدريب والتسويق والإنتاج وغيرها، وبناء قدرات بشرية ومعلوماتية لإدارة الصناعة النفطية، والقيام بمشروعات عربية مشتركة لتجنّب الازدواجية والهدر.

وقد أسندت المنظمة بمؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية[٤٤]، إلا أنَّ الإنجازات الفعلية للمنظمة، بحسب أمينها العام السابق علي عتيقة، الذي كان أحد روّاد العمل العربي المشترك، ظلّت متواضعة في أهم أهدافها، أي تنسيق السياسات النفطية التي ظلت الدول العربية تنظر إليها على أنها قضية سيادية، أو كما قال عتيقة: «وقد حاولت المنظمة، وما زالت، أن تنسّق في مجال السياسات، ودأبت على عرض موضوعه في عدة مناسبات، ولكن التباين كان دوماً أكبر وأكثر مما نستطيع السيطرة عليه في اجتماع أو اجتماعيْن، أو حتّى في عدة اجتماعات، وعدة سنوات»[٤٥].

هذا الإخفاق في تحقيق أي تقدّم يذكر في جانب السياسات النفطية، خاصة قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، جعل المنظمة، كما يشير عتيقة، تركّز عملها

---

(٤٢) J. E. Hartshorn, «Oil and the Middle East War,» *World Today* (April 1968), p. 157.

(٤٣) علي أحمد عتيقة، **النفط والمصالح العربية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٧** (الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ١٩٨٧)، ص ٢٧١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.

في دائرة المشروعات المشتركة، وفي نشاطات التدريب. وبالفعل، استطاعت المنظمة أنْ تنشئ عدداً من المشروعات العربية المشتركة التي ما زالت قائمة حتّى يومنا هذا، على الرغم من أن تطور هذه المشروعات ظلّ محكوماً بالتأزم السياسي بين الحكومات العربية.

وهذه المشروعات تعتبر، في رأي كثير من الخبراء، أهم إنجازات المنظمة[٤٦]. ففي عام ١٩٧٣ تمّ إنشاء الشركة البحرية لنقل البترول في الكويت، إلا أنْ أداءها ظلّ متواضعاً بسبب عدم إعطائها أفضلية في نقل النفط من قبل الدول الأعضاء، ثمّ تأسيس شركات قطرية منافسة لها لاحقاً.

وفي عام ١٩٧٤ تأسست الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في البحرين، وكان هدفها هو تقديم الخدمات الفنية للسفن والناقلات، وقد بدأت ببناء الحوض الجاف في البحرين، وألحقته بمعهد للتدريب على المهارات الإدارية والتسويقية والفنية[٤٧].

وفي عام ١٩٧٥، قامت الأوابك بتأسيس شركة أخرى، هي الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، ومقرها السعودية، وهدفها المساهمة في تمويل المشروعات المرتبطة بالقطاع النفطي بصورة مباشرة، وغير مباشرة، أي أنّها شركة تمويلية، وإن كانت غالبية الدول الأعضاء قد اكتفت بالحصول على التمويل من هذه الشركة بدل مشاركتها في مشروعاتها النفطية مع بعض الاستثناءات[٤٨].

بعد ذلك، تأسست الشركة العربية للخدمات البترولية عام ١٩٧٧ في طرابلس بليبيا، وتفرعت منها ثلاث شركات، هي: «الشركة العربية لصيانة وخدمات الآبار»، و«الشركة العربية لجسّ الآبار»، و«الشركة العربية لخدمات الجس الجيوفيزيائي». ولا شكّ في أن إنشاء هذه الشركات كان الهدف منه كسر احتكار الشركات الأجنبية لهذه الخبرات، وتمكين أبناء العرب من استيعابها[٤٩].

---

(٤٦) وليد خدوري، «النفط في أسبوع: علي عتيقة رائد الشراكة النفطية العربية،» **الحياة**، ٨/ ٦/ ٢٠١٤.
(٤٧) عتيقة، المصدر نفسه، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.
(٤٩) خدوري، المصدر نفسه.

وفي عام ١٩٧٨، تأسس في بغداد «معهد النفط العربي للتدريب»، وكان من بين أهم أهدافه إعداد الطاقات البشرية وتمكينها من إدارة الصناعة النفطية. وقد مارس المعهد بعض النشاطات المتعلّقة بأهدافه، كعقد الندوات والدورات التدريبية. هذا طبعاً قبل أنْ تعصف الحروب بوطننا العربي منذ عام ١٩٩٠ وحتّى الوقت الحاضر[٥٠].

وقد أدت منظمة الأوابك كذلك دوراً مهماً في التواصل مع الدول المستهلكة لشرح وجهة النظر العربية، إذ إنها عقدت في السبعينيّات والثمانينيات من القرن الماضي ندوات ولقاءات مشتركة مع المؤسسات النفطية في الدول المستهلكة، كفرنسا، واليابان، والنرويج، وغيرها، إضافة إلى تشجيع تأسيس مراكز الطاقة في الدول الغربية، كمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة، وغيرها من النشاطات التي ساعدت على تنقية الأجواء بين الدول العربية والدول المستهلكة للنفط.

كما اقترح عتيقة عقد مؤتمر الطاقة العربي، وهو المؤتمر الذي أصبح منبراً لدراسة مصادر الطاقة الأخرى. وقد واجه هذا الاقتراح معارضة في البداية، لأن البعض كان يراه خارج نطاق مسؤولية المنظمة، إلا أنَّ الفكرة تمّ تطبيقها بانعقاد المؤتمر الأوّل في أبو ظبي عام ١٩٧٩. وقد أثارت هذه الجهود المتنوعة والمتوسعة لمنظمة الأوابك في دائرة الصناعة النفطية، سواء أكانت إعلامية أم تعليمية أم تدريبية، حفيظة بعض القيادات السياسية العربية المتقوقعة في كياناتها القطرية، فتم تقليص موازنات المنظمة السنوية، مما دفع عتيقة إلى تقديم استقالته[٥١].

وعلى الرغم من الإنجازات السابقة، إلا أن هذه المنظمة ومشروعاتها ما زالت تواجه التحديات السياسية والاقتصادية والإدارية نفسها، التي تحدّث عنها علي عتيقة قبل أكثر من عشرين عاماً، والتي من بينها التنافر السياسي بين الحكومات العربية، والتركيز على الرؤية التنموية القطريّة على حساب المشروعات العربية المشتركة، وانخفاض كمية ونوعية الموارد البشرية التي ترصد للعمل العربي المشترك، وخاصة أن بعض هذه الشركات لم يسمح للمنظمة بعد تأسيسها بأن تتابع أداءها الفعلي للتأكد من مطابقتها للأهداف التي أنشئت من أجلها، لأن هذه المهمة أصبحت من مسؤوليات مجالس إدارتها التي هي بدورها تعود إلى المساهمين من دون التنسيق مع المنظمة[٥٢]،

---

(٥٠) عتيقة، المصدر نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.
(٥١) خدوري، المصدر نفسه.
(٥٢) عتيقة، المصدر نفسه، ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

بل إن هذه العقبات قد تفاقمت في ظلّ الربيع العربي وما نتج منه من شبه انهيار للنظام الإقليمي العربي.

ويبقى الأمل في أن يتعمّق هذا العمل المشترك في ظلّ حكومات مستقبلية منتخبة ومساءلة من قبل شعوبها، لأن التجارب السابقة أكدت أن التنمية القطرية قد وصلت إلى طريق مسدود، بل أدت أيضاً إلى أزمات اقتصادية نتجت منها أزمات سياسية وأمنية، قادت بدورها إلى الانفجارات التي شهدها الوطن العربي منذ عام ٢٠١١.

الفصل العاشر

من ثورة الفاتح ... إلى اتفاق طرابلس

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

إنَّ الشعور الذي خلّفته هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، أو نكسة حزيران/ يونيو، كما يطيب للبعض تسميتها، كان بمثابة الوقود لكثير من التغيّرات التي حصلت لاحقاً في المنطقة. ومن القضايا النفطية التي كانت مطروحة كوسيلة لمواجهة إسرائيل والغرب، هي قضية تأميم النفط أو المشاركة في أصول الشركات النفطية، كحد أدنى مع اختلاف في الرؤى بعض الشيء. ففي أيار/ مايو ١٩٦٩ ألقى الشيخ أحمد زكي يماني، وزير النفط السعودي آنذاك، محاضرة في الجامعة الأميركية في بيروت، اعتبر فيها الدعوة إلى التأميم «كارثة»، ودعا إلى المشاركة في مراحل الصناعة النفطية المختلفة، خاصة التكرير والتسويق، أو كما قال: «إن هدفنا الرئيسي هي مراحل ما بعد الإنتاج، لأنها المفتاح في تحقيق استقرار الأسعار والأسواق».

وبعد الاجتماع الثامن عشر لمنظمة الأوبك في تموز/ يوليو عام ١٩٦٩، تمّ تكليف لجنة فنية لدراسة الأبعاد المختلفة للمشاركة، وقد قدمت اللجنة الفنية تقريرها في الاجتماع التالي للمنظمة، وإن كانت فكرة المشاركة قد رفضت في السعودية نفسها عندئذ. وفي تلك الفترة، كان العراق كذلك يعمّق من تعاونه مع الاتحاد السوفياتي من أجل تمكين شركة نفط العراق الوطنية من تطوير المناطق التي تمت استعادتها من شركة نفط العراق، بحسب القانون الرقم (٨٠) الصادر عام ١٩٦٠[١]. في ظلّ هذه الأجواء، وفي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩، قامت مجموعة من أفراد الجيش الليبي بقيادة العقيد معمّر القذافي بـ «ثورة» على نظام الملك إدريس السنوسي الذي اتصف نظامه في السنوات الأخيرة بالفساد، وعدم الحزم في التعامل مع شركات النفط بأنواعها، علماً أن الملك إدريس نفسه قد عرف بالتقوى والقناعة، وقد قدم استقالته من السلطة أكثر من مرة، ولكنها لم تقبل. وهنا نرى كيف أن نظافة وأمانة القائد لا تكفي ما لم يحرص على إحاطة نفسه ببطانة منسجمة مع رؤيته.

(١) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), pp. 119-121.

وجدير بالذكر أن حكومة السنوسي كانت في نزاع مع شركات النفط منذ آب/ أغسطس عام ١٩٦١ حول السعر المعلن لشركات النفط، وكانت تطالبها برفعه بسبب مواصفات النفط الليبي التي تميّزه من بقية أنواع النفط في المنطقة، وخاصة منذ أن تمّ الاتفاق على «تنفيق الإتاوة» في عام ١٩٦٥، واعتمد السعر المعلن بدل السعر الفعلي لحساب نصيب الحكومة من الريع النفطي. فالنفط الليبي لم يكن فقط من النوعية العالية وقريباً من أوروبا، ولا يمرّ، لا بقناة السويس، ولا برأس الرجاء الصالح، وإنّما كان الأقل سعراً، لأن الشركات لم تكن تعوض الحكومة الليبية عن التوفير في مسافة النقل، خاصة عندما يتم إغلاق قناة السويس، وتضطر الشركات إلى أنْ تنقل نفطها عبر رأس الرجاء الصالح وبكلفة مرتفعة.

هذا الظلم في حقّ ليبيا، كانت شركات النفط تعلم به، كما أنها كانت تدرك، كما تشير بعض الدراسات، أنّ ذلك ما هو إلا مسألة وقت قبل أنْ يكتشف الليبيون هذا الخطأ ويسعون إلى تصحيحه[٢]. كما أن ثورة الفاتح من أيلول/ سبتمبر كانت واعدة في سنواتها الأولى كبقية الثورات في الوطن العربي، ولكنها أخذت منعطفاً آخر في السنوات اللاحقة، بسبب صراع القيادات، وغياب الحريات، وشخصنة القرارات، وقد رأينا كيف انتهت لاحقاً في إطار الربيع العربي، ولكن ما يهمنا هنا هو ما أنجزته «هذه الثورة» في سنواتها الأولى، خاصة في ما يتعلق بالقطاع النفطي، وانعكاسات ذلك ليس فقط على ليبيا، وإنّما على بقية الدول المنتجة.

سنعالج الموضوع تحت ثلاثة مباحث رئيسيّة، هي: علاقة ثورة الفاتح بشركات النفط، واتفاق طهران، واتفاق طرابلس، ونختم حديثنا بتسليط الضوء على انعكاسات عملية تعويم الدولار الأمريكي عام ١٩٧١ على اتفاق طهران خاصة.

أولاً: ثورة الفاتح وشركات النفط

يقول السكرتير العام الأسبق لمنظمة الأوبك، فرانسيسكو بارا: «لقد تمكّنت الدول المنتجة للنفط من أن تحقق في مفاوضاتها مع شركات النفط خلال الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ ونيسان/ أبريل عام ١٩٧١، ما لم تحققه خلال التسع سنوات السابقة

(٢) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped* (New York: The Viking Press, 1975), p. 221.

لهذا التاريخ»[٣]. فقد تمكّنت القيادات العسكرية الليبية بعد سنة من قيام الانقلاب من تفجير قنبلة نفطية امتدت شظاياها إلى بقية الدول المنتجة للنفط، وقد أحدثت بذلك منعطفاً في موازين القوى بين شركات النفط والدول المنتجة لصالح الأخيرة، ومهّدت للاتفاقات اللاحقة.

وفي لقاء مع ممثلي ٢١ شركة عاملة في ليبيا، ذكّر العقيد القذافي شركات النفط بأن أسعار النفط تعتبر منخفضة مقارنة بجودة النفط الليبي وتكاليفه وقربه من الأسواق الأوروبية، وخاصة في ظلّ إغلاق قناة السويس منذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأضاف أن هناك كذلك ظلماً في حقّ العمالة الليبية في النفط، مؤكّداً أن ليبيا مستعدة لأنْ تعيش من غير إيرادات نفطية حتّى تقوم بإعداد كادرها الوطني[٤].

وفي كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٠، طالبت الحكومة الليبية شركات النفط بزيادة قدرها ٤٠ سنتاً على أسعار النفط وبتعديل مبدأ مناصفة الأرباح لإعطاء الحكومة الليبية نسبة أكبر من تلك الأرباح. وقد كانت مطالبة ليبيا بزيادة الأسعار منطقية حتّى بشهادة جيمس أكنز، مسؤول الطاقة في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي قال إن الزيادة التي تطلبها ليبيا هي زيادة معقولة[٥].

لكن شركات النفط اتّخذت موقفاً رافضاً، واقترحت زيادة قدرها ٥ سنتات للبرميل فقط، مما دفع بالحكومة الليبية إلى فرض قيود على الإنتاج، مبتدئة بأضعف حلقة، وهي شركة أوكسيدنتال المستقلة، التي لم تكن لها امتيازات أخرى تلبّي حاجاتها من النفط، وقد تمّ إلزامها بتقليل إنتاجها اليومي من ٨٠٠ ألف برميل إلى ٥٠٠ ألف برميل ابتداء من ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، ثمّ تمّ تخفيض الإنتاج إلى ٤٤٠ ألف برميل في اليوم ابتداء من ١٩ آب/ أغسطس من العام نفسه. وقد اتّصل أرماند هامر، رئيس أوكسيدنتال، بكينيث جايمس، والرئيس التنفيذي لشركة إكسون، طالباً منه تزويده بالنفط بسعر منخفض ليتمكّن من تلبية حاجات المصافي في أوروبا، وتقوية موقفة تجاه الحكومة الليبية، ولكن رئيس إكسون لم يقبل تزويده بالنفط إلا بحسب سعر السوق.

---

(٣) Parra, Ibid., p. 113.

(٤) «93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations,» *Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy* (1974), and (1967), Pt. 4, p. 4.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣.

وهكذا وجدت شركة أوكسيدنتال، برئاسة هامر، نفسها مجبرة على تعديل شروط عقدها النفطي مع الحكومة الليبية، حيث قامت في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ بتوقيع عقد جديد تمّ بموجبه إعطاء الحكومة الليبية ٥٥ بالمئة من الأرباح بدل النصف، كما تم رفع سعر النفط المعلن الذي يتم اعتماده في حساب الربح بحوالى ٣٠ سنتاً، على أن تصل الزيادة إلى ٤٠ سنتاً خلال خمس سنوات، وتبعتها خلال عدة أشهر بقية الشركات النفطية في القبول بالتعديلات الجديدة[٦].

وقد استغرقت عملية رضوخ بقية شركات النفط للشروط التي وقّعتها الحكومة الليبية مع شركة أوكسيدنتال حوالى خمسة أسابيع تخللتها كثير من المناورات من قبل الشركات. فبعد الاتفاق مع شركة أوكسيدنتال، وجهت الحكومة الليبية أنظارها إلى شركات النفط المنضوية تحت ما كان يعرف بـ «مجموعة الواحة» التي كانت تمثل أكبر منتج في ليبيا، حيث كانت تنتج حوالى ١,٠٥ مليون برميل في اليوم، تمّ تخفيضها إلى حوالى ٩٠٠ ألف برميل في اليوم في تموز/ يوليو ١٩٧٠ بأمر من الحكومة الليبية، ولكن الاتفاق مع هذه الشركات لم يكن موحّداً، إذ إن ثلاث شركات مستقلة في هذه المجموعة، وهي كونتيننتال، وماراثون، وأمريادا ـ هس، قبلت في ٢١ أيلول/ سبتمبر بالاتفاق نفسه الذي وقّعته الحكومة مع شركة أوكسيدنتال مع بعض الاختلاف في ما يتعلق بالدفعات التعويضية عن سوء التسعير في السابق. أما الشركة الرابعة في هذه المجموعة، وهي شركة شل، فقد رفضت التوقيع على اتفاق مشابه، لأن ذلك كان يعني، في رأي مديرها التنفيذي ديفيد بارن، تغييراً في نصيب الحكومة من الريع النفطي، كما أنَّه في دفع تعويضات سابقة اعتراف بأخطاء سابقة أوقعتها شركات النفط على الحكومات المنتجة[٧].

وقد ردّت الحكومة الليبية على موقف شل بمنع الشركة من إنتاج نصيبها من النفط البالغ ١٥٠ ألف برميل في اليوم أو حوالى سدس إنتاج مجموعة الواحة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وفي اليوم نفسه أعطيت بقية الشركات مهلة حتّى ٢٧ أيلول/ سبتمبر بقبول شروط الحكومة أو المنع من الإنتاج. كما حاول مدراء بعض الشركات، خاصة إريك ديريك، مدير شركة النفط البريطانية؛ وديفيد بارن، مدير شركة شل، إقناع حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا بالوقوف بجانبهما في صراعهما مع الحكومة الليبية.

---

(٦) John M. Blair, *The Control of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), pp. 220-223.

(٧) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: Saint Martin's Press, 1981), p. 71.

وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر حاول بارن وديريك إقناع وزير الخارجية البريطاني، أليكس دوغلاس - هيوم، بضرورة الوقوف بحزم في مواجهة الحكومة الليبية حتّى لو أدّى ذلك إلى إيقاف الإنتاج. وبعد تشاور مع بقية الدول الأوروبية، اتضح لهيوم أنَّ الدول الأوروبية ليست على استعداد لمواجهة أي انقطاع في وارداتها النفطية.

وفي يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر، التقى ممثل لشركات النفط الأمريكية العاملة في ليبيا إضافة إلى ممثلين عن شركتي شل وشركة النفط البريطانية، في وزارة الخارجية في واشنطن، مع وكيل وزارة الخارجية أليكس جونسون، وأكد ديفيد بارن، مدير شركة شل، في هذا اللقاء أنّه: «عاجلاً أو آجلاً سنواجه معاً - أي شركات النفط والمستهلكين - طوفاناً من المطالب من قبل الدول المنتجة، وبالتالي فإن علينا أن نسعى من أجل تخفيف حدة هذا الطوفان من المطالب»، وطالب بتحدي الحكومة الليبية بتأميم النفط، وقد أيده في هذا الموقف كلّ من شركة النفط البريطانية وموبيل، إلا أن بقية الشركات لم تكن مقتنعة(٨).

غير أن جيمس أكنز، أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، كان، كما سبق ذكره، يرى منطقية المطالب الليبية، ولذلك فقد عارض أنْ تتخذ شركات النفط أي موقف صدامي مع الحكومة الليبية، واقترح عليها بدل ذلك أنْ تسعى إلى إيجاد علاقة تعاونية معها، وذكّرها بأن الدول الأوروبية ليست على استعداد للتخلي عن النفط الليبي. كما إنَّ وكيل وزارة الخارجية، جونسون، لم يكن يتوقع أنْ تتخذ الحكومة الأمريكية موقفاً متشدداً مع ليبيا، لأن نفوذها محدود على الحكومة الليبية، وبالتالي فإن هذا الموقف لن يكون مجدياً. أما السرّ وراء هذا الموقف لوزارة الخارجية الأمريكية، ممثلاً بجيمس أكنز، فهو أن هذه الفترة قد كثر فيها الحديث عن دنو نضوب النفط في الولايات المتحدة، وتوقع زيادة الطلب على النفط، مما أوجد قناعة في الدوائر الغربية بأهمية رفع أسعار النفط، لتقليل الطلب، وتحفيز الإنتاج، في دول الشرق الأوسط وغيرها، والحرص كذلك على عدم التفريط بنفط الدول العربية منها، خاصة من خلال افتعال مواجهات غير مبرّرة، حتّى إن تقارير الشركات النفطية كانت تشير إلى التوقعات نفسها بخصوص زيادة الطلب، وضرورة تحفيز الإنتاج في الدول العربية وغيرها، وإن لم تكن هذه الشركات راغبة في أن تفرض عليها الضرائب من قبل الدول المنتجة، ومن جانب واحد(٩).

---

(٨) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Shaped,* p. 214.

(٩) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum,* p. 117.

وفي ظلّ غياب المواقف الحكومية المساندة لها، كما كان يحصل في السابق، وجدت شركات النفط نفسها مجبرة على الرضوخ لمطالب الحكومة الليبية، وتوقيع عقود جديدة بالشروط التي تمّ بها الاتفاق مع الشركات المستقلة، وعلى رأسها شركة أوكسيدنتال. وهكذا استطاعت الحكومة الليبية أنْ تحقق بعض المكاسب بقياس معطيات تلك الفترة، وكان من أهمها زيادة السعر المعلن الذي تحسب على أساسه ضريبة الدخل للدولة المنتجة، وكذلك زيادة نصيب الحكومة الليبية من الأرباح من حوالى ٥٠ بالمئة إلى نسبة تتفاوت بين ٥٤ بالمئة و٥٥ بالمئة، مما نتج منه زيادة نصيب الحكومة الليبية من دخل كلّ برميل نفط بحوالى ٣٠ سنتاً. كما أنَّ ما حققته الحكومة الليبية قد وضع حدّاً لزمن الأسعار المنخفضة التي كانت تدفع إلى الإفراط في استهلاك هذا المورد الناضب، خاصة في الدول الصناعية، واستطاعت أنْ تقنن إنتاج النفط، كما فعلت قبلها فنزويلا، وبذلك منعت شركات النفط من الاستمرار في سياسة تخفيض الأسعار، ثمّ تعويضها بزيادة الإنتاج لتعظيم أرباحها، من غير أدنى اعتبار لعملية استنزاف هذه الثروة الناضبة[١٠].

وقد شهدت فترة المفاوضات الليبية مع شركات النفط أكثر من تطور، بعضها إيجابي، وبعضها الآخر سلبي، فمنذ بداية كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٠، كان هناك تنسيق في المواقف بين الجزائر وليبيا والعراق من أجل توحيد الموقف التفاوضي مقابل شركات النفط. ومن جانب آخر عندما تمّ تعطيل خطّ الأنابيب الذي ينقل النفط السعودي إلى ميناء صيدا في لبنان، ارتفعت أسعار نفط البحر المتوسط، وتحسّن الموقف التفوضي لكلّ من ليبيا والجزائر، ولكن جزءاً من هذا النقص تمّ تعويضه بتصدير النفط الإيراني عبر خطّ الأنابيب الذي يصل ايلات على خليج العقبة بأشكلون على البحر المتوسط بعد أنْ تمّ توسيع طاقته من ٤٠٠ ألف برميل في اليوم إلى ٨٠٠ ألف برميل في اليوم[١١].

ولم يمرّ وقت طويل حتّى انتقلت عدوى هذا الاتفاق الليبي مع شركة أوكسيدنتال، وبعدها مع بقية شركات النفط العاملة في ليبيا، إلى بقية دول المنطقة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٠، أي بعد شهر من الاتفاق الليبي مع شركة أوكسيدنتال، طالب

---

(١٠) **عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة**، تحرير وليد خدوري، وقفية عبد الله الطريقي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٨١٨.

(١١) Parra, Ibid., p. 122.

شاه إيران بالتعديلات نفسها، وبزيادة في السعر المعلن للنفط، مهدداً بتأميم جزء من الامتياز التابع لشركات النفط. وفي ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٠ وافق كارتل شركات النفط العاملة في إيران على رفع ضريبة الدخل من ٥٠ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة، وزيادة سعر النفط الإيراني الثقيل من ١,٦٣ دولار إلى ١,٧٢ دولار للبرميل، مع عدم تغيير سعر النفط الخفيف. وقد تمّ إحداث التغييرات نفسها للكويت وأبو ظبي بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر[١٢]، وبعد ذلك بشهر، أي في كانون الأوّل/ ديسمبر، اتّخذت منظمة الأوبك قراراً بالمطالبة بإعطاء الدول المنتجة نسبة ٥٥ بالمئة من أرباح الشركات أسوة بليبيا، وأكدت ضرورة فصل مسار المفاوضات بين شركات النفط ودول الخليج، وبينها وبين دول البحر المتوسط في ما يتعلق بتحديد مستوى الأسعار.

وردّت ليبيا بتهديد الشركات بتعديل جديد في عقودها معها إذا أعطيت بقية الدول المنتجة الامتيازات الليبية نفسها، نظراً إلى الخصائص التي يتميز بها النفط الليبي من بقية الدول المنتجة، خاصة القرب من الأسواق، وقلة الكبريت، بل إن بعض المصادر تشير إلى أن مطالب ليبية جديدة قد تقدّمت بها ليبيا ممثلة بعبد السلام جلود في ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، منها زيادة ضريبة الدخل بنسبة ٥ بالمئة، وزيادة قدرها ٠,٦٩ سنتاً للبرميل في السعر المعلن[١٣].

وفي اجتماع منظمة الأوبك الذي عُقد في كركاس في كانون الأوّل/ ديسمبر عام ١٩٧٠، كان هناك شعور لدى جميع الأعضاء بأن علاقة الدول المنتجة بشركات النفط بدأت تميل إلى صالح الدول المنتجة. وفي ظلّ هذا الشعور استطاع الأعضاء الخروج من هذا المؤتمر باستراتيجيا جديدة تأخذ في الاعتبار المعطيات الجديدة في سوق النفط، وكان من بين الأمور التي تمّ الاتفاق عليها وضع حدّ أدنى قدره ٥٥ بالمئة لضريبة الدخل التي تحصل عليها الحكومات المنتجة من صافي الدخل، وزيادة سعر النفط المعلن ليكون أكثر تعبيراً عن واقع سوق النفط، وإنهاء ما تبقى من خصوم للشركات في عملية «تنفيق الأتاوات».

وقد تمّ الاتفاق بين الملك فيصل وشاه إيران على أنّه في حالة رفض شركات النفط الالتزام بهذه الضرائب والأتاوات، فإن الدول المنتجة ستقوم بمنع الشركات من الإنتاج.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

وهكذا وجدت شركات النفط نفسها في موقع التراجع أمام الدول المنتجة، مما دفعها إلى القبول بالتفاوض مع هذه الدول في عام ١٩٧١، وتم أول لقاء في طهران، وتبعه اجتماع آخر في طرابلس. وقد تمخّض عن هذيْن الاجتماعيْن حصول الدول المنتجة على نسبة ٥٥ بالمئة من الأرباح، وزيادة سعر النفط المعلن، كما يتضح من المباحث التالية[١٤].

ثانياً: اتفاق طهران

تشير تقارير الكونغرس الأمريكي إلى أن هذه الفترة شهدت محاولات يائسة، من قبل شركات النفط العالمية، لإيجاد موقف موحّد لإجهاض مطالب الدول المنتجة. فعندما تأسست منظمة الأوبك، رفضت شركات النفط التعامل معها، أما الآن، وقد شعرت بأنّها قد وقعت في مصيدة المطالبات المستمرة التي أطلقتها مبادرة الحكومة الليبية، بسبب تميّز نفطها، ثمّ تبعتها بقية الدول بالمطالب نفسها، مما دفع بالحكومة الليبية إلى تقديم مطالب جديدة، وهكذا دواليك، فقد رأت هذه الشركات أن مصلحتها تكمن في التفاوض مع المنظمة كجهة موحّدة، وعبّر ديفيد بارن عن التحوّل في علاقة الشركات بالدول المنتجة بالقول: «في هذا الوقت رأينا في شركة شل أنْ تحرّك كتلة الجليد قد بدأ، وأن أملنا الوحيد في مواجهة هذا الضغط الذي يمارسه أعضاء منظمة الأوبك يكمن في رفض الشركات أن يتم الانفراد بها واحدة تلو الأخرى في أي دولة، وبرفض أي اتفاق مع الدول المنتجة، إلا على أساس عالمي»[١٥].

وقد اجتمع ممثلو أكثر من ٢١ شركة نفط في نيويورك لتنسيق المواقف، واتخذ المجتمعون عدة قرارات، أهمها: إرسال رسالة إلى أوبك تشعرها بأن الشركات أصبحت تفاوضها ككتلة واحدة، وأنها ترغب في اتفاق يستمرّ لخمس سنوات، وتكون زيادة الأسعار عامة، بحيث يتم إحداث تعديل طفيف عليها كلّ سنة كتعويض عن التضخم، وكذلك للأخذ في الاعتبار نوعية النفط، والاتفاق على تعويض أي انخفاض في إنتاج إحدى الشركات في حالة تعرضها للضغط من قبل الدول المنتجة، كما حدث لشركة أوكسيدنتال في ليبيا عام ١٩٧٠. وتجاهلت شركات النفط ما تمّ اقتراحه من التفاوض في إطار مجموعتين: واحدة خليجية، والأخرى متوسطية، وقد حصلت شركات النفط

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١٥) Seymour, *OPEC: Instrument of Change,* p. 78.

على موافقة وزارة العدل الأمريكية على هذا التعاون، علماً أن ذلك الاجتماع كان يمثل نوعاً من السلوك الاحتكاري للتأثير في سوق النفط، وهو سلوك يتعارض مع القوانين الأمريكية، بل إن هذا التكتّل استطاع أنْ يلتقي بوزير الخارجية الأمريكية، وليم روجرز، ليطلب منه أنْ تمارس الحكومة الأمريكية نفوذها على حكومات الدول المنتجة وهذا ما فعلته حقاً[١٦].

فقد بعث الرئيس نيكسون وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، جون إيروين، يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير إلى المنطقة، أي بعد يوم من تسلم منظمة الأوبك رسالة شركات النفط، وكان الهدف من هذه الزيارة هو دعوة الدول المنتجة إلى عدم ترك خلافاتها مع شركات النفط تؤدي إلى التسبب في انقطاع عرض النفط، وتبرير سماح الحكومة الأمريكية لهذه الشركات بالتفاوض مع منظمة الأوبك كمجموعة، وأخيراً الطلب من الدول الخليجية التعهد بتوفير النفط بأسعار معقوله إلى الدول الغربية.

في هذه الأثناء، صدر بيان مشترك من ليبيا والجزائر يرفض مضمون رسالة شركات النفط، بينما رحّب وزير النفط الإيراني، جامشيد أمازاغور، بالنقاط الإيجابية في الرسالة، كالتوصل إلى اتفاق للأسعار يستمرّ خمس سنوات مع تعديلات تأخذ في الاعتبار معدلات التضخم، ورفض في الوقت نفسه تفاوض الأوبك كمجموعة، وقد أكد ضرورة فصل مسار المفاوضات في الخليج عنه في ليبيا. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم في داخل الأوبك كان في الظاهر يقصد به التعامل مع تفاوت نوعية النفط وتكاليف نقله، إلا أنّه كان في الحقيقة وسيلة لتجنب حصول استقطاب بين الصقور والحمائم في المنظمة، سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية، كما أكد ذلك وزير النفط الإيراني في مؤتمر كركاس في فنزويلا، إلا أنّه كان في الوقت نفسه مكلفاً للدول الخليجية، حيث إنّه جعلها تقبل بالحدّ الأدنى من المكاسب مقارنة بالدول الأخرى، كليبيا مثلاً.

وقد اتضح ذلك من المفاوضات التي تمّت بين وكيل وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك، جون إيروين، وحكومات الدول الخليجية التي أوضحت على لسان شاه إيران للمندوب الأمريكي أن إصرارها على فصل مسار المفاوضات في الخليج عنه في ليبيا، فيه خدمة للشركات وللمستهلكين كذلك. فقد أكد شاه إيران أنَّ التفاوض مع منظمة الأوبك مجتمعة يعني أنْ يسود رأي «الصقور»، مما سيدفع إيران إلى فرض «شروط

---

(١٦) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 105.

فنزويلا»، ويقصد بذلك، طبعاً، فنزويلا، وليبيا، والجزائر، وهذا بدوره يعني أنَّ الاجتماع سينتهي بالمطالبة بالحدّ الأقصى الذي حصلت عليه فنزويلا، وهو ضريبة دخل قدرها ٦٠ بالمئة، وإتاوة قيمتها ١٦,٦٧ بالمئة، وسعر معلن يتم تحديده من طرف واحد. وفي الوقت نفسه، لم تكن بعض الدول الخليجية ترغب في تفكيك المنظمة نتيجة لحصول استقطاب بين أعضائها، حتّى لو تتطلب ذلك وقف الإنتاج. ولهذا السبب، تمّ طرح فكرة المسارين في اجتماع كركاس. أما إذا قبلت شركات النفط أنْ تتفاوض مع الدول الخليجية في مسار منفصل، فإن هذه الدول ستلتزم بالحدّ الأدنى من المطالب التي اتّفق عليها في كركاس، أي عدم زيادة ضريبة الدخل على ٥٥ بالمئة، وعدم المطالبة بتعويضات عن خسائر سابقة، وعدم فرض شروط تلزم الشركات بمزيد من الاستثمارات.

وبعد هذا التوضيح من قبل دول الخليج لانعكاسات مسار المفاوضات المنفرد على شركات النفط والدول المستهلكة، لم يكن مستغرباً أنْ يبعث إيروين ببرقية إلى وزارة الخارجية يطلب منها أن تقترح على شركات النفط قبول التفاوض المنفرد مع الدول الخليجية، إلا إذا كان لديها مبرر وجيه لغير ذلك، وهكذا كان[١٧].

وقد مثل الدول الخليجية كلّ من وزير النفط السعودي الشيخ اليماني، ووزير النفط العراقي سعدون حمادي، ووزير مالية إيران جامشيد أمازاغور.

وشكلت شركات النفط فريقين: أحدهما يفاوض الدول الخليجية، وبعثت بالآخر إلى ليبيا، محاولة منها لإيجاد ربط بين مساري التفاوض، إلا أنَّ الحكومة الليبية انتبهت إلى هذه الحيلة، ورفضت التفاوض حتّى تنتهي مفاوضات طهران. وبعد مفاوضات شاقة ومراوغات من قبل شركات النفط، وتهديد بإصدار قرارات من جانب واحد من قبل الدول المنتجة، تمّ التوصل إلى اتفاق طهران الذي تمّ التوقيع عليه في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٧١، وكان من أهم بنوده زيادة عامة في الأسعار تصل إلى ٣٥ سنتاً للبرميل الواحد، وزيادة سنوية في الأسعار قدرها ٠,٠٥ دولار للسعر المعلن للبرميل، وزيادة سنوية أخرى قدرها ٢,٥ بالمئة للتعويض عن التضخم، وتراجع القوة الشرائية للدولار، وذلك إضافة إلى تثبيت ضريبة الدخل عند ٥٥ بالمئة، أي كما كانت سابقاً. وقد حققت دول الخليج زيادة قدرها في المتوسط ٠,٣٨ دولار للبرميل نتيجة لهذا الاتفاق[١٨].

---

(١٧) Seymour, Ibid., pp. 80-82.

(١٨) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum,* pp. 131-132.

ثالثاً: اتفاق طرابلس

ما إن تمّ توقيع اتفاق طهران مع حمائم الأوبك، حتّى بدأت المفاوضات مع الصقور، وعلى رأسهم الحكومة الليبية، وقد كان واضحاً من تصريحات الرائد عبد السلام جلود أن ليبيا ستطالب بشروط أفضل من تلك التي حصلت عليها الدول الخليجية. ففي تصريح له قبل انعقاد المفاوضات، أكد جلود هذا الموقف بقوله: «إنَّ اتفاق طهران لم يحقق طموحات الشعوب الخليجية، ولكنه يمثل جهداً ناجحاً من أجل وحدة كافة الحكومات لاستعادة حقوق الشعوب، ومن هذا المنطلق، فإن الموقف الموحّد للدول المنتجة في مواجهة الدول الصناعية وشركاتها الاحتكارية، يعتبر انتصاراً... فاتفاق طهران سيمكّننا من تحقيق زيادة كبيرة في دخلنا، ولكننا لن نكتفي بما تمّ تحقيقه في ذلك الاتفاق»[١٩].

وفي ٢٤ شباط/ فبراير، التقى الرائد جلود بممثلي شركات النفط، وقدم لهم قائمة بمطالب الحكومة الليبية، كان من أهمها زيادة دائمة في سعر النفط قدرها ١,٢٠ دولار للبرميل الواحد، مما يعني زيادة سعر النفط من ٢,٥٥ دولار إلى ٣,٧٥ دولار للبرميل. وردت الشركات في بداية آذار/ مارس بعرض لا يزيد على نصف ما طالبت به الحكومة الليبية، ففي ٢ آذار/ مارس عرضت الشركات رفع سعر النفط إلى ٢,٩٨٥ دولار للبرميل، ثمّ رفعه بعد ذلك في ٧ آذار/ مارس إلى ٣,١٥ دولار للبرميل، ثمّ زيادته في ١٣ آذار/ مارس إلى ٣,١٩ دولار للبرميل. ولكن هذه العروض واجهت رفضاً من قبل الحكومة الليبية، وبعد أخذ وعطاء، والتهديد بالتأميم على الطريقة الجزائرية، أي تأميم ٥١ بالمئة من أصول شركات النفط، قبلت شركات النفط بالتوصل مع الحكومة الليبية إلى ما عرف باتفاق طرابلس في ٢٠ آذار/ مارس. وقد تمّ توقيع هذا الاتفاق بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل على أنْ يكون ساري المفعول ابتداءً من ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧١، ولمدّة خمس سنوات.

وقد تمّ الاتفاق على زيادة السعر المعلن بحوالى ٠,٩٠ دولار للبرميل، حيث أصبح سعر برميل النفط يعادل ٣,٤٥ دولار، أي بزيادة سنوية تعادل ٠,٠٥ دولار، وزيادة سنوية أخرى قدرها ٢,٥ بالمئة للتعويض عن التضخم وانخفاض قيمة الدولار، ورفع ضريبة الدخل بمتوسط قدره ٥٥ بالمئة. واستطاعت الحكومة العراقية أنْ تحصل

---

(١٩) Seymour, Ibid, pp. 89.

من شركة نفط العراق على شروط مشابهة لتلك التي حصلت عليها ليبيا تقريباً، فقد تمّ الاتفاق على زيادة السعر المعلن لبرميل النفط بحوالى ٠,٨٠١ دولار، ليصل إلى ٣,٢١١ دولار، مع زيادة سنوية قدرها ٠,٠٥ دولار، وزيادة أخرى على السعر المعلن تعادل ٢,٥ بالمئة، تعويضاً عن التضخم، وتراجع قيمة الدولار، ودفع مبلغ مقطوع لتغطية الخلافات المالية العالقة منذ عام ١٩٥٥، وزيادة الإنتاج، وإسقاط الخصومات التي وافقت عليها منظمة الأوبك، والتي كانت فعاليتها تبدأ من أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧١، إضافة إلى زيادة ضريبة الدخل إلى ٥٥ بالمئة بداية من ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠[٢٠].

وقد اعتمد هذا الاتفاق لاحقاً كأساس لتسعير نفط كلّ من السعودية، والعراق، والجزائر، وليبيا، الذي يتم تصديره عبر المتوسط، مع استبعاد بعض المواد الخاصة بوضع ليبيا نفسها[٢١].

أما في الجزائر، فقد أدى فشل المفاوضات مع شركات النفط الفرنسية من أجل تحسين شروط الامتياز، إلى قيام الحكومة الجزائرية بتأميم حوالى ٥١ بالمئة من أصول الشركات النفطية العاملة لديها، وذلك في ٢٤ شباط/ فبراير عام ١٩٧١.

بعد ذلك، وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٧١، على وجه التحديد، قامت الحكومة الجزائرية بتقييم التعويضات المستحقة للشركات الفرنسية من طرف واحد، وكانت تقديراتها تعادل ١٠٠ مليون دولار. وقد أصدرت قراراً متعلقاً بجدول أسعار النفط التي تحسب على أساسها ضريبة الدخل، سواء بأثر رجعي للسنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٧١، أو في المستقبل. وتمّ أخذ ما توصل إليه اتفاق طرابلس يوم ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧١ في الاعتبار عند تحديد جدول الأسعار الجديد.

وقد رفضت الشركات هذه القرارات في البداية، خاصة تلك المتعلّقة بتقديرات التعويضات التي كانت تعادل ١٤ بالمئة من تقديراتها، وقامت بسحب الفنيين من الجزائر، وأوقفت الإنتاج، وبعثت بإنذارات إلى بقية شركات النفط العالمية بعدم شراء النفط المؤمم من قبل الجزائر. ولكن كلّ هذه الإجراءات لم تثن الحكومة الجزائرية عن قراراتها، وعادت شركات النفط إلى التفاوض، وتم الاتفاق مع شركة «CFP» في

(٢٠) Parra, Ibid., pp. 132-133.

(٢١) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story,* transalted by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), pp. 140-141.

أيار/ مايو ١٩٧١، ومع شركة «Elf/Erab» في كانون الأوّل/ ديسمبر من العام نفسه، وكانت الاتفاقات في غالبها بحسب شروط الحكومة الجزائرية.

بعد ذلك، وقّعت نيجيريا اتّفاقاً مع شركات النفط العاملة لديها بحسب شروط الاتفاق الليبي في أيار/ مايو ١٩٧١. وقد وجدت فنزويلا في الاتفاق الليبي حافزاً لتحقيق مكاسب إضافية من شركات النفط، فرفعت في ١٨ آذار/ مارس سعر النفط الذي تحسب على أساسه ضريبة الدخل بحوالى ٥٨ سنتاً. أما إندونيسيا التي كان إيرادها يحسب على أساس المبيعات الفعلية، فقد رفعت سعر بيع النفط من ١,٦٣ دولار للبرميل في الربع الأوّل من عام ١٩٧٢، إلى ٢,٢١ دولار للبرميل في أيار/ مايو، ثمّ إلى ٢,٦ دولار في تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام نفسه[٢٢].

رابعاً: تعويم الدولار الأمريكي عام ١٩٧١

في آب/ أغسطس عام ١٩٧١، حدث أمر لم يكن في الحسبان عند توقيع اتفاق طهران، وهو أنَّ الرئيس الأمريكي نيكسون قرر تعويم الدولار، أي عدم ربطه بالذهب. وهذا القرار أدّى إلى انخفاض الدولار، وهو العملة التي تتحدد بها أسعار النفط، وتتحصل به إيرادات الدول المنتجة للنفط. غير أنَّ القرار الرقم (١٢٢) الصادر عن مؤتمر كركاس لعام ١٩٧٠، كان قد أكد أنّه في حالة حصول تغيّر في القوة الشرائية لعملات الدول الصناعية، وكان لذلك التغيّر أثر في القيمة الشرائية لإيرادات الدول المنتجة للنفط، فإنّه لا بُدَّ من تعديل أسعار النفط لأخذ ذلك في الاعتبار[٢٣].

من هنا، فقد بدأت في جنيف في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٢، مفاوضات بين الدول الخليجية الست الأعضاء في اتفاق طهران مع شركات النفط الموقّعة لذلك الاتفاق، والبالغ عددها ٢٤ شركة، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على ملحق لاتفاق طهران، حيث تمّ رفع السعر المعلن للنفط بنسبة ٨,٤٩ بالمئة ابتداءً من ٢٠ كانون الثاني/ يناير، وهي الزيادة التي كان من المفترض أنْ ترفع إيرادات النفط بنسبة ٨,٥٧ بالمئة، وهي نسبة تراجع الدولار أمام الذهب نتيجة لتعويم الدولار.

(٢٢) Seymour, *OPEC: Instrument of Change,* pp. 93-96.
(٢٣) Terzian, Ibid., pp. 147-148.

وقد تمّ الاتفاق كذلك على أن يتم تعديل السعر المعلن للنفط في المستقبل كلّ ثلاثة أشهر، تبعاً للتغيّر في سلة مكوّنة من عملات ٩ دول صناعية، وهي: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا الغربية، وبلجيكا، وهولندا، والسويد، وسويسرا، واليابان، في مقابل الدولار. وقد تمّ تطبيق الاتفاق نفسه لاحقاً في بقية دول الأوبك[٢٤].

وعندما خفضت الحكومة الأمريكية سعر الدولار مرة ثانية في شباط/ فبراير عام ١٩٧٣ بنسبة ١٠ بالمئة، حصل اجتماع آخر في جنيف بين الدول المنتجة وشركات النفط، وتم الاتفاق على زيادة أسعار النفط المعلنة بنسبة ١١,٩ بالمئة، على أن تتم مراجعة الأسعار كلّ شهر. ولكن هذه الصيغة تمّ تجاهلها بعد ثورة الأسعار في تشرين الأوّل/ أكتوبر عام ١٩٧٣، وتجاوز كلّ من اتفاقيتي طرابلس وطهران[٢٥].

---

(٢٤) David Holden and Richard Johns, *The House of Saud* (London: Sidgwick and Jackson, 1981), p. 313.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

الفصل الحادي عشر

الطفرة النفطية الأولى

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

يقول أنتوني سامبسون في كتابه المعنون **الأخوات السبع** واصفاً واقع العلاقة بين شركات النفط والدول المنتجة في بداية السبعينيات: «بعد اتفاقي طهران وطرابلس، وخلال السنتين ونصف السنة التالية، كانت الشركات النفطية تواجه صعوبات على ثلاث جبهات منفصلة: **أولاً**، كانت الدول المنتجة تطالب بالمشاركة في الامتيازات؛ **ثانياً**، كانت هناك بوادر نقص في الكميات المعروضة من النفط؛ **وثالثاً**، كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي متجهاً إلى الصدام. وقد أدى مزيج هذه التحديات إلى أكبر أزمة في تاريخ عالم النفط»[1].

وسنرى أن ما يراه سامسون أزمة نفطية عالمية كان بالنسبة إلى العرب بمثابة فرصة تاريخية لاستمرار عملية تصحيح موازين القوى مع شركات النفط من أجل استرجاع شيء من السيطرة على ثروة وطنية ناضبة طالما استنزفتها الشركات وحكوماتها. كذلك كانت لحظة تاريخية أسقط فيها العرب أسطورة إسرائيل التي لا تقهر مهما كان تحفظنا على التطورات اللاحقة لهذه الحرب التي تم إجهاض كثير من إنجازاتها.

أولاً: اتفاق المشاركة

لقد جاءت الطفرة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ نتيجة لمزيج من العوامل منها الاقتصادي كزيادة التضخم في الغرب وتراجع قيمة الدولار وزيادة الطلب العالمي على النفط، وبخاصة في ظل وصول الولايات إلى ذروة إنتاجها النفطي وزيادة وارداتها النفطية، ما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي جعل اتفاقيتي طرابلس وطهران في مهب الريح، ومنها السياسي الذي تمثل برغبة الدول المنتجة في استعادة السيادة على ثرواتها النفطية، وكذلك رغبة العرب في إيجاد حل للقضية الفلسطينية

(١) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped* (New York: The Viking Press, 1975), p. 230.

التي ظلت مجمدة في ظل حالة «اللاحرب واللاسلم» التي عاشها الوطن العربي منذ هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧. ففي ما يتعلق بتراجع القيمة الشرائية للإيرادات النفطية نتيجة انخفاض قيمة الدولار وزيادة معدل التضخم، استطاعت الدول المنتجة أن تتفق مع شركات النفط في اجتماعين تم عقدهما في جنيف في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٢ وحزيران/ يونيو عام ١٩٧٣ على تعديل أسعار النفط لتعويض الدول المنتجة عن انخفاض قيمة الدولار الناتجة من تعويمه من قبل إدارة نيكسون عام ١٩٧١، أما التضخم الفعلي في الدول الصناعية في بداية السبعينيات والذي كان ما بين ٦ بالمئة و٨ بالمئة فقد كان أكبر من نسبة الزيادة التي تضمنتها عقود طرابلس وطهران وهي ٢,٥ بالمئة، مما أوجد مبرراً للمطالبة برفع الأسعار كذلك[٢].

من جانب آخر فإن الولايات المتحدة التي كانت تعتبر الملاذ الأخير لتغطية أي نقص في الوقود، خاصة لأوروبا، أصبحت غير قادرة على ذلك لأن إنتاجها النفطي وصل إلى ذروته في عام ١٩٧٠ بمعدل إنتاج يومي قدره ١١,٣ مليون برميل ثم بدأ في التراجع منذ ذلك الحين، وقد اضطرت إدارة نيكسون إلى إلغاء قيود الاستيراد التي فرضتها إدارة أيزنهاور وزادت كمية استيراد النفط نتيجة لذلك من حوالى ٢,٢ مليون برميل عام ١٩٦٧ إلى حوالى ٦ ملايين برميل عام ١٩٧٣، وارتفع نصيب النفط المستورد من حوالى ١٩ بالمئة من الاستهلاك المحلي إلى ٣٦ بالمئة خلال الفترة نفسها. وقد شهدت هذه الفترة كذلك مزيداً من التحول من الفحم إلى النفط لزيادة الوعي بالآثار البيئية للوقود، ولا سيَّما بعد صدور كثير من التقارير التي أكدت عدم إمكان استمرار الكون في مساره الحالي من غير آثار بيئية كارثية. وقد أدى هذا الاهتمام المتزايد بالبيئة إلى عدم السماح بتوسيع رقعة التنقيب عن النفط في الولايات المتحدة خصوصاً في مناطق كآلاسكا وكاليفورنيا. وهذا عمَّق بدوره من درجة الاعتماد على نفط الشرق الأوسط[٣].

ونتيجة للتطورات السابقة مجتمعة كان هناك ازدياد في الطلب على نفط الشرق الأوسط وزيادة أسعاره الفورية حتى تجاوزت أسعاره المعلنة وأصبحت الأرباح الناتجة من هذه الزيادة في الأسعار تتراكم لدى شركات النفط التي كانت تدفع للدول المنتجة سعراً ثابتاً على كل برميل بغض النظر عن السعر السائد في السوق؛ الأمر الذي دفع

---

(٢) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: Saint Martin's Press, 1981), p. 99.

(٣) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), pp. 567-570.

بالحكومات المنتجة إلى السعي من أجل الحصول على نسبة أكبر من هذه الأرباح ليس فقط بسبب ارتفاع الأسعار الفورية، وإنما كذلك بسبب تراجع قيمة الدولار بعد تعويمه وهو العملة التي يباع بها النفط. وقد كانت ليبيا والجزائر والعراق هي الدول المبادرة بمحاولة تعديل اتفاقيتي طهران وطرابلس(٤).

في هذه الأجواء التفاوضية المتوترة، جاء خطاب نيكسون حول حالة الأمة عام ١٩٧٢ ليصب مزيداً من الزيت على النار، ذلك لأن خطابه اتصف بالعجرفة والغرور وتهديد سافر للدول المنتجة بمصير شبيه بمصير حكومة مصدق وتخلله إعلان «استراتيجية نيكسون» التي أوكلت بموجبها حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط من أي تهديد خارجي إلى دولتين إقليميتين هما إيران والسعودية بسبب تورط الولايات المتحدة عندئذ في الحرب الفيتنامية وعدم قدرتها على التورط المباشر في هذه المنطقة. ولكن هذه الاستراتيجيا لم تشفع لشركات النفط التي لم تعد عرضة للمطالبة بزيادة نصيب المنتجين من الأرباح فحسب، وإنما أصبحت كذلك عرضة للمطالبة بالمشاركة أو التأميم الكامل. فمدرسة التأميم كانت تهدف إلى السيطرة الكاملة على أصول الشركات الأجنبية واستراتيجياتها وعملياتها كما حصل في الجزائر وليبيا والعراق، بينما كانت أهداف مدرسة المشاركة أكثر تعاوناً مع شركات النفط، وقد عبر عنها الشيخ اليماني بقوله: «من جانبنا لا نريد شركات النفط الكبرى أن تفقد قوتها وقدرتها على لعب دور الوسيط بين المستهلكين والمنتجين. نريد صيغة العلاقة الحالية ان تستمر لأطول فترة ممكنة وبأي كلفة لنتجنب تصادم المصالح الذي سيهز أساسيات كامل الصناعة النفطية، لذلك فإننا نطالب بالمشاركة»(٥).

وفي بداية عام ١٩٧٢ بدأ الشيخ أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي مفاوضات المشاركة مع فرنك جنغرز رئيس أرامكو المكونة من أربع شركات نفط أمريكية هي إكسون، موبيل، سوكال، وتكساكو، ولم تكن المفاوضات مع هذه الشركات سهلة، فقد اتصلت الشركات بحكوماتها بما في ذلك الرئيس الأمريكي نيكسون الذي بعث برسالة إلى الرياض، ولكن الشيخ اليماني كان مدعوماً من الملك فيصل، وقد قرأ بياناً في اليوم التالي من الملك نفسه فيه تهديد باتخاذ إجراءات من جانب واحد تعضيداً

---

(٤) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), pp. 150-154.

(٥) Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1975), p. 184.

لموقفه، ثم قام اليماني بالدعوة إلى اجتماع استثنائي لأوبك محذراً الدول المنتجة بالاستعداد للمواجهة. وقبل أن يتم الاجتماع الذي دعا إليه اليماني وافقت أرامكو على المشاركة بنسبة ٢٠ بالمئة سارية المفعول من تاريخه. بعد ذلك تابع اليماني مباحثاته للمشاركة في سان فرنسيسكو مع شركتي النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية. وهكذا بدأت كل من أبوظبي وقطر والكويت بالحصول على نسبة مشاركة قدرها ٢٠ بالمئة، وبعد كثير من المساومات والضغوط اجتمعت خمس دول خليجية في تشرين الأول/ أكتوبر في نيويورك برئاسة اليماني مع شركات النفط وتم توقيع اتفاق عام تتنازل بموجبه شركات النفط عن ٢٥ بالمئة من امتيازاتها للحكومات المنتجة ابتداءً من أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٣ على أن ترتفع مساهمة الدول المنتجة بنسبة ٥ بالمئة سنوياً لمدة اربع سنوات ابتداءً من سنة ١٩٧٨ ثم تصل إلى ٥١ بالمئة عام ١٩٨٢ إضافة إلى تعهد الشركات بشراء نصيب الدول المنتجة من النفط إذا رغبت في ذلك. وقد تم الاتفاق في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٣ على أن يكون سعر شراء نصيب الدول المنتجة من النفط من قبل شركات النفط هو ٩٣ بالمئة من السعر المعلن(٦).

وكانت مسألة تقدير التعويضات لنسبة ٢٥ بالمئة من أصول الشركة مسألة شائكة واستغرقت فترة طويلة حتى تم الاتفاق عليها وذلك بحسابها على أساس صافي القيمة الدفترية بعد تعديلها لأسعار التضخم، وهكذا أصبحت التعويضات مقابل ٢٥ بالمئة من أصول الشركات النفطية هي على النحو التالي: السعودية ٥٠٠ مليون دولار، الكويت ١٥٠ مليون دولار، العراق ٦٨ مليون دولار، قطر ٧١ مليون دولار، وأبوظبي ١٦٢ مليون دولار(٧). ولكن قبل أن يتم توقيع اتفاق شراء نصيب الدول المنتجة ظهرت بوادر «حرب رمضان» في الأفق لتأخذ علاقات الدول المنتجة مع شركات النفط منعطفاً جديداً يؤدي إلى مزيد من سيطرة الدول المنتجة على نفطها.

ثانياً: سلاح النفط

منذ خسارة العرب لحرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ وإسرائيل تسيطر على سيناء والجولان والضفة الغربية والقدس. وقد تكونت لدى الرئيس المصري الأسبق

(٦) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Shaped*, pp. 248-250.

(٧) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, pp. 158-160.

أنور السادات قناعة خاطئة بأن غالبية أوراق الصراع مع إسرائيل هي في يد الولايات المتحدة، لذلك فقد أخرج الخبراء الروس من مصر لتشجيع الولايات المتحدة على القيام بدور إيجابي في حل القضايا العالقة مع إسرائيل، أو وضع المنطقة على طريق الحل على الأقل، ولكن سياسات الولايات المتحدة كما هو معروف تحكمها المصالح ولم تكن مستعدة للتدخل في هذا الصراع طالما أن موازين القوى تميل إلى إسرائيل، ولم يكن هناك ما يبرر تدخلها كما أخبر وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر وزير الخارجية المصري حافظ إسماعيل في لقاء بينهما في باريس في شباط/ فبراير عام ١٩٧٣[٨].

وهكذا توصل الرئيس السادات إلى قناعة بأن التدخل الأمريكي يتطلب تحريك المياه الساكنة في الشرق الأوسط من خلال عمل عسكري يقنع الغرب وإسرائيل بأن لدى مصر والبلدان العربية القدرة على تغيير موازين القوى والسعي من أجل استعادة الأراضي المحتلة. ولتحقيق ذلك بدأ السادات بالتنسيق مع الرئيس السوري حافظ الأسد من أجل تحريك الجبهة السورية جنباً إلى جنب مع الجبهة المصرية، ومع الملك فيصل من أجل استخدام سلاح النفط لدعم العمل العسكري بمقاطعة نفطية تدفع بالغرب إلى الضغط على إسرائيل لقبول حل عادل للصراع العربي - الإسرائيلي وفي مقدمه قضية فلسطين[٩].

وتشير المصادر المتوافرة إلى أن الملك فيصل كان حتى تموز/ يوليو عام ١٩٧٢ معارضاً للمطالبة المصرية بربط النفط بالسياسة، أو كما قال في مقابلة له مع مجلة **المصور** المصرية: «أنا أتذكر أن اقتراحاً كهذا كان قد تقدم به البعض في مؤتمر القمة في الرباط ولكنه رفض من قبل الرئيس جمال عبد الناصر لأنه سيؤثر سلباً على الاقتصادات العربية ويعيق قدرتها على الصمود، إضافة إلى أن إجراءً كهذا لن يؤثر في الأمريكان لأنهم لن يحتاجوا إلى نفطنا أو لنفط الدول الخليجية الأخرى حتى عام ١٩٨٥. لذلك فإن رأيي هو استبعاد هذا المقترح ولا أرى جدوى من إثارته في الوقت الحاضر»[١٠].

غير أن تجاهل الولايات المتحدة لتحذيرات فيصل المتكررة وشعوره بأنه سيصبح معزولاً في المنطقة هو الذي غير موقفه تجاه استخدام سلاح النفط في المعركة. فعندما

(٨) Anwar El-Sadat, *In Search of Identity* (London: Collins, 1978), p. 38.
(٩) Mohamed Heikal, *The Road to Ramadan* (London: Collins, 1975), p. 266.
(١٠) **المصور** (٤ آب/ أغسطس ١٩٧٢).

زار جنغرز، رئيس أرامكو، الملك فيصل في ٣ أيار/ مايو ١٩٧٣، كان الملك صريحاً معه وأخبره بأن الصهيونية والشيوعية قد أشرفتا على تدمير المصالح الأمريكية في المنطقة، وحتى في مملكته التي تعتبر المصالح الأمريكية فيها آمنة لن يستمر الوضع فيها كما هو إذا تغير الرأي العام العربي، وقد أبدى الملك فيصل استغرابه من كون الحكومة الأمريكية في معزل عن التفكير في مصالح شعبها(١١).

وبعد ثلاثة أسابيع كان هناك لقاء آخر بين الملك فيصل ومديري الشركات المكونة لأرامكو في جنيف بعد زيارة قام بها فيصل لباريس والقاهرة حيث طالبه السادات بتأييد سياسي. ولما تم اللقاء بين فيصل ومديري الشركات أخبرهم بأنه لن يسمح بأن تصبح المملكة معزولة في محيطها وأنهم «سيخسرون كل شيء» وأن الوقت يمر بسرعة وأخبرهم بأن على المجتمع الأمريكي أن يدرك أين مصالحه الفعلية وأن لا يتم تسييره والسيطرة عليه من قبل وسائل الإعلام. وبالفعل قام المدراء الأربعة بزيارة الولايات المتحدة محاولين نقل رسالة فيصل التحذيرية، وكم كان شعور هؤلاء المديرين الأربعة بالإحباط بعد مقابلة عدد من المسؤولين الأمريكان الذين كان ردهم بالقول إن العرب لن يتحدوا وإن تحذيرات فيصل جوفاء لا قيمة ولا جدية لها، وأنْ ليس هناك ما يمكن للحكومة الأمريكية فعله أو الرغبة في فعله للتأثير في العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

وبعد هذا اللقاء أجرى الملك فيصل عدة لقاءات مع الصحافة الأمريكية كـ **الواشنطون بوست** و**الكريشن سينس مونيتر** والـ **نيوزويك** ومحطة إن بي سي وكانت رسالته لها جميعاً هي: «إننا لا نرغب في إيقاف صادراتنا النفطية إلى الولايات المتحدة ولكن الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل على حساب العرب يجعل من الصعب الاستمرار في تصدير النفط إليها أو حتى في الإبقاء على العلاقات معها»(١٢).

ولا شك في أن هذا الموقف الأمريكي اللامبالي تجاه التحذيرات التي أطلقها فيصل تدل على مزيج من قوة النفوذ الصهيوني وعلى استخفاف واضح بالعرب بسبب تجارب سابقة مع قادتهم، إضافة إلى أن شركات النفط لم تكن لها صدقية عالية لدى بعض دوائر القرار الأمريكي بسبب ممارساتها الجشعة. كان هناك كذلك تطور سابق

---

(١١) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped*, pp. 248-250.

(١٢) Hearings (1973-1974) Before the Sub-committee on Multinational Corporations of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, 93rd Congress, First and Second Sessions, on Multinational Petroleum Companies and Foreign Policy, Part 7, pp. 246 and 504-509.

دفع بالحديث عن استخدام سلاح النفط في المعركة إلى الأمام وهو المقترح الذي تقدم به مجلس الأمة الكويتي في ٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٣، والذي نص على المطالبة باستخدام النفط كسلاح؛ وذلك من خلال مطالبة البلدان العربية بتجميد عقودها النفطية مع شركات النفط الغربية، وقد ثنى على هذا الموقف أمير الكويت عندئذ (صباح السالم) عندما أعلن في شهر آذار/ مارس من ذاك العام قائلاً: «عندما تحين الساعة سنستخدم نفطنا سلاحاً ضد إسرائيل وهذا هو موقفنا الثابت»[١٣].

وقد اندلعت حرب رمضان في يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ واستطاع الجيش المصري أن يعبر خط بارليف وان يفاجىء الجيش الإسرائيلي، وكذلك فعل الجيش السوري على جبهة الجولان، وقد تكبدت إسرائيل خسائر أولية باهظة دفعت بغولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل إلى كتابة رسالة في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣ إلى الرئيس الأمريكي نيكسون تخبره فيها بأن دولتها على حافة الانهيار وأن سلاحها بدأ ينفد موحية بقرب انتصار العرب على إسرائيل، وكانت استجابة نيكسون سريعة فقد قام بإرسال شحنات أسلحة نقلت بالطائرات ليلاً إلى إسرائيل ولكنها تأخرت خلال مرورها بالبرتغال فوصلت في النهار. وتوالت الأحداث بعد ذلك على كل الأصعدة بما في ذلك النفط.

إثر هذه المعطيات الجديدة التي تجاوزت فيها أسعار النفط ما كان متفقاً عليه في طهران عام ١٩٧١ واتصفت بارتفاع معدلات التضخم وبتزايد دور شركات النفط المستقلة التي كانت على استعداد لدفع أسعار مرتفعة للنفط، حصل اجتماع في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بين منظمة أوبك ممثلة بكل من اليماني وأمازغور وشركات النفط من أجل إعادة النظر في اتفاقية طهران والمشاركة. لكن الفجوة بين الطرفين كانت كبيرة. فالشركات كانت في حالة إنكار للمتغيرات السابقة ولم تقبل إلا بزيادة قدرها ١٥ بالمئة في الأسعار، أي زيادة قدرها ٤٥ سنتاً إضافياً لكل برميل نفط، غير أن أعضاء الأوبك كانوا يفاوضون من مركز قوة فكانوا يطالبون بزيادة قدرها ١٠٠ بالمئة في السعر المعلن، أي حوالى ثلاثة دولارات. وقد أربك هذا الطلب مديري شركات النفط - وعلى رأسهم جورج بيرسي مدير إكسون، وبينارد مدير شل - وطلبوا العودة إلى إداراتهم الرئيسية ولم يحصلوا على موافقة وإنما طُلب منهم تأجيل الرد على منظمة الأوبك حتى يتم التشاور مع

---

(١٣) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, transalted by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), p. 164.

الحكومات الغربية. وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر اجتمع بيرسي وبينارد بالشيخ اليماني في فندق إنتركونتينتال جنيف وطلبا منه مهلة إضافية تصل إلى اسبوعين، وعندما انتهى الاجتماع سأل بيرسي اليماني عمّا سيحدث، فطلب منه اليماني أن يستمع إلى الراديو[١٤].

وهكذا انتهت هذه المفاوضات من غير اتفاق واستمرت رحى الحرب بين العرب وإسرائيل. وفي ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر وصل إلى واشنطن أربعة وزراء خارجية عرب برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عمر السقاف، وبعد تلكؤ تم استقبالهم من قبل إدارة نيكسون وكان السقاف يحمل رسالة من الملك فيصل مضمونها أنه إذا لم توقف الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بالسلاح خلال يومين فإن السعودية ستفرض حظراً على صادراتها النفطية إليها. ولكن نيكسون الذي كان يواجه تحدياً داخلياً بسبب فضيحة واترغيت أو تجسس إدارته على مقر الحزب الديمقراطي، والتي قادت إلى تنحيته لاحقاً، لم يُظهر أي تراجع عن مساعدة إسرائيل. وقد برر هنري كيسنجر هذه المساعدات بأنها محاولة لعدم السماح للأسلحة الروسية التي تتسلمها كل من مصر وسورية من الانتصار على الأسلحة الأمريكية. ولكن الذي لم يقله كيسنجر هو تفضيله لمصلحة اليهود الذين ينتمي إليهم على مصلحة الولايات المتحدة متجاهلاً ما قاله نيكسون في اجتماعه بوزراء الخارجية العرب يوم ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر برئاسة عمر السقاف من أن «كيسنجر يهودي أمريكي ولكنه لا يتأثر بالضغط اليهودي لأن اليهودي الأمريكي يمكن أن يكون أمريكياً جيداً وكيسنجر هو أمريكي جيّد»[١٥].

في هذه الأثناء انعقد في الكويت اجتماعان: **الأول**، هو اجتماع ست دول نفطية خليجية في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر وقرر المجتمعون منفردين زيادة السعر المعلن للنفط العربي الخفيف من ٢,٩٠ دولار للبرميل إلى ٥,١١ دولار للبرميل. لقد كانت أهمية هذا القرار في كونه وضع سابقة تاريخية في علاقة الطرفين، وهي أن الدول المنتجة وليست شركات النفط هي التي ستقرر مستوى الأسعار بدل أن كان هذا القرار محتكراً من قبل شركات النفط في السابق.

وأما الاجتماع **الثاني**، فكان لأعضاء منظمة الأوابك أو البلدان العربية الأعضاء في منظمة الأوبك. وقد كان في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ومن النوادر التي تذكر عن هذا

---

(١٤) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 596-602.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٦٠٧.

اللقاء أن الدكتور سعدون حمادي الوزير العراقي تأخر عن الاجتماع وحاول اليماني ان يؤجل الاجتماع حتى حضوره ولكن رئيس الجلسة الوزير العتيقي - وزير النفط الكويتي - أصر على البدء في الاجتماع، ما أغضب سعدون حمادي الذي حضر بعد دقائق واعتقد أن وزير النفط السعودي كان هو السبب في بدء الاجتماع في غيابه حتى يتم تمرير القرارات المطلوبة، فما كان من الشيخ اليماني إلا أن قال: «واجهت في حياتي مأزقين مع العراقيين. فزوجتي العراقية تحوِّل حياتي في المنزل إلى جحيم، أما المأزق الثاني فهو الدكتور سعدون حمادي...». وقد أعلن في هذا الاجتماع خفض الإنتاج بنسبة ٥ بالمئة حالاً يتبعه خفض شهري مشابه حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، مع التأكيد بأن الدول المؤيدة لإسرائيل هي وحدها التي ستتعرض لهذه المقاطعة وليست الدول الصديقة. وقد رفض العراق هذا القرار؛ مبرراً موقفه بعدم الرغبة في معاقبة دول العالم مجتمعة، وبخاصة الدول النامية منها، وطالب بإجراءات أكثر قسوة كتأميم المصالح الغربية في المنطقة، وكأنه كان يحاول تعرية موقف بقية الدول الخليجية - خاصة السعودية - التي لم تؤمم نفطها بعد. وبما أن شركة نفط البصرة لم يتم تأميمها عام ١٩٧٢ عندما أممت شركة نفط العراق، فقد قرر النظام العراقي تأميم ٣٣ بالمئة من هذه الشركة وهو نصيب شركة شل التابعة لهولندا ونصيب شركة إكسون/ موبيل الأمريكية[١٦]. ورفضت بقية الدول المنتجة كإيران الالتزام بهذه المقاطعة بل إنها زادت إنتاجها[١٧].

ولم يكن هذا الموقف من إيران مستغرباً إذا تذكرنا أن شاه إيران كان يرى في منظمة الأوبك تكتلاً تهيمن عليه البلدان العربية، وأي تزايد في قوة هذا التكتل يعني بالضرورة ردعاً لأطماعه التوسعية في المنطقة، خاصة في الخليج العربي. وجدير بالذكر أن إيران قد سبق أن فرضت حظراً على نفطها إلى نظام روديسيا العنصري ولكن بعد أن قاطعت الدول الصناعية ذلك النظام، أما عندما طلب منها العرب فرض حظر على نفطها إلى إسرائيل فإنها تهربت زاعمة بأنها لا سيطرة لها على وجهة نفطها بعد خروجه من حدودها[١٨]. وبعد أن عاد السقاف من زيارته إلى واشنطن من غير تجاوب من قبل

(١٦) Fadhil J. Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths* (London: I. B.Tauris, 2010), pp. 109-110.

(١٧) Ian Skeet, *OPEC: Twenty Five Years of Prices and Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988), p. 100.

(١٨) **عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة**، تحرير وليد خدوري، وقفية عبد الله الطريقي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

الإدارة الأمريكية مع رسالة الملك التي حملها، بل وإعلان إدارة نيكسون يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر عن تقديم مساعدات عسكرية إضافية لإسرائيل تصل إلى ٢,٢ مليار دولار، قررت كل من السعودية وليبيا والإمارات فرض مقاطعة كاملة على الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة. بعد ذلك تمت محاصرة الجيش المصري الثالث في ما عرف بـ «ثغرة الدفرسوار»، وحدث تصعيد دولي وصل إلى حد الاستنفار النووي بين الولايات المتحدة وروسيا يوم ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر. ولكن المعارك توقفت في اليوم التالي وبدأت المفاوضات على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية[١٩].

وفي يوم ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٣ قررت بلدان الخليج النفطية الخمسة عقد اجتماع في طهران لدراسة واقع أسعار النفط والزيادة المطلوبة فيها، وكان التقرير الذي تقدمت به لجنة الخبراء في الأوبك، والذي أخذت فيه بعين الاعتبار أسعار البدائل، والقوة الشرائية لكل برميل نفط، وطبيعة النضوب، وميزات النفط على مصادر الطاقة الأخرى، وانعكاسات أسعار النفط على الأوضاع الاقتصادية العالمية، كان يقترح كذلك أن يكون سعر النفط حوالى ١٧ دولاراً للبرميل. وقد كانت إيران خلال هذه الفترة تتبنى رأي الصقور أو المطالبة بسعر مرتفع، بينما كانت السعودية تطالب بزيادة قليلة. فشاه إيران كان يرغب في بناء دولته حتى يكون لها التفوق وتقوم بدور الدولة الإقليمية المهيمنة، بينما كانت السعودية، كما أعلن اليماني بعد نهاية هذا الاجتماع، متخوفه من أن تؤدي الزيادة في الأسعار إلى كساد في الاقتصادات الغربية أو كما قال مخاطباً الغربيين «إن انهياركم هو انهيار لنا»[٢٠].

وقد تم اجتماع الأوبك في طهران في ظل هذه المعطيات، وكما تشير المصادر كان الرأي الأقوى هو لزيادة كبيرة في الأسعار، وفي اليوم الثاني من أيام الاجتماع وبينما كان ممثلو أوبك مجتمعين في طهران، خرج عليهم شاه إيران في مؤتمر صحفي ليعلن زيادة سعر النفط إلى ١١,٦٥ دولار أخذاً برأي أكثرية المجتمعين، ولكن صيغة الإعلان كانت فيها رسالة بأن شاه إيران يعتبر نفسه الشخص المهيمن في المنطقة. هذا يعني أن السعر المعلن للنفط العربي السعودي الذي يعتبر مرجعاً لتحديد أسعار بقية أنواع النفط ارتفع من حوالى ١,٨ دولار عام ١٩٧٠ إلى ١١,٦٥ دولار في كانون الأول/ ديسمبر

---

(١٩) Raymind Garthoff, *Détente and Confrontation* (Washington, DC: Brookings Institution,1985), pp. 374-385.

(٢٠) *Middle East Economic Survey* (21 December 1973).

عام ١٩٧٣. وبما أن اليماني لم يتمكن من الاتصال بالملك فيصل لاستشارته في أي الموقفين يأخذ فإنه وتجنباً لتفكيك منظمة أوبك قبل بإجماع الغالبية، ولكن المصادر تشير إلى أنه عندما عاد إلى فيصل وبخه وعاتبه على عدم تمسكه بالسعر المنخفض، علماً أن هذا السعر المنخفض كان سينتج منه تفكيك منظمة أوبك وعزلة السعودية[٢١].

وقد طرحت عدة تفسيرات لهذا الموقف الإيراني المؤيد للزيادة في الأسعار. فالدكتور فاضل الجلبي القائم بأعمال السكرتير العام لمنظمة الأوبك خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨ يؤكد بأن ما دفع شاه إيران إلى المطالبة بأسعار مرتفعة بعد أن كان قد عارضها وزيره الدكتور جامشيد أمازاغور هو بسبب رغبته في التسلح للقيام بدور شرطي الخليج في الوقت الذي كانت هناك اعتبارات فنية تمنع إيران من إنتاج أكثر من ٤ ملايين برميل في اليوم، وبالتالي كان الطريق الوحيد إلى زيادة الإيرادات النفطية هو ارتفاع حاد في أسعار النفط[٢٢].

أما السعودية فقد كانت لديها قناعة بأن الموقف المتشدد الذي اتخذه الشاه خلال هذه الفترة كان نابعاً من تأييد الولايات المتحدة لارتفاع أسعار النفط، ذلك أن الولايات المتحدة كان بإمكانها الضغط على الشاه لاتخاذ موقف مؤيد للسعودية ولكنها لم تفعل. كما أكد الشيخ اليماني في مقابلة له مع مجلة **الحوادث** اللبنانية «أن المصلحة الفعلية للولايات المتحدة هي في أسعار مرتفعة. فأنا لا أتذكر أن كيسنجر قد أثار في أحاديثه الكثيرة معنا قضية أسعار النفط وهذه حقائق ثابتة. فهمّهم الرئيسي هو في رفع الأسعار وهذا قرار سياسي في الدرجة الأولى وبعد ذلك هو قرار اقتصادي»[٢٣].

وفي لقاء مع جريدة **الأوبزرفر** البريطانية يؤكد اليماني أن الولايات المتحدة كانت وراء الزيادة في أسعار النفط بقوله: «لقد بعثني الملك فيصل إلى شاه إيران الذي قال لي «لماذا أنتم ضد الزيادة في أسعار النفط؟ هذا ما يريدونه؟ اسأل كيسنجر ـ هو الذي يريد أسعاراً مرتفعة»»[٢٤].

---

(٢١) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped*, pp. 268-271.

(٢٢) Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths*, p. 101.

(٢٣) مجلة **الحوادث** (١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧).

(٢٤) Oliver Morgan and Islam Fiasal, «Saudi Dove in the Oil Slick,» *Observer* (14 January 2001), <http://observer.gurdian.co.uk/business/story/0,6903,421888,00.html>.

ثالثاً: آثار الطفرة

لقد كان للطفرة النفطية الأولى وما واكبها من حرب وحظر نفطي آثار في كل من الدول المنتجة والمستهلكة ولكنها ليست كما تصورها غالبية الأدبيات الغربية ـ التي عادة ما تنظر إلى الحدث من منظور مصالح الغرب وحده ـ لذلك رأينا أن نختم حديثنا في هذا الفصل بتحليل مختصر لأهم هذه الآثار في ضوء ما توافر لدينا من معلومات.

١ ـ الدول المنتجة

سياسياً يعلم الجميع أن الأراضي العربية لم تتحرر بكاملها خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر بسبب غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية بالالتزام بمقرراتها، وكذلك بسبب طبيعة عملية السلام المجزأة والمنفردة التي فرضها الغرب على نظام السادات وانتهت بإخراج مصر بثقلها من معادلة الحرب والسلم مع إسرائيل. وقد يكون ذلك لأن الوسيط الأمريكي ممثلاً بهنري كيسنجر لم يكن محايداً، بل إنه كان يسعى في المفاوضات كما يقول أحد المؤرخين الغربيين إلى: «تجزئة العرب وتجنب القضايا الأساسية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وإحباط جهود التسوية الشاملة»[٢٥].

غير أن هذه الحرب حققت للبلدان العربية عدداً من المكاسب التي لا يمكن تجاهلها. فمن بين هذه المكاسب أن تمكّنت الجيوش العربية من إسقاط أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يهزم وإن كانت الخلافات السياسية وغياب الرؤية العربية الموحدة لم تسمح لهذا النصر أن يتوج بتحرير كامل التراب العربي. ومن هذه المكاسب أيضاً، إثبات إمكان استخدام سلاح النفط وفعاليته في المعركة، ومنها كذلك إيجاد شرخ في وحدة وصف الدول الغربية ومحاولة عدد كبير منها الابتعاد عن الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل ومحاولة التعاون مع العرب مباشرة.

هذا على الصعيد السياسي والعسكري، أما على الصعيد الاقتصادي فالصورة فيها مزيج من النجاح والفشل كذلك، فنجاح المقاطعة التي فرضتها البلدان العربية كان نسبياً، أي أقل من الحد الأدنى المطلوب، بسبب الدور الذي أدّته شركات النفط وكذلك

(٢٥) A. Shalim, *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace* (London: Allen Lane, 2007), p. 388.

الدول غير العربية في إضعاف هذه المقاطعة، بل وحتى الدول العربية نفسها. فالبيانات المتوافرة تؤكد أن هولندا لم تتضرر كثيراً من هذه المقاطعة لأن الشركات استطاعت أن توزع خسارتها على بقية الدول الأوروبية لتقاسم آثار المقاطعة وتقليل فعاليتها. أما الولايات المتحدة فلم تتأثر كثيراً لأن اعتمادها على الواردات النفطية ـ خاصة من العالم العربي ـ ما زال قليلاً في تلك الفترة، فهو لم يتجاوز ٢ , ١ مليون في اليوم قبل المقاطعة وكان تعويضه سهلاً من فنزويلا القريبة من السوق الأمريكي، أو كما قال الأستاذ ستوبو من جامعة هارفرد: «الشركات في هولندا التزمت بنص المقاطعة وأحبطت روحها». بل إن أحد المديرين التنفيذيين في شركات النفط قد أكد هذا الإخفاق للمقاطعة بقوله إن شركات النفط قد أنقذت العالم من إملاءات دول صغيرة. وأضاف قائلاً بأنه أمر غير محتمل أن تملي دول صغيرة ـ ويقصد بها الدول النفطية ـ سياسات دول كبيرة كالولايات المتحدة[٢٦].

إضافة إلى تواطؤ شركات النفط في إحباط أثر المقاطعة، فإن هناك بعض المصادر التي تؤكد بأن السعودية كانت تعلن فرض الحظر على الولايات المتحدة تضامناً مع دول المواجهه العربية مع إسرائيل ولكنها كانت في الوقت نفسه تبيع النفط سراً إلى الجيش الأمريكي لمتابعة حربه في فيتنام، وهنا لا بد من توضيح ملابسات هذا الموضوع وتوثيقه، فبحسب المصادر الغربية فإن الملك فيصل أمر في بداية الحظر بعدم استثناء الجيش الأمريكي منه[٢٧].

ثم بدأت القيادات العسكرية الأمريكية تتذمر لعدم كفاية الوقود للآلة الحربية الأمريكية وقد بعثت وزارة الدفاع بمذكرة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر تخبر فيها البيت الأبيض بأنه إذا لم يتم توفير مزيد من الوقود فإنها ستضطر إلى البدء في تقليص عملياتها الحربية خاصة في فيتنام. وقد قام وكيل وزارة الدفاع الأمريكية بالاتصال بأحد مديري شركة أرامكو وقال له «جد طريقة لتوفير الوقود لفيتنام»، وأضاف قائلاً: «إن أبناءنا يموتون هناك وهم يحاربون الشيوعيين». إضافة إلى نقص الوقود في فيتنام كانت السفن الحربية الأمريكية في البحر المتوسط في حاجة إلى الوقود وهي التي كانت تسند إسرائيل في حربها مع العرب. في هذه الأثناء تشير المصادر إلى أن فرانك جنغرز رئيس شركة أرامكو التقى بالملك فيصل وشرح له الحاجة الماسة إلى الجيش الأمريكي، وقد

---

(٢٦) Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World they Shaped*, p. 275.

(٢٧) Anthony Cave Brown, *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings* (Boston, MA: Houghton Mifflin,1999), p. 295.

وافق الملك فيصل على توفير الوقود وكانت موافقته هذه ضمنية عندما قال لجنغرز: «الله يساعدك إذا تم اكتشافك أو إذا أصبحت هذه القضية قضية عامة»[٢٨].

ولكن هذا الموقف الخلافي الذي اتخذه الملك فيصل بتزويد القوات الأمريكية بالوقود وبأسعار مخفضة في فترة كان العرب فيها في حرب مع إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة، لم يشفع له عند الولايات المتحدة. ففي إحدى افتتاحياتها بعد وفاة الملك فيصل تقول **الواشنطن بوست**: «لقد كان الضرر الذي أوقعه فيصل بالغرب أكبر من أي ضرر منذ أدولف هتلر». وقد يكون هذا الموقف الغربي العدائي تجاه فيصل لأنه ظل يكرر على مسامع نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر أنه «يرغب أن يصلي في المسجد الأقصى قبل موته». وقد تداولت بعض الإشاعات خلال تلك الفترة تورط الاستخبارات الأمريكية عندئذ باغتياله تنفيذاً لإرشادات من هنري كيسنجر نفسه[٢٩].

وعلى الرغم من محدودية الأثر الفعلي للمقاطعة، إلا أن الخوف من النقص وقلة المعلومات أدّيا إلى ارتفاع أسعار النفط بصورة لا تعبر عن أساسيات السوق، ما دفع بالدول المنتجة إلى تصحيح أسعارها الاسمية. وقد نتج من ذلك تدوير مبالغ باهظة من الريع النفطي من خزائن الدول الغربية إلى خزائن الدول النفطية، فقد ارتفعت مداخيل الدول المنتجة للنفط من حوالى ٢٣ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى حوالى ١٤٠ مليار دولار عام ١٩٧٧، وهي تحويلات مبررة إذا تذكرنا أن الضرائب التي تفرضها الدول المستهلكة على وارداتها النفطية كانت باهظة وتتجاوز مداخيل الدول النفطية نفسها. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٥ كانت الضرائب التي تتحصل عليها الحكومات الأوروبية من مستهلك منتجات النفط تعادل ٤٥ بالمئة، بينما تحصل دول الأوبك على ٣٥ بالمئة من قيمة هذه المنتجات، أما نسبة ٢٠ بالمئة المتبقية فهي تذهب إلى شركات النفط مقابل عمليات التكرير والنقل والتسويق والأرباح. أما في الولايات المتحدة فإن النسب كانت ١٨ بالمئة، ٥٠ بالمئة، و٣٢ بالمئة، وفي اليابان كانت النسب هي ٢٨ بالمئة، ٤٥ بالمئة، و٢٧ بالمئة[٣٠].

---

(٢٨) Rachel Bronson, *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia* (Oxford: Oxford University Press, 2006), pp. 119-120.

(٢٩) David Holden and Richard Johns, *The House of Saud* (London: Sidgwick and Jackson,1981), p. 382.

(٣٠) *Petroleum Intelligence Weekly* (12 September 1988), p. 2.

إضافة إلى المكاسب السابقة، كانت هذه المرحلة بمثابة طي لصفحة «الامتيازات النفطية» التي كان فيها كثير من الاستغلال من قبل شركات النفط والمساس بسيادة الدول المنتجة. ففي آذار/ مارس من عام ١٩٧٥ أصبحت ملكية شركة نفط الكويت كاملة للحكومة الكويتية، وقد تم تعويض الشركتين المذكورتين بحوالى ٥٠ مليون دولار.

وفي حزيران/ يونيو عام ١٩٧٤ سُدل الستار في السعودية على أهم امتياز نفطي وهو امتياز شركة أرامكو حيث سيطرت الحكومة السعودية على ٦٠ بالمئة من هذه الشركة. وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه أخبرت الحكومة شركات إكسون وشيفرون وتكساكو وموبيل التي ظلت تملك ٤٠ بالمئة من أصول أرامكو نيتها التأميم الكامل للشركة، وقد تضمن الاتفاق النهائي تقييد دور شركات النفط في توفير الخبرة الفنية اللازمة في الإنتاج مقابل ٢١سنتاً لكل برميل يتم إنتاجه وتسويقها لما يعادل ٨٠ بالمئة من إنتاج أرامكو، وهو دور هام بلا شك. وقد اكتمل التأميم في عام ١٩٨١[٣١].

وفي العراق تم تأميم شركة نفط البصرة في ديسمبر عام ١٩٧٥ وهي فرع شركة نفط العراق في الجنوب.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦، استطاعت الحكومة الفنزويلية أن تؤمم نفطها وتوقِّع عقود خدمات مع شركات النفط، وتم تأسيس شركة نفط فنزويلا مع بعض الضمانات المتعلقة بتزويد الشركات الأجنبية بالوقود لفترات طويلة[٣٢].

وهكذا انتهى عهد الامتيازات النفطية وأصبحت العلاقة التي تربط بين شركات النفط والدول المنتجة عقود مشاركة أو خدمات. وبدأت شركات النفط الوطنية تؤدي دوراً متزايداً في بعض مراحل الصناعة النفطية، إذ ارتفعت نسبة النفط الذي تبيعه شركات النفط الوطنية بمفردها ـ أي من غير وساطة شركات النفط ـ من حوالى ٨ بالمئة من إنتاج الأوبك عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٤٢ بالمئة عام ١٩٧٩[٣٣].

---

(٣١) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 118.

(٣٢) Stephen G. Rabe, *The Road to OPEC:United States Relations with Venezuela, 1919-1976* (Austin: University of Texas Press, 1982), p. 190.

(٣٣) Raymon Vernon, *Two Hungry Giants: The United States and Japan in their Quest for Oil and Ores* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983), p. 32.

٢ ـ الدول المستهلكة

أما انعكاسات الطفرة النفطية الأولى وما واكبها من تغيرات على الدول المستهلكة النامية منها والصناعية، فهي كذلك فيها الإيجابي والسلبي. فلقد حاول الغرب أن يصور السياسات النفطية للدول المنتجة خلال هذه الفترة وكأنها كارثية ولامسؤولة. غير أن الأرقام تدحض هذه المقولة الغربية، فمنذ الطفرة النفطية الأولى قدمت دول منظمة الأوبك خاصة العربية منها كثير من القروض الميَسَّرة والمساعدات للدول النامية كما تشير بيانات البنك الدولي. فقد أنشأت منظمة الأوبك في أواخر عام ١٩٧٥ صندوق الأوبك للتنمية برأسمال قدره ٨٠٠ مليون دولار لمساعدة الدول النامية المتضررة من زيادة الأسعار، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن حجم المساعدات التي قدمتها حكومات السعودية والكويت والإمارات في الفترة ما بين ١٩٧٣ و٢٠٠٨ كانت حوالى ٢٧٢ مليار دولار بأسعار عام ٢٠٠٧، وكانت هذه المساعدات تمثل في المتوسط حوالى ١,٢ بالمئة من ناتجها القومي، وهي نسبة تفوق ما اقترحت الأمم المتحدة تقديمه من قبل الدول الصناعية الغنية ولم تلتزم به، وهي نسبة ٠,٧ بالمئة من الناتج القومي. بل إن هذه النسبة قد وصلت إلى ما يزيد على ١٢ بالمئة من الناتج القومي للإمارات، وحوالى ٨,٥ بالمئة من الناتج القومي لكل من السعودية والكويت في العام ١٩٧٣، أي في بداية الطفرة النفطية، ثم انخفضت بعد ذلك مع تراجع أسعار النفط في الثمانينيات، وعادت وارتفعت منذ بداية الألفية الثالثة.

وقد امتد التوزيع الجغرافي لهذه المساعدات إلى أغلب الدول النامية وحتى أوروبا وآسيا، وإن كانت أكثر عشر دول مستفيدة من هذه المساعدات هي دول عربية[٣٤].

وقد أكدت مصادر منظمة التعاون والتنمية ومجلة **الإيكونومست** أن الدول المصدرة للنفط كانت في عام ١٩٧٤ أكثر الدول تبرعاً من حيث نسبة المساعدات إلى الناتج القومي، حيث كانت تزيد في المتوسط على خمسة أضعاف ما قدمته الدول الصناعية خلال هذه الفترة، ما جعل هذه المجلة تقول: «الدول المصدرة للنفط فقيرة ولكنها كريمة»[٣٥].

---

(٣٤) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٤.

(٣٥) «Petro-Aid Takes Off,» *Economist* (15 February 1975), pp. 72-73.

صحيح أن الطفرة النفطية كانت لها بعض الآثار السلبية في الدول النامية التي ارتفعت تكاليف وارداتها النفطية واختلت موازين مدفوعاتها وتعطلت تنميتها. كما أنها اضطرت إلى الوقوع في المديونية للمؤسسات المالية الغربية. ولو أن الدول النفطية قد استثمرت جزءاً من فوائضها مباشرة في الدول النامية لكانت هذه الآثار السلبية أقل ولكانت هذه فرصة لتعميق التعاون بينها وبين بقية الدول النامية. وهذا أمر جدير بالاهتمام في السنوات القادمة، وبخاصة أن أسواق النفط المستقبلية ستكون في الدول الآسيوية الصاعدة.

أما آثار الطفرة النفطية **الأولى في الدول الصناعية** فهي كذلك في حاجة إلى بعض التوضيح. فما إن بدأت أسعار النفط في الارتفاع خلال فترة «حرب تشرين» حتى قُرعت الطبول في الغرب وتعالت الأصوات لتحمِّل العرب وسياساتهم النفطية مسؤولية الركود الذي عاشته الدول الصناعية خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ متجاهلة حتى البيانات التي كانت تصدرها مؤسساتها. فقد شهدت تلك الفترة ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية كان أثره في التضخم أكبر من أثر الارتفاع في أسعار النفط كما يؤكد عدد كبير من الاقتصاديين الغربيين[٣٦]. ومن جانب آخر يؤكد برنانكي (محافظ المصرف المركزي الأمريكي) في ورقة كتبها مع آخرين في أواخر التسعينيات، أن صدمة أسعار النفط لم تكن السبب الأهم في الركود الاقتصادي، بل إن السياسات النقدية التي أخذ بها المصرف المركزي عندئذ هي التي كانت السبب الأهم[٣٧].

أما الخرافة **الثانية** التي روَّجها الغرب خلال هذه الفترة فهي أن منظمة الأوبك قد ساعدت بسياساتها النفطية على إعادة توزيع ثروة باهظة من الدول الصناعية إلى الدول النفطية ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة. وهنا مرة أخرى نرى تجاهل الحقائق التي من بينها أن كثيراً من هذه الثروة قد فقدت قدرتها الشرائية إما بسبب معدلات التضخم المرتفعة في الدول الصناعية التي تستورد منها دول النفط أغلب حاجاتها، أو بسبب تراجع قيمة الدولار في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى كما بيّنّا سابقاً، إضافة إلى تدوير جزء كبير من تلك الفوائض النفطيّة إلى المؤسسات المالية الغربية التي كانت تحقق عوائد مرتفعة من إعادة إقراضها إلى الدول النامية. والذي يؤكد قولنا هذا هو أن

---

(٣٦) James D. Hamilton, «Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-2008,» NBER, Working Paper no. 15002 (May 2009).

(٣٧) Ben Bernanke [et al.], «Systematic Monetary Policy and the Effects of Oil Price Shocks,» *Brookings Papers on Economic Activity* (1997).

فائض ميزان مدفوعات الأوبك قد تراجع من حوالى ٥٩ مليار دولار عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٥ مليارات دولار عام ١٩٧٨[٣٨]؛ بل إن حكومة الولايات المتحدة قد حصلت على نصيب الأسد من هذه الفوائض من خلال ممارستها كثيراً من الضغوط على الحكومات المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية التي وضعت الجزء الأكبر من فوائضها في سندات الخزانة الأمريكية، وقد سمحت لها الحكومة الأمريكية بشراء هذه السندات من غير منافسة فارتفعت حصة السعودية في صندوق النقد بحوالى ٣٥٠ بالمئة مقابل تعهدها بعدم السعي إلى ربط سعر النفط بوحدة حقوق السحب الخاصة، وقد كان من بين شروط هذا الاتفاق كذلك السرية وعدم الإعلان عن هذا الاتفاق كما تشير المراجع الحديثة.

وهذه السرية كانت تخدم حكومة الولايات المتحدة كذلك لأن هذا الاتفاق الثنائي كان يتعارض مع ما كانت الولايات المتحدة تطالب به الدول الصناعية من موقف موحد لتدوير الفوائض النفطية وتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الصناعية وعدم التفاوض ثنائياً مع الدول النفطية كما كان يدّعي كيسنجر. وعندما أرادت الاستخبارات الأمريكية نشر حجم الاستثمارات الروسية خارج الولايات المتحدة كان هناك تخوف في الدوائر الحكومية الأمريكية من إحداث قلق لدى الحكومة السعودية حول تسرب المعلومات عن استثماراتها. وقد حذّرت الخزانة الأمريكية الاستخبارات الأمريكية من كشف الاستثمارات السعودية التي كانت الوحيدة بين استثمارات منظمة الأوبك التي كانت تصنَّف بأنها سرية مؤكدة أن هذا التسريب ستكون له انعكاسات سلبية على استثمارات الدول النفطية في الولايات المتحدة وعلى الدولار كذلك.

وقد كان رد رئيس الاستخبارات الأمريكية تيد تيرنر على بلومنتال مسؤول الخزانة الأمريكية بالقول إن الجهاز لم ينشر المعلومات المتعلقة بالدول النفطية حتى تحت إصرار الكونغرس الأمريكي؛ حتى إن وزارة التجارة الأمريكية كانت تشتكي من عدم قدرتها على حساب ميزان الاستثمارات في ميزان المدفوعات الأمريكي بسبب عدم حصولها على البيانات. وقد أشار تقرير للاستخبارات الأمريكية خلال هذه الفترة إلى أن احتياطيات السعودية وحدها كانت تفوق مجموع احتياطيات الولايات المتحدة وألمانيا[٣٩].

(٣٨) Skeet, *OPEC: Twenty Five Years of Prices and Politics*, pp. 178-179.

(٣٩) David E. Spiro, *The Hidden Hand of American Hegemony* (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1999), pp. 116-121.

هذه السرية في التعامل مع أرصدة الدول النفطية من قبل الولايات المتحدة خاصة يمكن فهمها من خلال ما تحققه الأخيرة من مكاسب. فتسعير النفط بالدولار الأمريكي والاحتفاظ بالفوائض النفطية في أذونات الخزانة الأمريكية يحقق للحكومة الأمريكية، كما يؤكد أحد الباحثين الغربيين، قرضاً مزدوجاً؛ فالقرض **الأول**، هو للنفط حيث إن الحكومة الأمريكية بإمكانها أن تطبع دولارات لتدفع فواتيرها النفطية من غير حاجة إلى أن تقايض هذا النفط بسلع وخدمات، وهذا غير متوافر لبقية الدول التي لا تستخدم عملاتها لتسعير النفط. أما القرض **الثاني** فهو من قبل بقية دول العالم التي تضطر إلى بيع سلع وخدمات ثم الحصول على الدولارات التي تشتري بها حاجاتها من النفط. وقد تعرضت أرصدة منظمة الأوبك لكثير من الخسائر بسبب تسعيرها للنفط بالدولار. فعلى سبيل المثال انخفضت القيمة الشرائية لهذه الأرصدة خلال الفترة ما بين كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٧ وأيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٨ بحوالى ٤٠ بالمئة وكانت خسائر السعودية هي الأكبر بسبب نصيبها من هذه الأرصدة[٤٠].

الطفرة النفطية الأولى كانت كذلك منحة في شكل محنة بالنسبة إلى الدول الغربية التي أفرطت في استهلاك الطاقة خاصة النفط. وقد أدركت هذه الدول نتيجة لهذه الطفرة أن توافر النفط بأسعار منخفضة لن يستمر طويلاً، الأمر الذي دفعها إلى بداية مسيرة جادة من أجل تقليل اعتمادها على النفط، سواء كان ذلك بتطوير البدائل، أو بترشيد استخدام النفط، أو بإنشاء وكالة الطاقة الدولية[٤١]. فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإنتاج في الدول غير الأعضاء في الأوبك، باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً، من حوالى ٣,٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٧,٤ مليون برميل في اليوم عام١٩٨٥[٤٢]، واتجهت الدول الصناعية إلى بدائل النفط كالغاز والطاقة الذرية والفحم والنفط الصناعي وغيرها. وإن كان بعض هذه البدائل مكلفة أو تتطلب تقنية متطورة وبعضها الآخر له آثار بيئية سلبية كما سنرى لاحقاً، إلا أن التوجه نحوها في وقت مبكر ومعالجة إشكالاتها هو أمر حيوي ولا يمكن تأخيره حتى نضوب آخر قطرة نفط[٤٣].

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(٤١) Richard J. Samuels, *The Business of Japanese State: Energy Markets in Comparative Historical Perspective* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), Chapers 5-6.

(٤٢) Chalabi, *Oil Policies.. Oil Myths*, p. 192.

(٤٣) Pietro S. Nivola, *The Politics of Energy Conservation* (Washington, DC: Brookings Institution, 1986).

وفي مجال ترشيد استخدام الطاقة، بادرت الدول الغربية إلى فرض تشريعات تتعلق بكمية استهلاك الوقود في السيارات والشاحنات والمنازل والمصانع[٤٤].

ومن آثار الطفرة النفطية إنشاء وكالة الطاقة الدولية بإيجابياتها وسلبياتها. فقد رأى هنري كيسنغر وزير خارجية الولايات المتحدة في التغير النسبي في مواقف الدول الأوروبية واليابان تجاه القضايا العربية نتيجة للأزمة النفطية خروجاً من تحت المظلة الأمريكية ستكون له آثار سلبية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، فكان لا بد من وقفه وإعادة هذه الدول إلى مواقفها التابعة لأمريكا من خلال إنشاء وكالة للطاقة الدولية[٤٥].

وبالفعل ولدت وكالة الطاقة الدولية الممثلة للدول الصناعية عام ١٩٧٤ ومر على قيامها حتى ساعة كتابة هذه السطور أكثر من ثلاثين عاماً، وكان من بين إنجازاتها ترشيد استخدام الطاقة، وتطوير البدائل، وتوفير قاعدة معلومات عن قطاع الطاقة في العالم، واتفاق الدول الأعضاء فيها على إيجاد مخزون استراتيجي للنفط تصل طاقته إلى ١,٥ مليار برميل للاستخدام عند الصدمات النفطية. وقد استخدم هذا المخزون الاستراتيجي منذ إنشائه في ثلاث حالات هي: فترة حرب الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١؛ بعد حصول إعصاري كاترينا وريتا في عام ٢٠٠٥؛ وأخيراً خلال الثورة الليبية عام ٢٠١١[٤٦].

وقد يبدو الغرب متناقضاً في رغبته برفع أسعار النفط ولومه لمنظمة الأوبك عند رفعها للأسعار، إلا أن هذا التناقض الظاهر في سياسات الغرب قد لا يكون في الحقيقة تناقضاً إذا تذكرنا أن هذه الزيادة تحقق مكاسب كثيرة للدول الغربية، كما أنها ترجح كفة بعض هذه الدول تجاه بعضها البعض. فعندما ترتفع أسعار النفط، فهذا يعني انتعاشاً في اقتصادات المناطق التي تعتمد على إنتاج النفط كبعض الدول مثل الولايات المتحدة وبحر الشمال، وعندما ترتفع أسعار النفط فإن موازين المدفوعات الغربية تتحسن بسبب زيادة صادراتها من السلاح والسلع والخدمات إلى الدول المنتجة واستقطاب رؤوس

---

(٤٤) Richard H. K. Vietor, *Energy Policy in America Since 1945: A Study of Business-Governemnt Relations* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1984), p. 253.

(٤٥) Robert J. Leiber, *The Oil Decade: Conflict and Cooperation in the West* (New York: Praeger, 1983), p. 19.

(٤٦) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 272-275.

الأموال. كذلك عندما ترتفع أسعار النفط فإن ذلك يحفز تطوير بدائل له تحل محله تدريجياً. وأخيراً يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي مقابل اقتصادات أوروبا واليابان لأن درجة اعتماد الولايات المتحدة على الواردات النفطية أقل منها في أوروبا واليابان[٤٧].

(٤٧) Vivian H. Oppenheim, «The Past: We Pushed Them,» *Foreign Policy*, no. 25 (Winter 1976-1977), pp. 24-57.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الثاني عشر

تسعير النفط بين الصقور والحمائم

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

لقد شهدت الفترة ما بين الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينيات والطفرة الثانية في أواخر السبعينات كثيراً من الصراع بين أعضاء المنظمة حول السياسات النفطية، خاصة تحديد أسعار النفط. وقد رأينا أن نخصص هذا الفصل لتوضيح بعض جوانب ذلك الصراع لأن فهم أسبابه والتعامل معها في السنوات المقبلة سيحدد الدور الذي ستؤديه هذه المنظمة في الحفاظ على الثروات النفطية للدول المنتجة، وسيكون تركيزنا على ما دار في أهم اللقاءات خلال هذه الفترة.

أولاً: لقاء كيوتو

في منتصف آذار/ مارس عام ١٩٧٤ كان هناك اجتماع لمنظمة الأوبك وكانت هناك رغبة لدى غالبية الأعضاء لرفع سعر النفط. ولكن السعودية اعترضت، ما أدى إلى تجميد الأسعار المعلنة عند ١١,٦٥ دولار للبرميل. وكان المبرر السعودي هو التخوف من تضرر اقتصادات الدول الصناعية ومعها استثمارات السعودية، ولكن هناك من يعتقد أن هذا الموقف السعودي كان استجابة للضغوط الأمريكية[١].

ثم تجددت الخلافات بين السعودية من جانب وبقية أعضاء المنظمة، بما في ذلك إيران، في اجتماع المنظمة الأربعين في كيوتو بالإكوادور في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٤. وقد هددت السعودية بالسير منفردة وباستخدام الطاقة الفائضة لديها لرفع الإنتاج إذا تمت الموافقة على مقترحات لجنة الخبراء التي أوصت بزيادة في أسعار النفط. وبعد أخذ وعطاء تم الاتفاق على تجميد السعر المعلن وزيادة نسبة الإتاوة من ١٢,٥ بالمئة إلى ١٤,٥ بالمئة، ما حقق زيادة متواضعة في دخول الحكومات المنتجة

---

(١) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), p. 196.

قدرها ١٠ ـ ١١ سنتاً. وحتى هذا القرار رفضت السعودية الالتزام به خلال تلك الفترة[٢].

وفي تموز/يوليو من العام نفسه أعلن الشيخ أحمد زكي اليماني في مؤتمر صحافي أن شركة النفط السعودية بترومين ستقيم مزاداً علنياً للنفط في آب/أغسطس وستقبل بالسعر الذي تحدده قوى العرض والطلب لنفطها من غير فرض أي حد أدنى للسعر، وكأن السعودية كانت تريد أن تفرض على بقية الأعضاء في الأوبك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في ظل فترة اتصف فيها الطلب بالضعف، علماً أن المزادات العلنية التي عُقدت في بعض دول الخليج الأخرى كالكويت وأبوظبي وإيران قد تم سحب الكميات المعروضة فيها لأنها لم تحقق أسعاراً مقبولة لهذه الدول. وتشير المصادر إلى أن الكمية التي كانت السعودية تنوي طرحها في هذا المزاد كانت حوالى ١,٥ مليون برميل[٣].

ويبدو أن هناك تفاهماً قد حصل بين الولايات المتحدة والسعودية حول موضوع المزاد حيث إن وزير الخزانة الأمريكية وليم سايمون قد أشار إلى هذا المزاد وغايته يوم ١٢ آب/أغسطس عام ١٩٧٤ أمام إحدى لجان الكونغرس بقوله: «... لقد أعلن الوزير اليماني أن المزاد سيتم في آب/أغسطس عندما أكون هناك»[٤]، وعندما سأله السيناتور سيمينغتون عمّا إذا كان يتوقع أن يؤدي المزاد إلى انخفاض أسعار النفط؟ كانت إجابته هي: «نعم سيدي»[٥].

وتشير بعض المصادر إلى أنه خلال زيارة نيكسون وكيسنجر إلى المنطقة تم الاتفاق على أن تخفض السعودية الأسعار بشرط أن تضغط الإدارة الأمريكية على إيران للتعاون معها، ولكن الذي اتضح لاحقاً هو أن كيسنجر لم يمارس أي ضغط على إيران وبقيت السعودية وحدها في مواجهة أعضاء الأوبك، ليس من أجل مصلحة المجتمع السعودي وإنما إرضاءً للحكومة الأمريكية[٦]. أما لماذا نقض كيسنجر وعده

---

(٢) «Saudi Arabia Versus the Rest at Quito OPEC Conference,» *Middle East Economic Survey* (20 June 1974), pp. 1-5.

(٣) *Middle East Economic Survey* (26 July 1974).

(٤) United States Congress, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, («Church Committee») Report and Hearings, 1973. 1974, Multinational Corporations and United States Foreign Policy, United States Congress, Senate, Foreign Relations Committee, Subcommittee on Multinational Corporations, Washington, D.C, GPO, 1975, p. 244.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٦) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, p. 201.

للملك فيصل واليماني، فلذلك أكثر من تفسير، إذ إن هناك من يؤكد أن كيسنجر لم يكن متحمساً للمزاد كما كان سايمون، وزير الخزانة الأمريكي، إضافة إلى أنه كان على اتصال بالأمير فهد الذي لم يكن كما يبدو مؤيداً للمزاد. وقد شرح كيسنجر أسباب شكوكه في جدوى المزاد في مقابلة مع **البيزنيس ويك** عندما قال: «إن الفرصة الوحيدة لخفض الأسعار بصورة سريعة تتطلب حرباً سياسية كبيرة ضد دول كالسعودية وإيران تدفعهم إلى المخاطرة باستقرارهم السياسي، وحتى أمنهم إذا لم يتعاونوا، وذلك ثمن باهظ حتى من أجل خفض سريع للأسعار»[(٧)].

غير أن هناك تفسيرات أخرى ممكنة لموقف كيسنجر، **أحدها** أنه كان يهدف إلى تأزيم العلاقة بين أعضاء منظمة الأوبك لإضعافها، ولا سيَّما أن الأمير فهد كما وضحنا سابقاً لم يكن حريصاً على الرضوخ لمقررات المنظمة ويريد أن يستقل عنها، وقد كان كيسنجر هو المهندس لقيام وكالة الطاقة الدولية خلال هذه الفترة التي كان من أهدافها إضعاف منظمة الأوبك. أما التفسير **الآخر** فهو أن خفض الأسعار كان سيؤثر سلباً في الاقتصاد الأمريكي وفي مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، سواء تعلق ذلك بمشتريات السلاح أو قيمة الدولار أو الاستثمارات في أسواق المال، أو المصالح الجيوستراتيجية في المنطقة. فشاه إيران كان قد كُلِّف خلال هذه الفترة بالقيام بدور شرطي الخليج العربي بسبب الانسحاب البريطاني من المنطقة وانشغال الولايات المتحدة بحربها في فيتنام، كما يؤكد جيري سيك أحد مستشاري الأمن القومي الأمريكي السابقين[(٨)].

على أي حال، لقد وضعت الحكومة السعودية نفسها في إحراج بسبب إعلانها عن المزاد، فمن جانب كانت بقية الدول الأعضاء في المنظمة معترضة على هذا السلوك، ومن جانب آخر كان وزير الخزانة الأمريكية وليام سايمون يثني على هذا الموقف السعودي في مؤتمراته ويبشر بقرب انخفاض أسعار النفط. وفي هذه الأثناء عُقد لقاء بين العراق وإيران والكويت والإمارات وقطر حول المزاد النفطي الذي تنوي السعودية تنظيمه، وفي ٢٥ تموز/ يوليو قام الدكتور مانع سعيد العتيبة (وزير النفط الإماراتي الأسبق) بزيارة إلى السعودية والتقى بالملك فيصل وأبلغه قلق الدول الخليجية من موضوع المزاد النفطي. وفي نهاية الشهر نفسه زار السعودية وزير النفط الجزائري بلعيد

(٧) Henry A. Kissinger, *Years of Upheaval* (Boston, MA: Little Brown, 1982), p. 674.
(٨) Gary Sick, *All Fall Down* (New York: Universe Incorporated, 2001), p. 14.

عبد السلام لإثناء السعوديين عن المزاد النفطي، ذلك في الوقت الذي بدأت فيه بقية البلدان الخليجية دراسة إمكان خفض إنتاجها إذا أصرت السعودية على المضي في مزادها النفطي. وعندما بعث الملك فيصل بالشيخ اليماني إلى إيران للحديث معهم حول خفض سعر النفط، كان رد الشاه هو أن الولايات المتحدة لا تريد خفض سعر النفط وإن كانت لا ترغب أن تكون الزيادة حادة. أما وزير النفط الإيراني هوشانغ أنصاري فقد أدلى بتصريح قال فيه: «إذا قررت السعودية زيادة إنتاجها لخفض أسعار النفط، فإن إيران وبقية الدول المنتجة للنفط سيقومون بخفض إنتاجهم كذلك»[٩].

ويبدو أن الغموض الذي اكتنف موقف الإدارة الأمريكية ممثلة بكيسنجر، إضافة إلى الضغوط الأخرى التي تعرض لها الملك فيصل، خاصة زيارة الوزير الجزائري ممثلاً للرئيس هواري بو مدين، قد أقنعت السعودية بضرورة إلغاء المزاد ولكنها اشترطت على بقية أعضاء المنظمة عدم السعي إلى تغيير أسعار النفط السائدة لفترة من الزمن[١٠].

ثانياً: لقاء أبوظبي

في اجتماع وزراء الأوبك المنعقد في منتصف أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٤ تمت الموافقة على تجميد الأسعار، كما تم الاتفاق مع السعودية سابقاً عند ١١,٦٥ دولار للبرميل، ولكن غالبية الأعضاء قرروا زيادة الإتاوة من ١٤,٥ بالمئة إلى ١٦,٦٧ بالمئة ونسبة الضريبة من ٥٥ بالمئة إلى ٦٥,٧٥ بالمئة ابتداء من أول تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، ومرة أخرى لم تلتزم السعودية بهذا القرار ـ على الأقل ظاهرياً ـ بينما أبدت نيتها الالتزام به مستقبلاً كما تشير بعض المصادر[١١].

في هذه الأثناء كانت مفاوضات السعودية مع الشركات الأمريكية المكوِّنة لأرامكو من أجل حصولها على ملكية كاملة للشركة قد أخفقت، بل إن شركات النفط بدأت تمارس الضغوط على الحكومة السعودية، بما في ذلك طلب المساعدة من قيادات أمريكية كهنري كيسنجر، إضافة إلى شن حملة إعلامية تتهم السعودية بأنها ترغب من خلال تأميم أرامكو في زيادة سعر النفط. ولكن اليماني ـ وبتأييد من الملك فيصل ـ كان مصرّاً على الحصول على الملكية التامة للشركة، وأصبح في حاجة إلى مساندة خليجية

---

(٩) *Middle East Economic Survey* (2 August 1974).
(١٠) *Middle East Economic Survey* (6 Septmeber 1974).
(١١) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: Saint Martin's Press, 1981), p. 136.

في مفاوضاته مع أرامكو. وفعلاً دعت السعودية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٤ إلى اجتماع مصغر في أبوظبي بين السعودية وإيران والعراق والكويت والإمارات وقطر من أجل اتخاذ قرار يرد به اليماني على موقف الشركات الأمريكية، وقد تم في هذا الاجتماع اتخاذ قرار بزيادة الإتاوة من ١٦,٦٧ بالمئة إلى ٢٠ بالمئة وزيادة نسبة الضريبة من ٦٥,٧٥ بالمئة إلى ٨٥ بالمئة ابتداءً من أول تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٤، كما تم خفض السعر المعلن للنفط إلى ١١,٢٥١ دولاراً للبرميل. وعلى الرغم من أن اتفاق أبوظبي لم يكن عليه إجماع من كل الأطراف لأسباب مختلفة؛ بعضها متعلق بسعر النفط وبعضها بسبب غياب بقية أعضاء المنظمة، وهي قضية تم حسمها بموافقة بقية الأعضاء في اجتماع كانون الأول/ ديسمبر في فيّنا، إلا أن الحصيلة النهائية لمقررات لقاء أبوظبي كانت زيادة دخل الحكومات المنتجة في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار النفط للشركات المستقلة التي تشتري من الحكومات المنتجة بينما ارتفعت أسعار شركات النفط العالمية. في تلك الأثناء تمكنت الحكومة السعودية من إقناع أرامكو بالقبول بشروطها - في ما يتعلق بالتملك التام لأصول الشركة - بعدما أدركت أهمية الموقف الموحد في التعامل مع شركات النفط وحكوماتها. وهكذا تصالحت السعودية مع بقية أعضاء المنظمة، وقتياً على الأقل، لأن عقدة اتفاق روزفلت - ابن سعود ستظل وثيقة[١٢].

ثالثاً: اجتماع فيّنا

شهد عام ١٩٧٥ تراجعاً في الطلب على نفط منظمة الأوبك بحوالى ١٢ بالمئة فانخفض إنتاج المنظمة بحوالى ٣,٦ مليون برميل في اليوم تحملت السعودية حوالى ٣٠ بالمئة منه بسبب طاقتها الإنتاجية التي يمكن زيادتها في حالة النقص وتقليلها في حالة الفائض، وكذلك بسبب قدرتها المالية خلال هذه الفترة، وبذلك تكون السعودية قد أدّت دور «المنتج المرجِّح» في هذه الحالة. وقد تقاسمت الجزء المتبقي من خفض الإنتاج كل من فنزويلا والكويت وإيران ونيجيريا، وهكذا استطاعت المنظمة أن تحافظ على استقرار الأسعار[١٣]، إضافة إلى تراجع الطلب كان هناك كذلك تراجع في قيمة الدولار خلال الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٤ وأيار/ مايو عام ١٩٧٥ بحوالى

---

(١٢) Supplement to: *Middle East Economic Survey* (15 November 1974).

(١٣) Seymour, Ibid., pp. 156-157.

١٢ بالمئة مقابل المارك الألماني و١٦ بالمئة أمام الفرنك الفرنسي وحوالى ٥ بالمئة أمام وحدة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي ما حدا ببعض أعضاء منظمة الأوبك على طرح هذا التراجع في القيمة الشرائية للعائدات النفطية في مؤتمر وزراء النفط المنعقد في الغابون في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٥. وكان الاقتراح الذي طُرح لعلاج هذه المسألة هو أن يتم تسعير النفط بوحدة حقوق السحب الخاصة التي تعتبر أكثر استقراراً من الدولار مع إبقاء دفع إيرادات النفط بالدولار، إلا أن الخلاف على تفاصيل هذا المقترح أدى إلى تأجيل البت النهائي فيه إلى ما بعد شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٥ موعد اجتماع وزراء النفط لإعادة النظر في أسعار النفط، ولكن الفكرة تم تناسيها لاحقاً على الرغم من أهميتها فقط لأن الدولار استعاد بعض عافيته[١٤].

وعندما انعقد اجتماع منظمة الأوبك في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٥ للنظر في مسألة الأسعار التي تم تجميدها لتسعة أشهر مضت، كان هناك انقسام بين الأعضاء، فالسعودية كانت ترى استمرار تجميد الأسعار حتى نهاية العام على الأقل مبررة ذلك برغبتها في استعادة الاقتصاد العالمي لعافيته؛ علماً أن الدراسات التي أجرتها السعودية نفسها قد أشارت إلى أن زيادة الأسعار بنسبة ١٠ بالمئة لن تكون ذات أثر سلبي في الاقتصاد العالمي. وكانت السعودية تطرح مبرراً آخر لمعارضتها الزيادة في الأسعار وهو تضرر الدول النامية من هذه الزيادة خاصة إذا لم تقدم إليها المساعدات. أما شاه إيران فقد كان يطالب بزيادة لا تقل عن ١٥ بالمئة نظراً إلى معدلات التضخم المرتفعة في أسعار واردات الدول النفطية من الدول الصناعية.

وقد سعت الجزائر إلى إيجاد حل وسط بين موقفَي السعودية ومن يؤيدها وبين إيران، فتجنباً لخروج السعودية على الإجماع اقترح الجزائري زيادة قدرها ١٠ بالمئة على الأسعار تُنفذ على مرحلتين: **الأولى** في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥؛ **والثانية** في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦. وقد وافقت السعودية على اقتراح الجزائر بشرط أن يُجمع الأعضاء على تجميد أسعار كانون الثاني/ يناير إلى نهاية سنة ١٩٧٦.

بيد أن إيران اقترحت زيادة في الأسعار قدرها ١٥ بالمئة يتم تقسيمها على دفعتين: **الأولى** ١٠ بالمئة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، **والأخرى** ٥ بالمئة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ ورفضت الشرط السعودي بتجميد الأسعار خلال عام ١٩٧٦. وقد طالبت

---

(١٤) *Middle East Economic Survey* (13 June 1975).

إيران بالتصويت على مقترحها فنال موافقة ٩ من بين ١٣ دولة تتكون منها المنظمة. وهددت السعودية بأن تنفيذ قرار الأعضاء التسعة سيدفعها إلى تجميد سعرها ورفع إنتاجها. وقد دفع هذا الاستقطاب والتوتر الذي تبعه بالكويت إلى اقتراح حل آخر يقضي بزيادة الأسعار بنسبة ١٠ بالمئة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ ثم تجميدها لتسعة أشهر، أي إلى حزيران/ يونيو عام ١٩٧٦. وقد وافقت السعودية على الاقتراح الكويتي مؤكدة أنها تفضل تجميد الأسعار لفترة أطول من الفترة المقترحة(١٥).

وقد أدى هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فينّا خلال الفترة ٢٤ ـ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ إلى زيادة سعر النفط العربي الخفيف، الذي كانت تحدد نسبة اليه أسعار بقية أنواع النفط خلال هذه الفترة، بحوالى ١,٠٤٧ دولار أو ١٠ بالمئة؛ أي من ١٠,٤٦٣ دولار للبرميل إلى ١١,٥١٠ دولار للبرميل وذلك ابتداءً من أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥.

رابعاً: اتفاق بالي

غير أن زيادة الأسعار التي اتُّفق عليها في فينّا لم تكن كافية لتغطية التضخم، إذ كان مؤشر واردات دول منظمة الأوبك قد ارتفع بحوالى ٣٢,٦ بالمئة عام ١٩٧٤ و٢٧,٥ بالمئة عام ١٩٧٥(١٦). وعندما التقى أعضاء الأوبك في بالي في إندونيسيا في أيار/ مايو ١٩٧٦ لتحديد أسعار النفط بداية من تموز/ يوليو، تكرر الاستقطاب بين السعودية (التي كانت تؤيدها الإمارات وتسعى إلى تجميد الأسعار مبررة ذلك برغبتها في تشجيع انتعاش الاقتصاد العالمي وعدم إيقاع الضرر بالدول النامية)، وبين غالبية الأعضاء المكونة من ثماني دول، والتي كانت تطالب بزيادة في الأسعار قدرها ٢٠ بالمئة؛ وهي الزيادة التي اقترحتها لجنة الخبراء في منظمة الأوبك لتعويض الزيادة في أسعار واردات الدول الأعضاء في المنظمة خلال فترة التسعة أشهر، أي منذ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٥. والحقيقة أن التخوف السعودي على الاقتصاد العالمي لم يكن مبرَّراً خلال هذه الفترة حيث إن دول منظمة التعاون والتنمية ـ أي الدول الصناعية ـ قد خرجت من ركودها الاقتصادي وحققت نمواً يعادل ٣,٥ بالمئة عام ١٩٧٥. وقد انعكس هذا النمو زيادة في الطلب على نفط منظمة الأوبك أدت إلى ارتفاع أسعار غالبية أنواع النفط في السوق

---

(١٥) *Middle East Economic Survey*: (19 September 1975), and (26 September 1975).

(١٦) Seymour, *OPEC: Instrument of Change*, p. 162.

الفوري إلى مستوى أعلى من مستوى الأسعار الرسمية للمنظمة. غير أن السعودية كسبت هذه الجولة وتم تجميد الأسعار، وإن كانت غالبية الأعضاء لم يكونوا مقتنعين بهذا القرار، ولكنهم كانوا يتطلعون إلى المؤتمر الذي سينعقد في العاصمة القطرية الدوحة في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه لتصحيح الأسعار من غير أن يدور في خلدهم أن مؤتمر الدوحة سيكون منعطفاً جديداً في علاقة أعضاء المنظمة بعضهم ببعض(١٧).

خامساً: مؤتمر الدوحة

كان مؤتمر الدوحة مخيِّباً للآمال، حيث كان أول مؤتمر للمنظمة يخرج فيه المجتمعون بسعرين للنفط بسبب الخلافات السياسية بينهم. ففي هذا المؤتمر الذي انعقد في الدوحة في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٦ طالبت غالبية مكونة من ثماني دول هي الجزائر والعراق وإيران ونيجيريا وليبيا وقطر والغابون والإكوادور بزيادة لا تقل عن ١٥ بالمئة في سعر النفط العربي الخفيف لأن لجنة خبراء منظمة الأوبك قدمت تقريراً تبين فيه أن أسعار واردات المنظمة قد ارتفعت بنسبة تصل إلى ٢٦ بالمئة منذ زيادة الدورة الأخيرة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٥، بينما اقترحت الكويت ـ ومعها إندونيسيا وفنزويلا ـ أن تكون الزيادة ١٠ بالمئة فقط. أما السعودية فقد كانت تفضّل تجميد الأسعار مع استعدادها للقبول بزيادة لا تتجاوز ٥ بالمئة، وقد أيدتها في هذه النسبة الإمارات العربية المتحدة.

وبعد كثير من المداولات سافر وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني للتشاور مع الأمير فهد بن عبد العزيز في الرياض، ولكنه لم يعد بالموافقة على نسبة العشرة بالمئة التي كان يتطلع إليها الجميع وإنما أقصى ما عاد به هو إمكان زيادة العرض السابق إلى ٧ بالمئة إذا وافق عليه جميع الأعضاء وبشرط أن يظل هذا السعر الجديد سارياً حتى نهاية عام ١٩٧٧.

غير أن ١١ من وزراء المنظمة (أي جميع الأعضاء باستثناء السعودية والإمارات)، عقدوا اجتماعاً وقرروا زيادة قدرها ١٥ بالمئة يتم تنفيذها على مرحلتين: **الأولى**، ١٠ بالمئة أي زيادة سعر النفط العربي الخفيف من ١١,٥١ دولار للبرميل إلى ١٢,٧ دولار للبرميل ابتداءً من أول كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٧؛ **والثانية**، قدرها ٥ بالمئة ترفع

(١٧) *Middle East Economic Survey* (7 June 1976).

سعر النفط إلى ١٣,٣ دولار للبرميل ابتداءً من تموز/ يوليو عام ١٩٧٧، وتم إعلان هذا الاتفاق على وسائل الإعلام. أما السعودية والإمارات فقد قررتا أن ترفعا سعر النفط بنسبة ٥ بالمئة ابتداءً من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧، ما يعني رفعه من ١١,٥١ دولار للبرميل إلى ١٢,٠٩ دولار للبرميل. وهكذا انتهى مؤتمر الدوحة بسعرين لأول مرة منذ تأسيس المنظمة؛ ولكن الإمارات رفضت اقتراح السعودية بزيادة إنتاجها ليتجاوز المليوني برميل التي كانت تنتجها عندئذ، أو كما قال الشيخ طحنون بن محمد آل نهيان رئيس شركة نفط أبوظبي الوطنية في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧٧: لقد تسلمنا توجيهات من الشيخ زايد بعدم زيادة إنتاجنا النفطي»[١٨]. وحتى الزيادة التي أخذت بها الإمارات كدولة تضامناً مع السعودية لم تكن مقبولة من قبل إمارتي دبي والشارقة لأنهما كانتا أكثر مَيلاً إلى القرار الذي أخذت به الغالبية. ولكن الشيخ زايد كرر التزام بلاده بالقرار الذي تم اتخاذه في الدوحة[١٩].

وقد تبع هذا الاجتماع تراشق بالكلمات عبر وسائل الإعلام بين بعض الدول المنتجة من جانب، والسعودية من جانب آخر، ففي سياق حديثه عن نتائج المؤتمر قال وزير النفط العراقي: «إننا نعتقد بأن السعودية لن تستطيع الحفاظ على موقف منفرد حول الأسعار والإنتاج، فالنفط والطاقة قضايا ساخنة في العالم العربي والرأي العام العربي لن يسمح لدولة منتجة واحدة بأن تقوض هيكل الأسعار وتُضعف وحدة منظمة الأوبك»[٢٠].

أما وزير النفط الجزائري فقد كان نقده للسعودية مباشراً وشديداً عندما قال: «أنا أعتقد أن الأوبك يمكنها امتصاص فَرْق الخمسة بالمئة ولن يكون هناك تشويه فعليٌّ للأسعار إلا إذا رفعت السعودية كمية إنتاجها وذلك سيكون بمثابة الاعتداء المباشر على منظمة الأوبك»[٢١]. وقد انتقد شاه إيران الموقف السعودي محذراً من أن زيادة السعودية لإنتاجها هو بمثابة «العمل العدائي» ضد إيران[٢٢]. ولكن السعودية لم تعبأ بكل هذه التصريحات وأعلنت أنها بصدد زيادة إنتاجها من ٨,٥ مليون برميل في اليوم

(١٨) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, transalted by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), pp. 241-243.

(١٩) Ali Mohammed Khalifa, *The United Arab Emirates: Unity in Framentation* (Boulder, CO: Westview Press, 1979), p. 68.

(٢٠) Supplement to: *Middle East Economic Survey* (20 December 1976).

(٢١) Supplement to: *Middle East Economic Survey* (20 December 1977).

(٢٢) *Middle East Economic Survey* (24 January 1977).

إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم في الربع الأول من عام ١٩٧٧ مع احتمال زيادة أخرى كذلك في المستقبل، وقد دافع الأمير فهد بن عبد العزيز عن سياسة بلده بالقول إنها: «وسيلة فاعلة في تشجيع الاستقرار والتنمية الاقتصادية في العالم ومكافحة التضخم كظاهرة عالمية»، وأضاف: «في الماضي كنا نساير أعضاء الأوبك على مواقف لم نكن مقتنعين بها. الآن سنفعل ما نعتقد أنه ملائم لمصالحنا ومصالح الاقتصاد العالمي»(٢٣). وحاول الشيخ أحمد اليماني في نهاية مؤتمر الدوحة أن يبرر الموقف السعودي على أنه إشارة إيجابية موجهه إلى إدارة كارتر من أجل إنجاح حوار الشمال والجنوب، وكذلك من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية(٢٤).

غير أن مجموعة من الأسباب مجتمعة حالت دون اتساع الفجوة بين السعودية وبقية أعضاء المنظمة، منها أن السعودية اكتشفت بعد زيادة إنتاجها بحوالى مليون برميل في اليوم ـ وبسبب ما ظهر من مشاكل فنية في الآبار ـ أن طاقتها الإنتاجية هي أقل مما كانت تتوقع، ومنها انهيار حوار الشمال والجنوب واتخاذ الدول الصناعية مواقف متشددة حول أغلب القضايا المطروحة في هذا الحوار، ومنها رسالة بعث بها رئيسا فنزويلا وإيران يحثان فيها السعودية على عدم المضي في زيادة الإنتاج التي ستضر بمصالح أعضاء المنظمة، الأمر الذي دفعها إلى عدم زيادة إنتاجها ورفعها لسعر نفطها بحوالى ٢ بالمئة على ما تم تقريره سابقاً، ما يعني وصول الزيادة الإجمالية إلى ١٠ بالمئة على سعر عام ١٩٧٦. وعادت السعودية إلى صف المنظمة وقد صادق مؤتمر وزراء النفط الذي انعقد في ستوكهولم بالسويد في ١٣ تموز/ يوليو عام ١٩٧٧ على هذه الزيادة التي أعادت الوحدة إلى المنظمة مرة ثانية(٢٥).

سادساً: مؤتمر كركاس

ولم يكن النظام السعودي وحده مفرطاً في الاهتمام بأمنه على حساب مصالح شعبه بعيدة المدى كي يقبل بسياسات نفطية تخدم الغرب حتى ولو كانت مؤذية لشعوب المنطقة، فإيران من جانبها كانت تتناغم مع السعودية في كثير من الحالات. فقبل انعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة الأوبك في كركاس بفنزويلا في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر

---

(٢٣) **الأنوار** (بيروت)، ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٦.
(٢٤) Seymour, *OPEC: Instrument of Change*, pp. 167-168.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

عام ١٩٧٧ للنظر في حال الأسعار الاسمية التي كانت أعلى من مستوى الأسعار الفعلية نتيجة لزيادة المعروض من النفط من الدول غير الأعضاء في الأوبك كبحر الشمال وألاسكا بحوالى مليوني برميل في اليوم، صرح شاه إيران خلال لقاء له مع الرئيس كارتر في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر بأنه يؤيد تجميد أسعار النفط في اجتماع كركاس القادم حتى نهاية عام ١٩٧٨ وفسر ذلك بأنه «تعاطف وتفهم» لتحذير الولايات المتحدة بأن أي زيادة في الأسعار خلال هذه الفترة سيكون ضاراً بالاقتصاد العالمي. والحقيقة هي أن الموقف الإيراني كان أكثر من مسألة تعاطف مع الرأي الأمريكي أو تقديراً لواقع الطلب الضعيف؛ فهناك بعض المصادر التي تشير إلى أن إيران قبلت بتجميد أسعار النفط آنذاك مقابل الموافقة الأمريكية على صفقة سلاح معها. وبلا شك فإن هذا الموقف الإيراني رجّح كفة الحمائم في اجتماع كركاس لينتهي ذلك الاجتماع بتجميد أسعار النفط وإسقاط مطالبة الصقور بزيادة قدرها ٥ ـ ١٠ بالمئة[٢٦].

استمر وضع الطلب الضعيف على نفط الأوبك خلال العام ١٩٧٨، فقد تراجع هذا الطلب في الربع الأول من عام ١٩٧٨ بحوالى ٣,٣ مليون برميل في اليوم عن مستواه في الربع الأخير من عام ١٩٧٧ واستمر على هذا الحال خلال الربع الثاني من عام ١٩٧٨ كذلك. وقد ساعد على تعميق هذا التراجع في الطلب على نفط الأوبك طرْحُ الدول المستهلكة حوالى ٤ ملايين برميل من مخزونها الاستراتيجي بقصد وضع مزيد من الضغوط على أسعار النفط وعلى منظمة الأوبك، علماً أن أقصى ما كانت هذه الدول تطرحه من مخزونها في السابق لا يتعدّى مليوني برميل من أجل امتصاص التقلبات الموسمية في الطلب، وقد تحملت السعودية حوالى ١٧ بالمئة من التراجع في إنتاج منظمة الأوبك عام ١٩٧٨[٢٧]، وتراجعت قيمة الدولار في مقابل العملات الرئيسية بحوالى ١١ بالمئة خلال هذه الفترة ما أدى إلى إحياء مقترح تسعير النفط بسلة عملات، إلا أن السعودية رفضت هذا الاقتراح للمرة الثانية مبررة رفضها بحجم أرصدتها المالية التي بالدولار، وهكذا كان مصير اقتراح تسعير النفط بسلة عملات مشابهاً لمصير اقتراح تسعير النفط بوحدة حقوق السحب الخاصة لأن الولايات المتحدة لم تكن لتسمح بقرار كهذا؛ وهناك كثير من الدراسات التي تؤكد هذا الموقف الأمريكي عبر السنوات

---

(٢٦) *Petroleum Intelligence Weekly* (12 November 1977).

(٢٧) Seymour, Ibid., pp. 174-175.

وتؤكد أن موقف الدول الخليجية خاصة تحكمه الاعتبارات السياسية والأمنية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية[٢٨].

يتضح مما سبق أن منظمة الأوبك ظلت خلال هذه الفترة عاجزة عن أخذ المبادرة ببلورة سياسات نفطية واضحة تحقق الاستقرار المنشود في أسعار النفط وإيراداته بسبب ما بين أعضائها من خلافات سياسية، الأمر الذي جعلها تكتفي بردود الأفعال على تطورات السوق النفطي والتي كانت تؤدي بدورها إلى توترات بين أعضائها وينتج منها في أغلب الأحيان مزيد من عدم الاستقرار في أسعار النفط مؤدية إلى مزيد من التذبذب في أداء اقتصاداتها. ولا شك في أن التحولات التي حصلت في هيكل السوق النفطي منذ الطفرة النفطية الأولى سواء زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء أو ترشيد الاستهلاك في الدول الصناعية قد صعّبت عملية الاتفاق بين دول المنظمة؛ وهي تغيرات سنتحدث عنها في الفصل الثالث عشر. ولا شك كذلك في أن السياسات السعودية التي كانت تعبيراً واضحاً عن اتفاق روزفلت - ابن سعود كانت أهم عقبة في طريق منظمة الأوبك. وقد اعترف الشيخ اليماني بجوهر هذه السياسة عندما قال: «في السعودية يمكننا ببساطة أن نخفض إنتاجنا بحوالى ٥,٥ مليون برميل في اليوم ونعيش براحة ونلبي حاجاتنا داخل السعودية وخارجها. وفي إيران، حتى مع وجود المشاريع التنموية الكبيرة، بإمكانهم خفض إنتاجهم اليومي بحوالى مليوني برميل في اليوم من غير إخلال بالتزاماتهم المحلية والدولية. وهذا هو الحال بالنسبة إلى بقية دول الأوبك. هذا هو الفرق بين كارتل الأوبك وغيره من الكارتلات... فالذي نفعله الآن هو سلوك أحمق إذا نظرنا إليه من زاوية المصلحة الضيقة للسعودية. فنحن ننتج حوالى ٥,٥ مليون برميل في اليوم فقط لمساعدة الاقتصاد العالمي وذلك لتجنب ارتفاع آخر في الأسعار»[٢٩].

(٢٨) Bessma Momani, «Gulf Co-operation Council Oil Exporters and the Future of the Dollar,» *New Political Economy*, vol. 13 (2008), pp. 293-314.

(٢٩) Ahmed Zaki Yamani, Quoted in: *Middle East Economic Survey* (25 October 1974), p. 9.

الفصل الثالث عشر

الطفرة النفطية الثانية

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

هناك تشابه بين الطفرة النفطية الأولى والطفرة الثانية من حيث تأثرهما بأحداث جيوسياسية، وكذلك من حيث أثرهما في الأسعار. إلا أن الطفرة الثانية اختلفت عن الأولى في أمرين:

الأول، هو أن أغلب الارتفاع في أسعار النفط في الطفرة الثانية كان نتيجة عوامل نفسية أكثر من كونها بسبب نقص في المعروض من النفط، لأن النقص الذي حصل في إنتاج كل من إيران والعراق نتيجة للثورة الإيرانية ثم الحرب العراقية - الإيرانية قد تم تعويضه من قبل الدول الخليجية الأخرى. والعامل النفسي الذي أدى إلى قيام الأفراد والشركات والحكومات إلى تخزين النفط خلال هذه الفترة يعود في اعتقاد الكثير من المراقبين إلى التنبؤات غير الدقيقة التي أصدرها كثير من مراكز الأبحاث خلال السنوات الأخيرة من السبعينيات، والتي كان أغلبها يشير إلى أن السنوات المقبلة ستشهد نقصاً في المعروض النفطي؛ إما بسبب زيادة الطلب أو بسبب وصول بعض الدول المنتجة إلى ذروتها الإنتاجية؛ وهو التخوف نفسه الذي ظل يبرز بين الحين والآخر منذ اكتشاف النفط. فعلى سبيل المثال كانت أهم التنبؤات في أواخر السبعينيات تؤكد أنه بحلول عام ١٩٨٥ سيكون الفرق بين الطلب العالمي للنفط وما يتم إنتاجه خارج منظمة الأوبك هو ما بين ٣٢ مليون برميل في اليوم و٤٩ مليون برميل في اليوم، وهي الكمية التي كان من المتوقع أن توفرها منظمة الأوبك. والحقيقة التي أثبتتها التطورات اللاحقة هي أن إنتاج الأوبك عام ١٩٨٥ كان حوالى ١٧ مليون برميل، وهذا دليل على محدودية الدقة التي تتصف بها النماذج التي تستخدم في التنبؤات المستقبلية، خاصة على المديين المتوسط والبعيد[١].

أما الفرق **الثاني** بين الطفرتين فهو أن الطفرة الثانية حصلت بعد أن تمكنت الدول المنتجة من تنحية شركات النفط عن قيادة قطار الصناعة النفطية؛ خاصة في ما يتعلق

---

(١) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), p. 218.

بسياسات الإنتاج والتسعير وملكية أصول الشركات المنتجة. وفيما يأتي سنتوقف عند أهم التطورات التي واكبت الطفرة النفطية الثانية ابتداءً بالثورة الإيرانية.

أولاً: الثورة الإيرانية

عندما احتفل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر مع شاه إيران في بداية عام ١٩٧٨ كان من بين ما قاله كارتر في هذه المناسبة إن «إيران وبسبب القيادة الرشيدة للشاه هي اليوم جزيرة سلام في منطقة من أكثر مناطق العالم عدم استقرار»، وأضاف مخاطباً الشاه: «إن هذا هو تقدير لك ولقيادتك يا صاحب الجلالة وإلى الاحترام والإعجاب والحب الذي يكنّه لك شعبك». لم تكن هذه الكلمات ـ كما أثبتت الأحداث اللاحقة ـ تعبّر عن واقع إيران الفعلي، وإنما هي لغة طالما استخدمها الساسة الغربيون لإضفاء الشرعية على حكام كانوا يدينون لهم بالولاء ويحفظون مصالحهم في المنطقة. فبعد زيارة كارتر عاد أحد مديري شركات النفط المستقلة من طهران والتقى بأعضاء إدارة كارتر وقال لهم بالحرف الواحد «الشاه يواجه معضلة كبيرة»[٢].

ولا شك في أن الأحداث اللاحقة أثبتت صحة مقولة رجل النفط على مقولة رجل السياسية. ففي آب/ أغسطس عام ١٩٧٨ بدأت القلاقل في إيران بمواجهات وبحريق في أحد دور السينما في عَبَدان، ثم امتدت التظاهرات إلى طهران وأخذت طابعاً دموياً. وهنا بدأت إشاعات بأن الشاه مصاب بمرض السرطان، وعندما زاره السفير البريطاني وجده في حالة ضعف وتردد وقال: «لقد كنت قلقاً من التغير في مظهره وسلوكه، فقد بدا منكمشاً ووجهه أصفر وحركته بطيئة، وبدا مرهقاً ومن غير روح»[٣].

وقد استمرت التظاهرات بتحريض من الإمام الخميني الذي كان يعيش في العراق. وبعد ضغوط إيرانية طلب العراق من الخميني في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٨ مغادرة العراق، فانتقل ومن معه من المؤيدين بعد ذلك إلى مدينة **نوفيل شاتو** الواقعة خارج باريس. في هذه الأثناء كان الشاه قد بدأ، بعد تعرضه لمحاولة اغتيال، ببعض الخطوات الإصلاحية كحرية الصحافة والتجمع والحريات الأكاديمية، وهي خطوات

---

(٢) *Public Papers of the Presidents of the United States: Jimmy Carter, 1977, Book 2* (Washington, DC: GPO, 1978), pp. 2220-2221.

(٣) William Shawcross, *The Shah's Last Ride: The Fate of an Ally* (New York: Simon and Schuster, 1988), chap. 14.

جاءت متأخرة ورفضها الشارع الإيراني، ما دفع الشاه إلى وصف تآكل نظامه بالقول: «إننا نذوب يومياً كالثلج في الماء»[٤].

وجاء إضراب عمال النفط في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٨ على خلفية قلق عالمي من احتمال ظهور نقص في المعروض من النفط كما ذكرنا سابقاً، وقد أدى هذا الإضراب إلى تراجع الطاقة الإنتاجية لإيران من حوالى ٦,٦ مليون برميل في اليوم خلال شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٨ إلى ٥,٥ مليون برميل في اليوم في تشرين الأول/ أكتوبر، ثم إلى ٣,٥ مليون برميل في اليوم في تشرين الثاني/ نوفمبر ، ثم إلى ٢,٣ مليون برميل في اليوم في كانون الأول/ ديسمبر، ثم توقفت الصادرات مع نهاية هذا الشهر ولم يتبقَّ إلا إنتاج ٧٠٠ ألف برميل في اليوم للاستهلاك المحلي[٥].

وبعد إضراب عمال النفط في إيران اجتمعت منظمة الأوبك في أبوظبي وتم الاتفاق على رفع سعر النفط خلال العام ١٩٧٩ بنسبة ١٠ بالمئة يتم تطبيقه تدريجياً عبر السنة وذلك من أجل تعويض الدول المنتجة عن معدلات التضخم والتراجع في قيمة الدولار الأمريكي. وكانت هذه الزيادة أقل مما هو مستحق للدول المنتجة كما أكد بيان المنظمة بعد المؤتمر المذكور، إلا أن منتجي بحر الشمال في بريطانيا والنرويج فاجأوا الأوبك بزيادة أسعارهم الفورية بحوالى ١١ بالمئة للربع الأول من عام ١٩٧٩ أي زيادة تفوق الزيادة التي قررتها الأوبك للفترة نفسها ما دفع بدول المنظمة إلى رفع أسعارها بنسبة أكبر من تلك التي تم الاتفاق عليها في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٨. واستمر الشاه في محاولاته لاحتواء الثورة بكل الطرق، ابتداءً بالمفاوضات وانتهاء بتشكيل حكومة عسكرية بينما كان حلفاؤه في واشنطن في حيرة وتردد وعجز عن فهم حقيقة ما يحدث في إيران ورغبة في عدم ارتكاب مزيد من الأخطاء التي قد توتر علاقاتهم مع من سيأتي بعده.

هذا الارتباك الأمريكي جعل الإشارات التي تبعث بها الأجهزة الغربية متضاربة، فمنها ما كان يطلب من الشاه استخدام القوة العسكرية، ومنها ما كان يطالبه بمغادرة إيران كما حصل في الخمسينيات، ومنها ما كان يطالبه بالمحافظة على الحريات والحقوق، ومنها ما كان يقترح على الجيش القيام بانقلاب... وغيرها من محاولات الإبقاء على

---

(٤) Anthony Parsons, *The Pride and the Fall: Iran, 1974-1979* (London: Jonathan Cape, 1984), p. 85.

(٥) Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change* (New York: St. Martin's Press, 1981), p. 182.

نظام مستبد قرر شعبه التخلص منه. وقد وصف السفير الأمريكي في إيران وليام سوليفان هذا التخبط في موقف إدارة كارتر بقوله «إن الولايات المتحدة قد واجهت التطورات في إيران من غير سياسة واضحة»[٦].

وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير كان شاه إيران في مطار طهران يعلن عند مغادرته بالقول: «إنني أشعر بالتعب وأحتاج لبعض الراحة». بيد أن هذه الرحلة كانت رحلة من غير عودة، فقد رفضته أكثر من دولة وهو يبحث عن ملجأ - بما في ذلك الحليف الأكبر الولايات المتحدة - ونُقل بعد موته في تموز/ يوليو عام ١٩٨٠ إلى مصر حيث تم دفنه، وعاد الخميني وحاشيته ليتسلم الحكم في إيران. وقد كان لهذه التطورات انعكاسات كبيرة على سوق النفط، إذ ارتفعت الأسعار الفورية للنفط من ١٢,٨٠ دولاراً للبرميل في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ إلى ٢١,٨٠ في شباط/ فبراير عام ١٩٧٩ واستقرت نسبياً نتيجة إعادة تصدير النفط الإيراني، ثم عادت إلى الارتفاع في أيار/ مايو ١٩٧٩ بعد أن قررت إيران أن تفرض سقفاً على إنتاجها النفطي لتصل إلى ٤٠ دولار للبرميل في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٩. وقد استطاعت شركات النفط أن تحقق أرباحاً فلكية، فقد حققت شركات النفط الأمريكية الكبرى أرباحاً تصل إلى ٧٠ بالمئة عام ١٩٧٩ مقارنة بالعام الذي سبقه. أما شركة النفط البريطانية وشركة شل فقد كانت أرباحهما أكثر من ذلك. ولم تكن الأوبك راضية عن سلوك شركات النفط التي استفادت من التغير الحاد في السعر الفوري للنفط[٧]. علماً أنه تم تعويض الجزء الأكبر من التراجع في الصادرات الإيرانية من النفط مع نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٨ بزيادة الإنتاج في دول أخرى، فالسعودية رفعت إنتاجها من ٨,٥ مليون برميل في اليوم إلى ١٠,٥ مليون برميل في اليوم في تلك الفترة.

هذا يعني أن الارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار النفط آنذاك كان بسبب تخوف كثير من المستهلكين من حصول الأسوأ في سوق النفط، ما دفعهم إلى تخزينه. وهذا التخزين الذي تم على مستوى الأفراد والمؤسسات وشركات النفط، كان سبباً في زيادة الطلب بما يعادل ٣ ملايين برميل في اليوم. فإذا أضفنا هذه الثلاثة ملايين من الزيادة في الطلب على العجز الذي لم تتم تغطيته نتيجة توقف الصادرات الإيرانية والذي يقدر بحوالى مليوني برميل في اليوم، فإن إجمالي النقص الذي تولَّد في السوق النفطي نتيجة

(٦) William H. Sullivan, *Mission to Iran* (New York: Norton Books, 1981), p. 225.

(٧) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, p. 222.

للثورة الإيرانية يصل إلى ٥ ملايين برميل في اليوم، أو يقارب ١٠ بالمئة من الطلب العالمي على النفط خلال تلك الفترة والذي كان يساوي ٥٠ مليون برميل في اليوم[٨].

وعلى الرغم من أن الإنتاج الإيراني قد بدأ في العودة إلى وضعه السابق تدريجياً بعد سقوط الشاه إلا أن مضاعفات الصدمة الأولى تحولت إلى تموجات على أكثر من صعيد؛ ففي بداية شهر آذار/ مارس ١٩٧٩ عقدت وكالة الطاقة الدولية اجتماعاً وقررت أن تخفض الطلب بنسبة ٥ بالمئة، غير أن السلوك الفعلي لأعضائها كان أكثر أنانية، حيث كانت كل دولة تسعى من خلال مؤسساتها المختلفة إلى الحصول على مزيد من النفط بكل السبل لأن التأخر في شراء المتوافر بالسعر المطلوب كان يعني زيادة التكلفة.

وفي نهاية آذار/ مارس من ذاك العام اجتمعت منظمة الأوبك وقررت أن تترك لأعضائها الحرية في البيع بالسعر الذي يحدده السوق، إلا السعودية فإنها لم ترفع أسعارها، ولكنها عادت فخفضت إنتاجها في نهاية الربع الأول من عام ١٩٧٩ إلى حوالى ٨,٥ وهو السقف الذي كانت تلتزم به قبل حصول الأزمة الإيرانية ما أدى إلى زيادة الأسعار. وقد كانت هناك عدة تفسيرات لهذا الموقف السعودي، الذي كان يراه البعض مرتبطاً بشعور الإحباط من اتفاقية كامب ديفيد التي تم توقيعها في ٢٦ آذار/ مارس عام ١٩٧٩، وهناك من يرى أنها كانت لاعتبارات مالية، والبعض الآخر كان يرى فيها إشارة تصالحية مع النظام الجديد في إيران بفسح المجال له بزيادة الإنتاج، وهناك من يعتقد أن فرض السقف الإنتاجي كان مرتبطاً بمخاوف سعودية من إمكانيّة الحفاظ على مستوى إنتاجي مرتفع لفترة طويلة وهو موضوع كان مثار نقاش بين الحكومة السعودية وأرامكو كما ورد في تقرير للكونغرس الأمريكي[٩].

ومهما كانت المبررات لهذه الخطوة إلا أنها أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة القلق في الدول الصناعية، ما دفع بالرئيس كارتر إلى إرسال رسالتين إلى ملك السعودية في حزيران/ يونيو من نفس العام، واحدة شخصية والأخرى رسمية تطالب فيها الحكومة الأمريكية السعوديين بزيادة الإنتاج. وقد التقى السفير الأمريكي في الرياض بالأمير فهد بن عبد العزيز رئيس مجلس النفط ليأخذ منه تعهداً بزيادة الإنتاج وخفض السعر.

---

(٨) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power* (New York: Free Press, 2003), p. 685.

(٩) «The Future of Saudi Arabian Oil Production,» United States Congress, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on International Economic Policy, Staff Report (Washington, DC) (April 1979).

وفعلاً عادت السعودية ورفعت إنتاجها ابتداء من تموز/ يوليو من ٨,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٩,٥ مليون برميل في اليوم[١٠]. إلا أن بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٩ شهدت تطوراً آخر على الساحة الإيرانية حيث قام طلبة إيرانيون باحتلال السفارة الأمريكية واحتجاز ٥٢ من موظفي السفارة كرهائن رداً على موقف الولايات المتحدة المؤيد لنظام الشاه، خاصة بعد أن قبلت إدارة كارتر، بعد ضغوط من كيسنجر وروكفلر، أن يدخل الشاه إلى الولايات المتحدة للعلاج الأمر الذي أعاد إلى ذاكرة الإيرانيين خروج الشاه من إيران عام ١٩٥٣ وقيام الاستخبارات الأمريكية بإعادته بعد أن دبرت انقلاباً على الحكومة الشرعية للدكتور مصدق[١١].

ولقد استغرقت أزمة الرهائن ٤٤٤ يوماً؛ استثمرها نظام الخميني في تعبئة الجبهة الداخلية ضد الغرب وفي التخلص من معارضيه في الداخل ابتداءً ببازرجان أول رئيس حكومة بعد الثورة وتمت خلالها مقاطعة متبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، ما أدى إلى توقف أي صادرات نفطية إيرانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية[١٢].

ثانياً: إعلان «عقيدة كارتر»

في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧٩ قامت روسيا بغزو أفغانستان مما اقلق الغرب الذي رأى في هذا الغزو تهديداً لمصالحه الاستراتيجية في منطقة الخليج، وهكذا اندلعت الحرب في أفغانستان بين الاتحاد السوفياتي وحكومة كابول من جانب، وبين المجاهدين الأفغان ومؤيديهم من البلدان العربية والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من جانب آخر. وكان هدف الولايات المتحدة الحقيقي من هذه الحرب كما ورد لاحقاً على لسان بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي لإدارة كارتر هو إغراق الاتحاد السوفياتي في «فيتنامه» أي حرب شبيهة بالحرب التي تورط فيها الأمريكان في فيتنام وكسرت شوكتهم العسكرية[١٣]. وقد أعلن الرئيس كارتر في كلمته إلى الكونغرس حول «حالة الاتحاد» ما عُرف بعقيدة كارتر التي نصت على ما

(١٠) Yergin, Ibid., pp. 693-694.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٩٩ ـ ٧٠٠.

(١٢) Hossein Askari, *Collaborative Colonialism; The Political Economy of Oil in the Persian Gulf* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 78.

(١٣) Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (London: Verso Books, 2013), p. 218.

يلي: «ليكن موقفنا واضحاً، فأي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سيُنظر إليها على أنها تعدٍّ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسيتم صد هذا الاعتداء بكل الوسائل اللازمة بما في ذلك استخدام القوة العسكرية»(١٤).

وقد فسر كارتر استراتيجيته من منظور النفط حيث قال إن المنطقة التي تتعرض في الوقت الحاضر للخطر السوفياتي الموجود في أفغانستان تعتبر ذات أهمية استراتيجية بالغة، فهي تحتوي على أكثر من ثلثي النفط الذي يتم تصديره إلى العالم، وأضاف قائلا: «إن محاولة السوفيات السيطرة على أفغانستان جعل قواتهم تصبح على مسافة ٣٠٠ ميل من المحيط الهندي وقريباً من مضيق هرمز المعبر المائي الذي يتدفق من خلاله أغلب النفط العالمي»، ما يعني في رأي كارتر: «أن الاتحاد السوفياتي يحاول إيجاد موقع استراتيجي له... يهدد حركة نفط الشرق الأوسط»(١٥).

وقد أنشأ كارتر قوة لتنفيذ استراتيجيته وهي قوة الانتشار السريع وأعلن عن نيته في زيادة عدد القوات البحرية في المنطقة، ولم تكن هناك قوة أمريكية مخصصة لمنطقة الخليج حتى إعلان عقيدة كارتر. وفي عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أصبحت هذه القوة تنظيماً إقليمياً كاملاً أُطلق عليه اسم القيادة المركزية أو سنتوم. وقد تحول هدف هذا الكيان العسكري من ردع السوفيات إلى مواجهة الأخطار الإقليمية على النفط سواء من إيران أو العراق(١٦).

وقد قامت إدارة كارتر بفرض حضر على واردات النفط من إيران وجمدت الأصول الإيرانية لديها، وقد عمقت هذه التطورات من القلق وعدم التيقن في أسواق النفط ما أدى بدوره إلى مزيد من التخزين والارتفاع في أسعار النفط بنسب مختلفة. وفي ظل هذه المعطيات التي تفاوتت فيها أسعار النفط الرسمية بين ١٨ دولاراً للنفط السعودي وحوالى ٢٨ دولاراً لبعض المنتجين في الوقت الذي وصلت فيه أسعار النفط في السوق الفوري إلى ما بين ٤٠ و٥٠ دولاراً، كان اجتماع أوبك في كركاس بفنزويلا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ من أجل توحيد سعر النفط بين أعضاء المنظمة. وقد حاولت السعودية ومعها الإمارات وقطر استباق موقف الصقور في أوبك بإعلان زيادة

(١٤) Warren Christopher [et al.], *American Hostage in Iran: The Conduct of A Crisis* (New Haven, CT: Yale University Press, 1985), pp. 58-60 and 112.

(١٥) Michael A. Palmer, *Guardians of the Gulf* (New York: Free Press, 1992), pp. 101-111.

(١٦) Michael T. Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum* (New York: Metropolitan Books, 2004), pp. 1-7.

في سعر نفطهما الرسمي بحوالى ٦ دولارات للبرميل وتبعتهما فنزويلا. وقد وصف وزير النفط الفنزويلي كالديرون بيرتي هذه الخطوة بأنها بمثابة «قص أجنحة الصقور» إلا أنها في الحقيقة لم تُجدِ نفعاً[١٧].

كانت وجهة النظر السعودية في هذا الاجتماع والتي عبر عنها الشيخ أحمد زكي اليماني بقوله إن الطلب في طريقه إلى التراجع وإن جزءاً من هذا الطلب هو عبارة عن زيادة في مخزون شركات النفط، وهذا المخزون سيظهر في السوق، وهذا سيؤدي بدوره إلى تراجع الأسعار وستكون له آثار سلبية في الدول المنتجة نفسها، وبالتالي فإن أي زيادة في الأسعار ستعمِّق من هذا التراجع في الطلب[١٨].

ولكن هناك من لم يشاطر اليماني وجهة نظره حول اتجاهات الطلب كوزراء النفط لكل من ليبيا والجزائر وإيران، وقد قررت هذه الدول زيادة أسعارها وتبعتها في ذلك دول أخرى، وظلت أسعار المنظمة متفاوته بين أعضائها. فبعد اجتماع كركاس التزمت بعض الدول الخليجية بسعر رسمي قدره ٢٦ دولاراً للبرميل، بينما كان السعر الذي أخذت به ليبيا والجزائر هو ٣٥ دولاراً للبرميل. أما إيران فقد قررت أن تجعل سعرها ٣٠ دولاراً في كانون الثاني/ يناير وزادته إلى ٣٢,٥ دولار في شباط/ فبراير[١٩].

وفي نيسان/ أبريل عام ١٩٨٠ حاولت إدارة كارتر الإفراج عن الرهائن بإنزال عسكري من طائرات الهليوكوبتر سي ١٣٠، إلا أن العملية فشلت بسبب الرياح وتصادم بعض الطائرات، وقد زاد هذا الحدث من توتر المنطقة في الوقت الذي أوصت فيه منظمة الأوبك بزيادة أسعار النفط ابتداءً من هذه السنة بحوالى ١٠ ـ ١٥ بالمئة سنوياً. في هذه الأثناء صدرت مقالة في مجلة **فورن أفيرز** تعبّر عن الصورة القاتمة في الغرب خلال هذه الفترة تحت عنوان «النفط وانحدار الغرب» للمحلل النفطي ومستشار بعض المؤسسات والحكومات الغربية والتر ليفي، الذي طرح في ورقته عجز الدول الغربية عن التعامل مع أسعار النفط الفورية التي ظلت في تصاعد آخذة معها الأسعار الاسمية لأوبك من غير أن يكون هناك نقص في الطلب. ووصف ليفي حال الغرب حينئذ بالقول: «لقد عشنا خلال عام ١٩٧٩ وإيران في حالة فوضى واقتصاد النفط في حالة اضطراب

(١٧) Seymour, *OPEC: Instrument of Change*, p. 189.
(١٨) *New York Times*, 21/12/1979, p. D3.
(١٩) Seymour, Ibid., p. 189.

من غير وجود نقص مستمر، ومع الغزو السوفياتي لأفغانستان. لقد كانت حقا سنة بين عجز القوة الغربية وفشل القيادات المحلية والعالمية»[٢٠].

وعقدت أوبك اجتماعاً آخر في الجزائر في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٠ وحاولت السعودية بمساعدة الكويت إقناع بقية الأطراف بتوحيد سعر النفط ولكن من غير طائل. وقد أسرَّ اليماني إلى أحد المشاركين في هذا المؤتمر بقوله عن المطالبين بزيادة الأسعار «إنهم طماعون... إنهم طماعون... سيدفعون الثمن لذلك»[٢١].

وقد كانت توقعات اليماني في محلها، فقد بدأت بوادر انخفاض في الطلب على النفط وظهور فائض ابتداءً من شهر آب/ أغسطس عام ١٩٨٠. فخلال الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٨٠ انخفض طلب الدول الصناعية على النفط بحوالى ٧,٨ بالمئة، أي انخفاض قدره ٢,٩ مليون برميل في اليوم، ذلك في الوقت الذي ارتفع فيه إنتاج الدول غير الأعضاء في المنظمة بحوالى ٤ بالمئة أو ما يعادل ٨٠٠ ألف برميل في اليوم، ما دفع بإنتاج الأوبك إلى التراجع بحوالى ٧,٥ بالمئة إلى حوالى ٢٨,٤ مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من العام نفسه. ومع هذا التراجع في الطلب بدأت الأسعار الفورية في الانخفاض كذلك ومعها قدرة المنظمة على التأثير[٢٢]. والإشكالية التي ظهرت في هذه الفترة هي الفجوة المتزايدة بين السعر الذي يتفق عليه أعضاء المنظمة والسعر الفوري الذي يخرج عن إرادتها ويتحدد بقوى كثيرة منها الشركات والمضاربون وحتى بعض أعضاء المنظمة أنفسهم، علماً أن كمية النفط المتاجر بها في السوق الفوري تمثل نسبة ضئيلة من التجارة الكلية للنفط، وهذا موضوع سنعود إلى الحديث عنه ضمن موضوعات الطفرة النفطية الثالثة.

ثالثاً: الحرب العراقية ـ الإيرانية

في ٢٢ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠ وبينما كانت وفود منظمة الأوبك تجتمع في فينّا للإعداد للاحتفال بمرور عشرين عاماً على تأسيس المنظمة، فوجئ العالم باندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كان من أهم أسبابها الخلاف على شط العرب والاتفاقيات السابقة التي وقعها العراق في ظل موازين قوى مختلة مع إيران والتي كان

(٢٠) Walter J. Levy, «Oil and the Decline of the West,» *Foreign Affairs* (Summer 1980), p. 1000.
(٢١) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 705-706.
(٢٢) Seymour, *OPEC: Instrument of Change*, p. 190.

آخرها اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥، ومن أسبابها كذلك محاولة احتواء آثار الثورة الإيرانية في الشيعة في العراق، وذلك باستغلال ضعف الجبهة الداخلية في إيران بعد الثورة مع توقع التضامن والتأييد من قبل سكان عربستان التي يتركز فيها حوالى ٩٠ بالمئة من احتياطي النفط الإيراني، وكذلك الرغبة في تأكيد النفوذ العراقي في كل من الخليج وبقية المحيط العربي بعد عزل مصر نتيجة توقيعها اتفاقية كامب ديفيد، ذلك إضافة إلى العداوة الشخصية بين الخميني وصدام حسين الذي طرده من العراق في بدايات الثورة الإيرانية، أو هكذا على الأقل رأى المراقبون أسباب هذه الحرب[٢٣].

ومرة أخرى نشاهد صورة من صور عقيدة كارتر تطبَّق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنه عندما قامت إيران بضرب ناقلات النفط السعودية والكويتية خلال هذه الحرب التي امتدت من عام١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ حذرت إدارة ريغان من عواقب إعاقة تدفق النفط من أي طرف. وعندما لم تستجب إيران لهذا التحذير قررت الولايات المتحدة رفع العلم الأمريكي على ناقلات النفط الكويتية ومرافقتها من قبل السفن الحربية الأمريكية ما دفع بالبعض إلى الاعتقاد بأن الولايات قد شاركت بموقفها هذا في الحرب إلى جانب العراق[٢٤].

ولم يكن ضرب الناقلات النفطية الضرر الوحيد الذي لحق بالقطاع النفطي، فقد تعرضت المرافق النفطية في عبدان والأحواز للضربات العراقية، وبالمثل ضربت القوات الإيرانية المرافق النفطية في العراق، وقد تضامن النظام السوري مع إيران بوقف النفط العراقي الذي يمر عبر خطوط الأنابيب التي تمر داخل الحدود السورية. ولم يبقَ للعراق إلا أنابيب التصدير عن طريق تركيا الأمر الذي أدى إلى تضرر العراق أكثر من تضرر إيران في ما يتعلق بتصدير النفط. وقد أدى هذا الاستهداف للمرافق النفطية إلى انخفاض إنتاج الدولتين بحوالى ٤ ملايين برميل في اليوم أو ما يعادل ١٥ بالمئة من إنتاج منظمة الأوبك و٨ بالمئة من إنتاج العالم غير الشيوعي. وبدأت العوامل النفسية وعدم التيقن بنتائج الحرب وآثارها في دول المنطقة تنعكس على أسواق النفط، فارتفعت أسعار النفط العربي الخفيف في الأسواق الفورية إلى حوالى ٤٢ دولاراً للبرميل. وعلى الرغم من أن هذه الطفرة راكمت مبالغ طائلة في خزائن الدول المنتجة للنفط إلا أنها لم تحقق تنمية فعلية، فقد أُنفقت في غالبها على التسلح أو على أصول مالية ورقية في

---

(٢٣) Yergin, Ibid., pp. 706-708.

(٢٤) Palmer, *Guardians of the Gulf*, pp. 118-127.

الاقتصادات الغربية أو تم تبذيرها على مشروعات مظهرية القصد منها تحقيق مكاسب للقيادات السياسية ومن يدور في فلكها. كما أن تكاليف الحرب العراقية ـ الإيرانية قدرت وحدها بحوالى ١,٣ تريليون دولار بأسعار عام ١٩٨٨، كان نصيب إيران منها حوالى ٦٣٧ مليار دولار أو ما يعادل قيمة صادرات النفط الإيراني لحوالى ١٩ عاماً، والعراق ٣٧٦ مليار دولار أو ما يعادل قيمة صادرات ١٣ عاماً، ودول الخليج العربي وبقية دول العالم حوالى ٣٢٦ مليار دولار[٢٥].

وبدل أن تؤدي هذه الحرب إلى مزيد من التخزين من قبل شركات النفط، كانت هذه الشركات تلجأ إلى استخدام المخزون المتراكم لديها، في الوقت الذي استمرت فيه السعودية بزيادة الإنتاج كما فعلت منذ نهاية عام ١٩٧٨ لمنع ارتفاع الأسعار أو كما قال الشيخ اليماني «لقد هندسنا الفائض حتى تستقر الأسعار»[٢٦].

من جانب آخر بدأت السياسات النفطية التي أخذت بها الدول الصناعية بعد الطفرة النفطية الأولى تؤتي أكلها، فقد أحدثت تحولات هيكلية هامة في اقتصادات الدول الغربية تمثلت في تعميق الجهود المبذولة لتطوير البدائل وترشيد استهلاك الطاقة وزيادة إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك، أي تقليل الاعتماد على نفط الأوبك. فقد زاد استخدام بدائل النفط الأخرى كالطاقة الذرية والفحم والغاز الطبيعي. حتى إن نصيب النفط من الطاقة في الدول الصناعية تراجع من ٥٣ بالمئة عام ١٩٧٨ إلى ٤٣ بالمئة عام ١٩٨٥. علاوة على تحقيق بعض التحول إلى بدائل النفط، أصبحت غالبية الدول الصناعية تستخدم النفط بكفاءة عالية، أي تقليل الكمية اللازمة من النفط لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي. فالتشريعات المتعلقة بمضاعفة كفاءة استخدام السيارات للوقود بدأت تثمر بتوفير حوالى ٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٥. ففي هذا العام ارتفعت كفاءة الاقتصاد الأمريكي بحوالى ٢٥ بالمئة في استخدام الطاقة بوجه عام و٣٢ بالمئة في استخدام الوقود مقارنة بعام ١٩٧٣. أما في اليابان فقد ارتفعت كفاءة استخدام الطاقة بحوالى ٣١ بالمئة وكفاءة استخدام الوقود بحوالى ٥١ بالمئة خلال الفترة نفسها. ونتيجة لهذه السياسات وغيرها انخفض الطلب على النفط في العالم غير الشيوعي من ٥١,٦ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩ إلى حوالى ٤٥,٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٣، أي انخفاض قدر ٦ ملايين برميل في اليوم. وفي الوقت

(٢٥) Askari, *Collaborative Colonialism; The Political Economy of Oil in the Persian Gulf*, p. 82.
(٢٦) *Petroleum Intelligence Weekly* (17 April 1981), Supplement, p. 1.

نفسه ونتيجة لارتفاع أسعار النفط انضم كثير من الدول التي لم تكن قادرة على الإنتاج سابقاً إلى نادي المنتجين، ما أدى إلى زيادة إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك إلى حوالى ٤ ملايين برميل في اليوم. وقد كانت غالبية هذه الزيادة من بحر الشمال وآلاسكا والمكسيك، في الوقت الذي تراجع فيه إنتاج منظمة الأوبك بما لا يقل عن ١٥ مليون برميل في اليوم أو ٥٠ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥[٢٧].

رابعاً: نظام الحصص

منذ بداية السبعينيات ظلت المنظمة تحاول تنظيم السوق من خلال تحديد سعر رسمي والمتاجرة بالنفط على أساسه. غير أن التطورات التي سبق الحديث عنها والتي أدت مجتمعة إلى تراجع الطلب على نفط أعضائها وضع هذه المنظمة في موقف لا تحسد عليه، إذ أصبح إنتاج الدول غير الأعضاء في المنظمة عام ١٩٨٢ مساوياً أو أكثر قليلاً من إنتاج المنظمة التي تعودت في السابق أن تسيطر على ما لا يقل عن ثلثي حاجة العالم غير الشيوعي من النفط. ونتيجة لذلك وجدت المنظمة نفسها ولأول مرة منذ تأسيسها مجبرة إما على القبول بتراجع نصيبها من الإنتاج لحساب الدول غير الأعضاء للحفاظ على مستوى معقول للأسعار، أو خفض أسعارها لاستعادة نصيبها من السوق. وقد أخذت المنظمة بالخيار الأول في اجتماع الأوبك المنعقد في آذار/ مارس ١٩٨٢ الذي حددت فيه المنظمة كمية الإنتاج بحوالى ١٨ مليون برميل في اليوم مع توزيع هذه الكمية على شكل حصص بين أعضائها باستثناء السعودية التي كان عليها أن تقوم بدور «المنتج المرجِّح»، أي أن يكون إنتاجها عامل استقرار النظام الجديد.

ولكن المشكلة مع نظام الحصص أنه عادة ما يكون عرضة للغش والتلاعب من قبل كل الأعضاء، خاصة في ظل غياب أي وسيلة لإدارته. وقد رأينا ذلك حتى في تجربة خطط هيئة سكك حديد تكساس الرائدة في الثلاثينيات[٢٨]. فقد استمرت الأسعار في الانخفاض على الرغم من تقليل الإنتاج من قبل الأوبك. وقد بادرت شركة النفط البريطانية بخفض سعر نفط بحر الشمال بحوالى ثلاثة دولارات، ووجدت منظمة الأوبك نفسها مرة أخرى في حاجة إلى اجتماع في فندق لندن إنتركونتينتال الواقع

(٢٧) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, p. 242.

(٢٨) Robert Mabro, «OPEC's Future Pricing Role May Be At Stake,» *Petorleum Intelligence Weekly*, Special Supplement (19 April 1982).

في الهايدبارك كورنر في العاصمة البريطانية. وقد دام هذا الاجتماع لعدة أيام، وألقت الحرب العراقية ـ الإيرانية بظلالها على هذا المؤتمر واضطرت المنظمة إلى خفض سعرها من ٣٤ دولاراً للبرميل إلى ٢٩ دولاراً للبرميل وخفضت إنتاجها إلى ١٧,٥ مليون برميل في اليوم، ما عمَّق الخلافات حول توزيع الحصص بين الأعضاء، وتُركت السعودية مرة أخرى توازن إنتاجها مع إنتاج الآخرين لتحقق استقرار الأسعار[٢٩].

ولم ينجح نظام الحصص في وقف تراجع أسعار النفط، ولم تستطع المنظمة ضبط إنتاج الأعضاء الذي كان فيه كثير من التجاوز للحصص. وقد كان ذلك التجاوز يتم بطرق مباشرة ـ أو حتى بطرق غير مباشرة ـ من خلال مقايضة النفط بحوائج الدول النفطية من سلع كالسلاح والسلع الصناعية. وقد بدأت السعودية تعاني تبعات التزامها بدور «المنتج المرجح» الذي لعبته منذ عام ١٩٨٣، فلقد تراجع إنتاجها وانعكس ذلك على إيراداتها التي تراجعت من ١١٩ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٥، وبدأت خططها التنموية تتأثر بهذا الانخفاض الكبير في إيراداتها وظهر العجز في موازنتها العامة.

ومع هذا الضعف في دور السعودية في الإنتاج النفطي تراجع كذلك ثقلها السياسي الذي حققته في السبعينيات، أو كما قال الشيخ أحمد اليماني «نحن الآن نعاني بسبب ضعف العرب السياسي النابع من النفط»[٣٠]. لذلك عندما انعقد اجتماع وزراء النفط في الطائف في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٥ قرأ اليماني على المجتمعين رسالة من الملك فهد يحذر فيها الدول الأعضاء التي كانت تتجاوز حصصها وتبيع نفطها بخصومات مرتفعة بأن السعودية لن تصبر كثيراً على الوضع.

ولكن الأوضاع لم تتغير بعد هذا الاجتماع ووجدت السعودية إنتاجها ينخفض إلى حوالى ٢,٢ مليون برميل في اليوم، وصادراتها إلى الولايات المتحدة تنخفض من حوالى ١,٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٩ إلى حوالى ٢٦ ألف برميل في اليوم في حزيران/ يونيو عام ١٩٨٥. هنا وجدت السعودية نفسها في صيف عام ١٩٨٥ مضطرة إلى ترك الحفاظ على السعر الرسمي للمنظمة والسعي من أجل استرجاع حصتها في السوق. وقد استخدمت ما يسمى بعقود «العائد الصافي» والتي لا تحدد سعراً مسبقاً

---

(٢٩) Pierre Terzian, *OPEC: The Inside Story*, transalted by Michael Pallis (London: Zed Books Limited, 1985), pp. 313-319.

(٣٠) *Middle East Economic Survey* (2 June 1985), p. A6.

للنفط الذي تبيعه السعودية وانما تحصل إيراداتها على أساس السعر الذي تجلبه منتجاتها النفطية في السوق بعد تصفيتها، مع ضمان حد أدنى من الربح للمصفاه قدره دولاران للبرميل بغض النظر عن السعر النهائي للمنتج. فإذا كان السعر ٧ دولارات فإن المصفاة ستحصل على دولارين، بينما ستحصل السعودية على المبلغ المتبقي ناقصاً تكاليف التكرير والنقل(٣١).

وقد بدأت هذه الأسعار المنخفضة تثير قلق أكثر من طرف في الصناعة النفطية، فكثير من شركات النفط المستقلة ـ خاصة العاملة في الولايات المتحدة ـ لم تكن تتوقع أن تُغرق السعودية السوق بهذه الطريقة، لأن كثيراً من هذه الشركات قد اقترضت أموالاً واستثمرت في مناطق كثيرة بسبب سعر النفط المرتفع، وهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط يعني تكبيدها خسائر باهظة، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها تكلفة إنتاج البرميل؛ ما يعني عدم قدرتها على تغطية تكاليفها في ظل الأسعار الجديدة. وهذه الشركات لها دور كبير في التنقيب عن النفط وبقية مصادر الطاقة في الولايات المتحدة وخسارتها تعني كساداً اقتصادياً في كثير من الولايات المنتجة للنفط في أمريكا. وقد بدأت هذه الولايات فعلاً تتذوق مرارة المنافسة التي طالما تغنّى بها الغرب في مقرراته الدراسية، فعندما تراجعت أسعار نفط غرب تكساس من ٢٦ دولاراً للبرميل في بداية عام ١٩٨٦ إلى حوالى ١٢ دولاراً للبرميل مع نهاية شهر آذار/ مارس كان الأثر الأكبر لهذا الانخفاض في الأسعار في الآبار الصغيرة التي يصل عددها إلى حوالى ٤٥٠ ألفاً والتي لا يزيد إنتاج البئر الواحد منها على برميلين أو ثلاثة في اليوم ولكن إنتاجها مجتمعة كان يصل إلى ١,٣ برميل في اليوم أو ربع إنتاج الولايات المتحدة عندئذ(٣٢).

وقد أدى الانخفاض السابق في أسعار النفط إلى توقف نصف إنتاج هذه الآبار أو ما يعادل ٧٠٠ ألف برميل في اليوم، وكانت تملكها ـ كما يبدو ـ شركات نفط مستقلة أصحابها ذوو نفوذ سياسي(٣٣). لذلك فقد تعالت أصوات كثيرة تطالب بفرض ضرائب على الواردات النفطية خوفاً من اكتساحها للسوق النفطي الأمريكي ومعه شركات النفط المستقلة، ولكن إدارة ريغان لم تستطع أن تقبل بفرض ضرائب على الواردات النفطية لأن الرئيس ريغان قد صرح أكثر من مرة بأن مشكلة القطاع النفطي تتمثل بتدخل الدولة،

---

(٣١) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 746-748.

(٣٢) «U.S Oil Production, the Effects of Low Oil Prices,» U.S. Congress, Office of Technology Assessment (1987), p. 73.

(٣٣) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, p. 290.

وبالتالي فكان لا بد من إيجاد حل آخر للمشكلة التي تواجهها شركات النفط الأمريكية من انخفاض أسعار النفط.

كان جورج بوش نائب الرئيس الأمريكي رونالد ريغان خلال الفترة التي هبطت فيها أسعار النفط أحد الذين بدأوا حياتهم بتأسيس شركة نفط مستقلة في تكساس كانت تسمى **زباتا**، قبل أن ينتقل في الستينيات إلى عالم السياسة. وقد كان أحد المدافعين عن شركات النفط المستقلة، لذلك كان هو رجل المرحلة الذي كان عليه أن يقنع السعودية وبقية دول الخليج برفع سعر النفط إلى مستوى لا يضر بمصالح شركات النفط الأمريكية، وهذا ما حصل فعلاً. فعندما زار بوش منطقة الخليج في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦، أكد للسعوديين أن المستوى الذي وصلت إليه أسعار النفط قد يدفع بالولايات المتحدة إلى فرض ضريبة على وارداتها النفطية لحماية صناعتها المحلية. كما أن اليابان قد أكدت أنها ستتبع خطى السياسة الأمريكية حتى لا تتأثر جهودها لتنمية مصادر الطاقة المحلية بالانخفاض الكبير في أسعار النفط. ولا شك في أن هذه الرسالة جاءت في فترة بدأت السعودية نفسها تتضرر من هذه السياسة بسبب ما تعرضت له من نقد من بقية المنتجين بسبب ما خسرته دول منظمة الأوبك من إيرادات نفطية، كما أن أي ضريبة قد تفرض في الغرب ستكون عبارة عن تحويل جزء من الريع النفطي من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة(٣٤).

وفي أواخر شهر أيار/ مايو ١٩٨٦ اجتمع ستة وزراء نفط في مدينة الطائف في السعودية وتوصلوا إلى اتفاق على سعر جديد بدأ مناسباً للمنتجين والمستهلكين معاً وهو ١٨ دولاراً للبرميل، ذلك طبعاً بعد فشل استراتيجية السعودية بإغراق السوق من أجل استعادة حصة الأوبك، غير أن السعر الجديد كان يتطلب الاتفاق على الحصص الإنتاجية، وهذا ما أعاد المنظمة إلى المربع الأول الذي بدأت به قبل انهيار الأسعار، كما أن نجاح هذه الاستراتيجيا كان يتطلب تعاون الدول غير الأعضاء في المنظمة كالنرويج والمكسيك والاتحاد السوفياتي، وقد حصلت المنظمة على بعض الوعود من هذه الدول بتقليل الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار. في هذه الأثناء (أي في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٦)، ألقى الشيخ أحمد زكي اليماني مهندس الفائض النفطي في عام ١٩٨٦ محاضرة في جامعة هارفرد تحدث فيها عن سلعة النفط أو «السلعة المميزة» وعن تعامله مع شركات النفط والدول الأعضاء في الأوبك، وبعد ذلك حضر اجتماعاً

---

(٣٤) *Wall Street Journal*, 7/4/1986, p. 3.

لوزراء النفط في تشرين الأول/ أكتوبر في جنيف حيث كانت سياسة الملك فهد تقوم على الحفاظ على سعر ١٨ دولاراً وكذلك على حصة السعودية في السوق. علماً أن اليماني قد تحدث عن سعر قدره ١٥ دولاراً في محاضرته بجامعة هارفرد، وقد لمح بأنه لا يمكن تحقيق هدفي رفع الأسعار وزيادة الحصة الإنتاجية في الوقت نفسه.

وبعد أسبوع من هذا الاجتماع كان الشيخ اليماني يتناول العشاء مع بعض أصدقائه عندما استلم مكالمة من صديق له طلب منه أن يفتح التلفاز لسماع الأخبار، فإذا به يسمع خبر «إعفائه» من منصبه كوزير للنفط. ولم يتضح سبب أو أسباب إعفاء اليماني من منصبه بصورة قاطعة. فهناك من يعتقد أن الورقة المطولة التي ألقاها في جامعة هارفرد والتي كانت أقرب إلى تصور للسياسة النفطية، وما قاله خلال فترة الأسئلة والأجوبة لم تعجب القيادة السياسية في الرياض. وهناك من يعتقد أن اليماني لم يكن متحمساً كثيراً لسياسة الملك فهد عندما حضر آخر اجتماع له في جنيف، وهناك من كان يرى أن اليماني أصبح ذا نفوذ واسع جعل الملك فهد وبقية الوزراء يتحسسون منه. ومهما كانت الأسباب التي دفعت بالقيادة السعودية إلى تنحية الشيخ اليماني، ومهما اختلفنا واختلف غيرنا مع الشيخ اليماني في بعض سياساته النفطية، إلا أن الطريقة التي تمت بها إزاحته من منصبه لم تكن طريقة تليق برجل اجتهد وخدم وطنه لقرابة ربع قرن، وكان من بين ما اتصف به اليماني بحسب السكرتير السابق لمنظمة الأوبك، هو «قدرته الفائقة على الصبر وعدم التعرض بالتجريح الشخصي للآخرين وهذا الذي أكسبه الاحترام من الأصدقاء والأعداء»[٣٥].

وقد استطاعت منظمة الأوبك أن تصل إلى اتفاق هش تحافظ بموجبه على أسعار النفط ما بين ١٥ و١٨ دولاراً للبرميل خلال السنوات ١٩٨٧ و١٩٨٩. وقد حقق المستهلكون مكاسب تقدر بحوالى ٥٠ مليار دولار بسبب هذه الأسعار المنخفضة، إلا أن الحرب العراقية ـ الإيرانية ظلت تشكل عامل عدم استقرار سياسياً واقتصادياً[٣٦].

وقبل أن نختم حديثنا عن الطفرة النفطية الثانية لا بد من طرح تساؤلٍ هام حول ما إذا كانت سياسة إغراق السوق التي أخذت بها السعودية خلال هذه الفترة هي ذات أبعاد اقتصادية فقط أم أن لها صلة بالحرب الباردة الدائرة عندئذ بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا؟ فهناك من يعتقد بأن السعودية قد

---

(٣٥) Parra, Ibid., p. 292.

(٣٦) Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power*, pp. 761-764.

استخدمت نفطها لترجيح كفة الغرب في هذا الصراع، وبحسب الخبير النفطي ريتشارد هينبيرغ معتمداً على وثائق الاستخبارات الأمريكية التي تم رفع الحظر عن نشرها حديثاً، فإن: «الولايات المتحدة قد أقنعت السعودية في منتصف الثمانينيات بإغراق السوق بالنفط الرخيص، وكان الاتحاد السوفياتي خلال الحقبة الأخيرة من وجوده يضخ ويبيع النفط بأعلى طاقته للحصول على العملة الأجنبية اللازمة للإبقاء على سباق التسلح واستمرار حربه في أفغانستان. ولكن إيرادات الاتحاد السوفياتي كانت في تراجع بسبب إغراق السعودية للسوق بكميات كبيرة وانخفاض أسعار النفط إلى حوالى ١٠ دولارات للبرميل في منتصف الثمانينيات. وبعد سنتين من وصول الاتحاد السوفياتي إلى ذروة إنتاجه النفطي بدأ اقتصاده في الانهيار ثم سقطت حكومته»[٣٧].

ولا شك في أن طرح هذا الموضوع يتعلق بالحاضر والمستقبل كما يتعلق بالماضي، فهناك من يعتقد اليوم بأن النفط، خاصة السعودي، يتم استخدامه في الصراع الجيوسياسي الحالي بين الولايات المتحدة من جانب، وإيران وروسيا من جانب آخر، كما أننا لا نستغرب استخدامه كذلك في الصراع المحتمل بين الغرب والدول الآسيوية الصاعدة، خاصة الصين، في السنوات القادمة[٣٨].

---

(٣٧) Richard Heinberg, «Smoking Gun: The CIA's Interest in Peak Oil,» The Silver Bear Cafe, <http://www.silverbearcafe.com/private/peakoil.html>.

(٣٨) Thomas L. Friedman, «A Pump War,» *New York Times*, 14/10/2014.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الرابع عشر

الصراع على نفط روسيا والقوقاز

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

لقد كان لنهاية الحرب الباردة في بداية التسعينات انعكاسات كبيرة على الصناعة النفطية في عدد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة. ومن أهم هذه الانعكاسات انفتاح هذه الجمهوريات على بقية العالم والاستفادة منه في تطوير قطاعها النفطي، وتنافس الدول وشركاتها النفطية على مخزونها، وسنبدأ بأكبرها وهي روسيا.

أولاً: روسيا

في عام ١٩٨٦ بادر الزعيم السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف برزمة إصلاحات مكونة مما عُرف بإعادة الهيكلة وبالانفتاح أو الشفافية، وكان هذان المرتكزان بمثابة وصفة لإسقاط النظام السوفياتي الشمولي السابق، فعملية الإصلاح المنشودة لم تُدَرْ بشكل منظم فخسر الاتحاد السوفياتي عدداً كبيراً من ولاياته السابقة، ودبت الفوضى في روسيا نفسها، فانتشر الفساد والتضخم وارتفعت الديون وانعكست هذه الأزمة على الصناعة النفطية الروسية التي كانت في وضع سيئ قبل ذلك بسبب الأزمة المالية الناتجة من هبوط أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات[1].

وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩١ خرج غورباتشوف على شاشة التلفزيون ليعلن استقالته مؤكداً نهاية الاتحاد السوفياتي ليس بسبب قلة الموارد الطبيعية أو المواهب البشرية وإنما بسبب عدم قدرته على إحداث الإصلاحات اللازمة لتصحيح مسار الدولة والقدرة على منافسة الدول الصناعية في الغرب، الأمر الذي أدى إلى سقوط النظام القديم من غير وجود بديل مكانه، وأنهى خطابه قائلاً «أتمنى الأفضل لكل واحد منكم»[2].

---

(١) Thane Gustafson, *Wheel of Fortune: Battle for Oil and Power in Russia* (Cumberland, RI, USA: Harvard University Press, 2012), p. 26.

(٢) *New York Times*, 26/12/1991.

بعد ستة أيام من هذا الخطاب، أي يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، انتهى ما عرف بالاتحاد السوفياتي، وانتهى معه المعسكر الشيوعي الذي دام حوالى سبعين عاماً، وسلّم غورباتشوف حقيبة مفاتيح السلاح الذري الروسي إلى بوريس يلتسن أول رئيس روسي منتخب. وقد نتج من هذا الانهيار ولادة خمس عشرة ولاية تعتبر روسيا أكبرها سكاناً وأكثرها موارد كذلك. وبدأت كل من هذه الولايات الجديدة تنفتح على العالم، خاصة في ما يتعلق بمحاولة الاستفادة من أموال وتقنية شركات النفط العالمية في تطوير مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز.

وهكذا أصبحت منطقة الجمهوريات السوفياتية سابقاً أرض صراع جيوبوليتكي من أجل النفط وملكيته. فقد أدى انهيار النظام المركزي السابق، الذي كان يتم بموجبه اتخاذ جميع القرارات الاقتصادية من قبل الأجهزة الإدارية الخاضعة للقيادات السياسية، إلى حدوث فوضى في الاقتصاد كله بما في ذلك القطاع النفطي حيث بدأت إضرابات عمال النفط الذين لم تدفع أجورهم إلى تعطيل الإنتاج، وقامت فئات أخرى بسرقة النفط وبيعه بالعملة الأجنبية إلى الدول الغربية، وأعلنت بعض الشركات النفطية استقلالها عن الجهاز الحكومي.

وهكذا تشظى القطاع النفطي إلى عدد كبير من المؤسسات التي لا تربطها رابطة واحدة. وقد بدأ إنتاج النفط الروسي بالتراجع خلال السنوات التسع اللاحقة من ذروته عام ١٩٨٧ حيث كانت روسيا تتصدر الدول بإنتاج قدره ١١,٤ مليون برميل في اليوم ليصل إلى ٦ ملايين برميل عام ١٩٩٦، أي بانخفاض قدره ٥٠ بالمئة[٣].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٢ أصدر الرئيس يلتسن المرسوم الرقم ١٤٠٣ الذي تم بموجبه تخصيص القطاع النفطي في ظل ثلاث شركات كبيرة تعمل في ظل النظام الجديد وهي «Lukoil» و«Surgut» و«Yukos»، وكل شركة تشتمل عملياتها على الإنتاج والتكرير والتسويق مع بقاء الدولة كمساهم فيها لفترة انتقالية تستغرق ثلاث سنوات تتمكن خلالها هذه الشركات من دمج الشركات الصغيرة المتناثرة هنا وهناك من أجل تنظيم هذا القطاع وتعظيم إيراداته التي يعتمد عليها الاقتصاد الروسي الذي أصبح ميداناً للنهب والإجرام بأشكاله[٤].

---

(٣) Gustafson, Ibid., p. 9.

(٤) Vadim Volkov, *Violent Entrepreneurs: The Use of Force in the Making of Russian Capitalism* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002), chap. 6.

إضافة إلى الشركات السابقة كانت هناك الشركة الحكومية «Rosneft» وست من الشركات الصغيرة التي كان من أهمها شركة «TNK» و«Sibneft» التي قام أحد رجال الأعمال ويدعى رومان أبراموفيتش بشراء نصف أسهمها عندما كانت الحكومة تعاني قلة السيولة، وقد اختلف وشريكه بوريس بيريزفوسكي مع بوتين فقام بوتين بنفي الأخير إلى سيبيريا. أما أبراموفيتش فقد ظل لفترة ثم باع شركته إلى شركة الغاز الروسية «Gazprom» وانتقل إلى بريطانيا بثروة أقل قليلاً من ثروة ملكة بريطانيا كما تشير المصادر[٥]. وهكذا استطاعت روسيا مع اقتراب الألفية الثالثة وبعد تقريباً ست سنوات من انهيار المعسكر الاشتراكي أن توجد ما لا يقل عن ست شركات نفط تعمل كل واحدة منها في جميع مراحل الصناعة النفطية وتملك مخزوناً يعادل مخزون شركات النفط الغربية[٦].

وعلى الرغم من حاجة روسيا إلى التقنية الغربية ومهارات إدارة القطاع النفطي التي لدى شركات النفط العالمية إلا أنها لم تترك قطاعها النفطي في قبضة هذه الشركات، فمع نهاية الحرب الباردة كان ضابط الاستخبارات الروسية السابق فلاديمير بوتين يمارس عمله الاستخباري في دريسدن في ألمانيا الشرقية، ثم عاد إلى مسقط رأسه سانت بطرسبرغ. وبعد ذلك فقدَ عمله فانتظم كطالب للدكتوراه في مؤسسة سانت بطرسبرغ للمعادن، وفي عام ١٩٩٩ أصدر مقالة في مجلة المؤسسة بعنوان «الموارد الطبيعية المعدنية». وقد أكد في هذه الرسالة أهمية قطاع النفط والغاز في ازدهار روسيا ومساهمتها في الاقتصاد العالمي وجعلها قوة اقتصادية معتبرة. ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية لكل من النفط والغاز فلا بد من خضوعهما لرقابة الدولة. بعد ذلك تدرج بوتين في عدد من الوظائف في موسكو وكان من بينها جهاز أمن الدولة ثم رئيساً للوزراء، وعندما استقال بوريس يلتسن في نهاية عام ١٩٩٩ أصبح بوتين، الذي لم يكن لديه عمل قبل ثلاث سنوات، رئيساً لروسيا.

وفي تموز/يوليو عام ٢٠٠٠ اجتمع بوتين بعدد من رجال الأعمال في الكرملين وأخبرهم أنه يمكنهم الحفاظ على أصولهم وممارسة أعمالهم طالما أنهم لن يحاولوا أن يكونوا «صانعي الملوك» كناية عن محاولة التأثير في سياسة

---

(٥) David E. Hoffman, *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York: Public Affairs, 2005), chap. 18.

(٦) Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Books, 2012), pp. 32-33.

الدولة[٧]. وقد يكون هذا التحذير مرتبطاً بفهم بوتين لدور القطاع النفطي في الاقتصاد الروسي. فهو يعتقد أن القطاع النفطي يجب أن يدار من قبل شركات مندمجة وتغطي كل مراحل الصناعة وتكون خاضعة لسيطرة الدولة وتضيف قيمة بتصنيع النفط وتصدير منتجاته، ويظل ولاء هذه الشركة الأول للدولة وحاجات موازنتها التي تهدف إلى تطوير القطاعات الاستراتيجية الأخرى كالصناعة والسلاح[٨].

لكن هذا التحذير - كما يبدو - لم يستوعَب من قبل كودوركفيسكي مؤسس شركة «Yukos» الذي استمر في بناء شركته وزيادة ثروته وتجاوز حدود النفط إلى السياسة وبصورة كانت تخل - على الأقل في رأي بوتين - بسيادة الروس على ثروتهم. فقد قام كودوركفيسكي باستخدام تقنية شركات النفط الغربية ومعاييرها، وأدرج اسم شركته في أسواق المال الغربية لرفع قيمة أسهمها، وأنشأ مؤسسة «روسيا المفتوحة» لتدعيم منظمات الحقوق المدنية والسياسية، وكان يقدم الدعم لأعضاء مجلس الدوما الروسي لكسبهم في تشريع نظام ضريبي مساعد له، وتفاوض مع الصين مباشرة حول إنشاء خط أنابيب متجاوزاً بوتين والدّوما، وكان يسعى إلى شراء شركة «Sibneft» للنفط وكان يفاوض «Exxon/Mobil» و«Chevron» لبيعهما أسهماً في شركته النفطية، وكان لا يخفي رغبته في أن يكون رئيساً[٩].

كل هذه المواقف لكودوركفيسكي كانت في ذهن بوتين لدى اجتماعه مع عدد من الصناعيين ومنهم كودوركفيسكي نفسه. فعندما تذمر هذا الأخير من «ظاهرة انتشار الفساد في البلد» ما كان من بوتين إلا أن ذكره بنبرة غضب بأنه تمكن من الحصول على احتياطيات نفطية كبيرة بثمن زهيد ثم سأله قائلاً: «كيف حصلت على هذه الاحتياطيات؟». وفي تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣ تم اعتقاله ثم محاكمته لفترة استمرت حتى ربيع عام ٢٠٠٥ حيث تمت إدانته في قضية فساد مرتبط بالضرائب، وأُرسل إلى سجن معزول في سيبيريا، وفي عام ٢٠١١ تمت محاكمته بقضية تزوير ومددت فترة سجنه، وهكذا انتهت شركة «Yukos» للنفط بتفكيكها ودمجها في الشركة الحكومية «Rosneft» التي أصبحت أكبر شركة نفط روسية بعد ذلك[١٠].

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٨) Gustafson, *Wheel of Fortune: Battle for Oil and Power in Russia*, pp. 492-494.

(٩) Yergin, Ibid., p. 39.

(١٠) Thane Gustafon, «Putin's Petroleum Problem,» *Foreign Affairs* (December 2012).

ولم يكن بوتين وحده معارضاً لهيمنة رجال الأعمال على السياسة أو الشركات العالمية على النفط الروسي وإنما كان هناك كثير من الروس مؤيدين لضرورة عدم الوقوع تحت هيمنة شركات النفط العالمية. ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الشركات ترى أنها يمكن أن تؤدي دوراً في القطاع النفطي الروسي بحكم ما تملكه من تقنية متطورة ومهارات بشرية متقدمة ورؤوس أموال، كان من بين الروس من يعتقد بأن روسيا لديها القدرة البشرية والتعليمية وكذلك القدرة على شراء التقنية من الأسواق العالمية من غير فتح القطاع النفطي على مصراعيه لشركات النفط الغربية. وهذا الشعور هو بسبب نشأة هذه الصناعة المستقلة عن الغرب قبل انهيار الاتحاد السوفياتي حيث كانت تدار من قبل مهندسين(١١).

هذا الموقف تجاه الشركات الغربية لم يمنع طبعاً من التعاون مع بعضها في بعض جوانب الصناعة كاستفادة شركة «Lukoil» من خبرة شركة «Conoco» الأمريكية في التنقيب عن النفط في ألاسكا للتعامل مع الظروف القاسية المشابهة لها في المناطق الباردة في روسيا، وكذلك الشراكة بين شركة «BP» و«TNK» الروسية للتنقيب عن النفط في منطقة غرب سيبيريا، وإن كانت هذه الشراكة قد شابها كثير من التعقيدات نظراً إلى إصرار الروس على أن تكون لهم اليد العليا في القرارات(١٢).

وهكذا عادت روسيا مع نهاية الحقبة الأولى من القرن الواحد والعشرين كأكبر منتج للنفط ولكن في ظل اندماج مع بقية العالم وباستخدام تقنية متطورة. كما أصبح النفط المحرك الأول للاقتصاد الروسي لأنه يمثل نصيب الأسد من إيرادات الدولة، وقد دفعت هذه التطورات بالرئيس بوتين إلى القول إن روسيا أصبحت الدولة الرائدة في مجال النفط والغاز والطاقة النووية(١٣).

وقد يكون هذا القول لبوتين فيه شيء من الصحة إذا تذكرنا أن احتياطي النفط المثبت بحسب بيانات عام ٢٠١٣ يصل إلى ٩٣ مليار برميل والإنتاج الروسي للعام نفسه يمثل ١٢,٩ بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي، أي في المرتبة الثانية بعد السعودية، أما مخزونها من الغاز فيقدر خلال العام نفسه بحوالى ١١٠٣ تريليون قدم مربع أو

(١١) Gustafson, *Wheel of Fortune: Battle for Oil and Power in Russia*, pp. 11-12.

(١٢) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, pp. 36-37.

(١٣) Angela Stent, «An Energy Superpower,» in: Kurt Campbell and Jonathon Price, *The Politics of Global Energy* (Washington, DC: Aspen Institute, 2008), pp.78 and 95.

حوالى ١٦,٨ بالمئة من المحزون العالمي(١٤). كما إن هناك من يعتقد بأن مساحات شاسعة في روسيا لم يتم التنقيب فيها باستثناء منطقة غرب سيبريا وشرقها لاحقاً، ما يعني أن هناك احتمال توافر احتياطيات إضافية. غير أن أصحاب هذا الرأي يعتقدون أن الصعوبات الفعلية في تطور النفط الروسي تتعلق ببناء مؤسسات مستقرة وتوفير رأس المال والتقنية، وتجديد شبكات نقل النفط، وعلاج قضايا البيئة، وتحقيق تكامل بين دور القطاعين الخاص والعام، ولا سيَّما أن مناطق النفط تتصف بدرجة برودة عالية تصل في الشتاء أحيانا إلى ٥٠ درجة مئوية تحت الصفر(١٥).

وعلى الرغم من أن روسيا لم تعد دولة عظمى كما كانت أيام الاتحاد السوفياتي حتى بوجود أسلحتها الذرية، غير أنها استطاعت بما لديها من النفط والغاز أن تظل دولة محورية خاصة بالنسبة إلى أوروبا وآسيا. فاقتصادها اليوم متشابك مع اقتصادات الدول المجاورة لها وحتى مع الاقتصاد الأمريكي. فهي توفر ثلث حاجات الاتحاد الأوروبي من النفط وربع حاجاته من الغاز. ولو نظرنا إلى هذه المعادلة من حيث اعتماد الروس على أوروبا فإن ٨٠ بالمئة من الصادرات الروسية من النفط و٧٠ بالمئة من الغاز تذهب إلى أوروبا.

وفي مقابل هذه الصادرات الأولية تستورد روسيا من أوروبا السلع الاستهلاكية والسلع ذات القيمة المضافة المرتفعة. كما تعتمد روسيا على بعض جمهورياتها السابقة كأوكرانيا وبيلاروس كحلقات وصل بينها وبين أسواق أوروبا. ولا شك في أن مرور الغاز والنفط الروسيين عن طريق هذه الجمهوريات يحقق مكاسب لجميع الأطراف ولكنه في الوقت نفسه يشكل وسيلة ضغط يمكن أن تستخدمها روسيا تجاه البقية، وقد تقود إلى توترات ومواجهات أحياناً، كما شاهدنا في الأزمة الأوكرانية الأخيرة، وكما حصل قبل سنوات عندما اختلفت روسيا مع أوكرانيا حول سعر الغاز وقد انعكس ذلك على أوروبا بأكملها عندئذ، وكذلك ما حدث من خلاف مع بيلاروسيا عام ٢٠٠٧ حول خط أنابيب دروشبا لنقل النفط، وقد يحدث خلاف كذلك حول الرسوم التي تتلقاها أوكرانيا مقابل مرور النفط والغاز بأراضيها. هذه الأسباب مجتمعة هي التي تفسر سعي

(١٤) «BP Statistical Review of Wordl Energy,» BP (June 2014), pp. 6, 8 and 20, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf>.

(١٥) Nadia Campaner and Askar Gubaidullin, «Russia and the Caspian Region: Between East and West,» in: Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics* (London: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 88-91.

روسيا في الوقت الحاضر إلى إيجاد طرق مباشرة لإيصال نفطها وغازها إلى أوروبا أو حتى محاولة إضعاف أوكرانيا لإرضاخها للشروط الروسية(١٦).

إضافة إلى تصديرها النفط والغاز إلى أوروبا، بدأت روسيا في التوجه في السنوات الأخيرة إلى جيرانها الآسيويين: **أولاً**، لاعتبارات جيوليوجية ناتجة من وجود بعض الموارد غير المستغلة في جزر قريبة من اليابان أو كوريا أو الصين؛ **وثانياً**، لاعتبارات اقتصادية يمليها الطلب المتزايد من قبل دولة كالصين؛ **وثالثاً**، لاعتبارات استراتيجية حيث للتنويع الجغرافي للصادرات الروسية تقوية لاستقلالية قرارها السياسي وعدم تعرضها لضغوط المستهلكين لنفطها وغازها. ومن هنا فليس مستغرباً أن تتضمن استراتيجة الطاقة الروسية لعام ٢٠٢٠ العمل على زيادة نصيب الصادرات النفطية إلى الدول الآسيوية إلى ٣٠ بالمئة وصادرات الغاز إلى ١٥ بالمئة مع حلول عام ٢٠٢٠، وهذا ما يفسر بداية العمل على خط أنابيب النقل الذي يربط شرق روسيا بمحيط الباسيفيك (ESPO)، والذي من المتوقع أن يحمل ٨٠ مليون طن نفط سنوياً أو ١,٦ مليون برميل في اليوم. وقد اكتملت المرحلة الأولى من هذا المشروع عام ٢٠٠٩، وهناك مشروع آخر للغاز يتم الإعداد له في الوقت الحاضر لنقل الغاز إلى الصين. لكن هذه الخطط سيعتمد نجاحها على قدرة روسيا على اكتشاف النفط في شرق سيبيريا وفي الشرق الأقصى وغيرها من المناطق، لأن الإنتاج الروسي في غرب سيبيريا وصل إلى ذروته، كما أن الاتحاد الأوروبي لن يدخر جهداً في السنوات القادمة لتقليل اعتماده على روسيا، أي أنه سيسعى إلى تنويع مصادر وارداته من النفط والغاز(١٧).

غير أن أخطر ما يمكن أن يحصل لروسيا وهي تحاول ان تستعيد عافيتها ومكانتها الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي هو أن يحصل انخفاض حاد في أسعار النفط في ظل اعتماد ميزانيتها على الإيرادات النفطية وارتفاع تكاليف إنتاج نفطها، الأمر الذي سيؤثر سلباً في مشروعاتها التنموية وصادراتها التي تعتمد على النفط كالبتروكيماويات والأسمنت وقدرتها على استقطاب الاستثمارات والتقنية في قطاعها النفطي خاصة المناطق الباردة في القطب الشمالي وبقية المناطق الواعدة في شرق سيبيريا(١٨).

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(١٧) Jan Horst Keppler, «Climate Change, Security of Supply and Competitiveness: Does Europe Have the Means to Implement its Ambitious Energy Vision,» in: Ibid., pp. 198-202.

(١٨) Gustafson, *Wheel of Fortune: Battle for Oil and Power in Russia*, pp. 487-488.

ثانياً: جمهوريات القوقاز

إذا كانت روسيا قد تجنبت أن يكون نفطها ساحة صراع جيوبوليتيكي بينها وبين الشركات الغربية وحكوماتها فإنها لم تستطع أن تمنع حدوث ذلك في جمهورياتها السابقة أو الجمهوريات الإسلامية المتاخمة لها، خاصة آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، وهي مناطق واعدة من حيث مخزون النفط والغاز. لذلك فقد أصبحت ميداناً للصراع الدولي حول من ينتج النفط والغاز وكيف وبأي طريق يتم نقلهما إلى الأسواق العالمية، وسنرى من خلال حديثنا عن كل من آذربيجان وكازاخستان الأهمية المتزايدة لمنطقة القوقاز في نظر الغرب، الذي يسعى إلى تنويع مصادر الطاقة لآلته العسكرية والمدنية وتغطية هذا الوجود بالادعاء بمحاربة الإرهاب، وروسيا التي لا ترغب في أن تحاط بدول مرتبطة بالمعسكر الغربي، والصين التي ترغب في إشباع شهيتها المتزايدة للنفط، وتركيا التي تود أن تنعش روابطها الإثنية مع هذه المنطقة، وإيران التي تسعى إلى إيجاد موطىء قدم لها في هذه الدول لاعتبارات أمنية واقتصادية.

وهذه الجمهوريات الثلاث ليس لها من مفهوم الجمهورية إلا الاسم؛ لأنها في الحقيقة تحكمها قيادات مستبدة تحولت بين ليلة وضحاها من قيادات ممثلة للنظام الشيوعي المنهار إلى نظم وراثية يرث فيها الابن السلطة عن أبيه، وهي تمتلك مجتمعة حوالى ٤ بالمئة من المخزون العالمي للنفط وكذلك ٤ بالمئة من المخزون العالمي للغاز، ولكنها تختلف في أحجامها السكانية ودرجة انفتاحها على العالم وكذلك في طبيعة اقتصاداتها. فآذربيجان التي يبلغ عدد سكانها ٨,٨ مليون نسمة بحسب بيانات ٢٠١٠ تعتبر أقدم هذه الجمهوريات من حيث إنتاج النفط، وإن كانت مواردها النفطية في تراجع حيث لا يزيد مخزونها النفطي حالياً على ٧ مليارات برميل ومخزونها من الغاز على ١,٣ تريليون متر مكعب، وتركمانستان هي أقلها سكاناً (٥,٢ مليون نسمة)، وأقلها مخزوناً نفطياً (٠,٦ مليار برميل نفط)، ولكنها في الوقت نفسه أكثر الدول الثلاث احتياطياً من الغاز، حيث يقدر مخزونها بحوالى ٨ تريليونات أمتار مكعبة وإن كانت عملية نقله إلى المستهلكين ليست بالسهلة.

أما كازاخستان فهي أكثر الجمهوريات الثلاث كثافة سكانية حيث يبلغ عدد سكانها حوالى ١٦,٣ مليون نسمة، وهي كذلك أكثرها مخزوناً نفطياً حيث إن لديها ٣٩,٨ مليار برميل نفط، وإن كان استخراجه يتصف بالصعوبة والتكلفة العالية، إضافة

إلى أنه يشتمل على مواد ملوثه للبيئة، وتمتلك كازاخستان كذلك ٩ ,١ ترليون برميل من الغاز[١٩].

ونظراً إلى ما تملكه هذه الجمهوريات من ثروة نفطية وغازية فليس مستغرباً أن تكون ميداناً للصراع بين الدول العالمية والإقليمية كما سيتضح من تحليلنا التالي لكل من آذربيجان وكازاخستان وهما الأهم بين الثلاث من حيث الثروة النفطية والموارد البشرية والتطور المؤسسي وتوافر البيانات كذلك.

١ ـ آذربيجان

كما بيَّنا في الفصل المتعلق ببدايات النفط، فإن آذربيجان كانت تنتج قبل مئة عام حوالى نصف نفط العالم ثم تراجع إنتاجها بعد ذلك حتى نهاية الحرب الباردة. وجدير بالذكر أن آذربيجان حاولت أن تستقل كجمهورية إسلامية خلال الحرب العالمية الأولى عندما حصلت الثورة البولشفية ولكن لينين كان يرى أن ثورته لن تستطيع الاستمرار من غير الاعتماد على نفط منقطة باكو الواقعة في آذربيجان. لذلك فقد أعاد احتلال هذه الجمهورية الإسلامية عام ١٩٢٠ ولكن الحكومات السوفياتية التي جاءت بعد الثورة ركزت اهتمامها على نفط روسيا خاصة في غرب سيبيريا وأهملت آذربيجان، إما لأسباب تتعلق بتوافر رأس المال أو مستوى التقنية أو عدم توافر البنية اللازمة لنقل النفط منها، ولكن سقوط المعسكر الاشتراكي وانفتاح هذه الجمهوريات على شركات النفط الغربية جدد فرصة التنقيب عن النفط في آذربيجان على الرغم من التخلف وعدم الاستقرار الذي بدأت تعانيه في سنوات الاستقلال الأولى كالحرب التي دارت بينها وبين أرمينيا على منطقة ناغورنو ـ كراباخ وما خلفته من مهجرين على الحدود وكذلك الصراعات الداخلية على الحكم[٢٠].

ولكن الرئيس حيدر علييف الذي كان ممثل الاستخبارات الروسية في آذربيجان ثم ترقّى ليصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي في موسكو، ثم تم عزله من كل المناصب أيام غورباتشوف، هذا الرجل استطاع أن يظهر فجأة على المسرح السياسي الآذربيجاني عام ١٩٩٣ كمنقذ من حالة الفوضى وتولى رئاسة الجمهورية

---

(١٩) Campaner and Gubaidullin, Ibid., pp. 97-98.

(٢٠) Steve LeVine, *The Oil and the Glory: The Pursuit of Empire and Fortune on the Caspian Sea* (New York: Random House, 2007), p. 209.

المستقلة وانتقل بذلك من معسكر الشيوعية والولاء لموسكو إلى شخص وطني أو «ابن آذربيجان» كما كان يقول. هذه الخلفية للرئيس الآذربيجاني كان لها أثر في سياساته المتعلقة بالامتيازات النفطية من حيث محاولته الحصول على التقنية والاستثمارات الغربية من غير توتير لعلاقته بجارته الكبيرة روسيا. ففي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٤ جمع الرئيس علييف عدداً من الدبلوماسيين ومديري شركات النفط الأجنبية في قصره في باكو لتوقيع ما أطلق عليه «صفقة القرن»، وقد كان الموقعون على هذا الاتفاق هم عشر شركات نفط أجنبية تمثل ست دول، إضافة إلى شركة نفط جمهورية آذربيجان، وكانت هذه الاتفاقية عبارة عن عقد مشاركة في الإنتاج قيمته ٧,٤ مليارات دولار ومدته ثلاثون عاماً وذلك من أجل تطوير ثلاثة حقول هي: أزيري، شيراق، والحقل الواقع في المياه العميقة والمسمى غونشلي، ويمثل هذا الحقل حوالى ٨٠ بالمئة من إنتاج آذربيجان[٢١].

وقد كان في مقدمة شركات النفط الغربية شركتا «BP» و«Amoco» أما روسيا فقد كانت ممثلة بشركة «Lukoil» وانضمت إلى هذا التكتل لاحقاً الشركة اليابانية «Itochu». وكان عقد المشاركة في الإنتاج الذي أخذت به آذربيجان يعطي شركات النفط درجة من الحرية في تحديد التكاليف وغيرها، إلا أن آذربيجان لم تكن في موقف تفاوضي قوي، فقد كانت في حاجة إلى تطوير مؤسساتها القانونية، وكانت في حاجة إلى أموال وتقنية شركات النفط العالمية، كما أنها كانت في حاجة إلى اعتراف الدول الغربية بكيانها الجديد والمهدد من أكثر من طرف.

غير أن الإشكالية الأكبر كانت تتعلق بكيفية نقل نفط حقل غونشلي الذي يبعد عن الشاطئ حوالى ٧٥ ميلاً إلى أسواق النفط العالمية بعد إخراجه إلى الشاطئ، فلو استثنينا النقل بعربات القطار كما كان يحصل في القرن التاسع عشر لأنها طريقة لا تساعد على نقل كميات كبيرة، فإن هذا يعني أنه لا بد من مد خط أنابيب، وكان هناك خياران في هذه الحالة:

أولهما استخدام الخط الذي كان موجوداً عندئذ وهو الخط الذي يمر عبر الأراضي الروسية، وهذا ما كانت تتطلع إليه روسيا لأنه يحقق لها مكاسب اقتصادية

(٢١) Birgit Brauer, «Foreign Direct Investors and National Politics,» in: Andreas Heinrich and Hieko Pleines, eds., *Challenges of the Caspian Resourc Boom* (London: Palgrave Macmillan, 2012), p. 165.

واستراتيجية ويزيد نفوذها على آذربيجان، وهو أمر يعيد إلى ذاكرة أهل آذربيجان تاريخ التبعية للاتحاد السوفياتي الذي تركوه خلفهم. كما إن هذا الخط لم تكن تحبذه شركات النفط الغربية ودولها لأنه يجعل كميات النفط والغاز المصدرة إليها تحت رحمة الروس الذين لن يترددوا في استخدامه في صراعهم مع أوروبا خاصة.

أما المسار **الآخر** الذي كان مطروحاً فهو أن يتم إنشاء خط أنابيب في اتجاه ولاية جورجيا ثم إلى البحر الأسود ثم يتم نقل النفط بالشاحنات عبر البوسفور إلى البحر المتوسط. وهذا الخط كانت له كذلك بعض المحاذير؛ منها: عدم الاستقرار الذي تعانيه جورجيا التي تتصف علاقاتها بروسيا بتوتر دائم وهو كذلك أكثر كلفة.

ولكن صراع الأطراف المختلفة لم يسمح باختيار خط روسيا أو جورجيا، أي أن الاعتبارات الاقتصادية لم تكن وحدها التي حددت طبيعة القرار، وإنما تم الاتفاق على اختيار الخطين معاً لإرضاء جميع الأطراف. وقد تم تبرير هذا القرار بأنه نوع من التنويع يؤمن استمرار ضخ النفط في حالة تعطل أحد الأنبوبين كما أنه يعطي حكومة آذربيجان وشركات النفط موقفاً تفاوضياً أقوى في مواجهة كل من روسيا وجورجيا.

ومع حلول عام ١٩٩٩ كان النفط الآذربيجاني يتدفق عبر روسيا وجورجيا، إلا أن تجدد الحرب في الشيشان أدى إلى تعطيل الخط الروسي وظل الاعتماد على خط جورجيا وحده. هذا في ما يتعلق ببدايات التصدير، غير أنه مع بداية القرن الواحد والعشرين كانت التقنية المتطورة قد أوجدت قناعة لدى شركات النفط العاملة في آذربيجان أن هناك كميات كبيرة من النفط يمكن استخراجها ولكن نقلها يحتاج إلى خط أنابيب جديد. وهكذا كانت بداية بناء خط الأنابيب الذي ينطلق من باكو في آذربيجان ويمر بتبليسي في جورجيا ثم ينتهي في منطقة ميناء سيهان التركي على البحر المتوسط وهو ما يعرف باسم «BTC» اختصاراً، وهي الأحرف الأولى للمدن التي يمر بها وهي باكو - تبليسي - سيهان. وعلى الرغم من أن هذا الخط يعتبر أطول خط أنابيب في العالم وتكاليفه كانت باهظة وآثاره البيئية غير معلومة، وقد حدث تردد في البداية حول إنشائه، وطالت فترة المفاوضات بين الأطراف المختلفة، إلا أن هذا الخط الذي يعبر حوالى ١٥٠٠ نهر وممر مائي ومرتفعات جبلية ويختفي تحت الأرض لمسافة تقدر بحوالى ١٧٦٨ كم، قد تمت الموافقة عليه وكلف ٤ مليارات دولار وتم إنجازه في أربع سنوات، وقد وصلت أول دفعة نفط عبره إلى ميناء سيهان التركي في صيف عام ٢٠٠٦ وكان في استقبال هذه الشحنة من النفط جمع غفير بينهم إلهام علييف الرئيس الجديد

لآذربيجان الذي تولى الحكم بعد موت أبيه حيدر الذي لم يعش ليرى تدشين الخط الذي وقّع على إنشائه. وقد أكد إلهام عندما تولى الرئاسة بعد أبيه أهمية النفط لآذربيجان بقوله «إننا نحتاج إلى النفط لتحقيق أهم هدف لنا وهو إيجاد دولة حقيقية»[٢٢].

وما يؤكد ضخامة هذا المشروع مساهمة حوالى ١٥ بنكاً تجارياً وسبع مؤسسات لتأمين السيولة وثلاث مؤسسات مالية دولية في توفير ٧٠ بالمئة من تكاليف المشروع البالغة ٤ مليارات كما ذكرنا سابقاً[٢٣]. وجدير بالذكر أن العمر المتوقع لنفط آذربيجان لا يزيد على ١٨,٥ سنة إلا أن خط الأنابيب الذي أنشأته سيظل يمثل حلقة وصل بين منطقة القوقاز والدول المستهلكة للنفط والغاز. وقد بدأت دول كروسيا وكازاخستان في السنوات الأخيرة بتصدير بعض نفطها عبر هذا الخط. ولا شك في أن هذا سيولد إيرادات لآذربيجان كذلك[٢٤]. وقد تم إنشاء خط موازٍ لخط باكو - تبليسي - سيهان لنقل الغاز، ولكنه لم يواجه كثيراً من المصاعب بسبب الخبرة المتراكمة من إنشاء خط أنابيب النفط، وعرف هذا الخط الذي ينقل الغاز بخط جنوب القوقاز[٢٥].

وقد ارتفع إنتاج آذربيجان من النفط من حوالى ٣١٥ ألف برميل في اليوم عام ٢٠٠٢ إلى حوالى مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٠، ثم بدأ في التراجع بعد ذلك ليصل إلى ٩٣٢ ألف برميل في اليوم عام ٢٠١٢ ثم إلى حوالى ٨٨١ ألف برميل في اليوم عام ٢٠١٣. وبالمثل كانت ذروة الصادرات النفطية لآذربيجان في عام ٢٠١٠ حيث كانت تعادل حوالى ٩٠٨ آلاف برميل في اليوم ثم تراجعت بعد ذلك إلى حوالى ٧٣٨ ألف برميل في اليوم عام ٢٠١٣[٢٦].

٢ - كازاخستان

لم يكن إهمال الاتحاد السوفياتي لجمهورية كازاخستان أقل منه لجمهورية آذربيجان، على الرغم من أن مساحة الأولى تعادل تقريباً مساحة الهند، ولكن الحكومة السوفياتية اكتفت بالاعتماد عليها كمصدر للموارد الطبيعية والمواد الغذائية ولإنتاج

---

(٢٢) *Washington Post*, 4/10/1998.

(٢٣) Gavin Bridge and Philippe Le Billion, *Oil* (Cambridge, MA: Polity Press, 2012), p. 63.

(٢٤) Brauer, «Foreign Direct Investors and National Politics,» p. 164.

(٢٥) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, p. 64.

(٢٦) «Azerbaijan,» U.S Energy Information Administration (EIA), Country Analysis Briefs (1 August 2014).

السلاح ولم تطور صناعتها النفطية لأسباب كثيرة، منها بدائية التقنية الروسية وعدم توافر الاستثمارات الكافية. ولكن فترة رئاسة غورباتشوف شهدت توقيع عقد اكتشاف مع شركة شيفرون الأمريكية بعد أن اتضح أن حقل «تنجيز» يقدر مخزونه النفطي بحوالى ٢٠ مليار برميل، ما يجعله من بين أكبر عشرة حقول في العالم(٢٧).

فمع بداية تفكك الاتحاد السوفياتي استطاع رئيس وزراء الجمهورية السابق نور سلطان نازاربييف أن يصبح رئيساً لجمهورية كازاخستان المستقلة، وكما غيّر حيدر علييف في آذربيجان قبلته من الحزب الشيوعي في موسكو إلى الولاء لوطنه، قام نازاربييف بإعلان انتمائه إلى وطنه، وفي عام ١٩٩٣ دخلت حكومة كازاخستان في عقد مشترك بنسبة ٥٠:٥٠ مع شركة شيفرون الأمريكية لتطوير **حقل تنجيز**، وبسبب الإنتاج من هذا الحقل زاد إنتاج كازاخستان بثلاثة أضعاف ما بين الاستقلال وعام ٢٠١٠ حيث وصل الإنتاج إلى ٨١,٦ مليون طن أو ما يعادل ٢,١ بالمئة من الإنتاج العالمي في تلك السنة، وتخطط كازاخستان لزيادة إنتاجها إلى ١٣٠ مليون طن من النفط عام ٢٠٢٠ وذلك بسبب توقعات بدء الإنتاج من الحقل الآخر وهو كاشاغان في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يضع هذا الإنتاج كازاخستان في قائمة أول عشر دول منتجة. كما إن العمر المتوقع لنفط كازاخستان بحسب إنتاج عام ٢٠١١ حوالى ٦٢,١ سنة(٢٨).

وقد شهدت السنوات الأخيرة بعض محاولات تقليص نفوذ شركات النفط الأجنبية بزيادة سيطرة الحكومة على قطاع النفط. فقد أشار الرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف في أكثر من مناسبة إلى أن شركات النفط الأجنبية ليست حريصة على تطوير اقتصاد كازاخستنان، وأن جل اهتمامها هو تحقيق الأرباح وتحويلها إلى شركاتها الأخرى. لذلك قال الرئيس الكازاخستاني في خريف عام ١٩٩٧ إن الأجانب لن يُسمح لهم بشراء أكثر من ٣٠ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة من الشركات الكبيرة. وقد كانت هذه الخطوة استجابة كذلك لشعور شعبي متزايد بأن سياسات التخصيص التي تبنتها الحكومة في سنوات الاستقلال الأولى كانت بمثابة التضحية بمستقبل الموارد الطبيعية للدولة، وهكذا بدأت عملية التحويل التدريجي لعقود المشاركة إلى عقود خدمات. وقد ساعد حجم موارد كازاخستان على تقوية موقفها التفاوضي تجاه الشركات العالمية

---

(٢٧) LeVine, *The Oil and the Glory: The Pursuit of Empire and Fortune on the Caspian Sea*, pp. 93-94.

(٢٨) Brauer, «Foreign Direct Investors and National Politics,» p. 167.

بينما لم تستطع آذربيجان تحقيق ذلك لأن مواردها من النفط والغاز أقل من موارد كازاخستان. وقد أدت هذه الصحوة لدى الحكومة الكازاخستانية نحو مزيد من التوطين للقطاع النفطي إلى إصدار عدد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في الأعوام التالية، وقد أدت سياسات التوطين هذه إلى بعض التوتر في علاقة الحكومة مع شركات النفط الأجنبية؛ إلا أنها لم تؤثر في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تساوي في المتوسط حوالى ١,٩ مليار دولار في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٤، ثم ارتفعت إلى ٦,٤٦ مليار دولار في السنة خلال السنوات ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، ثم وصلت إلى أوجها في عام ٢٠٠٨ بحوالى ١٤,٣٢ مليار دولار[٢٩].

لكن تشغيل الحقل المذكور بطاقة عالية كان يتطلب إنفاق مليارات من الدولارات لتطويره وتوفير وسائل نقل نفطه. وقد تم توقيع عقد للتنقيب عن النفط بين الحكومة المستقلة في كازاخستان وشركة شيفرون على أساس المناصفة في ملكية الحقل حتى تتم تغطية تكاليف تطوير الحقل ثم تحصل الحكومة بعد ذلك على ٨٠ بالمئة من الإيرادات. وقد اتُّفق على أن تستمر شركة شيفرون في تغطية النفقات الاستثمارية التي قُدِّرت بحوالى ٢٠ مليار دولار وعندما تبدأ الحكومة في الحصول على إيرادات من الحقل تقوم عندئذ بتغطية نصيبها من التكاليف.

وقد واجهت شركة شيفرون كثيراً من التحديات في تطوير هذا الحقل بعضها يتعلق بالتقنية وبعضها يتعلق بضعف البنية الأساسية في منطقة الحقل وبعضها الآخر يتعلق بإشكالية نقل النفط إلى الأسواق العالمية. فخط الأنابيب الذي يبلغ طوله حوالى ٩٣٥ ميلاً سيتجه من كازاخستان شمالاً وينحرف غرباً في أعلى بحر قزوين وبعد ذلك يتجه غرباً لمسافة تصل إلى ٤٥٠ ميلاً ليصل إلى الميناء الروسي نوفورسيسك على الساحل الشمالي للبحر الأسود، ومن هناك سيتم نقل النفط بالشاحنات عبر ممر البوسفور إلى البحر المتوسط.

وكما إن خط الأنابيب في آذربيجان كان مثار صراع جيوبوليتيكي بين الأطراف المختلفة التي كانت تحاول أن تحقق مكاسب في مواجهة بعضها البعض، فإن الأمر نفسه قد تكرر في عملية اتخاذ القرار المتعلق بخط أنابيب كازاخستان. وكانت الأطراف الرئيسية في هذا الصراع هي كازاخستان وروسيا والولايات المتحدة والصين وحتى

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٦٨ ـ ١٧٠.

سلطنة عمان. ولم تكن شركة شيفرون طرفاً في عملية بناء خط الأنابيب لأنها رأت أن بناء الخط هو مسؤولية حكومة كازاخستان، أو كما قال ريتشارد ماتزكي، ممثل شركة شيفرون: «شعرنا أن خط الأنابيب سيكون «أصل وطني، وسيكون هناك اعتراض لتملك الأجانب عبر الحدود الروسية».

ونتيجة لذلك لجأت حكومة كازاخستان إلى تاجر نفط هولندي يدعى جون دوس لبناء خط الأنابيب بمساعدة سلطنة عمان، وقد كسب دوش ثقة حكومة كازاخستان لأنه قد سبق ووفر تمويلاً عمانياً لها خلال الأشهر الأولى من استقلالها. وقد تعهد المسؤول العماني بتوفير المال لتأسيس تكتل خط أنابيب بحر قزوين ولكن شركة شيفرون أدركت أن دوس سيكون له نفوذ على خط الأنابيب الجديد وسيحقق أرباحاً هائلة، ما أدى إلى نزاع طويل استمر ست سنوات. وكانت روسيا كذلك طرفاً فيه لأنها كانت ترى أنها هي التي بدأت عملية تطوير حقل «تنجيز» وأن الأمريكان يستخدمون شركة شيفرون كوسيلة لمحاصرة روسيا، حتى إن بوريس يلتسن قال لنزارباييف في أحد لقاءاتهما: «أعطني حقل تنجيز»، فرد عليه نزارباييف قائلاً: «حسناً: إذا كانت روسيا ستعطينا مقاطعة أورينبيرغ التي كانت عاصمة كازاخستان يوماً ما»[٣٠].

هذا الحوار يدل على سبب آخر دفع الرئيس نزار إلى الغرب إضافة طبعاً إلى المال والتقنية، وهو تخوفه من الأطماع الروسية ورغبته في الحفاظ على استقلال كازاخستان عن روسيا مع الحفاظ على علاقات جوار جيدة في الوقت نفسه. وهكذا استمرت لعبة شد الحبل بين الرئيس نزارباييف الذي يحاول أن يحصل على إيرادات النفط لبناء دولته، وبين روسيا والغرب ودوس الذي يحاول كل منهم أن يكون له النصيب الأكبر من الهمينة على هذا النفط.

في هذه الأثناء مات نائب رئيس الوزراء العماني الذي كان يدعم دوس في حادثة سيارة وخفضت عمان تأييدها لدوس في الوقت الذي بدأت فيه الشركات الغربية تتوجس خيفة من تقديم التمويل لدوس. وهكذا وجد هذا الأخير نفسه مضطراً إلى الانسحاب من المشروع كلياً. أما إقناع روسيا بقبول مرور خط الأنابيب في أراضيها فقد قام به آل غور نائب الرئيس الأمريكي وذلك في إطار بعض الاتصالات الدبلوماسية مع السماح لشركة النفط الروسية «Lukoil» وشريكتها الأمريكية «Arco» بشراء أسهم في

(٣٠) Nursultan Nazarbayev, *The Kazakhstan Way*, Translated by Jan Butler (London: Stacey International, 2008), pp. 95-96.

حقل تنجيز. أما إنشاء خط الأنابيب فقد تم عن طريق شركة «Mobile» مقابل شرائها ربع حقل النفط بحوالى مليار دولار. وفي عام ١٩٩٦ تم توقيع اتفاق جديد تم بموجبه إعطاء شركات النفط شراكة مناصفة مع الروس وكازاخستان وعمان، فدفعت شركات النفط حوالى ٢,٦ مليار دولار لإنشاء خط الأنابيب وتم الاتفاق على تأمين النفط عبر المناطق المختلفة. وفي عام ٢٠٠١ مرت أول شحنة من النفط في خط الأنابيب الجديد؛ وبذلك تم توصيل نفط كازاخستان إلى الأسواق العالمية. وقد ارتفع الإنتاج من حقل تنجيز بحسب إحصاءات عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٦٠٠ ألف برميل أو حوالى عشرة أضعاف ما كان عليه قبل خمسة عشر عاماً[٣١].

إضافة إلى حقل تنجيز، هناك حقل كاشاغان الذي يعتبر أكبر حقل نفط تم اكتشافه في العالم منذ عام ١٩٦٨، ويقع على بعد ٥ أميال من الشاطئ في شمال شرق بحر قزوين. وقد وقّع عدد من شركات النفط الغربية عقداً مع حكومة كازاخستان عام ١٩٩٧ لتطوير هذا الحقل، حيث تم في عام ٢٠٠٠ فعلاً الحصول على النفط فيه، وقدر مخزون هذا الحقل بحوالى ١٣ مليار برميل، ولكن الخلافات بين شركات النفط بعضها مع بعض وبينها وبين حكومة كازاخستان، وكون هذا الحقل يقع على بعد ميلين ونصف تحت البحر ويقع تحت ضغط مرتفع وترافقه كذلك كمية من غاز الهيدروجين سلفيد، قد أخر مشروع هذا الحقل أكثر من عشر سنوات عن موعده ومن المتوقع أن يكتمل في عام ٢٠١٣ مع زيادة تكاليف المرحلة الأولى إلى حوالى ٤٠ مليار دولار، غير أنه من المتوقع، عند اكتماله، أن يضيف حوالى مليون ونصف مليون برميل في اليوم إلى المعروض من النفط[٣٢].

وقد انضمت الصين إلى الشركاء المساهمين في تطوير هذا الحقل عام ٢٠١٣ بمبلغ قدره ٥ مليارات دولار.

إن هذا التنويع في الشركات من الغرب والشرق هو بلا شك أفضل للدولة المنتجة لأنه يساعد على مزيد من الشفافية ويقلل قدرة الحكومات الغربية على التأثير في قرارات الدولة المنتجة كما كانت تفعل في عهد الأخوات السبع[٣٣].

---

(٣١) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, pp. 71-72.

(٣٢) *Petroleum Intelligence Weekly* (18 October 2010).

(٣٣) Cullen S. Hendrix and Marcus Noland, *Confrontinmg the Curse: The Economics and Geopolitics of Natural Resource Governance* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2014), pp. 142-143.

وبحسب آخر البيانات المتوافرة تأتي كازاخستان في المرتبة الثانية بعد روسيا في إنتاج دول بحر قزوين، حيث وصل إنتاجها إلى حوالى ١,٧٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢، وارتفع إلى حوالى ١,٧٩ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ٣,٥ بالمئة على الإنتاج عام ٢٠١٢[٣٤].

---

(٣٤) «BP Statistical Review of Wordl Energy,» p. 8.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل الخامس عشر

حروب النفط

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

منذ أن أصبح النفط سلعة استراتيجية تعتمد عليها حياة البشر في السلم والحرب لم تتوقف النزاعات بصورها المختلفة بين الدول وداخل هذه الدول من أجل السيطرة على هذه الثروة. وقد رأينا في الفصول السابقة كيف أدى النفط دوراً محورياً في كثير من الحروب، وبخاصة الحربان العالمية الأولى والثانية، سواءٌ كمصدر للوقود أو وسيلة لانتصار طرف على آخر عن طريق احتكار مرافقه أو تدميرها في حالة وقوعها في يد الخصم. ولقد تحدثنا كذلك عن الأساليب التي استخدمتها شركات النفط وحكوماتها لإحكام سيطرتها على الثروة النفطية منذ اكتشافها. وقد تنوعت هذه الأساليب من المقاطعة والحصار في أمريكا اللاتينية، إلى إسقاط حكومة الدكتور مُصدق في إيران في الخمسينيات من القرن الماضي، إلى الاحتلال والتجزئة كما حصل في الوطن العربي، إلى القلاقل التي عانتها كثير من الدول المنتجة للنفط كنيجيريا وإندونيسيا بسبب سيطرة الحكومة المركزية على إيراداته وعدم تنمية الأقاليم المنتجة له، ما دفع بهذه الأقاليم أو بشرائح منها إلى التمرد وحمل السلاح في وجه الحكومات المركزية، وقد نتج من هذه المواجهة بين الحكومات والمناطق المنتجة كثير من القتل والتعذيب والدمار.

ولم تكن شركات النفط العالمية بعيدة من هذه الأحداث، حيث كانت تقف عادة مع الحكومات المستبدة ضد شعوبها. ففي إقليم «أشي» المنتج للغاز في إندونيسيا كان الجيش يستخدم معدّات شركة إكسون موبيل ليحفر المقابر الجماعية للمعارضين من أبناء الإقليم الذين ثاروا على الحكومة المركزية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي مطالبين بنصيب عادل من ثروة الغاز التي ينتجها إقليمهم[1].

وفي هذا الفصل سنركز على بعض الأمثلة من أشكال العنف الذي عاشته المنطقة العربية منذ أكثر من أربعين عاماً وعلاقته بالنفط، وسيتضح للقارئ أن هذا العنف سواء

---

(1) Steve Coll, *Private Empire: ExxonMobile and American Power* (New York: Penguin Books, 2013), pp. 93-121.

كان تهديداً باستخدام القوة كما حصل في سبعينيات القرن الماضي، أو بإشعال الحروب كما حصل في حرب الكويت، أو باحتلال دول أخرى كما حصل للعراق، أو بتمويل الانقلابات العسكرية على حكومات منتخبة كما حصل في مصر بعد الربيع العربي؛ هي كلها صور من العنف الذي حال دون استقرار المنطقة وازدهارها. ولا يتحمل الغرب وحده مسؤوليته وإنما تشاطره فيه النظم الاستبدادية في وطننا العربي سواء كانت ثورية أو وراثية. فلم يعد مقبولاً أن تتنصل هذه الأنظمة الاستبدادية بكل أطيافها في الوطن العربي من مسؤوليتها عمّا أصاب الوطن العربي من تجزئة ودمار طال البشر والحجر وجعل هذه الأمة عالة على بقية الأمم بعد ان كانت رائدة لها.

ولا بد لأبناء هذه المنطقة من أن يحفروا في ذاكرتهم الدروس والعِبر من هذه الحروب التي طالما أُخرجت بأقنعة مختلفة منها الإنساني ومنها القومي ومنها الإسلامي، حتى تكشّفت الحقائق واتضح أنها لم تكن في الحقيقة حروباً من أجل أهداف سامية كبناء حاضر الأمة ومستقبلها وإنما هي حروب من أجل النفط أو السلطة أو الطائفة أو الحزب أو الأسرة. وعسى أن يكون في كشفنا لهذه الحقائق عِبراً يستفيد منها أبناء هذه الأمة، ليس فقط لتجنب تكرارها وإنما لمعرفة الصديق من العدو قبل الدخول في صراعات تدمر المنطقة وتحقق مكاسب الدول الأخرى سواء في المنطقة أو خارجها.

وجدير بالذكر هنا أن هناك أدبيات جديدة بدأت تؤكد ما ذكرناه سابقاً من أن النفط تعدَّت نقمته حدود الدولة نفسها لأنه أصبح يمثل محفزاً للنظم الاستبدادية التي لا تخضع لمساءلة شعبية على خوض الحروب بأشكالها خارج حدودها وداخلها في مواجهة شعوبها ومن أجل إجهاض فرص التحول إلى مجتمع تسوده الحرية والعدالة(٢).

أولاً: التهديد بالاحتلال

عندما نشبت حرب تشرين/ أكتوبر عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ظهرت إشاعات بأن الغرب كان يدرس إمكان احتلال آبار النفط العربية ثم تم نفي هذه الإشاعات. ولكن الوثائق والتصريحات اللاحقة أكدت أن الغرب قد فكر جدّياً في احتلال تلك الآبار عندما ارتفعت أسعاره وفقدت شركات نفطه السيطرة على القرار المتعلق بالتسعير والإنتاج. علماً أن كثيراً من العقلاء في الغرب كانوا غير مقتنعين

(٢) Jeff D. Colgan, *Petro-Aggression: When Oil Causes War* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013), pp. 16-40.

بالمبررات التي تطرحها القيادات السياسية لتهديدها بإعلان الحرب على الدول المنتجة. ولنضرب بعض الأمثلة على منطق هؤلاء القوم في الدفاع عن وجهة نظرهم كما تشير إليه أدبياتهم، حتى يتبين للقارئ أن القضية هي ليست مسألة الحصول على النفط بأسعار معقولة وإنما الرغبة في السيطرة على هذه الثروة واستنزافها من غير أدنى اعتبار لانعكاسات ذلك على مستقبل الدول المنتجة، واستخدامها كوسيلة في الصراع الجيوسياسي بين الدول الكبرى.

ففي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٤ كان الرئيس الأمريكي فورد يتحدث إلى مؤتمر الطاقة المنعقد في ديترويت وكان من بين ما قاله هو: «عبر التاريخ كانت الأمم تحارب من أجل المكاسب الطبيعية كالماء والغذاء...»[٣].

وفي آذار/ مارس عام ١٩٧٥ نشرت مجلة **هاربرز** الأمريكية مقالة بعنوان «السيطرة على النفط العربي: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تكسر قبضة الكارتل النفطي على العالم؟»، وقد استخدم كاتب المقالة اسماً مستعاراً هو «مايلز أغنوتوس» أو الجندي المنعزل باللاتينية. وأكدت المجلة أن المؤلف أغنوتوس هو اسم مستعار لأستاذ ومستشار عسكري يقيم في واشنطن وله علاقات خاصة وحميمة مع قيادات أمريكية كبيرة. ويبدأ الكاتب مقالته بلغة تحريضية واضحة يتهم فيها الدول الصناعية بالموقف الضعيف والمهادن أمام الدول المنتجة التي أضرّت بالمصالح الحيوية للدول الصناعية والنامية، وقد كانت سبباً رئيسياً في التضخم الذي عاناه الغرب. ويستبعد في الوقت نفسه إمكان حل هذه المشكلة بترشيد الاستهلاك أو باكتشافات جديدة وكأنه يمهد للنتيجة التي يريد أن يصل إليها ويرسخها في ذهن القارئ، وذلك بقوله في الصفحة الثالثة من مقالته: «إن الهدف ليس فقط الحصول على بعض النفط (كما هو متوافر في حالة نيجيريا وفنزويلا) ولكن الهدف هو تفكيك الأوبك. لذلك فلا بد من استخدام القوة بصورة انتقائية لاحتلال احتياطيات النفط الكبيرة والمركزة التي يمكن إنتاجها بسرعة لإنهاء النقص المصطنع وتقليل الأسعار. وعندما يصبح المنتجون في مواجهة مستهلكين مسلحين بالقوة العسكرية ويحتلون حقولاً نفطية واسعة التي سيؤدي الإنتاج منها إلى انخفاض سعر البرميل إلى ٥٠ سنتاً، هذا الواقع سيدفع بأغلب المنتجين إلى القبول بسعر يصل إلى أربعة أو خمسة أضعاف هذا السعر ولكنه سعر أقل بست مرات من السعر الحالي. من أجل تحقيق هذه الغاية هناك هدف واحد يجب التوجه إليه:

---

(٣) *Business Week* (28 September 1975), p. 116.

السعودية»[٤]. وقد يكون أفضل رد على مضمون المقالة السابقة هو ما كتبه أحد الباحثين الغربيين عندما علّق على فكرة استخدام القوة للسيطرة على النفط بقوله: «إننا نعلِّم أبناءنا أن لا يسرقوا ونفعل ذلك ليس فقط لمنعهم من السرقة كأطفال وإنما كذلك لينشَأوا رجالاً لا يسرقون. فكيف إذاً يمكن السماح لعدد من هؤلاء الرجال أن يسرقوا بعد أن يسيطروا على الحكومة»[٥].

وبغضِّ النظر عن رأينا في ما طرحه كاتب المقالة السابقة حول استخدام العنف فإن هناك من يعتقد أنه هنري كيسنجر نفسه، والذي يؤكد هذا الرأي هو أن هنري كيسنجر صرَّح لمجلة **بيزنيس ويك** في ١٣ آذار/ مارس عام ١٩٧٥ بما يشبه ما قاله مايلز أغنوتوس وإنْ بأسلوب أذكى حيث قال: «القوة العسكرية لا ينبغي استخدامها في حالة الاختلاف على الأسعار»، وأضاف قائلاً: «غير أنه يمكن التفكير فيها في حالة تعرض العالم الصناعي لحالة اختناق»[٦]. وهكذا أصبح استخدام القوة العسكرية للسيطرة على الثروة النفطية مبرراً في رأي كيسنجر وترك التوقيت يتحدد بكلمة مطاطة كـ «اختناق». بعد ذلك بأربعة أشهر تقريباً تبعه وزير الدفاع الأمريكي عندئذ، جيمس شلينسغر، بتهديد مشابه في لقاء له مع مجلة **يو أس نيوز أن ورلد ريبورت**[٧].

وبعد احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان عام ١٩٧٩ وإعلان كارتر استراتيجيته التي نصت على استعداد الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها في الخليج، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، أمر بتشكيل قوة الانتشار السريع التي كانت مجهزة لاحتلال أي منطقة في العالم وأصبحت خلال إدارة ريغان دائمة وأُطلق عليها اسم القيادة الوسطى التي كانت موازنتها لعام ١٩٨٥ بحسب بعض المصادر تقدر بحوالى ٥٩ مليار دولار، وكان حوالى٤٧ ملياراً منها لتأمين النفوذ الأمريكي في دول الخليج وحدها[٨]. غير أن هذه التهديدات وغيرها لم تظل تهديدات أو حرباً نفسية على الدول

---

(٤) Miles Ignotus, «How the U.S Can Break the Oil Cartel's Srtanglehold on the World,» *Harper's Magazine* (March 1975).

(٥) David R. Hendrson, «Do Governemnts Need To Go to War for Oil?,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), p. 142.

(٦) «Kissinger on Oil, Food, and Trade,» *Business Week* (13 January 1975), p. 69.

(٧) «Now a Tougher U.S: Interview with James R. Sclesinger, Secretary of Defense,» *US News and World Report* (26 May 1975), pp. 26-27.

(٨) Earl C. Ravenal, *Defining Defense: The 1985 Military Budget* (Washington, DC: Cato Institute, 1984), p. 17, Quoted in: David Isenberg, «The Rapid Deployment Force: The Few, the Futile, the Expendable,» *Cato Policy Analysis*, no. 44 (8 November 1984).

المنتجة كما كان يعتقد البعض وإنما تحولت في السنوات اللاحقة إلى ممارسات فعلية، خاصة منذ احتل العراق الكويت عام ١٩٩٠.

ثانياً: تحرير الكويت

ليس هناك عاقل يمكن أن يقبل بقيام دولة عربية بالسيطرة على دولة أخرى مهما كانت مبررات هذا السلوك، وبالتالي فإننا نؤكد منذ البداية بأننا نعتقد أن قيام النظام العراقي باحتلال الكويت عام ١٩٩٠ كان سلوكاً لا يمكن قبوله من منظور قومي أو إسلامي أو إنساني، ولا يمكن تبريره من منطلق الحرية أو الوحدة أو العدالة لأنه كان كارثياً بكل المعايير على الوطن العربي، حيث أحدث ولأول مرة شرخاً بين الشعوب العربية نفسها بعد أن كانت الخلافات بين الحكومات وحدها كما كان يحصل في السابق[٩].

ولا شك في أن الطبيعة الاستبدادية للنظام العراقي السابق جعلت قراراته لا تخلو من التبسيط وقِصر النظر. ومن الأمثلة على ذلك التصريح الذي أدلى به سعدون حمادي للتلفزيون العراقي بعد احتلال الكويت والذي أكد فيه أن «هذا الاحتلال سيساعد العراق على تسديد ديونه في فترة تتفاوت ما بين سنتين وأربع»، أما صدام حسين فقد صرح بعد الاحتلال قائلاً: «لدينا ٢٠ بالمئة من المخزون النفطي العالمي ولذلك فإن الحصار سيتم رفعه ليس من أجل عيوننا ولكن من أجل النفط»[١٠].

غير أننا لا نبرئ كذلك القيادات الخليجية من المسؤولية لأنها أعطت النظام العراقي مبرراً بسبب سياساتها اللاعقلانية في ظل ظروف استثنائية. وهكذا أدت الحسابات الخاطئة من الطرفين خلال تلك الفترة إلى تطورات كانت لها آثار في مسار المنطقة بأكملها. فالعراق الذي خرج من حرب السنوات الثماني مع إيران كان اقتصاده على حافة الانهيار وكان يستورد ما قيمته ١٢ مليار دولار سلعاً مدنية وما قيمته ٥ مليارات دولار سلعاً عسكرية، في الوقت الذي كانت إيراداته النفطية لا تزيد على ١٣ مليار دولار في السنة[١١]. في الوقت نفسه كانت ديون العراق الخارجية تقدر بحوالى

---

(٩) Colgan, *Petro-Aggression: When Oil Causes War*, pp. 90-122.

(١٠) Luis Martinez, *The Violence of Petro-Dollar Regimes: Algeria, Iraq, and Libya* (New York: Columbia University Press, 2012), p. 50.

(١١) Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, 2nd ed. (Boulder, CO: Westview Press, 2003).

١٥٠ مليار دولار، منها ٥٠ ملياراً للدول الغربية وروسيا بينما كان المبلغ المتبقي هو للدول العربية خاصة الخليجية منها[١٢]. وكان العراق كذلك يعاني تراجع إيراداته النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط إلى حوالى ١١ دولاراً للبرميل مع صيف عام ١٩٩٠[١٣]. هنا بدأ صدام يتهم الكويت والإمارات بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وإغراق السوق بالنفط للضغط عليه[١٤]. وقد يكون ذلك لأنه توقع من هاتين الدولتين أن تقدرا الظروف التي خرج بها العراق من حربه مع إيران وأن تخفضا إنتاجهما حتى يستمر العراق بزيادة إنتاجه من غير تراجع في أسعار النفط.

وعلى الرغم من أن كثيراً من المراقبين لا يعتقدون أنه كانت هناك مؤامرة من أي نوع، إلا أن تذمُّر صدام كان له ما يبرره كذلك. فخلال تلك الفترة كانت منظمة الأوبك عاجزة عن الالتزام بالحصص التي فرضتها على أعضائها، إذ كانت تنتج ما يقارب ٢٦ مليون برميل في اليوم في الوقت الذي كان فيه إجمالي الإنتاج المتفق عليه هو ٢٤ مليون برميل في اليوم، وكانت الكويت والإمارات مسؤولتين عن حوالى ٨٠ بالمئة من هذا التجاوز في الإنتاج[١٥]. كما أن صدام اتهم الكويت بأنها كانت تضخ نفطاً من حقل جنوب الرميلة الواقع على الحدود العراقية ـ الكويتية بهدف تقليل الضغط في هذا الحقل وحرمان العراق الاستفادة منه[١٦].

ولم تتوقف المناوشات خلال هذه الفترة عند قضايا النفط بل دخلت فيها الخلافات التاريخية خاصة المتعلقة منها بالحدود بين العراق والكويت، وكذلك رغبة النظام العراقي في الحصول على ممر مائي إلى الخليج؛ فحتى يومنا هذا ليس للعراق ممر مائي سوى ذلك الممر الصغير الذي يبلغ طوله حوالى ١٩٠ كم ويقع في الساحل الغربي من شط العرب حيث يتقاطع كل من دجلة والفرات قبل مصبِّهما في الخليج العربي، أما شاطئ الكويت فيمتد إلى حوالى ٥٠٠ كم. وقد ازدادت حاجة العراق إلى الممر المائي في ظل زيادة إنتاج النفط الذي ظل يصدَّر بالأنابيب التي تمر عبر سوريا وتركيا والسعودية، ما جعل النظام العراقي يقع تحت نفوذ هذه الدول ويفقد درجة من

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

(١٣) Lawrence Freedman and Efriam Karsh, *The Gulf Conflict, 1990-1991* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), p. 41.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(١٥) Marr, *The Modern History of Iraq*, p. 221.

(١٦) Bruce Jentleson, *With Friends Like These: Reagan, Bush, and Saddam, 1982-1990* (New York: W. W. Norton, 1994), p. 168.

استقلالية قراره، وإن كانت كل هذه الأمور، كما أكدنا سابقاً، لا تبرر للعراق احتلاله للكويت. وهكذا ازداد التوتر مع صعوبة الاتفاق على مسألة الديون. ولم تنفع وساطة مجلس التعاون الخليجي أو جامعة الدول العربية. ففي تموز/ يوليو عام ١٩٩٠ حشد العراق حوالى ١٠٠ ألف من أفراد جيشه على حدوده مع الكويت، وفي يوم ٢ آب/ أغسطس عام ١٩٩٠ دخل الجيش العراقي الكويت واستولى على الدولة بأكملها خلال يوم واحد، وأعلن النظام العراقي يوم ٢٨ آب/ أغسطس ضم الكويت إلى العراق واعتبارها المقاطعة التاسعة عشرة، وبذلك أصبح النظام العراقي يسيطر على أكثر من ٢٠ بالمئة من المخزون العالمي للنفط. وقد ازدادت مخاوف الغرب آنذاك من إمكان سيطرة العراق على النفط السعودي، وهذا ما دفع الكونغرس الأمريكي إلى الموافقة على خطة بوش الأب بإحضار القوات الأمريكية إلى المنطقة. وهذا ما تؤكده مقولة كولن باول، رئيس أركان الجيش الأمريكي عندئذ، متحدثاً إلى الجنرال نورمان شوارسكوف عندما قال: «لا أرى أننا سنحارب من أجل الكويت. السعودية، نعم إذا اضطررنا إلى ذلك، ولكن ليس من أجل الكويت»[١٧].

وقد أكد الرؤية نفسها جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق بقوله: «لو أن الرئيس الأمريكي صرح قبل عام ١٩٩٠ بأننا ذاهبون للحرب من أجل الكويت لسمعنا أعضاء الكونغرس يطالبون بتنحيته. وحتى بعد احتلال صدام للكويت، لم يكن هناك تأييد محلي لاستخدام القوة. وقد اضطررنا إلى بناء ذلك التأييد بجهد جهيد»[١٨].

أما الرئيس بوش الأب فقد كان أكثر وضوحاً في ربطه بين الحرب والمصالح الأمريكية ـ خاصة النفطية منها ـ عندما قال: «وظائفنا، وأنماط حياتنا، وحريتنا وحرية الدول الصديقة حول العالم ستتأثر لو تمكن صدام من فرض سيطرته على المخزون النفطي العالمي»، وقد ربط بوش بين الخطر الذي يمكن أن تتعرض له السعودية وبين النفط كهدف لمجيء القوات الأمريكية[١٩].

إذاً حماية تدفق النفط كان الهدف الأول والاستراتيجي لحرب بوش، وقد أضيفت إلى هذا الهدف أهداف أخرى لاحقاً بعد حسم قرار الحرب كمبررات أو

---

(١٧) Norman Schwarzkopf and Peter Petre, *It Does Not Take a Hero* (New York: Bantam Books, 1992), p. 316.

(١٨) James Baker and Thomas M. DeFrank, *The Politics of Diplomacy* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1995), p. 273.

(١٩) *New York Times*, 16/8/1990, p. A14.

لإضفاء الشرعية على قرار استخدام القوة. وكان من بين هذه الأهداف الأخرى تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية؛ فبوب ودورد الصحافي المخضرم في جريدة **الواشنطن بوست** يشير في كتابه المعنون **القادة** إلى أن الرئيس بوش الأب ومستشاريه قد اتخذوا قرار الحرب عملاً بعقيدة كارتر من أجل حماية السعودية وإبقاء تدفق النفط من منطقة الخليج العربي[٢٠].

وقد أصدرت الأمم المتحدة يوم ٦ آب/ أغسطس القرار الرقم ٦٦٠ الذي تم بموجبه فرض الحظر على الصادرات النفطية من العراق والكويت وطالبت الأمم المتحدة بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو. وبذلك انخفض المعروض النفطي العالمي حوالى ٤ ملايين برميل في اليوم وهي الكمية التي كان ينتجها العراق والكويت معاً، أو ما يعادل تقريباً ٧ بالمئة من الطلب العالمي البالغ ٦٥ مليون برميل في اليوم آنئذ.

وقد تأثرت أسعار النفط بهذه الأحداث لفترة قصيرة على الرغم من تعهد السعودية بتعويض النقص في العرض، إذ ارتفعت أسعار نفط برنت ما بين ١٥ و١٩ دولاراً للبرميل خلال شهر تموز/ يوليو إلى ٣٠ دولاراً في ٢٢ آب/ أغسطس، ثم إلى أكثر من ٤٠ دولاراً في ٢٤ أيلول/ سبتمبر، ولكنها عادت بعد ذلك إلى التراجع والاستقرار حول ٣٠ دولاراً في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١[٢١].

ولا شك في أن آلة الإعلام الغربية أدّت دوراً تحريضياً خلال هذه الفترة بتصويرها للجيش العراقي بأنه رابع أو خامس أقوى جيش في العالم وادعائها بأنه يمتلك أسلحة كيميائية وصواريخ قادرة على الوصول إلى أوروبا وإمكان امتلاكه للأسلحة الذرية. كذلك كان لآلة الدعاية العراقية دور في استفزاز العالم وتخويفه من خلال التهديدات التي أطلقها صدام حسين هنا وهناك، إضافة إلى موقفه الغامض تجاه وجود الأسلحة الكيميائية. وفي هذه الأثناء اتخذت الأمم المتحدة القرار ٦٧٨ في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٠ بالموافقة على استخدام القوة إذا لم يخرج صدام من الكويت قبل ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١[٢٢]. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تنطلق من القرار

---

(٢٠) Bob Woodwrad, *The Commanders* (New York: Simon and Shuster, 1991), pp. 225-226 and 230-237.

(٢١) Leonardo Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource* (London: Praeger, 2006), p. 148.

(٢٢) Freedman and Karsh, *The Gulf Conflict, 1990-1991*, pp. 281-282.

٦٧٨ لتقود جيشاً قوامه ٥٠٠ ألف فرد ٩٠ بالمئة منهم من الأمريكان مع مساهمة رمزية من ٥٦ دولة أخرى. وفي الساعة الثانية من فجر يوم ١٧ كانون الثاني/ يناير بدا القصف على العراق فيما عرف «بعاصفة الصحراء».

وعلى الرغم من تهديدات النظام العراقي بما فيها التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل إلا أن أسعار النفط لم تتأثر كثيراً خلال تلك الفترة واستقرت عند ٢٠ دولاراً. وحتى عندما قام الجيش العراقي بإحراق ما يقارب من ٨٠٠ بئر نفط كويتي ابتداءً من ٢٢ شباط/ فبراير لم تتأثر أسعار النفط[٢٣].

وقد فسر كثير من المراقبين عدم صعود الأسعار خلال هذه الفترة بما قامت به الولايات المتحدة من ضخ حوالى ٣٥ مليون برميل من احتياطيها الاستراتيجي وبصورة متدرجة منذ بداية الحرب، وقد عمَّق من تراجع الأسعار لاحقاً فائض الإنتاج النفطي من الدول المنتجة الذي بدأ في الظهور عام ١٩٩٠. فمنذ احتلال الكويت وتوقف إنتاجها وإنتاج العراق نتيجة للحصار، زادت الدول الأعضاء المتبقية إنتاجها بحوالى ٤,٩ مليون برميل في اليوم[٢٤]. فالسعودية وحدها أصبحت تنتج بعد احتلال الكويت في كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٠ حوالى ٨,٥ مليون برميل في اليوم مقارنة بحوالى ٥,٥ مليون برميل في اليوم في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠. بل إن إنتاجها تجاوز ٩ ملايين برميل في بداية عام ١٩٩١، ذلك في الوقت الذي كان فيه الطلب على النفط في الدول الصناعية في تراجع[٢٥].

الغريب، كما يقول أحد الباحثين الغربيين، أن هذا الموقف السعودي والطاقة الإضافية التي أعدتها واستخدمتها لإيجاد استقرار في أسعار النفط لم يجد التقدير الكافي من الولايات المتحدة التي اعتبرت أن استقرار الأسعار هو نتيجة لعمل آليات السوق فقط[٢٦]. وفي آذار/ مارس ١٩٩١ توقفت الحرب ورضخ العراق لكل الشروط التي أملتها عليه القوات الغربية تحت مظلة الأمم المتحدة، والتي كان كثير منها فيه إخلال بسيادة العراق كمنع طيرانه من التحليق على حوالى ثلثي أرضه، وقبول المفتشين

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

(٢٤) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I. B. Tauris, 2012), p. 306.

(٢٥) Maugeri, *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*, p. 150.

(٢٦) Paul Stevens, «Co-opeartion between Producers and Consumers,» in: Looney, ed., *Handbook of Oil Politics*, p. 83.

الدوليين، والحصار الاقتصادي الذي كان من شروطه عدم بيع العراق لنفطه إلا بموافقة الأمم المتحدة. وهكذا خرج العراق من سوق النفط حتى عام ١٩٩٦.

وكما أن احتلال العراق للكويت لم يكن معقولاً ولا مقبولاً من كثير من العرب فإن حرق القوات العراقية ما بين ٦٠٠ و٨٠٠ بئر نفط لدى خروجها من الكويت (أدى إلى احتراق ما لا يقل عن ٦ ملايين برميل نفط في اليوم) لم يكن متصورا كذلك ولا يبرره منطق، لأن هذه الثروة في النهاية هي ثروة العرب جميعاً. وقد دفع العراق بعد ذلك تعويضات عنها، وكانت لها تكاليفها البيئية. وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٩٦ قبل العراق قرار الأمم المتحدة الرقم ٩٨٦ الذي سمح له بتصدير ما قيمته ٢ مليار دولار خلال ستة أشهر قابلة للتجديد بشرط أن يتم إنفاق هذا العائد على الأدوية والغذاء بإشراف الأمم المتحدة، وقد عرف هذا البرنامج ببرنامج «النفط مقابل الغذاء». وفي عام ١٩٩٨ صدر قرار آخر رقمه ١١٥٣ يسمح للعراق بتصدير ما قيمته ٥,٢ مليار دولار من النفط خلال فترة ستة أشهر. وفي عام ١٩٩٩ صدر القرار ١٢٨٤ الذي رفع جميع القيود على صادرات العراق من النفط وتم توسيع عدد السلع التي يمكنه استيرادها مع بقاء إشراف الأمم المتحدة على الكيفية التي تصرف بها الإيرادات النفطية[٢٧].

وظل نظام صدام في مكانه وإن كان أضعف من قبل احتلاله للكويت. وأصبح كثير من المراقبين يتحدثون عن سوء إدارة الغرب لعلاقته مع نظام صدام ابتداءً من إدارة ريغان، فبحسب هؤلاء المراقبين كانت البداية لهذه الفوضى في العلاقات الأمريكية ـ العراقية عندما أزالت إدارة ريغان العراق عام ١٩٨٢ من قائمة الدول المؤيدة للإرهاب، وهو قرار كان لا بد منه لتتمكن الولايات المتحدة من مساعدة العراق مالياً وتقنياً وعسكرياً في حربه مع إيران. إضافة إلى هذا القرار قام جورج بوش الأب بإصدار القرار الرقم ٢٦ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ والذي تضمن كما قال بوش: «تقديم حوافز اقتصادية وسياسية للعراق لتعديل مواقفه ولزيادة نفوذنا لديه» وهو أمر يهدف إلى «خدمة مصالح الولايات المتحدة بعيدة المدى» وكذلك لتحقيق الاستقرار في منطقتي الخليج والشرق الأوسط»[٢٨]. وقد كثرت التفسيرات لما قالته سفيرة الولايات المتحدة أبريل غلاسبي في لقاء لها مع صدام قبل احتلاله للكويت، إلا أن أغلب المصادر تؤكد أن كل ما نقلته

---

(٢٧) Eric D. K. Melby, «Iraq,» in: Richard N. Haas, ed., *Economic Sanctions and American Diplomacy* (New York: Council of Foreign Relations, 1998), pp. 107-128.

(٢٨) Jentleson, *With Friends Like These: Reagan, Bush, and Saddam, 1982-1990*, p. 15.

غلاسبي لصدام في اللقاء المذكور هو أن الولايات المتحدة ترغب في علاقات طبيعية مع نظامه وأن الولايات المتحدة غير معنية بالخلافات الحدودية بين الدولتين. وقد يكون مما زاد هذا الغموض في موقف الولايات المتحدة هو تصريح مارغريت توتويلر، إحدى مساعدات بيكر، قبل لقاء صدام بغلاسبي، عندما أكدت أن الولايات المتحدة «ليست لديها اتفاقيات دفاعية مع الكويت، وليست لديها تعهدات دفاعية أو أمنية تجاه الكويت»[٢٩].

وعلى الرغم من أن احتلال الكويت وما تبعه من تحرير لم يؤثر بصورة جذرية على سوق النفط من حيث الأسعار والإنتاج إلا أنه كان مكلفاً لجميع الأطراف خاصة العرب. فقد قُدرت تكاليف هذه الحرب بحوالى ٠,٨٤ ترليون دولار بأسعار عام ١٩٩١ تحمّل العراق منها ٢٦٩ مليار دولار، ودول التحالف ٥٣٣ مليار دولار، و٣٤ مليار دولار لبقية دول العالم؛ ذلك طبعاً إضافة إلى التكاليف البشرية والبيئية الباهظة[٣٠].

وهكذا أصبحت السعودية مثقلة بتكاليف الحرب وراغبة في الحفاظ على ما تحقق لها من زيادة في الإنتاج خلال فترة الاحتلال، كما أن الكويت بدأت بعد التحرير باستعادة طاقتها الإنتاجية وإن بصورة تدريجية. أما العراق فلم يبدأ بتصدير كميات قليلة من نفطه إلا عام ١٩٩٥ بعد صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٩٨٦. هذه المتغيرات وغيرها أدت إلى بقاء أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة من التسعينيات تتفاوت ما بين ١٥ و٢٠ دولاراً للبرميل، حتى انهارت مرة أخرى بعد الأزمة المالية في دول شرق آسيا عام ١٩٩٧ لتصل إلى ١٢,٣٢ للبرميل عام ١٩٩٨[٣١].

ثالثاً: احتلال العراق

قد يتفهم المراقب نقمة بعض العراقيين على نظام الرئيس صدام حسين، كما إنه ليس من المستغرب أن تدين الشعوب الخليجية احتلاله للكويت عام ١٩٩٠، ولكن الذي لا يمكن قبوله هو التصور الساذج والضحل لدى البعض بأن الغرب أسقط النظام العراقي حماية للشعب العراقي أو رغبة منه في نشر الحرية في ربوع الوطن العربي، لأن

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٠) Hossein Askari, *Collaborative Colonialism; The Political Economy of Oil in the Persian Gulf* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 82.

(٣١) Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, pp. 307 and 322.

الأذى الذي أصاب العراق من القتل والتدمير والحصار الذي استمر حوالى ١٣ عاماً لا يمكن اعتباره إلا مأساة إنسانية ستضاف إلى المآسي الأخرى التي ارتكبها الغرب في وطننا العربي، بل إن هذا الحصار لم يفرض حتى على ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، حيث تم السماح لها بالاستمرار في علاقاتها التجارية وإعادة بناء اقتصادها مع العالم الخارجي. أما العراق فقد منعه مجلس الأمن بقيادة الولايات المتحدة من استيراد المواد اللازمة لتوفير المياه والكهرباء والصحة والغذاء بالادعاء بأن بعض هذه المواد لها «استخدام مزدوج» أي عسكري ومدني[٣٢].

ويكفي هنا أن نذكّر القارئ بأنه عندما سألت ليزلي ستول صحافية البرنامج التلفزيوني الشهير «ستون دقيقة» مادلين أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية عن آثار الحصار في أطفال العراق قائلة: «لقد سمعنا أن نصف مليون طفل قد ماتوا... وهو رقم يفوق عدد الأطفال الذين ماتوا في هيروشيما... فهل هذا ثمن مقبول؟»، فأجابتها وزيرة الخارجية قائلة: «أعتقد أن هذا خيار صعب، غير أننا نعتقد أن الثمن مقبول». وقد أكد هذه المقولة اللاإنسانية بيل ريتشاردسون، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، عندما سئل عن اعتقاد مادلين أولبريت أن الثمن مستحق أو مقبول كان رده هو: «أنني أعتقد بأن سياستنا كانت صائبة... نعم»[٣٣].

أما نحن فإننا نعتقد ـ كما يعتقد كثير من المراقبين ـ بأن احتلال العراق هو في جوهره امتداد لاستراتيجية كارتر الهادفة إلى تأمين منابع النفط وتدفقه بكميات وأسعار مقبولة من قبل الحكومات الغربية، ولا سيَّما أن هناك اعتقاداً بأن مخزون العراق الفعلي هو أكثر كثيراً من الأرقام المعلنة في الوقت الحاضر. كما إن الغرب ـ خاصة الولايات المتحدة ـ مقبل على أزمة طاقة في السنوات القادمة مهما تفاوتت تقديرات حلولها حتى في ظل اكتشاف كميات كبيرة من النفط غير التقليدي في السنوات الأخيرة. وقد سبق أن بيَّنا في مرجع سابق أن المبررات الأخرى التي طُرحت كأقنعة لهذا الاحتلال كامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل ووجود علاقة مع القاعدة ونشر الديمقراطية في المنطقة، كلها مبررات واهية لا أساس لها من الصحة[٣٤]. لذلك فإننا سنركز حديثنا هنا

---

(٣٢) Martinez, *The Violence of Petro-Dollar Regimes: Algeria, Iraq, and Libya*, pp. 75-76.

(٣٣) Abbas Khadim, «Beyond the Oil Curse: Iraq's Wealthy State and Poor Society,» in: Looney, ed., *Handbook of Oil Politics*, p. 255.

(٣٤) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٨٥ ـ ٢٩٢.

على علاقة هذا الاحتلال بالنفط وبالدولار في ضوء ما استجد من معلومات حول هذا الأمر.

تشير بعض الدراسات إلى أن الرئيس بوش الابن كان على علم خلال حملته الانتخابية بأن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه أزمة طاقة وأن التوقعات هي أن الإنتاج المحلي سيتراجع خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٢٠ من حوالى ٨,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٧,٠ مليون برميل في اليوم بينما سيرتفع الاستهلاك خلال الفترة نفسها من ١٩,٥ مليون برميل في اليوم إلى حوالى ٢٥,٥ مليون برميل في اليوم. وقد شكل بوش لجنة برئاسة نائبه ديك تشيني لدراسة هذا الأمر وتقديم المقترحات. وبدأت اللجنة عملها في شباط/ فبراير عام ٢٠٠١ وخرجت بخيارين رئيسيين للتعامل مع أزمة الطاقة: **الخيار الأول**، هو الاستمرار في الوضع الحالي وما يعنيه من تزايد الاعتماد على النفط وزيادة الواردات والتبعية للدول المصدرة له؛ أما **الخيار الثاني** فهو العمل على ترشيد استهلاك النفط وإنتاج سيارات تقتصد في استهلاك النفط أو تعتمد على الكهرباء وحدها وتطوير بدائل متجددة للطاقة كالطاقة الشمسية والذرية والطاقة المتولدة من الرياح. ولا شك في أن هذا الخيار الثاني هو أصعب لأنه يتطلب تغييراً جذرياً في أنماط السلوك الاستهلاكي الذي اعتادته المجتمعات الغربية بسبب الأسعار المنخفضة للنفط. كما أنه يحتاج إلى وقت طويل. وعلى الرغم من أن التقرير يطرح الخيارين إلا أن الاستراتيجيا التي يطرحها على إدارة بوش تحت عنوان «تقوية التحالفات الدولية» تؤكد أن الولايات المتحدة غير قادرة على توفير حاجاتها من الطاقة محلياً، ما يعني أن عليها أن تؤمِّن النفط من الخارج لكي تحافظ على نموها الاقتصادي، وهذا بدوره يعني تقوية علاقاتها بالدول النفطية كدول الخليج ودول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية ليس فقط للحصول على الطاقة ولكن كذلك من أجل تنويع مصادرها.

وهذه الاستراتيجيا أكدت نقطتين أساسيتين: **أولهما**، أهمية فرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على العالم بعد أن انتهت الحرب الباردة وعدم السماح لأي دولة أخرى أن تنافس الولايات المتحدة على إدارة العالم بما في ذلك حلفاء الولايات المتحدة كالدول الأوروبية واليابان والهند[٣٥]؛ **وثانيهما**، أهمية الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي والتي بينتها إحدى الأوراق التي ارتكزت عليها الاستراتيجيا

(٣٥) William R. Clark, *Petrodollar Warfare*: *Oil, Iraq, and the Future of the Dollar* (Gabriola Islan- Canada: New Society Publishers, 2005), pp. 24-25.

بالقول بأن الولايات المتحدة: «قد سعت لعشرات السنين إلى لعب دور دائم في أمن منطقة الخليج. وبينما يعتبر الصراع غير المحسوم مع العراق المبرر الآني، إلا أن الحاجة إلى القوات الأمريكية في الخليج يتجاوز قضية نظام صدام حسين»[٣٦].

والحقيقة أن هاتين النزعة التوسعية وروح الهيمنة اللتين عبرت عنهما الدراسات السابقة واللتين انطلقت منهما استراتيجية بوش ليستا بجديدتين. ففي عام ١٩٤٨ قدم جورج كنان، رئيس دائرة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية وأحد أهم مهندسي الاستراتيجيا العالمية للولايات المتحدة فيما بعد الحرب، نصيحة إلى القيادات الأمريكية قال فيها: «نملك ٥٠ بالمئة من ثروة العالم ولكن ٦,٣ بالمئة فقط من سكانه. وفي هذه الحالة فإننا سنكون في موقع الحسد والكراهية من الآخرين. لذلك فإن مهمتنا الأساسية في السنوات القادمة يجب أن تركز على إيجاد أنماط من العلاقات مع الآخرين تحفظ تفاوتنا عن بقية العالم... وسنجد أنفسنا في المستقبل القريب نتعامل بمفاهيم القوة المباشرة. وعندئذ كلما قلّت لغة الشعارات المثالية كان ذلك أفضل»[٣٧].

وقد وصف عضو البرلمان الإنكليزي مايكل ميتشر هذه الاستراتيجيا التي تتقنع بمحاربة الإرهاب بأنها استراتيجيا «كاذبة». وأضاف، أن الأفكار التي اعتمدت عليها هذه الاستراتيجيا: «هي أوهام يراد منها تنفيذ أجندة مختلفة كلياً وهي تحقيق هيمنة أمريكية كاملة تهدف إلى السيطرة على مواقع النفط وجعلها أداة في الحفاظ على هذه الهيمنة»[٣٨]. فمضمون هذه الاستراتيجيا هو أن تتفوق الولايات المتحدة على غيرها عسكرياً وأن تمنع ظهور أي منافس جديد لها على الساحة الدولية، ولا تسمح لأية قوة بأن تسيطر على منطقة فيها موارد حيوية كموارد النفط وعدم السماح لأوروبا بتطوير سياسات أمنية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي لم يكن مستغرباً أن يصرح وزير الطاقة الأمريكية عام ٢٠٠٣ بأن أمن مصادر الطاقة هو الأمن القومي للولايات المتحدة، ما يعني أن القوات الأمريكية ستستخدم في حماية حقول النفط وأنابيبه ومصافيه وناقلاته وطرق الناقلات. من هنا فإن سياسة الولايات المتحدة عام ٢٠٠١ كانت تقوم، بحسب الخبير النفطي مايكل كير، على أربعة مرتكزات هي: حماية

---

(٣٦) <http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefences.pdf>.

(٣٧) Clark, Ibid., p. 24.

(٣٨) Michael Meacher, «This War on Terrorism is Bogus,» *The Guardian*, 6/9/2003, <http://politics.guardian..co.uk/iraq/comment/0,12956.1036687,00.gtml>.

النظام السعودي؛ إزالة نظام صدام كخطر على موازين القوى في المنطقة؛ تشديد الضغط على إيران لإفراز حكومة صديقة للولايات المتحدة؛ وأخيراً محاربة الإرهاب[٣٩].

أما ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الذي يصدر مجلة **الشؤون الخارجية** الأمريكية فيؤكد في مقالة حديثة له صدرت في المجلة نفسها أن احتلال العراق لم يكن مرتبطاً بعلاقة النظام العراقي بالإرهاب ولا حتى بوجود أسلحة الدمار الشامل التي اعتُقد أنها موجودة وتأكد لاحقاً أنها غير موجودة، ولكن السبب الرئيسي في هذا الاحتلال هو أن الولايات المتحدة أرادت أن تقول للعالم بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر أنها «عملاق عاجز وفي مأزق»[٤٠].

أما كوفي عنان، السكرتير العام للأمم المتحدة فقد قال: «لقد أشرت إلى أن الاحتلال لم يكن موافقاً لميثاق الأمم المتحدة من منظورنا، فمن منظور هذا الميثاق يعتبر الاحتلال غير قانوني»[٤١].

وقد يكون أشمل تفسير لاحتلال العراق هو ما طرحته كارين كوياتكويسكي الملازم طيار التي عملت في دائرة الشرق الأدنى لجنوب آسيا في البنتاغون من أيار/ مايو ٢٠٠٢ حتى شباط/ فبراير ٢٠٠٣، في حديث لها مع **لوس أنجلس** الأسبوعية رداً على سؤال استفسر فيه مراسل المجلة مارك كوبر عن سبب الحرب إذا لم تكن هناك أسلحة دمار شامل فأجابت قائلة: «يفتخر المحافظون الجدد برؤيتهم الكونية ـ نظرة استراتيجية بعيدة المدى. وقد كانت هناك ثلاثة أسباب لأهمية إسقاط الولايات المتحدة لنظام صدام حسين واستبداله بنظام صديق واحتلال العراق. إن **أحد** الأسباب أن الحصار والاحتواء كانا غير فاعلين، والكل كان يعلم بذلك. **السبب الثاني** كان يتعلق بواقع قواعدنا في المنطقة حيث إننا لم نكن سعداء بالقيود التي تفرضها السعودية علينا. أما **السبب الثالث** فهو التحول الذي تمثل بقيام صدام باستبدال الدولار باليورو في برنامج الغذاء مقابل النفط. وبالمناسبة فإن هذه الخطوة بادر بها صدام قبل ١١ أيلول/ سبتمبر بفترة طويلة، أي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠»[٤٢].

---

(٣٩) Michael T. Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum* (New York: Metropolitan Books, 2004), pp. 74-112.

(٤٠) Richard N. Hass, «The Irony of American Strtaegy: Putting the Middle East in Proper Perspective,» *Foreign Affairs* (May-June 2013).

(٤١) «Iraq War IIligal Says Annan,» AFP and Reuters (16 September 2004).

(٤٢) Marc Cooper, «Soldier for the Truth: Exposing Bush's Talking-points War,» *LA Weekly* (20 February 2004), <http://www.laweekly.com/ink/printme.php?eid=51202>.

ولـم يكن الساسة الأمريكان وحدهم الذين فقدوا مصداقيتهم أمام العالـم في تخطيط وتنفيذ هذه الحرب، فالإعلام الأمريكي كان ضحية أخرى حيث اختار أن يكون بوقاً للحكومة الأمريكية بدل أن يكون رقيباً عليها وكاشفاً لأخطائها، وأكد ما قاله رئيس المخابرات الأمريكية السابق وليم كولبي من أن «الاستخبارات الأمريكية تملك كل شخص ذي دور هام في الإعلام»(٤٣).

وقد يكون هذا التحيز الأعمى للإعلام الأمريكي لموقف إدارة بوش تجاه احتلال العراق هو الذي دفع جريغ دايك، رئيس مؤسسة الـ BBC البريطانية إلى القول: «شخصياً لقد صدمت بينما كنت في الولايات المتحدة من موقف الأعلام الأمريكي الذي غابت منه روح المساءلة خلال هذه الحرب. وإن دلت أحداث العراق على شيء فإنها تدل على أن الـ BBC لا يمكنها أن تخلط بين الوطنية والصحافة. وهذا ما هو حاصل في الولايات المتحدة. وفي حالة استمراره فإنه سيقوض مصداقية الأعلام الأمريكي الإلكتروني. ومن أجل حماية ديمقراطيتنا فإنه ينبغي علينا أن لا نقلد الإعلام الأمريكي»(٤٤).

وقد كشفت أحداث العراق كذلك الفساد الذي تعانيه الحكومة الأمريكية ومعها المنظمات الدولية. فإضافة إلى ما تسرب من فساد في برنامج «النفط مقابل الغذاء» الذي كانت تديره الأمم المتحدة، فإن الشركات التي حازت عقوداً تقدر بحوالى ٨ مليارات دولار لإعادة إعمار العراق بعد تدميره، كانت هي الشركات نفسها التي تبرعت بمبالغ تقدر بمئات الآلاف من الدولارات للحملة الانتخابية للرئيس بوش في عام ٢٠٠٠(٤٥).

ذكرنا سابقاً أن إصرار العراق على استبدال الدولار باليورو في برنامج «النفط مقابل الغذاء» كان أحد أسباب احتلال العراق بحسب الملازم طيار كارين كوياتكويسكي. لذلك فليس مستغرباً أن يعود العراق مباشرة بعد إسقاط نظام صدام إلى بيع نفطه مرة أخرى بالدولار بدل اليورو كما أكدت جريدة **الفاينانشال** ذلك بقولها: «إن مناقصات الأسعار التي حدد تاريخها في ١٠ حزيران/ يونيو قد عادت إلى الدولار ـ العملة العالمية لبيع النفط ـ على الرغم من الانخفاض الذي تعرض له الدولار في الفترة الأخيرة. فصدام حسين كان قد أصر عام ٢٠٠٠ على بيع نفط العراق باليورو، وهي

---

(٤٣) Clark, *Petrodollar Warfare*: *Oil, Iraq, and the Future of the Dollar*, p. 162.

(٤٤) John R. Talbot, *America Went Wrong and How to Regain Her Democratic Ideas* (New York: Prentice Hall, 2004), p. 206.

(٤٥) «Big ContractsWent to Big Donors,» CBS News (30 October 2003), <http://www.cbsnews.com/stories/2003/10/30iraq/main580998.shtml>.

خطوة سياسية، ولكنها حسنت من إيـرادات العراق بسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار»[٤٦].

ولكن احتلال العراق لم يكن يهدف فقط، كما بيَّنا سابقاً، إلى السيطرة على مصادر الطاقة والحفاظ على مكانة الدولار كعملة احتياط دولي، وإنما كان هناك تصور لدى الحكومة الأمريكية بأن تنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة في العراق سيساعد على زيادة إنتاج النفط بحسب ما تسمح به الطاقة الإنتاجية، ما سيخل بسياسات منظمة الأوبك ويعمق الخلافات بين أعضائها وبالتالي يساعد على خفض أسعار النفط[٤٧]، وهذا أمر محتمل إذا تمكن العراق من زيادة طاقته الإنتاجية، في السنوات القادمة خاصة في ظل حكومة أتت على ظهر الدبابات الأمريكية، ولكن الاحتمال الآخر هو أن تدرك هذه الحكومة العراقية أنها ستخسر كثيراً بعدم الحفاظ على وحدة الأوبـك. كذلك استطاع الاحتلال أن يحقق هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة في الصراع على الطاقة وهو إنشاء قواعد عسكرية في العراق بلغ عددها ١٤ قاعدة تستوعب حوالى ١٠٠ ألف جندي[٤٨].

ولا شك في أن هذه القواعد ستساعد الولايات المتحدة في فرض هيمنتها على مصادر النفط ليس فقط لتلبية حاجاتها من الطاقة وإنما كذلك في إدارة صراعها مع الدول الأخرى كالصين والدول الأوروبية، وفي هذا دحض لمقولة البعض بأن اكتشاف النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة سيؤدي إلى انحسار الوجود الأمريكي في المنطقة العربية، أو كما أشار بيب اسكيبار في مجلة *Asian Times* بقوله إن: «النفط والغاز ليسا الهدف النهائي لاحتلال العراق لأن الأمر يتعلق بالسيطرة. فإذا تمكنت الولايات المتحدة من السيطرة على مصادر الطاقة لمنافسيها ـ أوروبا، اليابان، الصين، وبقية الدول الطامحة للاستقلال ـ فإنها ستكون رابحة»[٤٩]. بل إن هذا الاحتلال أعاد إلى ذاكرة الشعوب العربية عهد الاستعمار الذي اعتقدت أنه ولى وانتهى من غير رجعة

---

(٤٦) Carol Hoyos and Kevin Morrison, «Iraq Returns to the International Oil Market,» *Financial Times*, 5/6/2003, <http://www.thedossier.uk.co..uk/web%20pages/financial%20times_iraq%20returns%20to%20international%20%20oil%20market.html>.

(٤٧) Nayyer Ali, «Iraq and Oil,» Pakistan Link (13 December 2002), <http://www.pakistanlink.com/nayyer/12132002.html>.

(٤٨) Joshua Hammer, «Digging in: If the US Governemnt Doesn't Plan to Occupy Iraq for Any Longer than Necessary, Why is it Spending Billions of Dollars to Build «Enduring» Bases?,» *Mother Jones Magazine* (March-April 2005).

(٤٩) Pepe Escobar, «The Roving Eye: Pipelinestan,» *Asian Times* (26 January 2002).

وإذا بها تكتشف أن الوجه القبيح للاستعمار لم يتغير والرغبة في نهب ثرواتها لم تتغير وأن السعي من أجل تجزئة أوطانها لم تتوقف، وكل ما تغير هو الواجهات والشعارات والأدوات والأدوار أحياناً. وقد قارن أحد الكتاب الغربيين بين احتلال العراق وإسقاط حكومة الدكتور مصدق في إيران في آب/ أغسطس من عام ١٩٥٣ بتعاون أمريكي - بريطاني بقوله: «لم يتغير الكثير خلال الخمسين سنة الماضية؛ فالمشاركون الغربيون في الشرق الأوسط هم أنفسهم باستثناء أن الولايات المتحدة أصبحت هي المحرض الرئيسي. فأهم الفوارق بين الأمس واليوم هي أن الدعاية المستخدمة لـ «تغيير النظم» تقوم على «محاربة الإرهاب» مقارنة بـ «محاربة الشيوعية»، وأن المشاركين أكثر قلقاً من دنو «الذروة النفطية»، ما جعل استخدام «العمليات العسكرية المكشوفة» بدل «العمليات السرية» التي كانت تستخدم في السابق»[٥٠].

أخيراً، لقد أدى احتلال العراق إلى تحقق جميع محاذير إدارة بوش الأب من عدم التوجه إلى بغداد بعد إخراج القوات العراقية من الكويت، فكولن باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية خلال حرب تحرير الكويت يؤكد ما ذكرناه سابقاً بالقول: «... لقد أردنا العراق أن يستمر في موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة... السعودية لم تكن ترغب في قيام دولة شيعية في جنوب العراق. الأتراك لم يكونوا يرغبون في ظهور كيان كردي منفصل عن العراق في الشمال... كنا نتأمل أن لا يتمكن صدام من مقاومة الغضب القادم من الداخل ولكن إزالته لم تكن أحد أهدافنا»[٥١].

هذا عن الآثار الجيوسياسية، أما تكاليف احتلال العراق فقد قدرت بحوالى ٣,٢ ترليون دولار بأسعار ٢٠١١ مقسمة على جميع الأطراف المشاركة في الاحتلال[٥٢].

---

(٥٠) Clark, *Petrodollar Warfare*: *Oil, Iraq, and the Future of the Dollar*, p. 125.

(٥١) Colin Powel and Joseph E. Persico, *My American Journey* (New York: Random House, 1995), p. 498.

(٥٢) Askari, *Collaborative Colonialism; The Political Economy of Oil in the Persian Gulf*, p. 97.

الفصل السادس عشر

الطفرة النفطية الثالثة

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

يطيب لبعض المراقبين والباحثين الغربيين القفز إلى نتائج تبسيطية ـ ومتحيزة في الغالب ـ في ما يتعلق بالركود الاقتصادي الذي عاشته دول العالم منذ بداية عام ٢٠٠٨، وذلك بالادعاء بأن طفرة أسعار النفط التي بدأت منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٨ هي السبب الرئيسي لهذا الركود الاقتصادي، ما يعني ضمنياً أن الدول المنتجة للنفط هي التي تتحمل مسؤولية ما حل بالعالم من كساد جديد يكاد أن يكون شبيهاً بكساد الثلاثينيات.

وهذا الرأي التبسيطي يعود إلى عدة أسباب منها التعامل مع كثير من القضايا المتعلقة بالعرب بصورة نمطية غرستها الأطماع الاستعمارية وغذتها الكتابات الاستشراقية وساعدت على استمرارها ممارسات حكومات الاستبداد التي حكمت الوطن العربي لحقب زمنية طويلة، ثورية أكانت أم وراثية. فكلما حاول العرب الحفاظ على ثروتهم الناضبة ببعض السياسات التسعيرية أو الإنتاجية جن جنون الغرب، وهذا ما حصل خلال السبعينيات وتكرر في كل مرة ترتفع فيها أسعار النفط وتزيد إيراداته في خزائن الدول المنتجة خاصة العربية منها.

غير أن هذه الأصوات نفسها قد لاذت بالصمت عندما كانت شركات النفط وحكوماتها تستنزف الثروة النفطية وتستخدمها في إعادة إعمار أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن هذه الأصوات لم تتحدث عن التراجع الكبير في أسعار النفط خلال الفترة ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٩ وتأثيراته في اقتصادات الدول النفطية. فقد تراجعت أسعار النفط من أكثر من ٣٥ دولاراً قبل عام ١٩٨٢ إلى ٢٦ دولاراً في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٦، ثم إلى ١٢ دولاراً في آذار/ مارس من ذاك العام.

وقد أدى هذا الانخفاض في الأسعار إلى تراجع إيرادات منظمة الأوبك من النفط من حوالى ٢٧٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٦٥ مليار دولار عام ١٩٨٦. وقد ظلت

أسعار النفط منخفضة حتى بداية الألفية الثالثة أي حوالى عشرين عاماً[1]. لذلك فإننا سنحاول في هذا الفصل أن نسلط الضوء على أهم أبعاد الأزمة المالية الأخيرة لنؤكد أنها ازمة ذات أبعاد متعددة منها ما هو متعلق بأساسيات سوق النفط ومنها ما هو مرتبط بالدولار كعملة دولية، ومنها كذلك ما هو انعكاس للاختلالات التي تعانيها أسواق المال.

أولاً: تغيرات العرض والطلب

شهد سوق النفط خلال السنوات الماضية عدداً من التغيرات في جانبي العرض والطلب كان لها دور رئيسي في طفرة الأسعار خلال هذه الفترة. فقد تأثر جانب العرض ببعض العوامل الجيوسياسية، كالحروب والاضطرابات، وبالطاقة التكريرية، وكذلك بتراجع الطاقة الإنتاجية في عدد من الدول النفطية.

ففي بداية عام ٢٠٠٣ كان هناك إضراب في فنزويلا أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى ٥٠٠ ألف برميل في اليوم، وفي العراق تراجعت الصادرات النفطية بعد الاحتلال إلى أقل من ٤٠ بالمئة من قيمتها قبل الاحتلال. وفي أواخر شهر آذار/ مارس ٢٠٠٨ تم تفجير خطين لأنابيب التصدير في جنوب العراق، ما أدى إلى تقليل الصادرات بحوالى ٣٠٠ ألف برميل في اليوم. وفي ٢٥ نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨ أضرب العمال النيجيريون، ما دفع بشركة إكسون/ موبيل إلى خفض الإنتاج اليومي بحوالى ٧٨٠ ألف برميل في اليوم من ثلاثة حقول. وفي ٢٧ نيسان/ أبريل من العام نفسه أضرب عمال النفط الإسكوتلنديون، ما أدى إلى تعطيل حوالى نصف إنتاج النفط في بحر الشمال. وفي أول أيار/ مايو من العام نفسه تم وقف إنتاج حوالى ١,٣٦ مليون برميل من النفط النيجيري نتيجة لمزيج من أعمال عنف وإضرابات في المرافق النفطية. واستمرت القلاقل في نيجيريا ما دفع بشركة شل إلى خفض إنتاجها في ١٩ حزيران/ يونيو بحوالى ٢٢٥ ألف برميل في اليوم، ثم أدى تفجير خط أنابيب من قبل المضربين في ٢٠ حزيران/ يونيو إلى خفض شركة شيفرون إنتاجها بحوالى ١٢٥ ألف[2].

---

(١) Eckart Woertz, «Oil, the Dollar, and the Stability of the International Financial System,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), p. 381.

(٢) James L. Smith, «World Oil: Markets or Mayhem?,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 23, no. 3 (Summer 2009), pp. 145-164.

إضافة إلى هذا الانقطاع في العرض نتيجة للتطورات الجيوسياسية، كان هناك تراجع في القدرة الإنتاجية لكثير من الدول النفطية. ففي منتصف الثمانينيات من القرن الماضي كان لدى منظمة الأوبك حوالى ١٥ مليون برميل من الطاقة الإضافية والتي كانت تعادل ربع الطلب العالمي عندئذ، وكان نصيب السعودية من هذه الطاقة الإضافية يعادل ٦٠ بالمئة، ثم تراجعت هذه الطاقة الإضافية إلى حوالى ٥,٥ مليون برميل أو ما يعادل ٨ بالمئة من الطلب العالمي في أواخر الثمانينيات. ومع حلول عام ٢٠٠٠ انخفضت الطاقة الفائضة للمنظمة إلى حوالى ٢ بالمئة من الطلب العالمي ٩٠ بالمئة منها في السعودية[٣].

ولا شك في أن الحصار الاقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على بعض الدول المنتجة كليبيا والعراق وإيران قد انعكس سلباً على قدرة هذه الدول على تطوير طاقتها الإنتاجية، فبينما كانت هذه الدول تخطط لزيادة طاقتها الإنتاجية لتصل في منتصف التسعينيات إلى ١,٦ مليون برميل في اليوم في ليبيا، ٤,٥ مليون برميل في العراق، و٤ ملايين برميل في اليوم في إيران، الا ان الطاقة الإنتاجية الفعلية في الدول الثلاث في أواخر التسعينات كانت ٤,١، ٢,١، و٣,٨ مليون برميل في اليوم على التوالي[٤].

كما أن السعودية التي ظل العالم يعوِّل عليها في تلبية حاجاته المتزايدة من النفط لم تعد راغبة أو قادرة على تحقيق ذلك. فبينما توقعت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٧ بأن تزيد السعودية إنتاجها إلى حوالى ١٢ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠١٠ كان الإنتاج الفعلي للسعودية عام ٢٠٠٧ أقل بحوالى من ٨٥٠ ألف برميل عن إنتاج عام ٢٠٠٥[٥].

أما لماذا هذا التراجع في إنتاج السعودية فهناك عدة تفسيرات محتملة:

التفسير الأول يرى أصحابه أن أكبر حقل نفطي في السعودية وفي العالم وهو حقل الغوار قد وصل إلى ذروة إنتاجه وبالتالي فالسعودية لن تستطيع أن تحقق معدلات إنتاج مرتفعة في السنوات المقبلة.

---

(٣) Mahmoud A. El-Gamal and Amy Myers Jaffe, *Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010), p. 44.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٢، والهامش رقم ٤٦، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٥) *World Energy Outlook 2007: China and India Insights* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2007), < http://www.worldenergyoutlook.org/media/weowebsite/2008-1994/weo_2007.pdf>.

أما **التفسير الثاني** فهو أن السعودية لا ترغب في زيادة الإنتاج في ظل تراجع مرونة الطلب على النفط لأن هذا التراجع في المرونة يعني أن زيادة الإنتاج ستؤدي إلى انخفاض الأسعار مما سينعكس سلبا على إيراداتها النفطية[٦].

أما **التفسير الثالث** الذي يطرحه البعض لتفسير تراجع الإنتاج السعودي خلال هذه الفترة فهو رغبة السعودية في الاحتفاظ بجزء من المخزون النفطي للأجيال القادمة كما نقلت وكالة رويتر عن وكالة الأنباء السعودية قول الملك عبد الله ملك السعودية السابق: «إنني لا أخفي عليكم سراً بأنه عندما كانت هناك اكتشافات لحقول جديدة أخبرتهم بأن يبقوا على نفطها في الأرض وبفضل الله هي لأبنائنا»[٧].

التفسير الرابع هو أن السعودية قد بدأت تتعلم تدريجياً أن الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، لا يبادلها الحرص على مصالحها كما حرصت هي على مصالحه عبر عشرات السنين، ما جعلها أقل مَيلاً إلى الإنفاق على مزيد من الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية والاحتفاظ بطاقة فائضة. والذي يؤكد هذا هو أن الطاقة الفائضة لمنظمة الأوبك ظلت حتى بداية الأزمة المالية الأخيرة لا تزيد على ٢ بالمئة من إجمالي الطلب العالمي على النفط. فهذه الطاقة الفائضة لا تتطلب فقط إنفاق مليارات من الدولارات وإنما خطورتها تكمن في كونها سبباً في تنافس الدول المنتجة وتجاوزها لحصصها الإنتاجية وإغراقها السوق بكميات تؤدي إلى انهيار الأسعار، كما حصل في أواخر التسعينيات عندما كانت السعودية تتنافس مع فنزويلا في كميات الإنتاج، ما أدى إلى تكون فائض يصل إلى حوالى ٤٠٠ مليون برميل. وقد تزامنت الأزمة المالية في شرق آسيا مع فائض الإنتاج الذي أوجدته كل من السعودية وفنزويلا لتؤدي إلى تراجع أسعار النفط من ٢٧ دولاراً في ربيع عام ١٩٩٧ إلى ١٠ دولارات في شتاء عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩[٨].

وجدير بالذكر أن إنتاج النفط التقليدي في الولايات المتحدة وصل إلى ذروته في بداية السبعينيات ثم بدأ في التراجع بعد ذلك، كما أن عدداً من مناطق الإنتاج الأخرى كالمملكة المتحدة والنرويج وإندونيسيا وسورية ومصر والمكسيك قد وصلت إلى ذروة إنتاجها أو أنها تقترب من ذلك. أما كندا فإن الزيادة المشاهدة في إنتاجها فهي تعود

(٦) James D. Hamilton, «Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-2008,» NBER, Working Paper no. 15002 (May 2009).

(٧) «Saudi King Says Keeping Some Oil Finds for the Furure,» Reuters News Service (13 April 2008), <http://uk.reuters.com/article/oilRpt/idUKL13968772008041З>.

(٨) El-Gamal and Jaffe, *Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold*, pp. 54-57.

إلى مخزونها الكبير من النفط غير التقليدي، وكذلك حال النفط التقليدي في فنزويلا، وإنْ كان هناك من يعتقد أن مشكلة فنزويلا ليست في حجم المخزون ولكن بسبب عدم الاستقرار وضعف القدرات التقنية(٩).

هذا التراجع الفعلي أو المتوهَّم في الطاقة الإنتاجية أوجد تخوفاً لدى كثير من المستهلكين بأن أكثر من دولة منتجة قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن هذه الدول لن تتمكن من تلبية أي زيادة في الطلب على النفط في السنوات التالية، وخاصة أن توسيع الطاقة الإنتاجية يتطلب وقتاً واستثمار مليارات من الدولارات. وهذا بدوره يدفع كثيراً من المستهلكين إلى شراء النفط وتخزينه لمواجهة أي طارئ في المستقبل، أي الاستعداد للسنوات العجاف، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار النفط. غير أن عرض النفط ومنتجاته في هذه الفترة لم يتأثر فقط بالعوامل الجيوسياسية وبالطاقة الإنتاجية. فحتى لو كان المعروض من النفط كافياً فإن هناك إشكالية أخرى تتمثل بمحدودية طاقة التكرير في العالم. وهي كما يعتقد بعض المراقبين ليست مشكلة تعانيها الولايات المتحدة وحدها، وإنما هي إشكالية عالمية سببها عدم التطابق بين المنتجات النفطية التي يطلبها المستهلك وتلك التي تنتجها المصافي(١٠).

والسبب في عدم التطابق هذا هو أن حوالى ٢٠ بالمئة من إنتاج النفط في العالم هو من النوع الخفيف، أي الذي يحتوي على كمية منخفضة من الكبريت، بينما بقية النفط هو من النوع الثقيل الذي لا تتوافر له الطاقة التكريرية اللازمة، ما يوجد عدم التوازن المذكور سابقاً بين المنتجات المطلوبة والمنتجات المتوافرة من المصافي. فأوروبا مثلاً كان لديها فائض خلال هذه الفترة من الوقود، ولكن لديها نقص في الديزل، بينما وقودها الفائض لا يمكن تصديره إلى الولايات المتحدة لأنه لا يتفق مع مواصفات الوقود المطلوب في الولايات المتحدة، وهكذا الحال في بقية مناطق العالم(١١).

التراجع السابق في المعروض من النفط ومنتجاته كانت تقابله زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد العالم في السنوات التي سبقت الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ خاصة في الدول النامية وعلى رأسها الصين والهند زيادة في الطلب على النفط، فحتى

---

(٩) Paul Sullivan, «Key Issues Surrounding the Supply of Oil,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), p. 18.

(١٠) Daniel Yergin, «Insuring Energy Security,» *Foreign Affairs* (March-April 2006), pp. 71-75.

(١١) Lenardo Maugeri, «Two Cheers for Expensive Oil,» *Foreign Affairs* (March-Arpril 2006), pp. 155-157.

الربع الأول من تسعينيات القرن الماضي كان لدى الصين اكتفاء ذاتي من النفط، أما بعد ذلك فقد زاد نشاطها الاقتصادي بأكثر من ثلاثة أضعاف، ما ولد زيادة في طلبها على النفط حتى أصبحت تستورد حوالى ثلاثة ملايين برميل نفط في اليوم عام ٢٠٠٦ أو ما يعادل ٥٠ بالمئة من استهلاكها من النفط. وعلى الرغم من أن نصيب الصين من الطلب العالمي على النفط لم يتجاوز ٨ بالمئة في عام ٢٠٠٦، إلا أن معدل نمو هذا الطلب كان يقارب ٣٠ بالمئة من نمو الطلب العالمي، ما يعني أن نصيبها من الطلب العالمي في تزايد كبير. ففي حزيران/ يونيو عام ٢٠١٠ وصل طلبها على النفط إلى حوالى ٨,٩٨ مليون برميل في اليوم بزيادة قدرها ١٠ بالمئة على الطلب في سنة ٢٠٠٩. وتعزى هذه الزيادة في الطلب إلى عدة عوامل منها تزايد الهجرة إلى المدن وزيادة عدد السيارات بسبب ارتفاع الدخل في السنوات الأخيرة واستخدام الوقود في توليد الكهرباء[١٢].

وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أنه في الوقت الذي سيزداد فيه استهلاك الصين من النفط من ٧,٧ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٣ مليون برميل عام ٢٠٣٠، فإن الإنتاج المحلي سينخفض من ٣,٨ مليون برميل في اليوم إلى ٣,٢ مليون برميل في اليوم خلال الفترة نفسها، ما سيؤدي إلى زيادة صافي الواردات النفطية من ٣,٩ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ١٣,١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٠، وهذا سيجعلها في المرتبة الأولى في العالم من حيث صافي استيراد النفط، تتبعها الولايات المتحدة التي سيكون صافي استيرادها عام ٢٠٣٠ حوالى ١٢,٧ مليون برميل في اليوم، وإن كانت واردات الولايات المتحدة ستتأثر بحجم إنتاج النفط غير التقليدي فيها[١٣].

ثانياً: البرميل الورقي

منذ انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات لم يعد السعر العالمي للنفط يتحدد من قبل أي جهة، وإنما أصبح يتحدد في السوق الفوري وما يعنيه ذلك من مخاطرة لكثير من الأطراف، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لنشوء سوق مستقبلي تتم فيه المتاجرة بالعقود النفطية الورقية. ففي عام ١٩٨٧ بدأ سوق المعادن في نيويورك

(١٢) John Calabrese, «China's Impact on Oil Markets,» in: Looney, ed., *Handbook of Oil Politics*, p. 402.

(١٣) *World Energy Outlook 2009* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2009), <http://www.worldenergyoutlook.org/media/weowebsite/2009/WEO2009.pdf>.

(NYMEX) يتاجر في عقود نفط غرب تكساس المتوسط، وبعد سنة افتتح سوق لندن العالمي للمتاجرة بالنفط (IPE)، وفي عام ٢٠٠١ تم شراء هذا السوق الأخير من قبل سوق التبادل العالمي (IC). وجدير بالذكر أن الأسواق المستقبلية تشتمل على فئتين من المتعاملين: **الأولى**، مكونة من المنتجين والمستهلكين الذين يتاجرون بالنفط الفعلي ويستخدمون العقود المستقبلية لتغطية معاملاتهم ضد مخاطر التغير في الأسعار، أما الفئة **الثانية** والتي يطلق عليها اسم المضاربين، فهي فئة تراهن على التغير الآني في الأسعار من أجل تحقيق الأرباح، فهي تشتري عقود النفط المستقبلية وليس لها أي رغبة في تسليم أو تسلم كميات النفط الفعلية، أو أنها تشتري كميات من النفط وتقوم بتخزينها، وفي كلا الحالتين تكون سبباً في تذبذب أسعار النفط بصورة لا صلة لها بأساسيات قوى العرض والطلب. وقد ساعد على إقبال المستثمرين على العقود النفطية ومؤشر أسعار النفط رغبتهم في الهروب من تراجع قيمة الدولار وعدم ثقتهم في الأدوات الاستثمارية الأخرى كالأسهم والسندات. هذا الدور الذي بدأت تمارسه أسواق المال النفطية يؤكده كثير من الباحثين والعاملين في هذه الأسواق كجورج سوروس ومايكل ماسترز. وقد أدلى كل من هذين الأخيرين بشهادته أمام لجان الكونغرس الأمريكي. فبحسب شهادة مايكل ماسترز فإن عدداً كبيراً من المستثمرين قد دخلوا بعد عام ٢٠٠٣ إلى أسواق النفط المستقبلية. وقد أدى دخول هؤلاء وشراؤهم لعقود النفط المستقبلية إلى ارتفاع أسعار النفط المستقبلية، وبالتالي إلى رفع مستوى التوقعات المستقبلية للأسعار، فنتجت منه زيادة في الطلب على النفط لتخزينه في باطن الأرض وعلى سطح الأرض، وهذه الزيادة في الطلب على النفط لتخزينه أدت بدورها إلى مزيد من الارتفاع في أسعار النفط في السوق الفوري[١٤].

وقد أدى تزايد دور أسواق النفط المستقبلية إلى تراجع دور الدول المنتجة وشركات النفط في تحديد سعر النفط. كذلك فإنه أدى إلى زيادة التذبذبات في هذه الأسعار إضافة إلى تعميقه الخلاف بين الدول المستهلكة والمنتجة حول مسؤولية تسعير النفط. فبينما ألقى كل من الرئيس بوش وغوردن براون رئيس وزراء بريطانيا بمسؤولية ارتفاع أسعار النفط من حوالى ٦٨,٧١ دولار للبرميل في آب/ أغسطس عام ٢٠٠٧ إلى حوالى ١٢٨,٣٣ دولار للبرميل في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٨ على منظمة الأوبك

---

(١٤) Michael M. Masters: «Testimony before the U.S. Senate Committeeon Homeland Security and Governmental Affairs,» (20 May 2008), and «Testimony before the Commodity Futures Trading Commission,» (25 March 2010).

وطالباها بزيادة الإنتاج، كان رد المنظمة أن المسؤولية تقع على المضاربات التي تحصل في أسواق المال وكذلك على عدم كفاية الاستثمارات في الطاقة التكريرية خاصة للنفط الثقيل[١٥].

ويبدو أن وجهة نظر منظمة الأوبك أقوى من حجة الحكومات المستهلكة كما عبّر عنها كل من بوش وبراون، فكثير من الدراسات الحديثة تؤكد أن من بين أهم أسباب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة يعود إلى دور المضاربات التي تحصل في الأسواق المستقبلية. فبحسب دراسة حديثة أصدرها مركز بيكر للسياسات العامة، فإن دور فئة المضاربين قد تنامى في السنوات الأخيرة فأصبحوا يشكلون حوالى ٥٠ بالمئة من المتاجرين في سوق النفط المستقبلي عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ٢٠ بالمئة قبل عام ٢٠٠٢. وقد أدى هذا بدوره إلى تأثر توجهات أسعار النفط بتوقعات وقرارات هذه الفئة[١٦]. فعلى سبيل المثال كان برميل النفط يتاجر به في عام ٢٠٠٨ على الورق ٤٥ مرة قبل تسليمه فعلياً واستهلاكه[١٧].

ثالثاً: الدولار والنفط والمديونية

إن دور الدولار الأمريكي كعملة عالمية يعاني أزمة تعود جذورها إلى التحولات التي طرأت على النظام النقدي العالمي والتي تمثلت بثلاثة أنظمة هي: **نظام الذهب** الذي كان سائداً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ **ونظام بريتونوودز** الذي كان سائداً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات، وكان يجمع بين الذهب والدولار المثبت بالذهب، وأخيراً **نظام الدولار** الذي ساد منذ بداية السبعينيات، وكان هذا الأخير أقلها استقراراً حيث إنه كان سبباً في حدوث أكثر من ١٠٠ أزمة مالية خلال الثلاثين سنة الأخيرة[١٨]. والسبب الذي جعل النظامين السابقين لنظام الدولار أكثر استقراراً من نظام الدولار، هو أنهما كانا يتصفان بتقييد حجم النقد الورقي الذي يمكن للدولة توليده، أي أن الدولة لم يكن مسموحاً لها بالتوسع في خلق النقود إلا في حدود ما لديها من ذهب،

(١٥) Paul Stevens, «Co-opeartion Between Producers and Consumers,» in: Looney, ed., *Handbook of Oil Politics*, pp. 85-86.

(١٦) Kenneth B. Medlock III and Amy M. Jaffe, «Who Is in the Oil Futures Market and How Has It Changed,» James A. Baker III, Institute for Public Policy, Rice University (26 August 2009), pp. 3-14.

(١٧) Leah McGrath Goodman, *The Asylum: Inside the Rise and Ruin of the Oil Market* (New York: William Morrow, 2011), p. 88.

(١٨) Gerald Caprio, James Hansen and Robert E. Litan, eds., *Financial Crisis: Lessons from the Past, Preparation for the Future* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005).

لأنها بحسب هذين النظامين ملزمة بتحويل نقودها لدى الآخرين إلى ذهب إذا طلبوا منها ذلك[١٩].

وحتى قبل إنهائه عام ١٩٧١، كان نظام البريتون وودز يتعرض لكثير من النقد بسبب اعتماده على الدولار بجانب الذهب. وقد كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول في مقدمة المنتقدين لذلك النظام بسبب ما يعطيه للولايات المتحدة في رأيه من «امتيازات مفرطة أو فادحة» لأنه يمكنها من طبع النقود وشراء السلع والخدمات وتحقيق مكاسب جيو - استراتيجية في بقية العالم، ولذلك فقد استبدلت فرنسا حوالى ٨٨٤ مليون دولار و٦٠١ مليون دولار بالذهب في عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦ على التوالي[٢٠].

وفي بداية آب/ أغسطس عام ١٩٧١ طلبت بريطانيا استبدال احتياطياتها البالغة ٣ مليارات دولار إلى ذهب، وبعد يومين من هذا الطلب قرر الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون تعويم الدولار، أي أنه فك ارتباط الدولار بالذهب، وتخلت الولايات المتحدة بموجب هذا القرار عن استبدال الدولار بالذهب، وتركت سعر الدولار عائماً يتحدد بقوى العرض والطلب على المنتجات الأمريكية وانخفض سعره عدة مرات. وبهذا القرار تكون الولايات المتحدة قد أنهت نظام البريتونوودز، وأصبح النظام النقدي العالمي قائماً على الدولار كعملة احتياطي دولي، ولكن من غير ارتباط بالذهب، ولم يتم اتخاذ هذا القرار في إطار إجماع دولي، وإنما انفردت به الولايات المتحدة حفاظاً على مصالحها من غير أدنى اعتبار لانعكاساته على الدول التي كان لديها مبالغ كبيرة من الدولارات، ولا على مستقبل النظام المالي العالمي. وهكذا زادت قدرة الولايات المتحدة على طبع كميات هائلة من الدولارات أدت إلى توسع غير مسبوق في حجم السيولة في العالم، وأصبحت سبباً في زيادة حجم وارداتها وفي الاستيلاء على كثير من الشركات العالمية وفي الدخول في كثير من المغامرات العسكرية، ذلك في الوقت الذي زادت فيه مخاوف الدول التي تحتفظ بالدولارات كاحتياطيات من هذا التوسع المفرط في السيولة[٢١]. وفي ما يلي سنبدأ بشرح آليات وآثار تدوير كل من الفوائض النفطية والفوائض الآسيوية خاصة الصينية منها لنبين حجم ما يخسره العرب مقارنة بغيرهم من اعتمادهم على الدولار.

---

(١٩) Barry Eichengreen, *Exorbitant Privilege* (New York: Oxford University Press, 2011), p. 39.

(٢٠) William R. Clark, *Petrodollar Warfare: Oil, Iraq, and the Future of the Dollar* (Gabriola Island, Canada: New Society Publishers, 2005), p. 19.

(٢١) يوسف خليفة اليوسف، **تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات**، أوراق عربية؛ ١٦. شؤون اقتصادية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).

١ - الفوائض النفطية

لقد حرصت حكومة الولايات المتحدة في علاقاتها الاقتصادية مع الدول المنتجة للنفط خاصة السعودية على الاستمرار في تسعير النفط بالدولار وعلى تدوير فوائضه إلى الاقتصاد الأمريكي سواء من خلال استثمار هذه الفوائض في أذونات الخزانة الأمريكية وغيرها من الأدوات الاستثمارية أو في الإنفاق على السلاح أو بتشغيل الشركات الأمريكية في إقامة المشروعات الاقتصادية في الدول النفطية من غير أدنى اعتبار للتكاليف التي تكبدتها الدول المنتجة من هذه العلاقة. ففي بداية السبعينيات تم تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب بحوالى ٧,٨٩ بالمئة، ما دفع بمنظمة الأوبك إلى طرح مقترح يتم بموجبه ربط سعر النفط بسلة عملات تسع دول أوروبية لحماية عائداتها من النفط، وقد تم الاتفاق على هذا المقترح الذي سمي جنيف ١ ولكنه لم يرَ النور في التطبيق[٢٢].

وفي شباط/ فبراير عام ١٩٧٣ حدث انخفاض آخر في سعر الدولار ولكن الفوائض النفطية الفلكية التي تحققت بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر جعلت من الصعب التخلي عن الدولار لأن أسواق المال الأمريكية هي التي توجهت إليها هذه السيولة إما لاعتبارات تتعلق بتوافر الأدوات الاستثمارية التي يمكن أن تستوعب هذه المبالغ، أو بسبب الضغوط السياسية التي مارستها الولايات المتحدة على الدول النفطية خاصة السعودية لاستثمار فوائضها في سندات الحكومة الأمريكية، أو بسبب غياب الحد الأدنى من التنسيق بين الاقتصادات العربية لاستثمار هذه الفوائض بصورة منتجة.

بذلك استطاعت الولايات المتحدة ضرب أكثر من عصفورين بحجر، فتدفق الفوائض إلى الاقتصاد الأمريكي ساعد في حل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي الناتج من زيادة قيمة الواردات النفطية، كما إنه جعل هذه الفوائض النفطية في قبضة الولايات المتحدة وحرم الدول المنتجة من استخدامها في تحقيق تنمية عربية أو الاستفادة منها في كسب التأييد للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، أو من خلال إيجاد فجوة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وهو أمر كان يتخوف منه هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق[٢٣]. فقد اعترف كيسنجر في أحد كتبه بأن

---

(٢٢) Ole Gunnar Austvik, «Oil Prices and the Dollar Dillemma,» *OPEC Review*, no. 4 (Winter 1987), pp. 399-412.

(٢٣) El-Gamal and Jaffe, *Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold*, p. 121.

إعادة تدوير هذه الأموال إلى الولايات المتحدة سواء عن طريق شراء أذونات الخزانة الأمريكية أو بشراء السلاح أو بتأمين مشروعات البنية الأساسية للشركات الأمريكية في السعودية وغيرها من دول النفط، كان الهدف منه «تشجيع استخدام الفوائض النفطية لإقامة مشروعات اقتصادية ومنع الدول المنتجة من استخدامها في حروب اقتصادية أو ممارسة أي نوع من الابتزاز ضد الديمقراطيات الغربية، وكذلك من أجل إعادة جزء من الأموال المغتصبة إلى اقتصادنا»[٢٤].

والأخطر من اعتبار كيسنجر هذه الفوائض النفطية بأنها «أموال مغتصبة» من قبل الدول المنتجة للنفط هو أنه كان يهدف من وراء تدويرها إلى إيقاع الدول النفطية المحافظة في فخ الأزمة التي يعيشها الدولار، لأن استثمار هذه المبالغ الطائلة في الاقتصاد الأمريكي هو بوليصة تأمين ضد أي تفكير لدى السعودية وبقية الدول الخليجية للتخلي عن هذه العملة، وهذا ما كان يقصده كيسنجر عندما قال: «إن هدفنا الأساسي كان هو تحفيز الدول المنتجة على أن تكون طرفاً مسؤولاً في الاقتصاد العالمي. ولتحقيق ذلك حرصنا على التمييز بين الأعضاء المعتدلين والمتطرفين في منظمة الأوبك»[٢٥].

وقد أثبتت التطورات اللاحقة أن هذه السياسات قد نجحت نجاحاً فائقاً في تحقيق أهدافها التي تحدث عنها كيسنجر خاصة في حالة السعودية سواء على صعيد استفادة الاقتصاد الأمريكي من هذه الفوائض أو بزرع الخلاف بين أعضاء الأوبك حول الدولار. ففي ما يتعلق باستفادة الاقتصاد الأمريكي من هذه الثروة فإن الأرقام المتوافرة تشير إلى أن الشركات الأمريكية كشركة بارسونز وبيكتال وغيرها كان لها نصيب الأسد من مشروعات البنية الأساسية المدنية والعسكرية. وفي عام ١٩٧٠ كانت السعودية أكبر مستثمر في أذونات الخزانة الأمريكية، كما أن استثمارات السعودية في الاقتصاد الأمريكي حتى عام ١٩٧٦ كانت تعادل ٦٠ مليار دولار، وقد ارتفعت نفقاتها على السلاح الأمريكي من ٣٠٥ ملايين دولار عام ١٩٧٢ إلى ٥ مليارات دولار عام ١٩٧٥ ولم تتوقف بعد ذلك[٢٦].

أما المكسب الثاني الذي حققته الولايات المتحدة من تدوير الفوائض النفطية فهو زرع بذور الشقاق بين أعضاء منظمة الأوبك لأن التراجع المستمر في قيمة الدولار دفع

(٢٤) Henry Kissinger, *Years of Renewal* (New York: Simon and Schuster, 1999), pp. 667-677.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٦٧٧.

(٢٦) El-Gamal and Jaffe, *Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold*, p. 122.

ببعض أعضائها إلى المطالبة باستخدام سلة عملات لتسعير النفط، ولكن السعودية كانت دائماً ترفض هذا الاقتراح بسبب تخوفها من انعكاس ذلك سلباً على استثماراتها في الولايات المتحدة، إضافة طبعاً إلى عدم قدرة الحكومة السعودية على التخلي عن المظلة الأمنية الأمريكية التي وجدت لحماية النظام السعودي منذ اكتشاف النفط فيها[٢٧].

ولنضرب بعض الأمثلة حول خلافات أعضاء المنظمة في ما يتعلق باستخدام الدولار لتسعير النفط وتبني السعودية للموقف الرافض لأي تحول عن الدولار، فقد ذكرنا سابقاً أن الدول المنتجة طرحت قضية الدولار عند انخفاضه في بداية السبعينيات بعد فصله عن الذهب، ولكن المنظمة اكتفت، تحت الضغط السعودي، بأن ترفع أسعار النفط لتعويض انخفاض قيمة الدولار من غير أن تتفق على التحول عن الدولار إلى غيره، وظل هذا الموضوع من القضايا العالقة بين الدول الأعضاء حتى أعلن العراق في عام ٢٠٠٠ بأنه لن «يستخدم عملة العدو» وقرر بيع نفطه باليورو[٢٨].

وفي هذا الصدد يقول وليام اندهال صاحب كتاب **قرن من الحروب** بأن «الدوائر المالية في لندن أقرت بأهمية الخطوة التي لم يتم ذكرها كثيراً وهي عملية التحول من الدولار إلى اليورو. فهذه الخطوة كانت بمثابة إعلان الحرب على الدولار، وكما أخبرني أحد المصرفيين المرموقين في لندن «ما إن اتضح أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد سيطرا على العراق حتى تنفس القطاع المصرفي في لندن الصعداء. وقد أكد هؤلاء المصرفيون ذلك بالقول «الآن لم يعد لدينا قلق من خطر اليورو الملعون»[٢٩].

وقد يتساءل القارئ لماذا تقف بريطانيا في هذا الصراع بين الدولار المسيطر واليورو الصاعد بجانب الولايات المتحدة؟ والإجابة هي أن النظام الاقتصادي البريطاني أكثر اندماجاً مع الاقتصاد الأمريكي منه مع الاقتصاد الأوروبي. فالنظام المصرفي البريطاني تربطه مصالح مشتركة مع وول ستريت في أمريكا وشركات النفط البريطانية وشركات السلاح وهو أكثر اندماجاً مع الشركات الأمريكية، وقد شبه أحد الاقتصاديين الكنديين هذا الصراع بقوله: «... نحن أمام نظامين ماليين ونقديين متنافسين على مستوى العالم من أجل السيطرة على خلق النقود والائتمان... فنحن نتعامل مع تدافع

---

(٢٧) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ٢٥٨.

(٢٨) William Dowell, «Sadam Turns His Back on Greenbacks,» *Time*, 13/11/2000.

(٢٩) F. William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order* (San Diego, Calif: Progressive Press, 2012), chap. 13.

إمبريالي للسيطرة على الاقتصادات الوطنية وأنظمة العملات»(٣٠). وقد أكدت التطورات اللاحقة أهمية إعادة النظر في الدولار كعملة يسعر بها النفط، ففي عام ٢٠٠٧ انخفضت قيمة الدولار مرة أخرى في الوقت الذي استمرت فيه أسعار واردات منظمة الأوبك من الدول الصناعية في الارتفاع، ما دفع بعدد من أعضائها كفنزويلا وإيران إلى المطالبة بالتحول عن الدولار إلى اليورو في اجتماع المنظمة الذي انعقد في السعودية عام ٢٠٠٧. غير أن السعودية استمرت في تمسكها بالدولار مبررة ذلك بأن أي تحول عن الدولار سينتج منه مزيد من الانخفاض في قيمته وهذا سيؤدي إلى تعقيدات أخرى(٣١).

ولا شك في أن هذه التعقيدات تتعلق بحجم الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة وهي تأكيد لنجاح ما خطط له كيسنجر وحكومته بتدوير الفوائض السعودية إلى الاقتصاد الأمريكي وجعلها عقبة أمام أي تحول عن الدولار. وقد عبر الرئيس الفنزولي السابق شافيز عن هذه الأزمة بقوله: «نحن نعرف جميعاً أن الدولار الأمريكي لا قيمة حقيقية له»، وأضاف قائلاً: «إن إمبراطورية الدولار يجب أن تنتهي». أما الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد فقد عبر عن هذه الإشكالية بالقول: «إنهم يأخذون نفطنا ويعطوننا في المقابل قطعة ورق لا قيمة لها»(٣٢).

وقد استمر السجال بعد ذلك بين أعضاء منظمة الأوبك، ففي نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٨ أعلنت إيران رسمياً أنها توقفت عن بيع نفطها بالدولار(٣٣). في الوقت نفسه استمر الدولار في الانخفاض، وقد أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم في الدول المنتجة للنفط التي تبيع نفطها بالدولار وتشتري حاجاتها بعملات ترتفع قيمتها مقابل الدولار، وهكذا تفاقم الخلاف في منظمة الأوبك بين غالبية تريد التحول عن الدولار وبين السعودية التي تدافع عن الدولار. في هذه الأثناء صرح عبد الله البديري السكرتير العام للمنظمة بأن التحول عن الدولار أمر ممكن وأنه يمكن أن يحصل خلال عشر سنوات، وأن الدول المنتجة «قد تعتمد اليورو بديلاً للدولار»(٣٤). ولم تمضِ أسابيع على تصريح السكرتير العام لمنظمة الأوبك حتى خرج محمد الجاسر نائب محافظ

---

(٣٠) Michael Chossudovski, *War and Globalization: The Truth Behind September 11* (New York: Global Outlook and the Centre for Research on Globalization (CRG), 2002), pp. 109-112.

(٣١) Patrice Hill, «OPEC Faces Dollar Headaches: Iran, Venezuela Seek Action,» *Washington Time* (17 November 2007).

(٣٢) El-Gamal and Jaffe, *Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold*, p. 123.

(٣٣) «Iran Stops Conducting Oil Transcations in U.S Dollars,» Associated Press (30 April 2008).

(٣٤) Perry William, «OPEC Chief Muses about Gradually Switching Oil Pricing to Euros,» *Middle East Economic Survey* (8 February 2008).

مؤسسة النقد السعودي بتصريح آخر أكد فيه أن المطالبة بالتحول عن الدولار تتصف بدوافع سياسية، مؤكداً أن السعودية ستستمر في تسعير نفطها وربط عملتها بالدولار الأمريكي(٣٥).

ولا تزال الدول النفطية وعلى رأسها السعودية والإمارات تضع أرصدتها بالدولار وتصر على تسعير النفط بالدولار، وتربط عملاتها بالدولار، على الرغم من كل الخسائر التي تكبدتها وتتكبدها من هذا النظام المالي.

٢ ـ الفوائض الآسيوية

أما الدول الآسيوية وعلى رأسها الصين، فإن علاقتها مع هذا النظام مختلفة كثيراً لأنها تحقق مكاسب كثيرة منه مقارنة بالدول النفطية. فالصين وبعض الدول الآسيوية الأخرى تكونت فوائضها من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها خلال الثلاثين سنة الأخيرة والتي تحركها عملة منخفضة القيمة مقابل الدولار وصناعات متنوعة يتم فيها توظيف عمالة محلية وتستنبت فيها التقنية وترافقها أبحاث علمية تقوم بها جامعات ومراكز أبحاث ترفد هذه الصناعات بالمعارف العلمية المتراكمة وهكذا دواليك. وقد أدى هذا النمو، بدوره، إلى زيادة مستوى دخل الفرد وتراجع عدد الفقراء بعشرات الملايين من البشر.

هذه التنمية الفعلية التي حققتها الصين وبقية دول شرق آسيا مستخدمة العمالة الرخيصة جعلت منتجاتها أكثر تنافسية من المنتجات الأمريكية، وهكذا بدأت الفوائض في ميزان مدفوعات الصين مقابل الاقتصاد الأمريكي في الظهور والزيادة. وحتى يستمر هذا النمو الاقتصادي الصيني قررت الصين أن تستثمر هذه الفوائض في الاقتصاد الأمريكي، فتكون هذه الفوائض بديلاً للمدخرات الأمريكية التي تراجعت إلى الصفر في السنوات الأخيرة، وبذلك يتمكن الاقتصاد الأمريكي من استخدام هذه المدخرات ليرفع من حجم استهلاكه ومعدل نموه الاقتصادي وكذلك وارداته من الصين، وبخاصة أن إنفاق الفوائض الصينية في الصين نفسها سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الصرف، وسيقلل بالتالي من قدرة الاقتصاد الصيني على التصدير وسيتراجع معدل النمو الاقتصادي الصيني. وقد يكون هذا ما دفع بالبعض إلى تسمية هذا النظام المالي الجديد

---

(٣٥) «Saudi Arabia Rules Out Oil Pricing in Euoros,» *Middle East Economic Survey*, vol. 51, no. 9 (3 March 2008).

«بريتونوودز ٢» نظراً إلى أن ما تقوم به الدول الآسيوية في هذا النظام من دوران في فلك الاقتصاد الأمريكي هو شبيه بما قامت به أوروبا واليابان في الستينيات، وبالتالي فإن أصحاب هذا الرأي لا يعتقدون أن الولايات المتحدة مضطرة إلى خفض قيمة الدولار لتصحيح الاختلال الحاصل في ميزان مدفوعاتها منذ سنوات لأن الصين تحتاج إلى عشر أو عشرين سنة أخرى لاستيعاب ملايين العمالة الريفية في المدن الصناعية في اقتصادها الحالي المتجه إلى التصدير في ظل سعر صرف منخفض في مقابل الدولار[٣٦].

وقد وصف لورنس سمرز (المستشار الاقتصادي لأكثر من رئيس أمريكي والرئيس الأسبق لجامعة هارفرد) العلاقة بين الدول ذات الفوائض ـ خاصة الآسيوية ـ والاقتصاد الأمريكي بأنها أشبه بـ «توازن الرعب المالي» لأن كلاً من الولايات المتحدة والدول ذات الفوائض لا ترغب في القيام بخطوة توقع الضرر بالطرف الآخر، لأنها ستدفع ثمناً شبيهاً بما سيدفعه هذا الطرف[٣٧].

وقد عبرت مجلة **الإيكونوميست** عن المأزق الذي يعيشه الدولار ومعه الاقتصاد الأمريكي والعالمي بالقول: «لقد كان الدولار العملة لفترة تعود إلى الوراء بقدر ما تمتد الذاكرة ولكن دوره المهيمن لم يعد مسلّماً به. فإذا استمرت الولايات المتحدة في الاستهلاك والاقتراض بالوتيرة الحالية فإن الدولار سيخسر في النهاية مكانة الصدارة في التمويل الدولي، وذلك سينعكس سلباً على الامتياز الحالي الذي تتمتع به الولايات المتحدة والمتمثل بالقدرة على طبع مزيد من عملة الاحتياطي الدولي والاقتراض بتكلفة منخفضة والإنفاق بمعدلات تفوق الدخل وهي امتيازات لا تتحقق للآخرين»[٣٨].

رابعاً: الأزمة المالية

تحدثنا في المبحث السابق عن الأزمة التي يواجهها النظام المالي العالمي بسبب الاعتماد على الدولار كعملة احتياطي عالمي، وقد بيّنّا كيف أدى هذا النظام إلى تزايد مديونية الاقتصاد الأمريكي وتراجع قيمة الدولار والتكلفة التي تحملتها الدول النفطية بسبب تراجع الدولار الذي يسعَّر به النفط والأخطار التي يمكن أن تتعرض لها الفوائض

---

(٣٦) Michael Dooley, David Folkerts-Landau and Peter Garber, «The Revised Bretton Woods System,» *International Journal of Finance and Economics*, no. 9 (2004), pp. 307-313.

(٣٧) Lawrence Summers, «The U.S Current Account Deficit and the Global Economy,» Lecture at the Per Jacobson Foundation (Washington, DC) (3 October 2004).

(٣٨) «The Disappearing Dollar,» *The Economist*, 2/12/2004.

بأشكالها في حالة تراجع قيمة الدولار. وفي هذا المبحث من الفصل سنتوقف عند الأزمة المالية الأخيرة كنموذج على الأزمات المالية المتكررة التي تنتج من النظام المالي الحالي. فارتفاع أسعار النفط منذ بداية عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٨ لم يكن هو السبب الرئيسي للأزمة المالية التي عصفت بالعالم في عام ٢٠٠٨ وأدت إلى ركود حاد أطلق عليه البعض مصطلح «الكساد الجديد» نظراً إلى التشابه بينه وبين كساد الثلاثينيات. فهذه الأزمة المالية بدأت شرارتها الأولى في القطاع العقاري الأمريكي الذي كان يعاني سوء إدارة وفساداً ومراهنات، ثم انتقلت هذه الأزمة إلى المؤسسات المالية ومنها إلى الاقتصاد الحقيقي، ثم انتشرت جغرافياً لتصل إلى كثير من دول العالم ولا يزال كثير من آثارها باقياً، وتتفاوت دول العالم في درجة خروجها من هذا الكساد. وهذه الأزمة المالية الجديدة هي أحد إفرازات النظام المالي الذي يعتمد على الدولار ويعاني المديونية كما بيَّنا في المبحث السابق من هذا الفصل. وهذه الأزمة في اعتقادنا هي في جوهرها أزمة قيم وأخلاق إضافة إلى كونها تعبيراً عن خلل في المبادئ التي تعمل على أساسها المؤسسات المالية المعاصرة، كما سيتضح من الفقرات التالية التي نقدم فيها تحليلاً مختصراً لتطورات هذه الأزمة[٣٩]. فقد كانت بداية الأزمة الزيادة المفرطة في السيولة التي ساعدت عليها سياسات المصرف الفدرالي الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وذلك بخفض سعر الاقتراض إلى ١ بالمئة ابتداءً من عام ٢٠٠١ كما يؤكد المستثمر المعروف جورج سوروس[٤٠].

ثم كانت هناك كذلك الفوائض الآسيوية ـ خاصة الصينية منها ـ والفوائض النفطية التي كانت تستثمر سابقاً في أذونات الخزانة الأمريكية، ولكن جزءاً منها تم استثماره في السنوات التي سبقت الأزمة في أدوات استثمارية ذات عائد ومخاطر مرتفعة كالسندات العقارية[٤١].

هذه الزيادة في السيولة تزامنت كذلك مع عوامل أخرى منها تراخي قيود الإقراض وطغيان نزعة المضاربات واختلال الأسس التي تقوم عليها الأدوات الاستثمارية. فقبل

---

(٣٩) يوسف خليفة اليوسف، «تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات الغربية،» ورقة قُدِّمَت إلى: «الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي»، الندوة رقم ٥٦ التي أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان ـ الأردن عام ٢٠٠٩، ص ٥١ ـ ٦٨.

(٤٠) George Soros, *The New Paradigm for Financial Markets* (New York: Public Affairs, 2008), pp. 81-91.

(٤١) James Turk and John Rubino, *The Collapse of the Dollar* (New York: Currency Doubleday, 2004), pp. 29-32.

أن تبدأ عملية تحرير القطاع المالي في ظل إدارة الرئيس ريغان أي قبل أكثر من ربع قرن من حدوث الأزمة، كانت القروض العقارية تتم بصورة سهلة وعملية، حيث كانت الجهة الممولة تطلب من المقترض معلومات أساسية عن دخله للتأكد من قدرته على تسديد القرض العقاري ويطلب منه تقديم دفعة أولية تزيد على ٢٠ بالمئة من قيمة القرض لإثبات جدّيته في التسديد، ثم يطلب منه تأمين هذا القرض ويكون سعر الفائدة على قرضه العقاري ثابتاً، وبالتالي يكون المقترض على بيِّنة من التزاماته ويقوم بتسديد دفعات عقاره الشهرية إلى الممول، وهكذا تكون المعاملة واضحة ويلتزم كل طرف بما عليه حتى يتم تسديد قيمة القرض والفوائد كاملة ويقوم المقترض بعد ذلك بتملُّك العقار. ولكن ما حدث بعد ذلك لمؤسسات الإقراض القائمة على الفائدة نتيجة لتحرير القطاع المالي هو تحويل عملية التمويل العقاري إلى عملية معقدة ومليئة بالمخاطر والمفاجآت بسبب ما سمّي بالابتكارات المالية أو «أسلحة الدمار الشامل» بحسب البليونير بوفيت، وبسبب تآكل القيم والأخلاق في هذه المؤسسات بوجه عام. فقيود الإقراض التي سبق ذكرها تراخت، إذ لم يعد هناك تدقيق على مداخيل المقترضين وتم الاكتفاء بأقوالهم التي اتضح بعد ذلك أن أغلبها لم يكن صحيحاً، وتراجعت الدفعات الأولية إلى أقل من ١٠ بالمئة من قيمة القرض، وتم التساهل كذلك في التأمينات على هذه القروض، وقد أدت هذه التطورات مجتمعة إلى تقديم قروض كثيرة بمبالغ باهظة إلى من لم يكن قادراً على تسديدها. وكان من بين الابتكارات في العقود الجديدة جعل سعر الفائدة على القرض متغيراً حيث يتم إغراء المقترض بسعر فائدة منخفض خلال السنتين الأولى والثانية، ثم يفاجأ هذا المقترض بعد ذلك بزيادة كبيرة في سعر الفائدة ما يجعل تسديد القرض أكثر صعوبة. ومن الابتكارات كذلك تجميع العقود العقارية على شكل سند أي أداة استثمارية وبيعها من خلال الوسطاء في أسواق المال إلى المستثمرين الأجانب كالآسيويين ودول النفط وبعض الدول الأوروبية[٤٢].

هذا التعليب أو ما عرف بـ «المشتقات» أدى إلى إسقاط أي مخاطرة يتعرض لها الممول الأول أو الوسيط الذي قام ببيع هذه السندات أو الديون لأنه أصبح يبيع هذه الديون مقابل رسوم، وبذلك تنتقل المخاطرة إلى المستثمر الصيني أو الخليجي مما شجع هؤلاء الوسطاء إلى إنتاج مزيد من هذه القروض وتحويلها إلى ديون وبيعها في

(٤٢) Morris Goldsrein, «The Subprime Credit Crisis: Origins, Policy Responses, and Reforms,» Peterson Perspectives: Interviews on Current Topics, Peterson Institute for International Economics, p. 3.

الأسواق المالية، وهكذا تشابكت الديون العقارية بالمؤسسات المالية وأصبحت عالمية في آثارها ولـم تعد مسألة محلية. وقد عمَّق هذه الأزمة أن المؤسسات التي يفترض فيها تقييم هذه العقود العقارية من حيث عائدها ومخاطرها وجودتها كمؤسسة موديز «Moodys» وغيرها أصبحت هي نفسها أسيرة الفساد الذي حل بمؤسسات التمويل العقاري، فهذه المؤسسات لم تعد فقط تقوم بتقييم الأدوات الاستثمارية المعروضة في السوق، وإنما أصبحت تقوم كذلك بدور استشاري للمؤسسات التي تصدر هذه الأدوات الاستثمارية، وأصبح عائدها من الاستشارات أكبر من عائدها من التقييم، وبالتالي فليس مستغرباً أن يضعف حافز التقييم الموضوعي لديها لمصلحة المكاسب الكبيرة من دورها الاستشاري، فأصبحت تصنف كثيراً من الأدوات الاستثمارية من منظور مصالحها المادية، وليس أدل على ذلك من أن إيـرادات مؤسسة «موديز» من الاستشارات في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كانت أكبر من عائدها في تصنيف وتقييم جودة هذه المنتجات الاستثمارية. وهكذا أخفقت مؤسسات التقييم في القيام بدورها كما أخفقت قبلها مؤسسات تقديم القروض العقارية في الالتزام بشروط الإقراض[٤٣].

وقد تزامن هذا الفساد في مؤسسات تقديم القروض ومؤسسات تقييم الأدوات الاستثمارية مع ضعف الرقابة المالية الحكومية مقارنة بما كانت عليه قبل بداية تحرير القطاع المالي، أي قبل أكثر من ربع قرن من بداية الأزمة. ومن أهم مظاهر هذا التراخي في الرقابة هو تراجع نسبة الإقـراض التي تخضع لنوع أو آخر من أنـواع الرقابة في الولايات المتحدة من حوالى ٨٠ بالمئة قبل عشرين عاماً من تاريخ الأزمة إلى أقل من ٢٥ بالمئة عام ٢٠٠٦[٤٤].

ومن مظاهر التراجع في هذه الرقابة تعدد الجهات الرقابية بين اتحادية ومحلية وعـدم كفاءة مـواردهـا البشرية في متابعة التطـورات الحـاصلة في تقنيات الأدوات الاستثمارية[٤٥]. إضافة إلى الاختلالات السابقة في أسواق المال كان الاقتصاد العالمي قد شهد في الحقب الأخيرة تضخماً في جانبه المالي على حساب الجانب الحقيقي أو الفعلي، ما أدى إلى كثير من الآفات التي ابتليت بها أسواق المال اليوم. فالأصل في أسواق المال أو المصارف هي أنها محطات يتم من خلالها تحويل مدخرات الأفراد

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤٤) Charles R. Morris, *The Trillion Dollar Meltdown* (New York: Public Affairs, 2008), p. 54.

(٤٥) Soros, *The New Paradigm For Financial Markets*, pp. 142-146.

والمؤسسات إلى مشروعات فعلية تنتج سلعاً وخدمات وتوظف عمالة وتساهم في تطوير التقنية والمعارف التي تساهم في رفع كفاءة استغلال الموارد. وهذا النشاط الفعلي يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات، ومعها الأرباح، ونتيجة لكل ذلك ترتفع أسعار أسهم هذه المؤسسات العاملة في القطاع الحقيقي ويقبل الناس على شراء أسهمها وتستخدم هذه الأموال في توليد مزيد من النشاط الاقتصادي الفعلي. غير أن أسواق المال اليوم ومعها المصارف لم تعد تقوم بهذا الدور المنشط والمفعِّل للاقتصاد الحقيقي، لأن الأموال تم فصلها إلى حد كبير عن الاقتصاد الحقيقي وتحولت إلى ثروات نقدية تتم المتاجرة بها على الورق. وقد ترتفع أسعار أسهم الشركات وتنخفض ولكن ليس بسبب تغيرات موضوعية في أداء هذه الشركات وإنما بسبب المراهنات والغش والعبث بالقوانين والتحايل من قبل قلة من المستثمرين، الأمر الذي يجعل كثيراً من حالات الارتفاع في أسعار هذه الأسهم هو أقرب إلى الفقاعة، أي «البالونة» التي لا بد من أن تنفجر عاجلاً أم آجلاً. وهذا ما حصل في هذه الأزمة الأخيرة، كما حصل قبل ذلك في فقاعة العقارات اليابانية عام ١٩٨٩، وكما حصل في فقاعة شركات التقنية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، والمؤسف هو أن انفجار هذه الفقاعات يؤدي في الغالب إلى خسائر كبيرة تتكبدها غالبية المستثمرين بينما تربح منها القلة التي هندست هذه الفقاعات أو ساعدت على إيجادها وهي حقيقة تأكدت منذ الثلاثينيات[٤٦].

ومن هنا فإن الذي يحصل في أسواق المال اليوم هو أقرب إلى اللعبة الصفرية التي يتم بموجبها إعادة تدوير الثروة من الأغلبية إلى الأقلية من غير قيمة مضافة تذكر، ولذلك فليس مستغرباً أن نشاهد تزايد فجوة الدخل في الدول الغربية عبر السنوات الماضية. ففي أواخر السبعينيات كان نصيب نسبة أغنى ١ بالمئة من السكان من الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٩ بالمئة ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى حوالى ٢٣,٥ بالمئة عام ٢٠٠٧ وهي مؤشر على أهم مشكلة سيواجهها الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة[٤٧].

وبالفعل بدأت الفقاعة العقارية تنتقل إلى بقية الاقتصاد الأمريكي، فأفلست بعض المؤسسات المالية وأشرف البعض الآخر على الإفلاس أو اقترب منه، ثم انتقلت الآثار

---

(٤٦) John K. Galbraith, *A Short History of Financial Euphoria* (New York: Whittle Books in Association with Penguin Book, 1990), pp. 1-11.

(٤٧) Robert Reich, *Aftershock: The Next Economy and America's Future* (New York: Alfred A. Knopf, 2010), pp. 18-24.

إلى بقية المؤسسات المالية، وبدأت الاقتصادات الغربية تدخل وإن بدرجات متفاوتة في ركود اقتصادي عميق، ثم تزايدت معدلات البطالة وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، وإذا بحكومات هذه الدول تجد نفسها مضطرة إلى إنقاذ كثير من المؤسسات. وقد بلغت تكاليف هذه العملية أكثر من تريليون دولار في الولايات المتحدة ولا يزال كثير من دول العالم يعاني آثار هذه الأزمة إلى هذا الوقت. وعندما سئل رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان عن العِبر التي خرج بها من الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي كان رده على النحو التالي: «إن سبب الأزمة المالية العالمية يعود إلى تفريط النظام الرقابي الليبرالي والاعتقاد بأن التحرير الكلي للسوق ستنتج منه ابتكارات كثيرة وسيتجه رأس المال إلى الاستخدامات الأكثر ربحية. فعندما قرر محافظ المصرف الفدرالي عدم ضرورة تنظيم ومراقبة المشتقات المالية فقد أشعل بذلك فتيل المفرقعة. فعندما يكون بمقدورك أن تعَلِّب الأصول الجيدة والسيئة وتقوم بتمرير مخاطرك إلى أوروبا وبقية مناطق العالم، فإنك قد بدأت في ما يشبه خطة بونزي[٤٨]، والتي لا بد من أن تكون لها نهاية»[٤٩].

(٤٨) بونزي هو شخص كان يرغب الناس في استثمار أموالهم لديه لأنه كان يستلم أموال فئة ويعطيها لأخرى على شكل عائد مرتفع حتى يشجع غيرهم على استثمار أموالهم لديه حتى تمّ اكتشاف هذا التحايل وأصبح مثال للاحتيال.

(٤٩) Lee Kuan Yew, «The Grand Master's Insights on China, the United States, and the World: Interviews and Selections by Graham Allison and Robert D. Blackwill,» Belfer Center Studies in International Security, The MIT Press (Cambridge, Massachusetts and London) (2013), p. 99.

الفصل السابع عشر

النفط بين النعمة والنقمة

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

أن يكون النفط نعمة، فهذا أمر منطقي، حيث إنه من المفترض نظرياً على الأقل أن الدولة التي لديها مورد طبيعي كالنفط هي أفضل من حيث فرص التنمية من دولة أخرى ليس لديها هذا المورد، لأن الأولى ستتمكّن من الإنفاق على بنيتها الأساسية، وستحصل على السلع الرأسمالية والتقنية اللازمة للتنمية في المدى البعيد، وفي الوقت نفسه يمكنها أن ترتقي بمستوى معيشة سكانها بتوفير السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي فإن عدم تحقيق المكاسب المذكورة من النفط أو غيره من الموارد الطبيعية، لا ينبغي أن يعزى إلى المورد نفسه، وإنما إلى الكيفية التي استخدم بها من قبل الحكومة وغيرها من مؤسسات المجتمع.

وهنا يمكن الاستشهاد بتجارب ناجحة، كما حصل في النرويج وكندا وبوتسوانا والتشيلي وماليزيا وإندونيسيا وغيرها[١]. في المقابل، هناك رأي آخر بدأ يظهر في أدبيات التنمية منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وتؤيده تجارب الغالبية العظمى من الدول ذات المورد الواحد، وهو رأي يرى أن النفط هو أشبه بالنقمة، لأنه يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ومعها مستوى رفاه المجتمع على المدى البعيد، وذلك لعدة أسباب منها أن الريع النفطي يفرز نظماً استبدادية، ذلك لأن اعتماد الدولة على الريع النفطي وعدم حاجتها إلى فرض الضرائب يكسر حلقة الشفافية والمساءلة التي تربط بين المجتمع وحكومته في حالة وجود نظام ضريبي[٢].

والريع النفطي لا يشجع على النشاط الاقتصادي المنتج، ولا على توليد مزيد من الثروة، وإنما يجعل اهتمام أفراد المجتمع منصبّاً على الحصول على أكبر جزء من هذا الريع، ونتيجة لذلك، فإن النفط لا يساعد على تطور البيئة المؤسسية الفاعلة، وحتى في

---

(١) Graham A. Davis and John E. Tilton, «The Resource Curse,» *Natural Resource Forum*, no. 29 (2005), pp. 234-235.

(٢) Stephen Knack, «Sovereign Rents and the Quality of Tax Policy and Administration,» World Bank, Policy Research, Working Paper 4773 (2008).

حالة وجود هذه البيئة، فإنه يؤدي إلى إضعافها، ويستبدلها بسلوكيات تتصف بالفساد والمحسوبية والحرص على الكسب السريع، واستخدام القيادات السياسية الريع النفطي للبقاء في السلطة من خلال شراء الولاءات أو إسكات المعارضة[٣].

والريع النفطي يساعد كذلك على النزعات الانفصالية والعنف، خاصة عندما لا تعتني الحكومة المركزية بالمناطق التي يتركّز فيها النفط، كما حصل في دول كنيجيريا وإندونيسيا والسودان وبوليفيا والعراق وإيران، ويمكن أن يحصل في مناطق أخرى[٤]. وأخيراً تؤدي الإيرادات النفطية إلى ظهور ما يعرف بالمرض الهولندي الذي يتمثل بارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدولة، وهو ما ينعكس سلباً على تطور القطاعين الزراعي والصناعي[٥].

وقد عبر الإعلامي البولندي ريسيزارد كابوزينسكي في توصيف آثار النفط في المجتمع بقوله: «النفط يوجد وهماً بتغيّر الحياة، الحياة بغير عمل، الحياة المجانية. فالنفط مورد يخدّر الأفكار، ويوجد ضبابية في الرؤية، ويفسد...»[٦]. ومما يدعم الرأي القائل بأن النفط يمكن أن يكون نقمة هو أن كثيراً من البيانات تؤكد ذلك، فعلى سبيل المثال بينما حقق متوسط دخل الفرد في العالم خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٨ نمواً قدره ٦٤ بالمئة، أي من حوالى ٥٩١٧ دولاراً إلى ٩٧٠٠ دولار، تراجع متوسط دخل الفرد في مجموعة الدول الغنية في دول الشرق الأوسط بحوالى ١٦ بالمئة[٧].

والحقيقة أن كلا الرأيين السابقين حول النفط لا يخلو من الصحة، فالدول التي استطاعت أن تجعل من موردها الطبيعي أداة تنموية، سواء كان ذلك نفطاً، كما هو الحال في النرويج، أو ألماساً، كما هو الحال في بوتسوانا، هي دول استطاعت أن توفر شروطاً

---

(٣) Jamy Ulfelder, «Natural Resource Wealth and the Survival of Autocracies,» *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 8 (2007), pp. 995-1018.

(٤) Macartan Humphreys, «Natural Resources, Conflict and Conflict Resolution: Uncovering the Mechanisms,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 49, no. 4 (2005), pp. 508-537.

(٥) Augustin Kwasi Fosu and Anthony Owusu Gyapong, «Terms of Trade and Growth of Resource Economies: Contrasting Evidence from Two African Countries,» in: Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason and Amadou Sy, eds., *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2011), pp. 259-260.

(٦) Gavin Bridge and Philippe Le Billion, *Oil* (Cambridge, MA: Polity Press, 2012), p. 125.

(٧) Marie-Claire Aoun, «Oil and Gas Resources of the Middle East and North Africa: A Curse or Blessing?,» in: Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopoltics* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 140.

جعلت المورد الطبيعي نعمة. أما الدول التي أخفقت في تحقيق تلك الشروط، كدول الشرق الأوسط والدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية، فإنها جعلت منه نقمة.

هذا يعني أن ما عرف في الأدبيات التنموية بـ «نقمة النفط» هو أمر ليس حتمياً، بل يمكن تجنّبه. ومن هنا، فإن السؤال المحوري الذي تهمنا الإجابة عنه، في هذا السياق، هو: ما هي البيئة، أو السياسات، بمعنى أدق، التي تجعل النفط يؤدي دوراً إيجابياً في تنمية المجتمع؟ إننا نزعم أن في الأدبيات التنموية، النظرية منها والعملية، رصيداً معرفياً يدعونا إلى التفاؤل، بأن النفط، كغيره من الموارد الطبيعية، يمكن أن يكون نعمة[٨].

من هنا، فإن نجاح الدول المنتجة للنفط في تحويل ثروتها النفطية إلى آلية فعّالة في تنويع هيكلها الإنتاجي، والاستعداد لما بعد حقبة النفط، يعتمد على قدرتها على مواجهة عدد من التحديات أو تنفيذ عدد من السياسات، التي من أهمها الحصول على الجزء الأكبر من الريع النفطي، خاصة بالسعي من أجل السيطرة على كافة مراحل الصناعة وخصوصاً الفنية منها، بتعميق دور شركات النفط الوطنية، واتباع سياسات اقتصادية فاعلة، والارتقاء بمستوى المهارات البشرية، وتوفير البيئة المؤسسية المتطورة، وإنفاق الإيرادات النفطية بكفاءة.

وسنتحدث في ما يلي عن كل من هذه التحديات، وكيفية التعامل معها، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التحديات لا تنطبق على الدول النفطية بالدرجة نفسها، نظراً إلى اختلاف معطيات هذه الدول، أي أن هذه التحديات تؤثر بدرجات متفاوته في الدول النفطية.

أولاً: شركات النفط الوطنية والريع النفطي

إن نوعية العقود التي توقعها الحكومات المنتجة للنفط مع شركات النفط تؤدي دوراً في وجود علاقة مستقرة بين الطرفين، فكلما كانت هذه العقود عادلة في حق الطرفين، حيث تكون للدولة سيادة على مواردها ونصيب رئيسي من الريع النفطي، في الوقت الذي تحصل فيه شركة النفط على ربح مجدٍ يشجعها على الإنتاج ونقل التقنية وتوظيف الطاقات الوطنية، من غير تعرض عملياتها الإنتاجية لقرارات عشوائية من قبل

(٨) Alan Gelb, «Economic Diversification in Resource-Rich Countries,» in: Arezki, Gylfason and Sy, *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources*, p. 59.

حكومة الدولة المنتجة، أصبحت الدولة قادرة على تعظيم مداخيلها من إنتاجها النفطي في ظل حالة من الاستقرار. غير أن تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة من جانب، وشركات النفط وحكوماتها من جانب آخر، كما بيّنا في الفصول السابقة، يشير إلى تعرض الدول المنتجة لدرجة كبيرة من الاستغلال من قبل شركات النفط وحكوماتها نتيجة عدة عوامل، منها شرعية النظام السياسي في الدولة المنتجة، ودرجة تعبيره عن إرادة المجتمع، ومن ثم قدرته التفاوضية مع شركات النفط، وكمية ونوعية الموارد البشرية في الدول النفطية، ودرجة تعاون الدول المنتجة مع بعضها البعض، وعوامل الجغرافيا السياسية، وسيطرة شركات النفط العالمية على مراحل الصناعة النفطية كلها[٩]. ونتيجة لما طرأ على هذه المحدّدات من تغيّر مع مرور الوقت، فقد شهدت العلاقة بين الدول المنتجة وشركات النفط تحولاً تدريجياً إلى صالح الأولى.

وقد بيّنا سابقاً أن أغلب الدول المنتجة للنفط تسيطر اليوم على ثروتها النفطية من حيث المبدأ والمعنى القانوني وملكية الأصول، ولكنها ما زالت تعتمد على شركات النفط في الجوانب الفنية من الصناعة التي تتطلب مهارات عالية وتقنية متطورة لا تتوفر لدى الدول المنتجة. ولا شك في أن استمرار هذا الاعتماد على تقنية شركات الدول الغربية يحرم الدول المنتجة من جزء كبير من الريع النفطي الذي يذهب إلى الشركات، كما أنه يعيق قدرة هذه الدول على تطوير مصادر الطاقة الأخرى وسنضرب هنا بعض الأمثلة لتوضيح ما نقصده من خلال الاقتراب من واقع شركات النفط الوطنية التي كان تأسيسها يمثل أحد محطات السيطرة على الصناعة النفطية من قبل الدول المنتجة، وسنحصر حديثنا المختصر عن هذه الشركات في مبرّرات وجودها، ونشأتها، وتطورها التاريخي، والتحديات التي تواجهها.

١ ـ مبررات وجود شركات النفط الوطنية

قبل أن نتحدث عن نشأة وتطور شركات النفط الوطنية والتحديات التي تواجهها، لا بد لنا من تعريف مختصر لأهم الأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي[١٠]:

---

(٩) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٢٦ ـ ١٣١.

(١٠) «National Oil Companies and Value Creation,» World Bank, Working Paper; no. 218 (2011), pp. 22-24.

أ - لقد نشأت الصناعة النفطية في أغلب الدول المنتجة في ظل شركات النفط العالمية، كما بيّنا في طيات الكتاب، وكانت هذه الشركات، أو الأخوات السبع، تدير هذه الصناعة من منظور مصالحها ومصالح الدول الغربية، سوا تعلّق ذلك بتوزيع الريع أو التسعير أو الإنتاج أو التصنيع، وهذا بدوره أدى، مع مرور الوقت وتحرر الدول المنتجة من سيطرة الاستعمار، إلى تكوّن قناعة لدى الدول المنتجة بأهمية استعادة السيادة على ثرواتها النفطية وتسخيرها لخدمة أهدافها التنموية من خلال تأسيس شركات نفط وطنية خاصة في ظل غياب القطاع الخاص المتطور في هذه الدول[١١].

ب - الهدف من تأسيس شركة نفط وطنية هو أن النفط ليس كبقية السلع، فهو يمثل سلعة استراتيجية تمثل في الدول المنتجة المصدر الرئيسي للدخل، كما أنها تتصف بالتذبذب، وبالتالي فلا بد من تنظيمها لتحقيق الاستقرار في أسعارها وإيراداتها. وكان ينقل عن وزير النفط السعودي الأسبق، أحمد زكي اليماني، قوله: «إن النفط سلعة من الأهمية بمكان، حيث إنها لا يمكن أن تترك للسوق»[١٢].

ج - يساعد إنشاء شركة نفط وطنية على تمكين الدولة المنتجة من فهم واستيعاب تفاصيل هذه الصناعة التي طالما استخدمتها شركات النفط للحصول على الجزء الأكبر من الريع النفطي، فعلى سبيل المثال، كان إنشاء شركة النفط الماليزية، بيتروناس، هو بسبب الصعوبات التي كانت تواجهها الحكومة الماليزية في ما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالاكتشافات الجديدة لشركات النفط، ودرجة تطويرها، وهو ما انعكس بدوره سلباً على قدرتها على تبني السياسات النفطية الصحيحة[١٣].

د - قد يكون أهم هدف من تأسيس شركات النفط الوطنية هو الحصول على الجزء الأكبر من الريع النفطي المتحصل من كافة مراحل الصناعة، ابتداء من الاكتشاف والإنتاج، مروراً بالنقل والتخزين والتكرير، وانتهاءً بالتوزيع، والريع الذي تحصل عليه الدولة يعتمد على حجم الريع المتولد من هذه المراحل، إضافة إلى الجزء الذي يكون من نصيب شركة النفط الوطنية مقارنة بالشركات الأجنبية. وهذا الجزء الأخير يعتمد

---

(١١) C. V. D. Linde, *The State and the International Oil Market: Competition and the Changing Ownership of Crude Oil Assets* (Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, 2000).

(١٢) C. Robinson, «Energy Policy: Errors, Illusions and Market Realities,» The Institute of Economic Affairs (London), Occasional Paper; 90 (1993), p. 57.

(١٣) F. R. Von Der Mehden and A. Troner, «Petronas: A national Oil Company with an International Vision,» Baker Institute for Public Policy, Rice University (Houston) (2007).

على العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية، إضافة إلى السياسات المالية المعمول بها في الدولة المنتجة(١٤).

هـ - وأخيراً، هناك أهداف أخرى لإنشاء شركات النفط الوطنية، منها السياسي، ومنها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي. فبعض الحكومات تستخدم سيطرتها على النفط من أجل الحصول على مكاسب سياسية وأمنية من الدول الكبرى. فبحسب بعض المصادر، فإن السعودية هي من بين الدول التي ظلت تستخدم نفطها من أجل تحقيق مكاسب دبلوماسية وعسكرية من الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ذكرنا بعض الأمثلة في سياق حديثنا عن السياسات النفطية على الكيفية التي كانت فيها السعودية تميل إلى سياسات تحكمها الاعتبارات السياسية، وليست الاقتصادية(١٥). وإضافة إلى تحقيق الأهداف السياسية، تقوم بعض شركات النفط بتوفير الوظائف والمستشفيات والمدارس وغيرها من مشروعات البنى الأساسية المادية والاجتماعية اللازمة لعملية التنمية(١٦).

٢ - النشأة والتطور

تنوّعت إدارة القطاع النفطي عبر التاريخ بين القطاعين العام والخاص، وقد تأثر تأسيس شركات النفط الوطنية في الدول المنتجة والمستهلكة باعتبارات عديدة، منها تزايد الاعتماد على النفط والعوامل الجيوسياسية، كالحروب، وكذلك العولمة. فكما بيّنا سابقاً، كانت بداية النفط في الولايات المتحدة الأمريكية على يد جون روكفلر وشركته ستاندرد أويل التي تأسست كشركة تكرير عام ١٨٧٠، ثم تشعّبت نشاطاتها لتغطي كافة مراحل الصناعة النفطية، حتى أنها كانت مع حلول عام ١٨٨٠ تمتلك غالبية صناعة التكرير وخطوط الأنابيب والنقل البحري والحفر، وكان لها حوالى ٣٠ فرعاً، مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى اعتبارها مؤسسة احتكارية. وقد تم تقسيمها بقرار من المحكمة عام ١٩١١ إلى ٣٦ شركة مستقلة، أي أن النفط في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة كان تابعاً للقطاع الخاص.

---

(١٤) S. Tordo, «Fiscal Systems for Hydrocarbons: Design Issues,» World Bank, Working Paper; 123/2007 (2007).

(١٥) A. M. Jaffe and J. Elass, «Saudi Aramco: National Flagship with Global Responsibilities,» Baker Institute for Public Policy, Rice University (Houston) (2007).

(١٦) C. McPherson, «National Oil Companies-Evolution, Issues, Outlook,» World Bank, Workshop on National Oil Companies (2003).

أما في روسيا والقوقاز، فإن الوثائق التاريخية تشير إلى أنه حتى عام ١٨٧٢ كانت عمليات الاكتشاف والإنتاج محتكرة من قبل الدولة، ثم تم تخصيصها بعد ذلك. وهنا برزت شركات نفط خاصة يملكها أمثال روتشيلد والأخوان نوبل، وانضمت إليها بعد ذلك شركات عالمية كشل. أما شركات النفط التي تملك الحكومات جزءاً منها أو كلها، فقد بدأت مع موجة الاستعمار الغربي لمنطقة الشرق الأوسط، ففي عام ١٩١٤ استثمرت الحكومة البريطانية باقتراح من أدميرال الحرب آنئذ تشرشل حوالى ٢,٢ مليون جنيه استرليني للحصول على ٥١ بالمئة من أسهم الشركة الإنكليزية - الفارسية أو شركة النفط البريطانية لاحقاً لضمان توفير وقود البحرية، خاصة بعد تحول البحرية البريطانية من الفحم إلى النفط خلال تلك الفترة[١٧].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، أو في عام ١٩٢٤، تم إعطاء نصيب ألمانيا البالغ ٢٤ بالمئة في شركة النفط التركية إلى شركة النفط الفرنسية (CFP) التي كانت الحكومة الفرنسية تملك نصيباً كبيراً من أسهمها، ثم بدأت ظاهرة شركات النفط الوطنية تنتشر في أمريكا اللاتينية. وكانت شركة بيميكس المكسيكية من أهم هذه الشركات التي تأسست لإدارة القطاع النفطي المكسيسكي بعد تأميمه عام ١٩٣٨. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت منطقة الشرق الأوسط تأخذ الأهمية الأكبر في الصناعة النفطية من حيث الكلفة والإنتاج، فخلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٧٢ كانت هذه المنطقة هي مصدر لإنتاج سبعة من كل عشرة براميل تنتج في العالم، وهكذا بدأ الاهتمام بالسيطرة على الثروة النفطية يتزايد لدى هذه الدول[١٨].

وفي الاجتماع التمهيدي لنشأة منظمة الأوبك الذي عُقد في المعادي في مصر، كان من بين التوصيات التي تقدم بها المجتمعون إلى دولهم إقامة شركات نفط وطنية تتولى إدارة هذا القطاع بدل الشركات الأجنبية، وان كانت هذه التوصية لم يعمل بها إلا بعد سنوات من تأسيس المنظمة. وفي عام ١٩٦٨، أصدرت منظمة الأوبك عدة توصيات، منها أهمية تأكيد سيادة الدول ألأعضاء في الأوبك على ثرواتها النفطية. وهكذا استمرت الجهود في تأسيس هذه الشركات، وأصبحت أغلب الدول المنتجة لديها شركة نفط وطنية، من بترومين في السعودية، إلى شركة النفط الوطنية في العراق،

---

(١٧) Daniel Yergin, *The Prize: The Epiq Quest for Oil, Money, and Oil* (London: Simon and Schuster, 1991), p. 160.

(١٨) Bernard Mommer, *Global Oil and the Nation State* (Oxford: Oxford University Press, 2002), p. 100.

إلى شركة النفط الفنزويلية، إلى شركة أدنوك في الإمارات، مع تفاوت في تاريخ النشأة وكفاءة الأداء(١٩).

وتشير بعض الدراسات إلى أن سيطرة الدول النفطية على قطاعها النفطي خارج الولايات المتحدة وكندا ودول المعسكر الاشتراكي، قد ارتفعت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٥ من ٩ إلى ٦٢ بالمئة في الإنتاج، ومن ١٤ إلى ٢٤ بالمئة في التكرير، ومن ١١ إلى ٢١ بالمئة في التسويق(٢٠). كما أن آخر البيانات المتوفرة تشير إلى أن شركات النفط الوطنية تسيطر اليوم على حوالى ٩٠ بالمئة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، و٧٥ بالمئة من الإنتاج العالمي(٢١).

٣ ـ التحديات

على الرغم من تزايد عدد شركات النفط الوطنية منذ سبعينيات القرن الماضي، وسيطرتها على نسبة كبيرة من الاحتياطيات العالمية من النفط، وكذلك مساهمتها في ملكية شركات تكرير وتوزيع في الدول الصناعية، إلا أن هذه الشركات وغيرها ظلّت تفتقر إلى الكفاءات البشرية والتقنية اللازمة لمنافسة شركات النفط العالمية، خاصة في ما يتعلق بالاكتشاف والتطوير والإنتاج في البحار العميقة والمناطق الباردة، كما أن هذه الشركات ظلت عرضة لتدخلات السلطات السياسية في حجم ما يتوفر لها من موارد لزيادة استثماراتها وتطوير قدراتها(٢٢)، بل إنها أصبحت في بعض الحالات مرتعاً للفساد، إما نتيجة للحروب أو بسبب غياب المساءلة والحريات العامة.

ففي عام ١٩٩٩، أكدت تقارير مؤسسة برايس واتر هاوس التي كانت تدقق حسابات شركة النفط الإندونيسية، بيرتامينا، أن هناك كثيراً من التلاعب بالحسابات، كارتفاع أسعار المشتريات، وبيع الغاز بأسعار أقل من أسعار السوق، وعمولات مشكوك فيها لشركات تملكها أسرة الرئيس السابق سوهارتو. ولذلك عندما سقط نظام سوهارتو، صدر قانون إصلاح قطاع النفط والغاز عام ٢٠٠١، وتم بموجبه إلغاء أو إعادة

---

(١٩) «National Oil Companies and Value Creation,» pp. 16-17.

(٢٠) C. A. Heller, «The Birth and Growth of the Public Sector and State Enterprises in the Petroleum Industry,» State Petroleum Enterprises in Developing Countries (New York) (1980).

(٢١) «National Oil Companies and Value Creation,» p. xi.

(٢٢) Wael Almazeedi, «Privatizing the National Oil Companies in the Gulf,» *Energy Policy*, no. 20 (1992), pp. 983-994.

المناقصات إلى أكثر من ١٥٠ عقداً كانت لها علاقة بالمحسوبين على سوهارتو[٢٣]. وبما أن المقام لا يتسع للتفصيل في كل هذه القضايا، فإننا سنكتفي هنا بضرب الأمثلة التي تؤكد ما تعانيه هذه الشركات الوطنية من ضعف في قدراتها الإدارية والتقنية مقارنة بشركات النفط الكبرى، على الرغم من أن بعض هذه الشركات الوطنية قد تأسست منذ بداية أربعينيات القرن الماضي.

فالمكسيك قامت بتأميم القطاع النفطي عام ١٩٣٨ في فترة المدّ القومي المعادي للاستعمار، وتعتبر اليوم ثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا اللاتينية، إلا أن صادراتها بدأت في التراجع من حوالى ١,٦ مليون برميل عام ٢٠٠٤ إلى حوالى ١,٢٣ مليون برميل عام ٢٠٠٩. هذا التراجع في الصادرات يعود إلى زيادة الاستهلاك المحلي، إضافة إلى انخفاض حجم الإنتاج من حقل كانتاريل، على الرغم من أن شركة النفط المكسيكية (بيميكس) قد بدأت خلال التسعينيات بحقن هذا الحقل النفطي بالنيتروجين لزيادة الضغط والإنتاج. من هنا، فإن عدداً من المراقبين يعتقد بأن المكسيك ستتحول إلى دولة مستوردة للنفط خلال الفترة (٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٥)[٢٤]. غير أن هناك من يرى أن المشكلة التي تواجهها المكسيك ليست محدودية المخزون، فهناك احتمال كبير بوجود احتياطيات نفطية غير مستغلّة في خليج المكسيك، ولكن المكسيك تفتقر إلى التقنيات اللازمة لاستغلال هذه الاحتياطيات الواقعة في المياه العميقة، كما أن قرار التأميم الصادر عام ١٩٣٨ لا يسمح بعودة شركات النفط الأجنبية، مما يضع المكسيك أمام معضلة فعلية. ولا يبدو أن هناك مخرجاً من هذه الإشكالية إلا بتعديلات دستورية تسمح بتوقيع عقود خدمات مع بعض شركات النفط العالمية مقابل جزء من الريع النفطي[٢٥].

أما الحالة الثانية التي تؤكد استمرار اعتماد الدول المنتجة للنفط على تقنية شركات النفط العالمية، فهي حالة فنزويلا التي كانت صادراتها النفطية عام ٢٠٠٨ تعادل ١,٨٩ مليون برميل في اليوم، إلا أن إنتاجها النفطي شهد تراجعاً ملموساً خلال الحقبة الأخيرة[٢٦]. من جانب آخر، تشير بيانات مؤسسة المسح الجيولوجي في الولايات

---

(٢٣) Donald I. Hertzmark, «Pertamina-Indonesia's State-Owned Oil Company,» Baker Institute for Public Policy, Rice University (Houston) (2007).

(٢٤) Duncan Wood, «The Outlook for Energy Reform in Latin America,» Woodrow Wilson Center Update on the Americas (March 2010), pp. 2-3.

(٢٥) Sidney Weintraub, «Oil Rents and Political Power in Latin America,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), pp. 168-169.

(٢٦) «Energy Information Administration,» Country Analysis Briefs: Venezuela (United States) (February 2010), p. 1.

المتحدة إلى أن إقليم أورينيكو في فنزويلا يحتوي على ما يقارب ٥٠٠ مليار برميل من النفط غير التقليدي، منها ما يقارب ١٠٠ مليار برميل احتياطي قابل للاستغلال. وقد ساعدت التقنيات الحديثة لدى الشركات الأجنبية على زيادة فرص الاستفادة من هذه الموارد الجديدة. ولا شك في أن فنزويلا كانت أفضل حالاً من المكسيك، لأن قرار التأميم الصادر عام ١٩٧٦ تضمّن بنوداً تسمح بإنشاء عقود خدمات ومشروعات مشتركة مع الشركات الأجنبية. وهذا ما حصل فعلاً، وإن كانت الأحداث السياسية ظلّت توتّر علاقة هذه الشركات مع الحكومة الفنزويلية خلال السنوات الماضية.

باختصار، إن المخزون النفطي غير التقليدي لدى فنزويلا يتطلب تقنية خاصة لا تتوفر إلا لدى شركات النفط الغربية، وهذا بدوره يجعل جزءاً من إيرادات النفط يذهب إلى الشركات المنتجة بدل الدولة صاحبة الثروة، هذا في حالة الاتفاق مع هذه الشركات. وفي عام ٢٠٠٤، مثلاً، كان إجمالي مبيعات النفط في العالم يقدر بحوالى ٢٥٢٥ مليار دولار، فإذا طرحنا من هذه الإيرادات تكاليف الإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع التي تقدر بحوالى ٥٤٥ مليار دولار، فإن الريع النفطي خلال ذلك العام كان يساوي ١٩٨٠ مليار دولار، نصيب الدول المستهلكة منه حوالى ٥٩ بالمئة على شكل ضرائب فرضتها على المنتجات النفطية.

أما الدول المنتجة، فقد كان نصيبها من هذا الريع حوالى ٣٥ بالمئة، بينما ذهبت ٧ بالمئة إلى الشركات التي ساهمت في المراحل المختلفة للصناعة[٢٧]. أما درجة اعتماد بقية الدول النفطية، خاصة العربية منها، على تقنية الشركات العالمية، فهي أكبر من المكسيك وفنزويلا. فالعراق الذي كان أكثر الدول العربية سيطرة على قطاعه النفطي قبل الاحتلال، وجد نفسه مضطراً في ظل النظام الذي جاء على ظهر الدبابات الأمريكية أن يختار بين العودة إلى نموذج المشاركة مع شركات النفط العالمية أو أن يوقّع عقود خدمات تقوم بموجبها شركات النفط الأجنبية بتطوير القطاع وزيادة الإنتاج مقابل رسوم. وقد اختار النظام الجديد نموذج الخدمات كأقل الشرّين، أي توقيع عقود خدمات يتم بموجبها دفع مبلغ مقطوع للشركات الأجنبية، مقابل كل برميل يتم إنتاجه. وما زالت هذه العقود قيد التجربة، خاصة في ظل التفاوت الكبير في التوقعات حول

(٢٧) Marie-Claire Aoun, «Oil and Gas Resources of the Middle East and North Africa: A Curse or Blessing?,» in: Chevalier and Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopoltics*, p. 139.

حجم الزيادة في الطاقة الإنتاجية للعراق في السنوات القادمة. فبينما تشير تقديرات الحكومة العراقية الحالية إلى أن الطاقة الإنتاجية للعراق سترتفع إلى ١٢ مليون برميل نفط في اليوم مع حلول عام ٢٠١٧، فإن تقديرات وكالة الطاقة الدولية هي أقل تفاؤلاً، حيث إنها تتوقع أن يكون إنتاج العراق حوالى ٦ ملايين برميل في اليوم عام ٢٠٣٥[(٢٨)].

وحتى الجزائر التي كانت في يوم من الأيام من أكثر الدول العربية إدراكاً لأهمية السيطرة على الصناعة النفطية، أخفقت في ظل سيطرة الجيش على المجتمع وغياب بيئة المساءلة وتفشي الفساد، فاضطرت منذ بداية التسعينيات إلى دعوة شركات النفط العالمية إلى المشاركة في تطوير قطاعها النفطي[(٢٩)].

ومن المظاهر الأخرى لعدم استفادة الدول المنتجة استفادة قصوى من مواردها النفطية أن نصيبها في مراحل الصناعة النفطية، كالتكرير والبروكيميائيات ما زال محدوداً، إما بسبب ضعف القدرات البشرية لديها، أو بسبب سياسات الدول الصناعية الحمائية، أو بسبب إصرار هذه الأخيرة على إنشاء مصافي التكرير لديها وحرمان الدول المنتجة من القيمة المضافة والمهارات التي تنتج من هذه الصناعة. فعلى سبيل المثال، تشير أحدث البيانات حول الطاقة التكريرية في العالم إلى أن دول الشرق الأوسط مجتمعة لا تمثل إلا حوالى ٨,٩ بالمئة من إجمالي طاقة التكرير في العالم مع نهاية عام ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٢٢,٨ بالمئة في أمريكا الشمالية، و٢٥,٨ بالمئة في أوروبا وأوروبا الآسيوية، و٣٢,٦ بالمئة في آسيا الباسيفيك[(٣٠)].

ثانياً: السياسات الاقتصادية

إضافة إلى أهمية حصول الدول المنتجة على النصيب الأكبر من الريع النفطي من خلال توفير الخبرات اللازمة للسيطرة التامة على مراحل الصناعة النفطية المختلفة، هناك عدد من الخصائص التي يتصف بها النفط، وهذه الخصائص عادة ما تكون لها آثار سلبية في قدرة الدولة على تنفيذ مشروعاتها التنموية بصورة مستقرة ودائمة، وبالتالي

---

(٢٨) Abbas Kadhim, «Beyond the Oil Curse: Iraq's Wealthy State and Poor Society,» in: Looney, ed., *Handbook of Oil Politics*, pp. 255-259.

(٢٩) Luis Martinez, *The Violence of Petro-Dollar Regimes: Algeria, Iraq, and Libya* (New York: Columbia University Press, 2012), p. 91.

(٣٠) «BP Statistical Review of Wordl Energy,» BP (June 2013), p. 16, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf>.

فلا بد من فهم هذه الخصائص وإيجاد حلول عملية لها. ومن أهم هذه الخصائص التي نتطرق إليها في الفقرات التالية: النضوب، الدورات الاقتصادية، وتذبذب الإيرادات النفطية[٣١].

١ - النضوب

أولى خصائص النفط أنه مورد ناضب، وخاصية النضوب تثير على الأقل إشكاليتين للدول المنتجة: **الإشكالية الأولى** هي أن البيانات التي تصدرها هذه الدول عن حجم نشاطها الاقتصادي ومعدلات نموها هي بيانات غير دقيقة ومبالغ فيها، وبالتالي فإنها تحتاج إلى تعديل لتأخذ في الاعتبار خاصية نضوب النفط، وكذلك الآثار البيئية لإنتاج النفط والغاز. ومن المقترحات التي تطرحها بعض الأدبيات الاقتصادية لعلاج هذه المسألة، استبدال الناتج المحلي الإجمالي المستخدم حالياً بمؤشر آخر يطلق عليه مسمّى «صافي الدخل القومي المعدل» يأخذ في الاعتبار خاصية النضوب[٣٢].

وليس مستغرباً أن استخدام صافي الدخل القومي المعدل بدل الناتج المحلي الإجمالي في حالة الدول النفطية سيظهر حجم المبالغة في تقدير حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو في هذه الدول حالياً. ففي ١٣ دولة أفريقية حيث يزيد نصيب النفط على ٥ بالمئة من الناتج المحلي، اتضح أن قيمة صافي الدخل القومي المعدل تقل بحوالى ٨٠ مليار دولار لهذه الدول مجتمعة عام ٢٠٠٨ عن قيمة ناتجها المحلي الإجمالي، كما أن معدل النمو السنوي للدخل القومي الصافي المعدل كان حوالى ٣,٨ بالمئة مقارنة بحوالى ٦,٤ بالمئة للناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس صورة دقيقة لحجم النشاط الاقتصادي، ولا لمعدل نموه في الدول النفطية المذكورة. إضافة إلى أثر نضوب النفط في قياس الدخل ومعدل نموه، فانه يؤثر كذلك في معدل تكوين الثروة الحقيقية في المجتمع، والتي يمكن قياسها بـ «صافي الادخار المعدل»[٣٣].

---

(٣١) V. Hanatkovska and N. Loayza, «Volatility and Growth,» World Bank, Policy Research, Working Paper; no. 3184 (April 2003).

(٣٢) يمكن الحصول على هذا المؤشر الأخير بإضافة قيمة صافي دخل عناصر الإنتاج الأجنبية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ثم طرح قيمة اهتلاك رأس المال الثابت للحصول على صافي الدخل القومي. بعد ذلك يمكن الحصول على **صافي الدخل القومي المعدل** بطرح قيمة استنزاف أو اهتلاك النفط من صافي الدخل القومي.

(٣٣) صافي الادخار المعدل هو معدل يمكن الحصول عليه بطرح الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي للحصول على الادخار المحلي الإجمالي، ثم إضافة صافي مداخيل عناصر الإنتاج الأجنبية وصافي التحويلات =

وهنا مرة أخرى يتضح من بيانات الدول الأفريقية المذكورة سابقاً أن معدل الادخار الإجمالي كان في تصاعد منذ بداية التسعينيات ليصل إلى ٢٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة، غير أن صافي الادخار المعدل كان سالباً في أغلب السنوات، ويصل إلى -١٠ بالمئة من الدخل القومي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عم ٢٠٠٨، مما يدل على أن الريع النفطي يتم استهلاكه، وبذلك تضيع فرص تنويع مصادر الدخل[٣٤].

أما **الإشكالية الثانية** التي تتمخّض عن النضوب، فهي أهمية السعي من أجل استبدال النفط بمصادر أخرى، وذلك لأن تنويع الهياكل الإنتاجية للدولة النفطية يحقق لها عدداً من المكاسب؛ فـ **أول** هذه المكاسب هو التحول من القطاع الأوّلي إلى القطاع الصناعي الذي يساهم في تنمية مهارات القوى البشرية وزيادة إنتاجيتها، ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، هذا يعني أن الاقتصاد ذو الهيكل المتنوع يكون أداؤه أفضل على المدى البعيد، لأن تنوع الإنتاج يعني تنوع الصادرات، وهذا بدوره يجنّب الاقتصاد التذبذب الذي يحصل في عائدات الصادرات التي يتصف بها الاقتصاد الذي يعتمد على سلعة واحدة، خاصة النفط[٣٥].

والمكسب **الثاني** من تنويع مصادر الدخل، هو أن الدولة تصبح أكثر انفتاحاً على العالم، وأكثر استخداماً للتقنيات المتطورة، وبالتالي أكثر قدرة على تطوير مواردها المادية والبشرية، خاصة عندما يكون تنويع الصادرات مرتكزاً على سلع يمهد إنتاج الواحدة منها لإنتاج سلع أخرى قريبة منها. فعلى سبيل المثال، الدولة التي تتمكّن من إنتاج محمصة خبز كهربائية تكون قادرة بعد فترة على إنتاج سلع قريبة من المحمصة في ما يتعلق بالتقنية والمهارات البشرية المطلوبة، كالإلكترونيات مثلاً، وهكذا دواليك.

= إلى الادخار المحلي الإجمالي، ثم طرح استهلاك رأس المال الثابت للحصول على صافي الادخار القومي، وأخيراً بإضافة نفقات التعليم إلى صافي الادخار القومي وطرح اهتلاك النفط والآثار البيئة، يمكننا الحصول على صافي الادخار المعدل، وهنا الإنفاق على التعليم يظهر كنوع من الاستثمار بدل كونه استهلاكاً، كما هو في نظام حسابات الدخل القومي الحالية.

(٣٤) Kirk Hamilton and Eduardo Ley, «Sustainable Fiscal Policy in Mineral-Based Economies,» in: Arezki, Gylfason and Sy, *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources*, pp. 132-134.

(٣٥) Heiko Hesse, «Export Diversification and Growth,» World Bank, Growth Comission, Working Paper; no. 21 (2008).

أما المكسب **الثالث** لتنويع مصادر الدخل، فهو مواجهة الزيادة في عدد السكان، وتوفير مستوى معيشي لائق بهم من خلال توفير وظائف منتجة، لأن الاعتماد على الريع النفطي وحده يعني أن الزيادة في عدد السكان ستؤدي إلى تراجع مستوى دخل الفرد. وهذا له انعكاسات اجتماعية كثيرة، كما نشاهد اليوم في الدول النفطية التي شهدت زيادة في أعدادها السكانية من غير تنويع هياكلها الاقتصادية[٣٦].

و**أخيراً**، إن استثمار الفوائض النفطية محلياً أو إقليمياً من أجل تنويع مصادر الدخل هو أفضل من استثمارها في الخارج، أي في الدول الغربية، اذا كانت هذه الأخيرة تتصف بعائد منخفض أو تكون عرضة للتآكل في القيمة، بسبب التضخم، وانخفاض قيمة العملة المستثمرة، وإمكانية تعرضها للمصادرة أو التجميد، وهي مواصفات تنطبق على استثمارات كثير من الدول النفطية في الاقتصادات الغربية اليوم[٣٧].

٢ ـ الدورات الاقتصادية

أما الخاصية الثانية التي تتصف بها اقتصاديات الدول النفطية، فهي الدورات الاقتصادية التي تفوق في عمقها وتذبذبها تلك التي تحصل في الدول الصناعية، ويعود ذلك إلى طبيعة سلعة النفط، وكذلك إلى السياسات المالية والنقدية التي تأخذ بها الدولة في حالة حصول هذه الدورات، وهي سياسات يفترض فيها أن تكون معاكسة لاتجاه هذه الدورات، بينما السجل التاريخي لهذه الدول يشير إلى أن أغلبها كان في اتجاه الدورات، أي أن هذه الحكومات كانت تلجأ إلى اعتبارات سياسية وقتية لزيادة الإنفاق في حالة ارتفاع أسعار النفط، وتقليص الإنفاق في حالة تراجع هذه الأسعار، بينما علاج هذه الدورات الاقتصادية الحادة، وتقليل آثارها السلبية في الاقتصاد النفطي، وتشجيع تطور القطاع الصناعي، يتطلب اتباع سياسات مالية ونقدية معاكسة لهذه الدورات. وهذا بدوره يتطلب، كما تشير تجربة التشيلي الناجحة منذ عام ٢٠٠٠، تكليف لجنة خبراء مختصة بتقدير أسعار المورد الطبيعي وقيمة الناتج المحلي[٣٨]. والهدف هنا هو الحرص على منع القيادات السياسية من التفاؤل المفرط في تقدير

---

(٣٦) Alan Gelb, «Economic Diversification in Resource-Rich Countries,» in: Arezki, Gylfason and Sy, *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources*, p. 60.

(٣٧) F. Van Der Ploeg and A. J. Venables, «Harnessing Windfall Revenues: Optimal Policies for Resource-Rich Developing Economies,» Oxford University, Oxford Research Paper; no. 2008-09 (2009).

(٣٨) Jeffrey Frankel, «A Solution to Fiscal Procyclicality: The Structural Budget Institutions Pioneered by Chile,» National Bureau of Economic Reaserach, Working Paper; no. 16945 (April 2011).

ارتفاع أسعار المورد الطبيعي، وكذلك في تقدير معدلات النمو الاقتصادي، وتسخير الإنفاق لتحقيق مكاسب وقتية(٣٩).

هذا في ما يتعلق بالسياسات المالية، أما السياسات النقدية، فيمكن كذلك استخدامها في اتجاه معاكس للدورة الاقتصادية لتقليل أثرها في الاقتصاد، فمن بين المقترحات المتداولة في الأدبيات الاقتصادية أن تقوم الدولة النفطية بربط قيمة عملتها بمؤشر أسعار أهم صادراتها، أي النفط في هذه الحالة. وبعد ذلك، يعلن المصرف المركزي حداً أدنى وأعلى للمؤشر بالضبط، كما يحصل في حالة اختيار معدل للتضخم أو استهداف التضخم. فعلى سبيل المثال، إذا كانت العملة المحلية للدولة المنتجة للنفط مثبتة بسعر الدولار أو بسعر سلة عملات، ثم ارتفع سعر الدولار أو سعر سلة العملات بنسبة ١ بالمئة، فإنه يتحتم على الدولة المنتجة أن ترفع قيمة عملتها مقابل الدولار أو سلة العملات بالنسبة نفسها(٤٠).

وبالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية المعاكسة للدورات الاقتصادية، هناك كذلك السياسات الصناعية التي تؤدي دوراً في ربط القطاع النفطي ببقية القطاعات من خلال إيجاد حلقات أمامية وخلفية، وذلك من خلال تدريب الطاقات البشرية الماهرة، وتوفير كل الإمكانات لها لاستيعاب التقنية، وتوطينها، والبدء بإنتاج كثير من مدخلات الصناعة النفطية، كمحطات النفط، وأدوات الحفر والأنابيب، وبواخر التصدير وغيرها. ولا شك في أن هذا التنويع يجعل الدورات الاقتصادية أقل حدة(٤١).

---

(٣٩) هذه السياسة يتمّ تطبيقها عبر خطوتين: **الخطوة الأولى** اختيار هدف واضح في ما يتعلق بوضع الموازنة العامة، وكان هذا الاختيار في حالة التشيلي في البداية هو أن يكون الفائض في الموازنة ١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن على الحكومة أن تلتزم بهذه النسبة إلا في حالتين، هما: الحالة **الأولى** هي حالة انخفاض قيمة النحاس، وهو المورد الطبيعي الذي تملكه التشيلي، إلى ما دون سعره المتوسط في المدى البعيد، وهو عشر سنوات؛ والحالة **الثانية** هي انخفاض الناتج إلى مستوى أقل من مستواه الطبيعي في المدى البعيد. ولكن الابتكار الفعلي في التجربة التشيلية يتمثل بـ **الخطوة الثانية** في تنفيذ هذه الموازنة الهيكلية، وهي عدم ترك تقدير كلّ من سعر النحاس وقيمة الناتج المحلي من قبل الحكومة، وإنّما من قبل لجنة خبراء مختصة من شرائح المجتمع، وقيام هذه اللجنة في منتصف كل عام بتقدير قيمة كل من الناتج وسعر النحاس في المدى الطويل، ومن ثم إعطاء هذه التقديرات للحكومة حتى تعدّ الموازنة العامة على أساسها، وهذا يعني أن حجم الإنفاق يجب تحديده من قبل هيئة مختصة ومستقلة عن الحكومة، بينما تترك عملية تحديد وجوه الإنفاق للجهات التشريعية في الدولة.

(٤٠) Jeffery Frankel, «How Can Commodity Exporters Make Fiscal and Monetary Policy Less Procyclical,» in: Arezki, Gylfason and Sy, *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources*, pp. 179-187.

(٤١) A. Capellen and L. Mojoset, «Can Norway Be a Role Model for Natural Resource Abundant Countries,» United Nations University, World Institute for Development Economic Research, Research Paper; no. 2009/23 (2009).

٣ ـ تذبذب الإيرادات النفطية

تعود الدورات الاقتصادية الحادة في الاقتصادات النفطية إلى تذبذب أسعار النفط، وانعكاسات ذلك على حجم إيراداتها، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى تنفيذ سياساتها التنموية[٤٢]. فتذبذب أسعار النفط يعود إلى عدة أسباب، أهمها: انخفاض كل من مرونة الطلب والعرض في المدى القصير، وحتى المتوسط، مما يعيق قدرة المنتجين والمستهلكين على الاستجابة للتغيّر في أسعار النفط، فعندما ترتفع أسعار النفط، مثلاً، فإنه يصعب على المنتجين أن يزيدوا إنتاجهم، خاصة اذا لم تكن هناك طاقة فائضة، وذلك لأن زيادة الإنتاج تتطلب استثمارات، وهي عملية تستغرق سنوات. وبالمثل، لا يستطيع المستهلكون أن يخفضوا من استهلاكهم في حالة ارتفاع الأسعار، لأن ذلك يتطلب تغييراً في سلوكهم الاستهلاكي، كشراء سيارات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود، وبناء مكاتب ومساكن عازلة للكهرباء لتقليل استهلاك الطاقة[٤٣].

في ظل هذه الصعوبة في استجابة المنتجين والمستهلكين، فإن أي انخفاض في العرض أو زيادة في الطلب مهما كان ضئيلاً، ولأي سبب كان، سواء نتيجة لحدوث حرب أو قلاقل سياسية أو توقعات الطقس، فإنه يؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار النفط، حتى أن بعض الدراسات تشير إلى أن أسعار النفط هي أكثر تقلباً من أسعار ٩٥ بالمئة من المنتجات التي تباع في الولايات المتحدة الأمريكية[٤٤]. وقد رأينا كيف ارتفعت أسعار النفط في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٩، ثم عادت وانخفضت بنسبة كبيرة في منتصف الثمانينيات، اي بعد مرور سنوات تمكن خلالها المستهلكون من ترشيد استهلاكهم بينما استطاع المنتجون توسيع قدرتهم الإنتاجية.

ولا شك في أن هذه التقلبات في أسعار النفط تجعل تخطيط وتنفيذ كثير من مشاريع التنمية عرضة لعدم التيقن وعدم الاستقرار[٤٥]. وهذه المشكلة يمكن تخفيف حدّتها بإنشاء الصناديق السياسية التي يمكن اللجوء إليها في حالة الصدمات الناتجة من

---

(٤٢) Michael L. Ross, *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations* (Princeton, NJ and Oxford: Princeton University Press, 2012), pp. 50-54.

(٤٣) James Smith, «World Oil: Market or Mayhem?,» *Journal of Economic Perspectives*, vol. 23, no. 3 (Summer 2009), pp. 145-164.

(٤٤) Lutz Kilian, «The Economic Effects of Energy Price Shocks,» *Journal of Economic Literature*, vol. 46, no. 4 (2008), pp. 871-909.

(٤٥) James D. Hamilton, «Understanding Crude Oil Prices,» Univeristy of California at Sandiego (December 2006).

تراجع أسعار النفط، أو باستخدام الأدوات المالية لتغطية مخاطر هذه الصدمات، وأخيراً تأمين التمويل الأجنبي للتعامل مع هذه التذبذبات في حالة حدوثها[٤٦].

ثالثاً: المهارات البشرية

تشير كثير من الدراسات إلى أنه كلما كان مخزون المجتمع من المهارات البشرية المتعلمة والمدربة أكبر، كان أثر الموارد الطبيعية، كالنفط، في النمو الاقتصادي أكبر، ففي الدول الغنية كأستراليا والنرويج أدت الموارد الطبيعية دوراً محفزاً للتنمية بسبب ما تملكه هذه الدول من مخزون كبير ومتطور من الموارد البشرية[٤٧].

وهناك كذلك عدد من الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة بين نوعية الموارد البشرية وهيكل الصادرات، فهذا النوع من الدراسات يقسم الدول أو المناطق إلى فئتين: **الأولى** بحسب المهارة لكل فرد، و**الثانية** بحسب الأرض أو الموارد لكل فرد، فكلما زاد عدد السكان تنخفض نسبة الموارد لكل فرد.

في المقابل، كلما زادت استثمارات الدولة في المهارات البشرية، فإن نسبة المهارة لكل فرد ترتفع. فالدول التي تتصف بنسبة موارد/ مهارات مرتفعة تتجه إلى التخصص في السلع الأولية، وعندما تبدأ نسبة الموارد/ المهارات في الانخفاض بسبب زيادة المهارات، فإن صادرات الدولة تبدأ في التغيّر أولاً إلى سلع أولية مصنّعة، ثم إلى صناعات بسيطة، ثم إلى صناعات متقدمة تستخدم تقنية متطورة. هذا يعني أن الدول التي تخفق في بناء مواردها البشرية التي تتصف بمهارات عالية، ستجد نفسها غير قادرة على الانتقال من تصدير السلع الأولية إلى السلع المصنّعة[٤٨].

هذه العلاقة بين المهارات البشرية وقدرة المجتمع على تنويع صادراته، قد تفسر ما حققته دول آسيا من تنويع في صادراتها، نتيجة لمستوى تعليم مواردها البشرية الذي تؤكده الدرجات التي يحصل عليها طلبتها في الامتحانات العالمية للعلوم والرياضيات،

---

(٤٦) Kaddour Hadri, «Primary Commodity Price Series: Lessons for Policymakers in Resource-Rich Countries,» in: Arezki, Gylfason and Sy, *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources*, pp. 128-129.

(٤٧) Daniel Lederman and William F. Maloney, eds., *Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny* (Washington, DC: World Bank; Standard University Press, 2007).

(٤٨) Jorg Mayer and Adrian Wood, «Africa's Export Structure in a Comparative Perspective,» United Nations Conference on Trade and Development (Geneva), Study no. 4 (1998).

مقارنة بالدول الأفريقية ودول الشرق ألأوسط التي لا يكاد يكون لها وجود في هذه الامتحانات[٤٩]. ولكن يبقى السؤال المهم هنا، هو: لماذا فشلت كثير من الدول ذات الموارد الطبيعية في تنمية مواردها البشرية، وذلك بعدم تخصيص الموارد الكافية للارتقاء بها، كمّاً ونوعاً؟ فهل هذا التقصير عفوي نتيجة الانغماس في محيط الثروة النفطية، أم أنه مقصود، خاصة في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية، للحفاظ على التوزيع الحالي للريع النفطي، وللقرار السياسي كذلك؟

لنبدأ بالإجابة عن السؤال الأول المتعلق بتوثيق إهمال التعليم في الدول ذات المورد الطبيعي أو النفطي، على وجه الخصوص، فالبيانات المتوفرة تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بين نسبة التسجيل في المراحل الدراسية المختلفة ووجود الموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال تشير هذه البيانات إلى أن نسبة التسجيل في مرحلة التعليم الإعدادي في دول منظمة الأوبك كانت حوالى ٥٧ بالمئة عام ١٩٩٧، مقارنة بنسبة ٦٤ بالمئة للعالم ككل، كما أن دول الأوبك كمجموعة كانت تنفق أقل من ٤ بالمئة من ناتجها القومي على التعليم في المتوسط مقارنة بحوالى ٥ بالمئة للعالم ككل في السنة نفسها.

وتعتبر بوتسوانا أستثناءً على هذه القاعدة، حيث إن نسبة ما تنفقه على التعليم تعتبر من أعلى النسب في العالم، كما أن النرويج بمواردها النفطية لم تهمل حكومتها الأجيال القادمة، ولا التعليم، فقد ارتفعت نسبة التسجيل في جامعاتها في المتوسط من حوالى ٢٦ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٦٢ بالمئة عام ١٩٩٧[٥٠]. ولكن هل يمكن اعتبار قلة الاهتمام بالتعليم في دول الأوبك الذي سبقت الإشارة إليه بانه مقصود؟ في الحقيقة، هذا ممكن إذا تذكرنا أن غالبية هذه الدول تحكمها أنظمة مستبدة تتمثل أولوياتها باستمرار السيطرة على الريع النفطي، وعلى القرار السياسي، وبالتالي فإن ظهور طبقة من المتعلمين يهدد مكانة هذه الحكومات، لأن مسارات المجتمعات لا تغيّرها، كما يقول فريديريك هايك، إلا الأفكار[٥١].

---

(٤٩) Marcus Noland and Howard Pack, *Industrial Policy in an Era of Globalization: Lessons from Asia* (Washington, DC: Institute for International Economics, 2003).

(٥٠) Thorvaldur Gylfason, «Natural Resources, Education, and Economic Development,» *European Economic Review*, no. 45 (2001), pp. 850-851.

(٥١) Edmund Phelps, *Mass Floursihing: How Grassroots Innovation Created Jobs, Challenge, and Change* (Princeton, NJ and Oxford: Princeton University Press, 2013), p. 310.

ولا بد من التذكير بأن دور التعليم في التنمية يتجاوز كم المخرجات التعليمية ونوعيتها إلى مشاركة هذه المخرجات بصورة فاعلة في القرار، وتنفيذ البرامج التنموية. وهذا ما لا تسمح به الأنظمة الاستبدادية بأنواعها. وقد كان توماس فريدمان، الصحفي في جريدة **النيويورك تايمز** محقاً عندما قال ساخراً إن النظم الاستبدادية في الدول النفطية لن تنقب عن العقول المحلية طالما أنه بإمكانها التنقيب عن النفط واستخدام إيراداته لشراء الولاءات وإعاقة الديمقراطية[٥٢].

رابعاً: كفاءة المؤسسات

تؤكد كثير من الأدبيات الاقتصادية أن نوعية المؤسسات التي توجد في الدولة تفسر كثيراً من التفاوت بين الأداء الاقتصادي للدول المنتجة للنفط وغيره من الموارد الطبيعية، وبين أداء الدول المتقدمة، بل ان هناك من يرى أن الدول التي لديها مؤسسات متطورة نجحت في تجاوز نقمة النفط، مما يعني أن الدول التي لم تتمكّن من استخدام النفط في تنويع مصادر دخلها، هي تلك الدول التي تتصف مؤسساتها بالضعف وعدم الفاعلية[٥٣]. ولا بد من التأكيد هنا أننا لا نتحدث عن المؤسسات من حيث الشكل فقط، وإنما المضمون، لأن الموارد الطبيعية، كالنفط، يمكن أن تؤدي إلى صراع على الريع النفطي وانتشار الفساد والمحسوبية، حتى في ظل المؤسسات الديمقراطية الشكلية التي توجد في كثير من الدول النامية. لذلك، فان جوهر عمل هذه المؤسسات مهم[٥٤].

أما قياس نوعية هذه المؤسسات أو كفاءتها، فهو من خلال ما تتصف به هذه المؤسسات من سيادة للقانون، وتطور الجهاز الإداري، وانخفاض مستوى الفساد، وانخفاض مخاطر مصادرة الأموال، والتزام الدولة بالعقود[٥٥].

من هنا، فإن بعض الأدبيات تميّز بين المؤسسات الديمقراطية الفاعلة التي لا تسمح للتنازع على الريع النفطي، كما هو الحال في النرويج، مثلاً، وبين تلك

---

(٥٢) Thomas L. Friedman, *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century* (New York: Ferrar, Straus and Giroux, 2005), pp. 460-463.

(٥٣) Halvor Mehlum, Karl O. Moene and Rangar Torvik, «Institutions and the Resource Curse,» *Economic Journal*, vol. 116, no. 508 (2006), pp. 1-20.

(٥٤) Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poor Countries Are Failing and What Can Be Done about It* (Oxford: Oxford University Press, 2007).

(٥٥) Mehlum, Moene and Torvik, Ibid., pp. 1-20.

المؤسسات الهشّة التي تتصف بانتشار علاقات المحسوبية والكسب السريع وغياب الرقابة المجتمعية وعدم سيادة القانون، كما هو حال أغلب الدول النفطية(٥٦).

هذه الأهمية لدور المؤسسات الفاعلة في توجيه الموارد النفطية إلى تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع، تؤكدها كذلك الدراسات التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نوعية المؤسسات ومعدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال رفع إنتاجية الأداء في كل القطاعات الاقتصادية(٥٧). أما السجل الفعلي لغالبية الدول النفطية في ما يتعلق بكفاءة البيئة المؤسسية، فإنه لا يدعو إلى التفاؤل، فعلى سبيل المثال نجد أن تسع دول أفريقية منتجة للنفط، ومستوى دخل الفرد فيها، بحسب بيانات عام ٢٠٠٨، يساوي ٩٧٩ دولاراً، تأتي في مؤشر الحوكمة أقل من ١١ دولة أفريقية أخرى غير منتجة للنفط، ومستوى دخل الفرد فيها ٣٠٠ دولار(٥٨).

في المقابل، نرى دولة أفريقية، كبوتسوانا بدأت مسيرتها التنموية بأرضية مؤسسية قوية أخذت صوراً مختلفة، وقد سبقت اكتشاف مورد الألماس الذي يوجد في هذه الدولة، كما أن نظامها القبلي كان يضع قيوداً على القيادات السياسية، ويمنعها من الانفراد بثروة المجتمع. وقد ساعد على استمرار هذا الوضع بعد الاستقلال القرار الذي اتخذه أحد رؤساء هذه الدولة، وهو سيريتس كاما عندما جعل ثروة الألماس التي في أرض قبيلته ملكا للدولة، مما حال دون حصول صراع قبلي عليها. وقد استخدمت هذه الثروة في تقوية البيئة المؤسسية من خلال تقديم مكافآت مجزية للجهاز الإداري للدولة(٥٩).

كما أن تجارب دول الخليج العربي ودول بحر قزوين، وكذلك دول أمريكا اللاتينية، تؤكد أن النفط في ظل نظام سياسي مستبد يتحول إلى أداة لإعاقة نمو البيئة المؤسسية اللازمة للتنمية، فالقرارات في ظل هذا النوع من النظم تتركز في أيدي

---

(٥٦) Benn Eifert, Alan Gelb and Nils Tallroth, «The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries,» in: Jeffrey Davis, Rolando Ossowski and Annalisa Fedelino, eds., *Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries* (Washington, DC: International Monetary Fund, 2003).

(٥٧) Daron Acemoglu, Simon Johnson and James A. Robinson, «An African Success Story: Botswana,» in: Dani Rodrik, ed., *In Search of Prosperity: Analytical Narratives On Economic Growth* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003).

(٥٨) Alan Gelb and Ginger Turner, «Confronting the Resource Curse,» in: Barry Desker [et al.], eds., *Globalization and Economic Success: Policy Lessons from Developing Countries* (Johannesburg: The Brenthurst Foundation, 2008).

(٥٩) Acemoglu, Johnson and Robinson, Ibid.

السلطة التنفيذية المتمثلة بالرئيس ومن حوله، بينما يتم إضعاف المؤسسات، وتهميش المجتمع المدني، واعتماد علاقات المحسوبية والولاء كوسيلة لحصول أفراد المجتمع على حقوقهم أو عدمه، مما يؤدي بدوره إلى تفشي الفساد بكل أشكاله، وغياب الشفافية والمساءلة، وغياب تكافؤ الفرص، سواء في المشاركة السياسية أو في امتلاك الموارد.

وهكذا يظل المجتمع منشغلاً بالصراع على توزيع الريع النفطي بدل العمل على تنمية بدائل له. وهنا لا بد من التأكيد أن البيئة المؤسسية في الدول النفطية لا يمكن علاجها بصور سطحية أو صورية لا تؤدي إلى الغاية المنشودة، بل إنها قد تضفي شرعية على الواقع الراهن الذي يحقق مكاسب للقيادات السياسية وأعوانها في الخارج. فعلى الرغم من أهمية المبادرات العالمية، كتلك، التي تطالب كلاً من شركات النفط والحكومات المنتجة بالإعلان عن قيمة التجارة النفطية ومشاركة المجتمعات المدنية في ذلك، الا ان هذا الإعلان يغطي حلقة واحدة من حلقات الصناعة النفطية، فهو لا يتعرّض لما تم في مرحلة توقيع العقود النفطية التي سبقت الإنتاج، كما أنه لا يتطرق إلى الكيفية التي تنفق بها الإيرادات، لأن حكومات هذه الدول قد تعلن عن حجم إيراداتها النفطية، ثم تقوم بنهب هذه الثروة لاحقاً عن طريق الإنفاق على السلاح وعن طريق المشروعات الوهمية، وكذلك بسوء استغلال ثروات الصناديق السيادية التي تتجمع فيها الفوائض النفطية، كما هو حاصل الآن في دول الخليج العربي[٦٠].

خامساً: إنفاق الإيرادات النفطية

إضافة إلى تحصيل الجزء الأكبر من الريع والسياسات الاقتصادية، ونوعية المهارات البشرية، وفعالية البيئة المؤسسية، يعتمد نجاح الدول النفطية في تحقيق التحولات المنشودة في هياكلها الاقتصادية على الكيفية التي يتم بها إنفاق الإيرادات النفطية. فنظرياً هناك ضرورة لإيجاد توازن بين الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، كما أن هناك ضرورة لإيجاد توازن بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية كذلك، وهذا التوازن في الإنفاق يتطلب استخدام القطاعين العام والخاص بصورة مرنة ومتكاملة تتواكب مع المرحلة التنموية التي تمرّ بها الدولة.

---

(٦٠) يوسف خليفة اليوسف، **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ١٨٥ ـ ٢٠٢.

غير أن المشاهد في تجربة الدول المنتجة للنفط هو أن النخب انشغلت بالتنافس على الريع الحالي بدل السعي إلى إيجاد ثروة متجددة، معرضة غالبية أبناء المجتمع إلى التهميش، وقد هدرت كثير من الموارد في الحروب والاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار، وكانت أكثر اهتماماً بالنخب الموالية، محلياً ودولياً، على حساب غالبية شعوب المنطقة والأجيال القادمة. وقد يكون ذلك بسبب عدم شرعية هذه الأنظمة ورغبتها في شراء الولاءات المحلية والخارجية للبقاء في السلطة بدل اتخاذ القرارات الصعبة التي يتطلبها تحقيق التنمية الدائمة والذاتية.

ففي أمريكا اللاتينية التي تتوفر فيها موارد كثيرة، منها النفط في المكسيك وفنزويلا، والغاز في بوليفيا والأرجنتين، تشير بعض الدراسات إلى أن السياسات التي اتبعتها حكومات هذه الدول اتصفت بقصر النظر، وبتحقيق الأهداف السياسية للأحزاب الحاكمة على حساب المصالح الوطنية بعيدة المدى. ومن هذه السياسات، تقليل صادرات النفط والغاز من أجل توفير الطاقة المحلية بأسعار منخفضة، أي مدعمة، وذلك على حساب الصادرات التي توفر العملة الأجنبية اللازمة للتنمية، وتقديم أنواع الدعم الأخرى لفئات غير مستحقة، ولكنها مؤيده للنظام على حساب الاستثمارات في القطاع النفطي نفسه، والإفراط في سيطرة الحكومة على القطاع النفطي، وعدم التعاون مع شركات القطاع الخاص المحلية والدولية، في ظل عدم توفر المهارات والتقنية اللازمة لتطوير هذا القطاع، مما أدى إلى تراجع الإنتاج فيه في أكثر من دولة من دول أمريكا اللاتينية[٦١].

أما في الدول الأفريقية، فان النفط، كما تشير كثير من الدراسات كذلك، لم ينتفع منه الفرد العادي، ولم يحقق التنمية المنشودة في الدول النفطية، كنيجيريا والجزائر والغابون والكونغو، لأن الثروة النفطية سيطرت عليها أنظمة مستبدة همّها الأول احتكار القرار، وبالتالي فإنها حرصت على عدم بناء المؤسسات الفاعلة، واستبدلتها بعلاقات المحسوبية والرشوة لكسب المؤيدين وردع المعارضين، كما أنها أنفقت كثير من هذه الموارد على حروب داخلية وإقليمية مع خصومها أو من أجل تحقيق أهداف الدول الكبرى في هذه القارة[٦٢].

---

(٦١) Sidney Weintraub, «Oil Rents and Political Power in Latin America,» in: Looney, ed., *Handbook of Oil Politics*, pp. 168-179.

(٦٢) Jessica Piombo, «Oil Rents and Political Power in Africa,» in: Looney, Ibid., pp. 149-167.

أما دول بحر قزوين، خاصة آذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، فهي لا تعاني فقط الاستبداد والفساد والقلاقل الداخلية والإقليمية، وإنما هي دول قد أخفقت حتى الآن في تحويل مواردها الطبيعية إلى ثروة دائمة من خلال تنويع هياكلها الإنتاجية[٦٣].

أما تجارب الدول النفطية في جنوب شرق آسيا، فإنها تشير إلى مزيج من النتائج، بعضها لا يختلف كثيراً عن بقية الدول النفطية من حيث وجود علاقة ترابطية بين وجود النفط والاستبداد، وانتشار المحسوبية والفساد، كما هو حال مملكة بروني؛ وبعضها الآخر يدعو إلى شيء من التفاؤل، كما هو الحال في كل من ماليزيا وإندونيسيا، فماليزيا استطاعت أن تستخدم النفط والموارد الطبيعية الأخرى في تحقيق درجة من التطور الصناعي التي بدأت بإحلال الواردات، ثم انتقلت إلى صناعات التصدير، خاصة بعد منتصف السبعينيات. أما إندونيسيا، فقد استطاعت أن تحقق كثيراً من النجاحات في السنوات الأخيرة، أهمها أنها استطاعت أن تقلل اعتمادها على النفط، وتبدأ بتصدير منتجات صناعية، ولكن الإنجاز الأكبر لها هو تحولها إلى نظام ديمقراطي مستقر[٦٤].

وبالنسبة إلى حكومات الدول العربية، خاصة الخليجية منها، فهي، وللأسف، تمارس أعلى وأسوأ صور الهدر للموارد النفطية. ومن أمثلة هذا الهدر ما تقتطعه الأسر الحاكمة فيها من هذه الإيرادات النفطية من غير مبرر، ولا منطق، والذي تتفاوت نسبته ما بين ٣٤ ـ ٤٠ بالمئة[٦٥]؛ ومنها الإنفاق العسكري الذي لا تبرره اعتبارات أمنية، وإنما هو آلية من آليات تقاسم الثروة النفطية بين حكومات مستبدة، ودول استعمارية، وشركات نفطية تحاول تحقيق مزيد من السيطرة على هذه الثروة الناضبة.

ومن المعروف أنه كلما تحدث حرباً في المنطقة، تبعتها عقود تسلح بالمليارات لتشغيل مصانع السلاح في الغرب، وإعطاء العمولات للوكلاء المحليين، حتى أصبحت نسبة الإنفاق العسكري إلى إجمالي الإنفاق تزيد على نسبة التعليم والصحة معاً في بعض هذه الدول خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩)، كما تشير بعض المصادر[٦٦].

---

(٦٣) Richard Pomfret, «Oil and Power in the Caspian Region,» in: Looney, ed., Ibid., p. 202.

(٦٤) Benjamin Smith, «Oil and Politics in Southeast Asia,» in: Looney, ed., Ibid., pp. 208-209.

(٦٥) اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٢.

(٦٦) Hossein Askari, *Collaborative Colonialism; The Political Economy of Oil in the Persian Gulf* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 97-98.

وجدير بالذكر أنه من بين أكثر عشر دول في العالم من حيث الإنفاق العسكري للفرد الواحد خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١١)، هناك خمس دول خليجية هي على التوالي: الإمارات، والكويت، وقطر، وعمان، والسعودية[٦٧].

---

(٦٧) Cullen S. Hendrix and Marcus Noland, *Confrontinmg the Curse: The Economics and Geopolitics of Natural Resource Governance* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2014), p. 61, Table 4.1.

الفصل الثامن عشر

النفط والبيئة

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

تحدثنا في طيّات الصفحات الماضية عن النفط، وعلاقته بالاقتصاد، وبالجغرافية السياسية، وبالحروب، وبالتطور التقني، وبالتنمية. وفي هذا الفصل، سنتوقف عند محطة أخرى في رحلتنا هذه، للحديث عن علاقة النفط بالبيئة، خاصة في ظلّ تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالاحتباس الحراري، وما يمكن أنْ تتمخّض عنه من تحولات مناخية ستنعكس، ولا شكّ، على كافة جوانب الحياة المعاصرة، وعلى النفط، وكذلك على الدول التي تنتجه.

فالبشرية اليوم مطالبة، ليس فقط برفع كفاءة استخدامها للطاقة التقليدية، وتطوير التقنية اللازمة لاكتشاف بدائل للنفط التقليدي، بأسعار مجدية، وإنّما عليها أنْ تضيف تحدّياً آخر إلى أجندتها وهو أن تكون هذه المصادر أقل تأثيراً في الغلاف الجوي، سواء في ما يتعلق بالتلوث أو بدرجة الحرارة أو بغيرها من الآثار البيئية.

لذلك رأينا أن نعالج هذا الموضوع المتشعب تحت أربعة عناوين رئيسيّة، هي: الآثار البيئية لنفط، وسبل العلاج، وإشكاليات تقاسم الأعباء، ومستقبل الانبعاث الحراري.

أولاً: الآثار البيئية للنفط

الأخطار البيئية التي تواجه العالم اليوم متعددة، فبعضها محلي كتلوث الهواء وعدم توافر الماء الصحي، وعدم القدرة على التخلص من النفايات، وغيرها من المشاكل التي عادة ما تكون مرتبطة بالتخلّف والفقر، وعدم توافر الموارد؛ وبعض الأخطار البيئية ذات طابع إقليمي، وهي عادة ما تكون في المدن الكبيرة التي تزدحم بالسيارات والمصانع، وتتصف بالتلوث الناتج من احتراق الوقود الأحفوري وما ينتج منه من غازات، أهمها ثاني أكسيد الكربون، وتؤدي أحياناً إلى تكوُّن الأمطار الحمضية التي تقتل الحياة في

البحيرات والأنهار؛ وأخيراً هناك الأخطار البيئية ذات البعد العالمي التي من أهم أشكالها الغازات التي تزيد درجة الاحتباس الحراري، وتدمر طبقة الأوزون، وهذه الغازات قد تنطلق في قارة وتصل آثارها إلى قارة أخرى، ومن هنا يأتي بعدها الدولي[1].

ومن الآثار البيئية المرتبطة بالنفط تلوث الهواء والماء، وتسرب النفط بأشكاله، والاحتباس الحراري، واستخدام تقنية التكسير لاستخراج النفط والغاز غير التقليديين. وسنركز هنا على الاحتباس الحراري وتقنية التكسير لأنهما الأكثر أهمية.

١ ـ الاحتباس الحراري

يمثل ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى، كالميثان وأكسيد النيتروس، جزءاً من الطبقة التي يصل ارتفاعها إلى حوالى ٦٢ ميلاً، وتشكّل الغلاف الخارجي الذي يفصل الأرض عن الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من أن ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى، أي غازات الاحتباس الحراري أو الغازات الدفيئة، لا تمثل إلا نسبة ضئيلة في الفضاء الخارجي الذي يتكون ٩٨ بالمئة منه من الأوكسيجين والنيتروجين، إلا أنّها تؤدي دوراً مهماً في الحفاظ على التوازن في درجة حرارة الأرض. فالجزء الأكبر من الشعاع الشمسي يسقط على سطح الأرض على شكل ضوء مرئي، حيث يتم امتصاصه وتحويله إلى شعاع حراري، غير أن هناك حوالى ٣٠ بالمئة من هذا الشعاع تقوم الأرض بإعادة إرساله إلى الفضاء.

وبما أنَّ الأرض ساخنة، وليست حارة، فإن هذا الشعاع العائد إلى الفضاء يتصف بتموجات أطول من الشعاع القادم إلى الأرض. ومن غير ثاني أكسيد الكربون أو بقية الغازات السابقة الذكر، فإن الأشعة المغادرة للأرض ستنتشر في الفضاء، وسينتج منها تجمد الهواء في الليل، ما يجعل الحياة على الأرض غير ممكنة، أي أنّه من غير وجود الغازات الدفيئة التي تصطاد جزءاً من الحرارة المتمثلة بالأشعة العائدة من الأرض، وتعيد توزيعها في الفضاء الخارجي، فإن درجة حرارة الأرض ستنخفض من متوسط قدره ١٤ سنتيغرايد إلى -١٩ سنتيغرايد.

في المقابل، إذا زادت كمية هذه الغازات، فإن درجة الحرارة تبدأ بالارتفاع، وبحسب بعض المصادر العلمية، فإن زيادة مخزون هذه الغازات في الفضاء من ٢٨٠

---

(١) Jose Goldemberg, *Energy: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2012), pp. 76-77.

جزءاً في المليون إلى ٥٦٠ جزءاً في المليون، سينتج منه ارتفاع في درجة حرارة كوكبنا بحوالى ٣ سنتيغرايد(٢). وهذا الدور الذي تؤديه الغازات المذكورة في حفظ درجة الطقس في حالة توازن، أي ليس شديد الحرارة، ولا شديد البرودة، هي أشبه بما تقوم به البيوت الزجاجية التي تستخدم لتوفير درجة الحرارة المناسبة للزراعة في هذا الزمن(٣).

هذا يعني أنّه إذا كان تركّز ثاني أكسيد الكربون وبقية الغازات الدفيئة في الفضاء كبيراً، فإن الحرارة التي سيتم الاحتفاظ بها في الفضاء ستكون كذلك عالية، ما سيؤدي بدوره إلى تحولات جذرية في الطقس. وهذا الأمر ستكون له انعكاسات كثيرة على حياة الناس على الأرض، خاصة في مجالات الغذاء، والصحة، ومستوى منسوب البحار، وتحمُّض المحيطات، وزيادة حدة الأعاصير، وغيرها من الآثار. وعلى الرغم من أنْ أغلب الكربون في الفضاء هو نتيجة عمليات طبيعية، إلا أنَّ الكربون الذي تولَّد منذ بداية الثورة الصناعية أو حوالى عام ١٩٠٠، نتيجة لاستهلاك الطاقة من مصادرها المختلفة، بدأ يرفع حجم تكدس الكربون في الفضاء. فقد كان متوسط انبعاث ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (١٩٠٠ ـ ٢٠١٠) حوالى ٢,٦ بالمئة في السنة.

ولا شكّ في أن هذا المعدل الناتج من كلّ من النمو الاقتصادي والسكاني كان سيكون أكبر لولا تأثره بعامل ثالث، وهو مستوى كفاءة استخدام الطاقة الذي ظلّ يتحسن عبر السنوات، ما نتج منه استخدام كمية أقل من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج، ولكن هذه الزيادة في الكفاءة لم تكن كافية لتغطية آثار كلّ من النمو الاقتصادي والسكاني، ولذلك فقد ظلّ انبعاث ثاني أكسيد الكربون ينمو(٤). وهذه الزيادة في الكربون وعلاقتها بالتغيرات المناخية هي القضية التي شغلت العلماء، ثمّ صنّاع القرار لأكثر من قرنين. وهكذا ظلت الأدلة على ارتباط التغيّرات المناخية بكمية ثاني أكسيد الكربون، خاصة التي هي من صنع الإنسان، تتراكم. وفي الوقت نفسه ظلت فئة تمثل أقلية ترفض هذه الأدلة، وتعارض أي إجراءات جادة نحو اتّباع سياسات لتقليص حجم ثاني أكسيد الكربون في الفضاء. وعلى الرغم من هذه الاعتراضات، إلا أنَّ العالم بدأ يشهد منذ بداية التسعينيّات كثافة في المؤتمرات الدولية التي تعالج مشكلة الاحتباس الحراري، من لقاء ريو دي جينيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، إلى مؤتمر كيوتو في اليابان

(٢) William Nordhauser, *The Climate Change Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World* (New Haven, CT; London: Yale University Press, 2013), p. 41.

(٣) Goldemberg, Ibid., p. 84.

(٤) Nordhauser, Ibid., pp. 21-22.

عام ١٩٩٧، إلى مؤتمر كوبنهاغن الذي انعقد بعد ١٢ عاماً من انعقاد كيوتو أو ليكون وريثاً له، ثمّ جاء بعد ذلك لقاء كانّكون عام ٢٠١٠، وبعده مؤتمر ديربن عام ٢٠١١.

وتشير أحدث الأبحاث العلمية إلى أنَّ التغيّرات المناخية أصبحت حقيقة ملموسة، وأن استمرار سكان هذا الكوكب في مسارهم الحالي الذي يتصف باستخدام الوقود الأحفوري، وما ينتج منه من زيادة في مخزون الغازات الدفيئة، وعلى رأسها ثاني أكسيد الكربون، ستكون له انعكاسات سلبية على الغذاء والصحة، ومستوى منسوب مياه المحيطات، وبقاء الكائنات البحرية والبرية وغيرها. فقد أكدت جريدة **النيويورك تايمز** في أحد مقالاتها: «إنَّ كثيراً من الفشل في الحصاد في الحقبة الماضية هو نتيجة للكوارث البيئية، مثل الفيضانات في الولايات المتحدة، والجفاف في أستراليا، وموجات الحرارة اللافحة في أوروبا وروسيا. ويعتقد العلماء أن بعضاً، وإن كان ليس كلّ هذه التطورات، سببها، أو ساعد على تفاقمها، الاحتباس الحراري الناتج من سلوك الإنسان»[٥].

أما الأثر الآخر للاحتباس الحراري في حياة البشر، فهو الأثر الصحي الذي يكون، بحسب منظمة الصحة العالمية، إما مباشراً كالأذى الذي يتعرض له الإنسان بسبب موجات الحرارة والتلوث والفيضانات، وإما غير مباشر نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الأمراض والأوبئة، كالملاريا، وسوء التغذية، والإسهال[٦]. وتؤثر التغيرات المناخية كذلك في مستوى منسوب البحار نتيجة لارتفاع حرارة هذه البحار، وكذلك بسبب ذوبان أجزاء من المناطق الثلجية، كالقطب الشمالي. وتشير كثير من الدراسات الاستشرافية إلى أنّه في حالة عدم السيطرة على الانبعاث الحراري في السنوات القادمة، فهناك احتمال بأنْ يرتفع مستوى منسوب البحار في الخمسين سنة القادمة بأكثر من ٧ أمتار. ولا شكّ في أن هذا الارتفاع سينعكس سلباً على سكان الأرض الذين يعيشون قرب السواحل، كجزر البهاما وبنغلادش والبحرين والكويت وجزر المالديف وغيرها، ما يتطلب إما الهجرة أو إقامة السدود والحواجز البحرية لحماية هذه المدن[٧].

وتمتد آثار التغيّرات البيئية إلى الكائنات التي تعيش في أعماق البحار والمحيطات، فعندما يرتفع مخزون ثاني أكسيد الكربون في الفضاء فإن جزءاً منه يذوب في مياه

---

(٥) Justin Gillis, «A Warming Planet Struglles to Feed Itself,» *New York Times,* 4/6/2011.

(٦) Nordhauser, Ibid., p. 92.

(٧) James Hansen [et al.], «Target Atmospheric CO_2: Where Should Humanity Aim?,» *Open Atmospheric Science Journal* (2008), pp. 217-231.

المحيطات، وهذا الذوبان يؤدي بدوره إلى «تحمُّض المياه»، وانخفاض كثافة كاربونات الكالسيوم التي تتغذّى عليها كثير من الكائنات البحرية، فيؤدي ذلك إلى انقراض كثير من هذه الكائنات(٨).

إضافة إلى الآثار السابقة، تؤدي الزيادة في كمية ثاني أكسيد الكربون في الفضاء، وما ينتج منها من ارتفاع في معدل حرارة مياه سطح المحيطات، إلى زيادة كثافة وتردد وحجم الأعاصير، وما ينتج منها من خسائر مادية وبشرية. فعلى سبيل المثال، تشير بعض الدراسات إلى أن زيادة معدل الحرارة بحوالى ٤ سنتيغرايد ينتج منه زيادة في كثافة الأعاصير تعادل ١٦ ميلاً في الساعة(٩).

أما في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك بلدان الخليج العربي، فإن تقرير هيئة تغيّر المناخ التابعة للأمم المتحدة (ICPP) الصادر عام ٢٠٠٧ يقدم أدلة تشير إلى أن حجم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي يمكن أنْ يزيد بثلاثة أضعاف مع نهاية القرن الحالي، مؤدياً إلى احتمال قدره ٥٠ بالمئة بزيادة حرارة الجو إلى ما يقارب ٥ سنتيغرايد في ما بين الوقت الحالي ونهاية القرن. وقد أكد الباحثون أن هذا التغير المتوقع في درجة الحرارة سيؤدي إلى تفاقم كثير من الظواهر المناخية السلبية الحالية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال انخفاض معدلات سقوط الأمطار، وتدفق الأنهار، وتناقص المياه الجوفية، وارتفاع منسوب البحار، وانخفاض حجم المحاصيل الزراعية، وزيادة معدلات الحرارة والجفاف، وتكرر العواصف والرياح(١٠).

فجميع هذه الدول بدأت منذ سنوات تعاني ندرة المياه مقارنة بالطلب المتزايد، وحتّى مقارنة ببقية مناطق العالم. فبحسب تقرير البنك الدولي الصادر عام ٢٠٠٧، فإن كمية الماء التي يمكن توفيرها للفرد الواحد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنخفض من ١٠٠٠ متر مكعب في الوقت الحاضر إلى ٥٠٠ متر مكعب عام ٢٠٥٠، علماً أن المتوسط للعالم بأكمله خلال العام نفسه سيكون حوالى ٦٠٠٠ متر مكعب(١١).

---

(٨) Scott C. Doney [et al.], «Ocean Accidification: The Other CO_2 Problem,» *Annual Review of Marine Science* (2009), pp. 169-192.

(٩) Nordhauser, *The Climate Change Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World,* p. 118.

(١٠) James A. Russel, «Strategy, Foreign Policy and Climate Change: The Middle East in the Cross Hairs,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012), p. 121.

(١١) Mohamed A. Dawoud, «Water Scarcity in the GCC Countries,» Gulf Research Center (Dubai), Research Paper (2007).

والنفط هو وقود أحفوري تكوّن في باطن الأرض عبر التاريخ نتيجة موت وتحلل طحالب نهرية، وهي مخلوقات بحرية تخزن الطاقة الشمسية، وبعد هبوطها إلى قاع المحيط اندفنت تحت الصخور والرواسب، وبسبب الضغط والحرارة تحولت الطاقة التي تحملها هذه الطحالب إلى طاقة هيدروكربونية سائلة، وهي التي يطلق عليها «النفط الخام»، وعندما يحترق هذا النفط فإن إحدى نتائج هذا الاحتراق هي ثاني أكسيد الكربون[١٢]. ولهذا السبب، فإن النفط يؤدي دوراً رئيسياً في ظاهرة الاحتباس الحراري، حيثُ إنَّ حوالى ٤٠ بالمئة من ثاني أكسيد الكربون الذي يطلق باحتراق الوقود الأحفوري في العالم يأتي من النفط، أي بعد الفحم الذي كان نصيبه قريباً من النفط، ثمّ تفوق عليه ابتداءً من عام ٢٠٠٣[١٣].

ولا شكّ في أن هذا الدور السلبي للنفط في زيادة درجة الاحتباس الحراري، سيتزايد في السنوات القادمة بسبب الزيادة المتوقعة في عدد السيارات والشاحنات في العالم، حيث إنَّ التقديرات المتوافرة تشير إلى أن هذا العدد سيزداد من حوالى ٨٠٠ مليون سيارة وشاحنة عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ملياري سيارة وشاحنة عام ٢٠٣٠[١٤].

٢ ـ التكسير

إنَّ معالجتنا لتقنية التكسير كقضية بيئية بصورة منفصلة تعود إلى كونها تقنية متطورة ومثيرة لكثير من الجدل بين المؤيّدين والمعارضين، وذلك بسبب ما تحمله من وعود لاكتشاف كميات كبيرة من مصادر الطاقة غير التقليدية، وما تتضمنه كذلك من تكاليف اقتصادية وبيئية قد تكون باهظة. فتقنية «التكسير» (Hydrofracking) بمعناها العام تشتمل على تجهيز البئر وحفره رأسياً إلى مسافات تصل أحياناً إلى أعمق من ٩٠٠٠ قدم، ثمّ أفقياً، وحقنه بعد ذلك بسائل مكوّن من الماء، إضافة إلى ما بين ٣ و١٢ من المواد الكيميائية تحت ضغط مرتفع في الصخور النفطية، لتوسيع الشقوق والسماح للنفط أو الغاز بالتدفق، ثمّ علاج النفايات[١٥].

---

(١٢) Alex Prud'Homm, *Hydrofracking: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 13-15.

(١٣) *World Energy Outlook 2007: China and India Insights* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2006), p. 5.

(١٤) Joyce Dargay, Dearmot Gately and Martin Sommer, «Vehicle Ownership and Income Growth Worldwide: 1960-2030,» New York University (January 2007), <http;//www.econ.nyu.edu/dept/courses/gately/dgs_vehicle%20ownership_2007. pdf>.

(١٥) Prud'Homm, *Hydrofracking: What Everyone Needs to Know,* p. 24.

وتقنية «التكسير» قديمة، إلا أنْ أحدث تطوير لها تمّ على يد شخص أمريكي يدعى جورج ميتشل الذي قضى ١٧ عاماً وأنفق حوالى ٦ ملايين دولار لتصل هذه التقنية إلى مستواها الحالي، حتّى إنَّ مجلة **النفط والغاز** قد عبّرت عن هذا التطور بالقول إنه نتيجة للصقل الذي أحدثه ميتشل في تقنية التكسير، فإن البئر الذي كان ينتج ٧٠ برميل نفط أو غاز في اليوم باستخدام الحفر التقليدي (الأفقي)، أصبح ينتج الآن ٧٠٠ برميل في اليوم، وبينما كانت تكلفة مهمة التكسير الواحدة تتفاوت ما بين ٢٥٠ ألفاً و ٣٠٠ ألف دولار في السابق، أصبحت الآن تعادل ١٠٠ ألف دولار[١٦].

ويروى عن ميتشل قبل موته قوله: «إننا نستطيع أن «نكسر بأمان إذا كان تكسيرنا بعقلانية»، وقد تكون هذه المقولة خير تعبير عن النزاع الدائر في الوقت الحاضر بين مؤيدي هذه التقنية ومعارضيها. فهذه التقنية التي لم تستخدم على نطاق تجاري حتّى الآن، إلا في أجزاء من الولايات المتحدة وكندا، وهي تعتبر بالنسبة إلى مؤيديها فتحاً جديداً، لأنها ساعدت على الوصول إلى كميات من الغاز والنفط لا يمكن استخراجها بالطرق التقليدية، أي أنّها لا تتدفق بصورة طبيعية، كما أنّها وفرت عشرات الألوف من الوظائف ومليارات الدولارات من الإيرادات، وشجعت كثيراً من الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، وساعدت على توفير بدائل لمصادر الطاقة التقليدية، حيث إنَّ الكميات الكبيرة التي يمكن استخراجها بهذه التقنية، سواء من الغاز أو النفط، يمكن أنْ تلبي الحاجات المتزايدة للطاقة، وبذلك تمثل جسر عبور إلى البدائل الأخرى التي ما زالت في مرحلة تطور، كالطاقة المتجددة بأنواعها، أو كما قالت مجلة **الإيكونوميست** عن أهمية إنتاج الغاز والنفط الصخريين: «تنفس الصعداء: طفرة الغاز والنفط تحدث تحولاً في النظرة الأمريكية إلى الطاقة وتعزز قوة اقتصادها»[١٧].

هذا ما يطرحه المؤيدون، ولكن المعارضين لديهم وجهة مغايرة للرؤية المتفائلة التي يطرحها المؤيدون، حيث إنّهم يرون أن تكاليف هذه التقنية بشكلها الحالي، خاصة التكاليف المتعلّقة بالصحة والبيئة، أكبر من منافعها السابقة الذكر. ومن الأمثلة التي يذكرها هؤلاء أن استخراج الغاز والنفط بالتكسير تواكبه كثير من المخاطر التي لها انعكاسات على الإنسان والحيوان والبيئة. وسنذكر هنا ثلاثة من هذه المخاطر للتوضيح.

---

(١٦) Douglas Martin, «George Mitchell, A Pioneer in Hydraulic Fracturing, Dies at 94,» *New York Times*, 26/7/2013.

(١٧) *The Economist,* 16/3/2013.

فـ **أولاً** هناك حجم الماء الذي تتطلبه تقنية التكسير حيثُ إنَّ التقديرات تشير إلى أن كلّ بئر يتطلب حوالى ٥ ملايين غالون من الماء في المتوسط. وهذا يعني استنزاف الماء بمعدل يفوق قدرة الطبيعة على التعويض، خاصة في المناطق التي تتصف بالجفاف، كولايتَي تكساس وكاليفورنيا[١٨]. وقد أثار هذا الطلب المتزايد للماء من قبل شركات النفط ما يشبه «حروب الماء» بين هذه الشركات وبقية شرائح المجتمع الأمريكي، كالمزارعين والعاملين في قطاع التشييد والمصانع والمنازل. ولا يبدو أن هذه الحروب ستنتهي طالما أن تقنية التكسير هي في طريقها إلى الانتشار في السنوات القادمة، والأعداد السكانية في تزايد. ففي ولاية تكساس، مثلاً، زادت كمية الماء المستخدمة في تقنية التكسير بأكثر من الضعف بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١[١٩].

والإشكالية **الثانية** التي يطرحها المعارضون لهذه التقنية تتعلّق بما ينتج منها من تلوث في المياه الجوفية والأنهار، وحتّى في الهواء، نتيجة لتسرب المواد الكيميائية المستخدمة، سواء كان ذلك بسبب خلل في عمليات الحفر، أو الآبار، أو الأنابيب، أو المستودعات، أو نقل المخلّفات، أو تخزينها، أو غيرها، خاصة في ظلّ غياب الرقابة الحكومية الصارمة على شركات النفط، وقد تأكدت هذه المخاوف في عدد من حالات التلوث في المياه الجوفية في الولايات المتحدة[٢٠].

أما الإشكالية **الثالثة** لتقنية التكسير فهي تتعلّق بعلاقتها بالهزات الأرضية، فقد حصلت هزات خفيفة في كثير من الولايات والدول بسبب عملية التكسير، كما يدّعي المعارضون لها، وعلى الرغم من أن هذه الهزات كانت خفيفة نسبياً، إلا أنّها أثارت القلق لدى سكان المدن التي يتم فيها استخدام هذه التقنية، كما أنّها أصبحت أكثر تكرراً. ففي عام ٢٠١١، حدثت هزة أرضية في ولاية أوكلاهوما نتيجة لحقن ملايين الغالونات من السوائل، وقد نتج من هذه الهزة تدمير حوالى ١٤ منزلاً، وإصابة ٢٠٠ منزل بالأضرار، وقد شعر سكان حوالى ١٧ ولاية بهذه الهزة[٢١].

---

(١٨) «Energy Facts: How Much Water Does Fracking for Shale Gas Consume?,» Energy Collective (6 April 2013), <http://theenergycollective.com/jessejenkins/205481/Friday-energy-facts-how-much-water-does-fracking-shale-gas-consume>.

(١٩) Kate Galbrith, «In Texas, Water Use for Fracking Stirs Concerns,» Texas Tribune (8 March 2013), <http://www.texastribune.org/2013/03/08/texas-water--use-fracking -stirs-concerns>.

(٢٠) Prud'Homm, *Hydrofracking: What Everyone Needs to Know,* pp. 75-76.

(٢١) Katie Davis, «Largest Ever Man-made Earthquake?: Experts Link 5.6 Quake which Buckled a Highway and Destroyed 14 Homes to Oil Drilling,» *Daily Mail,* 26/3/2013, <http://www.dailymail.co.uk/news/article-2299736/Largest-man-earthquake-experts-link-5-Oklahoma-quake-buckled-highway-destroyed-14-homes-oil-drilling; htm>.

ثانياً: سبل العلاج

على الرغم من وجود حدّ أدنى من الإدراك للتغيرات المناخية الحاصلة في كوكب الأرض وانعكاساتها المستقبلية على حياة سكان الأرض بين المختصين، وأن ظاهرة الانبعاث الحراري هي نوع من الآثار الخارجية (Externalities) السلبية التي يتحملها المجتمع من غير أن تدخل في تكاليف من كان سبباً فيها، أي أن آلية السوق لا تستطيع علاجها، ومن ثمّ لا بُدَّ من تدخل الدولة بصورة أو أخرى لعلاجها، إلا أن هناك كثيراً من الاختلافات حول مداخل علاج هذه الظاهرة[٢٢]، وذلك كالآتي:

١ - هناك من يرى ضرورة «التأقلم» مع الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، إما لاعتقادهم بأنّها ستكون ضئيلة أو لعدم استعدادهم لتكبد تكاليف السيطرة على ظاهرة الاحتباس الحراري، و «التأقلم» هنا يعني الأخذ بوسائل تخفف من حدة آثار التغيرات المناخية بتغيير مواسم الزراعة، وتطوير نظم الزراعة، وتوفير وسائل التكييف للحرارة، وإقامة السدود للفيضانات وغيرها؛ وهذه كلها تكاليف لا بُدَّ منها، وليس كلّ الشعوب قادرة على دفعها، كما إنَّ هناك بعض الآثار البيئية، كارتفاع منسوب المحيطات والأعاصير، وانقراض الكائنات البرية والبحرية، لا يمكن التأقلم معها أو تخفيفها، وبالتالي فإن هذا الأسلوب للتعامل مع آثار التغيرات المناخية هو حلّ مرتبط بمكان معين، وببلد معين، وهو حلّ تسكيني، وبالتالي فهو مدخل إيجابي ومطلوب، بل وضروري، إلا أنّه غير كافٍ للتعامل مع الآثار البيئية للاحتباس الحراري[٢٣].

٢ - هناك من يرى أن علاج الآثار البيئية للاحتباس الحراري يكمن في ما يعرف بالهندسة الجيولوجية أو عملية التدخل في فيزياء الأرض وكيميائها من خلال استخدام تقنيات تعكس أشعة الشمس والحرارة إلى الفضاء الخارجي[٢٤]. وهذه التقنيات هي أقرب إلى محاولة «تبييض الأرض»، أي جعلها عاكسه للأشعة حتّى ينخفض مستوى الضوء الذي يصل إلى سطحها. وهذا «التبييض» هو بمثابة تبريد الأرض لموازنة الحرارة الناتجة من مخزون ثاني أكسيد الكربون فيها، وهناك عدة طرق يمكن من

---

(٢٢) William J. Baumol and Alan S. Blinder, *Economics: Principles and Policies,* 11th ed. (Mason, OH: Sout-Western Cengage, 2010), p. 6.

(٢٣) Nordhauser, *The Climate Change Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World,* pp. 149-150.

(٢٤) «Geoengineering the Climate: Science, Governance and Uncertainty,» U. K. Royal Society, RS Policy Document 10/09 (September 2009).

خلالها خفض حرارة الأرض بهذه الطريقة، منها هندسة براكين اصطناعية، لأن حرارة الأرض تنخفض عادة بعد حصول البراكين، ومنها استخدام سقوف وشوارع بيضاء، ومنها وضع ملايين المواد الشبيهة بالزجاج على ارتفاع ٢٠ ميلاً فوق سطح الأرض. وأسلوب «تبييض الأرض» هو أقل كلفة من تقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون، إلا أن هناك إشكاليات حول كفاءته وآثاره الجانبية كتقليل هطول الأمطار، وإثارة صراعات سياسية، خاصة إذا استخدمت هذه التقنية في منطقة ما، وكانت لها انعكاسات سلبية على منطقة أخرى، ما يجعل هذه التقنية سلاحاً ذا حدين يمكن أنْ يستخدم في تبريد حرارة الأرض في مكان ما، وفي الوقت نفسه تدمير البيئة في منطقة أخرى. ومن هنا يأتي تأكيد كثير من العلماء أن هذه التقنية لا ينبغي اللجوء إليها إلا في الحالات الاستثنائية وباتفاق دولي[٢٥].

٣ ـ أما المدخل الثالث الذي يطرح في أدبيات البيئة، والذي يعتبر أكثر سبل علاج التغيرات البيئية قبولاً بين الأطراف، والذي تدور حوله الحوارات الحالية، فهو يتمثل بتقليص مخزون الغازات الدفئية، خاصة ثاني أكسيد الكربون في الفضاء، إما بعد انبعاثه أو قبل انبعاثه. فعلى الرغم من أن هناك عوامل طبيعية تساعد على التخلص من ثاني أكسيد الكربون في الفضاء، إلا أنّها تستغرق وقتاً طويلاً يمتد إلى عشرات الآلاف من السنين، ما يجعل الكون عرضة لأخطار ثاني أكسيد الكربون التي تحدثنا عنها سابقاً. ولذلك فقد تمّ تطوير تقنية حديثة يطلق عليها «احتجاز وتخزين الكربون»، أو CCS اختصاراً، وهي تقنية يتم بموجبها احتجاز الكربون الناتج من احتراق الوقود ثمّ تخزينه في مكانات مخصصة له، حيث يحتفظ به لمئات السنين، ولا يتسرب إلى الفضاء. غير أن هذه التقنية ما زالت تستخدم على نطاق ضيق في حقول النفط والغاز، وبالتالي فهي في حاجة إلى مزيد من التطوير لتصبح مجدية في الاستخدام على نطاق واسع، كما أنّها ستؤدي إلى ارتفاع تكلفة توليد الكهرباء. وهناك كذلك بعض التعقيدات المتعلّقة بتخزين الكربون واحتمالات تسربه والآثار الصحية لذلك[٢٦].

أما الطريقة **الأخرى** للسيطرة على الغازات الدفيئة، فتتمثل بتقليص انبعاثها وحجم مخزونها من البداية، وهذا يمكن تحقيقه بعدة طرق، منها تقليل معدلات

---

(٢٥) Edward A. Parson and David W. Keith, «End the Deadlock on Governance of Geoengineering Research,» *Science,* no. 339 (2013), pp. 1278-1279.

(٢٦) «The Future of Coal: Options for a Carbon-Constrained World,» Massachusetts Institute of Technology (2007), <http://web.mit.edu/coal/The_Future_of_Coal.pdf>.

النمو الاقتصادي، وهو أمر مستبعد، لأن فيه تراجعاً في مستويات معيشة الدول، ومنها ترشيد استهلاك الطاقة بتغيير أنماط الحياة، أي الاقتصاد في استخدام الطاقة، سواء في الاستهلاك أو في الإنتاج، ومنها تقليل كثافة ثاني أكسيد الكربون في إنتاج السلع والخدمات بالاتّجاه إلى مصادر الطاقة التي يقل فيها انبعاث ثاني أكسيد الكربون، كاستبدال الفحم بالغاز على المدى القصير، واستبدال الاثنين معاً بالطاقة المتجددة على المدى البعيد قدر الإمكان، أو باستخدام السيارة الكهربائية بدل السيارة الحالية؛ وكل هذه الطرق تتطلب تحولات جذرية في سلوك المستهلكين والمنتجين، وكذلك في تقنية استخدام الطاقة محلياً ودولياً[٢٧].

ويتطلب إحداث هذا التحوّل من جانب رفع تكلفة استهلاك وإنتاج السلع والخدمات التي تؤدي إلى معدلات عالية من انبعاث الغازات الدفيئية، ومن جانب آخر لا بُدَّ من توفير الدعم والتشريعات اللازمة للتحول إلى منتجات ومبتكرات يتضاءل فيها الانبعاث الحراري. فالسياسات الضريبية التي تعتبر أسهل طرق السيطرة على انبعاث ثاني أكسيد الكربون، يجب أنْ تتجه إلى وضع كلفة على انبعاث ثاني أكسيد الكربون، لأن هذا الانبعاث في الوقت الحاضر، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات، لا يحمل ثمناً، وبالتالي فهو لا يدخل في حسابات الأفراد والمؤسسات عند الاستهلاك أو الإنتاج. لذلك فالمطلوب هو أنْ يوضع ثمن على هذا الانبعاث كأية سلعة أو خدمة، حتّى يتم التأثير في حجمه وترشيد انتشاره. وهذا الأمر يمكن تحقيقه بصورة مباشرة كفرض رسوم على كلّ وحدة ثاني أكسيد الكربون يتم انبعاثها، أو بوضع سقف على كمية الانبعاث المسموح بها، وإصدار رخص بذلك تعطى مجاناً أو تباع بثمن، ثمّ يسمح بالمتاجرة بهذه الكمية بين الفئات المختلفة في المجتمع (Cap and Trade). وجدير بالذكر أن كلًّا من الطريقتين المذكورتين مستخدمة اليوم في عدة دول، خاصة في الدول الأوروبية، كما إنَّ كليهما تؤديان إلى تقليص كمية انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الفضاء، مع فرق وحيد، وهو أنَّ الطريقة الأولى تفرض ضريبة على انبعاث الكربون، وتؤثر فيها على حجم الانبعاث، بينما الطريقة الثانية تحدّد كمية الانبعاث، أي تفرض عليها سقف[٢٨].

---

(٢٧) *Limiting the Magnitude of Future Climate Change* (Washington, DC: National Academies Press, 2010), chap. 3, <http://www.nap.edu>.

(٢٨) Gilbert E. Metcalf and David Weisbach, «The Design of a carbon Tax,» *Harvard Environmental Law Review,* no. 33 (2009), pp. 499-566.

وإضافة إلى رفع تكلفة انبعاث الغازات الدفيئة وتقليل كميتها، هناك التشريعات التي تساعد على رفع كفاءة استخدام الوقود الأحفوري في المجالات المختلفة، كالسيارات والمباني والأجهزة الإلكترونية وغيرها، أو تقديم الدعم لتحفيز المجتمع على تقليل النشاطات التي تؤدي إلى انبعاث الغازات الدفيئة، وذلك باستخدام الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، وتشجيع البحث لتطوير تقنيات جديدة وغيرها من البدائل التي يمكن أنْ تساهم في تقليل استخدام الكربون، وبالتالي تخفيف ظاهرة الاحتباس الحراري. غير أن هذه الوسائل لا يمكن أنْ تكون بديلاً للسياسات السابقة، أي فرض ضرائب على الانبعاث، وتقييد حجمه، وإنّما مكملة لهما، وذلك لأن هذه البدائل تتطلب معلومات وإجراءات إدارية فيها كثير من التدخل في حياة الناس، ما يجعل من الصعوبة تغطيتها لكلّ قطاعات المجتمع، إضافة إلى تكاليفها المرتفعة(٢٩).

ثالثاً: إشكاليات تقاسم الأعباء

انطلاقاً من حديثنا عن سبل علاج انبعاث الغازات الدفيئة في القسم السابق، فإن استخدام طريقتَي فرض ضريبة أو فرض سقف على حجم الانبعاث لتقليله على المستويين المحلي والإقليمي، كما الحال في بعض الدول اليوم، أمر قابل للتطبيق على مستوى العالم من أجل التعجيل في السيطرة على انبعاث الغازات الدفيئة، نظراً إلى عالمية هذه الظاهرة، إلا أن هناك عدة إشكاليات تعترض هذا الحلم، وهي إشكاليات متعلّقة بتوزيع أعباء تقليص حجم الكربون في العالم، وهي المشكلة التي حالت حتّى الآن دون التوصل إلى اتفاق نهائي في أغلب المؤتمرات التي انعقدت لهذا الموضوع الذي كان أهمها مؤتمر كويوتا في اليابان عام ١٩٩٧.

فالإشكالية **الأولى** هي أن أغلب الدول تنظر إلى قضية الاحتباس الحراري من منظور مصالحها الوطنية بدل النظر إليها من المنظور العالمي، وهذه النظرة لها ما يبررها في حالة الدول النامية، لأنها ترى أنَّ الدول الصناعية هي المسؤولة الأولى عن كمية الكربون المتكدس في الفضاء الخارجي، لأنها استهلكت كميات كبيرة من مصادر الطاقة لتحقيق ثورتها الصناعية والإبقاء على مستوى معيشتها المرتفع، والأرقام المتوافرة تؤكد هذا الرأي، حيث إن نصيب الدول الصناعية من إجمالي كميات ثاني أكسيد الكربون

---

(٢٩) Nordhauser, *The Climate Change Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World,* pp. 272-273.

المتراكمة خلال الفترة ما بين عامي ١٨٦٠ و١٩٩٠ تصل إلى حوالى ٧٥ بالمئة، في الوقت الذي لا يزيد عدد سكان هذه الدول الصناعية على ٢٠ بالمئة من إجمالي سكان العالم.

لذلك، فإن الدول النامية تعتقد أن مطالبتها بتحمل مسؤولية تقليص حجم ثاني أكسيد الكربون الذي لم تكن سبباً في إيجاده، والذي يتطلب علاجه كذلك منعها من تحقيق أهدافها التنموية وتحسين مستوى معيشة شعوبها، كما فعلت الدول الصناعية سابقاً، أمر غير مقبول بالنسبة إليها. وعلى الرغم من منطقية موقف الدول النامية، إلا أن كثيراً من الدول الصناعية، خاصة الولايات المتحدة، لم تقبل الوصول إلى اتفاق لا يلزم حوالى ٨٠ بالمئة من سكان العالم بالمساهمة في تقليل تركز ثاني الكربون في الفضاء الخارجي[٣٠]. إضافة إلى عدم منطقية مطالبة الدول النامية، خاصة الفقيرة منها، بتحمل تكاليف انبعاث الغازات الدفيئة التي تراكمت بسبب معدلات الإنتاج والاستهلاك في الدول الصناعية، فإن الدول النامية لديها **إشكالية ثانية** مع الدول الصناعية، فهي لا تطمئن أصلاً للمؤسسات والقوانين الدولية التي تسيطر عليها الدول الصناعية، وذلك لأن هذه المؤسسات وقوانينها ظلت عبر حقب زمنية طويلة تمثل أذرعاً لحماية مصالح الدول الغربية التي لا تتردد في تجاهل هذه القوانين عندما تتضارب مع مصالحها.

فعلى سبيل المثال، وافقت كندا على اتفاق كيوتو عام ١٩٩٧ وتعهدت بخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) بحوالى ٦ بالمئة عن مستواه عام ١٩٩٠، غير أن اكتشاف النفط الرملي في مقاطعة ألبرتا الكندية، وما نتج منه من ارتفاع في النمو الاقتصادي الكندي، أدى إلى ارتفاع انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٧ بالمئة عام ٢٠٠٩، وفي كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١١، تراجعت كندا عن تعهداتها، وانسحبت من اتفاقية كيوتو، ولا توجد هناك أي وسيلة لإلزامها أو معاقبتها، إذ لو كانت دولة نامية لتمت ممارسة شتى الضغوط عليها من قبل الدول الصناعية[٣١].

والإشكالية **الثانية** هي أنْ تكاليف السيطرة على انبعاث الغازات الدفيئة هي آنية، أي أنّها تحصل في المدى القصير، بينما المنافع من هذه السيطرة هي بعيدة المدى. وهذا يجعل بعض القيادات السياسية، وكثيراً من الدول تقلل من أهمية المنافع، لأن

(٣٠) Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Books, 2012), p. 485.

(٣١) Nordhaus, Ibid., pp. 254-255.

الذي سيجنيها هي الأجيال القادمة، وليست الحاضرة التي يطلب منها دفع التكاليف. ولا شكّ في أن هذا الموقف فيه درجة من الأنانية واللامسؤولية، ولكنه حقيقي ويعيق علاج ظاهرة الاحتباس الحراري[٣٢].

أما الإشكالية **الثالثة** والأخيرة فهي أنّ تكاليف السيطرة على الانبعاث الحراري لا تتوزع على القطاعات أو الدول بالتساوي، ما يجعل الأطراف الأكثر تضرراً بهذه التكاليف، كقطاعات الأسمنت والبتروكيميائيات والدول المنتجة للفحم ومنظمة الأوبك وغيرها، تعارض هذه السياسات، لأنها ستنعكس سلباً على الوظائف أو الإيرادات التي تحصل عليها من منتجاتها[٣٣].

وقد تكون هذه التشعبات والخلافات حول الاحتباس الحراري هي التي جعلت الكثيرين أقل تفاؤلاً في قدرة دول العالم على إيجاد الحلول في الوقت المناسب، فبعد الاتفاقات المبدئية في كيوتو، كان اجتماع كوبنهاغن عام ٢٠٠٩ فاشلاً، وكذلك كان اجتماع كانكون عام ٢٠١٠، وفي ديربن عام ٢٠١١ تمّ الاتفاق فقط على إعداد مسودة اتفاق مع حلول عام ٢٠١٥، على أن يبدأ التنفيذ عام ٢٠٢٠.

ولا شكّ في أنَّ البديل للتعاون على إيجاد حلول لمسألة البيئة هو تزايد تكاليف هذا العلاج مع مرور الوقت، ففي تقريره الصادر عام ٢٠٠٦، والذي عرف باسمه، يقول الاقتصادي الإنكليزي السير نيكلوس ستيرن ما معناه أنه يقدر بأن البدء بتقليل غازات الاحتباس الحراري فوراً يعتبر استثماراً متواضعاً مقارنة بالكلفة التي سيتحملها الاقتصاد العالمي في حالة عدم فعل أي شيء الآن. ولتحقيق ذلك، فإن على الأسرة الدولية أنْ تتأكد من أن درجة حرارة الكون لا تزيد على درجتين مقارنة بمعدل الحرارة الذي كان سائداً قبل بداية المجتمعات الصناعية، أي حوالى عام ١٩٠٠، وهذا يعني أنه لا بُدَّ من تقييد حجم غازات الاحتباس الحراري بحوالى ٤٥٠ جزءاً في المليون. فاليوم مثلاً يصل حجم هذه الغازات إلى حوالى ٤٣٠ جزءاً في المليون، بينما كان حجمه في عصر ما قبل الصناعة حوالى ٢٨٠ جزءاً من المليون. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى تقليص حجم ما يطلق سنوياً من هذه الغازات بحوالى ٧٠ بالمئة مع حلول عام ٢٠٥٠.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ٣١٨ ـ ٣٢٠.

(٣٣) Mun S. Ho, Richard Morgenstern and Jhih-Shyang Shih, «Impact of Carbon Price Policies on U. S Industry,» Resources for the Future, Discussion Paper RFF DP 08-37 (November 2008).

أما إذا لم يتمكّن العالم من تقليص حجم الزيادة السنوية في غازات الاحتباس الحراري إلا بنسبة ٢٥ بالمئة سنوياً، فإن هذا يعني زيادة حجم هذه الغازات إلى حوالى ٥٥٠ جزءاً من المليون في عام ٢٠٥٠، مع زيادة درجة الحرارة بحوالى ثلاث درجات سنتيغرايد، وهذا فيه مخاطرة كبيرة، غير أن أغلب التوجّهات لدى الدول تشير إلى السعي من أجل تقييد حجم الغازات بحوالى ٥٠٠ جزء من المليون، وهو ما يتطلب خفضاً قدره ٥٠ بالمئة في إطلاق غازات الاحتباس الحراري[٣٤].

رابعاً: مستقبل الانبعاث الحراري

نختم هذا الفصل حول علاقة النفط بالبيئة بالتوقف عند التوقّعات المستقبلية لحجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون في السنوات القادمة وتوزيعه الجغرافي، وكذلك توزيعه بين مصادر الوقود الأحفوري، وهي النفط والغاز والفحم. وهذه التوقّعات تعتمد على نماذج مختصّة بالتغيّرات المناخية التي تقدر حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون في المستقبل، وأثر هذا الانبعاث في المخزون الحالي من ثاني أكسيد الكربون في الفضاء، والنتائج المترتبة من هذا المخزون على الطقس بوجه عام، وهي كبقية النماذج تتضاءل دقة التنبؤات حولها مع طول الفترة الزمنية التي تغطيها، وفائدتها تكمن في تبيانها للاتّجاهات العامة لظاهرة التغيرات المناخية[٣٥]. فبحسب أحدث التقارير لمؤسسة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فإن السيناريو الأساسي، أي الذي يفترض بقاء السياسات والقوانين البيئية على ما هي عليه اليوم، يشير إلى أن حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم سيزداد خلال الفترة (٢٠١٠ ـ ٢٠٤٠) بمعدل سنوي قدره ١,٣ بالمئة، أغلبه في الدول النامية أو الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، حيث سيكون معدل النمو السنوي خلال الفترة المذكورة حوالى ١,٩ بالمئة، بينما لن يزيد هذا النمو في دول منظمة التعاون والتنمية أو الدول الصناعية على ٠,٢ بالمئة في السنة.

وبالأرقام المطلقة، سيرتفع حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون من ٣١,٢ مليار طن متري عام ٢٠١٠ إلى حوالى ٤٥,٥ مليار طن متري عام ٢٠٤٠. وبحسب تقديرات المؤسسة المذكورة، فإن الانبعاث من استهلاك الوقود الأحفوري، أي النفط والغاز

---

(٣٤) Nicholas Stern, *The Economics of Climate Change: The Stern Review* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007).

(٣٥) Nordhauser, *The Climate Change Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World,* p. 26.

والفحم، سيزداد، ولكن بنسب متفاوتة خلال فترة الاستشراف. فانبعاث ثاني أكسيد الكربون من استهلاك النفط الذي كان يمثل حوالى ٤٣ بالمئة من إجمالي الانبعاث العالمي عام ١٩٩٠، وحوالى ٣٦ بالمئة عام ٢٠١٠، سينخفض إلى ٣٢ بالمئة عام ٢٠٤٠. هذا التراجع في نصيب النفط من انبعاث ثاني أكسيد الكربون هو نتيجة لمزيج من انخفاض الانبعاث في الدول الصناعية بنسبة ٠,١ بالمئة سنوياً، وزيادة قدرها ١,٧ بالمئة في السنة في الدول النامية، بسبب زيادة الطلب على الوقود السائل في كلّ من قطاعي النقل والصناعة.

أما نصيب الغاز من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، فسيرتفع من ١٩ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ بالمئة عام ٢٠٤٠، وهذه الزيادة هي نتيجة لزيادة سنوية قدرها ١,١ بالمئة في الدول الصناعية، و ٢,٢ بالمئة في الدول النامية، علماً أن نمو استهلاك الغاز الطبيعي خلال فترة الاستشراف هو أكبر من نمو استهلاك كلّ من الوقود السائل والفحم، ولكن سبب نصيب الغاز المنخفض في انبعاث ثاني أكسيد الكربون، أي وصوله إلى ٢٢ بالمئة عام ٢٠٤٠، فهو لأن الغاز أقل تلويثاً للبيئة من النفط والفحم.

أما الانبعاث الناتج من استهلاك الفحم، والذي كان حوالى ٣٩ بالمئة عام ١٩٩٠، فإنّه سيرتفع إلى ٤٤ بالمئة عام ٢٠١٠، ثمّ إلى ٤٥ بالمئة عام ٢٠٤٠. فالفحم هو أكثر المصادر الثلاثة مساهمة في زيادة انبعاث ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة (٢٠١٠ ـ ٢٠٤٠)، علماً أن كلّ هذه الزيادة ستكون في الدول النامية، حيث إنَّ النمو العالمي لانبعاث ثاني أكسيد الكربون من الفحم سيكون حوالى ١,٣ بالمئة سنوياً، وهو يمثل مزيجاً من تراجع النمو في الدول الصناعية بحوالى ٠,٢ بالمئة في السنة، وزيادته في الدول النامية بحوالى ١,٨ بالمئة سنوياً[٣٦]، وسيكون الجزء الأكبر من الزيادة المذكورة في انبعاث ثاني أكسيد الكربون خلال فترة الاستشراف في الدول النامية، حيث إن نصيبها من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم سيزداد من حوالى ٥٨ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ما يقارب ٦٩ بالمئة عام ٢٠٤٠، ذلك في الوقت الذي سينخفض فيه نصيب الدول الصناعية أو الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية من ٤٢ بالمئة إلى ٣١ بالمئة خلال الفترة نفسها[٣٧].

(٣٦) «International Energy Outlook 2013,» U. S. Energy Information Administratio (July 2013), Table 20, p. 160.

(٣٧) المصدر نفسه، الجدول (٢٠)، ص ١٥٩.

وهناك تفاوت بين نصيب الدول في كلّ من المجموعتين كذلك، ففي مجموعة الدول الصناعية تتصدّر القائمة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان من حيث حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون، فهذه المناطق الثلاث كانت تمثل حوالى ٨٤ بالمئة من حجم انبعاث ثاني أكسيد الكربون في دول منظمة التعاون والتنمية عام ٢٠١٠، غير أنَّ الزيادة المتوقعة في حجم ثاني أكسيد الكربون في المناطق الثلاث لن تزيد على ٩١ مليون طن متري خلال فترة الثلاثين سنة القادمة، بسبب انخفاض معدل الانبعاث في دول أوروبا الغربية واليابان، بينما تقدر الزيادة المتوقعة في بقية دول منظمة التعاون خلال الفترة نفسها بحوالى ٧٢٧ مليون طن متري.

أما مجموعة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، فإن نصيبها من الزيادة في ثاني أكسيد الكربون في العالم خلال الفترة (٢٠١٠ ـ ٢٠٤٠) تعادل ٩٤ بالمئة، علماً أنَّ الدول الآسيوية في هذه المجموعة، وعلى رأسها الصين والهند، تشكل وحدها حوالى ٧١ بالمئة من هذه الزيادة[٣٨].

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١، والجدول (٢١)، ص ١٦٢.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل التاسع عشر

النفط بين الذروة والوفرة

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

منذ أكثر من نصف قرن والحوار دائر، وإن اختلفت الوتيرة بين فترة وأخرى، حول حجم موارد العالم بما في ذلك النفط ومدى كفاية هذه الموارد وكيفية الحفاظ عليها وانعكاسات نضوبها. وفي هذا الصدد يمكن للمراقب أن يميز بين مدرستين:

الأولى والتي سنطلق عليها هنا اسم «**مدرسة الذروة**» التي يرى أصحابها أن العالم لا يمكن أن يستمر بمعدلات النمو السكاني الحالي وما يواكبه من استنزاف لموارد الكون وما ينتج منه من تدمير للبيئة وكوارث أخرى كالمجاعة والأمراض وغيرها، وانطلاقاً من هذا التصور فليس مستغرباً أن يكون العلاج في رأي هؤلاء هو قيام الحكومات بدور إيجابي لتقليل معدلات النمو السكاني والاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية وتبنّي سياسات للحفاظ على البيئة.

في المقابل هناك المدرسة **الثانية** التي نطلق عليها هنا مسمى «**مدرسة الوفرة**» والتي لا يتفق أصحابها مع افتراضات النظرية التشاؤمية أو «مدرسة الذروة»، فهم لا يعتقدون أن هناك نقصاً في الموارد الطبيعية أو ضرورة لتدخل الدولة لأن قوى العرض والطلب قادرة على توفير حاجات المجتمع كما حصل في السابق. وهم كذلك يرون أن مدرسة الذروة تبالغ كثيراً في الآثار البيئية لنمو المجتمعات المعاصرة[1].

ولكل من هاتين المدرستين مؤيدون من العلماء والسياسيين يطرحون مبرراتهم ويدحضون أفكار خصومهم، لذلك رأينا أن المدخل الأنسب للإلمام بهذه القضية هو توثيق الاتجاهات التاريخية للمتغيرات التي تؤثر في النفط وتتأثر به كما يطرحها أصحاب المدرستين ولكن قبل ذلك لا بد من تعريف القارئ بتاريخ هواجس نضوب النفط منذ اكتشافه.

---

(١) Peter McCabe, «Energy Resources: Cornucopia or Empty Barrel,» *AAPG Bulletin*, vol. 82, no. 11 (1998), p. 2110.

أولاً: هواجس نضوب النفط

إن الغالبية العظمى من العلماء الذين يدور بينهم الحوار حول مستقبل النفط هم من المنتمين إلى المدرسة التي ظهرت في القرن الثامن عشر والتي تعتبر أن النفط هو بقايا ومخلفات نباتات وحيوانات قديمة تعرضت لدرجات حرارة مختلفة عبر فترات زمنية طويلة وبالتالي فهو ناضب[٢].

هذا يعني أنه مهما كان حجم النفط المتوافر في دولة ما، أو في العالم بأكمله، فإن إنتاجه سيتراجع عادة بعد فترة ما، لذلك فقد ظل الجدل دائراً حول عدد من القضايا أهمها حجم المخزون النفطي الذي يمكن أن يستخرج، واحتمالات اكتشاف مزيد منه في المستقبل، ومعدلات استهلاكه، وأخيراً متى سينتهي هذا المخزون.

واللافت للنظر في أدبيات هذا الجدل هو أن أغلب الدراسات تركزت على الموضوع الأخير أي نقطة نهاية النفط أو «الذروة النفطية»، والتي يُقصَد بها الفترة التي يتوقف فيها إنتاج النفط العالمي عن الزيادة ويبدأ في التراجع إما ببطء على شكل هضبة، أو بسرعة أي على شكل انحدار. ولا شك في أن هذا الاهتمام بالذروة وليس بالنقطة التي تستهلك فيها آخر نقطة من النفط هو أمر منطقي، لأن اكتشاف نقطة الذروة هو بمثابة النذير الذي سيدفع دول العالم إلى إحداث التغييرات المنشودة لمواجهة مرحلة ما بعد النفط أي التحول إلى البدائل الأخرى من غير إحداث انهيار في مسار الحضارة البشرية، وقد أشارت دراسة هامة أُعدَّت بطلب من وزارة الطاقة الأمريكية إلى عدة أخطار سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن أن تنتج من حصول الذروة من غير استعداد العالم لها[٣].

هذا يعني أن الخلاف بين هؤلاء العلماء ليس ما إذا كان النفط سينضب أم لا وإنما متى؟ وحتى في هذه القضية ليست هناك فوارق كبيرة في التقديرات إذا استثنينا الفئة الأكثر تشاؤماً التي تعتقد بأن الذروة قد حصلت فعلاً. فغالبية الدراسات تشير إلى أن الذروة ستحصل قبل عام ٢٠٢٥، بينما هناك فئة قليلة تعتبر أكثر تفاؤلاً وتعتقد بأن الذروة لن تحصل قبل عام ٢٠٥٠.

---

(٢) Vaclav Smil, *Oil: A Beginner's Guide* (Oxford: One World, 2011), p. 51.

(٣) Robert L. Hirsch, Roger Bezdeck and Robert Wendling, «Peaking of World Oil Production: Impacts, Mitigation, & Risk Management,» US Department of Energy, National Energy Technology Laboratory (2005), <http://www.netl.doe.gov/publications/others/pdf/oil_peaking_netl.pdf>.

قبل الخوض في أهم القضايا الخلافية بين أصحاب مدرسة الذروة النفطية والوفرة لا بد من مسح مختصر لأهم المحطات التي ظهرت فيها المخاوف من نضوب النفط[٤]. فكما ذكرنا في فصل سابق لم يكن النفط في بداياته يستخدم إلا في الإنارة وهذه هي المهنة التي امتهنها روكفلر عندما أسس شركته ولم يتوقع ما هو قادم في حياته، بل إن كثيراً من الجيولوجيين في المحضن الأول للنفط الخام، أي ولاية بنسلفانيا، كانوا يحذرون في عام ١٨٨٥ بأن النفط ظاهرة وقتية وعابرة. ولكن الذي حصل هو عكس ما توقعه الجيولوجيون، فقد توسعت مناطق الاكتشافات وتزامنت مع ظهور السيارات، وجاءت الحرب العالمية الأولى التي اعتمدت معدّاتها، خاصة الدبابات على النفط. حتى إن اللورد كورزون الذي أصبح وزيراً لخارجية بريطانيا لاحقاً صرح قائلاً: «لقد تزحلق الأحلاف إلى النصر على موجة نفطية»، ولكن هذا لم يمنع من استمرار تخوف المجتمعات من نهاية عصر النفط، وكأن هذا التخوف أصبح ضرورياً لمزيد من الابتكار والبحث عن البدائل، وكذلك لمزيد من محاولة تعديل النمط الاستهلاكي للبشر[٥].

ففي عام ١٩١٥ كان الطلب على النفط في ازدياد بسبب الاستخدامات العسكرية والتجارية، وكذلك بسبب وصول عدد السيارات في الولايات المتحدة إلى حوالى ١,٢ مليون سيارة، ذلك في الوقت الذي انخفض فيه العرض من ولاية أوكلاهوما التي كانت تعتبر أكثر مناطق الولايات إنتاجاً، ما أدى إلى ظهور أزمة في بداية عام ١٩١٦ تمثلت بارتفاع سعر البرميل في أوكلاهوما من ١٤ سنتاً للبرميل عام ١٩١٥ إلى ما يقارب ٢,٠٥ دولار للبرميل مع بداية ١٩١٦[٦].

وبدأت نتيجة لذلك كثير من التنبؤات بقرب نضوب النفط. فقد تقدمت وكالة المعادن في الولايات إلى الكونغرس بتقرير في ذاك العام أكدت فيه أن النفط سيصل ذروته خلال خمس سنوات وأن نضوبه سيكون خلال ٢٧ سنة، وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستواجه أزمة من الدرجة الأولى[٧]. إلا أن هذه الأزمة انتهت في العام نفسه بحصول بعض التطور التقني في عمليات التكرير. كما أن الارتفاع في الأسعار أدى إلى

---

(٤) «Peak Oil Theory: World Running Out of Oil Soon is Faulty; Could Distort Policy and Energy Debate,» Cambridge Energy Research Associates (CERA), Press Release (14 November 2006), <http://www.cera.com/aspx/cda/public1/news/pressReleaseDetails.aspx?CID=8444>.

(٥) Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Books, 2012), pp. 231-233.

(٦) Leonard M. Fanning, «A Case History of Oil-shortage Scaresm,» in: L. M. Fanning, ed., *Our Oil Resources*, 2nd ed. (New York: McGraw-Hill, 1950), pp. 304-406.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣١٤.

مزيد من الاكتشافات في مناطق أخرى مثل كاليفورنيا وانخفض سعر النفط نتيجة هذين التطورين من ٢,٠٥ دولار للبرميل إلى حوالى ٩٠ سنتاً للبرميل[٨].

وفي منتصف عام ١٩١٨ كان عدد السيارات في الولايات المتحدة يعادل ٥,٥ مليون سيارة في الوقت الذي كانت فيه آلة الحرب تستهلك مزيداً من النفط، ما دفع بوزير إدارة النفط في الولايات المتحدة إلى عدم استخدام الوقود أيام الأحد. أما الرئيس الأمريكي ويلسون فقد صرح بأنه سيذهب إلى الكنيسة مشياً على قدميه. ذلك في الوقت الذي صرح فيه ديفيد وايت كبير الجيولوجيين في مؤسسة المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة بأن «ذروة الإنتاج في الولايات المتحدة سيتم تجاوزها قريباً، ومن المحتمل أن يحدث ذلك خلال ثلاث سنوات»[٩].

وما إن انتهت الحرب العالمية الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٨ حتى بدأ الطلب على النفط بالتراجع في الوقت الذي ظهرت فيه اكتشافات جديدة في ولاية تكساس نتج منها زيادة عرض النفط بأكثر من مليون برميل في اليوم ابتداءً من السنة التالية. وجاءت الحرب العالمية الثانية وكان دور النفط استراتيجياً أكبر من دوره في الحرب الأولى، ولكن ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى تعالت أصوات تحذر مرة أخرى من نضوب النفط، وذلك لأن الولايات المتحدة ولأول مرة في تاريخها تحولت من حالة الاكتفاء الذاتي إلى دولة تعتمد على الاستيراد لتغطية الفرق بين العرض والطلب المحليين. ومرة أخرى جاءت الاكتشافات في الشرق الأوسط هذه المرة لتغرق السوق بفائض نفطي أدى إلى انخفاض كبير في أسعاره، ما دفع بخمس دول منتجة إلى عقد اجتماع في بغداد عام ١٩٦٠ وإعلان تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)[١٠].

وفي السبعينيات أدى الازدهار الاقتصادي العالمي إلى زيادة الطلب على النفط الخام وبدأت بوادر نقص في الكميات المعروضة من النفط ثم بدأت موازين القوى المتعلقة بالقرارات المرتبطة بالتسعير والإنتاج تتحول لمصلحة الدول المنتجة، خاصة بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣، فزادت أسعار النفط أربعة أضعاف، ثم جاءت الثورة

---

(٨) Steven M. Gorelick, *Oil Panic and the Global Crisis: Predictions and Myths* (West Sussex, UK: Wiley-Blackwell, 2010), pp. 62-63.

(٩) E. D. Porter, «Are We Running Out of Oil?,» American Petroleum Institute, Discussion Paper; no. 081 (1995).

(١٠) Zuhayre Mikdashi, «The OPEC Process,» *Daedalus*, vol. 104, no. 4 (Fall 1975), pp. 203-215.

الإيرانية وفاقمت هذا الارتفاع في الأسعار؛ ومرة أخرى تعالت أصوات كثيرة منذرة بخطورة الاستهلاك المفرط للنفط وعدم إمكان ديمومته. فقد صرح أحد مديري شركات النفط قائلاً: «لقد وصل العالم إلى رأس الجبل النفطي» ويقصد بذلك أعلى مستوى للإنتاج وأنه في طريقه إلى الهبوط»[١١].

وعلى الرغم من أن كثيراً من مخاوف نضوب النفط التي أثارتها هذه التحذيرات لم تتحقق، غير أن ما حصل فعلاً هو مزيد من السعي لإيجاد مزيد من النفط، ومزيد من التطور التقني، وكذلك زيادة كفاء استخدام النفط وتشجيع كثير من القطاعات إلى التحول من النفط إلى البدائل الأخرى. ومرة أخرى ظهر فائض نفطي في الأسواق وتراجعت أسعار النفط لتصل إلى حوالى ١٠ دولارات في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ثم عادت لتستقر حول العشرين دولاراً قبل أن تنهار مرة أخرى نتيجة للأزمة المالية في الدول الآسيوية عام ١٩٩٧. ومع بداية الألفية الثالثة بدأت أسعار النفط في الارتفاع من جديد كما بيّنّا في فصل سابق. وكان من أهم أسباب هذا الارتفاع بعض التطورات الجيوسياسية وزيادة الطلب على النفط، خاصة من الدول الآسيوية ذات النمو الاقتصادي المرتفع كالصين التي تحولت خلال السنوات الأخيرة من دولة ذات اكتفاء ذاتي من النفط إلى دولة مستوردة. وهذا ليس مستغرباً إذا تذكرنا أن مبيعات السيارات السنوية في الصين قد ارتفعت من حوالى ١,٩ مليون سيارة عام ٢٠٠٠ إلى ١٧ مليون سيارة عام ٢٠١٠؛ أي أكثر من مبيعات السيارات في الولايات المتحدة التي كانت تعادل ١١,٥ مليون سيارة في العام نفسه. وتشير التوقعات إلى أن هذا الرقم سيصل إلى ٣٠ مليوناً في الصين عام ٢٠٢٠. علماً أن جزءاً كبيراً من هذه السيارات يتم إنتاجها محلياً من خلال مؤسسات مشتركة مع شركات السيارات العالمية الأمريكية واليابانية والألمانية[١٢].

ومرة أخرى أدت تطورات تقنية الإنتاج خلال الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣ إلى ظهور نفط السدود والغاز غير الطبيعي أو القيري كمصادر مهمة للطاقة خاصة منذ عام ٢٠٠٨. فقد ارتفع إنتاج النفط في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٠ بالمئة، ما أدى إلى تراجع وارداته من ٦٠ بالمئة من إجمالي حاجاتها منه عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ٣٥ بالمئة عام ٢٠١٣. أما إنتاج الغاز في الولايات المتحدة فقد ازداد بنسبة تصل إلى

---

(١١) *Chemical Weekly* (19 July 1978).

(١٢) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, p. 219.

الثلث منذ عام ٢٠٠٥، وارتفعت نسبة الغاز القيري في إجمالي إنتاج الغاز من ٢ بالمئة عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٤٤ بالمئة عام ٢٠١٣[١٣].

هذا المسح السريع يؤكد بأنه ليس هناك ما يمنع أن تكون مخاوف النضوب مبالَغ فيها، كما أنه ليس من العقلانية تجاهلها كذلك. لذا، فإننا سنحاول في الفقرات التالية تقديم عرض مختصر لوجهة نظر كل من مدرسة الذروة ومدرسة الوفرة حتى يتسنى للقارئ فهم منطلقات كل مدرسة والخروج بتصور مستقل حول هذه القضية.

ثانياً: مدرسة الذروة

قد تكون قصة تأليف كتاب **الشفق في الصحراء** للخبير النفطي الأمريكي، ماثيو سيمونز، أحد الأمثلة على أهمية المعلومات المتعلقة بحقيقة المخزون النفطي ودقتها وآثارها في الحوار الدائر بين مدرسة الذروة ومدرسة الوفرة. ففي عام ٢٠٠٣ كان مؤلف هذا الكتاب من بين وفد من رجال الأعمال الأمريكيين الذين كانوا في زيارة للسعودية، وخلال اجتماعهم بالعاملين في شركة النفط السعودية أرامكو شعر بأن المعلومات التي قُدِّمت إليهم من قبل الشركة حول الكيفية التي يتم بها تقدير كميات النفط الممكن إنتاجها لم تكن مقنعة ولم تكن تفصيلية بما فيه الكفاية. فسيمونز كان يعتقد أن دقة التقدير للاحتياطيات النفطية في السعودية تتطلب معرفة أمور تفصيلية منها: عدد الآبار التي تم حفرها؛ حجم الإنتاج من كل بئر؛ طرق استخراج النفط، واتجاهات الكميات المنتجة عبر السنوات، أي التزايد والنقص في الإنتاج من كل بئر وغيرها[١٤].

هذا الغموض في عملية تقدير الاحتياطي النفطي للسعودية دفع سيمونز إلى العودة إلى أكثر من مئتي بحث علمي، تم نشرها عبر أكثر من سبعين سنة من قبل مهندسين بتروليين، وقد خرج من دراسته المتأنية بنتيجة هامة أوردها في كتاب **الشفق في الصحراء** وهي:

«إن الظاهرة الجيولوجية والقوى الطبيعية التي أوجدت معجزة النفط السعودية تتآمر الآن بصور طبيعية ومتوقعة لإنهاء هذه المعجزة وفي فترة أقصر بكثير مما تدّعي

---

(١٣) Daniel Yergin, «Congratulations, America. You're (Almost) Energy Independent. Now What?,» *Politico* (November 2013), <http://www.politico.com./magazine/story/2013/11/congratulations-america-youre-almost>.

(١٤) Peter Maass, *Crude World* (New York: Alfred A. Knop, 2009), p. 11.

الجهات الرسمية... فالسعودية يبدو أنها تقترب من، أو أنها قد وصلت فعلاً، إلى ذروة إنتاجها النفطي ولن تستطيع فعلياً زيادة إنتاجها من النفط»[١٥].

وبغض النظر عن مدى صحة تنبؤ سيمونز أو عدمه، إلا أنه بطرحه هذا الموضوع قد أعاد التذكير بفكرة «الذروة النفطية» التي سبقه في تعريفها جيولوجي في شركة شل يدعى ماريون كينغ هابرت الذي أصبحت أفكاره منطلَقاً لمدرسة الذروة التي يتفق أعضاؤها على عدد من القناعات التي يمكن تلخيصها في الأمور الآتية:

أولاً، تنبأ هابرت عام ١٩٥٦ بأن النفط الأمريكي سيصل ذروة إنتاجه ما بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ باستثناء منطقة ألاسكا. وقد أثبتت السنوات اللاحقة صحة هذه التنبؤات إلى درجة كبيرة، على الرغم من رفض كثير من المراقبين لها في بداية الأمر. ففي عام ١٩٧٠ بلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط التقليدي ذروته عند ٩ ملايين برميل في اليوم، ثم بدأ في التراجع حيث استقر بعد ذلك حول ٦ ملايين برميل نفط في اليوم، وعلى الرغم من أن إنتاج الولايات المتحدة قد ارتفع إلى ٨,٩ مليون برميل في اليوم مع نهاية عام ٢٠١٢، إلا أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة كان بسبب اكتشاف النفط غير التقليدي - أو القيري - الذي لا يمكن اعتباره بديلاً كاملاً للنفط التقليدي[١٦].

وكان هابرت قد بنى تنبّؤاته عن ذروة النفط التقليدي على ملاحظة ما حصل في إنتاج آبار النفط التي قام بدراستها، وقد شاهد من خلال هذه الدراسة أن إنتاج هذه الآبار يأخذ شكل الجرس حيث يزداد إنتاج البئر حتى يبقى نصف مخزونه، ثم يبدأ الإنتاج في التراجع بسبب فقدان البئر لطاقته الإنتاجية. ويشبه هابرت هذه الظاهرة بشخص يدخل في سباق للركض يصل إلى قمة سرعته، ثم تبدأ هذه السرعة في التراجع خلال بقية السباق. وهذا هو ما يحصل لبئر النفط في رأي هابرت، وهو المنهج الذي توصل به سيمونز إلى النتيجة التي أعلنها في كتابه، والتي تشير إلى أن النفط السعودي قد اقترب أو انه في منطقة الذروة الإنتاجية[١٧].

---

(١٥) M. Simmons, *Twilight in the Desert: The Coming Saudi oil Shock and the World Economy* (London: Wiley, 2005), pp.100 and 334.

(١٦) «BP Statistical Review of World Energy,» BP (June 2013), p. 8, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf>.

(١٧) Kenneth S. Deffeyes, *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), p. 158.

غير أن سيمونز كهابرت لم يتوقف باستنتاجه عند النفط السعودي وإنما عمم هذا الاستنتاج على حقول النفط الضخمة في العالم التي تم اكتشاف بعضها منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وأكد أن هذه الحقول كالبرقان في الكويت، وكانتاريل في المكسيك، وبردهوبي في ألاسكا، إضافة إلى حقل الغوار السعودي الذي يعتبر الأكبر في العالم، هي حقول بدأت في فقدان طاقتها الإنتاجية، أي أنها تجاوزت نقطة الذروة.

ويستشهد سيمونز بقفزة أسعار النفط عام ٢٠٠٨ إلى حوالى ١٤٥ دولاراً للبرميل، وما يعنيه ذلك من وصول عالمنا إلى ذروة إنتاجه النفطي، مؤكداً أن هذه الزيادة في أسعار النفط قد تكون هي الأصل في السنوات القادمة، مشيراً إلى أن الدول المنتجة لن تستطيع زيادة قدرتها الإنتاجية في مواجهة الزيادة في الطلب، علماً أنه عندما يصل بئر النفط إلى الذروة التي يتحدث عنها سيمونز وقبله هابرت فإن هذا البئر لا يمكن زيادة طاقته الإنتاجية بصورة مستمرة حتى ولو تم استخدام وسائل الإنتاج المعزز كما اتضح من بعض التجارب[١٨].

ويضيف أصحاب هذا الرأي بأن تراجع الإنتاج العالمي من النفط التقليدي ليس مقصوراً على الولايات المتحدة التي كانت في مقدمة المنتجين في السنوات الأولى من اكتشاف النفط وإنما هي ظاهرة بدأت تعم كثيراً من الدول النفطية في السنوات الأخيرة. فبيانات شركة النفط البريطانية مثلاً تؤكد أن ما لا يقل عن ٢٥ دولة نفطية بدأت تنتج أقل من ذروة إنتاجها بحوالى ٢٠ بالمئة أو أكثر، وقد شكل هذا الانخفاض أكثر من ٢٠ بالمئة من إنتاج النفط في عام ٢٠٠٨[١٩].

ثانياً، يشير أصحاب هذه المدرسة كذلك إلى أن الاكتشافات النفطية أصبحت أقل من الإنتاج، فبينما كان الإنتاج العالمي خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ يعادل ١٨٠ مليار برميل فإن الاكتشافات خلال الفترة نفسها لم تتجاوز ٨٥ مليار برميل، أي أن ما اكتشفه العالم خلال السنوات المذكورة لم يتجاوز ٤٧ بالمئة مما تم استهلاكه، وقد كان متوسط هذه النسبة ما بين عام ١٩٨١ و٢٠٠٧ حوالى ٦٧ بالمئة، ما يعني أن العالم يعاني عجزاً في إنتاج النفط منذ ثمانينيات القرن الماضي[٢٠].

---

(١٨) Maass, *Crude World*, p. 17.

(١٩) Gorelick, *Oil Panic and the Global Crisis: Predictions and Myths*, pp. 65-66.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٦.

ثالثاً، نتيجة لتراجع معدلات الاكتشافات للنفط الخام في بقية دول العالم، فإن منطقة الشرق الأوسط أصبحت تزداد أهمية من حيث حجم المخزون النفطي حيث تتركز نسبة ٤٧,٩ بالمئة من المخزون النفطي، أو ما يعادل ٨٠٨,٥ مليار برميل نفط. كما إن تكاليف الإنتاج تعتبر منخفضة مقارنة ببقية المناطق. وتعتبر المنطقة قريبة من جميع أسواق الاستهلاك سواء في أوروبا أو آسيا.

غير أن أرقام احتياطيات دول الأوبك، كما يعتقد أصحاب نظرية الذروة، فيها كثير من المبالغة، وأن هذا يعني أن النضوب الفعلي للنفط سيكون أقرب من الافتراضات القائمة على هذه الاحتياطيات المضخمة. وهذا التضخيم للاحتياطيات يكون عادة إما بسبب ارتفاع هامش الخطأ في تقديرات الجيولوجيين أو لتحقيق مكاسب لشركات النفط والدول المنتجة له. فتضخيم المخزون من قبل شركات النفط يجعل أسعار أسهمها ترتفع وبذلك تزيد درجة تنافسيتها مع بقية الشركات. فعلى سبيل المثال كان سعر المتاجرة بأسهم شركة إكسون في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ يساوي ٢٤,٥ دولار للسهم، ثم ارتفعت هذه القيمة إلى ٣١ دولاراً للسهم في ٦ شباط/ فبراير ١٩٩٨، لأن الشركة أعلنت قبل هذا الارتفاع بيوم واحد أنها «استطاعت وللسنة الرابعة على التوالي أن تعوض إنتاجها بأكثر من ١٠٠ بالمئة»، ما يعني أن الاحتياطي النفطي لديها في تزايد، علماً أن حوالى ١٠ بالمئة من الزيادة في مخزونها كانت من النفط الرملي المتوافر في كندا، والذي يختلف عن النفط التقليدي لأن استخراجه - كما وضحنا سابقاً - أكثر تكلفة ويتطلب تقنية مختلفة كذلك، وله آثار بيئية مثار جدل كبير[٢١].

وجدير بالذكر أنه منذ أن أصدر سيمونز كتاب **الشفق في الصحراء** أعلنت رويال دتش شل أنها بالغت في تقدير مخزونها النفطي بحوالى ٢٤ بالمئة، بينما أعلنت كل من شركة النفط البريطانية وشركة شيفرون بأن ذروة النفط العالمي هي مسألة قريبة وليست بعيدة. أما الدول المنتجة كأعضاء منظمة الأوبك، فإنها قد تبالغ في حجم مخزونها رغبة في زيادة الإنتاج، خاصة عندما تكون الحصص الإنتاجية مرتبطة بحجم المخزون كما حصل منذ منتصف الثمانينيات. فقد أعلنت ست دول أعضاء في الأوبك عام ١٩٨٧ زيادة تقديرات مخزونها النفطي بحوالى ٤٠ بالمئة. ولم تكن هذه الزيادة مرتبطة باكتشافات جديدة وقد شكلت حوالى ٩٠ بالمئة من الزيادة التي سُجِّلت في احتياطيات

---

(٢١) Steve Coll, *Private Empire: Exxon Mobile and American Power* (New York: Penguin Books, 2013), pp. 55-56.

النفط العالمي للعام نفسه والتي كانت حوالى ٢٧ بالمئة. وقد جاء إعلان دول الأوبك عن الزيادة في حجم احتياطياتها بعد هبوط أسعار النفط ولجوء المنظمة إلى نظام الحصص التي كانت توزع طبقاً لحجم احتياطيات الدول الأعضاء(٢٢).

علاوة على عدم التيقن من دقة حجم المخزون النفطي، فإن الدول المنتجة كالسعودية بدأت تواجه في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في الطلب المحلي على النفط لتلبية الزيادة المضطردة للسكان، مواطنين أو وافدين، وهذا ولا شك سيؤثر في فائض النفط الذي يصدر لبقية دول العالم. فقد ارتفع الاستهلاك المحلي للنفط في السعودية خلال الحقبة الأولى من القرن الحالي بحوالى ٦٠ بالمئة(٢٣).

رابعاً، هناك كذلك تغير في نوعية الاكتشافات الجديدة حيث إن أغلبها ليس من النفط الخام ذي الجودة العالية كما كان يحصل في السابق، وإنما هو من النوع غير التقليدي. وجدير بالذكر أننا عندما نتحدث عن النفط غير التقليدي فإننا نقصد أكثر من نوع كما سنبين لاحقاً وهو نفط لا يتصف بالمواصفات الكيميائية نفسها التي يتصف بها النفط التقليدي الذي يدخل المصافي لأنه يتطلب مزيداً من المعاملة قبل اتجاهه إلى مصافي التكرير. وهذا يعني استخدام مزيد من الطاقة ومزيد من ثاني أكسيد الكربون ومزيد من التكاليف مقارنة بالنفط التقليدي(٢٤).

خامساً، بالإضافة إلى تحول الاكتشافات النفطية في السنوات الأخيرة إلى مصادر نفطية غير تقليدية، هناك كذلك تَحوُّلٌ نحو مناطق جغرافية جديدة لم يتم التنقيب فيها سابقاً لاعتبارات اقتصادية أو فنية أو سياسية كأعماق البحار والمناطق شديدة البرودة، والتي - ولا شك - وإن كانت تبدو واعدة إلا أن مخاطرها البشرية والبيئية عالية، كما أن تكاليفها المادية مرتفعة، وهي في رأي أصحاب مدرسة الذروة النفطية دليل آخر على اقتراب نضوب النفط التقليدي(٢٥).

سادساً، من المؤشرات الأخرى التي يطرحها أصحاب نظرية الذروة هو تناقص عدد «الآبار العملاقة» التي يتم اكتشافها في الوقت الحاضر والتي يزيد مخزونها على

---

(٢٢) Smil, *Oil: A Beginner's Guide*, pp. 119-120.

(٢٣) Gavin Bridge and Philippe Le Billion, *Oil* (Cambridge, MA: Polity Press, 2013), pp. 19-20.

(٢٤) Paul Sullivan, «Key Issues Surrounding the Supply of Oil,» in: Robert E. Looney, ed., *Handbook of Oil Politics* (London and New York: Taylor and Francis Group, 2012), p. 11.

(٢٥) *World Energy Outlook 2010* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2010), p. 139.

٠,٥ مليار برميل مقارنة بتلك التي تم اكتشافها خلال الفترة ما بين ثلاثينيات القرن العشرين وستينياته وكانت سبباً في اتصاف القرن العشرين بتفوق الاكتشاف على الإنتاج(٢٦). فمن بين ١١٦ حقلاً نفطياً عملاقاً إنتاج الواحد منها يزيد على ٢٠٠ ألف برميل في اليوم وتساهم في حوالى ٥٠ بالمئة من الإنتاج العالمي، هناك ١١٢ حقلاً تم اكتشافها قبل أكثر من ٢٥ سنة(٢٧).

إضافة إلى ذلك هناك تراجع في حجم إنتاج الآبار العملاقة الموجودة، فقبل عشرين عاماً كان هناك ١٥ حقلاً تنتج أكثر من مليون برميل نفط في اليوم، ولكن مع حلول عام ٢٠٠٥ لم يتبقَّ من هذا النوع من الحقول إلا أربعة، هي: حقل الغوار في السعودية؛ حقل البرقان في الكويت؛ حقل كركوك في العراق؛ وحقل كانتريل في المكسيك. وهي حقول تم اكتشافها قبل أكثر من ٣٠ عاماً(٢٨).

سابعاً، يعتقد أصحاب مدرسة الذروة أن كثيراً من الدول النامية ـ خاصة تلك الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة كالصين والهند ـ هي في طريقها إلى تحقيق معدلات تنمية مرتفعة تواكبها زيادة كبيرة في استخدام السيارات وبقية مظاهر الحياة الحديثة، وهذا يعني أن معدل استهلاك هذه الدول للنفط سيرتفع في السنوات القادمة وسيشكل عبئاً كبيراً على مخزون النفط العالمي حتى مع تراجع معدلات النمو السكاني. ففي عام ٢٠٠٧ مثلاً، كان معدل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة من الطاقة يساوي ٢٥ برميلاً في السنة، بينما كان هذا المعدل أقل من برميلين في الصين والهند. ويكمن تخوف أصحاب هذه المدرسة من أن يرتفع استهلاك الفرد في الصين والهند إلى مستوى الولايات المتحدة نفسه مع زيادة دخل الفرد فيهما، وهو تَخوف في مكانه إذا تذكرنا معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها الصين خلال العشرين سنة الماضية، والتي كانت في المتوسط حوالى ١٠ بالمئة، والتي أدت بدورها إلى مضاعفة استهلاكها من النفط خلال العشر سنوات الأولى من الألفية الثالثة، وتحولها من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة للنفط منذ عام ١٩٩٣(٢٩).

---

(٢٦) Bridge and Le Billion, *Oil*, p. 10.

(٢٧) M. Bahorich, «End of Oil? No, It's a New Day Dawning,» *Oil and Gas Journal*, vol. 104, no. 31 (21 August 2006), pp. 30-34.

(٢٨) F. Robelius, «Giant Oil Fields of the World,» Presentation AIM Industrial Contact Day (23 May 2005).

(٢٩) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, p. 193.

ثالثاً: مدرسة الوفرة

لكن صورة الخلاف حول قضية «ذروة الإنتاج النفطي» لن تكون مكتملة إلا بعرض وجهة نظر «مدرسة الوفرة» والتي يمكن كذلك تلخيصها في النقاط الآتية:

أولاً، يعتقد هؤلاء أن شكل منحنى الإنتاج أو الجرس الذي رسمه هابرت معبراً فيه عن زيادة الإنتاج ثم وصول الذروة النفطية ثم بداية الانخفاض يتصف بانحدار كبير على جانبيه، وهذا الشكل كما يشير المنتقدون للنظرية قد يعبر عن بعض - وليس كل - الآبار. فغالبية الآبار يكون فيها انحدار الإنتاج أقل عمقاً، ما يعني أن هذه الآبار تصل إلى الذروة ثم تبقى فيها لفترة، أي تكون هناك هضبة يستمر فيها الإنتاج لفترة، ثم يبدأ بالتراجع التدريجي وليس بالتراجع الحاد كما يتصور هابرت. بمعنى آخر؛ ليست هناك حتمية بأن يأخذ الإنتاج العالمي من النفط شكل الجرس الذي افترضه صاحب «نظرية ذروة الإنتاج».

ثانياً: يؤكد أصحاب مدرسة الوفرة بأنه لايمكن اعتبار كل تراجع في إنتاج النفط مؤشراً على دنوِّ مرحلة نضوب النفط لأن هناك أسباباً أخرى كتغيُّر التكلفة والتطور التقني والاعتبارات البيئية التي يمكن أن تقلل إنتاج النفط أو غيره من الموارد في فترة زمنية ما وفي مكان معيَّن. فعلى سبيل المثال يرى هؤلاء أن تراجع إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال السبعينيات كان بسبب انخفاض تكلفة النفط المستورد من بقية مناطق العالم مقارنة بالنفط المنتج محلياً. فخلال الفترة ما بين عام ١٩٥٥ و١٩٧٠ كانت الواردات النفطية للولايات المتحدة تعادل ١٠ بالمئة من إجمالي الاستهلاك المحلي، وقد قفزت هذه النسبة لتصل إلى ٣٥ بالمئة عام ١٩٧٣. وفي عام ٢٠٠٥ وصلت هذه النسبة إلى حوالى ٦٠ بالمئة[٣٠].

ثالثاً، يعتقد أصحاب هذه المدرسة أن نظرية هابرت نظرية ساكنة تفترض أن كمية المخزون النفطي ثابتة، وبالتالي فهي لا تعطي أهمية كافية لإمكان زيادة حجم الاحتياطي - أو ما يعرف بنمو الحقل النفطي - نتيجة تطور وسائل الاكتشاف والحفر والإنتاج أو وفورات الحجم، كما أنها لا تأخذ في الاعتبار المكتشفات الجديدة التي يمكن أن تحصل في المستقبل. ففي الحقل العادي للنفط يمكن استخراج ما بين ٣٠ بالمئة و٤٠ بالمئة من النفط بالطرق التقليدية، ولكن هذه النسبة يمكن زيادتها

(٣٠) Yergin, «Congratulations, America. You're (Almost) Energy Independent. Now What?,» p. 2.

بنسب كبيرة مع مرور الوقت باستخدام تقنيات الاكتشاف الجديدة واستخدام وسائل الاستخراج المعزز التي يمكن بها زيادة كمية إنتاج الآبار، خاصة القديمة منها.

فعندما يتم استخراج النفط فإن الضغط في الحقول النفطية يبدأ في الانخفاض في الوقت الذي يرتفع فيه مستوى الماء، ما يؤدي بدوره إلى تراجع الإنتاج. واليوم توجد عدة طرق للاستخراج المعزز التي يمكن بها تأخير أو تقليل هذا التراجع في الإنتاج من خلال حقن غاز أو ماء في الحقل لزيادة الضغط أو بتسخين النفط أو بحقن مواد كيميائية لتقليل درجة لزوجة النفط[٣١].

ومن صور التطور التقني الأخرى التي ساعدت على زيادة حجم الاكتشافات النفطية هي وسائل الحفر المتطورة. ففي السابق كان الحفر الرأسي يسمح للمنتج للدخول إلى البئر من الأعلى فقط، أما بعد أن تم تطوير وسائل الحفر الأفقي، فقد أصبح بإمكان شركة إنتاج النفط أن تصل إلى احتياطي النفط بطريقة أسهل وأكثر كفاءة[٣٢].

إضافة إلى وسائل الإنتاج المعززة والآبار الأفقية، هناك ابتكارات تقنية جديدة تتعلق بإنتاج النفط في أعماق البحار. فعلى سبيل المثال تطورت تقنية الحفر عبر الحقب الماضية من منصات نفطية لا تتجاوز قدرتها على الحفر تحت الماء أكثر من مئات الأقدام في السابق إلى أخرى تصل قدرتها إلى عشرات آلاف الأقدام في الوقت الحاضر[٣٣].

فالبيانات المتوافرة تشير إلى أن حوالى ٨٦ بالمئة من مخزون الولايات المتحدة النفطي لم ينتج من اكتشافات جديدة وإنما هو نتيجة لإعادة التقييم والإضافات التي نتجت من تطوير الآبار المكتشفة، أو كما قال مارك مودي ستيوارت مدير شركة شل سابقا: «كنا دائماً نتندَّر في أن ما اكتشفه مهندسو النفط من خلال تطويرهم وتوسيعهم للآبار كان أكبر مما اكتشفه الذين وجدوا الآبار في البداية»[٣٤].

---

(٣١) «Enhanced Oil Recovery/CO2 Injection,» US Department of Energy (February 2008), <ttp:// www.fossil.energy.gov/programs/oilgas/eor>.

(٣٢) E. Feuillet-Midrier, «Oil and Gas Exploration and production,» in: *Oil and Gas Exploration and Production: Reserves, Costs, Contracts*, Revised ed. and Translated by Jonathan Pearse (Paris: Editions Technip, 2007).

(٣٣) Laurel Graefe, «The Policy Implications of Peak Oil,» in: Looney, ed., *Handbook of Oil Politics*, p. 66.

(٣٤) William L. Fischer, «How Technology Has Confounded U.S Gas Resource Estimate,» *Oil and Gas Journal*, vol. 42, no. 3 (1994).

وفي هذا الصدد يؤكد أحد خبراء الجيولوجيا بأنه منذ الخمسينيات وحتى نهاية القرن الماضي لم يزد نصيب الآبار الجديدة في الإضافة إلى المخزون النفطي للولايات المتحدة على ١٤ بالمئة. أي أن غالبية الزيادة لهذه الاحتياطيات جاءت من توسيع الآبار المكتشفة أو بسبب تطور تقنية الاستخراج(٣٥).

إضافة إلى رفع كفاءة الآبار الحالية، فإن التطور التقني يمكن كذلك أن يساعد على استغلال مناطق نفطية لم يكن من الممكن الوصول إليها أو استغلالها سابقاً. وهذا بالفعل ما حصل في السنوات الأخيرة عندما أعلنت كندا في عام ٢٠٠٣ عن زيادة مخزونها النفطي بحوالى ١٧٥ مليار برميل أصبح بالإمكان استخراجها من الرمال القيرية في منطقة ألبرتا بسبب حصول بعض التطور التقني في عمليات الاكتشاف والاستخراج. وقد جعلت هذه الزيادة مخزون كندا، الذي يتكون غالبه في الوقت الحاضر من النفط غير التقليدي يقفز من حوالى ٢ بالمئة إلى حوالى ٦٩ بالمئة من المخزون النفطي للسعودية(٣٦).

أما البرازيل فقد شهدت تحولاً واعداً في قطاع الوقود الطبيعي. فبعد أن كانت دولة ذات إنتاج محدود للنفط وتستورد حاجاتها من الخارج تحولت في السنوات الأخيرة عبر جهود شركتها النفطية بتروبراس إلى دولة مكتفية من النفط وبدأت بتصديره. ففي عام ١٩٩٩ تخطّى إنتاجها اليومي من النفط ولأول مرة مليون برميل في اليوم، وفي عام ٢٠٠٦ تضاعف ذلك الإنتاج، وفي عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ أعلنت بتروبراس عن اكتشافات نفطية كبيرة في حقلي توبي وجوبيتر. وتشير تقديرات الحكومة البرازيلية إلى أن إنتاجها سيرتفع إلى أكثر من ٢,٥ مليون برميل عام ٢٠١٠، وقد يتجاوز ٣,٥ مليون برميل عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٥,٧ مليون عام ٢٠٢٠. أما الاحتياطيات المثبتة للبرازيل فهي ١٤,٤ مليار برميل ولكن التقديرات تشير إلى ان الاحتياطي الفعلي يتفاوت ما بين ٤٠ و٧٠ مليار برميل(٣٧).

رابعاً، يشير أصحاب نظرية الوفرة إلى أن تطورات التقنية الجديدة ستؤدي في السنوات المقبلة إلى مزيد من الاكتشافات النفطية، خاصة في منطقة القطب الشمالي

---

(٣٥) McCabe, «Energy Resources: Cornucopia or Empty Barrel,» p. 2114.

(٣٦) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, pp. 255-256.

(٣٧) Duncan Wood, «The Outlook for Energy Reform in Latin America,» Woodrow Wilson Center Update on the Americas (March 2010), p. 3.

وفي المياه العميقة. وهناك كثير من المؤشرات الدالة على أن هذه المناطق واعدة من حيث كميات النفط والغاز التي تحتويها. ففي عام ٢٠٠٨ كشفت دراسة أجرتها مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية أن منطقة القطب الشمالي التي لا تمثل أكثر من ٦ بالمئة من حجم الأرض، إلا أنه يعتقد أن فيها حوالى ٢٢ بالمئة من وقود الطاقة غير المكتشف بعد، وقد أكدت المؤسسة المذكورة أهمية القطب الشمالي في البيان الذي أصدرته عندما أعلنت عن هذه الدراسة بقولها إنه: «من المحتمل أن تحتوي سلسلة صخور القطب الشمالي الشاسعة على أكبر جزء من الموارد النفطية غير المكتشفة بعد في الأرض»[٣٨].

أما في ما يتعلق بالمياه العميقة فقد أكدت الدراسة الشاملة التي أصدرتها وكالة الطاقة الدولية عام ٢٠١٠ أن الإنتاج من جميع الآبار العاملة عام ٢٠٠٩ سيتراجع من ٦٨ مليون برميل في العام نفسه إلى ١٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، أي انخفاض قدره ثلاثة أرباع. وحتى يتم تعويض هذا النقص فإن على شركات النفط أن تبحث عن مكامن أخرى للنفط لتلبية الطلب المتزايد. وتشير الدراسة المذكورة إلى أن اغلب هذه الاكتشافات ستكون في البحار العميقة وفي منطقة القطب الشمالي[٣٩].

خامساً، ذكرنا سابقاً أن لدى أصحاب مدرسة الذروة تخوفاً من أن تؤدي التنمية وما يواكبها من زيادة في دخل الفرد واستهلاكه من الوقود في الدول الآسيوية خاصة ذات الكثافة السكانية كالصين والهند إلى التعجيل بنضوب النفط. ففي الوقت الحالي يقدَّر استهلاك الفرد من الطاقة في السنة حوالى ٢,٢ برميل في الصين و٠,٩ برميل في الهند، بينما يصل استهلاك الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٢٥,١ برميل في السنة. فماذا سيحدث للطلب على النفط إذا اقترب مستوى دخل الفرد في كل من الصين والهند من مستوى دخل الفرد في الولايات المتحدة[٤٠]؟

ويجيب أصحاب مدرسة الوفرة بالقول إن هذا التساؤل وجيه غير أن أصحابه يتجاهلون حقيقة تاريخية هامة تتعلق بالتغيرات التي حصلت في كفاءة استخدام النفط؛ فقد شهدت السنوات الماضية انخفاض الكثافة التي يستخدم بها النفط في الإنتاج، أي

---

(٣٨) «Circum-Arctic Resource Appraisal: Estimates of Undiscovered Oil and Gas North of the Arctic Circle,» US Geological Survey (USGS) (Washington, DC), Fact Sheet 2008-3049 (2008), p. 1.

(٣٩) *World Energy Outlook 2010*, pp. 118-122.

(٤٠) Gorelick, *Oil Panic and the Global Crisis: Predictions and Myths*, pp. 146-147.

كمية النفط اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج. فعلى سبيل المثال كانت نسبة التراجع في كثافة استخدام النفط في العالم حوالى ٣٨ بالمئة ما بين العامين ١٩٨٠ و٢٠٠٧، فالصين مثلاً لا يزيد ما تستخدمه عام ٢٠٠٧ لتوليد وحدة من الإنتاج على ثلث ما كانت تستخدمه في عام ١٩٨٠[٤١].

ويدلل أصحاب هذه المدرسة على تغيُّر الطلب بالقول إن معدل الزيادة في الطلب على الطاقة قد تراجع منذ عام ١٩٧٣ إلى حوالى ٢,٢ بالمئة في السنة مقارنة بحوالى ٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٣ وليس من المتوقع أن يعود هذا المعدل إلى مستوياته المرتفعة السابقة، فعلى سبيل المثال، بينما كانت التنبؤات عام ١٩٧٢ بأن استهلاك النفط عام ٢٠٠٠ سيكون حوالى ١٤٠ مليار برميل نفط، كان الاستهلاك الفعلي حوالى ٢٦ مليار برميل نفط، وبالمثل لم يزد إجمالي استهلاك النفط خلال الفترة ١٩٧١ ـ ٢٠٠٠ عن ٧٠٠ مليار برميل في الوقت الذي كانت فيه التنبؤات تشير إلى أنه سيصل إلى ١٧٥٠ مليار برميل[٤٢].

ولا شك في أن التغير في الطلب سيتحدد بمستوى سعر النفط والسياسات التي تشجع زيادة كفاءة استخدامه، فعندما ارتفعت أسعاره في السبعينيات وانطلاقاً من كون وسائل النقل تمثل أكثر من ٦٠ بالمئة من استهلاك الوقود، فقد شرّعت الحكومة الأمريكية قوانين تهدف إلى زيادة كفاءة استخدام السيارات للوقود وذلك بالاتجاه إلى تقليل وزن السيارات. وبالفعل ظهرت آثار هذه السياسة عندما بدأ المستهلك الأمريكي يتجه في بداية الثمانينيات إلى مركبات خفيفة بعضها مستورد والآخر محلي، وقد ازداد عدد الأميال التي تقطعها السيارة باستهلاك غالون وقود من ١٤ ميلاً إلى ٢٣ ميلاً في المتوسط. ثم شرّعت الحكومة الأمريكية عام ٢٠٠٧ سياسات جديدة تهدف إلى زيادة عدد الأميال إلى ٣٥ ميلاً عام ٢٠٢٠[٤٣].

سادساً، يرد أصحاب هذه المدرسة بأن افتراض مدرسة الوفرة أن ليس هناك للنفط التقليدي بدائل هو افتراض غير منطقي، حيث إن هناك كميات هائلة من النفط غير التقليدي، وكذلك البدائل الأخرى التي أكدت تطورات التقنية في السنوات

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٤٢) Peter R. Odell, *Why Carbon Fuels Will Dominate the 21st Century Global Energy Economy* (Essex, UK: Multi-Science Publishing, 2004), p. xix.

(٤٣) Gorelick, Ibid., pp. 196-199.

السابقة أنها يمكن أن تطيل عمر النفط وتجعل التحول منه إلى مصادر أخرى للطاقة عملية تدريجية تأخذ حقباً طويلة. لذلك فإن بيانات المخزون النفطي التي يستشهد بها أصحاب هذه المدرسة هي أكثر تفاؤلاً. فبحسب آخر تقرير لوكالة الطاقة فإن إجمالي موارد العالم النفطية المتبقية والقابلة للاستخراج تتكون من حوالى ٢٦٧٠ مليار برميل نفط تقليدي - بما في ذلك سوائل الغاز - ٣٤٥ مليار برميل نفط خفيف وضيق (LTO)؛ ١٨٨٠ مليار برميل من النفط الثقيل والبيتومين أو القاري؛ و١٠٧٠ مليار من نفط الكيروجين. أي أن اجمالي موارد النفط التقليدي وغير التقليدي يصل إلى حوالى ٥٩٦٠ مليار برميل وهو أكثر من كافٍ لتلبية الطلب المتوقع على النفط حتى عام ٢٠٣٥ والبالغ حوالى ٧٩٠ مليار برميل[٤٤].

(٤٤) *World Energy Outlook 2013* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2013), p. 421.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

الفصل العشرون

بدائل النفط

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

في هذا الفصل سنتحدث عن أهم بدائل النفط من حيث قدرتها على الحلول محل النفط ومن حيث تكلفتها وآثارها البيئية وغيرها من الخصائص. فبالإضافة إلى النفط غير التقليدي الذي سنتحدث عنه في الفصل الأخير، هناك بدائل أخرى للنفط التقليدي أغلبها يعتبر واعداً ولكن إنتاجه سيعتمد في السنوات القادمة على تطور التقنية وعلى تكاليفه مقارنة بأسعار النفط وكذلك على آثاره البيئية وسنبدأ بالغاز الطبيعي.

أولاً: الغاز الطبيعي

يعتبر البعض أن الغاز الطبيعي يمكن أن يكون جسر العبور ما بين فترة النفط والفترة التي يقل اعتماد العالم فيها على الموارد الناضبة. والغاز يكون في بعض الأحيان مرافقاً للنفط، وأحياناً مستقلاً عنه. فاليوم يمثل الغاز الجزء الأكبر من طاقة التدفئة في الولايات المتحدة وأوروبا، ويشكل كذلك نسبة متزايدة من طاقة مؤسسات توليد الطاقة الكهربائية والمؤسسات الصناعية، ويعتبر أحد مدخلات الصناعات البتروكيميائية. كما يمكن أن يحل الغاز محل النفط في السيارات والشاحنات بإحداث تعديل بسيط في محركاتها. كذلك يمكن تحويل الغاز إلى سوائل هيدروكاربونية كالبنزين ووقود الطائرات ووقود الديزل وزيوت التزليق باستخدام تقنية فيشر - تروبش التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً[1].

ولا شك في أن عملية تسييل الغاز وزيادة حجم الناقلات واتساع أنابيب نقل الغاز سهلت مجتمعةً نقل الغاز إلى المستهلكين. وتشير بيانات شركة النفط البريطانية إلى أن الاحتياطي العالمي المثبت من الغاز الطبيعي كان يقدر في نهاية عام ٢٠١٢ بحوالى ١٨٧,٣ تريليون متر مكعب أو ما يغطي حاجة العالم لحوالى ٥٥,٧ سنة بحسب

(١) كينيث س. ديفيس، **ما بعد النفط: منظوراً إليه من ذروة هابرت**، ترجمة صباح صديق الدملوجي؛ مراجعة محمد الشيخلي، تقنيات وعلوم تطبيقية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ١٤٦.

الإنتاج الحالي. وذلك من غير الغاز غير التقليدي الذي تم اكتشافه في السنوات الأخيرة؛ خاصة في الولايات المتحدة.

ويتركز النصيب الأكبر من مخزون الغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك ٨٠,٥ تريليون متر مكعب أو حوالى ٤٣ بالمئة من إجمالي الاحتياطي العالمي؛ منها ٣٣,٦ تريليون في إيران و٢٥,١ تريليون في قطر، تتبعها منطقة أوروبا وأوروبا الآسيوية باحتياطي قدره ٥٨,٤ تريليون متر مكعب أو ٣١,٢ بالمئة من الاحتياطي العالمي منها ٣٢,٩ تريليون قدم مكعب في روسيا و١٧,٥ تريليون في تركمانستان، ثم تأتي بعد ذلك آسيا باسيفيك بحوالى ٨,٢ بالمئة، فأفريقيا بنسبة ٧,٧ بالمئة، وشمال أمريكا بنسبة ٥,٨ بالمئة، وأخيراً جنوب ووسط أمريكا بحوالى ٤,١ بالمئة من الاحتياطي العالمي[٢].

إضافة إلى هذه الاحتياطيات المثبتة توجد موارد متبقية وقابلة للاستخراج من الغاز الطبيعي بنوعيه التقليدي وغير التقليدي تقدرها وكالة الطاقة الدولية مع نهاية عام ٢٠١٢ بحوالى ٨١٠ تريليونات متر مكعب وهي كافية لتلبية الإنتاج العالمي الحالي لمدة ٢٣٣ سنة[٣].

ويشير تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر عام ٢٠١٣ إلى أن نمو الطلب على الغاز حتى عام ٢٠٣٥ سيكون أكبر من نمو الطلب على النفط والفحم معاً، حيث يتوقع أن يزداد هذا الطلب بنسبة ٥٠ بالمئة ليصل إلى ٥ تريليونات متر مكعب، ومع ذلك سيظل الطلب الإجمالي على الغاز عندئذ أقل من الطلب على النفط والفحم. وسيكون نصيب الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية من النمو في الطلب على الغاز أكثر من ٨٠ بالمئة. ففي الدول الآسيوية سيزداد الطلب على الغاز بحوالى ٦٨٠ مليار متر مكعب، وغالبية هذه الزيادة ستكون في الصين (٤٠٠ مليار متر مكعب) والهند (١١٠ مليارات متر مكعب) وإندونيسيا (٤٠ مليار متر مكعب).

أما الزيادة في الطلب على الغاز في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠١١ ـ ٢٠٣٥ فستكون أكبر من الزيادة في منطقة منظمة التعاون والتنمية البالغة ٣٠٠ مليار متر مكعب، وذلك بسبب زيادة الطلب في قطاع الكهرباء الذي سيتضاعف طلبه

---

(٢) «BP Statistical Review of Wordl Energy,» BP (June 2013), p. 20, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf>.

(٣) *World Energy Outlook 2013* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2013), p. 73.

على الغاز خلال فترة الاستشراف إضافة إلى تحلية مياه البحر والمشروعات الصناعية[٤]. هذا عن اتجاهات الطلب على الغاز، أما اتجاهات العرض للغاز، فإن الصين ستشهد أكبر نمو في إنتاج الغاز أو حوالى ٢١٥ مليار متر مكعب مع حصول حوالى ٦٦ بالمئة من هذا النمو بعد العام ٢٠٢٠. وستصبح الصين ثالث أكبر دولة منتجة للغاز قبل ٢٠٢٥ متجاوزة قطر وثاني أكبر دولة منتجة للغاز غير التقليدي بعد الولايات المتحدة قبل عام ٢٠٣٠[٥]. غير أن الغاز ليس سائلاً كالنفط، كما أنه أكثر تكلفة وصعوبة في النقل وفي التسويق وله كذلك بدائل تنافسه. وهذه الخصائص بلا شك ستجعل تطوير الغاز المتوافر أكثر صعوبة مقارنة بالنفط.

ثانياً: الطاقة الذرية

تتولد الطاقة الذرية بطريقتين: **إحداهما** «الانشطار النووي» الأكثر انتشاراً؛ و**الثانية** «الاندماج النووي» الأصعب من حيث إمكان الحصول. ففي **الطريقة الأولى** (الانشطار النووي) يتحقق بانشطار نواة ذرات اليورانيوم إلى أجزاء أخف، وهذا الانشطار تنتج منه كمية كبيرة من الطاقة والمواد المشعة. وعندما يتصف هذا الانشطار بسرعة عالية فإن ذلك يؤدي إلى انفجار نووي وهو عبارة عن كميات كبيرة من ذرات اليورانيوم التي تنشطر في فترة قصيرة. أما إذا تمت عملية الانشطار ببطء فإن هذا يؤدي إلى توليد كميات كبيرة من الحرارة، ويتم في المفاعلات النووية فصل هذه الحرارة واستخدامها في غلي الماء، ليستخدم البخار الناتج من هذه العملية في توليد الكهرباء[٦].

أما **الطريقة الثانية** لتوليد الطاقة الذرية أو ما يسمى «الاندماج النووي» فيتحقق باندماج عدد من النواة الذرية الخفيفة لتشكيل واحدة أكثر ثقلاً، وتعود صعوبة تحقق هذا النوع من الاندماج إلى أن حصوله يتطلب أن تقترب نواة الذرات بعضها من بعض، وهذا صعب التحقق لأن هذه النواة تحمل شحنات موجبة تجعلها تنفر من بعضها بعضاً. لذلك فإن الاندماج النووي لا يحصل إلا في حالة درجة الحرارة العالية حيث تكون سرعة النواة مرتفعة كذلك[٧].

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٦) Jose Goldemberg, *Energy: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2012), p. 60.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٦.

وجدير بالذكر أنه عندما بدأت المفاعلات النووية تظهر في العالم ابتداءً من مفاعل كادلر هول في بريطانيا عام ١٩٥٦، ومفاعل شبينغبورت في الولايات المتحدة في عام ١٩٥٧، كان هناك شعور لدى المراقبين بأن هذه الطاقة النووية ستكون من أهم مصادر الطاقة وأرخصها في السنوات اللاحقة، إضافة إلى خلوِّها من الكربون الذي يلوث البيئة(٨). غير أن هذا التفاؤل العالمي بدور هذا المصدر للطاقة لم يكن في محله لأكثر من سبب:

أولاً، اتضح أن تكاليف هذا المصدر مرتفعة كثيراً مقارنة بعدد من المصادر الأخرى سواء تعلق ذلك بتدريب الطاقات أو مدة تنفيذ المفاعلات. فبينما كانت توقعات بناء كل مفاعل نووي في الولايات المتحدة تعادل ست سنوات كانت المدة الفعلية تصل إلى عشر سنوات. كما أن تقديرات تكلفة المفاعل ارتفعت من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٢ مليار دولار(٩).

ثانياً، قضية المخاطر الناتجة من تسرب الأشعة ومدى أمان هذه المفاعلات. فعلى الرغم من أن الطاقة النووية تسهم بحوالى ٢٠ بالمئة في توليد الكهرباء في الولايات المتحدة وحوالى ٨٠ بالمئة في فرنسا، إلا أن هذا المصدر ظل مصدر قلق في ما يتعلق بمخاطره، خاصة بعد ما حدث في ثلاثة من هذه المفاعلات: **أحدها** في الولايات المتحدة الأمريكية؛ و**الثاني** في الاتحاد السوفياتي؛ و**الثالث** في اليابان.

ففي **الحادثة الأولى** (٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٩) حصل تسرب في المفاعل النووي المسمى «Three Mile Island» في بنسلفانيا في الولايات المتحدة، حتى إن مجلة **التايمز** الأمريكية حملت على غلافها عنوان «الكابوس الذري»، أما مجلة **النيويورك تايمز** فقد كان عنوانها الرئيسي هو «تسرب نووي يخرج عن السيطرة»(١٠). وعلى الرغم من القلق الذي أثاره حادث المفاعل في بنسلفانيا إلا أن الولايات المتحدة ظلت تعتمد على طاقة المفاعلات النووية لتوليد ٢٠ بالمئة من استهلاكها للكهرباء.

أما **الحادثة الثانية**، التي كشفت عن خطورة المفاعلات الذرية فهي حادثة مفاعل شيرنوبل في أوكرانيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي قبل انهياره والتي حدثت

---

(٨) Bupp Irving and Jean-Claude Derian, *Light Water: How the Nuclear Dream Disslolved* (New York: Basic Books, 1978), p. 50.

(٩) المصدر نفسه، الفصل الرابع.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

في نيسان/ أبريل عام ١٩٨٦ عندما بدأ جزء من المفاعل في الذوبان بينما كان الفنيون فيه يجرون اختبارات لزيادة الأمان فيه، ونتيجة لبعض الأخطاء فقدوا السيطرة على المفاعل فحدث انفجار تبعه حريق وتسربت أشعة نووية حملتها الرياح إلى أجزاء من أوروبا والتُقطت الأشعة في السويد. وقد ساعد على زيادة خوف الناس تكتُّم الحكومة على الحدث ثم اعتراف الرئيس غورباتشوف بالحادثة يوم ١٤ أيار/ مايو في كلمة ألقاها في التلفزيون[١١].

الحادثة الثالثة، في آذار/ مارس ٢٠١١ ضربت اليابان هزة أرضية وتعرضت شواطئها لتسونامي أصاب معمل فوكوشيما الذي يحتوي على ستة مفاعلات ذرية ما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ في المعمل وتمت إعادة إسكان ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف ساكن حتى تتم السيطرة على المعمل[١٢]. واتضح بعد ذلك أن الحادثة سببها أخطاء بشرية ناتجة من تداخل المسؤوليات بين المراقبين والسياسيين والشركات. وأوصى التقرير الذي قُدِّم إلى الديت (البرلمان الياباني) بإنشاء هيئة رقابة وتنظيم مستقلة عن الحكومة لمراقبة المفاعلات النووية[١٣].

وبعد سنة من حدوث هذه الأزمة تم إغلاق جميع المفاعلات اليابانية البالغة ٥٤ مفاعلاً من أجل الصيانة. وقد زادت معارضة استخدام الطاقة الذرية، وهناك تفكير جدي في اليابان في ما يتعلق بالتوسع في دور الطاقة الذرية بعد هذه الحادثة. وهذا يعني أن التطلعات إلى زيادة مساهمة الطاقة النووية إلى ٥٠ بالمئة في عام ٢٠٣٠ لم تعد ممكنة.

كما أدى هذا الحدث إلى اتخاذ حكومة أنجيلا ميركل في ألمانيا قراراً بالتخلص التدريجي من المفاعلات الذرية في ألمانيا (على أن يتحقق هذا الهدف في عام ٢٠٢٢) واستبدالها بالطاقة المتجددة. كما أن هذا الحدث أعاد قضية المفاعلات النووية إلى بساط البحث في كل من إيطاليا والصين والولايات المتحدة. فهل تستمر اليابان في هذا المسار وتحذو حذو فرنسا التي تمتلك ٥٨ مفاعلاً توفر حوالى ٨٠ بالمئة من الكهرباء

(١١) *Time*, 26/5/1986.

(١٢) Justin McCurry, «Japan Marks First Anniversary of Earthquake and Tsunami,» *The Guardian*, 11/3/2012, <http://www.guardian.co.uk/world/2012mar/11/japan-earthquake-disaster-tsunami-anniversary>.

(١٣) «The Official Report of the Fukushima Nuclear Accident Investigation Commission,» The national Diet of Japan (July 2012), pp. 9, 16 and 30.

وتضع فرنسا في مقدمة الدول المصدرة للكهرباء في العالم، أم أن هذا الحادث سيجعل اليابان تُحدث منعطفاً في سياساتها المتعلقة بالمفاعلات الذرية؟[(١٤)].

ثالثاً، إضافة إلى فترة الإنشاء والتكاليف ومخاطر تسرب الإشعاعات النووية هناك مشكلة حفظ المخلفات المشعة التي تفرزها هذه المفاعلات وتتطلب فترات طويلة تقدر بعشرات أو مئات السنين حتى تتحلل وتصبح غير ضارة. وهذا يعني أنه لا بد من تخزينها في أمكنة عميقة في جوف الأرض أو في أحواض مليئة بالماء قرب المفاعلات أو في مخازن أسمنتية لمنع تسربها كما هو معمول به في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر[(١٥)].

رابعاً، إضافة إلى ما سبق، تثير المفاعلات النووية مسألة انتشار الأسلحة النووية، لأن تحويل المفاعل النووي من توليد الطاقة السلمية إلى بناء أسلحة ذرية أمر يتطلب زيادة تخصيب اليورانيوم من حوالى ٥ بالمئة لتوليد الطاقة إلى حوالى ٨٠ بالمئة لتوليد السلاح الذري، أي زيادة سرعة عملية الانشطار كما ذكرنا سابقاً. وهذا بالضبط ما فعلته الهند في أيار/ مايو عام ١٩٧٤ عندما كسرت احتكار الدول الخمس الكبرى للسلاح الذري بتفجير جهاز نووي سلمي في راجاستان وهي المنطقة التي تبعد حوالى ١٠٠ ميل عن حدود باكستان، ما فتح باب دخول دول أخرى إلى النادي النووي في السنوات المقبلة[(١٦)].

ولكن ماذا عن مستقبل هذا المصدر من مصادر الطاقة؟ على الرغم من المحاذير السابقة وتردد كثير من الدول في الاستمرار في التوسع في دور الطاقة الذرية في إجمالي الطاقة إلا أن وكالة الطاقة الدولية تقدِّر أن الطاقة الذرية ستتضاعف ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٣٥ لتصل إلى حوالى ٤٣٠٠ ساعة تيراوات. وأغلب هذا التوسع سيكون في عدد قليل من الدول على رأسها الصين التي سيكون نصف الزيادة فيها، تتبعها كوريا ثم الهند وروسيا. وسيزداد نصيب الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية من الطاقة الذرية من أقل من ٢٠ بالمئة في عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٤٥ بالمئة في عام ٢٠٣٥[(١٧)].

---

(١٤) Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Books, 2012), pp. 380-381.

(١٥) Goldemberg, *Energy: What Everyone Needs to Know*, pp. 63-64.

(١٦) Daniel Yergin, «The Terrifying Prospect: Atomic Bombs Everywhere,» *Atlantic Monthly* (April 1977), p. 47.

(١٧) *World Energy Outlook 2013*, p. 64.

ثالثاً: الفحم

تكمن أهمية الفحم كمصدر للطاقة في حجم مخزونه ودوره في توليد الكهرباء وإمكانية تحويله إلى وقود سائل يستخدم في وسائل النقل باستخدام تقنية تم تطويرها في الحرب العالمية الثانية من قبل ألمانيا النازية وهي تقنية سنتحدث عنها في طيات حديثنا عن أنواع النفط غير التقليدي لاحقاً. فبحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية فإن الاحتياطي العالمي المثبت من الفحم يقدر في نهاية عام ٢٠١٢ بحوالى ١٠٤٠ مليار طن أو ما يكفي لحوالى ١٤٢ سنة بحسب معدل الإنتاج الحالي، ويتركز أغلبه في روسيا والصين والهند وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية[١٨]. وتتصف معامل الفحم الجديدة بخاصية كفاءة عالية مقارنة بتلك المعامل التي كانت تنتج قبل حقب زمنية. فكمية ثاني أكسيد الكربون التي تطلقها المعامل الجديدة هي أقل بنسبة ٤٠ بالمئة مما تطلقه المعامل القديمة لتوليد الكمية نفسها من الطاقة الكهربائية. وأهمية الفحم هي في تزايد خاصة في المدى القريب، وإن كان الفحم لا يزال يطلق ضعف كمية ثاني أكسيد الكربون التي يطلقها الغاز الطبيعي لإنتاج وحدة كهرباء، ولذلك فإن الفحم يواجه تحدياً كبيراً من فئات الحفاظ على البيئة، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تزداد القيود على معامل الفحم ومعها تكاليف استخدام الفحم في السنوات المقبلة[١٩].

هذا يعني أن دور الفحم كمصدر للطاقة في السنوات القادمة سيعتمد على عدة أمور منها تطور تقنية «**احتجاز الكربون وتخزينه**» وانتشارها، والتي يتم بموجبها التقاط غاز ثاني أكسيد الكربون قبل أو بعد احتراق الفحم لتوليد الكهرباء، وتخزينه في باطن الأرض إلى أمد غير محدود، وهي تقنية لا تزال في بداياتها[٢٠].

إضافة إلى هذه التقنية فإن مساهمة الفحم في توليد الطاقة ستعتمد كذلك على انتشار السيارات الكهربائية التي تتزود بالكهرباء من محولات معدة لهذا الغرض، لأن السيارة التي تعمل بالكهرباء المتولدة من الفحم هي أقل تلويثاً للبيئة من السيارة التي تعمل بالبنزين لأن المحرك الكهربائي أكثر كفاءة من محرك البنزين. ولكن حتى لو وجدت السيارة الكهربائية وأصبحت تقنية احتجاز الكربون وتخزينه في متناول

---

(١٨) «BP Statistical Review of Wordl Energy,» p. 30.

(١٩) Ayaka Jones and Patricia Diorio, «Staying Power: Can US Coal Plants Dodgeretirement for Another Decade?,» HIS CERA (2011).

(٢٠) «The Future of Coal: Options for a Carbon-Constrained World,» Massachusetts Institute of Technology (2007), p. x, <http://web.mit.edu/coal/The_Future_of_Coal.pdf>.

اليد من حيث تنفيذها وتقليل مخاطرها وهي ليست كذلك، فإن تكلفة الفحم كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية سترتفع عندئذ إلى ما بين ٨٠ بالمئة و١٠٠ بالمئة، وبالتالي فإن استخدام الفحم في هذه الحالة سيتطلب فرض ضريبة على الكربون حتى تصبح هذه الطريقة تنافسية مع طرق توليد الكهرباء بالفحم غير المحرر من الكربون[٢١].

وبما أن الشروط السابقة للتعامل مع الآثار البيئية للفحم لا تزال غير متوافرة بالصورة المطلوبة بعد، فإن علامة استفهام كبيرة ستحيط بدور الفحم كبديل للنفط في المديين المتوسط والبعيد. فعلى الرغم من المخزون الكبير للفحم إلا أن آثاره البيئية ستكون عقبة في طريق زيادة مساهمته في تلبية الطلب على الطاقة خاصة بعد عام ٢٠٢٠، فبحسب وكالة الطاقة الدولية فإن حوالى ٦٦ بالمئة من الزيادة في الطلب على الفحم ستكون قبل عام ٢٠٢٠ ثم تقل الزيادة في الطلب بعد ذلك ليصل حجم هذا الطلب إلى حوالى ٦٣٠٠ مليون طن مكافىء من الفحم في عام ٢٠٣٥، علماً أن ثلاثة أرباع الزيادة في الطلب على الفحم سيكون مصدرها قطاع الطاقة الكهربائية، وحتى نصيب الفحم من الطاقة الكهربائية سيتراجع من حوالى ٤٧ بالمئة عام ٢٠١١ إلى ٣٩ بالمئة عام ٢٠٣٥[٢٢].

رابعاً: الطاقة المتجددة

الطاقة المتجددة هي كل أشكال الطاقة التي تنبع أصلاً من الشمس، وبالتالي فهي غير ناضبة ومن أمثلتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبيوفيول (الوقود الهجين) والشلالات وغيرها. وجدير بالذكر أن طاقة الرياح هي من أنواع الطاقة الشمسية؛ ذلك أنه عندما تؤدي حرارة الشمس إلى تسخين طبقات الهواء فإن هذا يؤدي إلى تمدد طبقات الهواء وارتفاعها وعندما يحل الهواء البارد في المساحة التي تركها الهواء الساخن تحدث الرياح بكافة أشكالها. ويأتي الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بهذا المصدر من مصادر الطاقة من رحم التحديات التي بدأت البشرية تواجهها نتيجة لعدم ضمان المعروض من مصادر الوقود الأحفوري كالنفط والفحم والغاز والتقلب في أسعارها وكذلك بسبب آثارها البيئية.

---

(٢١) John Deutch, *The Crisis in Energy Policy: The Godkin Lecure* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011), chap. 3.

(٢٢) *World Energy Outlook 2013*, p. 62.

إدارة الرئيس كارتر مثلاً، وفي خضم أحداث الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وما نتج منها من عدم تيقن بأوضاع عرض النفط وأسعاره، قررت أن ترصد مليار دولار لتأسيس مشروع الطاقة المتجددة على أمل أن تصل مساهمتها إلى حوالى ٢٠ بالمئة من حاجات الولايات المتحدة من الطاقة عام ٢٠٠٠ ولكن ذلك لم يتحقق طبعاً[٢٣]. ومنذ عام ٢٠٠٤ بدأت هذه المصادر تأخذ أهمية متزايدة خاصة في الدول الصناعية. ففي عام ٢٠١١ أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن نية حكومتها رفع مساهمة الطاقة المتجددة من حوالى ١٧ بالمئة عام ٢٠١١ إلى حوالى ٣٥ بالمئة عام ٢٠٢٠. كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن رغبته في زيادة مساهمة الطاقة المتجددة إلى حوالى ٢٠ بالمئة عام ٢٠٢٠، وكذلك أعلنت إدارة أوباما عن توجهها الجاد إلى هذه الطاقة[٢٤].

وعلى الرغم من أن مصادر الطاقة المتجددة هي من المصادر الواعدة لأنها توفر طاقة غير ناضبة، كما أنها أقل تلويثاً للبيئة، إلا أن جدواها كمصادر بديلة للنفط تعترضه كثير من العقبات. فتوليد الطاقة من الشمس يعتمد في الوقت الحاضر على ما يعرف بالخلايا الشمسية أو الخلايا الكهروضوئية التي تحول ضوء الشمس إلى تيار كهربائي. وتتنوع المواد التي تصنع منها هذه الخلايا من حيث الجودة والتي تؤثر بدورها في كفاءة هذه الخلايا في توليد الطاقة، كما إنها تتفاوت في أحجامها. ولكن نصيب هذا المصدر من الطاقة الكهربائية في العالم لم يتجاوز ١٥,٠ في المئة عام ٢٠٠٥، وذلك لعدة أسباب، أهمها ارتفاع تكلفة تصنيع الخلايا الكهروضوئية، فتكلفة إنتاج كيلووات ـ ساعة من الكهرباء باستخدام الخلايا البلورية ذات الكفاءة العالية تصل إلى ما بين ٢٠ و٢٥ سنتاً مقارنة بما بين ٤ و٦ سنتات باستخدام الفحم، و٥ إلى ٧ سنتات باستخدام الغاز، و٦ إلى ٩ سنتات باستخدام معامل البيوفيول[٢٥].

كذلك تواجه الطاقة الشمسية إشكاليات أخرى؛ منها أن شعاع الشمس متوزع ويصعب جمعه وتركيزه بكميات كافية لتحل محل الطاقة التقليدية في استخداماتها المختلفة. كما أن هذا المصدر يتعرض لانقطاع بسبب بوجود الغيوم والأمطار والثلوج والغبار والعواصف. وهذا يعني أنه في ظل التقنية الحالية قد تكون تدفئة المنازل وتكييفها هي أفضل مجالات الاستفادة من طاقة الشمس في حالة انخفاض تكاليفها

---

(٢٣) Jimmy Carter, *White House Diary* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2010), p. 332.

(٢٤) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, pp. 527-530.

(٢٥) Daniel M. Kammen, «The Rise of Renewable Energy,» in: *Oil and the Future of Energy* (Guilford, Conn: The Lyons Press, 2007), pp. 194-195.

المرتفعة الحالية(٢٦). أما البيوفيول فهو وقود يتم استخراجه من المنتجات الزراعية في الغالب كقصب السكر في البرازيل والذرة في الولايات المتحدة الأمريكية والقمح والحبوب في أوروبا وفول الصويا في الصين وشرق آسيا، ويتم ذلك بتخمير المادة الزراعية وتحويلها إلى كحول.

تعتبر البرازيل في صدارة دول العالم من حيث تطور الوقود الحيوي ومساهمته في تلبية الطاقة. فقد اتُّخذ القرار لتطوير الوقود الحيوي أو الإيثانول من قصب السكر في بداية السبعينيات نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار النفط آنذاك في الوقت الذي كانت فيه البرازيل تستورد حوالى ٨٠ بالمئة من حاجاتها النفطية. أما اليوم فالبرازيل تحصل على حوالى ٤٦ بالمئة من حاجتها من الطاقة من مصادر متجددة؛ جزء منها من الطاقة الكهرومائية، والجزء الآخر من البيوفيول المستخرج من قصب السكر. كما أن اغلب السيارات التي تباع في البرازيل بإمكانها التحول من العمل كلياً بالإيثانول إلى وقود مزيج من النفط والإيثانول(٢٧).

غير أن هذا النوع من الوقود كثير التكاليف التي بدأت تتضح في السنوات السابقة والتي من أهمها ما يأتي: **أولاً،** اتضح أن الميثانول الذي يتم إنتاجه من الحبوب ليس أفضل من النفط أو الديزل من حيث أثره في البيئة. وقد يكون هذا المصدر أفضل في السنوات المقبلة إذا تم اشتقاقه من قصب السكر أو الأخشاب حيث إنها أقل تكلفة مادية وبيئية من الحبوب(٢٨).

ثانياً: يتطلب إنتاج البيوفيول مساحات شاسعة من الأرض ما يعني ارتفاع أسعار الأراضي وتقليص المساحات المستخدمة لإنتاج الغذاء. وهذا يعني ـ بدوره ـ زيادة في أسعار كل من الوقود المشتق من الحبوب وكذلك أسعار الغذاء. فارتفاع أسعار الغذاء في العام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يعود جزئياً إلى التوسع في استخدام إنتاج الإيثانول من الحبوب(٢٩).

---

(٢٦) John M. Blair, *The Control of Oil* (New York: Vintage Books, 1978), pp. 341-343.

(٢٧) Jean-Marie Chevalier, «Energy Poverty and Economic Development,» in: Jean-Marie Chevalier and Patrice Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics* (London: Palgrave Macmillan, 2013), p. 117.

(٢٨) C. N. Hamelinck and A. P. C. Faaji, «Outlook for Advanced Biofuels,» *Energy Policy*, vol. 34, no. 17 (2006), pp. 3268-3283.

(٢٩) C. Azar and D. J. A., «A Senarion Based Analysis of Land Use Competition between Bioenergy and Food Production in the U.S,» *Climatic Change*, vol. 82, nos. 3-4 (2007), pp. 267-291.

وأخيراً لا يمكن لهذا النوع من الوقود أن يلبي كل حاجات الطاقة في المدى البعيد وستتحدد مساهمته كمصدر للطاقة بعامل التكلفة وبتوفر البنية الأساسية اللازمة لاستخدام الإيثانول كإنتاج المركبات التي تعتمد على هذا المصدر وبتكلفة مقبولة وكذلك المحطات التي يباع فيها الوقود(٣٠).

إضافة إلى الطاقة الشمسية والبيوفيول هناك طاقة الرياح التي حققت نموا غير مسبوق في السنوات الأخيرة، فقد ارتفعت الطاقة من هذا المصدر في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٥ من ١٧٠٠ إلى ٤٠ ألف كيلوات. ويتميز هذا المصدر من مصادر الطاقة بالتكلفة المنخفضة التي تتفاوت بين ٤ و٧ سنتات لكل كيلووات ـ ساعة، غير أن تطوره يعتمد على استمرار الدعم الحالي سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية(٣١).

وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب على مصادر الطاقة المتجددة سيحقق نمواً قدره ٨٠ بالمئة مع حلول عام ٢٠٣٥ مع تفاوت في معدلات المكونات المختلفة. أما التوزيع الجغرافي للزيادة في الطلب على المصادر المتجددة للطاقة، فإن ٤٠ بالمئة من هذه الزيادة ستكون في دول منظمة التعاون والتنمية تتصدرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تتبعها الصين بزيادة قدرها ١٦ بالمئة(٣٢).

خامساً: السيارة الكهربائية

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة، وبسبب الحديث عن ذروة النفط التقليدي، بالسيارة الكهربائية كأحد أهم البدائل لوسائل النقل المعتمدة على الوقود بأشكاله. وفكرة السيارة الكهربائية ليست جديدة بل إنها تعود إلى بدايات القرن العشرين. ففي عام ١٩١٥ أنتجت بعض المصانع سيارات كهربائية يصل مداها إلى حوالى ٢٠ ميلاً وسرعتها حوالى ٢٤ ميلاً في الساعة. وفي العام نفسه وصل إنتاج سيارات الركاب إلى حوالى ٦٠٠٠ سيارة والسيارات التجارية إلى ٤٠٠٠ سيارة. وكانت أوليات سيارات

---

(٣٠) T. Gule [et al.], «An Energy-economic Scenario Analysis of Alternative Fuels for Personal Transport Using the Global Multi-regional MARKAI Model (GMM),» *Energy*, vol. 34 (2009), pp. 1423-1437.

(٣١) Daniel M. Kammen, «The Rise of Renewable Energy,» in: *Oil and the Future of Energy*, pp.195-196.

(٣٢) *World Energy Outlook 2013*, p. 64.

تاكسي في مدينة نيويورك هي سيارات كهربائية. غير أن هذه السيارات لم تصمد أمام السيارات المعتمدة على النفط الذي تراجعت أسعاره إلى ما بين ١٢ و١٤ سنتاً للغالون الواحد وتكاليف تشغيل تعادل نصف سنت للميل الواحد في عام ١٩١٥، وذلك إضافة إلى أن السيارة الكهربائية كانت تتطلب إعادة تعبئة بطاريتها ناهيك بمداها القصير. وقد تجدد الاهتمام بالسيارات الكهربائية في بداية السبعينيات نتيجة لزيادة أسعار النفط. ففي عام ١٩٧٥ كانت السيارات الكهربائية التي تعتمد على البطاريات تكلِّف أقل من ٣٠٠٠ دولار ويصل مداها إلى ٥٠ ميلاً وسرعتها تصل إلى ٤٠ ميلاً في الساعة[٣٣].

وقد استمرت جهود تطوير هذه السيارات بعد ذلك، فمع نهاية الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين أصبح هناك نوعان من السيارات الكهربائية:

الأول، هو السيارة التي اقترحها توماس إديسون من قبل وهي التي تعمل على البطارية فقط، والتي تتم تعبئتها من مأخذ التيار ويطلق عليها «BEV» اختصاراً. ولكن هذه السيارة لا تزال تواجه عدداً من العقبات التي جعلت كثيراً من المراقبين يعتقدون أن دورها في قطاع النقل محدود. ومن أهم هذه العقبات التكلفة، حيث إن هذه السيارة هي أكثر تكلفة من السيارة التي تعمل على الوقود، وأبرزها تكلفة البطارية التي تقدَّر في الفترة الحالية بحوالى ٧٠٠ دولار لكل كيلوات. لذلك فإن بعض الخبراء يرى أن تنافسية هذه السيارة تتطلب تقليل تكاليف بطاريتها بحوالى ٨٠ بالمئة[٣٤].

وعلى الرغم من أن كفاءة السيارة الكهربائية في استخدام الطاقة تعادل ثلاثة أضعاف كفاءة سيارة الوقود، إلا هناك كمية أكبر من الطاقة تضيع خلال عملية توليد الكهرباء ونقلها مقارنة بتلك التي تتطلبها عملية تصفية النفط الخام للحصول على الوقود.

من جانب آخر، لو تم استخدام الفحم لتوليد الكهرباء فإن كمية ثاني أكسيد الكربون الناتجة لكل كيلومتر يتم تغطيتها، تتساوى تقريباً في السيارتين، الكهربائية والسيارة التي تعمل على الوقود[٣٥]. هذا يعني أنه لتحسين فرصة السيارة الكهربائية

---

(٣٣) Blair, *The Control of Oil*, pp. 348-353.

(٣٤) G. J. Offer [et al.], «Techno-economic and Behavioural Analysis of Batteryelectric, Hydrogen Fuel Cell and Hybrid Vehicles in a Future Sustainable Road Transport System in the UK,» *Energy Policy*: vol. 39 (2011), pp. 1939-1950.

(٣٥) P. Jaramillo [et al.], «Greenhousegas Implications of Using Coal for Transportation: Lifecycle Assessement of Coal-to-liquids, Plug-in Hyprids, and Hydrogen Pathways,» *Energy Policy*, no. 37 (2009), pp. 2689-2695.

كبديل للسيارة الحالية التي تعمل على الوقود لا بد من إحداث تعديل في نظام توليد الكهرباء الحالي حتى يكون مصدر الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة أو من الطاقة الذرية أو حتى من الغاز والفحم، ولكن بعد تصفيتهما من ثاني أكسيد الكربون باستخدام التقنيات الحديثة.

أما **النوع الثاني** من السيارات الكهربائية فهو السيارة الكهربائية الهجين أو «PHEV» اختصاراً، وهي سيارة تستخدم الكهرباء والوقود معاً. فعندما تنطلق هذه السيارة تعمل على بطارية وعندما تنتهي طاقة هذه البطارية تتحول حركة السيارة إلى محرك يعتمد على الوقود، وهذا المحرك يمكنه إعادة تعبئة البطارية أو تحريك السيارة أو الاثنين معاً[٣٦]. هذا يعني أن السيارة الهجين تجمع بين كفاءة استخدام الطاقة التي تتصف بها السيارة الكهربائية وبين القدرة على تغطية مسافة طويلة كما هو حال سيارة الوقود[٣٧].

ولكن وجود هذه السيارة، وحتى البطارية التي تعمل بها لا يعني أنها أصبحت تجارية بحيث تشكل جزءاً كبيراً من وسائل النقل حتى تعتبر بديلاً فعلياً للسيارات التي تعمل على النفط. فبحسب مراكز الأبحاث الغربية، فإن التوقعات هي أن نصيب السيارة الكهربائية - بنوعيها المذكورين - سيكون ما بين ٣ بالمئة و٢٥ بالمئة من السيارات المبيعة سنوياً في العالم عام ٢٠٣٠. كما أن التوقعات المتفائلة تشير إلى أن هذه السيارات ستمثل حوالى ١١,٥ بالمئة من أسطول السيارات خلال العام نفسه[٣٨]. لذلك فإن الخلاف هو ليس ما إذا كان لهذه السيارة دور في السنوات المقبلة وإنما هو حول حجم هذا الدور.

إن قيام السيارة الكهربائية بدور هام في بدائل النفط خاصة في النقل يعتمد على عدة أمور منها تقليل حجم بطاريتها ووزنها وزيادة سرعة تعبئتها، والمسافة التي تقطعها السيارة بالبطارية، وعدم ارتفاع حرارتها، وكفاءتها وقدرتها على توفير الطاقة لبقية أجزاء السيارة كالمكيفات والمقود وبقية التسهيلات التي في السيارة، كل ذلك بتكاليف أقل

---

(٣٦) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, pp. 699-700.

(٣٧) F. Hedenus [et al.], «Cost-effective Energy Carriers for Transport: The Role of Energy Supply System in a Carbon-constrained World,» *International Journal of Hydrogen Energy*, no. 35 (2010), pp. 4638-4651.

(٣٨) «Automotive Scenarios 2010,» HIS CERA (2010), and *Electrification Roadmap: Revolutionizing Transportation and Achieving Energy Security* (Washington, DC: Electrification Coalition, 2009).

مما هو عليه الآن. إضافة إلى هذه العقبات هناك كذلك الحاجة إلى إيجاد بنية أساسية تساعد على نجاح السيارات الكهربائية والتي من بينها محطات لإعادة تعبئة البطاريات كما تعمل السيارات الحالية من محطات البنزين، وبينها نشر هذه المحطات إلى خارج المدن، ما يعني ان هناك حاجة لتدخل القطاع الحكومي في توفير التمويل لهذه البنية الأساسية(٣٩).

سادساً: كفاءة استخدام الطاقة

كفاءة استخدام الطاقة تعني ـ ببساطة ـ تقليل كثافة الطاقة أو تقليل حجم الطاقة التي تستخدم في إنتاج وحدة واحدة من الناتج، فكلما قلَّت هذه الطاقة المستخدمة في الإنتاج كلما ارتفعت الكفاءة.

وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن أكبر تحسن في كفاءة استخدام الطاقة في العام ٢٠١٢ كان في الدول التي كانت سابقاً كفاءتها أقل من المتوسط العالمي وهي روسيا والصين. ففي الصين انخفضت كثافة استخدام الطاقة من حوالى أربعة أضعاف المتوسط العالمي عام ١٩٩٠ إلى أقل من الضعفين في الوقت الحاضر. وكفاءة الطاقة يمكن زيادتها إما بمزيد من التطورات التقنية أو بالتشريعات أو بفرض ضرائب على استهلاك الوقود أو بها جميعاً. فمن أمثلة التقدم التقني الذي ساعد في زيادة كفاءة استخدام النفط ظهور السيارات ذات المحرك الهجين الذي يجمع بين استخدام الوقود والبطارية التي يمكن تعبئتها من المحرك نفسه.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن سيارات تويوتا كامري التي تعمل بالوقود وحده يمكنها أن تقطع ٢٤ ميلاً لكل غالون وقود، بينما سيارة تويوتا كامري الهجين تقطع ٣٤ ميلاً بالغالون الواحد، أي تحسن قدره ٤٢ بالمئة وكذلك حال بقية السيارات الهجين كسيارة فورد إسكايب وإن كانت سيارة تويوتا هي الأكفأ حتى الآن(٤٠).

إضافة إلى المحرك الهجين هناك كذلك المحرك الذي يعمل على الديزل والذي تزيد كفاءته على محرك البنزين بحوالى ٣٠ ـ ٤٠ بالمئة، وإن كانت آثاره البيئية أكبر وتكلفته أعلى وتشير الأرقام المتوافرة إلى أن هذا النوع من السيارات يشكل نحو ٥٠

(٣٩) Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*, pp. 709-710.
(٤٠) David Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction* (New York: MacGraw Hill, 2008), p. 107.

بالمئة من السيارات الجديدة في أوروبا، بينما لا تزيد السيارات التي تعمل بمحرك الديزل في الولايات المتحدة على ٤ بالمئة[٤١].

إضافة إلى الابتكارات العلمية المتلاحقة في مجال المحركات، هناك كذلك التشريعات التي تفرضها الدولة على القطاعات المختلفة، والتي تهدف إلى رفع كفاءة استغلال الطاقة، ومن أمثلتها المعايير التي تفرضها اليوم أغلب الدول الصناعية في ما يتعلق بعدد الأميال التي تقطعها المركبة بكمية وقود محددة. وهنا تتفاوت الدول في مدى ما حققته من كفاءة. ففي اليابان مثلاً يفترض أن السيارات الجديدة تقطع حوالى ٤٦ ميلاً بغالون الوقود الواحد، تتبعها أوروبا بحوالى ٣٧ ميلاً للغالون، ثم الصين وأستراليا بحوالى ٢٩ ميلاً للغالون، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى ٢٤ ميلاً للغالون. وتظل هذه المعايير قابلة للتغير سواء بإجراءات حكومية أو بسبب تغير أسعار الوقود[٤٢].

فرض الضرائب على الوقود يعتبر وسيلة أخرى لرفع كفاءة استخدام النفط ذلك لأن الضرائب في هذه الحالة يمكنها أن تقلل الطلب على النفط، وتشجع على تطوير البدائل، وتوفر مداخيل للدولة، وتساعد على زيادة النمو الاقتصادي[٤٣].

وتتفاوت معدلات الضرائب التي تفرض على الوقود بين الدول في الوقت الحاضر، ففي الولايات المتحدة هناك ضريبة قدرها في المتوسط ١٨,٤ سنت على غالون البنزين الواحد، بينما تصل هذه الضريبة إلى ٤,٥٠ دولار في المملكة المتحدة، و٤,٢ دولار في ألمانيا، وحوالى ١,٨ دولار للغالون في اليابان[٤٤].

في المقابل نرى دولاً أخرى (كالدول المنتجة للنفط) تقدم معدلات دعم مرتفعة لاستهلاك الوقود إما لغياب الرؤية التنموية الصحيحة أو لشراء الولاءات من غير أدنى اعتبار للآثار الاستهلاكية لهذا الدعم أو لإمكانية استمراره في السنوات القادمة. لذلك ليس مستغربا أن يكون معدل الاستهلاك الفردي للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي

---

(٤١) European Automobile Manfacturers Association, Press Release (8 November 2006), <http://www.acea.be/files/20061978atto1.pdf>.

(٤٢) Feng An and Amanda Sauer, «Coparison of Passenger Vehicle Fuel Economy and Greenhouse Gas Emissions Standards Around the World,» Pew Center on Glomal Climate Change (December 2004), <http://www.pewclimate.org/docuploads/fuel%20economy%20and20%ghg%20standards%5f010605%5f110719%2e.pdf>.

(٤٣) Hal Varain, «A Good Time to Raise Gasoline Taxes,» *New York Times*, 19/10/2000.

(٤٤) «End User Petroleum Product Prices and Avergae Crude Oil Imports Costs,» International Energy Agency (July 2007), p. 5, <http://www.iea.org/textbase/stats/surveys/mps.pdf>.

من أعلى المعدلات في العالم إن لم يكن الأعلى، ففي عام ٢٠٠٩ كان استهلاك الفرد من الطاقة يصل في قطر إلى ١٧ طنّ مكافئِ نفطٍ، و١٠ في الكويت، و٩ في الإمارات، مقارنة بحوالى ٧,٥ طن في الولايات المتحدة و٤ أطنان في دول الاتحاد الأوروبي و١,٦ طن في الصين[٤٥].

سابعاً: الهيدروجين

يعتبر الهيدروجين أحد المصادر التي يمكن أن تستخرج منها الطاقة اللازمة لتشغيل المركبات، خاصة في المدى البعيد. فهو من أكثر المصادر وفرة في الجو، أما في المدى القصير والمتوسط فلا يمكن ان يكون لهذا المصدر دور رئيسي كبديل للنفط، وذلك لعدة أسباب نوجزها في الفقرات التالية. فعلى الرغم من أن الهيدروجين يوجد بوفرة إلا أنه لا يوجد بصورة قابلة للاستخدام. فاستخدامه في المركبات يواجه **أولاً** تحدي فصله عن المركب الذي يتكون منه؛ فهو إما أن يكون مختلطاً بالماء أو بالأوكسجين أو بالفحم أو بالغاز الطبيعي، ولكن عملية فصله واستخدامه كوقود تعتبر باهظة التكاليف وذات آثار بيئية سالبة. كذلك فإن الهيدروجين لا يمكن نقله وتوزيعه في خزانات الوقود العادية لأن تحويله إلى سائل يتطلب درجة حرارة قدرها ٤٢٣ درجة فهرنهيت، ما يعني أن استخدامه يتطلب أيضاً توفير بنية توزيع تختلف عن البنية الحالية للوقود[٤٦].

من هنا فإن وكالة الطاقة الدولية تقدر بأن عملية «الانتقال إلى الهيدروجين كمصدر لوقود السيارات يتطلب توفير بنية تقدر تكاليفها فيما بين مئات المليارات وعدد من التريليونات عبر حقب زمنية قادمة»[٤٧].

فعلى سبيل المثال يمكن استخراج الهيدروجين من الغاز الطبيعي من خلال دمج الغاز مع بخار مضغوط باستخدام ما يعرف «بإصلاح البخار»، وينتج من هذه العملية كل من الهيدروجين وثاني أكسيد الكربون. غير أن هذه الطريقة لاستخراج الهيدروجين مكلفة جداً، وإذا أريد للهيدروجين المنتَج بهذه الطريقة أن يكون منافساً للوقود فلا بد من

---

(٤٥) Marie-Claire Aoun, «Oil and Gas Resources of the Middle East and North Africa: A Curse or Blessing?,» in: Chevalier and Geoffron, eds., *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics*, p. 149.

(٤٦) Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction*, p. 141.

(٤٧) Dolf Gielen and Georgio Simbolotti, «Prospects for Hydrogen and Fuel Cells,» International Energy Agency (2005), p. 15, <http://www.iea.org/textbase/nppdf/free/2005/hydrogen2005.pdf>.

أن تنخفض التكلفة بأربعة أضعاف وهذا غير محتمل لأن هذه التقنية تعتبر من التقنيات «الناضجة»، أي التي لا يتوقع أن يحصل فيها تطور يحدث الانخفاض المطلوب في تكاليف استخراج الهيدروجين[٤٨].

كذلك تساعد هذه الطريقة في زيادة حجم الغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري لأن إنتاج البخار يتطلب طاقة، وهذه الطاقة تولد الغازات الدفيئة، كما أن هذه الطريقة ينتج منها ثاني أكسيد الكربون إضافة إلى الهيدروجين وإن كانت آثارها البيئية أقل من آثار احتراق الوقود الأحفوري كالنفط[٤٩].

أما استخراج الهيدروجين من الماء فيتم بطريقة تعرف بـ «التحليل الكهربائي» حيث يتم تمرير تيار كهربائي عبر الماء فتنتج من ذلك فقاعات من الهيدروجين والأوكسجين وهذه الطريقة أكثر تكلفة من طريقة استخراج الهيدروجين من الغاز الطبيعي، كما أنها تتطلب كميات كبيرة من الكهرباء[٥٠]. وحتى لو تم توفير الهيدروجين بتكاليف معقولة فإن التحدي **الثاني** الذي يواجهه هذا البديل هو أن البنية الحالية لتوزيع الطاقة غير ملائمة للهيدروجين لأن خزانات الوقود السائل الموجودة حالياً في محطات البنزين غير ملائمة. وهذا يعني أن المحطات المطلوبة يجب أن تتوافر فيها خزانات من نوع خاص تستطيع تخزين سوائل في حالة برودة مرتفعة أو مواد غازية مضغوطة؛ وهذه تكاليفها عالية كذلك. ومهما تنوعت طرق نقل الهيدروجين سواء أكان ذلك عن طريق الأنابيب أم الشاحنات فإنها ستكون ذات تكاليف باهظة بسبب طبيعة الهيدروجين سابقة الذكر. فبعض التقارير تشير إلى أن تكاليف إنشاء شبكة لتوزيع الهيدروجين قد تساوي حوالى ٦٠٠ مليار دولار هذا عدا تكاليف الإنتاج طبعاً[٥١].

أما استخدام الهيدروجين كمصدر للطاقة فيتم بحقنه في خلية الوقود كالطريقة المستخدمة من قبل وكالة الفضاء الأمريكية ناسا في مركباتها الفضائية. غير أن استخدام هذه الطريقة على نطاق تجاري يتصف بتكاليف عالية تصل إلى مليون دولار للمركبة الواحدة. كما أن الماء في هذه الخلايا يميل إلى التجمد في الطقس البارد، وتتصف هذه

---

(٤٨) «The Hydrogen Initiative,» American Physical Society (March 2004), p. 6, <http://positron3.aps.org/public_affairs/upload/Hydrogen-intiative.pdf>.

(٤٩) Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction*, pp.143-144.

(٥٠) «The Hydrogen Initiative,» p. 6.

(٥١) Amy Raskin and Savrin Shah, «The Emergence of Hybrid Vehicles,» Alliance Bernstein (June 2006), p. 39, <http://www.calcars.org/alliance-bernstein-hybrids-june06.pdf>.

الخلايا كذلك بالرقة التي قد لا تمكنها من الصمود في إطار حركة السيارة، ومن هنا فلا بد لانتشار هذه الطريقة على نطاق واسع من حصول تقدم تقني يقلل التكاليف ويعالج الإشكالات الأخرى[٥٢].

إضافة إلى طريقة خلايا الوقود يمكن استخدام الهيدروجين في محرك شبيه بمحرك الوقود مع إجراء بعض التعديلات عليه؛ كوضع خزان كبير مقارنة بخزانات الوقود الحالية. وهذه الطريقة أقل كفاءة من حيث الطاقة المتولدة مقارنة بالطريقة الأولى، وإذا كان مصدر الهيدروجين هو الغاز الطبيعي فإن تلويثه للبيئة على المدى البعيد لا يقل عن السيارة التي تعمل بالوقود[٥٣].

---

(٥٢) Jim Motavalli, «Fuel Cells in the Deep Freeze,» *New York Times*, 11/12/2004.

(٥٣) «Hydrogen-Fueled Hybrid Internal Combustion Engines,» Bluewater Network, <http://www.bluewaternetwork.org/reports/rep_ca_global_hydrogenengin.pdf>.

الفصل الحادي والعشرون

مستقبل النفط

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

اتضح لنا من الفصول السابقة أن الصناعة النفطية تشهد تحولات عديدة، أهمها اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز غير التقليديين، خاصة في القارة الأمريكية، والتحول التدريجي للطلب على النفط إلى الدول الآسيوية. ولا شك في أن هذه التحولات ستكون لها انعكاسات كثيرة في السنوات القادمة، وخاصة في ما يتعلق بأهمية منطقة الشرق الأوسط لكل من الدول الغربية، وتحديداً الولايات المتحدة، وكذلك الدول الآسيوية الصاعدة، وعلى رأسها الصين. لذلك رأينا أن نعالج الانعكاسات الجيوسياسية للتطورات الحاصلة في سوق النفط تحت أربعة عناوين رئيسية، هي: مخزون النفط التقليدي وتوزيعه الجغرافي، والتعريف بأنواع النفط غير التقليدي وتعقيداتها، واتجاهات سوق النفط المستقبلية، وأخيراً الانعكاسات الجيوسياسية للتحولات الحاصلة في الصناعة النفطية.

أولاً: النفط

تقسم مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية إجمالي الموارد النفطية المتوافرة في العالم إلى أربعة مكوّنات، هي: الإنتاج التراكمي، أي كمية النفط التي تم استخراجها حتى الآن؛ والاحتياطيات المتبقية، وهي كميات النفط المعروفة التي يمكن استخراجها بربحية؛ ونمو الاحتياطي أو الزيادة التي تحصل في كمية النفط في الحقول النفطية الحالية، وهذه الزيادة تنتج إما عن تطور التقنية أو تغيّر في التكلفة تجعل استخراج كميات إضافية من النفط لم تكن مربحة في السابق أمراً ممكناً؛ وأخيراً هناك الموارد النفطية غير المكتشفة بعد، ولكنها مبنية على تقديرات من واقع المعرفة بجيولوجيا البترول[1]. ويشير التقرير الأخير لوكالة الطاقة الدولية إلى أن إجمالي النفط التقليدي القابل للاستخراج في العالم يساوي ٣٣٠٠ مليار برميل، وقد تم استخراج ١١٣٦

(١) *World Energy Outlook 2013* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2013), pp. 425-426.

مليار برميل أو ٣٤ بالمئة منه، ما يعني أن المتبقي يعادل ٢٢٠٠ مليار برميل ما زالت قابلة للاستخراج. كما أن الاحتياطي المثبت من الموارد القابلة للاستخراج يعادل مع نهاية عام ٢٠١٢ حوالى ١٧٠٠ مليار برميل أو ما يكفي حوالى ٥٤ سنة، بحسب الإنتاج الحالي، إضافة إلى حوالى ٤٦٥ مليار برميل من سوائل الغاز التي تحسبها بعض المؤسسات، كوكالة الطاقة الدولية، جزءاً من النفط التقليدي[٢].

ولا تختلف تقديرات مؤسسة معلومات الطاقة الأمريكية وشركة النفط البريطانية حول احتياطيات النفط المثبت عن تقديرات وكالة الطاقة الدولية، فهي تعادل ١٦٣٧,٩ مليار برميل في حالة مؤسسة إدارة الطاقة الأمريكية[٣]، و١٦٨٧,٩ مليار برميل نفط بحسب آخر بيانات شركة النفط البريطانية[٤].

وهنا لا بد من تسجيل بعض الملاحظات المهمة حول هذا المخزون المثبت من النفط، والتي من أهمها ما يأتي:

١ ـ إن هذا الاحتياطي النفطي العالمي المثبت يعبّر عن كمية النفط التي يمكن استخراجها اقتصادياً في ظل التقنية المتوافرة، وبالتالي فهو مخزون قابل للتغيّر إذا حدث تطور تقني أو تغيّرت تكاليف الإنتاج أو أسعار النفط.

٢ ـ تتفاوت نسبة هذا الاحتياطي من منطقة جغرافية إلى أخرى، حيث إن ٤٧,٩ بالمئة منه يتركّز في منطقة الشرق الأوسط، تتبعها منطقة وسط وجنوب أمريكا التي يوجد فيها حوالى ١٩,٥ بالمئة من هذا الاحتياطي، وتأتي بعدهما منطقة أمريكا الشمالية، ونصيبها ١٣,٦ بالمئة من المخزون، ثم أوروبا وأوروبا الآسيوية بنسبة ٨,٨ بالمئة. أما أفريقيا، فنصيبها هو حوالى ٧,٧ بالمئة من إجمالي الاحتياطي، وأخيراً هناك حوالى ٢,٥ بالمئة من الاحتياطي في منطقة آسيا ـ الباسيفيك، وهي أقل المناطق المذكورة نصيباً من الاحتياطي.

٣ ـ يمثل النفط العربي حوالى ٤٣ بالمئة من الاحتياطي العالمي، كما أن الجزء الأكبر من هذا المخزون يوجد في أربعة بلدان، هي: السعودية، والعراق، والكويت،

---

(٢) المصدر نفسه، الجدول ١٣ ـ ١، ص ٤٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٤) «BP Statistical Review of World Energy,» BP (June 2014), p. 6, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf>.

والإمارات، التي يصل مخزونها مجتمعة إلى ٦١٥,٢ مليار برميل، أو ما يعادل حوالى ٨٦ بالمئة من احتياطي الوطن العربي، أو ٣٦,٩ بالمئة من المخزون العالمي. وإذا أضفنا إليها ليبيا والجزائر وقطر، فإن إجمالي مخزون البلدان السبعة يصبح حوالى ٦٩٩,٣ مليار برميل نفط، أو ٤١,٩ بالمئة من الاحتياطي العالمي المثبت[٥].

٤ ـ هناك من يعتقد، كما ذكرنا سابقاً، أن بعض الأرقام الواردة عن الاحتياطات المثبتة تتضمّن شيئاً من المبالغة لاعتبارات سياسية، ويستشهدون على ذلك بالقفزة المفاجئة التي حصلت على احتياطيات بعض أعضاء الأوبك خلال الثمانينيات، بسبب رغبة كل دولة في الحصول على حصة أكبر من الإنتاج، لأن هذه الحصص الإنتاجية كانت توزعها المنظّمة على أساس حجم الاحتياطي المثبت لكل دولة.

ففي عام ١٩٨٥، رفعت الكويت تقديرات احتياطياتها المثبتة من ٦٤ مليار برميل إلى ٩٠ مليار برميل، وفي عام ١٩٨٨ زادت تقديرات الاحتياطي العراقي من ٤٧ ملياراً إلى ١٠٠ مليار، وفي العام نفسه أعلنت الإمارات العربية عن زيادة مخزونها من ٣١ مليار برميل إلى ٩٢ مليار برميل، ثم أعلنت السعودية عام ١٩٩٠ عن ارتفاع احتياطياتها المثبتة من ١٧٠ مليار برميل إلى ٢٥٧ مليار برميل، وإيران زاد مخزونها المثبت من ٤٨ مليار برميل عام ١٩٨٥ إلى ٩٣ مليار برميل عام ١٩٩٠.

أما فنزويلا، فقد أضافت عام ١٩٨٨ نفطها الثقيل الذي لا يستخدم في النقل إلى مخزونها من النفط الخفيف، فتضاعف مخزونها المثبت من ٢٥ مليار برميل إلى ٥٦ مليار برميل. باختصار، إن المخزون المثبت للدول الست السابقة قد ارتفع خلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ من حوالى ٤٠٧ مليارات برميل إلى ٦٩٣ مليار برميل، أي زيادة قدرها ٧٠ بالمئة، في الوقت الذي يشير فيه بعض الخبراء إلى أن الاكتشافات النفطية خلال الفترة المذكورة أعلاه لم تتجاوز ١٠ مليارات برميل، ما جعل البعض يطلق على هذه القفزة في حجم المخزون مسمّى «المخزون السياسي»، وليس الفني أو الجيولوجي. وإذا ما اتضح أن هذه الزيادة في مخزون الدول الست الأعضاء في الأوبك هي زيادة مسيّسة، فإن هذا يعني أن العمر المتوقع للمخزون النفطي في هذه الدول سيكون أقل كثيراً مما هو مفترض الآن[٦].

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٦.

(٦) William R. Clark, *Petrodollar Warfare*: *Oil, Iraq, and the Future of the Dollar* (Gabriola Island, Canada: New Society Publishers, 2005), pp. 79-82.

٥ ـ من جانب آخر، هناك نوع آخر من التغيّر في المخزون، وهو ما حصل في كندا وفنزويلا ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١١، فقد أعلنت كندا في عام ٢٠٠٣، وفي ظل التطور التقني الذي سمح بإنتاج النفط من الرمال القيرية في مقاطعة ألبرتا الكندية، عن زيادة مخزونها النفطي من حوالى ٣٩,٦ مليار برميل عام ١٩٩٢ إلى ١٨٠,٤ مليار برميل عام ٢٠١١، ما جعل مخزونها أكبر من مخزون العراق، وفي المرتبة الثانية بعد السعودية. أما فنزويلا، فقد رفعت بدورها تقديرات مخزونها النفطي من ٦٣,٣ مليار برميل عام ١٩٩٢ إلى ٢٩٧,٦ مليار برميل عام ٢٠١١، بسبب توافر التقنية لإنتاج النفط القيري لديها في مقاطعة أورورينوكو.

هذا التغيّر في مخزون النفط الكندي والفنزويلي هو الذي جعل نصيب منطقتي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى يصل إلى ١٣,٢ بالمئة و١٩,٧ بالمئة من الاحتياطي العالمي للنفط[٧]. غير أن النفط غير التقليدي المستخرج من الرمال القيرية لا يمكن اعتباره بديلاً كاملاً للنفط التقليدي، وذلك لأن استخراجه يتطلب استخدام كميات كبيرة من الطاقة والماء، مما قد يجعله غير مجد اقتصادياً إلا إذا بقيت أسعار النفط التقليدي مرتفعة، إضافة إلى آثاره البيئية، وهو موضوع بحثنا في المباحث التالية.

ثانياً: النفط غير التقليدي

لقد تركّز اهتمامنا حتى الآن على النفط الخام ذي الجودة العالية الذي اعتاد العالم استخدامه خلال الحقب الماضية، وهو أقل أنواع النفط كثافة، وأكثرها انسياباً من باطن الأرض، وأقلها كلفة استخراج، غير أن هناك مصادر أخرى للطاقة بدأ العالم يتجه إليها في السنوات الأخيرة لمواجهة احتمالات تراجع مخزون النفط التقليدي. وقد ساعد على هذا التوجه مزيج من ارتفاع أسعار النفط التقليدي والتطور التقني، وفي هذا المبحث سنتحدّث عن أهم هذه المصادر، أي النفط غير التقليدي الذي يعتبر أقرب البدائل إلى النفط التقليدي. أما بقية المصادر البديلة، فقد عالجناها في الفصل العشرين[٨].

---

(٧) «BP Statistical Review of World Energy,» BP (June 2013), p. 6, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf>.

(٨) Alex Prud'Homm, *Hydrofracking: What Everyone Needs to Know* (Oxford: Oxford University Press, 2014), pp. 19-20.

يستخدم علماء الجيولوجيا ما يعرف بهرم الموارد النفطية، لتوضيح كميات النفط التقليدي وغير التقليدي التي توجد في منطقة معينة أو في العالم بأكمله. فقمة الهرم النفطي تعبّر عن تلك الموارد النفطية التي تعتبر سهلة الاستخراج من حيث مستوى التقنية والجدوى الاقتصادية، حيث إن استخراجها يتطلب الاستفادة من الضغط الطبيعي في مخازن النفط لدفعه إلى سطح الأرض عبر الحقول أو بضخه إذا لم يكن الضغط الطبيعي كافياً. ثم تأتي بعد ذلك الطبقة التالية من طبقات النفط، والتي يتطلب استخراجها تقنية أكثر تطوراً، كحقن مناطق النفط بالغاز أو الماء لدفع النفط إلى حقول الإنتاج. أما الطبقة التي تليها في هرم الموارد النفطية، فهي طبقة النفط غير التقليدي، وهي طبقة في الغالب غير سائلة، ما يتطلب استخدام ما يعرف بوسائل «الاستخراج المعزّز» التي تؤدي إلى تسهيل حركة النفط إلى حقول الإنتاج. ومن هذه الوسائل حقن الغازات كثاني أكسيد الكربون أو تسخين الطبقة الواقعة تحت سطح الأرض، إما بماء حار أو ببخار. وأخيراً هناك الطبقة السفلى في الهرم، وهي قد تحتوي على موارد نفطية كبيرة أو صغيرة، ولكنها غير ممكنة الاستخراج في ظل التقنية الحالية، وفي ظل المعطيات الاقتصادية الراهنة[٩].

وقد تزايدت أهمية النفط غير التقليدي كمصدر للطاقة في السنوات الأخيرة، إذ تراجع نصيب النفط التقليدي من الإنتاج العالمي للنفط من حوالى ٩٠ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٨٨ بالمئة عام ٢٠٠٠، ثم إلى حوالى ٨٠ بالمئة عام ٢٠١٢، وهو العام نفسه الذي ارتفعت فيه مساهمة النفط غير التقليدي إلى ٥,٥ بالمئة من الإنتاج العالمي، أما نصيب سوائل الغاز الطبيعي أو السوائل المحولة في الغاز، فقد كان يعادل ١٤,٥ بالمئة[١٠].

ونظراً إلى الأهمية المتزايدة للنفط غير التقليدي، خاصة على المديين القريب والمتوسط، فمن المفيد تعريف القارئ بأهم أنواعه والإشكاليات التي يثيرها.

١ ـ الرمال القيرية

الرمال القيرية أو الرمال النفطية هي مزيج من الرمال والماء ونفط قيري ثقيل ولزج، ويوجد هذا النوع من النفط في حوالى ٣٠ دولة، إلا أن أكبر كميات منه تتركز

---

(٩) John A. Master's, «Deep-Basin Gas Trap,» *Westren Canada AAPG Bulletin*, vol. 63 (February 1979), pp. 152-181.

(١٠) *World Energy Outlook 2013*, p. 446.

في إقليم البرتا في كندا، حيث يسمى بـ «النفط الثقيل»، وفي منطقة أورينيكو في فنزويلا، حيث يطلق عليه مسمى «النفط القيري». وهذا النوع من النفط أكثر كثافة من النفط التقليدي، حيث تكون كثافته أقل من ١٠ درجات، بحسب مقياس معهد البترول الأمريكي، ما يجعل لزوجته مرتفعة، ولا ينساب بسهولة إلى البئر النفطي حتى باستخدام وسائل الضخ[١١]. فعندما تكون الرمال القيرية قريبة من سطح الأرض يتم استخراج هذا النوع من النفط بتعدين الرمال القيرية، ثم فصل المادة القيرية عن الرمل والطين ومعالجتها لتحويلها إلى مادة أقل لزوجة تسهل حركتها في أنابيب النفط، ثم يتم نقلها إلى مصافٍ متخصصة في تحويل هذا النفط إلى نفط خام خفيف، ثم تتم تصفيته بعد ذلك لاستخراج البنزين والديزل ووقود الطائرات وبقية المشتقات.

أما إذا كان احتياطي النفط القيري في مناطق أعمق من ٢٥٠ قدماً، فإن عملية استخراجه تتطلب استخدام تقنية حديثة تعرف بـ «الاستخراج الموقعي»، وهي طريقة متقدمة يتم بموجبها استخدام الغاز الطبيعي لتوليد بخار عالي الحرارة يحقن في باطن الأرض لتسخين الرمال القيرية، وينتج من ذلك سائل مكوّن من الماء والنفط، على درجة من السيولة التي تجعله يتدفق إلى الآبار أو إلى سطح الأرض، ثم يتم إرساله إلى مصافٍ متخصّصة لذلك، حتى تجعله أكثر ملاءمة للتكرير. ولا شك في أن هذه الطريقة، التي تعتبر آخر تطور تقني في مجال استخراج هذا النوع من النفط غير التقليدي، تشير إلى دور التقدم التقني في تغير حجم المخزون النفطي[١٢].

وتقدر وكالة الطاقة الدولية حجم الاحتياطي العالمي للنفط الثقيل ونفط الرمال القيرية حتى نهاية عام ٢٠١٢ بحوالى ١٨٧٩ مليار برميل، وتتركز غالبيته في إقليم ألبرتا في كندا، ومنطقة أورينيكو في فنزويلا. فكندا تقدر مواردها من الرمال القيرية الموجودة في باطن الأرض بحوالى ١٨٤٥ مليار برميل، منها ٨٠٠ مليار برميل قابلة للاستخراج، بينما تقدر الموارد الموجودة في الأراضي الفنزويلية بحوالى ١٣٦٠ مليار برميل، ويقدر ذلك القابل للاستخراج منها بحوالى ٥٠٠ مليار برميل.

---

(١١) كينيث س. ديفيس، **ما بعد النفط: منظوراً إليه من ذروة هابرت**، ترجمة صباح صديق الدملوجي؛ مراجعة محمد الشيخلي، تقنيات وعلوم تطبيقية (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩)، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

(١٢) Paul Chatsco, *Developing Alberta's Oil Sands: From Karl Clark to Kyoto* (Calgary: University of Calgary Press, 2004), p. 218.

وبالإضافة إلى الاحتياطي السابق من النفط الثقيل والنفط القيري، هناك حوالى ١٩٠٠ مليار برميل أخرى إضافية موجودة في عدد من الدول، كروسيا، وكازاخستان، وغيرها، إلا أنها لم تظهر في التقديرات الإجمالية للاحتياطي، لأنه ليس من المتوقع تطويرها وإنتاجها خلال فترة الاستشراف الممتدة إلى عام ٢٠٣٥، باستثناء بعض الإنتاج في روسيا والصين[١٣].

غير أن هذا النوع من النفط لا يمكن اعتباره بديلاً للنفط التقليدي لسنوات قادمة لأكثر من سبب، منها أن تكاليف إنتاجه تزيد على تكاليف إنتاج النفط التقليدي بحوالى ٥٠ ـ ٧٠ دولاراً للبرميل[١٤]، وحجم ثاني أكسيد الكربون الذي ينتج من استخدام هذا النوع من النفط يزيد بنسبة تتراوح ما بين ١٠ ـ ٣٠ بالمئة على ثاني أكسيد الكربون الناتج من النفط التقليدي[١٥]، كما أن أي انخفاض في أسعار النفط التقليدي أو الغاز الطبيعي لا بد من أن ينعكس سلباً على ربحية إنتاج هذا النوع من النفط[١٦].

٢ ـ السجيل النفطي

هناك السجيل النفطي (Oil Shale) الذي يوجد في مواد صخرية رسوبية تحتوي على مادة قيرية صلبة تدعى مادة الكيروجين التي لم تمر عليها ملايين السنين من الحرارة التي تحولها إلى نفط، وبالتالي فإن التحدّي الذي يواجهه العالم في الاستفادة من هذا النوع من الصخور هو تطوير تقنية تحول مادة الكيروجين إلى نفط قابل للاستخدام[١٧].

وسيعتمد تطور السجيل النفطي كبديل للنفط التقليدي في السنوات القادمة إلى درجة كبيرة على تطوير تقنية إنتاجه بتكاليف اقتصادية وبيئية منخفضة، ففي الوقت الحاضر، عندما تكون صخور الكيروجين قريبة من السطح، فإن عملية استخراج النفط منها تبدأ بتعدين كميات كبيرة من هذه الصخور، وتكسيرها، ثم تسخينها إلى درجة حرارة تعادل ١٠٠٠ درجة فرنهيت، حتى يتكون النفط الصناعي السائل الذي تجرى

---

(١٣) *World Energy Outlook 2013*, p. 446.

(١٤) *World Energy Outlook 2010* (Paris: International Energy Agency (IEA), 2010).

(١٥) A. D. Charpentier, J. A. Bergerson and H. L. Maclean, «Understanding the Canadian Oil Sand Industry's Green House Gas Emissions,» *Environmental Research Letter*, no. 4 (2009).

(١٦) Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Books, 2012), pp. 258-259.

(١٧) ديفيس، **ما بعد النفط: منظوراً إليه من ذروة هابرت**، ص ٣١٦.

عليه عمليات إضافية حتى يصبح ملائماً للاستخدام في مصافي التكرير. وتتطلب العملية ثلاثة براميل ماء لإنتاج برميل نفط، كما أن عملية الإنتاج تخلّف وراءها أملاحاً ومواد سامة يمكن أن تتسرب إلى المياه الجوفية إذا لم تتم العناية بها بصورة أو أخرى[١٨].

هذا في ما يتعلق بصخور الكيروجين القريبة من سطح الأرض، أما تلك الصخور الواقعة في الطبقات السفلى، فإن عملية تسخينها تتم في مكانها، ثم يتم نقل السائل الناتج من عملية التسخين إلى معامل أخرى وتنقيته تمهيداً لتكريره. وقد استحدثت شركة شل طريقة متقدمة تدعى «عملية تحويل في الموقع الأصلي»، والتي يتم بموجبها استخراج النفط من موقعه جاهزاً للتكرير. ويتم في هذه العملية تسخين صخور الكيروجين كهربائياً لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات حتى تصل درجة حرارتها إلى ٧٠٠ درجة فهرنهيت، ويتم جمع السائل الناتج من عملية التسخين هذه. وتحتاج شركة النفط في هذه الحالة إلى إيجاد سياج يحمي عملية تسخين الصخور من تدفق الماء، ولكن هذه الطريقة ما زال تطبيقها من قبل شركة شل مقتصراً على كميات قليلة من هذه الصخور[١٩].

ويوجد الجزء الأكبر من نفط الكيروجين في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة ولايات يوتاه، وكولورادو، و ويومينغ الأمريكية، وتقدر الكميات المتوافرة في هذه الولايات بحوالى ٤٢٨٥ مليار برميل، منها ١٠٠٠ مليار في المناطق الغنية، ما يجعلها قابلة للاستخراج اقتصادياً، وإن كانت هناك معوقات تقنية، وكذلك إشكالات، تتعلق بالبيئة، خاصة بما يتعلق بالماء واستخدام الأرض. أما خارج الولايات المتحدة، فتقديرات وكالة الطاقة الدولية تشير إلى وجود حوالى ١١٠٠ مليار برميل قريبة من سطح الأرض، منها ٣٠ مليار برميل في الأردن، و١٢ مليار برميل في أستراليا، و٤ مليارات برميل في كل من الصين وأستونيا، وحوالى ٣ مليارات برميل في كل من إسرائيل والمغرب والبرازيل، ولكنها جميعاً لم يتم تطويرها بصورة جادة لأسباب مالية أو بيئية أو تقنية[٢٠].

---

(١٨) James T. Partis [et al.], *Oil Shale Development in the United States: Prospects and Policy Issues* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005).

(١٩) Kristie M. Engemann and Michael T. Owyang, «Unconventional Oil Production: Stuck in a Rock and a Hard Place,» *The Regional Economist* (July 2010), p. 14.

(٢٠) *World Energy Outlook 2013*, pp. 449-450.

٣ ـ النفط الخفيف الضيق

هناك كذلك النفط الخفيف الضيق (Light Tight Oil)، وهو نفط تكوّن من أحجار الكيروجين عبر فترات زمنية، ولكن إما أنه ظل في الصخور بدل الهجرة إلى مخازن النفط التقليدي، أو أنه هاجر إلى صخور قريبة تتصف بنفاذية منخفضة، وهذه النفاذية المنخفضة للصخور التي تجمّع فيها هذا النوع من النفط تعيق إنتاجه اقتصادياً إلا باستخدام تقنية خاصة، كعملية التكسير متعددة المراحل في الحقول الأفقية، ولهذا السبب لم يبدأ الإنتاج التجاري لهذا النوع من النفط إلا في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الأولية إلى وجود احتياطي عالمي يعادل ٢٤٥ مليار برميل يتركّز الجزء الأكبر منه أو حوالى ٦٦,٦ بالمئة في دول منظمة التعاون والتنمية، أي الدول الصناعية. وقد بحثنا في الفصل المتعلق بالنفط والبيئة عن أهم الإشكالات التي تثيرها عملية «التكسير» التي تعتبر أساسية في استخراج هذا النوع من النفط[٢١].

٤ ـ تحويل الفحم إلى وقود

إضافة إلى الأنواع السابقة من النفط التقليدي، هناك كذلك عمليات تحويل كل من الفحم أو الغاز إلى وقود سائل يمكن استخدامه في السيارات والشاحنات والطائرات، وكذلك إنتاج الديزل ومنتجات التشحيم والبتروكيميائيات، وذلك باستخدام تقنية «فيشر ـ تروبش».

وهذا النوع من النفط قد يكون أحد أهم مصادر الطاقة البديلة في السنوات القادمة، على الرغم من ارتفاع تكلفته. ففي عشرينيات القرن الماضي استطاعت مؤسسة كيسر ويلهيم الألمانية أن تكتشف طريقة يتم بها تسييل الفحم لإنتاج وقود صناعي (Coal-to-Liquids) استخدم في الطائرات والدبابات الألمانية. وقد يكون الدافع إلى تطوير هذه التقنية في ألمانيا هو إدراك هذه الدولة خلال الحرب العالمية الأولى للدور الاستراتيجي للنفط الذي لم تكن لديها منه كميات كبيرة، ولكنها كانت تملك كمية كبيرة من الفحم.

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٩.

وقد أطلق على هذه التقنية اسم العالمين اللذين قاما بتطويرها، وهما فرانز فيشر، وهانس تروبش، وهكذا أصبحت هذه التقنية باسم «فيشر ـ تروبش» التي استطاعت أن تلبّي أكثر من ٩٠ بالمئة من حاجات ألمانيا النازية من الوقود خلال الحرب العالمية الثانية. وكما كانت ولادة هذه التقنية سببها رغبة ألمانيا في إيجاد بدائل للنفط كمصدر لتحريك آلتها العسكرية، فإن الاستمرار في تطوير هذه التقنية عبر السنوات الماضية، وزيادة الاهتمام بها اليوم هو كذلك محاولة للتعامل مع بوادر التراجع في المعروض من النفط التقليدي[(٢٢)].

وقد لجأت إلى هذه التقنية دولة جنوب أفريقيا العنصرية لتلبية حاجاتها من الوقود نتيجة للمقاطعة التي فرضت عليها، واستمرت في الاعتماد على هذه التقنية حتى بعد انهيار النظام العنصري، فاليوم تحصل جنوب أفريقيا على حوالى ٣٠ بالمئة من حاجاتها من الوقود والديزل من الفحم السائل[(٢٣)]. ومما قد يشجع على استخدام هذه التقنية في السنوات القادمة هو أن هناك مخزوناً ضخماً من الفحم في العالم يفوق مخزون النفط والغاز، ويقدر بحوالى ١٠٤٠ مليار طن، بحسب إحصاءات نهاية عام ٢٠١٢، وهو مخزون يكفي لحوالى ١٤٢ سنة، بحسب الإنتاج الحالي[(٢٤)].

وتؤكد وكالة الطاقة الدولية أن استخدام تقنية فيشر ـ تروبش في تحويل ١٠ بالمئة من احتياطي الفحم العالمي إلى وقود سائل يمكن أن يوفر حوالى ٢٧٥ مليار برميل نفط، وإن كانت الوكالة لا تتوقع أن يزيد الإنتاج الفعلي حتى عام ٢٠٣٥ على ٥,٣ مليار برميل نفط، وذلك لأسباب اقتصادية وبيئية بالدرجة الأولى، فكمية ثاني أكسيد الكربون الناتجة من استخدام هذا النوع من الوقود تقدر بضعف الكمية الناتجة من استخدام النفط التقليدي[(٢٥)].

٥ ـ تحويل الغاز إلى وقود

أما تحويل الغاز إلى وقود (Gas-to-liquids)، فهي عملية شبيهة بتحويل الفحم إلى وقود، لأنها تستخدم التقنية نفسها، ولكنها تعتمد على الغاز كمدخل مباشر بدل

---

(٢٢) Brittany Bailey, «Coal to Liquids: An Expalanation,» University of Kentucky Center for Applied Energy Research, <http://www.caer.uky.edu/catalysis/coal-to-liquid.shtml>.

(٢٣) David Sandalow, *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction* (New York: MacGraw Hill, 2008), p. 133.

(٢٤) *World Energy Outlook 2013*, p. 72.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٥٠.

تحويل الفحم إلى غاز، ثم الغاز إلى وقود سائل. وتمتلك قطر ٨ من ١٠ معامل توجد في العالم، وتستخدم تقنية فيشر ـ تروبش بسبب مخزونها الكبير من الغاز، غير أن نجاح منتجات هذه المعامل سيعتمد على تنافسيتها في مواجهة المنتجات التقليدية. وهذه التنافسية تتطلب انخفاضاً في أسعار الغاز الطبيعي الذي تستخدمه هذه المعامل، وارتفاع أسعار النفط التقليدي ومشتقاته. وهذا الأمر هو الذي جعل ربحية هذه المعامل في الشرق الأوسط كقطر، أكبر منها في كثير من الدول الغربية، حيث تكاليف الغاز مرتفعة نسبياً، وذلك قبل اكتشاف الغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة. ولا شك في أن مخزون الغاز في العالم الذي يقدر، بحسب بيانات نهاية عام ٢٠١٢، بحوالى ٨١٠ تريليونات طن، سيساعد على تزايد أهمية هذا المصدر للطاقة، خاصة إذا تمت معالجة الآثار البيئية، وارتفعت أسعار النفط لتجعل هذا البديل تنافسياً.

وتشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن تحويل ١٠ بالمئة من المخزون العالمي من الغاز إلى منتجات سائلة باستخدام هذه التقنية، سيؤدي إلى إنتاج ما يقارب ٢٨٠ مليار برميل من هذه السوائل، إلا أن توقعات الوكالة هي أن الكمية المتراكمة من هذه السوائل ستصل إلى حوالى ١,٤ مليار برميل عام ٢٠٣٥[٢٦].

ثالثاً: اتجاهات سوق النفط

بعد حديثنا السابق عن بدائل النفط التقليدي، نقدم هنا عرضاً مختصراً لاتجاهات العرض والطلب على النفط، وكذلك الأسعار، خلال الثلاثين سنة القادمة، معتمدين على بيانات وكالة الطاقة الدولية.

١ ـ الطلب على النفط

بحسب تقرير الوكالة الدولية الصادر عام ٢٠١٣، فإن الطلب على الطاقة سيرتفع بحوالى ٣٣ بالمئة خلال الفترة (٢٠١١ ـ ٢٠٣٥)، وذلك بسبب زيادة معدل النمو السكاني العالمي بحوالى ٢٥ بالمئة، إضافة إلى تضاعف حجم الاقتصاد العالمي[٢٧]. لذلك فمن المتوقع أن يزداد الطلب على النفط خلال الفترة المذكورة من حوالى ٨٦,٧

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢٧) *International Energy Outlook 2013* (New York: U.S. Energy Information Administration (EIA), 2013), p. 59.

مليون برميل في اليوم عام ٢٠١١ إلى حوالى ١٠١,٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، مع تفاوت في معدل النمو، حيث إن نمو الطلب على النفط حتى عام ٢٠٢٠ يقدر بحوالى ١,١ بالمئة، ثم ينخفض إلى ٠,٤ بالمئة خلال الفترة المتبقية.

وسيظل النفط يمثل الجزء الأكبر من مصادر الطاقة الأولية، وإن كان نصيبه سيتراجع من حوالى ٣١ بالمئة عام ٢٠١١ إلى ٢٧ بالمئة عام ٢٠٣٥[٢٨]. وإجمالي النمو في الطلب على النفط خلال الفترة المذكورة هو عبارة عن صافي تراجع الطلب في عدد من دول منظمة التعاون والتنمية أو الدول الصناعية من جانب، وزيادة هذا الطلب في أغلب الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية أو الدول النامية، خاصة الدول الآسيوية منها من جانب آخر. ففي دول منظمة التعاون والتنمية سيتراجع الطلب على النفط ومشتقاته من حوالى ٤٠,٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب ٣٢,٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥. ويعود هذا التراجع إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والتحول إلى بدائل للنفط. وهذان العاملان سيكون أثرهما الإيجابي في الطلب أكبر من الأثر السلبي للنمو الاقتصادي والسكاني معاً، ما يفسر تراجع الطلب.

أما الطلب على النفط ومشتقاته في الدول النامية، فإنه سيرتفع من ٣٩,٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢ إلى ٥٩,٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥. وتعود هذه الزيادة إلى أن نمو استهلاك النفط في التنقل والشحن سيكون أكبر من التوفير الناتج من زيادة كفاءة استخدام الطاقة[٢٩]. وسيكون للدول الآسيوية، خاصة الصين والهند، نصيب الأسد، أو حوالى ٦٦ بالمئة من نمو الطلب على النفط في الدول النامية، تتبعها منطقة الشرق الأوسط بنسبة ١٢ بالمئة بسبب ارتفاع معدل الدعم للمنتجات النفطية، إضافة إلى النمو السكاني وزيادة الدخل فيها[٣٠].

لذلك، فإن الطلب على النفط ومشتقاته سيرتفع خلال الفترة (٢٠١٢ ـ ٢٠٣٥) من ٩,٦ مليون برميل في اليوم إلى ١٥,٦ مليون برميل في اليوم في الصين، ومن ٣,٦ مليون برميل في اليوم إلى ٨,١ مليون برميل في اليوم في الهند، ومن ٦,٩ مليون برميل في اليوم إلى ٩,٩ مليون برميل في اليوم في منطقة الشرق الأوسط[٣١].

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٢٩) *World Energy Outlook 2013*, p. 503, table 15.1.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ٥٠٦.
(٣١) المصدر نفسه، الجدول ١٥ ـ ٢، ص ٥٠٦.

وستتركّز الزيادة العالمية في الطلب على النفط حتى عام ٢٠٣٥ في قطاعي النقل والبتروكيميائيات، فاستهلاك النفط ومشتقاته سيزداد في قطاع النقل من حوالى ٤٦,٧ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٥٨,٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، حيث سيصبح نصيبه من إجمالي استهلاك النفط عام ٢٠٣٥ حوالى ٦٠ بالمئة، بينما ستكون الزيادة في قطاع البتروكيميائيات خلال الفترة نفسها من ١١,٩ مليون برميل في اليوم إلى ١٥,٥ مليون برميل في اليوم.

أما قطاع الطاقة الكهربائية، فإن الطلب على النفط فيه سينخفض خلال فترة الاستشراف بحوالى النصف، أي من ٥,٥ مليون برميل في اليوم إلى ٢,٧ مليون برميل في اليوم، بسبب الاعتماد المتزايد على بدائل النفط الأخرى. هذا يعني أنه بحلول عام ٢٠٣٥ سيكون نصيب قطاعي النقل والبتروكيميائيات حوالى ٧٣ بالمئة من إجمالي استهلاك النفط ومشتقاته البالغ حوالى ١٠١,٤ مليون برميل في اليوم[٣٢].

وأهم ما يلفت الانتباه في هذا السيناريو هو أن منطقة الشرق الأوسط ستصبح ذات استهلاك مرتفع من النفط، حيث إن استهلاكها من النفط سيتضاعف ويزيد على استهلاك الاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠٣٥[٣٣]. غير أن هناك تفاوتاً كبيراً في استهلاك النفط في دول الشرق الأوسط، ففي السعودية، مثلاً، يصل معدل استهلاك الفرد السنوي من النفط إلى حوالى ٣٩ برميلاً في السنة، وفي الإمارات يصل إلى ٢٦ برميلاً، بينما ينخفض هذا المتوسط إلى حوالى ٨ براميل في العراق، وبرميلين في اليمن[٣٤].

وتعود هذه الزيادة في طلب منطقة الشرق الأوسط على النفط إلى أكثر من سبب، فهناك **أولاً** الدعم المرتفع لمنتجات النفط في هذه المنطقة، والذي كان يقدر بحوالى ١١٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، وهو دعم تحكمه في الغالب الاعتبارات السياسية أكثر من الاعتبارات الاقتصادية[٣٥].

ونتيجة لهذا الدعم، فليس من المتوقع، بحسب وكالة الطاقة الدولية، أن ترتفع كفاءة استخدام النفط في كثير من دول المنطقة بالتحول إلى سيارات اقتصادية،

---

(٣٢) المصدر نفسه، الجدول ١٥ ـ ٤، ص ٥١١.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٦١.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٥.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٠٦.

كالسيارات التي تعمل بالديزل بدل الوقود، أو استخدام النقل العام بدل السيارات الخاصة، خلال فترة الاستشراف، كما هو متوقع في بقية دول العالم.

السبب **الثاني** للارتفاع المتوقع في الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط هو أن كثيراً من هذه الدول تحاول تنويع هياكلها الإنتاجية بالتوجه إلى صناعة البتروكيميائيات والتكرير. وهذا، بدوره، يعني زيادة في استخدام النفط كمدخل في هذه الصناعات. ولذلك فمن المتوقع أن يرتفع استهلاك قطاعي النقل والبتروكيميائيات من النفط في هذه المنطقة من حوالى ٥٠ بالمئة الآن إلى ٧٠ بالمئة عام ٢٠٣٥[٣٦].

أما السبب **الثالث** لاستهلاك النفط المرتفع في الشرق الأوسط، فيعود إلى أن دول المنطقة ما زالت تعتمد إلى درجة كبيرة على النفط في توليد الطاقة الكهربائية مقارنة ببقية مناطق العالم، ففي عام ٢٠١٢ كانت نسبة اعتماد هذه الدول على النفط في قطاع الكهرباء تعادل ٣٣ بالمئة أو حوالى ٢ مليون برميل في اليوم، بينما لا تزيد هذه النسبة على ٤ بالمئة في بقية مناطق العالم. وقد يكون المخرج من هذا الاعتماد المفرط على النفط في توليد الطاقة، وما يعنيه ذلك من تكاليف مالية، هو الاتجاه إلى مصادر أخرى للكهرباء، خاصة الغاز والمصادر المتجددة بما في ذلك الطاقة الذرية، كما بدأت تفعل بعض هذه الدول، لأن بقاء الأوضاع على حالها يعني أنه بحلول عام ٢٠٣٥ ستحتاج المنطقة إلى ٢ مليون برميل نفط يومياً، إضافة إلى الاستهلاك الحالي[٣٧].

٢ - عرض النفط ومشتقاته

أما عرض النفط ومشتقاته، فسيزداد، بحسب السيناريو الرئيسي لوكالة الطاقة، من حوالى ٨٧,١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢ إلى ٩٨,١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، أي بزيادة قدرها ١١ مليون برميل في اليوم، وستأتي هذه الزيادة من ثلاثة مصادر رئيسية، هي: النفط التقليدي المكون من الحقول التي تم اكتشافها، ولم يتم تطويرها، أو الحقول التي سيتم اكتشافها وتطويرها، والنفط غير التقليدي، والسوائل المرافقة لإنتاج الغاز، غير أن معدلات نمو هذه المصادر تتفاوت من مصدر إلى آخر، وكذلك من فترة إلى أخرى[٣٨]. فمن المتوقع أن يتراجع نصيب إنتاج النفط التقليدي من إجمالي إنتاج

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٥٠٧.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٠٨.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

النفط من حوالى ٦٩,٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٦٥,٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، لتنخفض مساهمته في إجمالي الإنتاج من ٨٠ بالمئة عام ٢٠١٢ إلى حوالى ٦٧ بالمئة عام ٢٠٣٥.

ومن هذا الإجمالي لإنتاج النفط التقليدي سيزداد نصيب النفط المنتج من المياه العميقة من ٧ بالمئة عام ٢٠١٢ إلى ١٤ بالمئة عام ٢٠٣٥، ليصل إلى ٩ ملايين برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، مع بقاء الإنتاج من الحقول البحرية ثابتاً تقريباً. وهناك كذلك إنتاج القطب الشمالي الذي يقدر مخزونه بحوالى ١٣٤ مليار برميل من النفط الخام وسوائل الغاز، إلا أن إنتاجه لن يتجاوز ٢٠٠ ألف برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، بسبب ارتفاع التكاليف والمخاطر البيئية العالية. وفي ظل عدم حصول تغير جذري في إنتاج النفط التقليدي خلال فترة الاستشراف، فإن الزيادة في إنتاج النفط ستكون من المصدرين الآخرين، أي سوائل الغاز والنفط غير التقليدي. فسوائل الغاز الطبيعي سيزداد إنتاجها من ٧,٨ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢ إلى ما يقارب ١٧,٧ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥، ليصل نصيبها إلى حوالى ٢٠ بالمئة من إجمالي إنتاج النفط، وهي تمثل مصدراً جاهزاً من منتجات النفط الخفيف[٣٩].

أما إنتاج النفط غير التقليدي، فسيرتفع من حوالى ٥ ملايين برميل في اليوم إلى ١٥ مليون برميل في اليوم خلال فترة الاستشراف، وسيكون الجزء الأكبر من هذه الزيادة في إنتاج النفط غير التقليدي من الرمال النفطية في كندا، والنفط الخفيف الضيق، والنفط الثقيل من الولايات المتحدة وفنزويلا. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط الخفيف الضيق العالمي إلى حوالى ٦ ملايين برميل في اليوم في أواخر العشرينيات من القرن الحالي، ثم يتراجع إلى ٥,٦ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٥.

ومن المتوقع كذلك أن تكون هناك زيادة كبيرة في الحصول على الوقود من الغاز، خاصة في قطر وأمريكا الشمالية، وكذلك الوقود من الفحم، خاصة من الصين، وإلى حد أقل من جنوب أفريقيا، وإندونيسيا، وأستراليا، والولايات المتحدة، وسيظل إنتاج نفط الكيروجين ذا مساهمة محدودة، بسبب تكاليفه البيئية والاقتصادية العالية[٤٠].

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٣.

أما التوزيع الجغرافي لإنتاج النفط، فإن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن يأتي الجزء الأكبر من الزيادة في الإنتاج خلال العشر سنوات الأولى من فترة الاستشراف من الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك، خاصة النفط الخفيف الضيق أو النفط الحجري من الولايات المتحدة الأمريكية، ونفط الرمال القيرية من كندا، إضافة إلى نفط البرازيل (pre-salt) الذي سيلبي حوالى ثلث الزيادة في الطلب على النفط، ولا سيَّما مع تحول البرازيل إلى دولة مصدرة في عام ٢٠١٥، ذلك في الوقت الذي ستشهد فيه بعض الدول، كروسيا، والاتحاد الأوروبي، والصين، تراجعاً في إنتاجها النفطي.

أما بعد عام ٢٠٢٠، فإن أغلب الزيادة في الطلب في العالم سيتم توفيرها من قبل دول الأوبك، خاصة تلك التي في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لبداية تراجع إنتاج النفط في الدول غير الأعضاء في الأوبك، وستكون مساهمة العراق هي الأكبر من هذه الزيادة أو حوالى الثلثين، حيث إنه من المتوقع أن يصل إنتاج العراق عام ٢٠٣٥ إلى حوالى ٧ ملايين برميل في اليوم، وإن كانت السعودية ستظل الأكبر من حيث الإنتاج المطلق. من هنا، فإن مساهمة الأوبك ستتراجع من ٤٣ بالمئة إلى ٤١ بالمئة قبل عام ٢٠٢٠، ثم سترتفع بعد ذلك لتصل إلى ٤٦ بالمئة عام ٢٠٣٥[٤١].

٣ ـ أسعار النفط

التوقعات السابقة حول الطلب والعرض خلال فترة الاستشراف الممتدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٣٥ ستكون لها انعكاسات على أسعار النفط، فحتى عام ٢٠٢٠ لن تكون هناك حاجة إلى أن تزيد منظمة الأوبك من إنتاجها بسبب زيادة إنتاج النفط غير التقليدي وسوائل الغاز من دول أخرى سبق ذكرها. وهذا يعني أن منظمة الأوبك ستجد نفسها أمام خيارين: إما توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج التي ستؤدي إلى فائض ينتج منه تراجع في أسعار النفط، وهذا قد ينتج منه تراجع في إنتاج النفط غير التقليدي كذلك، أو أنها تقوم بدور «المرجح الأخير» بتقييد إنتاجها بالفرق بين الطلب العالمي وإنتاج الدول الأخرى غير الأعضاء في المنظمة، وتحافظ بذلك على استقرار الأسعار. وبحسب السيناريو الأساسي لوكالة الطاقة الدولية، فإن سعر النفط سيصل إلى حوالى ١١٣ دولاراً للبرميل عام ٢٠٢٠، بأسعار عام ٢٠١٢.

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٧٣.

أما في المدى البعيد، أي بعد العشرينيات، فإن إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك، سيبدأ في التراجع، وستبدأ الأوبك في تغطية أكثر من ثلثي الزيادة في العرض ليصل نصيبها عام ٢٠٣٥ إلى ٤٦ بالمئة من إجمالي العرض. وهنا مرة أخرى، سيعتمد استقرار الأسعار، وعدم ارتفاعها بصورة حادة على قدرة منظمة الأوبك على زيادة إنتاجها لتغطية تناقص إنتاج الدول الأخرى، فإذا تحقق ذلك فإن الزيادة في الأسعار ستكون أقل حدة، حيث ستصل إلى حوالى ١٢٨ دولاراً للبرميل بأسعار عام ٢٠١٢ بحلول عام ٢٠٣٥[٤٢].

أما إذا كان إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة الأوبك من النفط غير التقليدي خاصة النفط الخفيف الضيق والرمال النفطية، بسبب معالجة العقبات التي تعترض تطورها، كقوانين البيئة في كندا، وتوفر رؤوس الأموال والتقنية في أمريكا اللاتينية وغيرها، أو إنتاج بعض دول الأوبك، كالعراق وإيران وفنزويلا، بسبب تحسن الأوضاع السياسية، أكبر من التوقعات الحالية لوكالة الطاقة الدولية، حتى ولو بحوالى ٦ ملايين برميل نفط في اليوم، فإن ذلك سينعكس سلباً على أسعار النفط التي قد تستقر عند ٨٠ دولاراً للبرميل خلال فترة الاستشراف لتصل إلى ١٠٧ دولارات عام ٢٠٣٥. هذا الانخفاض في الأسعار في حالة حدوثه سيكون مكلفاً بالنسبة إلى دول الأوبك التي ستتراجع إيراداتها النفطية في عام ٢٠٣٥ من حوالى ١,٦ تريليون دولار، بحسب السيناريو الأساسي، إلى حوالى ١,١ تربليون دولار عند انخفاض الأسعار[٤٣].

أما الاحتمال الأسوأ بالنسبة إلى وحدة منظمة الأوبك واستقرار الإيرادات النفطية وفرص التنمية، فهو أن تقبل السعودية أن تكرر تجربة إغراق السوق التي مارستها في منتصف الثمانينيات، والتي، كما أشرنا سابقاً، كانت تصب في دائرة الصراع الذي كان دائراً بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي قد تتكرر اليوم في إطار الصراع الحالي بين الغرب من جانب، وإيران وروسيا والصين من جانب آخر[٤٤].

باختصار، إن أسعار النفط قد تتجه في السنوات القادمة إلى الارتفاع أو إلى الانخفاض، تبعاً لما يحدث لمحددات العرض والطلب وحجم التغيرات فيهما، فالأسعار قد تبدأ في التراجع إذا استمرت تكاليف إنتاج النفط في الارتفاع، كما هو

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٥ و٤٨٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٠ ـ ٤٩٣.

(٤٤) Thomas L. Friedman, «A Pump War?,» *New York Times*, 14/10/2014.

حاصل في روسيا وغيرها، وتعمّقت الأحداث الجيوسياسية، خاصة في الشرق الأوسط، واستمر النمو الاقتصادي الحالي في الدول الآسيوية، وما يواكبه من زيادة في الطلب على النفط. ومن جانب آخر، قد تبدأ هذه الأسعار في التراجع إذا استمر إنتاج النفط غير التقليدي في النمو، كما حصل خلال السنوات الأخيرة، وتم كذلك استبدال النفط التقليدي بالغاز غير التقليدي الذي تم اكتشافه بكميات كبيرة في الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة، إضافة إلى استمرار تراجع الطلب على النفط في الدول الصناعية[٤٥].

رابعاً: الجغرافيا السياسية للنفط

إن اتجاهات النفط التي بحثناها في الفقرات السابقة مبنية على افتراضات معينة حول مستوى التقنية والسياسات الاقتصادية والأوضاع الجيوسياسية، وجميع هذه الافتراضات قابلة للتغيّر، ما يعني تغيّر اتجاهات سوق النفط. لذلك، فقد رأينا أن نختم هذا الفصل بتسليط الضوء على بعض التغيّرات التي قد تحصل في المستقبل، وتكون لها آثار تتفاوت في حجمها ومدتها في سوق النفط.

فالولايات المتحدة تقترب من الاكتفاء الذاتي في توفير الطاقة، نتيجة للثورة التكنولوجية التي جعلت إنتاج كميات كبيرة من النفط غير التقليدي ممكناً، حيث من المتوقع أن يصل الإنتاج الأمريكي من النفط الخام إلى حوالى ٨,٥ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٤، بعد أن كان حوالى ٥ ملايين برميل في اليوم عام ٢٠٠٥، وإن كانت التوقعات هي أن هذا الإنتاج سيتراجع بعد العشرينيات من هذا القرن[٤٦]. ونتيجة لهذه الطفرة في إنتاج النفط غير التقليدي، تراجع الطلب الأمريكي على نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي تأتي غالبيته من السعودية والعراق والكويت، من حوالى ٣,٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٣ مليون برميل في آب/ أغسطس عام ٢٠١٣.

وهنا قد يرى البعض أن هذه الثروة المفاجئة التي تم اكتشافها جديرة بأن تؤمن حاجات الولايات من الطاقة، وهي أكثر استقراراً من نفط منطقة الشرق الأوسط التي تعاني القلاقل والحروب، وبالتالي فهذه فرصة تاريخية للولايات المتحدة أن تراجع سياساتها، خاصة العسكرية منها تجاه المنطقة، وأن تقلل من نفقاتها العسكرية وتوجهها

---

(٤٥) Thane Gustafson, *Wheel of Fortune: Battle for Oil and Power in Russia* (Cumberland, RI, USA: Harvard University Press, 2012), pp. 484-486.

(٤٦) US. EIA, Short Term Energy Outlook (STEO) (October 2013).

إلى مجالات أخرى أكثر فائدة للمجتمع الأمريكي. فبحسب دراسة أعدتها مؤسسة راند عام ٢٠٠٩، فإن تكاليف تأمين حركة النفط في العالم التي تتحملها الولايات المتحدة وحدها تقدر بما بين ٦٧,٥ مليار دولار و٨٣ مليار دولار سنويا[٤٧]. ولكن هذا رأي قد يختلف معه الكثير لأسباب مختلفة. فهناك من يعتقد أن إنتاج النفط غير التقليدي سيظل يتأثر بكلفته البيئية أو الاقتصادية مقارنة بالنفط التقليدي.

فعلى سبيل المثال، أدى انخفاض أسعار النفط التقليدي خلال النصف الأخير من عام ٢٠١٤ بحوالى ٤٠ بالمئة، إلى هبوط في معدلات الاستثمار والإنتاج في النفط غير التقليدي، كما تشير مجلة **الإيكونوميست**[٤٨]. وهناك من يعتقد أن الولايات المتحدة ليست حريصة على توفير حاجاتها المحلية من النفط فقط، وإنما هي تسعى كذلك إلى استخدامه كأداة في صراعها الجيوسياسي مع الآخرين من أجل السيطرة والنفوذ في عالم اليوم، فهي حريصة على أوروبا الغربية واليابان وكوريا وتايوان لاعتبارات تجارية وأيديولوجية، وهي حريصة على حلفائها في الشرق الأوسط لاعتبارات تتعلق بسياساتها النفطية التي تؤثر في حلفائها، وكذلك لأن دول الشرق الأوسط هي مصدر تدوير الفوائض النفطية إلى أسواقها، وهي كذلك سوق لشراء منتجاتها المدنية والعسكرية، وهي حريصة على حماية إسرائيل ومحاربة ما تسميه الإرهاب، وحريصة على احتواء إيران، سواء في حالة الحل الدبلوماسي للمفاعل النووي أو ضربه أو حتى لو أصبحت إيران دولة نووية. وهي كذلك حريصة على تأمين حركة مرور النفط في العالم بحماية نقاط عبوره، كقناة السويس، وباب المندب، ومضيق هرمز الذي تمر عن طريقه يومياً حوالى ٢٠ بالمئة من تجارة النفط في العالم أو ما يعادل في المتوسط ما بين ١٥,٧ مليون برميل في اليوم و١٧,٥ مليون برميل في اليوم خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١[٤٩].

من جانب آخر، ارتفع الطلب الصيني على نفط منطقة الشرق الأوسط من حوالى ١,٧ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٧ إلى حوالى ٣,١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٢، أي حوالى الضعف. وهكذا تراجع نصيب السوق الأمريكي من الصادرات النفطية لدول الشرق الأوسط من حوالى ١٣ بالمئة عام ٢٠٠٧ إلى ١١ بالمئة عام

---

(٤٧) «Imported Oil and U.S National Security,» RAND Corporation (2009), pp. 71-74.

(٤٨) «Shale Oil in a Bind,» *The Economist* (6-12 December 2014), pp. 81-82.

(٤٩) «Suez Canal, Sumed Pipeline are Key Parts of Egypt's Role in International Energy Markets,» EIA (22 August 2013), pp. 34-35.

٢٠١٢، ذلك في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الصين من هذه الصادرات من ٧ بالمئة إلى ١٤ بالمئة خلال الفترة نفسها[٥٠].

ومع تزايد الشهية الصينية للنفط، تنوّعت جسورها مع الدول المنتجة للنفط من استثمارات في القطاع النفطي، إلى مساعدات تنموية، وإلى مبيعات سلاح في عدد من الدول الأفريقية، وبعض دول الشرق الأوسط، وكذلك أمريكا اللاتينية، فعلى سبيل المثال ارتفعت استثمارات الصين الأجنبية المباشرة من حوالى ١,١ مليار دولار عام ١٩٩٠ بأسعار عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ٧١,٦ مليار دولار عام ٢٠١٢[٥١].

هذا التمدد الصيني يجعل البعض يعتقد أن هذه مقدمات لوجود صيني فعلي في هذه الدول النفطية ومنافسة الدول الغربية، فهل يمكن أن يؤدي هذا التوسع الصيني إلى توترات بينها وبين الغرب، خاصة الولايات المتحدة؟ أم أن هذه الأخيرة أصبح اقتصادها متشابكاً مع الاقتصاد الصيني، مما سيدفعها إلى التأقلم مع دور صيني أكبر في السنوات القادمة؟

هذا تساؤل قديم جديد، والبعض يعتقد أن التوسع الاقتصادي الصيني سيتبعه توسع سياسي وعسكري[٥٢]. وهل يدفع قلق دول مجلس التعاون من إمكان تقارب أمريكي - إيراني حكوماتها، خاصة في حالة حل قضية المفاعل النووي، إلى التوجه إلى الصين وغيرها من الدول الآسيوية من أجل إيجاد تعاون أمني - نفطي من أجل ردع إيران، كما تشير بعض التقارير، وإن كان هذا التعاون لن يحمي حكومات هذه الدول من عوامل عدم الاستقرار الداخلي، ولا يمكن أن يكون بديلاً مجدياً للمظلة الأمريكية الحالية؟[٥٣].

أما روسيا، فستظل لاعباً رئيسياً في ميدان الطاقة، لأن مخزونها من الغاز الطبيعي يضعها في المرتبة الأولى في العالم، ومخزونها من النفط يضعها في المرتبة التاسعة.

---

(٥٠) «Securing America's Future Energy,» Oil Security 2025: U.S. National Security Policy in an Era of Domestic Oil Abundance (15 January 2014), <http:/www.secureenergy.org/sites/default/files/Oil_Security_2025_0.pdf>.

(٥١) Cullen S. Hendrix and Marcus Noland, *Confronting the Curse: The Economics and Geopolitics of Natrural Resource Governance* (Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2014), pp. 69-90.

(٥٢) Robert D. Kaplan, *The Revenge of Geography* (New York: Randam House Trade Paperbacks, 2012), pp. 98-99.

(٥٣) Colin Kahl [et al.], «U.S Commitments to the Gulf Arab States: Are They Adequate?,» *Middle East Policy*, vol. 21, no. 2 (Summer 2014), pp. 1-33.

كما أن وكالة الطاقة الدولية تقدر بأن لديها ما يقارب ٧٥ مليار برميل من النفط غير التقليدي، وهي قابلة للاستخراج، وإنْ كانت تكلفة استخراجها ما زالت مرتفعة مقارنة بتكلفة النفط التقليدي(٥٤).

غير أن القطاع النفطي الروسي يواجه على الأقل تحدّييْن كلاهما له انعكاسات على علاقة روسيا بالآخرين: التحدي **الأول** هو تراجع الإنتاج في منطقة غرب سيبيريا التي تركّز فيها البحث حتى الآن، والحاجة إلى تقنية أكثر تطوراً للبحث عن النفط في مناطق أخرى أكثر صعوبة وبرودة كذلك، وهذه التقنية تعني ضرورة التواصل مع شركات النفط الغربية وحكوماتها.

أما التحدي **الثاني**، فهو أن روسيا ظلت تعتمد حتى الآن على الدول الأوروبية في تسويق حوالى ٨٤ بالمئة من نفطها، ولكن التراجع المتوقع في الطلب الأوروبي على النفط، إضافة إلى اتجاه هذه الدول إلى تنويع مصادر وارداتها، بسبب التوترات السياسية مع روسيا التي كانت آخرها حول أوكرانيا، جعل روسيا تبدأ في البحث عن أسواق لنفطها وغازها(٥٥). ويعتبر السوق الصيني من أهم هذه الأسواق، ففي صيف عام ٢٠١٣ وقّعت شركة النفط الروسية، روزنيفت، صفقة نفط مع الصين قيمتها ٢٧٠ مليار دولار لفترة ٢٥ سنة قادمة(٥٦). ولا شك في أن هذا التقارب الصيني - الروسي سيعيد إلى ذاكرة المعسكر الغربي معطيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من حرب باردة، لأنه سينعكس على موازين القوى مع حلفاء الولايات المتحدة في آسيا الصاعدة.

أما منطقة الشرق الأوسط، ففيها أكثر من قضية يمكن أن تنعكس على السوق النفطي في السنوات القادمة، فـ **أولاً** هناك الربيع العربي ومآلاته، خاصة في ما يتعلق بالأوضاع في العراق وليبيا والسعودية. فما يمكن أن يؤدي إلى تراجع إنتاج العراق، والبطء في إعادة بناء الطاقة الإنتاجية، هو استمرار القلاقل الحالية، وتعمّق الخلافات بين الحكومة المركزية والأكراد في الشمال حول القطاع النفطي، كما أن استمرار النزعة الإقليمية في الشمال سيشجع إقليم البصرة الذي يحتوي على حوالى ٨٠ بالمئة من إنتاج العراق على المطالبة بمزيد من الاستقلالية. وهذه التطورات قد تقود إلى حرب طائفية تنتهي بتجزئة العراق، خاصة في ظل استمرار الحكومة المركزية في تهميش دور العرب

(٥٤) «Resources to Reserves,» IEA (2013), pp. 228-229.
(٥٥) Thane Gustafson, «Putin's Petroleum Problem,» *Foreign Affairs* (December 2012).
(٥٦) «Rosneft to Doule Oil Flows to China in $270 Billion Deal,» Reuters (12 June 2013).

السنّة. وتشير بعض المصادر إلى أنه يوجد في منطقة الأنبار التي يقطنونها مخزون من الغاز الطبيعي في العراق، كما أن المنطقة واعدة نفطياً كذلك[٥٧].

أما توسع دائرة الصراع في ليبيا، فسينتج منه تراجع إنتاج النفط الليبي ذي الجودة العالية، وزيادة الضغط على تصدير النفط من مضيق هرمز.

أما السعودية وبقية دول الخليج، فإن رغبتها في استيعاب الربيع العربي ستجعلها تستمر في التوسع في الإنفاق على الهبات والعطايا والأمن والسلاح. وهذا يعني أنها ستكون في حاجة إلى زيادة في حجم إيراداتها النفطية التي يمكن أن تتحقق، إما بمزيد من الإنتاج أو برفع أسعار النفط أو بالاثنين معاً، أو بتسييل أصول الصناديق السيادية وخسارة العوائد عليها، ذلك لتجنب ظهور عجوز في الموازنات العامة، وكذلك تجنّب القلاقل الاجتماعية[٥٨]. ولكن زيادة الإنتاج وإغراق السوق قد يكونان الوسيلة المفضلة لدى الحكومات الخليجية والحلفاء الغربيين، طالما أن سعر النفط لن ينخفض إلى ما دون السعر الذي يحفظ نمو إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة.

وهذا السعر تتفاوت تقديراته في الوقت الحاضر ما بين ٦٥ و٧٠ دولاراً[٥٩]. ولكن هذه السياسة تمثل استنزافاً لموارد الدول المنتجة، وتعمّق الخلافات بين أعضاء منظمة الأوبك. وقد بيّنا سابقاً أن هذا السلاح استخدمته السعودية ضد الاتحاد السوفياتي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، حتى إن هذه القدرة السعودية في التحكم في أسواق النفط، صعوداً وهبوطاً، لم تكن الولايات المتحدة ضامنة لها، ولذلك كانت تعوّل على أن يتمكّن العراق بعد الاحتلال من كسر هذا الاحتكار السعودي لسوق النفط بزيادة قدرته الإنتاجية إلى مستوى مرتفع لم يتحقق حتى الآن[٦٠].

أما إذا أدى الربيع إلى تحولات جذرية في واقع أو سياسات دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لمزيج من الصراع على السلطة والانتفاضات الشعبية، فإن ذلك التحول

---

(٥٧) «Iraq, Kurds, Turks, and Oil: A Tortous Triangle,» *The Economist* (22 December 2012).

(٥٨) «Regional Economic Outlook Update,» International Monetary Fund (May 2013), and «Middle East and Central Asia Department, Regional Economic Outlook,» International Monetary Fund (November 2013), p. 106.

(٥٩) «Shale Oil in a Bind,» pp. 81-82.

(٦٠) Kenneth Pollack [et al.], «U.S Foreign Policy and the Future of the Middle East,» *Middle East Policy*, vol. 21, no. 3 (Fall 2014), pp. 1-30.

قد تكون له انعكاسات بعيدة المدى على القطاع النفطي، خاصة إذا كانت هذه السياسات تتصف برؤية مجتمعية وعربية تستعيد قرارات هذه الدول من القوى الأجنبية، وتضعها في أيدي حكومات تعبّر عن آلام وآمال شعوب المنطقة، وإن كان هذا أمراً مستبعداً في المدى القصير[٦١].

أما التحدي الآخر الذي ستواجهه دول الشرق الأوسط النفطية في السنوات القادمة، وسيكون له تأثير في سوق النفط، فهو ازدياد الطلب المحلي على النفط، وهذا سيكون على حساب الصادرات. فعلى الرغم من أن الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ارتفع بحوالى ٦ ملايين برميل في اليوم منذ عام ٢٠٠٢، إلا أن الصادرات لم تتغير، لأن الزيادة في الإنتاج تم استهلاكها محلياً، فبعد أن كان نصيب الصادرات النفطية من الإنتاج أكثر من ٨٠ بالمئة عام ٢٠٠١، انخفضت هذه النسبة إلى حوالى ٦٩ بالمئة عام ٢٠١٢، وهذا تطور سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً[٦٢].

هناك كذلك المفاعل النووي الإيراني الذي إذا تم التوصل إلى حل ما حوله، فإن هذا يعني زيادة الإنتاج الإيراني، وإن كانت هذه الزيادة ستتطلب إعادة بناء الطاقة الإنتاجية، وبالتالي لن يكون لها أثر كبير في عرض النفط وأسعاره في المدى القصير، ولكن الغرب إذا تحسنت علاقته بإيران، فقد يستخدمها كمنافس للسعودية في سوق النفط مقابل رفع الحصار عنها، وإعطائها دوراً مهماً في إدارة شؤون المنطقة، كما كان يفعل شاه إيران يوماً ما[٦٣]. غير أن الأسوأ قد يحصل إذا تم ضرب المفاعل من قبل الغرب بمساعدة إسرائيل وبعض دول الخليج. ففي هذه الحالة تصبح جميع الاحتمالات مفتوحة.

فإيران لديها رزمة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها في الردّ على ضرب مفاعلها النووي، منها الهجمات الإلكترونية التي يمكن أن تعطل بها عمليات الأمن والطاقة أو الإنتاج النفطي في الدول المجاورة. فبحسب المصادر الأمريكية، كانت إيران مسؤولة عن الهجوم الإلكتروني على شركة أرامكو عام ٢٠١٢، الذي أدى إلى ضياع ثلاثة أرباع المعلومات المحفوظة على أجهزة الكمبيوتر[٦٤].

---

(٦١) David B. Ottaway, «The Struggle for Power in Saudi Arabia,» *Foreign Policy* (19 June 2013).
(٦٢) «Securing America's Future Energy,» p. 34.
(٦٣) Pollack [et al.], «U.S Foreign Policy and the Future of the Middle East,» pp. 1-30.
(٦٤) «In Cyberattack on Saudi Firms, U.S Sees Iran Firing Back,» *New York Times*, 23/10/2012.

ويمكن لإيران أن تستخدم حزب الله لضرب إسرائيل، وتستفيد من الأقليات الشيعية، خاصة في المنطقة الشرقية من السعودية، لإثارة القلاقل، وكذلك من الحوثيين في اليمن.

وإذا تطورت الأزمة، يمكن أن تقوم إيران بنشر الألغام في مضيق هرمز، وبضرب المرافق النفطية ومحطات تحلية المياه في دول المجلس، كتلك التي في أبقيق في السعودية. وهذه الضربات قد تؤدي إلى قيام دول الخليج بمساعدة الدول الغربية بضرب المرافق النفطية الإيرانية في جزيرة خرج، حيث تصدّر إيران حوالى ٩٨ بالمئة من نفطها، وتبني مخازن نفطية تصل طاقتها إلى ٢٨ مليون برميل.

هذه التطورات مجتمعة أو بعضها ستكون لها انعكاسات، ولا شك، على أوضاع السوق النفطية، وستؤدي إلى تراجع في المعروض من النفط، وارتفاع في الأسعار، وستعتمد الآثار على مدة وكثافة المواجهات بين الأطراف المختلفة[٦٥].

---

(٦٥) «Securing America's Future Energy,» pp. 67-69.

خاتمة

لقد حاولنا في طيّات هذا الكتاب أن نقدِّم إلى القارئ تحليلاً شاملاً للاقتصاد السياسي للنفط منذ اكتشافه وحتى يومنا برؤية عربية. هذا مع تأكيدنا أن فصول قصة النفط لم تنتهِ بعد، لأن هذا المورد سيظل في قلب الأحداث العالمية لسنوات مقبلة قد تصل إلى خمسين عاماً أو أكثر. وبالتالي فلا يمكن اعتبار هذه الخاتمة ملخصاً للموضوعات المتنوعة والمتشعبة التي عالجناها في طيات الكتاب. وجل ما نهدف إليه هنا هو الإشارة إلى أهم الدروس والعِبر التي أفرزتها رحلتنا الطويلة مع النفط، والتي يمكن أن تشكل مرتكزات لتصحيح السياسات النفطية في الدول المنتجة خلال السنوات المقبلة.

الدرس الأول هو من تجربة جون روكفلر والإمبراطورية النفطية التي أسسها والتي تشير إلى أن سلعة النفط ليست سلعة عادية يمكن أن تُترَك لقوى العرض والطلب وحدها، وإنما هناك ضرورة لتنظيمها، حتى يتحقق استقرار كل من الإنتاج والأسعار، وكذلك الإيرادات النفطية، وهذا فيه خدمة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولا ينبغي أن تنخدع الدول المنتجة بما يصدر من تصريحات سياسية وإعلامية في الغرب، إما جهلاً أو تجاهلاً، من أجل ترك نظام السوق وحده يحدد أسعار النفط والكميات المنتجة منه.

الدرس الثاني الذي خرجنا به من تحليلنا السابق هو أنه على الرغم من بعض التفاوت إلا أن العلاقة التي سادت بين شركات النفط العالمية والدول المنتجة حتى بداية سبعينيات القرن الماضي كانت تتصف بموازين قوى تميل لمصلحة الشركات، لما لديها

من تقنية ومهارات وخبرات طويلة في الصناعة، إضافة إلى الدعم الذي ظلت تحصل عليه من حكوماتها، والذي تفاوت ما بين الضغوط الدبلوماسية والتدخل العسكري، الأمر الذي جعل نصيب الدول المنتجة من الريع النفطي ضئيلاً مقارنة بما كانت تحققه شركات النفط وحكوماتها، وهذا أمر وثّقناه في طيّات الكتاب من واقع تجارب الدول المنتجة في أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط ودول القوقاز. واليوم نشاهد محاولات دؤوبة من قبل شركات النفط وحلفائها في المنطقة للعودة إلى تلك الفترة، بإعطاء شركات النفط الأجنبية دوراً متزايداً في الصناعة النفطية على حساب شركات النفط الوطنية. وهذا يعني حرمان الدول المنتجة من الحصول على الجزء الأكبر من الريع النفطي من خلال السيطرة على هذه الصناعة من البئر وحتى محطة البنزين.

الدرس الثالث: هو أن الحكومات الغربية قد ضربت عرض الحائط بكثير من مبادئها وقوانيها من أجل الحصول على النفط بأسعار منخفضة؛ فهي قد حرصت على حماية الأنظمة المستبدة في المنطقة لأنه يسهل فرض الشروط المجحفة عليها، سواءٌ تعلق ذلك بالسياسيات النفطية، أو بإنفاق الفوائض على السلاح، أو بإعادة تدوير الأموال النفطية إلى الاقتصادات الغربية. وقد تساهلت في تطبيق بعض قوانينها المتعلقة بالممارسات الاحتكارية لشركاتها، طالما أنها كانت تتم في الدول المنتجة. كما أن الحكومات الغربية لم تتردد في استخدام القوة لإسقاط الأنظمة التحررية التي تسعى إلى السيطرة على ثرواتها النفطية، بل إنها لم تتردد في إسناد الأنظمة الموالية لها بكل الوسائل اللوجستية من أجل حمايتها. وهذا بدوره، يعني أن الحكومات التي تعبِّر عن إرادة شعوبها هي الحكومات المؤهلة للسيطرة على الثروة النفطية وتوجيهها لخدمة الازدهار والاستقرار معاً[1].

الدرس الرابع: أن وقوف العرب مع الدول الغربية خلال الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية على أمل الحصول على دولة عربية مستقلة كان قراراً غير موفق، لأن الغرب المنتصر لم يكتفِ بعدم الوفاء بوعده للعرب، وإنما قام بتجزئتهم بحسب اتفاقية سايكس - بيكو للسيطرة على ثرواتهم النفطية، ثم زرع بينهم كياناً استيطانياً، أعني الكيان الصهيوني عملاً بوعد بلفور، ليستنزف طاقاتهم ويعيق نهضتهم المنشودة، وبالتالي فإن على الدول العربية أن تدرك بأن سياسات الغرب تحكمها المصالح وموازين القوى معه.

---

(١) Ken Siverstein, *The Secret World of Oil* (New York: Verso Books, 2014), pp. 55-99.

أما **الدرس الخامس** الذي توصلنا إليه فهو أن شركات النفط لم تزل إلى يومنا هذا تحتكر التقنية النفطية؛ خاصة المتعلقة منها بالتنقيب عن النفط في البحار العميقة والمناطق الباردة وغيرها، ما يعني أن سيطرة الدول المنتجة على ثرواتها النفطية ناقصة ولن تكتمل إلا بإعداد المهارات الوطنية التي تمكِّنها من إدارة هذه الصناعة من البئر إلى محطة توزيع النفط على المستهلكين. وقد يكون هذا الواقع هو الذي دفع كثيراً من الدول المنتجة بعد تأميمها للنفط إلى توقيع عقود خدمات أو مشاركة مع شركات النفط الغربية للحصول على قدراتها الفنية والتسويقية وغيرها، بل لقد اتضح لنا كيف أن دولاً كالعراق والجزائر كانت قد حققت سيطرة تامة على هذه الصناعة اضطرت في السنوات الأخيرة إلى دعوة الشركات الأجنبية في تطوير نفطها إما بسبب الدمار الناتج من الحرب كما في حالة العراق، أو بسبب سيطرة الجيش على المجتمع وما نتج من ذلك من فساد وتراجع في أداء القطاع النفطي كما حصل في الجزائر.

أما **الدرس السادس** فهو أن للتطور التقني دوراً رئيسياً في تعميق الاعتماد على النفط وتحويله إلى سلعة استراتيجية، ليس فقط من خلال تطوير وسائل الاكتشاف والتنقيب والإنتاج والنقل التي تساهم في توفير كميات متزايدة من النفط ومنتجاته، وإنما كذلك باختراع المركبات والطائرات والسفن وأجهزة التدفئة والتبريد وغيرها من الوسائل التي تستخدم النفط كمصدر للطاقة، ما جعل استخدامات النفط تتنوع وتتزايد. وهكذا أصبح النفط سلعة استراتيجية لا يستغني عنها الإنسان في حياته اليومية، أكان ذلك في السلم أم في الحرب.

أما **الدرس السابع** فهو أن تحول النفط إلى سلعة استراتيجية جعله في قلب الأحداث الجيوسياسية في العالم، ما جعل مناطق النفط ساحة للقلاقل والانتفاضات والانقلابات والحروب الطاحنة، التي كان بعضها من تدبير الدول الصناعية، وبعضها الآخر من صنع الدول النفطية نفسها، بسبب تصاعد وتيرة التسلح نتيجة لتراكم الفوائض النفطية، إضافة إلى الخلافات السياسية والحدودية.

الدرس الثامن، هو أن النفط تحول في كثير من الأحيان إلى نقمة وعقبة أمام التنمية، لأن غياب بيئة الشفافية والمساءلة يحول المجتمع إلى فئات تتصارع على الحصول على أكبر جزء من «الريع النفطي»، وأقل اهتماماً بتوليد دخل جديد، وهكذا يصبح المجتمع مرتعاً للفساد وشراء الولاءات والكسب السريع. بل إن القيادات السياسية ترى خطراً في بناء المؤسسات الفاعلة، التي ستضع حداً لسلوكها الريعي. والذي يعضد هذا الدرس

هو فشل هذه الدول حتى الآن في تحقيق تطوّرات في نظمها السياسية تعبِّر عن إرادة شعوبها، وهياكل اقتصادية أقل اعتماداً على النفط، ومؤسسات تربوية تُخرِّج مهارات قادرة على تأسيس مشروعات منتجة. ولا شك في أن هذه الدول ستتفاقم مشاكلها التنموية في المقبل من السنوات، مع تزايد الأعداد السكانية، وتراجع الإيرادات النفطية، وتزايد دور النفط غير التقليدي وغيره من مصادر الطاقة البديلة للنفط.

الدرس التاسع: أن بدائل النفط التقليدي التي يتركز جزء كبير منها في العالم الغربي موجودة وأهميتها في تزايد. وإذا صحت البيانات المتعلقة بالنفط والغاز غير التقليديين، فإن الثقل النفطي مرشح للتحول في السنوات العشرين القادمة نحو القارة الأمريكية خاصة، حيث يوجد الجزء الأكبر من هذين المصدرين. وسيعتمد حجم هذا التحول وفترته واستمراره على حجم المخزون القابل للاستخراج اقتصادياً وتقنياً، وهذا هو الذي يفسر تراجع نصيب نفط الشرق الأوسط في إجمالي الطلب العالمي حتى الثلاثينيات بحسب بعض التنبؤات كما بيَّنا في سياق حديثنا عن البدائل. ولا شك في أن هذا التحول - في حالة حصوله - قد يؤدي إلى تراجع أسعار النفط التقليدي، بل إن الأخطر من ذلك هو أن يمثل كل من النفط والغاز غير التقليديين جسر عبور للدول الصناعية إلى بدائل النفط الأخرى التي تزداد أهميتها يوماً بعد يوم، وقد عبَّرت جريدة **النيويورك تايمز** عن هذا التحول في تقرير لها في بداية عام ٢٠١٣ بالقول، إنه بسبب ارتفاع أسعار النفط، والتقدم التقني، فإن شركات النفط أصبحت: «تستخرج ملايين من براميل النفط الإضافية أسبوعياً من أعماق بحر المكسيك ومن براري ولاية داكوتا»، ما يعني أن الولايات المتحدة متجهة إلى الاكتفاء الذاتي في كل من النفط والغاز، بل إنها قد تبدأ بتصدير النفط والغاز في بداية الثلاثينيات، وهذا ولا شك تحول سينعكس - كما تشير الجريدة المذكورة - على «السياسة الخارجية الأمريكية وعلى اقتصادها وعلى أمور أخرى»[٢].

الدرس العاشر هو أنه حتى على افتراض تحقيق الولايات المتحدة اكتفاءً ذاتياً في الطاقة، وهذا أمر لا يزال غير مؤكد، فإن ذلك لن يقلل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، لأن الطلب على النفط في تزايد خاصة في آسيا، التي أصبحت تستقبل أكثر من نصف صادرات الدول الخليجية من النفط الخام. والولايات المتحدة ستظل حريصة على إبقاء نفوذها في المنطقة، حتى تستخدم هذا النفوذ في صراعها

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢.

الجيوسياسي مع الـدول الآسيـوية الصـاعـدة كـالصين والـهند، وحتى مع أصدقائها الأوروبيين واليابانيين، أو كما قال أحد المخططين العسكريين في الولايات المتحدة عن أهمية النفط الاستراتيجية: «ليس لأننا نحتاجه ولكن لأن كل البقية يحتاجونه»(٣).

الدرس الحادي عشر هو أنه بغضِّ النظر عن المتبقي من المخزون النفطي، سواء التقليدي أو غير التقليدي، فإن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر في، وترشيد الأنماط الاستهلاكية لعالم اليوم، وزيادة كفاءة استخدام الموارد المتوافرة، وإلا فإن أزمة الطاقة ستتفاقم بسرعة وتكون لها انعكاسات كبيرة على استقرار هـذا الكوكب وازدهـاره. ويكفي هنا أن نذكِّر القارئ، بأنه منذ قيام الصناعة النفطية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استهلك العالم حوالى ٢ تريليون برميل من النفط، ولكن الأخطر من حجم هذا الاستهلاك، هو الوتيرة التي تم بها، حيث إن التريليون الأول تم استهلاكه خلال ١٣٠ سنة، بينما التريليون الثاني تم استهلاكه في فترة لا تزيد على عشرين عاماً، وهي وتيرة استهلاكية لا يمكن استمرارها(٤).

---

(٣) Rachel Bronson, «The United States in the Middle East: Bound by Growing Energy Demand,» *Middle East Policy*, vol. 21, no. 2 (Summer 2014), pp. 34-39.

(٤) Timothy Mitchell, *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil* (London: Verso Books, 2013), p. 260.

هذه الصفحة تُرِكَت عمْداً بيضاء

المراجع

١ ـ العربية

كتب

حمادي، سعدون. **مذكرات وآراء في شؤون النفط**. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

الخطيب، أحمد. **الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي**. إشراف غانم النجار. بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧.

ديفيس، كينيث س. **ما بعد النفط: منظوراً إليه من ذروة هابرت**. ترجمة صباح صديق الدملوجي؛ مراجعة محمد الشيخلي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. (تقنيات وعلوم تطبيقية)

سعيد، علي كريم. **عراق ٨ شباط ١٩٦٣: من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب**. بيروت: دار الكنوز العربية، ١٩٩٩.

عبد الله الطريقي: الأعمال الكاملة. تحرير وليد خدوري. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (وقفية عبد الله الطريقي)

عتيقة، علي أحمد. **النفط والمصالح العربية، ١٩٧٢ ـ ١٩٨٧**. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، ١٩٨٧.

اليوسف، يوسف خليفة. **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

ـــــــــــ. **تعددية القطبية الاقتصادية: التحولات والاحتمالات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢. (أوراق عربية؛ ١٦. شؤون اقتصادية؛ ٣)

ـــــــــــ. **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

دوريات

الأنوار (بيروت): ٢٢/ ١٢/ ١٩٧٦.

حسيب، خير الدين. «نحو سياسة نفطية وطنية في العراق.» **دراسات عربية**: السنة ٤، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٨٦.

الحوادث: ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧.

خدوري، وليد. «النفط في أسبوع: علي عتيقة رائد الشراكة النفطية العربية.» **الحياة**: ٨/ ٦/ ٢٠١٤.

الطريقي، عبد الله. «تأميم صناعة البترول العربية: ضرورة قومية.» **درسات عربية**: السنة ١، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٦٥.

ـــــــــــ. «تأميم صناعة النفط العربية خطوة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولخلق جو من الثقة والصادقة المتبادلة بين منتجي النفط ومستهلكيه.» **نفط العرب**: السنة ٨، العدد ٣، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢.

مجلة البترول والغاز العربي: العدد ٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥.

المصور: ٤ آب/ أغسطس ١٩٧٢.

ندوات ومؤتمرات

«الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي»، الندوة رقم ٥٦ التي أقامها مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان ـ الأردن عام ٢٠٠٩.

الوطن العربي بين قرنين: دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر. تحرير عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Abramson, Rudy. *Spanning the Century: The Life of W. Averell Harriman, 1891-1986*. New York: William Morrow, 1992.

Adelman, Morris A. *The Genie Out of the Bottle: World Oil since 1970*. Cambridge, MA: MIT Press, 1995.

Almana, Mohammed. *Arabia Unified: A Portrait of Ibn Saud*. London: Hutchinson Benham, 1980.

Alnasrawi, Abbas. *Iraq's Burdens: Oil Sanctions and Underdevelopment*. Westport, Conn; London: Greenwood Press, 2002.

Ambrose, Stephen. *Eisenhower: The President*. New York: Simon and Schuster, 1984.

Arezki, Rabah, Thorvaldur Gylfason and Amadou Sy (eds.). *Beyond the Curse: Policies to Harness the Power of Natural Resources*. Washington, DC: International Monetary Fund, 2011.

Askari, Hossein. *Collaborative Colonialism; The Political Economy of Oil in the Persian Gulf*. New York: Palgrave Macmillan, 2013.

Assiri, Abdul-Reda. *Kuwait's Foreign Policy: City-States in World Politics*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

Al-Baharna, Hussein. *The Arabian Gulf States*. 2nd ed. Beirut: Libraire du Liban, 1975.

Baker, James and Thomas M. DeFrank. *The Politics of Diplomacy*. New York: G. P. Putnam's Sons, 1995.

Bardou, Jean-Pierre [et al.]. *The Automobile Revolution: The Impact of an Industry*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1982.

Barnhart, A. *Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919-1941*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

Batra, Ravi. *The New Golden Age: The Coming Revolution against Political Corruption and Economic Chaos*. New York: Palgrave, 2007.

Baumol, William J. and Alan S. Blinder. *Economics: Principles and Policies*. 11th ed. Mason, OH: Sout-Western Cengage, 2010.

Betancourt, Romulo. *Venezuela: Oil and Politics*. Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1979.

________. *Venezuela's Oil*. Boston, MA: Allen and Unwin, 1978.

Bill, James A. and William Roger Louis (eds.). *Mussadiq, Iranian Nationalism and Oil*. Austin: University of Texas Press, 1988.

Blair, John M. *The Control of Oil*. New York: Vintage Books, 1978.

Blandford, Linda. *Oil Sheikhs*. London: W. H. Allen and Co., 1977.

Brady, Kathleen. *Ida Tarbell: Portrait of a Muckraker*. New York: Seaview/ Putnam, 1984.

Brenner, Anita. *The Wind that Swept Mexico: The History of the Mexican Revolution, 1910-1942*. Austin: University of Texcas Press, 1971.

Bridge, Gavin and Philippe Le Billion. *Oil*. Cambridge, MA: Polity Press, 2012.

Bronson, Rachel. *Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Brown, Anthony Cave. *Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings*. Boston, MA: Houghton Mifflin,1999.

Bruster, Kingman (Jr.). *Antitrust and American Business Abroad*. New York: Mc-Graw-Hill, 1958.

Bullock, Alan. *Ernest Beven: Foreign Secretary, 1945-1951*. London: Heinemann, 1984.

Burggraaf, Winfield J. *The Venezuelan Armed Forces in Politics, 1935-1959*. Colombia: University of Missouri Press, 1972.

Cacchione, Nicholas. *Is Gasoline Still a Great Bargain?*. London: John S. Herold, 2005.

Campbell, Kurt and Jonathon Price. *The Politics of Global Energy*. Washington, DC: Aspen Institute, 2008.

Caprio, Gerald, James Hansen and Robert E. Litan (eds.). *Financial Crisis: Lessons from the Past, Preparation for the Future*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005.

Carson, Gerald. *The Old Country Store*. New York: Oxford University Press, 1954.

Carter, Jimmy. *White House Diary*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2010.

Chalabi, Fadhil J. *Oil Policies.. Oil Myths*. London: I. B.Tauris, 2010.

Chatsco, Paul. *Developing Alberta's Oil Sands: From Karl Clark to Kyoto*. Calgary: University of Calgary Press, 2004.

Chernow, Ron. *Titan: The Life of John D. Rockefeller, Sr.* New York: Random House, 1998.

Chevalier, Jean-Marie and Patrice Geoffron (eds.). *The New Energy Crisis: Climate, Economics and Geopolitics*. London: Palgrave Macmillan, 2013.

Chisholm, Archibald H. *The First Kuwait Oil Concession Agreement: A Record of the Negotiations, 1911-1934*. London: Frank Cass, 1975.

Chossudovski, Michael. *War and Globalization: The Truth Behind September 11*. New York: Global Outlook and the Centre for Research on Globalization (CRG), 2002.

Christopher, Warren [et al.]. *American Hostage in Iran: The Conduct of A Crisis*. New Haven, CT: Yale University Press, 1985.

Churchil, Whinston S. *The World Crisis*. New York: Charles Scribner's Sons, 1923-1929. 4 vols.

Clark, William R. *Petrodollar Warfare*: *Oil, Iraq, and the Future of the Dollar*. Gabriola Islan - Canada: New Society Publishers, 2005.

Cohen, Jerome B. *Japan Economy in War and Reconstruction*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1949.

Colgan, Jeff D. *Petro-Aggression: When Oil Causes War*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2013.

Coll, Steve. *Private Empire: ExxonMobile and American Power*. New York: Penguin Books, 2013.

Collier, Paul. *The Bottom Billion: Why the Poor Countries Are Failing and What Can Be Done about It*. Oxford: Oxford University Press, 2007.

Corely, T. A. B. *A History of the Burma Oil Company*. London: Heinmann, 1983-1988.

vol. 1: *1886-1924*.

vol. 2: *1924-1966*.

Coronil, Fernando. *The Magical State: Nature, Money and Modernity in Venezuela*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1997.

Cowles, Virginia. *The Rothschilds:A Family of Fortunes*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1973.

Davis, Jeffrey, Rolando Ossowski and Annalisa Fedelino (eds.). *Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries*. Washington, DC: International Monetary Fund, 2003.

Dedmon, Emmett. *Challenge and Response: A Modern History of Standard Oil Company (Indiana)*. Chicago, IL: Mobium Press, 1984.

Deffeyes, Kenneth S. *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

De Novo, John A. *American Interests and Policies in the Middle East, 1900-1939*. Minneapolis, MN: [n. pb.], 1963.

Desker, Barry [et al.] (eds.). *Globalization and Economic Success: Policy Lessons from Developing Countries*. Johannesburg: The Brenthurst Foundation, 2008.

Deutch, John. *The Crisis in Energy Policy: The Godkin Lecure*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011.

Eichengreen, Barry. *Exorbitant Privilege*. New York: Oxford University Press, 2011.

Electrification Roadmap: Revolutionizing Transportation and Achieving Energy Security. Washington, DC: Electrification Coalition, 2009.

Elm, Mostafa. *Oil, Power and Principle: Iran's Oil Nationalization and its Aftermath*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1992.

Engdahl, F. William. *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order*. San Diego, Calif: Progressive Press, 2012.

Fanning, L. M. (ed.). *Our Oil Resources*. 2nd ed. New York: McGraw-Hill, 1950.

Farmanfarmaian, Manucher and Roxane Farmanfarmaian. *Blood and Oil: Inside the Shah's Iran*. New York: Modern Library, 1999.

Ferguson, Niall. *Empire: The Rise and Demise of the British World Order and the Lessons for Global Power*. London: Allen Lane, 2002.

Ferrier, R. W. *The History of the British Petroleum Company*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1982.

vol. 1: *The Developing Years, 1901-1932*.

First, Ruth. *The Elusive Revolution*. London: Penguin Books, 1974.

Fischer, John Arbothnut. *Fear God and Dread Nought: The Correspondence of admiral of the Fleet Lord Fisher of Kilverstone*. edited by Arthur J. Marder. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1952. 2 vols.

Flink, James J. *The Automobile Age*. 6th ed. Cambridge, MA: MIT Press, 2001.

Flynn, John T. *God's Gold: The Story of Rockefeller and his Time*. London: George Harrap and Co., 1933.

Frank, Helmut J. *Crude Oil Prices in the Middle East*. New York: Praeger, 1966.

Frankel, P. H. *Essentials of Petroleum: A Key to Oil Economics*. New York: Frank Cass and Company Limited, 1983.

Freedman, Lawrence and Efriam Karsh. *The Gulf Conflict, 1990-1991*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993.

Friedman, Thomas L. *The World is Flat: A Brief History of the Twenty-First Century*. New York: Ferrar, Straus and Giroux, 2005.

Galbraith, John K. *A Short History of Financial Euphoria*. New York: Whittle Books in Association with Penguin Book, 1990.

El-Gamal, Mahmoud A. and Amy Myers Jaffe. *Oil, Dollars, Debt, and Crises: The Global Curse of Black Gold*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010.

Garthoff, Raymind. *Détente and Confrontation*. Washington, DC: Brookings Institution,1985.

Gerretson, E. C. *History of the Royal Dutch*. Leiden: E. J. Brill, 1955. 4 vols.

Giddens, Paul. *Early Days of Oil: A Pictorial History of the Beginnings of the Industry in Pennsylvania*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1948.

________. *Standard Oil Company (Indiana): Oil Pioneer in the Midwest*. New York: Appleton-Century-Crofts, 1955.

Gilbert, Martin. *Winston S. Churchil*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1983.

vol. 6: *Finest Hour, 1939-1941*.

Gillingham, John R. *Industry and Politics in the Third Reich: Ruhr Coal, Hitler, and Europe*. London: Methuen, 1985.

Goldemberg, Jose. *Energy: What Everyone Needs to Know*. Oxford: Oxford University Press, 2012.

Goralski, Robert and Russel W. Freeburg. *Oil and War: How the Deadly Struggle for Fuel in WWII Meant Victory or Defeat*. New York: William Morrow, 1987.

Gorelick, Steven M. *Oil Panic and the Global Crisis: Predictions and Myths*. West Sussex, UK: Wiley-Blackwell, 2010.

Goulder, Grace. *John D. Rockefeller: The Clevland Years*. Cleveland: Westerrn Reserve Historical Society, 1972.

Greenspan, Alan. *The Age of Turbulence: Adventures in a New World*. New York: Penguin Press, 2007.

Gustafson, Thane. *Wheel of Fortune: Battle for Oil and Power in Russia*. Cumberland, RI, USA: Harvard University Press, 2012.

Haas, Richard N. (ed.). *Economic Sanctions and American Diplomacy*. New York: Council of Foreign Relations, 1998.

Halasz, Nicholas. *Noble: A Biography of Alfred Nobel*. New York: Orion Press, 1959.

Hanighen, Frank C. *The Secret War*. New York: The John Day and Co., 1934.

Hart, B. H. Liddell (ed.). *The Rommel Papers*. translated by Paul Findlay. New York: Da Capo Press, 1985.

Hartshorn, J. E. *Oil Companies and Governemnts: An Account of the International Industry in its Political Environment*. London: Faber and Faber, 1962.

Hawke, David Freeman. *John D: The Founding Father of the Rockefellers*. New York: Harper and Row, 1980.

Heikal, Mohamed. *The Road to Ramadan*. London: Collins, 1975.

Heinrich, Andreas and Hieko Pleines (eds.). *Challenges of the Caspian Resource Boom*. London: Palgrave Macmillan, 2012.

Hendrix, Cullen S. and Marcus Noland. *Confronting the Curse: The Economics and Geopolitics of Natural Resource Governance*. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics, 2014.

Henriques, Robert. *Marcus Samuel: First Viscount Bearsted and Founder of the «Shell» Transport and Trading Company, 1853-1927*. London: Barrie and Rockliff, 1960.

Henry, James D. *Thirty-five Years of Oil Transport: The Evolution of the Tank Steamer*. London: Bradbury, Agnew and Co., 1907.

Hidy, Ralph W. [et al.]. *History of Standard Oil Company (New Jersy): Pioneering in Big Business, 1882-1911*. New York: Harbor and Brothers, 1955.

Hoffman, David E. *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia*. New York: Public Affairs, 2005.

Holden, David and Richard Johns. *The House of Saud*. London: Sidgwick and Jackson, 1981.

Hough, Richard. *The Great War at Sea, 1914-1918*. Oxford: Oxford University Press, 1983.

Hurewitz, J. C. (ed.). *Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record, 1914-1956*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1956.

International Energy Outlook 2013. New York: U.S. Energy Information Administration (EIA), 2013.

The International Petroleum Cartel. Washington, DC: US Congress, Federal Trade Commission Staff Report, 1952.

Irving, Bupp and Jean-Claude Derian. *Light Water: How the Nuclear Dream Disslolved*. New York: Basic Books, 1978.

Issawi, Charles (ed.). *The Economic History of Iran, 1800-1914*. Chicago, IL: University of Chichago Press, 1971.

Jacopy, Neil H. *Multinational Oil: A Study in Industrial Dynamics*. New York: Macmillan, 1974.

Jentleson, Bruce. *With Friends Like These: Reagan, Bush, and Saddam, 1982-1990*. New York: W. W. Norton, 1994.

Jones, Geoffrey. *The State and the Emergence of the British Oil Industry*. London: Macmillan, 1981.

Kaplan, Robert D. *The Revenge of Geography*. New York: Randam House Trade Paperbacks, 2012.

Kapstein, Ethan B. *The Insecure Alliance: Energy Crises and Western Politics since 1944*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1990.

Kazemzadeh, Firuz. *Russia and Britin in Persia, 1864-1914*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

Kent, Marian. *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900-1920*. London: Macmillan, 1976.

Khalifa, Ali Mohammed. *The United Arab Emirates: Unity in Framentation*. Boulder, CO: Westview Press, 1979.

Khan, David. *The Codebreakers: The Story of Secret Writing*. New York: Mcmillan, 1967.

Kinzer, Stephen. *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Terror in the Middle East*. Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2003.

Kissinger, Henry A. *Years of Renewal*. New York: Simon and Schuster, 1999.

________. *Years of Upheaval*. Boston, MA: Little Brown, 1982.

Klare, Michael T. *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum*. New York: Metropolitan Books, 2004.

________. *Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy*. New York: Metropolitan Books, 2008.

Klieman, Arnold. *The Foundations of British Policy in the Arab World*. Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1972.

Knowles, Ruth Sheldon. *The Greatest Gamblers: The Epic of the American Oil Exploration*. Norman: University of Oklahoma Press, 1978.

Lawrence, T. E. *Seven Pillars of Wisdom*. London: Cape Publication, 1935.

Lederman, Daniel and William F. Maloney (eds.). *Natural Resources: Neither Curse Nor Destiny*. Washington, DC: World Bank; Standard University Press, 2007.

Leiber, Robert J. *The Oil Decade: Conflict and Cooperation in the West*. New York: Praeger, 1983.

Lenczowski, George (ed.). *Iran Under the Pahalvis*. Stanford, CA: Hoover Institutions Press, 1978.

LeVine, Steve. *The Oil and the Glory: The Pursuit of Empire and Fortune on the Caspian Sea*. New York: Random House, 2007.

Lieuwen, Edwin. *Petroleum in Venezuela: A History*. Berkeley, CA: University of California Press, 1954.

Limiting the Magnitude of Future Climate Change. Washington, DC: National Academies Press, 2010.

Linde, C. V. D. *The State and the International Oil Market: Competition and the Changing Ownership of Crude Oil Assets*. Boston, MA: Kluwer Academic Publishers, 2000.

Long, David E. *The United States and Saudi Arabia*. Boulder, CO: Westview Press, 1985.

Longhurst, Henry. *Adveture in Oil: The Story of British Petroleum*. London: Sidgwick and Jackson, 1959.

Longrigg, Steve. *Iraq, 1900-1950*. London: Oxford University Press, 1953.

Looney, Robert E. (ed.). *Handbook of Oil Politics*. London: Routledge, Taylor and Francis Group, 2012.

Louis, W. Roger and Roger Owen (eds.). *Suez 1956: The Crisis and its Consequences*. Oxford: Clarendon Press, 1989.

Lowe, Peter. *Great Britain and the Origins of the Pacific War: A Study of Policy in East Asia, 1937-1941*. Oxford: Clarendon Press, 1977.

Maass, Peter. *Crude World*. New York: Alfred A. Knop, 2009.

Machmud, Tengku N. *The Indonesian Production Sharing Contract: An Investor's Perspective*. La Hague, Netherlands: Kluer Law International, 2000.

Margonelli, Lisa. *Oil on the Brain: Adventures from the Pump to the Pipeline*. New York: Nan A. Talese, 2007.

Marr, Phebe. *The Modern History of Iraq*. 2nd ed. Boulder, CO: Westview Press, 2003.

Martinez, Luis. *The Violence of Petro-Dollar Regimes: Algeria, Iraq, and Libya*. New York: Columbia University Press, 2012.

Martz, John D. *Accion Democratica: Evolution of a Modern Political Party in Venezuela*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1964.

Maugeri, Leonardo. *The Age of Oil: The Mythology, History, and Future of the World's Most Controversial Resource*. London: Praeger, 2006.

McCraw, Thomas K. (ed.). *Creating Modern Capitalism: How Entrepreneurs, Companies, and Countries Triumphed in Three Industrial Revolutions*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1997.

McGrath Goodman, Leah. *The Asylum: Inside the Rise and Ruin of the Oil Market*. New York: William Morrow, 2011.

McHugo, John. *A Concise History of the Arabs*. London: Saqi Books, 2014.

McLelan, David S. *Dean Acheson: The State Department Years*. New York: Dodd, Mead, 1976.

Mejcher, Helmut. *Imperial Quest for Oil: Iraq, 1910-1928*. London: Ithaca Press, 1976.

Meyer, Lorenzo. *Mexico and the United States in the Oil Controversy, 1917-1942*. translated by Muriel Vasconcellos. 2nd ed. Austin: University of Texas Press, 1977.

Mikdashi, Zuhayr. *A Financial Analysis of Middle Eastern Concessions, 1901-1965*. New York: Frederick A. Prager Publishers, 1966.

Miller, Aaron David. *Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1980.

Mitchell, Timothy. *Carbon Democracy: Political Power in the Age of Oil*. London: Verso Books, 2013.

Mohr, Anton. *The Oil War*. New York: Harcourt Brace and Co., 1926.

Mommer, Bernard. *Global Oil and the Nation State*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Moncrieff, Anthony (ed.). *Suez: Ten Years after*. New York: Pantheon, 1966.

Morris, Charles R. *The Trillion Dollar Meltdown*. New York: Public Affairs, 2008.

The Nationalization of the Iraq Petroleum Company's Operations in Iraq. Baghdad: INOC Publications, 1974.

Nazarbayev, Nursultan. *The Kazakhstan Way*. Translated by Jan Butler. London: Stacey International, 2008.

Nevakivi, Jukka. *Britain, France and the Arab Middle East, 1914-1956*. London: Athlone Press, 1969.

Nivola, Pietro S. *The Politics of Energy Conservation*. Washington, DC: Brookings Institution, 1986.

Noland, Marcus and Howard Pack. *Industrial Policy in an Era of Globalization: Lessons from Asia*. Washington, DC: Institute for International Economics, 2003.

Nordhauser, William. *The Climate Change Casino: Risk, Uncertainty, and Economics for a Warming World*. New Haven, CT; London: Yale University Press, 2013.

________. *The Quest for Stability: Domestic Oil Regualtion, 1917-1935*. New York: Garland, 1979.

Odell, Peter R. *Why Carbon Fuels Will Dominate the 21st Century Global Energy Economy*. Essex, UK: Multi-Science Publishing, 2004.

Oil and the Future of Energy. Guilford, Conn: The Lyons Press, 2007.

Oil and Investment in Oman. Originally Published by the Gulf Solidarity Committee. London: Organization of Arab Students in the U.S and Canada, 1975.

Oil and Gas Exploration and Production: Reserves, Costs, Contracts. Revised ed. and Translated by Jonathan Pearse. Paris: Editions Technip, 2007.

Al-Otaiba, Mana Saeed. *The Petroleum Concession Agreements of the United Arab Emirates*. London: Croom Helm, 1982.

Painter, David S. *Oil and the American Century: The Political Economy of US Foreign Oil Policy, 1941-1954*. Baltimore, MD: John Hopkins University Press, 1986.

Palmer, Michael A. *Guardians of the Gulf*. New York: Free Press, 1992.

Parra, Francisco. *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*. London: I. B. Tauris, 2012.

Parsons, Anthony. *The Pride and the Fall: Iran, 1974-1979*. London: Jonathan Cape, 1984.

Partis, James T. [et al.]. *Oil Shale Development in the United States: Prospects and Policy Issues*. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2005.

Petroleum Facts and Figures: Centennial Edition, 1959. New York: American Petroleum Institute (API), 1959.

Phelps, Edmund. *Mass Floursihing: How Grassroots Innovation Created Jobs, Challenge, and Change*. Princeton, NJ and Oxford: Princeton University Press, 2013.

Powel, Colin and Joseph E. Persico. *My American Journey*. New York: Random House, 1995.

Public Papers of the Presidents of the United States: Jimmy Carter, 1977, Book 2. Washington, DC: GPO, 1978.

Prud'Homm, Alex. *Hydrofracking: What Everyone Needs to Know*. Oxford: Oxford University Press, 2014.

Rabe, Stephen G. *The Road to OPEC: United States Relations with Venezuela, 1919-1976*. Austin: University of Texas Press, 1982.

Ravenal, Earl C. *Defining Defense: The 1985 Military Budget*. Washington, DC: Cato Institute, 1984.

Reich, Robert. *Aftershock: The Next Economy and America's Future*. New York: Alfred A. Knopf, 2010.

Report to the House of Representatives on the Cost of Production of Crude Petroleum. Washington, DC: Government Printing Office, 1932.

Rifai, Taki. *The Pricing of Crude Oil*. New York: Praeger, 1974.

Rodrik, Dani (ed.). *In Search of Prosperity: Analytical Narratives On Economic Growth*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2003.

Rogan, Eugene. *The Arabs: A History*. New York: Allen Lane, 2009.

Roosevelt, Kermit. *Counter Coup: The Struggle for the Control of Iran*. New York: McGraw-Hill, 1979.

Ross, Michael L. *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations*. Princeton, NJ and Oxford: Princeton University Press, 2012.

El-Sadat, Anwar. *In Search of Identity*. London: Collins, 1978.

Samuels, Richard J. *The Business of Japanese State: Energy Markets in Comparative Historical Perspective*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

Sampson, Anthony. *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Shaped*. New York: The Viking Press, 1975.

Sandalow, David. *Freedom from Oil: How the Next President Can End the United State's Oil Addiction*. New York: MacGraw Hill, 2008.

Saul, Samir. «Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958-1972.» *International History Review*: vol. 29, no. 4, 2007.

Schlesinger, Arthur M. (Jr.). *A Thousnad Days: John F. Kennedy in the White House*. Boston, MA: Houghton Mifflin Co., 1965.

Schwarzkopf, Norman and Peter Petre. *It Does Not Take a Hero*. New York: Bantam Books, 1992.

Seymour, Ian. *OPEC: Instrument of Change*. New York: Saint Martin's Press, 1981.

Shalim, A. *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace*. London: Allen Lane, 2007.

Shawcross, William. *The Shah's Last Ride: The Fate of an Ally*. New York: Simon and Schuster, 1988.

Sick, Gary. *All Fall Down*. New York: Universe Incorporated, 2001.

Simmons, M. *Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy*. London: Wiley, 2005.

Siverstein, Ken. *The Secret World of Oil*. New York: Verso Books, 2014.

Skeet, Ian. *OPEC: Twenty Five Years of Prices and Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1988.

Skogstad, Anne. *Petrolum Industry of Germany during the War*. Santa Monica: Rand Corporation, 1950.

Smil, Vaclav. *Oil: A Beginner's Guide*. Oxford: One World, 2011.

Soros, George. *The New Paradigm for Financial Markets*. New York: Public Affairs, 2008.

Spiro, David E. *The Hidden Hand of American Hegemony*. Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 1999.

Stern, Nicholas. *The Economics of Climate Change: The Stern Review*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007.

Stocking, George W. *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy*. Knoxville, TN: Vanderbilt University Press, 1970.

Stork, Joe. *Middle East Oil and the Energy Crisis*. New York: Monthly Review Press, 1975.

Sullivan, William H. *Mission to Iran*. New York: Norton Books, 1981.

Talbot, John R. *America Went Wrong and How to Regain her Democratic Ideas*. New York: Prentice Hall, 2004.

Tedlow, Richard S. *New and Improved: The Story of Mass Marketing in America*. Cambridge, MA: Harvard Business School Press, 1996.

Terzian, Pierre. *OPEC: The Inside Story*. Transalted by Michael Pallis. London: Zed Books Limited, 1985.

Tolf, Robert W. *The Russian Rockefellers: The Saga of the Noble Family and the Russian Oil Industry*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, Stanford University, 1976.

Townsen, John. *Oman: The Making of the Modern State*. London: Croom Helm, 1977.

Tugwell, Franklin. *The Politics of Oil in Venezuela*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1975.

Tulchin, Joseph S. *The Aftermath of War: World War I and U.S. Policy toward Latin America*. New York: New York University Press, 1971.

Turk, James and John Rubino. *The Collapse of the Dollar*. New York: Currency Doubleday, 2004.

Twitchell, Karl. *Saudi Arabia*. 3rd ed. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1958.

Utley, Jonathan G. *Going to War With Japan, 1937-1941*. Knoxville: University of Tennessee Press, 1985.

U.S. Tariff Commission. *Commercial Policies and Trade Relations of the European Possessions in the Caribbean Area*. Washington, DC: Governemnt Printing Office, 1943.

Venezuela and OPEC. Caracas: The Venzuelan Governemnt, 1961.

Vernon, Raymon. *Two Hungry Giants: The United States and Japan in their Quest for Oil and Ores*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983.

Vietor, Richard H. K. *Energy Policy in America Since 1945: A Study of Business-Governemnt Relations*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1984.

Volkov, Vadim. *Violent Entrepreneurs: The Use of Force in the Making of Russian Capitalism*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002.

Ward, Thomas E. *Negotiations for Oil Concessions in Bahrain, El-Hasa (Saudi Arabia), the Neutral Zone, Qatar, and Kuwait*. New York: Privately Printed, 1965.

Wilkins, Mira. *The Maturing of Multinational Enterprise: American Business Abroad from 1917 to 1970*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974.

Wilson, Arnold. *S. W. Persia: Letters and Diary of A Young Political Officer, 1907-1914*. London: Oxford University Press, 1941.

World Energy Outlook 2007: China and India Insights. Paris: International Energy Agency (IEA), 2007.

World Energy Outlook 2009. Paris: International Energy Agency (IEA), 2009.

World Energy Outlook 2010. Paris: International Energy Agency (IEA), 2010.

World Energy Outlook 2013. Paris: International Energy Agency (IEA), 2013.

Woodhouse, Christopher M. *Something Ventured*. London: Granata, 1982.

Woodwrad, Bob. *The Commanders*. New York: Simon and Shuster, 1991.

Woodward, Sir Llewllyn. *British Foreign Policy in the Second World War*. London: HMSO, 1970-1975. 4 vols.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epiq Quest for Oil, Money, and Oil*. London: Simon and Schuster, 1991 and New York: Free Press, 2003.

________. *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World*. New York: Penguin Books, 2012.

Zahlan, Antoine B. *Science, Development, and Sovereignty in the World*. New York: Palgrave Macmillan, 2012.

Zahlan, Rosemarie Said. *The Creation of Qatar*. London: Croom Helm, 1979.

________. *The Origins of the United Arab Emirates*. London: The Macmillan Press Ltd., 1978.

Periodicals

«93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations.» *Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy*: 1967, and 1974.

Almazeedi, Wael. «Privatizing the National Oil Companies in the Gulf.» *Energy Policy*: no. 20, 1992.

Antonius, George. «Syria and the French Mandate.» *International Affairs*: vol. 13, no. 4, July-August 1934.

Austvik, Ole Gunnar. «Oil Prices and the Dollar Dillemma.» *OPEC Review*: no. 4, Winter 1987.

Azar, C. and D. J. A. «A Senarion Based Analysis of Land Use Competition between Bioenergy and Food Production in the U.S.» *Climatic Change*: vol. 82, nos. 3-4, 2007.

Bahorich, M. «End of Oil? No, It's a New Day Dawning.» *Oil and Gas Journal*: vol. 104, no. 31, 21 August 2006.

Baloyra, Enrique A. «Oil Policies and Budgets in Venezuela, 1938-1968.» *Latin American Research Review*: no. 9, Summer 1974.

Beck, Peter J. «The Anglo-Persain Oil Dispute of 1932-1933.» *Journal of Contemporary History*: no. 9, October 1974.

Bernanke, Ben [et al.]. «Systematic Monetary Policy and the Effects of Oil Price Shocks.» *Brookings Papers on Economic Activity*: 1997.

Bialer, Uri. «Fuel Bridge Across the Middle East: Israel, Iran, and the Eilat-Ashklon Oil Pipeline.» *Israeli Studies*: vol. 12, no. 3, 2007.

Bowden, Mark. «Tales of the Tyrant.» *The Atlantic Monthly*: May 2002.

Bronson, Rachel. «The United States in the Middle East: Bound by Growing Energy Demand.» *Middle East Policy*: vol. 21, no. 2, Summer 2014.

Brown, Jonathan C. «Why Foreign Oil Companies Shifted their Production from Mexico to Venezuela during the 1920s.» *The American Historical Review*: vol. 90, no. 2, April 1985.

Brown, Michael E. «The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 10, no. 1, February 1979.

Business Week: 28 September 1975.

Chandler, Alfred D. (Jr.). «Industrial Revolution and Institutioanl Arrangement.» *Bulletin of the American Academy of Arts and Sciences*: no. 33, May 1980.

Chemical Weekly: 19 July 1978.

Cooper, John C. B. «Price Elasticity of Demand for Crude Oil: Estimates for 23 Countries.» *OPEC Review*: March 2003.

Cooper, Marc. «Soldier for the Truth: Exposing Bush's Talking-points War.» *LA Weekly*: 20 February 2004.

Daily Express: 13/8/1928.

Daoudi, M. S. and M. S. Dajani. «The 1967 Oil Embargo Revisited.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 13, no. 2, Winter 1984.

Davis, Graham A. and John E. Tilton. «The Resource Curse.» *Natural Resource Forum*: no. 29, 2005.

Davis, Katie. «Largest Ever Man-made Earthquake?: Experts Link 5.6 Quake which Buckled a Highway and Destroyed 14 Homes to Oil Drilling.» *Daily Mail*: 26/3/2013.

DeNovo, John A. «The Movement for an Aggressive American Oil Policy Abroad: 1918-1920.» *American Historical Review*: no. 61, July 1956.

Despratx, Michel and Barry Lando. «Iraq: Crimes and Collusions: 40 Years of Western Support for Ba'athists.» *Le Monde Diplomatique*: 2 November 2004.

«The Disappearing Dollar.» *The Economist*: 2 December 2004.

Doney, Scott C. [et al.]. «Ocean Accidification: The Other CO_2 Problem.» *Annual Review of Marine Science*: 2009.

Dooley, Michael, David Folkerts-Landau and Peter Garber. «The Revised Bretton Woods System.» *International Journal of Finance and Economics*: no. 9, 2004.

Dowell, William. «Sadam Turns His Back on Greenbacks.» *Time*: 13/11/2000.

Earle, Edward Mead. «The Turkish Petroleum Company- Astudy in Oleaginous Diplomacy.» *Political Science Quarterly*: no. 39, June 1924.

The Economist: 21 December 1929, and 16/3/2013.

Engemann, Kristie M. and Michael T. Owyang. «Unconventional Oil Production: Stuck in a A Rock and a Hard Place.» *The Regional Economist*: July 2010.

Escobar, Pepe. «The Roving Eye: Pipelinestan.» *Asian Times*: 26 January 2002.

Financial Times: 14/2/1959, and 9/7/1965.

Fischer, William L. «How Technology Has Confounded U.S Gas Resource Estimate.» *Oil and Gas Journal*: vol. 42, no. 3, 1994.

Friedman, Thomas L. «A Pump War.» *New York Times*: 14/10/2014.

Gillis, Justin. «A Warming Planet Struglles to Feed Itself.» *New York Times*: 4/6/2011.

Grieb, Kenneth J. «Standard Oil and the Financing of the Mexican Revolution.» *California Historical Quarterly*: vol. 50, no. 1, March 1971.

Gule, T. [et al.]. «An Energy-economic Scenario Analysis of Alternative Fuels for Personal Transport Using the Global Multi-regional MARKAI Model (GMM).» *Energy*: vol. 34, 2009.

Gustafon, Thane. «Putin's Petroleum Problem.» *Foreign Affairs*: December 2012.

Gylfason, Thorvaldur. «Natural Resources , Education, and Economic Development.» *European Economic Review*: no. 45, 2001.

Hamelinck, C. N. and A. P. C. Faaji. «Outlook for Advanced Biofuels.» *Energy Policy*: vol. 34, no. 17, 2006.

Hammer, Joshua. «Digging in: If the US Governemnt Doesn't Plan to Occupy Iraq for any Longer than Necessary, Why is it Spending Billions of Dollars to Build «Enduring» Bases?.» *Mother Jones Magazine*: March-April 2005.

Hansen, James [et al.]. «Target Atmospheric CO_2: Where Should Humanity Aim?.» *Open Atmospheric Science Journal*: 2008.

Hartshorn, J. E. «Oil and the Middle East War.» *World Today*: April 1968.

Hass, Richard N. «The Irony of American Strtaegy: Putting the Middle East in Proper Perspective.» *Foreign Affairs*: May-June 2013.

Hedenus, F. [et al.]. «Cost-effective Energy Carriers for Transport: The Role of Energy Supply System in a Carbon-constrained World.» *International Journal of Hydrogen Energy*: no. 35, 2010.

Hill, Patrice. «OPEC Faces Dollar Headaches: Iran, Venezuela Seek Action.» *Washington Time*: 17 November 2007.

Hotelling, Harold. «The Economics of Exhaustible Resources.» *Journal of Political Economy*: vol. 39, no. 2, 1931.

Hoyos, Carol and Kevin Morrison. «Iraq Returns to the International Oil Market.» *Financial Times*: 5/6/2003.

Humphreys, Macartan. «Natural Resources, Conflict and Conflict Resolution: Uncovering the Mechanisms.» *Journal of Conflict Resolution*: vol. 49, no. 4, 2005.

Hutton, D. Graham. «The New-Old Crisis in Mexico.» *Foreign Affairs*: no. 4, July 1938.

Ignotus, Miles. «How the U.S Can Break the Oil Cartel's Srtanglehold on the World.» *Harper's Magazine*: March 1975.

«In Cyberattack on Saudi Firms, U.S Sees Iran Firing Back.» *New York Times*: 23/10/2012.

«Iraq, Kurds, Turks, and Oil: A Tortous Triangle.» *The Economist*: 22 December 2012.

«Iraq Oil Shipments Agreed with France.» *Financial Times*: 6/2/1973.

Isenberg, David. «The Rapid Deployment Force: The Few, the Futile, the Expendable.» *Cato Policy Analysis*: no. 44, 8 November 1984.

Jaramillo, P. [et al.]. «Greenhousegas Implications of Using Coal for Transportation: Life Cycle Assessement of Coal-to-liquids, Plug-in Hyprids, and Hydrogen Pathways.» *Energy Policy*: no. 37, 2009.

Kahl, Colin [et al.]. «U.S Commitments to the Gulf Arab States: Are they Adequate?.» *Middel East Policy*: vol. 21, no. 2, Summer 2014.

Kane, N. Stephen. «Corporate Power and Foreign Policy: Efforts of American Oil Companies to Influence United States Relations With Mexico, 1921-1928.» *Diplomatic History*: vol. 1, no. 2, April 1977.

Kaufman, Burton I. «Oil and Antitrust: The Oil Cartel Case and the Cold War.» *Business History Review*: no. 51, Spring 1977.

Kilian, Lutz. «The Economic Effects of Energy Price Shocks.» *Journal of Economic Literature*: vol. 46, no. 4, 2008.

«Kissinger on Oil, Food, and Trade.» *Business Week*: 13 January 1975.

Levy, Walter J. «Oil and the Decline of the West.» *Foreign Affairs*: Summer 1980.

Little, Douglas. «Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945-1958.» *Middle East Journal*: vol. 44, no. 1, Winter 1990.

________. «Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East.» *Diplomatic History*: vol. 28, no. 5, 2004.

Lubell, Harold. «World Petroleum Production and Shipping: A Post-Mortem on Suwez.» *Rand Corporation*: 2 January 1958.

Mabro, Robert. «The International Oil Price Regime: Origins, Rational and Assesment.» *The Journal of Energy Literature*: vol. 11, no. 1, June 2005.

Macmahon, Arthur W. «OPEC's Future Pricing Role May be at Stake.» *Petorleum Intelligence Weekly*: Special Supplement, 19 April 1982.

________ and W. R. Dittmar. «The Mexican Oil Industry Since Expropriation I.» *Political Science Quarterly*: vol. 57, no. 1, March 1942.

_______ and _______. «The Mexican Oil Industry Since Expropriation II.» *Political Science Quarterly*: vol. 57, no. 3, June 1942.

Martin, Douglas. «George Mitchell, A Pioneer in Hydraulic Fracturing, Dies at 94.» *New York Times*: 26/7/2013.

Master's, John A. «Deep-Basin Gas Trap.» *AAPG Bulletin*: vol. 63, February 1979.

Maugeri, Lenardo. «Two Cheers for Expensive Oil.» *Foreign Affairs*: March-Arpril 2006.

McCabe, Peter. «Energy Resources: Cornucopia or Empty Barrel.» *AAPG Bulletin*: vol. 82, no. 11, 1998.

McCurry, Justin. «Japan Marks First Anniversary of Earthquake and Tsunami.» *The Guardian*: 11/3/2012.

McKelvey, V. E. «Mineral Resource Estimates and Public Policy.» *American Scientists*: vol. 60, 1972.

Meacher, Michael. «This War on Terrorism is Bogus.» *The Guardian*: 6/9/2003.

Mehlum, Halvor, Karl O. Moene and Rangar Torvik. «Institutions and the Resource Curse.» *Economic Journal*: vol. 116, no. 508, 2006.

Metcalf, Gilbert E. and David Weisbach. «The Design of a Carbon Tax.» *Harvard Environmental Law Review*: no. 33, 2009.

Middle East Economic Survey: 4 November 1960; 16 September 1960; 6 September 1963; 8 January 1964; 28 August 1964; 12 January 1968; 21 December 1973; 26 July 1974; 2 August 1974; 6 Septmeber 1974; October 1974; 15 November 1974; 13 June 1975; 19 September 1975; 26 September 1975; 7 June 1976; 20 December 1976; 24 January 1977; 20 December 1977, and 2 June 1985.

Mikdashi, Zuhayre. «The OPEC Process.» *Daedalus*: vol. 104, no. 4, Fall 1975.

Momani, Bessma. «Gulf Co-operation Council Oil Exporters and the Future of the Dollar.» *New Political Economy*: vol. 13, 2008.

Morgan, Oliver and Islam Fiasal. «Saudi Dove in the Oil Slick.» *Observer*: 14 January 2001.

Motavalli, Jim. «Fuel Cells in the Deep Freeze.» *New York Times*: 11/12/2004.

New York Times: 16/5/1911; 8/8/1939; 21/12/1979; 16/8/1990; 26/12/1991, and 16/4/2000.

«Now a Tougher U.S.: Interview with James R. Schlesinger, Secretary of Defence.» *U.S News and World Report*: 26 May 1975.

Offer, G. J. [et al.]. «Techno-economic and Behavioural Analysis of Batteryelectric, Hydrogen Fuel Cell and Hybrid Vehicles in a Future Sustainable Road Transport System in the UK.» *Energy Policy*: vol. 39, 2011.

Oil and Gas Journal: 29/12/1958, and 5/1/1959.

«OPEC: Making the Best of a Low Price.» *Economist*: 6 December 2014.

Oppenheim, Vivian H. «The Past: We Pushed Them.» *Foreign Policy*: no. 25, Winter 1976-1977.

Ottaway, David B. «The Struggle for Power in Saudi Arabia.» *Foreign Policy*: 19 June 2013.

Parson, Edward A. and David W. Keith. «End the Deadlock on Governance of Geoengineering Research.» *Science*: no. 339, 2013.

«Petro-Aid Takes Off.» *Economist*: 15 February 1975.

Petroleum Intelligence Weekly: 2 December 1960; 9 December 1960; 30 December 1960; 8 June 1970; 12 November 1977; 17 April 1981; 12 September 1988, and 18 October 2010.

Philby, John B. *Arabian Oil Ventures*. Washington, DC: Middle East Institute, 1964.

Pollack, Kenneth [et al.]. «U.S Foreign Policy and the Future of the Middle East.» *Middle East Policy*: vol. 21, no. 3, Fall 2014.

Pratt, Joseph A. «The Petroleum Industry in Transition: Antitrust and the Decline of Monopoly Control in Oil.» *Journal of Economic History*: no. 40, December 1980.

«Saudi Arabia Rules Out Oil Pricing in Euoros.» *Middle East Economic Survey*: vol. 51, no. 9, 3 March 2008.

«Saudi Arabia Versus the Rest at Quito OPEC Conference.» *Middle East Economic Survey*: 20 June 1974.

Saul, Samir. «Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958-1972.» *International History Review*: vol. 29, no. 4, 2007.

Scroggs, William O. «Mexican Oil in the World Politics.» *Foreign Affairs*: no. 1, October 1938.

«Shale Oil in a Bind.» *The Economist*: 6-12 December 2014,

Smith, William. «Unlikely Father of Arab Power.» *New York Times*: 12/12/1973.

________. «World Oil: Markets or Mayhem?.» *Journal of Economic Perspectives*: vol. 23, no. 3, Summer 2009.

Taylor, Philips B. (ed.). *Venezuela, 1969: Analysis of Progress*. Washington, DC: School of Advanced International Studies, Johns Hopkins University, 1971.

Time: 26/5/1986.

Ulfelder, Jamy. «Natural Resource Wealth and the Survival of Autocracies.» *Comparative Political Studies*: vol. 40, no. 8, 2007.

Varain, Hal. «A Good Time to Raise Gasoline Taxes.» *New York Times*: 19/10/2000.

Wall Street Journal: 7/4/1986.

Washington Post: 4/10/1998.

William, Perry. «OPEC Chief Muses about Gradually Switching Oil Pricing to Euros.» *Middle East Economic Survey*: 8 February 2008.

Yergin, Daniel. «Congratulations, America. You're (Almost) Energy Independent. Now What?.» *Politico*: November 2013.

________. «Insuring Energy Security.» *Foreign Affairs*: March-April 2006.

________. «The Terrifying Prospect: Atomic Bombs Everywhere.» *Atlantic Monthly*: April 1977.

Theses

Duffy, Edward Gerald. «Politics of Expediency: Diplomatic Relations between the United States and Venezuela during the Juan Vicente Gomez Era.» (Ph.D. Dissertation, Pennsylvania State University, 1969).

More, Frederick Lee (Jr.). «Origin of American Oil Concessions in Bahrain, Kuwait, and Saudi Arabia.» (Senior Thesis, Princeton University, 1951).

Wolfe-Hunnicut, Brandon. «The End of the Concessionary Regime: Oil and American Power in Iraq, 1958-1972.» (Ph.D Dissertation, Stanford University, 2011).

Conferences

93rd Congress, 2nd Session, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on Multinational Corporations, Hearings on Multinational Petroleum Corporations and Foreign Policy: 1974.

«Circum-Arctic Resource Appraisal: Estimates of Undiscovered Oil and Gas North of the Arctic Circle.» US Geological Survey (USGS) (Washington, DC): Fact Sheet 2008-3049, 2008.

Dargay, Joyce, Dearmot Gately and Martin Sommer. «Vehicle Ownership and Income Growth Worldwide: 1960-2030.» New York University: January 2007, <http://www.econ.nyu.edu/dept/courses/gately/dgs_vehicle%20ownership_2007.pdf>.

The Fifth Arab Petroleum Congress in Cairo: March 1965.

«The Future of Saudi Arabian Oil Production.» United States Congress, Senate Committee on Foreign Relations, Subcommittee on International Economic Policy, Staff Report (Washington, DC): April 1979.

Hearings on the Mutual Security Act of 1959, 86th Congress, 1st Session.

The International Petroleum Cartel, Staff Report of the Federal Trade Commission, 82nd Congress, 2nd Session, Senate Small Business Committee, 1952.

Multinational Corporations and United States Foreign Policy, United States Congress, Senate, Foreign Relations Committee, Subcommittee on Multinational Corporations, Washington, D.C, GPO, 1975.

OPEC at the Fourth Arab Petroleum Congress, Beirut, 5-12 November 1963.

United States Congress, Senate, Committee on the Judiciary and Committee on Interior and Insular Affairs. *Emergency Oil Lift Program and Related Oil Problems: Joint Hearings, 85th Congress, 1st Session*. Washington, D.C: GPO, 1957.

«U.S Oil Production, the Effects of Low Oil Prices.» U.S. Congress, Office of Technology Assessment: 1987.

Reports and Websites

Ali, Nayyer. «Iraq and Oil.» Pakistan Link: 13 December 2002, <http://www.pakistanlink.com/nayyer/12132002.html>.

An, Feng and Amanda Sauer. «Coparison of Passenger Vehicle Fuel Economy and Greenhouse Gas Emissions Standards Around the World.» Pew Center on Glomal Climate Change: December 2004, <http://www.pewclimate.org/docuploads/fuel%20economy%20and20%ghg%20standards%5f010605%5f110719%2e.pdf>.

«Automotive Scenarios 2010.» HIS CERA: 2010.

«Azerbaijan.» U.S Energy Information Administration (EIA): Country Analysis Briefs, 1 August 2014.

Bailey, Brittany. «Coal to Liquids: An Expalanation.» University of Kentucky Center for Applied Energy Research, <http://www.caer.uky.edu/catalysis/coal-to-liquid.shtml>.

«Big ContractsWent to Big Donors.» CBS News: 30 October 2003, <http://www.cbsnews.com/stories/2003/10/30iraq/main580998.shtml>.

«BP Statistical Review of World Energy.» BP: June 2013, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/statistical-review/statistical_review_of_world_energy_2013.pdf>.

«BP Statistical Review of World Energy.» BP: June 2014, <http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf>.

Capellen, A. and L. Mojoset. «Can Norway Be a Role Model for Natural Resource Abundant Countries.» United Nations University, World Institute for Development Economic Research: Research Paper; no. 2009/23, 2009.

Charpentier, A. D., J. A. Bergerson and H. L. Maclean. «Understanding the Canadian Oil Sand Industry's Green House Gas Emissions.» Environmental Research Letter: no. 4, 2009.

Dawoud, Mohamed A. «Water Scarcity in the GCC Countries.» Gulf Research Center (Dubai): Research Paper, 2007.

«Economic Consequemces of the Closure of the Suez Canal.» Office of Intelligence Research, Department of State: 7 January 1957.

«End User Petroleum Product Prices and Avergae Crude Oil Imports Costs.» International Energy Agency: July 2007.

«Energy Facts: How Much Water Does Fracking for Shale Gas Consume?.» Energy Collective: 6 April 2013, <http://theenergycollective.com/jessejenkins/205481/Friday-energy-facts-how-much-water-does-fracking-shale-gas-consume>.

«Enhanced Oil Recovery/Co2 Injection.» US Department of Energy: February 2008, <ttp://www.fossil.energy.gov/programs/oilgas/eor>.

Farsakh, Awni. «The Arab Scene 100 Years after Campbell-Bannerman.» translated by Adib S. Kawar, <http://www.tlaxcala.es/pp.asp?lg=en&referncece=4652>.

Frankel, Jeffrey. «A Solution to Fiscal Procyclicality: The Structural Budget Institutions Pioneered by Chile.» National Bureau of Economic Reaserach: Working Paper; no. 16945, April 2011.

«The Future of Coal: Options for a Carbon-Constrained World.» Massachusetts Institute of Technology: 2007, <http://web.mit.edu/coal/The_Future_of_Coal.pdf>.

Galbrith, Kate. «In Texas, Water Use for Fracking Stirs Concerns.» Texas Tribune: 8 March 2013, <http://www.texastribune.org/2013/03/08/texas-water--use-fracking-stirs-concerns>.

«Geoengineering the Climate: Science, Governance and Uncertainty.» U. K. Royal Society: RS Policy Document 10/09, September 2009.

Gielen, Dolf and Georgio Simbolotti. «Prospects for Hydrogen and Fuel Cells.» International Energy Agency: 2005, <http://www.iea.org/textbase/nppdf/free/2005/hydrogen2005.pdf>.

Goldsrein, Morris. «The Subprime Credit Crisis: Origins, Policy Responses, and Reforms.» Peterson Perspectives: Interviews on Current Topics, Peterson Institute for International Economics.

Hamilton, James D. «Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-2008.» NBER: Working Paper no. 15002, May 2009.

________. «Understanding Crude Oil Prices.» Univeristy of Califonia at Sandiego: December 2006.

Hanatkovska, V. and N. Loayza. «Volatility and Growth.» World Bank: Policy Research, Working Paper; no. 3184, April 2003.

Heinberg, Richard. «Smoking Gun: The CIA's Interest in Peak Oil.» The Silver Bear Cafe, <http://www.silverbearcafe.com/private/peakoil.html>.

Heller, C. A. «The Birth and Growth of the Public Sector and State Enterprises in the Petroleum Industry.» State Petroleum Enterprises in Developing Countries (New York): 1980.

Hertzmark, Donald I. «Pertamina-Indonesia's State-Owned Oil Company.» Baker Institute for Public Policy, Rice University (Houston): 2007.

Hesse, Heiko. «Export Diversification and Growth.» World Bank, Growth Comission: Working Paper; no. 21, 2008.

Hirsch, Robert L., Roger Bezdeck and Robert Wendling. «Peaking of World Oil Production: Impacts, Mitigation, & Risk Management.» US Department of Energy, National Energy Technology Laboratory: 2005, <http://www.netl.doe.gov/publications/others/pdf/oil_peaking_netl.pdf>.

Ho, Mun S., Richard Morgenstern and Jhih-Shyang Shih. «Impact of Carbon Price Policies on U.S Industry.» Resources for the Future: Discussion Paper RFF DP 08-37, November 2008.

«Hydrogen-Fueled Hybrid Internal Combustion Engines.» Bluewater Network, <http://www.bluewaternetwork.org/reports/rep_ca_global_hydrogenengin.pdf>.

«The Hydrogen Initiative.» American Physical Society: March 2004, <http://positron3.aps.org/public_affairs/upload/Hydrogen-intiative.pdf>.

«Imported Oil and U.S National Security.» RAND Corporation: 2009.

«Iran Stops Conducting Oil Transcations in U.S Dollars.» Associated Press: 30 April 2008.

«Iraq War IIligal Says Annan.» AFP and Reuters: 16 September 2004.

Jaffe, A. M. and J. Elass. «Saudi Aramco: National Flagship with Global Responsibilities.» Baker Institute for Public Policy, Rice University (Houston): 2007.

James D. Hamilton, «Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-2008.» NBER, Working Paper no. w15002 (May 2009).

Jones, Ayaka and Patricia Diorio. «Staying Power: Can US Coal Plants Dodgeretirement for Another Decade?.» HIS CERA: 2011.

Knack, Stephen. «Sovereign Rents and the Quality of Tax Policy and Administration.» World Bank: Policy Research, Working Paper 4773, 2008.

Masters, Michael M. «Testimony before the U.S. Senate Committeeon Homeland Security and Governmental Affairs.» 20 May 2008.

________. «Testimony before the Commodity Futures Trading Commission.» 25 March 2010.

Mayer, Jorg and Adrian Wood. «Africa's Export Structure in a Comparative Perspective.» United Nations Conference on Trade and Development (Geneva): Study no. 4, 1998.

McPherson, C. «National Oil Companies-Evolution, Issues, Outlook.» World Bank: Workshop on National Oil Companies, 2003.

Medlock III, Kenneth B. and Amy M. Jaffe. «Who Is in the Oil Futures Market and How Has It Changed.» James A. Baker III Institute for Public Policy, Rice University: 26 August 2009.

«Middle East and Central Asia Department, Regional Economic Outlook.» International Monetary Fund: November 2013.

Moberly, J. C. «Kuwait-Saudi Neutral Zone Seabed Concession.» ES 1534/37,FO 371/127171: 6 November 1957.

Multinational Corporations and United States Foreign Policy, United States Congress, Senate, Foreign Relations Committee, Subcommittee on Multinational Corporations, Washington, D.C, GPO, 1975

«National Oil Companies and Value Creation.» World Bank: Working Paper; no. 218, 2011.

«The Official Report of the Fukushima Nuclear Accident Investigation Commission.» The National Diet of Japan: July 2012.

«Peak Oil Theory: World Running Out of Oil Soon is Faulty; Could Distort Policy and Energy Debate.» Cambridge Energy Research Associates (CERA): Press Release, 14 November 2006, <http://www.cera.com/aspx/cda/public1/news/pressReleaseDetails.aspx?CID=8444>.

Porter, E. D. «Are We Running Out of Oil?.» American Petroleum Institute: Discussion Paper; no. 081, 1995.

Raskin, Amy and Savrin Shah. «The Emergence of Hybrid Vehicles.» Alliance Bernstein: June 2006, <http://www.calcars.org/alliance-bernstein-hybrids-june06.pdf>.

«Regional Economic Outlook Update.» International Monetary Fund: May 2013.

Robelius, F. «Giant Oil Fields of the World.» Presentation AIM Industrial Contact Day: 23 May 2005.

Robinson, C. «Energy Policy: Errors, Illusions and Market Realities.» The Institute of Economic Affairs (London): Occasional Paper; 90, 1993.

«Rosneft to Doule Oil Flows to China in $270 Billion Deal.» Reuters: 12 June 2013.

«Saudi King Says Keeping Some Oil Finds for the Furure.» Reuters News Service: 13 April 2008, <http://uk.reuters.com/article/oilrpt/idukl139687720080413>.

«Securing America's Future Energy.» Oil Security 2025: U.S. National Security Policy in an Era of Domestic Oil Abundance: 15 January 2014, <http:/www.secureenergy.org/sites/default/files/Oil_Security_2025_0.pdf>.

«Suez Canal, Sumed Pipeline are Key Parts of Egypt's Role in International Energy Markets.» EIA: 22 August 2013.

Summers, Lawrence. «The U.S Current Account Deficit and the Global Economy.» Lecture at the Per Jacobson Foundation (Washington, DC): 3 October 2004.

Tordo, S. «Fiscal Systems for Hydrocarbons: Design Issues.» World Bank: Working Paper; 123/2007, 2007.

«Twentieth Century Petroleum Statistics.» DeGolyer and McNaughton: 1994, <http://www.demac.com/index.php/hidden/20th-century-petroleum-statistics/>.

Van Der Ploeg, F. and A. J. Venables. «Harnessing Windfall Revenues: Optimal Policies for Resource-Rich Developing Economies.» Oxford University: Oxford Research Paper; no. 2008-09, 2009.

Von Der Mehden, F. R. and A. Troner. «Petronas: A national Oil Company with an International Vision.» Baker Institute for Public Policy, Rice University (Houston): 2007.

Wood, Duncan. «The Outlook for Energy Reform in Latin America.» Woodrow Wilson Center Update on the Americas: March 2010.

«World Energy Outlook 2013.» World Energy Outlook, International Energy Agency (IEA) (London): 12 November 2013, <http://www.worldenergyoutlook.org/pressmedia/recentpresentations/LondonNovember12.pdf>.

Yew, Lee Kuan. «The Grand Master's Insights on China, the United States, and the World: Interviews and Selections by Graham Allison and Robert D. Blackwill.» Belfer Center Studies in International Security, The MIT Press (Cambridge, Massachusetts and London): 2013.

فهرس

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- ن -

هذا الكتاب

يُتابع الدكتور يوسف خليفة اليوسف دراساته المتعلّقة بالنفط من جوانب مختلفة. وفي هذا الكتاب يركّز على بحث الاقتصاد السياسي للنفط من منظور عربي، فيقدّم ما يشبه السيرة الذاتية للنفط منذ اكتشافه حتى الآن. ويحاول أن يرسم له صورة بانوراميّة تَظْهرُ فيها عناصر تأثيره وتأثّره بالتطوّرات العلمية، ودخوله حلبة الصراع السياسي والاقتصادي محلياً وعربياً ودولياً، بحسب الأوضاع في كل دولة، وبحسب نظرة الأطراف المختلفة إلى دور هذهِ السلعة في رسم الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكريّة.

يتميّز الكتاب بأهميةٍ فائقة على مستوى الرصْد والتحليل وصوغ الاستنتاجات، وبسدّ نقصاً في المكتبة العربية، كونه يخاطب القرّاء عامة، وأهل الاختصاص خاصةً، ويلبيّ هدفاً معرفياً تحتاجه الثقافة العربية المعاصرة، ولا سيّما في هذهِ المرحلة العصيبة التي يمرّ بها الوطن العربي.

يوسف خليفة اليوسف

- دكتوراه في الاقتصاد من جامعة أسكس/ المملكة المتحدة (١٩٨٨).
- أستاذ زائر في جامعة ميتشغن (٢٠١٠).
- المشرف العام على موقع دار السلام (www.darussalam.ae).
- أستاذ الاقتصاد في جامعة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧)، وأستاذ اقتصاد مشارك (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣)، وأستاذ مساعد (١٩٨٩ ـ ١٩٩٦)، ومعيد (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) في الجامعة نفسها.
- له عدد كبير من الدراساتِ في دوريّات عربية وأجنبية محكّمة.
- صدر له عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب **الإمارات العربية المتحدة على مفترق طرق** (٢٠١٣)؛ و**مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية** (ط٢، ٢٠١٤).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb

الثمن: ١٨ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-989-0

